سرائر العربية

في شرح الوافية الحاجبية

تأليف

الشيخ العلامة محمد بن علي الجرجاني

(كان حيا سنة ٧٣٠هـ)

(يطبع لأول مرة)

تحقيق

مصطفى محمود أبو السعود

هذا الكتاب يعد رابع أربعة كتب وصلت إلينا من كتب أسرار النحو - فيما أعلم - والتي تتحدث من بيان سر تراكيب العربية وإظهار حكمتها منطلقا لها

المجلد الأول

المكتبة الخيرية
للطباعة والنشر والتوزيع

مكتبة لسان العرب

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
@lisanarb
www.lisanarb.com

الطبعة الأولى
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

المكتبة الخيرية
للطباعة والنشر والتوزيع

مصر - القاهرة

هاتف: 00201020332010
البريد الإلكتروني : alkhairya.lib@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر.

حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعًا وقانونًا، وطبقًا لقرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإن حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعًا، ولأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

سرائر العربية

في شرح الوافية الحاجبية

تأليف

الشيخ العلامة محمد بن علي الجرجاني

(كان حيًا سنة ٧٣٠هـ)

(يُطبع لأول مرة)

تحقيق

مصطفى محمود أبو السعود

هذا الكتاب يُعدُّ رابع أربعة كتبٍ وصلت إلينا من كتب أسرار النحو - فيما أعلم - والتي اتخذت من بيان سر تراكيب العربية وإظهار حكمتها منطلقًا لها

المجلد الأول

المكتبة الخيرية
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

«اللهم إنا نفتتح كلامنا بذكرك ودعائك استعطافًا لك؛ ليكون نصيبنا منك بحسب تفضُّلك لا بحسب استحقاقنا، ونختم أيضًا كلامنا بما بدأنا به؛ رغبة في رحمتك لنا، وتجاوزك عنا، ورفقك بنا، وإهدائك ما لا ندريه ولا نتمناه إلينا»

التوحيدي في إشاراته الإلهية

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على نبينا محمد النبي العربي المبين، صلاة وسلامًا أتمين أكملين عليه وعلى أبويه الرسولين الكريمين إبراهيم وإسماعيل، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فما زال إرثنا العربي يكشف لنا يومًا بعد يوم عن خبيئه، ويظهر لنا عن دفينه، ويرفع القناع بيننا وبين رجاله، وما زالت آثار أئمتنا شاهدة قائمة بيننا، تُمِدُّنا عقولهم بمادة وافرة من العلم وحسن العمل وسبل المعرفة، ويُحكِمون كلامَهم ويحفُّونه بدقائق وأسرار، "قد علموا أن طريق العلم بها الروية والفكر، ولطائف معانٍ مستقاها العقل، قد اختصوا بها، وهدوا إليها، ودلوا عليها، وكشف لهم عنها، ورفعت الحجب بينهم وبينها"[١]، فراحوا يتفننون في مصنفاتهم، ويتنمقون في تواليفهم؛ حتى أتت متزنة متقنة، خالصة سائغة للناهلين منها.

وقد كان من هؤلاء الأفذاذ الكبار الذين كثر بهم النفع، وقامت الدراسات والمصنفات قديمها وحديثها على مادة كلامهم وتجلية مرادهم- الإمام أبو عمرو عثمان بن الحاجب؛ فصنف أولًا متنه الصغير الجِرم الجليل الإفادة والعلم "كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب" وهو المعروف بـ"متن الكافية"، حتى إذا انتفع به الناس، وسار فيهم مسير الركبان في حياة مصنفها، اقترح عليه تلميذه الملك الناصر دواد صاحب الكَرَك أن ينظِمَها فيعظم بها النفع وينتفع بها الطلبة وأهل

---

(١) من كلمة نفيسة للإمام العلم عبد القاهر الجرجاني في مدخل كتابه دلائل الإعجاز.

العلم كما انتفعوا بأصلها النثري، فلبّى طِلبته ونظمها، ثم شرحها في مدة إقامته معه بالكَرَك وكانا آخرَ ما صنَّف على ما يأتي بيانه، ثم هبَّ إلى هذا النظم رجل آخر قد طوى الزمان عنا خبره، وخفي علينا من أمره الشيء الكثير، وهو الشيخ العلامة محمد بن علي الجرجاني الإستراباذي وهو من رجالات القرن الثامن الهجري، فشرحها بابًا بابًا، ووقف معها حرفًا حرفًا، وجاء شرحه لها كاشفًا عن أوجه الحكمة في تراكيب العربية وبنائها، وقد كان من حسن طالعه أن اختار له اسمًا هو أدل على ما أراد؛ فسماه "سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية"؛ فيمم وجهه شطر إظهار حكمة العربية، والكشف عن أسرارها التركيبية، بنفس طويل لا يخفت، وقلم سيال لا يمل على ما تراه ماثلًا أمامك في أبواب كتابه وفصوله وقضاياه.

وتأتي قيمة إخراج هذا الشرح من عدة جوانب؛ **أولها**: أن ليس بين أيدينا من شروح الوافية إلا شرح ابن الحاجب نفسه، وهو شرح مختصر جدًّا لم يتوسع فيه الشيخ ولذلك أسبابه قد أبنت عنها في موضعه من الكلام على شروح الوافية، فكان في إخراج شرح ركن الدين الجرجاني خير وإفادة، لا سيما وقد توسع في شرح النظم، وأبان عن عبارته، وكشف عن معانيه.

وثانيها: أن هذا الكتاب يعد من كتب أسرار النحو، والتي لم يصلنا منها إلا القليل؛ منها "المخترع في إذاعة سرائر النحو" للأعلم الشَّنْتَمَرِي (٤٧٦هـ)، و"أسرار العربية" لأبي البركات الأَنباري (٥٧٧هـ)، ثم آخرها كتاب "أسرار النحو" لابن كمال باشا (٩٤٠هـ)، فيكون كتاب "سرائر العربية" رابع أربعة كتب وصلت إلينا، وقد أُفردت لهذا المنحى التصنيفي الذي اتخذ من بيان سر تراكيب العربية وإظهار حكمتها منطلقًا لها، وإن كان الجرجاني قد قام بهذا وهو متصدٍّ لشرح منظومة ابن الحاجب على ما يأتي الكلام في منهجه.

وثالثها: أن هذا الكتاب يعد أول كتاب نحوي يخرج للشيخ ركن الدين الجرجاني، وقد كان في كتابه "الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة" والذي خرج منذ أكثر من أربعين سنة تقريبًا يحيل على مصنفاته النحوية، وأنه قد حرر فيها هذه المسألة أو أبان عنها؛ فكان في خروج هذا الشرح بيان لمذهب صاحبه، ووقوف على علمه.

وأمر أخير: يتمثل في أن المصنف رحمه الله رجل مغمور عندنا، لا نكاد نعرف من أمره شيئًا قليلًا كان أو كثيرًا سوى كتابه "الإشارات والتنبهات" المطبوع قديمًا كما أسلفت، ولقد كان الجرجاني معاصرًا للرضي شارح الكافية الأشهر فتكنفه ما تكنف الرضيَّ وغيره من غموض حول حياتهم؛ فكان في إخراج كتابه أيضًا علم لنا بحاله، ومعرفة بحال تلك الفترة الزمانية بالعراق بعد سقوط الخلافة العباسية السنية التي خرج فيها أمثال رضي الدين بن جعفر البغدادي ورضي الدين الإستراباذي وركن الدين الجرجاني وغيرهم.

ولقد جاء الكتاب في قسمين؛ جعلت أولهما مدخلًا لهذا الشرح تحدثت فيه عن أمور أربعة، وهي:

- بدأت أولًا بترجمة مختصرة لابن الحاجب صاحب النظم.
- وثنَّيت بالكلام عن ركن الدين الجرجاني، وقد وقفت عنده كثيرًا محاولًا وضع ترجمة كاشفة لحياة الرجل، إذ لم يصل إلينا من تفاصيل حياته إلا النزر اليسير، وقد غاب عنا من أخباره الشيء الكثير؛ فرُحتُ أتقصى سيرته فيما كتب عنه وهو قليل، وفيما دوَّنه هو في مقدمات كتبه على ما ستجده في ترجمته إن شاء الله.

- ثم أتبعتهما بالحديث عن الوافية لابن الحاجب، لمن نظمها، ومتى نظمها، وعدد أبياتها، وموضوعاتها، ومخطوطاتها، وشروحها.

- ثم رابعًا تناولت كتاب سرائر العربية؛ فتكلمت عن منهج ركن الدين وطريقته فيه، ووقفت على مصادره ومناقشاته، وبيان مذهبه النحوي، وقيمة هذا الشرح، ومرتبته بين كتبه النحوية الأخرى، ثم ذكرت بعضًا من آرائه، وبعضًا من الأوهام التي وقعت في الكتاب.

ثم جاء القسم الثاني وهو التحقيق؛ فجعلت بين يدي النص الكلام أولًا على: تحقيق نسبة الكتاب لمصنفه، ثم مخطوطة الكتاب، ثم وصف النسخة الفريدة التي له، ثم ختمت الكلام ثمة بالإبانة عن منهجي في تحقيق هذا الكتاب وإخراجه على وَفق ما نصَّ عليه أئمة الصنعة، ثم يأتي بعد هذا النصُّ المحقق، وقد سرت فيه على وجهٍ، اللهَ أسألُ أن أكون قد أحسنت فيه، وأعطيت من خلاله كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

ثم يأتي بعد هذا كله ثلاثة عشر فهرسًا كشافًا، كان من أبرزها كشاف مصطلحات العلوم، وكشاف الفوائد والتنبيهات المنثورة في تعليقاتي على النص، وكشاف الأساليب النحوية واللغوية حتى يسهل على الباحث استحضارها، والحمد لله على ما منَّ وتفضل، وصلى اللهم على رسوله الأكرم، وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

مدخل إلى كتاب سرائر العربية
في شرح الوافية الحاجبية

[illegible]

[illegible]

ترجمة مختصرة لابن الحاجب

اسمه ونسبه:

هو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو بن الحاجب الكردي، الدَّوِينِيُّ الأصلُ[(١)]، الإِسنائِيُّ المولدُ[(٢)]، الشيخ الإمام المقرئ النحوي المالكي الأصولي الفقيه[(٣)].

---

(١) نسبة إلى دَوِين؛ مدينة بأذربيجان. انظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (٤/ ٣٩).

(٢) الإسنائي نسبة إلى إسنا من قرى صعيد مصر، ويقال فيها أيضًا: الإسنوي.

(٣) انظر الذيل على الروضتين (ص ١٨٢)، ووفيات الأعيان لابن خلِّكان (٣/ ٢٤٨)، والمختصر في تاريخ البشر لأبي الفداء المؤيد (٣/ ١٧٨)، وشرح الوافية له (١/ ظ)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢٣/ ٢٦٤)، وتاريخ ابن الوردي (٢/ ١٧٤)، والطالع السعيد للإدفوي (ص ١٨٨)، والوافي بالوفيات (١٩/ ٣٢٢)، والديباج المذهب لابن فرحون (ص ٢٨٩)، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي (ص ٣٧)، وذيل التقييد لأبي الطيب الفاسي (٢/ ١٧١)، وغاية النهاية لابن الجزري (١/ ٥٠٨)، والمنهل الصافي (٧/ ٤٢١)، وبغية الوعاة (٢/ ١٣٤، ١٣٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (٧/ ٤٠٥). ومن الدراسات المعاصرة التي تناولت حياته وآراءه: ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه لطارق عبد عون، وابن الحاجب النحوي لإبراهيم محمد عبد الله وهي دراسته عن الإيضاح لابن الحاجب وقد أفردها بالنشر، ومقدمات تحقيق كتبه المطبوعات أيضًا، ومن أبرزها مقدمة تحقيق شرح الإيضاح للدكتور موسى العليلي وكذا مقدمته على شرح الوافية، ومقدمة تحقيق القصيدة الموشحة لطارق نجم عبد الله.

مولده ونشأته:

وُلِد بعد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمئة في إسنا بصعيد مصر، قال مترجموه(١): «كان أبوه جنديًّا كرديًّا حاجبًا للأمير عز الدين بن موسك الصلاحي». فقدم به أبوه القاهرة، فاشتغل أبو عمرو بالعلم في صغره، وحفظ بها القرآن واستوطنها، ثم كانت له رحلته إلى دمشق ومكث فيها بعدُ ودرَّس بجامعها في الزاوية النورية المالكية، ثم رجع إلى مصر في صحبة العز بن عبد السلام بعد أن تسلط عليهما والي دمشق لأمور أنكروها عليه فاستوطنها سنة **٦٣٩**هـ، وتعلم بالقاهرة القراءات والفقه المالكي وأصوله وبرز فيها، ثم اتجه إلى النحو والصرف وغلبَا عليه، وتصدَّر للتدريس في المدرسة الفاضلية التي كان عمدتها الشاطبي وقصده الطلبة، ثم توجَّه إلى الإسكندرية، وانتشر علمه وذاع صيته، وكثر الانتفاع به رحمه الله.

أشهر شيوخه:

تتلمذ ابن الحاجب على ثلة من فرائد عصره ومحققي زمانه؛ فمن هؤلاء:

١- الإمام الشاطبي، أبو محمد القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرُّعَيني (ت٥٩٠هـ)؛ تأدب عليه بالقاهرة، وقرأ عليه القرآن ببعض الروايات، وسمع منه نظمه الشهير "حرز الأماني" المعروف بالشاطبية(٢).

٢- أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري (ت ٥٩٨هـ) سمع منه الحديث بمصر، وأخذ عنه(٣).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٤)، وبغية الوعاة (٢/ ١٣٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٦١)، وغاية النهاية (٢/ ٢٠).

(٣) وفيات الأعيان (٦/ ٦٧)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٩٠).

٣- أبو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغِزْنَوي الحنفي (ت٥٩٩هـ) قرأ عليه القراءات بمصر[١].

٤- الحافظ بهاء الدين أبو محمد القاسم بن عساكر (ت٦٠٠هـ) سمع منه الحديث بدمشق[٢].

٥- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأَرتاحي (ت٦٠١هـ) سمع منه صحيح البخاري بمصر، وهو آخِر من حدَّث عنه[٣].

وقوم كثيرون قد أخذ عنهم العلم، وتخرَّج بهم، تجدهم مبسوطة أسماؤهم عند مترجميه رحمه الله.

أشهر تلاميذه:

تتلمذ لابن الحاجب جمع غفير من الأئمة الأعلام والحفاظ الكبار، ولعلَّ من أكبرهم مكانة وأكثرهم علمًا:

١- الحافظ المنذري؛ الإمام زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي ابن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري (ت٦٥٦هـ)[٤].

٢- الملك الناصر؛ داود بن عيسى بن العادل أبي بكر بن أيوب، وكان سلطان دمشق بعد أبيه نحوًا من سنة (ت ٦٥٦هـ)، وقرأ عليه النحو، ونظم له الكافية كما

---

(١) مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي (٦/ ٥٥٣)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٢٩١).

(٢) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن (ص ٣٣٤).

(٣) النجوم الزاهرة (٦/ ١٨٨)، وشذرات الذهب (٧/ ١١).

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٥٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي (٨/ ٢٥٩).

سيأتي الكلام عنها مفصلًا[١].

٣- أبو شامة؛ الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي (ت٦٦٥هـ)[٢].

٤- ابن المُنيِّر؛ الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور، المعروف بابن المنير محشي الكشاف (ت ٦٨٣هـ)، قد تفقه به، وأجازه بالإفتاء، وكان ابن الحاجب شديد الإعجاب به؛ لفرط ذكائه وكثرة بحثه[٣].

٥- القرافي؛ الإمام الأصولي المالكي أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله، شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤)[٤].

٦- الشرف الدمياطي؛ الإمام شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف الدمياطي (ت ٧٠٥هـ)[٥].

وقد تتلمذ له غير هؤلاء من كبار علماء القرن السابع الهجري، مما ذكره مترجموه ومترجمو تلاميذه من الأئمة الأعلام على جميعهم الرحمة والرضوان.

مكانته وثناء العلماء عليه:

بلغ ابن الحاجب حدًّا من الذكاء والتمكن من علوم العربية والأصول والفقه

---

(١) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي (٥/ ٢٩٤)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٧٥).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٦٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١٦٣)، وغاية القراء (١/ ١٦٢).

(٣) طبقات المفسرين للأدنه وي (ص ٢٥٢)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٨١).

(٤) المنهل الصافي (١/ ٤٣)، والديباج المذهب (ص ٦٢).

(٥) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٠٢)، وشذرات الذهب (٦/ ١٢).

مما شهد به العلماء، وأقروا له بجودة الذهن، وحدة الفهم، حتى نعته جلال الدين السيوطي بأنه أحد أذكياء العالم[١]، وممن لقيه وأقرَّ له برسوخ علمه وأنه من أكابر زمانه ورؤسائهم في مسائل العربية والعلم بها المؤرخُ الحجة والأديب الماهر أبو العباس ابن خلِّكان؛ فقال عنه[٢]: «كان من أحسن خلق الله ذهنًا، وجاءني مرارًا بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ جواب، بسكون كثير، وتثبت تام». وقال الإمام تقي الدين بن دقيق العيد: «تيسرت له البلاغة فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت له ينابيع الحكمة فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١]»[٣].

مصنفاته:

رُزق ابن الحاجب البركة في العمر، وتوج ذلك بحسن التصنيف، وبراعة التأليف، مع جودة تدل على تمكنه وحذقه، ورزقت مؤلفاته القَبول بين العلماء والرَّواج، وانتشرت في الآفاق، وسارت بها الركبان، وقد جاءت مصنفاته متنوعة في كثير من العلوم، وهي مرتبة ألفبائيًا:

١- الأمالي[٤]، وهو كتاب غايةً في التحقيق، وآية في الحسن. وقد حققه

(١) بغية الوعاة (٢/ ١٣٤).

(٢) وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨).

(٣) انظر: الديباج المذهب (ص ١١٠).

(٤) وهو ينقسم إلى ستة أقسام؛ الأول: الأمالي على آيات من القرآن. الثاني: الأمالي على مواضع من كتاب "المفصل" للزمخشري. الثالث: الأمالي على بعض مسائل الخلاف بين النحويين. الرابع: الأمالي على "الكافية" له. الخامس: الأمالي على أبيات من الشعر. السادس: الأمالي المطلقة، وهي على موضوعات متفرقة. انظر: مقدمة تحقيقه (١/ ٤٣).

الدكتور فخر قدارة، وخرج عن دار عمار بالأردن والجيل ببيروت سنة (١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م).

٢- الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري. له طبعتان؛ الأولى: بتحقيق الدكتور موسى العليلي وطبعت بمطبعة الآداب بالنجف الأشرف، بمشاركة الجامعة المستنصرية سنة (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م)، والثانية بتحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، وخرجت عن دار سعد الدين- دمشق، سنة (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م).

٣- جمال العرب في علم الأدب، نسبه له حاجي خليفة في كشف الظنون (٣/ ٢٤١)، وإسماعيل باشا في هدية العارفين (١/ ٦٥٥).

٤- جامع الأمهات أو مختصر الفروع، حققه أبو عبد الرحمن الأخضري، وخرج عن دار اليمامة للطباعة والنشر- بيروت، سنة (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٥- رسالة في العشر: وهي بحث صغير في استعمال كلمة "عشر" في الصفتين: أول وآخر. توجد منها نسخة مخطوطة في برلين تحت رقم (٦٨٩٤)؛ كما ذكره بروكلمان (٥/ ٣٣٤). وهذه الرسالة موجودة أيضًا في آخر نسخة الأمالي الموجودة في مكتبة "شهيد علي" بإسطنبول تحت رقم (٢٣٣٧) وهي عبارة عن ورقتين ونصف تقريبًا، وعندي نسخة منها.

٦- الشافية، وهي مقدمة وجيزة في الصرف؛ متممة للكافية، وهي في علمي الصرف والخط، ولها أكثر من طبعة من أتقنها: الطبعة التي حققها الدكتور حسن أحمد العثمان، وخرجت عن المكتبة المكية سنة (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).

٧- شرح الشافية. ذكره غير واحد، وخرج أخيرًا بتحقيق الدكتور غازي بن خلف العتيبي عن مكتبة الرشد بالرياض سنة (١٤٤٣هـ- ٢٠٢١م).

٨- شرح الكافية، طبع مرتين؛ الأولى طبعة قديمة في إسطنبول سنة (١٣١١هـ)، والأخرى قد حققها الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر رحمه الله في رسالته للدكتوراه، وطبعت سنة (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م) بمكتبة مصطفى الباز.

٩- شرح المقدمة الجُزُولية: ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٥٠)، وقال إنه توجد منه نسخة مخطوطة في جامع القرويين بفاس تحت رقم (١١٩٨)، ولم أستطع الوصول إليها أو الوقوف على حقيقتها.

١٠- شرح الوافية في نظم الكافية، حققت مرتين؛ الأولى: رسالة ماجيستير للأستاذ طارق نجم عبد الله بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر سنة (١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م) ولم أقف لها على خبر وإن كان محققها ذكر أنها تحت الطبع، فلعلها لم تطبع وظلت حبيسة الرفوف كغيرها من أعمال الأكابر التي قام بها طلبة الأزهر المعمور وتراكمت عليها الأتربة! والثانية: بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، وطبعت بمطبعة الآداب بالنجف الأشرف، بمشاركة الجامعة المستنصرية سنة (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

١١- عقيدة ابن الحاجب؛ ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٤١)، وذكر لها ثلاث نسخ خطية؛ ليبزج (١٥٠/ ١٠)، والفاتيكان (ثالث ٢٥٨/ ٩)، والأسكوريال (ثان ١٥٠٠/ ٦)، ولأحمد بن زكريا التلمساني شرح عليها سماه "بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب" منه نسخة في مكتبة الأوقاف ببغداد تحت رقم (٥٢٢٣).

١٢- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة، جمع فيها الأسماء المؤنثة بغير علامة تأنيث، وقد حققها الدكتور طارق نجم عبد الله، وخرجت عن مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، سنة (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

١٣- كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، وهي المعروفة بـ" الكافية"، ومخطوطاتها مبثوثة في خزائن العالم، وطبعت غير مرة، وشروحها أكثر من أن تحصى(١).

١٤- مختصر المنتهى في الأصول: وهو أيضًا اختصار لكتابه "منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل". طبع في بولاق سنة ١٣١٦ هـ، ١٣١٩ هـ، والقاهرة سنة ١٣٢٦ هـ.

١٥- المسائل الدمشقية: ذكره ابن الحاجب نفسه في الإملاء رقم (٤) من الأمالي (١/ ١١٤).

١٦- المقصد الجليل في علم الخليل. منظومة في العروض على بحر البسيط عدد أبياتها مئة وواحد وسبعون بيتًا (١٧١ بيتًا)، وقد حققها الدكتور محمود العامودي ونشرها في العدد الثاني من مجلة الجامعة الإسلامية بغزة- يوليو ٢٠٠٧. وشرحها غير واحد؛ منهم: جمال الدين الإسنوي، وابن التركماني، وبدر الدين العيني، وهذه كلها مطبوعة.

١٧- المكتفي للمبتدي - شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. ذكره البغدادي في هدية العارفين (١/ ٦٥٤).

---

(١) رصدت بعض الدراسات المعاصرة المصنفات التي خدمت الكافية وقامت عليها واتخذتها أصلًا لها، ومن تلك الجهود: عمل الدكتور طارق الجنابي الذي حصر لها أكثر من سبعين شرحًا، وجهد الدكتور العليلي، الذي حصرها في مئة وأربعة وعشرين شرحًا ما بين عربي وفارسي وتركي، وتسع منظومات، وقد أحصاها الدكتور طارق نجم عبد الله في مئة واثنين وخمسين شرحًا، وخمسة مختصرات، وتسع منظومات، وستة كتب في إعرابها. وقد تقدمت الإشارة إلى أعمالهم عند ذكر مصادر ترجمة ابن الحاجب رحمه الله.

١٨- منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل: وهو من كتب أصول الفقه المالكي. وقد اختصر به كتاب "الإحكام في أصول الفقه" للآمدي (ت ٦٣١هـ). توجد عدة نسخ مخطوطة منه في مكتبات العالم، وقد طبع في إسطنبول سنة ١٣٢٦ هـ، وله أكثر من طبعة تجارية.

١٩- الوافية في نظم الكافية. مخطوطة لها أكثر من نسخة؛ وسيأتي الحديث عنها وعن شروحها مفصلًا.

وغير ذلك من تصانيف قد أتى على ذكرها مترجموه(١)، وقد اتفقت كلمتهم على أنها في غاية الإجادة والحسن والإفادة، وأن له اختيارات في العربية كان قد تفرد بها، وتجدها مذكورة في مصنفاته النحوية التي كتب الله لها القبول والسير في الأرض حتى وصلت إلينا إلا ما ندر، وما هذا إلا لإخلاص الشيخ وحسن عمله ونبل نيته، والله أعلم.

وفاته:

توفي أبو عمرو بن الحاجب ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ست وأربعين وستمئة (٦٤٦هـ)، ودفن بباب البحر بمقبرة الشيخ الصالح ابن أبي شامة، فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته(٢).

---

(١) جاء في مقدمة تحقيق أمالي ابن الحاجب للدكتور فخر قدارة، وفي مقدمة تحقيق الرسالة الموشحة للدكتور طارق نجم أن لابن الحاجب ذيلًا على تاريخ دمشق لابن عساكر نقلًا عن كشف الظنون لحاجي خليفة، والحقُّ أن حاجي خليفة قال: «وذيل عمر بن الحاجب». وعمر هذا غير عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب صاحبنا هنا، فعمر هذا كما ذكر محقِّقا كشف الظنون "طبعة الفرقان" (٢/ ٢٥٥) هو: أبو الفتح عمر بن محمد بن منصور الأميني المعروف بعمر بن الحاجب (ت ٦٣٠هـ)، وانظر ترجمته في: تكملة المنذري (م٣/ الترجمة ٢٤٨١)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٧٠).

(٢) انظر: غاية النهاية (١/ ٥١٩)، وبغية الوعاة (٢/ ١٣٥).

ركن الدين محمد بن علي الجرجاني

حين شرعت في كتابة ترجمة ابن الحاجب كان بين يدي كم جليل القدر من المصادر وكتب التراجم التي أرَّخت للشيخ رحمه الله، فكنت أُلجم القلم إلجامًا، وأوجز في سيرته إيجازًا، وأتخير ما أكتب عنه وأدع، وعلى قدر ما كانت كتب التراجم كريمة مع ابن الحاجب رحمه الله في رصد حياته ونشأته وتسمية شيوخه وتلاميذه وأسماء مصنفاته وما دار حولها، على قدر ما كانت بخيلة شحيحة في رصد حياة ركن الدين الجرجاني، وأنت تراني الآن في حيرة من أمري حين شرعت في رصد ترجمة للمصنف ركن الدين هذا- أقف فيها على حقيقة أمره، وأجلي بها عن مراحل نشأته واستمكان علمه، ولهذا سبب قائم بيننا مشهود، وهو ندرة المصادر التي اعتنت برجالات إستراباذ وغيرهم من الذين لجئوا إلى الحرم الغروي بالعراق عقيب سقوط الخلافة العباسية على يد التتار المجرمين، وأنت حين تريد أن تقف على حياة رجل قد ملأ علمه السمع والبصر مثل الرضي الذي طار بعلمه الآفاق، وتتابع عليه الفرد تلو الفرد من الأكابر- أعجزتك المصادر ووقفت بك حيث بدأت، وإذا كان حال الرضي هكذا وهو من هو علمًا وشهرة ومكانة في الإرث النحوي والصرفي فما بالك بمن دونه في شهرة كتابه وخمول ذكره وخفاء علمه عمن بعده، وتلك كانت معضلتي حين أردت أن أكتب ترجمة ولو موجزة عن ركن الدين الجرجاني؛ فليس بين يدي معشار ما كان معي وأنا أدون ترجمة ابن الحاجب رحمه الله.

وعلى أن يد الزمان قد اغتالت أخبار المصنف وإخوة معه من إستراباذ، ولم نعرف عنهم شيئًا فإن في حفظ بعض المكتبات التركية إرثَهم ووصولها إلينا كفاية لنا للوقوف على مكانتهم، ولولا فعلها الكريم هذا ما وصل لنا من شأنهم شيء، ولا عرفنا من أمرهم شيئًا صغيرًا كان أو كبيرًا، وقد كان من كبار هؤلاء المحقق الرضي كما تقدم، ورضي الدين بن جعفر صاحب الشرح الرائق على "الجُزُولية" الذي اعتمد عليه المصنف اعتمادًا كبيرًا كما سيأتي، ومصنفنا هذا محمد بن علي الجرجاني، ولئن كان حظ الرضي أن اعتنى بكتابه أكابر وأفاضل نشروا ما طوى الزمان من علمه، وقامت عليه الحواشي والتقريرات لكان حظه مثل حظ كتابنا هذا، ولكان مكانه رفًّا يستقر فوقه فتغتاله يدُ الزمن، وتتعاهده الأتربةُ أيامًا وسنين عددًا.

وإني أستعين بالله تعالى في محاولةٍ لكشف بعض الغموض الذي قد أحاط بحياة المصنف، واقفًا على بعض أخباره، كاشفًا من خلال ما توفر لي من مصادر رصدتْ بعضًا من حياته أولًا، ومن خلال الوقوف على بعض مصنفاته التي وصلت إلينا في فنون مختلفة؛ فأقول:

اسمه ونسبه:

هو ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجانيُّ محتدًا، الإستراباذيُّ[1] منشأً

---

(١) إستَرباذ: بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح الفوقية، وراء وألف وباء موحدة وألف وذال معجمة؛ كذا ضبطه السمعاني في الأنساب وأورد فيها لغة أخرى "إستاراباذ"، وتبعه الكثيرون وملخصو كتابه؛ كابن الأثير والسيوطي، ورجحه المرتضى الزَّبيدي، ونصَّ عليه ياقوت بفتح الهمزة فكأن فيه الوجهين، والله أعلم. انظر: الأنساب للسمعاني (١/ ١٩٩)، ومعجم البلدان (١/ ١٧٤)، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (١/ ٥١)، ولب اللباب للسيوطي (ص ١٢)، وتاج العروس (٩/ ٣٧٤، ١١/ ٥٠١).

ومولدًا، الحِليُّ الغرويُّ مسكنًا، الشيخ النحوي الأصولي المتكلِّم الفقيه الإماميُّ[١].

مولده ونشأته وثقافته:

أما مولده فقد تقدم أنه ولد بإسترباذ بين سارية وجرجان من أعمال طبرستان، ومع معرفتنا بموطن ولادته إلا أننا لم نعلم شيئًا عن نشأة الشيخ العلمية أو تكوينه الفكري، أو متى رحل عن بلده ودخل الحِلَّة واستوطنها، ولكننا نعلم يقينًا أنه كان من خواصِّ العلامةِ الحِلي الحسنِ بن يوسف بن المطهَّرِ الحِليِّ (٧٢٦هـ) وهو أحد أكابر الشيعة الإمامية، وأنه شرح مقدمته الأصولية في حياته كما سيأتي، وإن نظرة فاحصة لفهرس مصنفات الشيخ ركن الدين تنبئنا أي رجل كان، وتقف بنا على أي عقل كان، وعلى أي نفع قام به وقدمه لطائفته الإمامية.

ومما يدل على اهتمام ركن الدين بمتطلبات عصره ما ذكره السيد محسن الأمين في "أعيان الشيعة"[٢] في ثنايا ترجمته حين عرض للكلام عن تعريبه لرسالة "الفصول في الأصول" بالفارسية[٣] ما نصُّه: «وترجم الفصول النصيرية للنصير الطوسي في

(١) انظر ترجمته في: روضات الجنات للخوانساري (٦/ ٢٢١)، وأعيان الشيعة (٩/ ٤٢٥، ٤٢٦)، والحقائق الراهنة في تراجم أعيان المئة الثامنة ضمن "طبقات علماء الشيعة" لآغا بزرك الطهراني (٥/ ١٩٤)، ومقدمة تحقيق كتاب اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية لمقداد السيوري وهو سبط المصنف، حققه وعلق عليه الشيخ محمد علي القاضي الطباطبائي (مقدمة التحقيق/ ط)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١١/ ٤٦)، وتراجم الرجال لأحمد الحسيني (١/ ٥٣٢، ٥٣٣)، و"غاية البادي في شرح المبادي" دراسة عن نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، بحث للشيخ محمد لطف زاده التبريزي، وهو منشور بمجلة تراث الحلة، العدد الحادي عشر- رجب ١٤٤٠هـ- آذار/ مارس ٢٠١٩م.

(٢) انظر: أعيان الشيعة (٩/ ٤٢٦).

(٣) قد ذكر مترجمو حياة نصير الدين الطوسي أن كثيرًا من مصنفاته قد كتبها بالفارسية، وذلك لأنه كان =

الكلام من الفارسية إلى العربية، وقد رأيت منها نسخة فرغ منها ناسخها صالح ابن محمد العسيلي العاملي في ذي الحجة سنة (١١٤٦هـ) قال الشارح في أول هذا الشرح: إن النصير الطوسي أَلَّف رسالة سماها "الفصول في الأصول" ولكونها باللغة الفارسية أَلِف بدرها الأفول فلم تبزغ في أكثر الآفاق، ولتراكُم سحاب عجمِها لم تطلع شمسها بالعراق، ولمَّا عرج إلى ساحة الغفران وانتقل إلى مقيل الرضوان، استمرت على ذلك برهة من الزمان إلى أن اتفق للمولى العلامة المعظم السعيد ذي الجد الحميد ركن الملة والدين محمد بن علي الجرجاني محتدًا والإستراباذي منشأً ومولدًا، قدس الله روحه ونور ضريحه، الاستضاءة بأشعة أنوارها، والاطلاع على فوائدها وأسرارها، فكساها من لباس رياش العربية ما صارت به شمسُها في رائعة النهار، وانجلى عن بدرها الآفل في منازل السير عائق الاستتار... إلى آخر ما قال».

ومن هذه البابة أيضًا ما ذكره هو رحمه الله في مقدمة تعريبه لكتاب "الأخلاق الناصرية" لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ) أيضًا، وقد سماه "الأخلاق النُّصَيرية في تعريب الأخلاق الناصرية"؛ فقال بعد أن مدحه شعرًا وبين مكانته في علم الأخلاق[(١)]: «لكنه لكونه فارسيًّا لم يعمَّ نفعُه في الآفاق، بل حُرم من فوائده جميع أهل العراق؛ فدعاني ذلك إلى الشروع في تعريبه، ملتزمًا بألَّا أخلَّ بشيء من فوائده وترتيبه...، وقد سميته بـ"الأخلاق النُّصيرية في تعريب الأخلاق الناصرية"، والله الموفق لإتمامه، والمتم لإلطافه وإنعامه».

= ساكنًا في الديار الأعجمية أغلب زمانه وأوقاته، وأن مصنفه الفصول هذا من أحسن ما كتب في الأصول، وقد أقامه على أتم نظام وأقوم برهان. روضات الجنات (٦/ ٢٩١).

(١) الأخلاق النُّصَيرية في تعريب الأخلاق الناصرية، (ص ١٣).

ومما يقف بك على تمكن ركن الدين من علمه ورسوخ قدمه فيه نتاجُه العلمي؛ وذلك أنه قد ترك كتبًا كثيرة في فنون مختلفة دلَّت على تمكنه في النحو والمنطق والأصول والفقه والبلاغة والتفسير وعلم الكلام، بل تربية الشباب وتقويم النشء ومن ذلك أن بعض شباب الإمامية قد تركها ونحا إلى الزيدية، فنراه قد عرض إلى تأديبهم في كتابه "الأبحاث في تقويم الأحداث" كما سيأتي ذكره في الكلام على مصنفاته، وبعد فهذا رجل شغل نفسه بأبواب العلم المختلفة، وضرب في كل منها بسهم على ما سنذكر مما ينبئك بحاله وعظيم أمره، وأنه من كبار المشاركين في كثير من العلوم، مع إلمامه باللغة الفارسية التي عرَّب عنها ما عرَّب من الكتب المفيدة.

شيوخه:

وأما شيوخه فلم تذكر لنا المصادر إلا تلمذته للعلامة ابن المطهَّرِ الحِلِّيِّ، وأنه كان من خواص تلاميذه، وقد شرح كتابه "مبادئ الأصول" في حياته وفرغ منه سنة (٦٩٧هـ)، وقال في مقدمته كما ذكر السيد الأمين: «...كما أن من حق الشيوخ إيصال المعاني المحققة بالدلائل المقررة، الموشحة بالألفاظ المحبرة، إلى تلاميذهم بأدنى العبارة والكناية المحررة= كذلك من حق التلاميذ أن يقرِّروا ما استخرج شيوخهم من اللآلئ في بحار الليالي من أصداف أذهانهم، ويوضحوا ما أخرجوه من الجواهر عن معادن عقولهم وألحانهم، ورأيت شيخنا المعظم وإمامنا الأعظم...». إلى أن قال بعد وصفه بجليل الصفات[1]: «أبا منصور حسن بن

(١) أبان السيد الأمين في موضع آخر من كتابه عن هذه الخلال والصفات، وأوردها كاملة في ترجمته للحلي، وهي قوله: «سيد فضلاء العصر، ورئيس علماء الدهر، المبرز في فني المعقول والمنقول، المطرز للواء علمي الفروع والأصول، جمال الملة والدين سديد الإسلام والمسلمين». أعيان الشيعة (٥/ ٣٩٧).

يوسف بن المطهر الحلي أدام الله ظله على كافة المسلمين لإفادة الوافدين عليه والقاطنين لديه بمحمد وآله أجمعين: قد وضع مقدمته في أصول الفقه محكمًا أصولها مقِلًّا فضولها، قد اجتنت معانيها الأبكار في خباء ألفاظها، وتسترت عن كثير من خاطبيها وطلابها، فعزمت على أن أشرحها شرحًا كافلًا بإبراز محاسنها من مكامنها، وإظهار دررها وجواهرها من أصدافها ومغابنها ... إلخ».

تلاميذه وأثره فيمن بعده:

كما غفلت كتب التراجم عن سيرة الشيخ كذلك غفلت عن سيرة تلاميذه وذكر مريديه، ولم نقف على خبر لهم في كتب التراجم إلا ما وقع لنا هنا في كتابه "سرائر العربية" من أنه كان مقصودًا بإقرائه وبإقراء غيره من كتبه؛ كما سيأتي في صدر الكتاب من إجازته لطالبه وروايته عنه، وكذلك كان من تيسير الله أنني وقفت على نقلين مختلفين يقفان بنا على أثر ركن الدين الجرجاني فيمن بعده، وهما:

الأول: ما نقله وجمع شوارده الشيخ محمد علي القاضي الطَّباطَبائيُّ في مقدمة تحقيقه لكتاب "اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية" لمقداد السُّيوري- من أن مقدادًا هذا وهو أحد كبار الشيعة الإمامية ابن بنت الشيح المصنف؛ إذ أورد عن السيوري قوله في كتابه "إرشاد الطالبين في نهج المسترشدين": «وأورد جدي ركن الدين الجرجاني قدس الله نفسه عن المعتزلة في هذا البحث ...». ثم شفعه بنقل آخر عن كتاب السيوري "الأنوار الجلالية" قوله: «الجد الحميد ركن الملة والدين ...»[1]. هذا وقد نعى الشيخ الطباطبائي على مؤرخي الشيعة وغيرهم غفلتهم عن ترجمة الشيخ ركن الدين الجرجاني، مما جعلهم في غفلة عن إثبات أن

---

(١) انظر كلام القاضي الطباطبائي كاملًا في مقدمة تحقيقه للوامع الإلهية (ص/ ط).

مقدادًا السيوري هذا يكون سبطه، وأن حال الجرجاني في هذه الغفلة حال الكثيرين في تلك الفترة ممن نزل الحلة بالنجف.

الثاني: ما جاء في حاشية إحدى نسخ "مغني اللبيب" المخطوطة التي اعتمد عليها المحقق الكريم الأستاذ الدكتور عبد اللطيف الخطيب في تحقيقه له(١)، وقد رمز لها بـ"م٣"(٢)؛ فقال: «وفي هامش "م٣/ ٣١ب" نصٌّ منقولٌ عن "الدر المنثور" [كتاب عند الشيعة، لم أقف على حقيقته، والله أعلم]، وأخذه صاحبه عن شيخه ركن الدين الجرجاني، فيه: "قوله مرفوع على أنه بدل بعض؛ أي: اختيارًا؛ إذ يجوز في مثله النصب كما قرأ ابن عامر في الآية، وعلة كون وجه الرفع مختارًا أنك إذا قلت: ما قام إلا زيدٌ، فيه نسبتان: سلب المجيء عن القوم، ونسبة إثباته لزيد، ويجب أن يكون إحداهما مقصودة بالذات والأخرى بالعَرض؛ لأن الكلام واحد وكل كلام واحد يجب أن يكون فيه نسبة واحدة مقصودة بالذات"».

قلت: في هذا النص أمران مهمان:

أولهما: التصريح بأن الذي نقل نص كلام ركن الدين الجرجاني ثمة نقله مصرِّحًا بتلمذته له على ما حكى الدكتور الخطيب، وأما الناقل نفسه فقد طوى الغيب ذكره؛ فالله أعلم بمن يكون وبكيفية تلمذته هذه على الشيخ رحمه الله، أكانت على الشيخ نفسه أم على مصنفاته؟ لا سيما أن الأستاذ المحقق ذكر أن هذه النسخة المخطوطة محفوفة بتصحيحات تشير إلى أن المصحح أخذ عن أبي حيانَ والمراديِّ والرضيِّ وابن القطَّاعِ وغيرهم؛ فلعل هذا الناقل قد اطلع على كلام الجرجاني ونقله.

---

(١) انظر: مغني اللبيب (١/ ٤٥٦).

(٢) هي من محفوظات المكتبة الظاهرية تحت رقم (٦١٥٧)، ونسخت سنة (١٠٧١هـ) بخط عيسى بن حسين بن عيسى بن عجرة المستولي.

ثانيهما: أن هذا النصَّ المنقول هو نصُّ كلام المصنف رحمه الله في كتابه الذي نحققه هنا "سرائر العربية"(١)، وهذا مما يدل على أن كتابه كان قد عُرِف أمره، وذاع صيته في فترة ما، أو قد اقتصرت معرفته على طائفة دون أخرى إلى أن سلك طريقه إلى خزانة مكتبة قد حفظ فيها، وطواه الزمان طيًّا حتى وصل إلينا، والله أعلم بالحقائق.

أخلاقه وصفاته وتشيعه:

على الرغم من أننا لم نتمكن من الوقوف على رصد حياة ركن الدين الجرجاني في كتب التراجم وبيان أخلاقه وتجلية صفاته وكلام العلماء فيه فإنَّ مصنفاته التي وصلت إلينا قد أبانت عن حسن خلقه، وإمعانه في طلب الحق، وعدم الحط من قدر العلماء السابقين عليه؛ ومن ذلك ما صرح به في مقدمة كتابه الذي بين أيدينا "سرائر العربية"، وهو قوله ملتمسًا من الناظر فيه إصلاح ما يجده من خطأ أو زلل، ومبيِّنًا قدر علماء العربية حتى لا يقع فيهم واقع أو يتعجل في فَهم كلامهم متعجل: «وأنا ألتمسُ منك أيُّها النَّاظِرُ فيه أن تُصلحَ ما فيه منَ الخللِ والفساد، بعدَ الاجتنابِ عن طريقِ الجدلِ والعناد؛ إذ ما أودعتُ فيه من الرُّدودِ على النحاة إلا على سبيل المُباحثة، لا على وجه الردِّ والمُناقضة، وكيف لنا ذلك ونحن من بحور مباحثِهم نغتَرِف، ومن بقايا كئوسِ مشاربِهم نرتَشِف، هذا ولعمري هو الأَولَى، ونسبةُ الغلطِ والسهوِ إلينا أَحرَى؛ لأنَّ تزكيةَ الإنسانِ للفظِه، وثناءَه على نتائجِ فكرِهِ وحسِّه، وإن كان محقًّا في أقوالِه، ومقتصِرًا في شرحِ أحوالِه؛ فإنَّه مما لا يستحسنُه العقل، وقد ورد بالنهيِ عنه النقل»(٢).

---

(١) انظر كلامه بتمامه في (ص ٤٧٣).

(٢) انظر (ص ١٠٠).

ومن ذلك أيضًا إيراده لكلام المعاصرين له؛ فنراه حين يأتي بكلامهم ليبينه أو يناقشهم فيه ويخطئهم، ينعتهم بالفضلاء؛ كما فعل مع معاصره ابن إياز (ت٦٨١هـ) هنا في السرائر[١]، وفي شرحه على الكافية مع السيد ركن الدين الإستراباذي (ت ٧١٥هـ) صاحب الشروح الثلاثة على الكافية، وقد اعتمد المصنف على شرحه الكبير اعتمادًا كبيرًا، ونقل عنه كثيرًا في شرحه على الكافية المسمى بـ"المباحث العربية".

وأما عن عقيدته وتشيعه؛ فقد مرَّ أن المصنف من رجالات الشيعة الإمامية المبرِّزين عندهم، وفي صحبته لابن المطهَّرِ الحِلِّيِّ وترجمته لكتب الخواجة الطوسي خير دليل على انتمائه للإمامية وتقدمه فيها، وقد ظهر أثرها في موضعين فقط من كتابه؛ الأول: تصريحه بلفظ "الوصي" في حق سيدنا علي رضي الله عنه؛ وهو يبين رتبة علم العربية وابتداء وضعه على يد علي رضي الله عنه؛ إذ قال: «وذاكَ واللهِ علمُ العربيةِ والقواعدُ النحوية، الذي حضَّ النبيُّ على تعلُّمها، **وبدأ الوصيُّ بتعليمها**»، ولفظة "الوصي" هذه بيان لاعتقاد الإمامية بأن الرسول ﷺ قد أوعز إلى أن الخلافة والإمامة في علي رضي الله عنه وفي بنيه من بعده. **والثاني**: في تصريحه بالتصلية والسلام على عليٍّ وفاطمة الزهراء رضي الله عنهما كلما ذكرهما، وقد ذكر عليًّا مفردًا في موضعين[٢]، وذكره والسيدة فاطمة رضي الله عنهما معًا في موضع آخر[٣]، ولست بصدد تحرير القول في ردِّ ذلك وبيانه، وليس المحل هنا للكلام على العقائد أو بيان بطلانها، وأمر الإمامية واضح مشهور، والكتب في الرد عليهم ملء السمع والبصر.

---

(١) انظر (ص١٩٧، ٢/ ٢٨).

(٢) انظر (ص ٩٨، ٢٦١).

(٣) انظر (٢/ ١٣١).

ومهما يكن من أمر فإن تشيع ركن الدين الجرجاني لم يمنعه من الترضي عن سائر أصحاب النبي ﷺ عامة في مقدمة كتابه بقوله: «ولستُ أصلي إلا علَى المخصوصِين مِن حضرتِه بتحمُّلِ الرسالات، خصوصًا على أكرمِ الذَّواتِ وأشرفِ الكائِنات، محمَّدٍ صاحبِ الآياتِ والمعجزات، وعلى آلِه **وأصحابِه النجومِ الزَّاهِرات**»، وعن الترضية عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خاصة في مواضع من كتابه هذا، ولا يمكن اعتبار هذا من التقية؛ إذ بخروج الحكم السني من العراق عامة على يد التتار المجرمين - كما سلف في أول الترجمة - اتسع المجال للشيعة في العراق عامة وفي الحِلَّة خاصة، والله أعلم.

مصنفاته:

تنوعت مصنفات ركن الدين وجاءت في فنون مختلفة زاوج فيها بين المعقول والمنقول، فنراه يصنف في النحو والبلاغة والمنطق والأصول والفقه والتفسير وعلم الكلام والأخلاق والزهد، ثم لم يكتف بإفراد المصنفات في هذه العلوم، بل يعرِّب ما وقع تحت يده من مصنفات الأذكياء؛ كما فعل مع كتب الخواجة نصير الدين الطوسي، وقد حصَل السيد محسن الأمين على فهرست تصانيفه بخط يده في مكتبة الشيخ فضل الله النوري بطهران كان يملكها السيد كاظم العاملي سنة (١٢٩٤هـ)، وقد بلغت هذه المصنفات في الفهرست واحدًا وثلاثين مصنفًا، ثم ظفرت بأربعة أخر، فكان جماع ما وقفت عليه من مصنفاته خمسة وثلاثين مصنفًا، بيانها على النحو التالي مرتبة ألفبائيًا:

أولًا كتبه المصنفة:

١- الأبحاث في تقويم الأحداث؛ حققه الشيخ محمد رضا سيبويه الحائري،

وصدر عن مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحِلَّة العلمية بالعراق سنة (١٤٤٣هـ- ٢٠٢١م)، ولقد سعيت في الحصول على نسخة منه فلم يتسن لي ذلك.

٢- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة فرغ من تصنيفه سنة (٧٢٩هـ)[1]؛ ثم حققه الدكتور عبد القادر حسين عن نسخته الفريدة التي بخط المصنف، وخرج عن دار نهضة مصر بالقاهرة سنة (١٤٠١هـ- ١٩٨١م)، وله طبعة أخرى أخرجتها دار الكتب العلمية بتحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت سنة (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).

٣- الإشراق في علم الأخلاق من الحكمة العملية.

٤- إشراق اللاهوت في شرح الياقوت في علم الكلام. يوجد منه مخطوطة فرغ من نسخها سنة (٨١٠هـ)، وهي محفوظة بمجلس الشورى بالعراق، تحت رقم (٢/ ١٠١٨٧)، وهي متاحة على الشبكة العنكبوتية.

٥- البديع في النحو. وهو مختصر صنفه بعد "سرائر العربية" كتابنا هذا، وقبل شرحه على الكافية الآتي ذكره، وشرحه في كتابٍ سماه "الرفيع".

٦- التبر المسبوك في أوصاف الملوك.

(١) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٤٣٥- طبعة مؤسسة الفرقان)، وقد وهم محققاه الفاضلان في نسبة هذا الكتاب إلى غير مصنفه، وهما مع تتبعهم الشديد واستقصائهم ما فات حاجي خليفة بل تحاملهم عليه في مواضع كثيرة من كتابه- لم يفرقوا بين رجلين يسمَّى كلٌّ منهما محمد بن علي الجرجاني؛ أولهما وأسبقهما وجودًا ووفاة مصنفنا هذا (كان حيًّا سنة ٧٣٠هـ)، وثانيهما هو الشيخ الفاضل محمد بن علي بن محمد بن علي ابن الشريف الجرجاني المتوفى (سنة ٨٣٧هـ)، وهذا معيبٌ في حق المحقِّقَين الكبيرين؛ إذ قد صرح حاجي خليفة في الموضع المذكور أن مصنف الإشارات قد فرغ منه سنة (٧٢٩هـ) فأين هذا من وفاة ابن الشريف وكانا قد ترجما له وذكرا سنة وفاته قبلُ؟!

٧- التجويد في شرح التجريد في علم الميزان.

٨- تحفة الأشراف في درر الأصداف في العلوم الثلاثة.

٩- الحاوي في الفقه؛ نقل عنه الشيخ شمس الدين بن مكي المعروف بالشهيد الأول في كتابه "غاية المراد في شرح نكت كتاب الإرشاد"[١]، ولم أجد أحدًا ممن ترجم للمصنف قد نصَّ على هذا الكتاب، والله أعلم بحقيقة أمره.

١٠- الدر الثمين في السر الدفين في اختلاف الأمة.

١١- الدرة البهية في شرح الرسالة الشمسية في الميزان.

١٢- الدعامة في الإمامة.

١٣- الرافع في شرح النافع في الفقه. وهو شرحه على مختصر الشيخ جعفر بن حسن الحلي (ت ٦٧٦هـ) المسمَّى بـ"النافع في مختصر الشرائع"، وهو المعروف بالمختصر النافع.

١٤- الرحمة في اختلاف الأمة. يوجد منه نسخة مخطوطة فرغ من نسخها سنة (٧٦٢هـ) على يد السيد حيدر العاملي في النجف الأشرف، وهي محفوظة في جامعة طهران، تحت رقم (١٢/ ١٠٢٢)[٢].

١٥- الرسالة الشمسية في الأركان الصيدية.

١٦- الرفيع في شرح البديع في النحو. وهو شرح على مختصره "البديع" متقدم الذكر ولا نعلم عن أمرهما شيئًا.

---

(١) (١/ ٢٥)، وقال محققا الكتاب: إنه مفقود ولم يصل إلينا.

(٢) بحث "غاية البادي في شرح المبادي"، للشيخ محمد لطف زاده التبريزي (ص ٢١٦).

١٧- روضة المحققين في تفسير الكتاب المبين، خمس مجلدات. ولم نقف على حقيقته.

١٨- سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية. هو كتابنا هذا وسيأتي الكلام مفصلًا عليه.

١٩- الشافي في الفقه.

٢٠- الشافية عن أمراض القلوب القاسية. يوجد منه نسخة مخطوطة فرغ منها سنة (٩٠٧هـ)، وهي محفوظة في مكتبة آية الله المرعشلي النجفي تحت رقم (١/ ٢٥٦٤).

٢١- شرح الألفية في النحو، ذكره في كتابه "المباحث العربية في شرح الكافية" (٩/ ظ)، ولعله شرح على ألفية ابن مالك والله أعلم، وقد نقل عن ابن مالك هنا في السرائر وفي المباحث العربية الشيء الكثير، والله أعلم بحقيقته.

٢٢- عمدة الأملاك في هيئة الأفلاك.

٢٣- غاية البادي في شرح المبادي في أصول الفقه، وهو شرحه على كتاب شيخه العلامة الحلي، وقد نقلنا جزءًا من مقدمته عن السيد الأمين قريبًا. ويوجد له أكثر من نسخة مخطوطة؛ أقواها تلك التي بخط المصنف نفسه وقد فرغ منها في يوم الأربعاء في التاسع عشر من شوال سنة (٦٩٧هـ)، وهي محفوظة في خزانة العتبة العلوية تحت رقم (٣٥)، وأخرى بخط الحسن بن الناصر فرغ منها سنة (٧١٧هـ)، وهي محفوظة في مجلس الشورى بالعراق تحت رقم (٧٠٦٤)[1].

---

(١) انظر الكلام مفصلًا عن هاتين النسختين وغيرهما في: "غاية البادي في شرح المبادي" دراسة عن نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، للشيخ محمد لطف زاده التبريزي، (ص ٢١٧).

٢٤- غنية الطالب في شرح المطالب في العلوم الثلاثة.

٢٥- المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية. هو من أواخر ما صنف الشيخ من كتبه النحوية، وقد أحال عليه في الإشارات والتنبيهات[١]، ويوجد منه نسخة مخطوطة فُرغ من نسخها سنة (٧٦٠هـ)، وهي محفوظ بمكتبة "شهيد علي" بتركيا تحت رقم (٢٤٥٨)[٢].

٢٦- معيار الفضل في مباحث العقل.

٢٧- النقض في تحريم جر النفع بالقرض، يوجد منه نسخة بخطه فرغ منها في يوم الثلاثاء في الرابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة (٧٠٥هـ)، وهي محفوظة في مكتبة آية الله المرعشلي النجفي تحت رقم (١/ ١٢٥٩٧)[٣].

٢٨- وسيلة النفس إلى حظيرة القدس؛ في حقيقة الإنسان.

٢٩- "گلستان عربي" بالفارسية، في التهجد.

ثانيًا الكتب المعرَّبة:

وهي ما عربه من مصنفات الخواجة نصير الدين الطوسي:

اعتنى ركن الدين بكتب الخواجة نصير الدين الطوسي عناية خاصة جعلته يترجم أكثر مصنفاته ورسائله، وقد قال السيد أحمد الحسيني: «ترجم أكثر رسائل

---

(١) (ص ١٠٢).

(٢) قد حصلت على هذه النسخة، وعليها تملكات مختلفة أبرزها؛ تملك محمد بن مقداد السيوري وهو ابن سبط المصنف على ما يظهر، وهي نسخة نفيسة جدًّا أعمل على تحقيقها، والله أسأل أن ييسر لي الحصول على غيرها من النسخ، وأن يتم إخراجه في عافية.

(٣) بحث "غاية البادي في شرح المبادي"، للشيخ محمد لطف زاده التبريزي (ص ٢١٨).

نصير الدين الطوسي إلى العربية؛ لاستفادة طلبة العراق، غيرة عليها من الضياع، وترجماته التي رأيناها جيدة التعبير رصينة الألفاظ، وقد صرَّح في أول ترجمة "أوصاف الأشراف" بإكمال ترجمة "الأخلاق الناصرية"، و"أساس الاقتباس"، و"رسالة الجبر والقدر"، و"الفصول الاعتقادية"، و"شرح كتاب بطلميوس في النجوم"»[١].

وإليك بيانًا بهذه المصنفات وأماكن بعضها:

١- الأخلاق النُّصَيرية في تعريب الأخلاق الناصرية. يوجد منه نسخة مخطوطة بخطه محفوظة بجامعة ليدن تحت رقم (or ٥٨٢)، وطبع لأول مرة بتحقيق جُب لمير في ليدن سنة ٢٠١٥م، وهو متاح على الشبكة العنكبوتية[٢].

٢- تعريب أساس الاقتباس في الميزان.

٣- تعريب أوصاف الأشراف. يوجد منه نسخة مخطوطة فرغ منها سنة (١٠٢٦هـ)، وهي محفوظة بمجلس الشورى بالعراق تحت رقم (٢/ ١٠١٧٨)، وطبع سنة ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م، بتحقيق/ محمد المدرسي[٣].

---

(١) تراجم الرجال (١/ ٥٣٢، ٥٣٣).

(٢) قد عرفت وجود هذا الكتاب مطبوعًا من حساب الشيخ الفاضل عبد الحميد التركماني على التلجرام؛ ثم إنه جزاه الله خيرًا قد أفاد بأن كتاب الطوسي هذا هو ترجمة حرة لكتاب مسكويه "تهذيب الأخلاق" قد زاد الطوسي فيه بعض المباحث العقلية وهذب بعضها، بناء على كلام محقق مسكويه، وقال الشيخ التركماني: «ويبدو أن هذا - إشارة إلى فعل الطوسي - أمر مشهور ومعترف به وسط المشتغلين بهذا الفن». وانظر كلام محقق "تهذيب الأخلاق" الشيخ السيد حسين المؤمني (ص ٦٨).

(٣) بحث "غاية البادي في شرح المبادي"، للشيخ محمد لطف زاده التبريزي (ص ٢١٦).

٤- تعريب رسالة القضاء والقدر، يوجد منه نسخة مخطوطة فرغ منها سنة (١٠٨٢هـ)، وهي محفوظة بمجلس الشورى بالعراق تحت رقم (١٠/ ١٠١٦٥).

٥- تعريب الفصول في الأصول للخواجة نصير الدين. له أكثر من نسخة مخطوطة؛ منه نسخة بخط الآملي، نسخت سنة (٧٠٠هـ) في حياة المصنف، وهي محفوظة في مدرسة الغرب بهمدان تحت رقم (١/ ١٠٣٤٣)، وأخرى بخط محمد بن نفيع فرغ منها سنة (٨٢١هـ) وهي محفوظة في مجلس الشورى بالعراق تحت رقم (٢/ ١٠٧٠٦).

٦- تعريب كتاب بطلميوس في النجوم.

وفاته:

لم تقف بنا كتب التراجم على تحديد تاريخ وفاة الشيخ ركن الدين الجرجاني، ولكن بالنظر إلى تاريخ فراغه من تصنيفه كتاب "الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة"، وبناء على ما جاء في بعض فهارس المخطوطات نستطيع أن نعرف على وجه التقريب متى توفي رحمه الله؛ وذلك أولًا: أنه قد فرغ من تصنيف كتابه "الإشارات" سنة (٧٢٩هـ) كما نصَّ هو رحمه الله في نهاية نسخته التي خطها بيمينه.

وأما ثانيًا: فقد ورد في دراسة الشيخ محمد التبريزي لمخطوطة كتاب "غاية البادي" للمصنف، أنه وقف على نسخة مخطوطة من المجلد الرابع من كتاب "التحفة السعدية" لقطب الدين الشيرازي (ت ٧١٠هـ)؛ كان الشيخ ركن الدين الجرجاني قد نسخها سنة (٧٣٠هـ).

وهذا الذي تقدم يقف بنا على أن المصنف رحمه الله كان حيًّا سنة (٧٣٠هـ) على وجه اليقين، وقد غيِّب عنَّا متى توفي على وجه التحديد، والله أعلم.

الوافية في نظم الكافية

زخر التراث العربي بالمنظومات العلمية في فنون العلم المختلفة، وراح أرباب كل علم يلجئون إلى تصنيفها لضبط قواعد العلوم وحفظ قوانينه وتثبيتها في نفوس طلاب العلم والمعرفة؛ لما يمتاز به النظم من خفة على اللسان، وسلاسة وراحة تستأنس معهما النفس، ولقد كان القرن السابع الهجري زاخرًا بهذه المنظومات لا سيما في النحو العربي؛ فقد افتتحه ابن معطٍ (٦٢٨هـ) بألفيته، ثم تلاه ابن الحاجب (٦٤٦هـ) فنظم كافيته بعد أن انتشرت وراجت منثورة، ثم اختتم القرن بابن مالك (٦٧٢هـ) فنظم ألفيته التي امتلكت زمام النحو عند المتأخرين فأخملت ذكر ما قبلها، وأخفتت كل ما أتى بعدها من منظومات نحوية، وقديمًا قالوا حظوظ الكتب كحظوظ الناس منها ما شاع وانتشر ومنها ما خفت ذكره واندثر.

ولابن الحاجب كما تقدم ثلاث منظومات؛ أولاها: الوافية في نظم الكافية وهي أكبرها عددًا وأكثرها علمًا، وثانيها: القصيدة الموشحة في المؤنثات السماعية، وثالثها: المقصد الجليل إلى علم الخليل في العروض، وقد تقدم كذلك أن ابن الحاجب رزق حسن التصنيف، واشتغال الناس بعلمه في حياته فشرح من شرح كافيته في حياته، وحفظها من حفظها، وظل الاشتغال بالكافية قائمًا حتى قيَّد الله الملك الناصر داود بن المعظم عيسى فأوعَز إلى ابن الحاجب وهو في أَخْرةٍ من عمره أن ينظم الكافية ليزداد النفع بها، وليسهل عليه حفظها.

متى نظم ابن الحاجب الوافية؟

كان الملك المعظم عيسى والد الملك الناصر قد انفرد بحكم دمشق، فلما أن توفي سنة (٦٢٤هـ) انفرد بها ابنه الملك الناصر داود واستقلَّ بحكمها عن مصر، فسار إليه عمه الملك الكامل حاكم مصر وقد اتفق مع أخيه الملك الأشرف على أخذ دمشق من ابن أخيهما الناصر داود المذكور فأخذاها منه في سنة (٦٢٦هـ) وأقره الملك الكامل على الكَرَك والصَّلت والشَّوبَك وما حولها من بلاد؛ فصار يعرف الملك الناصر داود بصاحب الكرك. وفي أثناء حكم المعظم عيسى دمشق كان ولده الناصر داود قد تعرف على ابن الحاجب ولازمه وأخذ عنه العربية، كما لازم شمس الدين الخُسْرَوشاهي[(١)] وأخذ عنه المنطق والفلسفة؛ فلما خرج الناصر من دمشق واستقر به المقام في الكرك وانفرد بحكمها، وعلم بخروج العز بن عبد السلام وفي صحبته ابن الحاجب سنة (٦٣٨هـ) إلى مصر إثر خلافهما مع الصالح إسماعيل حاكم دمشق بعد أن سلم البلاد للصليبيين- رغَّبهما في زيارته، فنزلا عليه وهما في طريقهما إلى مصر، ومكثا عنده مدة من الزمن فبالغ في إكرامهما، ورغبهما في المكوث عنده؛ فتعللا بخروجهما إلى مصر وأن هذا المقام يضيق به علمهما[(٢)].

وفي تلك الفترة سأل الناصر داود ابنَ الحاجب وأشار عليه بأن ينظم كافيته

---

(١) هو شمس الدين عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي التبريزي، من أجل تلامذة الفخر الرازي، اختصر المهذب في الفقه الشافعي للشيرازي، والشفاء لابن سينا، واشتغل بالحكمة والمنطق، ولازم الناصر داود مدته على الكرك، وتوفي بدمشق سنة (٦٥٢هـ)؛ انظر: عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (ص ٦٤٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١٦١).

(٢) انظر: بغية الطلب في تاريخ حلب (٧/ ٣٤٥٣)، وشرح الوافية لأبي الفداء المؤيد (١/ ظ، ٢/ و).

وكان أمرها قد ذاع وانتشر وشرحت من غير واحد في زمان ابن الحاجب، فامتثل ابن الحاجب لمشورته ورأيه؛ فقال في مقدمة الوافية مشيرًا إلى إشارة الملك الناصر هذه:

وبَعــدُ: إنَّ هَــذِهِ أُرجُــوزَهْ فِي عِلمِ الِاعرَابِ أَتَت وَجِيزَهْ
قَصَدتُ فِي نَظمِي لَهَا مُقَدِّمَهْ صَنَّفتُهَا مِن قَبلُ وَهْيَ مُحْكَمَهْ
مِــن أَجلِــهِ سَــمَّيتُهَا بِالوَافِيَهْ لِكَونِهَــا وَفَت بِنَظـمِ الكَافِيَهْ
والملــكُ النَّاصِرُ عــزَّ ناصرُهْ وَلــم تُــزَل مُمتَثَــلًا أَوَامِــرُهْ
دَاودُ نَجــلُ المَلِــكِ المُعَظَّمِ أَوزَعَه الرَّحمَنُ شُــكرَ النِّعَمِ
مَن أَصبَحَ العِلمُ بِه قَدِ اشــتَهَرْ وَكُلُّ ذِي فَضــلٍ لِقَــدرِهِ قَدَرْ
أَشَــارَ أَن أَنظِمَهَــا بِأَمــرِ فَلَــم يَسَــعْ لِــي دَفعُــهُ بِعُذرِ

وبعد أن نظم ابن الحاجب الكافية بإشارة الناصر داود أشار عليه بأن يشرحها؛ فشرحها له شرحًا موجزًا فكَّ فيه ألفاظها، وبين معانيها مجملًا، وقد تقدم الكلام على هذا الشرح وبيان طبعتيه. والظاهر أن ابن الحاجب والعز بن عبد السلام قد مكثَا مدة ليست بالكبيرة ولا اليسيرة وإنما هي قوام بين ذلك؛ أي: فترة تمكِّنُ ابنَ الحاجب من نظم كافيته ثم شرحها، وكان ذلك بين سنتي (٦٣٨- ٦٣٩هـ)، ثم ارتحل بعدها إلى القاهرة ولم يطل المقام فيها فارتحل إلى الإسكندرية حتى وافته المنية رحمه الله سنة (٦٤٦هـ) كما تقدَّم، وبذلك يكون نظم الكافية وشرحها من أواخر ما صنف ابن الحاجب، والله أعلم.

أبواب الوافية في نظم الكافية:

ضمَّن ابن الحاجب كافيته في نظمه هذا، ولم يندَّ عنه منها شيء، وقد اهتم بأمر الوافية وأصلح فيها بعض ما فاته في أصلها الكافية، مما جعل ركن الدين الجرجاني

في بعض الأحيان يقدم تعريفه لبعض الأبواب النحوية فيها على ما في الكافية ناصًّا على ذلك؛ كما سيأتي ذكره في الكلام على شرحه، وكما ستجده في ثنايا الكتاب وفيما أشرت إليه في تعليقي على الشرح هنا.

جاءت أبيات الوافية في اثني عشر وثمانمئة بيت من بحر الرجز التام في كلٍّ من مخطوطتيها وشرح ابن الحاجب[١]، وجاءت في سبع وتسعين وسبعمئة بيت في شرح المصنف هنا؛ فنقصت خمسة عشر بيتًا عما في شرح ابن الحاجب ومخطوطتي النظم؛ وجاء هذا السقط مفرقًا فوقعت خمسة أبيات في أولها وهي التي فيها الثناء على الملك الناصر وإشارته إلى نظم الكافية، وعشرة أخر نبهت عليها في تعليقي على النص المحقق، وشرحت منها ما احتاج إلى شرح واكتيفت بذكر الباقي إذ كان بيِّنًا، وقد زاد المصنف هنا ثلاثة أبيات لم ترد في مخطوطتي النظم ولا شرح ابن الحاجب نبهت عليها في موضعها من الشرح.

شروحها:

انصب اهتمام العلماء بالكافية أصل الوافية، وراجت وانتشرت حتى وصلت المصنفات التي دارت في فلكها إلى ما زاد على المئتين؛ ما بين شروح لها وحواش عليها، وحواش على الشروح، وتقريرات وغير ذلك من أنماط التصنيف المختلفة، وكذلك وصلت منظوماتها إلى تسع منظومات، مع شرح بعض هذه المنظومات، وقد تقدم الإشارة إلى هذا في الكلام عليها عند ذكر مصنفات ابن الحاجب.

وقد أخفتت الكافية ذكر الوافية فهيمنت عليها وعلى سائر مصنفات ابن

---

(١) لم أستطع الوقوف على عدد أبيات المنظومة في شرح الوافية لأبي الفداء المؤيد بالتحديد؛ لسقوط لوحة كاملة من النسخة التي بين يدي.

الحاجب النحوية، ولم يرصد العلماء من شروح الوافية إلا ثلاثة شروح فيما وصل إلينا على وجه اليقين؛ بيانها:

الأول: وهو أولها تصنيفًا ووصولًا إلينا، وهو شرح مصنفها ابن الحاجب نفسه رحمه الله، وقد سبقت الإشارة إلى أنه طبع بتحقيق الدكتور موسى العليلي ويقع في ثلاثمئة صفحة من القطع المتوسط، وقد اتسم شرحه لها بالبساطة وحل ألفاظها، وبيان مجمل معانيها، ولم يتوسع فيه بإيراد الشواهد الكثيرة والمذاهب المختلفة كما فعل في شرحي الكافية والمفصل للزمخشري المسمى بالإيضاح، ولعل تصنيفها في مدة مقامه بالكرك عند الملك الناصر- وهي مدة وجيزة- هو السبب في عدم توسعه بالرغم من أنها من أواخر ما صنف رحمه الله.

الثاني: شرح ركن الدين الجرجاني (كان حيًّا سنة ٧٣٠هـ)، وهو موضوع كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عليه تفصيلًا.

الثالث: شرح الملك المؤيد صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ) [١]، وهو مخطوط لم يطبع بعد[٢]، وهو شرح يسير جمع فيه مصنفه خلاصة شرح ابن الحاجب على منظومته، وما شرحه العلماء وقيدوه على الكافية، وقد بيَّن ذلك في مقدمة شرحه؛

---

(١) هو: أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد صاحب حماة، وصاحب المختصر في تاريخ البشر المعروف بتاريخ أبي الفداء، وله مشاركة في علوم عدة؛ منها الطب والفلسفة وأصول الدين، وله اعتناء خاص بالتاريخ والنحو، وطبع له تاريخه المسمى بالمختصر، وتقويم البلدان، والكناش في فني النحو والصرف واعتمد فيه كثيرًا على كافية ابن الحاجب حتى إنَّه يعد من شروحها؛ انظر ترجمته في: أعيان العصر (١/ ٥٠٣)، والوافي بالوفيات (٩/ ١٠٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٤٠٣)، والنجوم الزاهرة (٩/ ٢٩٢).

(٢) أعمل على تحقيقه مشاركة مع أخي الأستاذ عماد غزير؛ ولعله يخرج قريبًا، يسر الله إتمامه في عافية.

فقال: «وبعد فإنني لما وجدت منظومة الشيخ المحقق العلامة جمال الدين أبي عمرو بن الحاجب في النحو المسماة بالوافية من أفضل الأراجيز نظمًا وأجل المصنفات إتقانًا وعلمًا؛ فإنه نظَم مقدمته المشهورة المسماة بالكافية على مشطور الرجز، ولم أجد لها شرحًا يوافق غرضي آثرت أن أعلق عليها شرحًا لطيفًا حسبما اقترحته لنفسي لكونها كانت كتابي ومحفوظي فعلقته من شرح المصنف لهذه المنظومة ومن غيره من شروح الكافية وغيرها مستعينًا بالله تعالى ومتوكلًا عليه».

مخطوطات الوافية:

لم تفرد الوافية في نظم الكافية بالطبع على الرغم من توفر مخطوطاتها وتوافرها، ولقد جمعت لها عدة نسخ كان من أتقنها نسختان مخطوطتان؛ بيانهما:

الأولى: كتبت بخط كوفي جميل رائق موشحة بشرح مختصر على حواشيها مقتطف من شرح ابن الحاجب نفسه، وقد نقلت من نسخة منقولة من خط ابن الحاجب نفسه رحمه الله، وناسخها هو الحافظ محمد بن الحسن بن محمد الأصفهاني الشهير بسعد الدين كما هو مدون في آخرها، وقد ابتدأ نسخها يوم الجمعة الخامس والعشرين من صفر سنة (٩٦٥هـ) وفرغ منها يوم الأربعاء التاسع والعشرين من الشهر نفسه، وقد جاءت في خمس وأربعين لوحة، في كل صفحة تسعة أبيات، وقد وضع بين أبياتها بعض الأبيات الشعرية التي استشهد بها ابن الحاجب في شرحه المذكور، وقد نبه الناسخ على ذلك في موضعه. وهي من محفوظات مكتبة "نور عثمانية" بتركيا تحت رقم (٤٦٤٨).

الثانية: هي نسخة متقنة مشكولة كتبت بخط نسخي جميل، مجهولة الناسخ وتاريخ نسخها، وإن كان خطها يشير إلى أنها كتبت في أواخر القرن السابع

الهجري أو أوائل الثامن على وجه التقريب، ومما يؤيد ما ذهبت إليه أنها نسخت للملك المؤيد المنصور كما صرَّح الناسخ في آخرها، والملك المؤيد المنصور هذا إمَّا أن يكون هو السلطان المنصور قلاوون المملوكي (تـ ٦٨٩) وقد عرف بهذا اللقب، وإما أن يكون المعنيُّ هنا هو أبا الفداء الملك المؤيد شارح الوافية نفسها (ت ٧٣٢هـ)، والله أعلم، وقد أورد ناسخها هذه الأبيات الأربعة بعد أن انتهى من نسخ النظم، وكتب بعد آخر بيت فيه: «تمت بحمد لله وحسن توفيقه»، وهي قوله:

هــذا انتهــاءُ نظمِــهِ للوَافِيَــه   فِي صَنعةِ الإعرابِ نَثرُ الكَافِيَه
وَالمَلِــكُ المُؤَيَّــدُ المَنصُورُ   دَامَ لَــهُ الأَفــرَاحُ وَالسُّــرُورُ
مَلِيكُنا السُّــلطانُ عَــزَّ نَصرُه   وَسَــارَ فِي العَالَمِ سَــامِ أَمرُه
مَالُ المُسِــيفِ عَنبَرُ المُستَافِ   الطَّاهِــرُ الآبَــاءِ والأُلَّافِ[١]

وقد جاءت النسخة في خمس وخمسين لوحة، في كل صفحة سبعة أبيات، وقد اعتنى بضبطها ناسخها عناية فائقة لم تند عنه منها كلمة أو ينخرم منها حرف إلا ما وقع في اللوحتين التاسعة والعاشرة من تغيير خط الناسخ ثم رجعت إلى نظامها الأول وبنائها المحكم. والنسخة من محفوظات مكتبة "لاله لي" بتركيا تحت رقم (٣٤٨٧).

---

(١) هذا البيت أخذه الناسخ هنا أو القائل من بيتين لأبي العلاء المعري في مطلع فائيته التي رثى بها أبا أحمد الموسوي والد الشريفين المرتضى والرضي؛ وهو قوله من الكامل:

أَودَى فَلَيتَ الحَادِثاتِ كَفَافِ   مَالُ المُسِيفِ وَعَنبَرُ المُستَافِ
الطَّاهِــرُ الآباءِ والأبنــاءِ والـ   ـــآرَابِ والأَثوابِ والأُلَّافِ

قال المعري: «المُسيفُ: الذي ذهب مالُه، والمُستافُ: الذي يشُمُّ الشيءَ؛ يقال: سافَ الطِّيبَ واستافَ». وكلام المعري وبيتاه في شرح سقط الزند له (ص ٥١٦- ٥١٨).

ولقد اعتمدت على هاتين النسختين في تقويم النظم ومقابلته عليهما، ولم أتوسع في الرجوع إلى مخطوطات النظم؛ لما قد توفر لي خمس نسخ لها؛ هاتان النسختان الخطيتان، وشرح ابن الحاجب، وشرح الملك المؤيد، والشرح الذي بين يدي أحققه، وكانت طريقة الشروح الثلاثة أن يذكروا النظم أولًا بين يدي شرحهم عليه، وسيأتي في توصيف المخطوطات نماذج لهاتين المخطوطتين.

❊ ❊ ❊

سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية

اعتنى ركن الدين الجرجاني بمصنفات ابن الحاجب، وأدار عليها كلامه، وكشف عن دفين علمه ومخبوء كلامه ومكنون فكره، فشرح الوافية نظم الكافية أولًا، ثم الكافية نفسها بأخرة من عمره، وقد تقدم أنه أحال في شرحه ذلك على كتابه السرائر هنا وشرح الألفية وكتابه البديع وشرحه اللامع مما لم يصلنا وقد ذكرته في ترجمته سالفة الذكر، ولقد كان للجرجاني في كتابه هذا إلفٌ وعادة ونهج لاحب مستتبٌّ؛ التزم به منذ أول شروعه في الشرح حتى أتى على آخره، بنَفَس واحد لا يكل ولا يخفت، وهذا ما سنحاول الكشف عنه هنا من خلال الكلام على منهجه في الشرح، وطريقته فيه، والوقوف على مصادره ومناقشاته، وبيان مذهبه، وقيمة هذا الشرح وزمن تصنيفه ومرتبته بين كتبه، وذكر بعض أوهامه فيه، على أني لن أقف هنا عند أصوله النحوية من السماع وأنواعه والقياس وأركانه والاستحسان وغير ذلك من الأصول النحوية والقواعد الكلية مما يضيق المقام هنا عن سردها إلا بما تسنح به الفرصة من الكلام عن بعض ذلك؛ كاعتماده على الحديث النبوي في بعض الأحيان وتمثله بشعر المتنبي وهو مما قعد به زمانه عن زمان الاحتجاج.

منهجه في الكتاب وطريقته فيه:

نصَّ الجرجاني على منهجه في مقدمة كتابه، وذكر أنه لمَّا رأى ابن الحاجب قد ذهب في منظومته مذهب التحقيق وسلك فيها مسلك التدقيق، صرف الهمة إلى سبر أغوارها، وكشف معانيها، وشرح مبانيها، وتعليل أصولها، وتحليل فصولها،

مضيفًا إليها من أقوال السابقين المحررة، بحجج مرضية، وشواهد عربية، وتنبيهات مبتدعة، ونكات عجيبة- مما استفاده من المعلِّمين، واستخرجه من كتب المصنفين، ولقد اتسم منهجه في كتابه هذا بخصائص مطردة، وسمات محددة رافقته من أول كتابه إلى آخره، لم يحد عنها ولم يغفل، وكان منها على ذُكر، وقد رأيت تلك الخصائص ماثلة أمامي في نقاط محددة، أبرزها فيما يلي:

١- أنه كان ينطلق من أبيات النظم؛ فلا يأتي إلى ذكر القواعد وبيانها إلا من خلالها؛ فيذكر البيت أو البيتين أو غير ذلك فيشرح مقاصدها العامة، ثم إذا استحكم معانيها وأظهر ما فيها وبيَّنه- ذكر ما يشير إليها في نظم ابن الحاجب من تقييد أو تنبيه أو تخصيص أو فائدة أو غير ذلك مما ستجده منصوصًا مبثوثًا في سائر كتابه رحمه الله.

٢- أنه كان يضع بين يدي أبيات النظم مقدمة عامة أو مقدمات ضابطة ينبني عليها كلامه في ترسيخ القاعدة النحوية، ويذكر ذلك ناصًّا عليه منبِّهًا قارئه إليه؛ فنجده يقول: «**إذا تقرَّرت المقدمة - ظهَر بها ضابطٌ**...»، و«**ونُبيِّن قبلَ ذلك مقدمةً ينبني ذلك الضابط عليها**...»، و«**ويُبنى على مقدمةٍ وهي**: أنَّ الأصلَ دائمًا لا يحتاجُ إلى علامةٍ...»، وهكذا مدبُه ودأبُه في كتابه، وهي طريقة تفيد في بيان استحكام الأصول عند المصنف في مبدأ كلامه وقبل الشروع في شرحه وتجليته لكلام ابن الحاجب في نظمه.

٣- أنه بعد أن يشرح القاعدة ويبينها، يأتي إليها من طريق آخر لتقريرها بمزيد بيان لها وتحقيق القول فيها وتنقيحها؛ فيشيع في كلامه مثل تلك العبارات: «**ولنأتِ بزيادةِ تحقيقٍ لهذا فنقولُ**: ...»، و: «**ثمَّ التَّحقيقُ أنَّا إن قلنا**: ...»، و: «**ولننقِّح هذا الكلام فنقول**: ...»، وهذا منه رحمه الله إمعان في تبيين القاعدة وتنقيحها وترسيخها من أكثر من وجه.

٤- أن الجرجاني حين يأتي إلى ترسيخ قاعدة أو تحقيق قول يحشد بين يديه عددًا كبيرًا من الشواهد القرآنية والأبيات الشعرية والأقوال النثرية؛ ليحتج بها على ما يقرره من قواعد، أو يرد بها بعض المذاهب، ونراه في سبيل ذلك ينصُّ على أن النحوي لا بد له حين يشرع في بيان قاعدة أو تحقيق قول يراه لا سيما فيما يرجع أمره إلى السماع أن يكون بين يديه كم جليل من الشواهد التي يحتج بها، ومن ذلك قوله: «**واعلَم أنَّ كلَّ ما كانَ أمرُه راجعًا إلى السماعِ فاللائِقُ بالنحويِّ تكثيرُ المُثُل فيه لتحصلَ به بعضُ المعرفةِ بالحكمِ**».

٥- أنه قد اعتمد في تقرير بعض القواعد النحوية على ما ورد في الحديث النبوي الشريف؛ كاستشهاده بقوليه ﷺ: «**لَا صَلَاةَ لِجَارِ المَسجِدِ إِلَّا فِي المَسجِدِ**»، و: «**مَن لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ**» في جواز حذف الصفة لأجل قرينة حاصلة في سياق الكلام، والتقدير هنا: «أرادَ: لا صلاة كاملة، ولا جمعة كاملة»(١). وكذا استشهد بغيرهما من الأحاديث الشريفة والآثار على ما ستجده في كشاف الأحاديث بآخر الكتاب، ويضاف الجرجاني بهذا إلى تلك الثلة المباركة من النحويين الذين اتخذوا من الحديث النبوي منطلقًا صريحًا ودليلًا قائمًا على تقعيد القواعد النحوية، وإن كان ما أورده منه هنا قليلًا، وللكلام على استشهاده بالحديث وغيره من الآثار مجال آخر فيه متسع غير هذا.

٦- أنه قد تمثل بشعر أبي الطيب المتنبي المتوفى سنة (**٣٥٤هـ**) في أربعة مواضع من كتابه[٢]، والذي قد قعد به زمانه عن اللحاق بزمان الاحتجاج اللغوي عند النحاة والذي وقفوا به في الحضر إلى الربع الأخير من القرن الثاني عند إبراهيم

(١) انظر تخريج الحديثين الشريفين وكلامه بتمامه في (٢/ ٤١، ٤٢).

(٢) انظرها في (ص ٢٤٩، ٢/ ٣٧٢، ٤١٨، ٤٥٩).

ابن هرمة (ت ١٧٦هـ)، ومنتصف القرن الرابع الهجري تقريبًا بالنسبة للبدوي، على أن المصنف هنا لم يتخذ من شعر المتنبي شاهدًا يقيم عليه قاعدته بل أتى به ممثلًا.

٧- أنه يجمع بين كلام ابن الحاجب في كتبه المختلفة؛ كشرحه على الوافية والكافية، ومفصل الزمخشري، فينبه على اختلاف آرائه فيها، ويحتج لما يراه صائبًا، ويزيِّف ما يراه بعيدًا عن الصواب بحجج نافعة، وشواهد بين يديه قائمة؛ غير مسلِّم في كثير من الأحيان بعبارة ابن الحاجب بل يورد أن لو كان هذا مكان ذاك لكان أبين وأدل على المقصود.

٨- أن المصنف يجمع آراء مدرستي البصرة والكوفة في المسألة المختلف فيها مفصلًا القول في حجج كلٍّ منهما قبل أن يقرر مذهبه فيها، وسيأتي مزيد بيان لهذا الملمح في الكلام على مذهبه النحوي واختياراته.

٩- أنه كثيرًا ما ينصُّ على وجه الحكمة من هذه القاعدة، وتجده يذكر عبارات تبيِّن ما خفي من حكمة العربي في كلامه بها، والنحوي في بيانه عنها؛ فتنظر فتجده قد بثَّ إليك ذلك منبهًا عليه بقوله: «**والسرُّ فيه**»، و«**وهذا من حكمة العربية**»، و«**والسرُّ ههنا**»، و«**وهذا هو السر في حكمهم**»، و«**هذا السر هو الداعي إلى استعمال...**». إلى آخر ما أورد من النص على أسرار الصناعة، وما تسمية كتابه "سرائر العربية" عن بيان هذا الإلف ببعيد.

١٠- أنه في بعض الأحيان يمزج بين الكلام في القاعدة النحوية وما تقتضيه الحكمة العقلية؛ فيربط بيان القاعدة بما يتفق مع العقل وما يرتضيه؛ فنراه ينصُّ في مواضع من كتابه على أن الحكمة تقتضي كذا وكذا، وأن الأولى عقلًا أن يكون كيت وكيت، ومن ذلك قوله: «ثمَّ الحكمةُ اقتضَت أن يكونَ الفرعُ أحطَّ درجةً مِن الأصلِ لتَتبَّينَ الأصولُ من فروعِها...»، ومنه قوله أيضًا: «**واعلم أن مقتَضى الحكمةِ**

أنَّ الشيءَ إذا أُقِيم مُقامَ الشيءِ أن يقومَ بفائدتِه وزيادةٍ ليبقَى للعملِ فائدةٌ...»، وهكذا مدبُّه في الشرح يزاوج بين الكلام على القاعدة النحوية وبيان ما تقتضيه الحكمة ويرتضيه العقل، ومن ذلك أيضًا أنه بعد أن يقرر القاعدة من جهة النحو يقررها من جهة الحكمة فيقول مثلًا: «**وأمَّا من طريقِ الحكمةِ فنقول:** ...». ومهما يكن من أمر فإن فعله هذا يدل على استحكام علمي المنطق والكلام من نفسه، وأنه كثيرًا ما يستعين بهما في تقرير كلامه رحمه الله.

هذه نقاط عشر سردتها سردًا ابتغيت من ورائها الوقوف على الملامح العامة والخصائص المميزة التي اتسم بها شرح ركن الدين الجرجاني على الوافية، ولم أبتغ التوسع في دراسة منهجه وأصوله على ما قررت في مقدمة الدراسة آنفًا؛ فإن لذلك موضعه المستقل في دراسة كاشفة منفردة عن كتابه هذا.

مصادره:

جاء ركن الدين الجرجاني وقد استوى النحو العربي على سوقه واتسع مجاله، وصنِّفت فيه المصنفات الآخرة والأولى، وجاءت بين منثور محكم ومنظوم موجز أو مطول، وكثرت عليها الشروح والتفسيرات المختلفة، واتسعت الآراء وتشعبت، وتطور النحو خلال ذلك كله؛ فمنذ أن وضع سيبويه كتابَه، والزجاجي جُملَه، وأبو عليٍّ إيضاحَه، وابن جني لُمَعَه، والزمخشري مفصَّلَه، والجزولي مقدِّمتَه، ثم جاءت ألفية ابن معطٍ، وكافية ابن الحاجب ووافيته، وانتهاء بألفية ابن مالك وتسهيلِه- والنحاة تدور جهودهم بين هذه المصنفات؛ تفسيرًا وبيانًا لما جاء فيها، مناقشين أربابها موافقين لهم تارة ومخالفين أخرى، ولقد جاءت مصادر الجرجاني ومشاربه التي اعتمد عليها في كتابه بين ما أخذه عن المعلِّمين وما استخرجه من كلام هؤلاء المصنفين كما نصَّ في أول شرحه هنا، ولكن الناظر في شرحه يجده قد اعتمد

اعتمادًا أساسيًا على كتب بعينها دار في فلكها وناقش أصحابها، وفيما يلي بيان لأهم هذه المصادر:

١ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ):

كتاب سيبويه هو قرآن النحو ومعينه الذي لا ينضب والبحر الخضم الذي يأخذ كل ذي صناعة منه ما يحتاج إليه؛ وما من كتاب في العربية وإلا وذكر سيبويه فيه حاضر، وبالنقل عنه حافل، وقد اعتمد عليه المصنف اعتمادًا كبيرًا، ولم يكن موقف المصنف منه على نهج واحد أو طريقة واحدة بل تارة يأتي بكلامه مرجحًا ما اختاره، وأخرى يأتي به ليبين عن مراده، وثالثة يذكره ليردَّه، وقد بلغ جملة ما في كتابه هذا من آراء سيبويه مئة وستين رأيًا، وهو عدد ضخم لم يلحق به أحد غيره في كتابه هنا، ولا يفوقه إلا ابن الحاجب صاحب النظم نفسه!

٢- الكسائي، علي بن حمزة (١٨٩هـ):

أحد القراء السبعة، وشيخ الكوفة الأول، وهو بمنزلة الخليل من البصريين، وإن تلقى عن الخليل بن أحمد رحمهما الله، أورد عنه الجرجاني واحدًا وعشرين موضعًا في كتابه هذا، وانتصر له في موضع منها وقواه وهو عدم اشتراطه زمان الحال أو الاستقبال في عمل اسم الفاعل، بل اسم الفاعل يعمل عنده مطلقًا[١].

٣- الفراء، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ):

الفراء من الكوفيين بمنزلة سيبويه من البصريين كما صرَّح غير واحد[٢]، وهو

---

(١) ثلاثة مواضع مختلفة هي (٢/ ٢٢١، ٣٠١، ٣٦٦)، وكرر واحدًا في (٢/ ٢٢٣).

(٢) قال الشاطبي في أول شرحه على الألفية (١/ ٤٠): «وهو [أي: الفراء] من الصدر الأول الذين لا ينعقد إجماع دونهم، لأنه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين».

أحد أكابر النحويين عامة والمعول عليهم عند الكوفيين خاصة، ويعد كتابه "معاني القرآن" خلاصة آرائه النحوية إذ أملاه وهو في أَخْرةٍ من عمره، وقد حفل بجمع جليل القدر من القواعد النحوية، والكتاب بهذه المثابة يعد من التفاسير النحوية، وقد اعتمد المصنف عليه اعتمادًا طيبًا؛ إن في بيان رأي الكوفيين، وإن في ترجيح رأي قد رآه، وجملة ما نقل عنه في كتابه هذا اثنان وثلاثون موضعًا.

٤- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ):

لا يُعرف أحد بين النحاة المتقدمين قد جاءت آراؤه مقسمة بين آراء البصريين والكوفيين من الأخفش الأوسط، وأخرى تفرد بها لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء حتى كان يُؤثر عنه في المسألة الواحدة ثلاثة مذاهب، وهو وإن كان في عداد البصريين لكن الروايات التي جاءت عنه موافقًا فيها الكوفيين تكاد تقارب تلك التي وردت عنه بصريًّا، وقد رزق البسط في العمر والتصنيف، ولكن كتبه النحوية لم تصل إلينا؛ كالمسائل الكبير، والأوسط في النحو، والذي وصل إلينا منها كتابه العظيم "معاني القرآن" ولم يأت فيه كل آرائه النحوية، وكتاب "القوافي" وهو صغير الجِرم، فكان في حفظ المصادر القديمة آراءَه خيرُ مَعِينٍ يغترف منه؛ فأخذ الجرجاني آراءه من هذه الكتب الوسائط أو ما وقع له منها، ولم ينص على كتاب سقط إليه منه وإنما حكى أقواله وناقشه فيها، وجملة ما أورد منها ستُّون قولًا.

٥- المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٦هـ):

خاتمة النحاة البصريين على الحقيقة، وله آراء كثيرة قد خالف فيها سيبويه وانتصر لسيبويه منه ابن ولاد في كتابه "الانتصار"، وقد صنف كتبًا وضع فيها آراءه النحوية واللغوية، وقد وصل إلينا منها "المقتضب والكامل"؛ على أن ثمة نصوصًا

وردت ههنا لم ترد فيهما، مما يزيد من قيمة هذه النقول، وإجمالي ما أورده المصنف هنا من آرائه واحد وثلاثون رأيًا.

٦- أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ):

عرف السيرافي بشرحه المحكم على كتاب سيبويه، ومن منن الله تعالى أنه قد جاءنا تامًّا، وقد جمع السيرافي في شرحه هذا ما تفرق فيما قبله من الكتب من نقول عزيزة، ومناقشات نفيسة، وقد صرَّح المصنف بالنقل عنه في ثمانية عشر موضعًا، وقد ظهر لي في ثنايا تعليقي على الكتاب أن الآراء التي أخذها المصنف عن أبي سعيد أكثر من هذا بكثير جدًّا، ولست في هذه المقدمة بصدد بيان الآراء التي أخذها المصنف من غيره لضيق المقام؛ إذ هذا يستدعي دراسة خاصة لبيان آراء المصنف وتجلية مصادره على الحقيقة سواء ما صرح بها أو ما أغفلها ودراستها دراسة نحوية كاشفة، والأمر نفسه في النقول التي أخذها من ابن جعفر والرضي الإستراباذي رحمهما الله.

٧- أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ):

طغت آراء الفارسي على ما جاء بعده، وأمره كما قال العلامة الدكتور الطناحي: «وأبو علي ركن العلم باذخ»[(١)]، وهذا الركن أتى بعده الطائفون يطوفون حوله ويأوون إليه، يفسرون كلامه، ويشرحون كتبه، ويبينون عن مراده، ويجمعون متفرق آرائه في سائر كتبه؛ فيتلقونه بالتسليم تارة وبالمخالفة أخرى، وشأن ركن الدين الجرجاني في هذا شأن من أتى بعد أبي عليٍّ رحم الله الجميع، ومجمل ما حكاه ركن الدين عن الفارسي سبعة وأربعون قولًا؛ حكى عنه بعضها، وناقشه في بعضها، وردَّ عليه في أخرى.

---

(١) مقدمة تحقيقه لأمالي ابن الشجري (ص ١٣٢).

٨- عبد القاهر الجرجاني (٤٧٤هـ):

اهتم عبد القاهر الجرجاني بإيضاح أبي علي الفارسي وله عليه شرحان؛ أحدهما مطول وصل إلى ثلاثين مجلدًا وسماه المغني وهذا لم يصلنا ولا نعرف من أمره شيئًا، والآخر مختصر وسماه المقتصد ووصلنا في مجلدين فجاءت آراؤه النحوية مرتبطة بآراء أبي علي؛ إمَّا تبيينًا لها أو مناقشة أو تعضيدًا أو تفردًا عنها، واهتم عبد القاهر في كتبه بالمعنى كثيرًا وبتفسير كلام أبي علي والنحويين من بعده، وهي الطريقة نفسها التي سار عليها ركن الدين هنا؛ فلم يقف أثر عبد القاهر على ركن الدين عند حد الأخذ عنه ومناقشة آرائه فقط وإنما سطا بيان عبد القاهر على ركن الدين فسار على نهجه واتبع خطاه، ومجمل ما أورده عن عبد القاهر مصرحًا به خمسة وثلاثون موضعًا.

٩- أبو موسى الجُزُولي (٦٠٧هـ):

عبد العزيز بن عيسى أخذ عن ابن بري، وأخذ عنه الأستاذ أبو علي الشلوبين وابن معطٍ، وكان لا يشق له غبار في النحو والقراءات؛ اشتهر بكتابه القانون في النحو وهو المعروف باسم "المقدمة الجزولية"، وله شرح على أصول ابن السراج، واختصار "الفسر" وهو شرح ابن جني على ديوان المتنبي، ولم يصل إلينا من مصنفاته إلا المقدمة، وقد كان للمصنف اعتناء خاص بها وبحدودها النحوية المتقنة، وآرائه فيها، وجملة ما ذكر عنه المصنف هنا ستة وثلاثون موضعًا.

١٠- ابن الحاجب (٦٤٦هـ):

مصنفات ابن الحاجب عامة ومنظومته الوافية خاصة هي مادة كلام ركن الدين الجرجاني ووعاء علمه الذي أفرغ فيه آراءه وبث من خلاله مذهبه، وبالتالي فإن له

بآراء ابن الحاجب نوع اختصاص، لا نحتاج معه أن نستدل لهذا التأثر به؛ وكان مما تميز به ركن الدين هنا أنه كان يأتي إلى آراء ابن الحاجب المختلفة في كتبه فيجمع بينها، ويفسر مشكلها ويرجح ويختار منها ما يراه أدلَّ على المقصود، وقد بيَّنت هذا كله في تعليقي على الكتاب بما تجده مبثوثًا في هوامشه، ومجمل ما نقله عنه غير ما أورده في أرجوزته هذه مئة وعشرون نقلًا.

١١- رضي الدين بن جعفر (ق ٧):

لا نكاد نعرف من أمر هذا الشيخ العالم الجليل إلا أمرين؛ **أولهما**: أنه شيخ جمال الدين بن إياز البغدادي (٦٨١هـ) صاحب المحصول في شرح الفصول، وشرح التعريف بضروري التصريف، وقواعد المطارحة وغيرها، وقد أكثر من النقل عنه واحتفى به احتفاءً كبيرًا. **وثاني الأمرين وهو ما يفسر لنا هذا الاحتفاء**: شرحه على المقدمة الجزولية سالفة الذكر، وقد وسَمه بـ"المنهاج الجلي في شرح القانون الجُزُولي"، وقد ذهب فيه مذهب التحقيق وسلك إليه مسلك التدقيق، وقف من خلاله على دقائق النحو بنفَسٍ رائق طويل، وعقل يكشف به على الخبيء والدفين، لا تخفى جودته على من نظر إليه برويَّة وفكر، وقد حفظ بكتابه هذا نقولًا نادرة عزيزة من كتب مفقودة؛ من ذلك كتابان لأبي محمد بن الخشاب (٥٦٧هـ) أولهما اللامع في النحو وقد أكثر من النقل عنه وهو وَفق ما أورده من نقول عنه كتاب نفيس قد تتبع فيه سيبويه وشيوخ الصناعة قبله وناقش آراءهم، ونقل ابن جعفر بعض هذه المناقشات وأخذ المصنف هنا بعضًا منها وقد نبهت عليها في هوامش التحقيق، والثاني أخذ عنه قليلًا وهو شرح ابن الخشاب على المقدمة الوزيرية في النحو، وهي مقدمة الوزير ابن هبيرة (٥٦٠هـ)(١). ومنها بعض مصنفات أبي طالب

---

(١) وذكرهما أيضًا حاجي خليفة في كشف الظنون (٦/ ١٤٦، ٧/ ٩٠)

العبدي (٤٠٦هـ) والزعفراني وهما من كبار تلاميذ أبي علي طوى الزمان عنا ما صنفاه، ونقل عن غيرهم مما لم نقف على كتبهم.

هذا وقد كان لركن الدين الجرجاني نوع اختصاص بكتاب ابن جعفر "المنهاج" فأخذ ينقل عنه مصرِّحًا به تارة وغير مصرح به أخرى، وكان عدم تصريحه بذكره هو الغالب عليه في كتابه؛ سواء في تعليلاته أو مناقشاته للنحاة السابقين وتزييف كلامهم، وقد أبنت عن هذا كله في هوامش التحقيق، وجملة ما صرَّح بالنقل عنه هنا إحدى عشرة مرة، وعلى أن كتاب ابن جعفر ليس مطبوعًا وقد رجعت إليه مخطوطًا وله مخطوطات نفيسة ذكرت بعضها عند ذكر ترجمته فإنه قد حقِّق في رسالتين بالمملكة العربية السعودية، ولم أطلع على خبر لهما من بعيد أو قريب، ولا شكَّ أن في خروج هذا السفر الجليل خروج علم دفين، يفيدنا في بيان تطور الدراسات النحوية واللغوية في موطن خصب خفي علينا من أمره الكثير، ولم يصلنا منه إلا القليل.

وبعد هذا التطواف على ذكر هؤلاء الأحد عشر الأكابر وبيان أن ركن الدين الجرجاني قد أدار كتابه هذا على علمهم ومصنفاتهم، وأكثر من النقل عنهم، والأخذ منهم على ما رأيت، وهو في كل هذا يناقشهم ويرد عليهم ويستقوي بهم ويبين عن مرادهم، وقد سماهم وتتبعهم، ورصد آراءهم، مما تجده مبسوطًا في كتابه هنا- فثمة علماء آخرون قد نقل عنهم الجرجاني ولكنهم لم يكثروا تلك الكثرة، ولم تكن آراؤهم كلها خالصة لمسائل النحو وقضاياه، وهذا بيان بأسمائهم مع ذكر مرات النقل عنهم، غير أني لن أتعرض لبيان ما أخذ عنهم فهذا مما يضيق به مقام الدراسة هنا[1]:

---

(١) سيأتي ذكر هذه المواضع تفصيلًا في كشاف الأعلام بآخر الكتاب؛ فلتطلب هناك.

١ - الخليل بن أحمد (١٧٥هـ): ذكره اثنتين وعشرين مرة.

٢ - الأخفش الأكبر - عبد الحميد بن عبد المجيد (١٧٧هـ): مرة واحدة.

٣ - هشام بن معاوية الضرير (٢٠٩هـ): مرة واحدة.

٤ - أبو زيد الأنصاري - سعيد بن أوس (٢١٥هـ): مرتين.

٥ - ابن السكيت - يعقوب بن إسحاق (٢٤٣هـ): ثلاث مرات.

٦ - ثعلب - أحمد بن يحيى (٢٩١هـ): أربع مرات.

٧ - ابن كيسان - محمد بن أحمد (٢٩٩هـ): ثلاث مرات.

٨ - الزجاج - إبراهيم بن السري (٣١١هـ): أربع عشرة مرة.

٩ - ابن السراج - محمد بن السري (٣١٦هـ): ثماني مرات.

١٠ - ابن النحاس - أحمد بن محمد (٣٣٨هـ): مرة واحدة.

١١ - ابن دُرُستُويه - عبد الله بن جعفر (٣٤٧هـ): مرتين

١٢ - ابن خالويه - الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ): مرة واحدة.

١٣ - علي بن عيسى الرماني (٣٨٦هـ): أربع مرات.

١٤ - أبو الفتح بن جني (٣٩٢هـ): إحدى عشرة مرة

١٥ - الجوهري - إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ): ستَّ عشرة مرة.

١٦ - العبدي - أبو طالب أحمد بن أبي بكر (٤٠٦هـ): مرتين.

١٧ - علي بن عيسى الربعي (٤٢٠هـ): أربع مرات.

١٨ - أبو الحسين الفارسي - ابن أخت أبي عليٍّ (٤٢١هـ): مرتين.

١٩ - الباخرزي - أحمد بن إبراهيم (ق٥) فيما رجحت: مرة واحدة.

٢٠ - ابن بابشاذ - طاهر بن أحمد (٤٥٤هـ): مرة واحدة.

٢١ - ابن برهان - عبد الواحد بن علي (٤٥٦هـ): ثلاث مرات.

٢٢- الزمخشري- محمود بن عمر (٥٣٨هـ): ثماني مرات.

٢٣- ابن الدهان- سعيد بن المبارك (٥٦٩هـ): مرة واحدة.

٢٤- الفخر الرازي- أحمد بن عمر (٦٠٦هـ): مرة واحدة.

٢٥- العكبري- أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ): مرتين.

٢٦- ابن معطٍ- يحيى بن معطٍ بن عبد النور (٦٢٨هـ): مرتين.

٢٧- ابن الخباز- أحمد بن الحسين (٦٣٩هـ): مرتين.

٢٨- ابن يعيش- موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣هـ): مرة واحدة.

٢٩- اللورقي: القاسم بن أحمد الأندلسي (٦٦١هـ): مرة واحدة.

٣٠ المالكي- محمد بن مالك صاحب الألفية (٦٧٢هـ): سبع مرات.

وبابن مالك رحمه الله يكون تمام الثلاثين علمًا الذين استفاد بكلامهم ونقل عنهم، على أني لم أورد ذكر من نقل عنه أحد هؤلاء الثلاثين؛ وأرجعت النقل إلى القريب لا سيما إذا كان في سياق كلامه محتجًّا به لقوله، وهؤلاء المذكورون قد أدار المصنف معهم كلامه رحمه الله، وأما آراؤهم التفصيلية فلن أعقب عليها هنا، وإنما خرجتها في مواضعها من الكتاب لما أوضحت من ضيق المقام هنا في هذه المقدمة، ولما يستحقه الأمر من إجراء دراسة مفردة كاشفة عن مناقشة الجرجاني لآراء السابقين له والمعاصرين على السواء، وبيان ما أخذه وارتضاه أو ما تركه وأباه.

مذهبه النحوي وآراؤه واختياراته:

تقدم في الكلام على منهج المصنف أنه كان يجمع آراء كل من البصريين والكوفيين في المسائل المختلف فيها بينهما أو التي تفرد بها بعضهم دون بعض، ثم يبين حجج كلٍّ منهما ويذكر ما يترجح عنده غير متحيز لفئة دون أخرى، أو متخذًا سبيل أحدهما قبل أن يبين تهافت حجج الآخر، وقد ذكر عددًا من المسائل

التي اختلفوا فيها، ولن أعنى هنا بجمعها، ولكني سأتكلم عن الملامح العامة التي تحكمت في موقفه من إيراد هذه المسائل؛ فأقول:

- نراه كثيرًا ما يرجح رأي البصريين اعتمادًا على السماع والقياس وقوة حجتهم، وما تقتضيه الحكمة، فيصرِّح بذلك تارة؛ فينتصر لرأيهم مثلًا بأن أصل الاشتقاق إنما المصدر لا الفعل على ما ذهب إليه الكوفيون، ويصحح ذلك عقلًا؛ فيقول مثلًا: «أن ما يتخَذُ من الشيءِ لا بدَّ وأن يكونَ فيه ما في ذلك الشيءِ وزيادةٌ وإلا كان العملُ عبثًا؛ كالسريرِ مثلًا فإن فيه ما في الخشبِ وزيادةٌ وهي الهيئة السريريةُ، ولو عُكس الأمرُ لبقِيَ العملُ ضائعًا؛ فالمصدرُ لو جعِل أصلًا لبقِي للاشتقاق فائدةٌ إذ في الفعل ما في المصدرِ وزيادةٌ وهي الدلالةُ الزمانيةُ ولو عُكِس لم تبقَ فائدةٌ أصلًا»، وهكذا في غير هذه من المسائل يحتكم فيها إلى الحكم النحوي معضدًا إياه بالمقتضى العقلي[١].

- أو ينتصر للكوفيين ويبين أنهم أقرب للحق في رأيهم من البصريين؛ كانتصاره لهم بعدم اختصاص دخول "إذا" على الجملة الفعلية، وإمكان دخولها على الاسمية وأن يعرب ما بعدها فاعلًا، رافضًا الجزم بتقدير فعل بعدها يدل عليه ما بعده على ما ذهب إليه البصريون، ويستقوي بأن هذا مثلًا مذهب الأخفش أيضًا واختيار ابن مالك؛ فيقول: «**والحق جوازُ إضافتِها إلى الاسميةِ**؛ نعم إضافتُها إلى الفعليةِ هو الأكثرُ والأقيسُ إلا أنهم يستغنونَ بما في عجُزِ الجملةِ من الفعلِ عن تقديرِ الفعلِ وهذا هو مذهبُ الأخفشِ واختيارُ المالكيِّ»[٢].

---

(١) انظر هذه المسألة بتمامها في (ص ٣٢٠)، وغيرها في (ص ١٦٢، ٢٨٤).

(٢) انظر هذه المسألة بتمامها في (ص ١٥٩).

- أو يجمع بين رأيهما في مسألة واحدة من حيث قوة اللفظ أو قوة الدلالة على المعنى؛ فنراه بعد أن يحكي الخلاف في أصل اشتقاق الاسم؛ هل هو من السمو كما يرى البصري أو من الوسم وهو العلامة كما يرى الكوفي، وينتصر لرأي البصري بأدلة سماعية وقياسية- يقرر بعد ذلك كله أن مذهب الكوفيين قوي بالنظر إلى المعنى ومذهب البصريين قوي بالنظر إلى اللفظ؛ فيقول: «واعلَم أنَّ هذا المذهبَ قويٌّ بالنظرِ إلى المعنى والأولَ قويٌّ بالنظرِ إلى اللفظِ»(١).

- أنه إذا حكى قول أحد المخالفين للنحاة ونراه يتفق معه؛ فيعرض حجج المخالفين له، ويوهنها ثم ينتصر له لمَّا صحَّ عنده، ومن هذا انتصاره لرأي الكسائي في إعمال اسم الفاعل مطلقًا سواء كان ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلًا، فينتصر لعدم اشتراط زمان الحال أو الاستقبال في عمله، ويقول دامغًا حجج المخالفين له: «واعلم أنَّ هذه الجواباتِ فيها تكلُّفاتٌ غيرُ محتاجٍ إليها وقولُ الكسائيِّ قويٌّ»(٢).

- أنه يخالف النحويين السابقين جميعًا، ويختار لنفسه رأيًا لم يسبق إليه؛ فيرد على النحاة قولهم، وينتخب لنفسه رأيًا آخر، وهو في ذلك كله متفرد بقوله غير تابع فيه لأحد، وبيان ذلك أن يقول مثلًا في مدخل باب الممنوع من الصرف: «اعلم أنِّي أشرحُ هذا الكلامَ أولًا ثمَّ آتي بما عندِي فيه...» ثم يسوق كلام النحاة مثلًا في التنوين اللاحق بالأعلام الممنوعة بعد تنكيرها، ويبين أن النحاة اعتبروا هذا التنوين اللاحق بنحو "أحمد وإبراهيم" المنكرين

---

(١) انظر هذه المسألة بتمامها في (ص ١١٨).

(٢) انظر المسألة بتمامها في (٢/ ٢٢٣).

للتمكين؛ فيرفض هذا ويصرح أنه للتنكير ملحقًا إياه بنحو باب "سيبويه" وغيره، في حين أن للنحاة في هذه المسألة رأيين؛ أحدهما ما عليه الجمهور وهو أنه للتمكين أو الصرف، والرأي الآخر وهو قول الرضي أنه يرى التنوين فيها للتمكين والتنكير معًا، وأمَّا المصنف فيرى أنه للتنكير فقط، وهذا قول لم أره عند أحد قبله، وهو متفرد فيه وانظر تعليقي عليه في موضعه[1].

بعد بيان هذه الطرائق الخمس السابقة وبيان موقفه من آراء النحاة السابقين عليه، يتضح لنا تفرد الجرجاني في نظره النحوي، وأنه لم يكن ينصر الرأي إلا إذا صحَّ عنده واختاره، ولم يكن اختياره هذا مبنيًا على وجاهة قائله أو منزلته بين النحاة بل طريقه في ذلك كله قوة الحجة واستحكامها عنده، وإنك ستجد في كلامه توهينًا وتزييفًا لكلام وآراء أئمة كبار، وغرضه في هذا كله أن يثبت صحة ما قامت حجته عنده، وصحت رؤيته له. وبعد هذا كله فما أوردته هنا نماذج قليلة لما عليه مناقشته لمسائل الخلاف، ولما تفرد به من آراء خالف فيها كثيرًا من النحويين، والأمر بعد هذا كله في حاجة إلى دراسة كاشفة تحكم بينه وبين النحاة السابقين عليه والمعاصرين له على السواء.

قيمة هذا الشرح:

تتمثل قيمة هذا الشرح في أنه من أوائل الشروح التي كتبت على منظومة ابن الحاجب، فلم يصلنا بعد شرح ابن الحاجب نفسه عليها إلا هذا الشرح ثم شرح الملك المؤيد (٧٣٢هـ) كما تقدم، وشرح ابن الحاجب مطبوع متداول، وشرح أبي الفداء المؤيد قيد التحقيق- يسر الله إتمامه وإخراجه في عافية؛ فكان في إخراج

(١) (ص ١٧٥، ١٧٦).

شرح ركن الدين الجرجاني خدمة مسداة لكافية ابن الحاجب التي هي أصل هذه المنظومة المشروحة، والتي ملأت الدنيا بشروحها وحواشيها كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الكتاب يعد من كتب بيان أسرار العربية، والكتب التي اهتمت ببيان حكمة العربية كثيرة منها "الخصائص" و"شرح الرضي" وغيرهما، ولكن هذا الكتاب ينطلق من عنوانه للدلالة على هذا البيان في الكلام على أسرار العربية وبيان حكمتها، وهذا النوع من الكتب لم يصلنا منه – فيما أعلم – إلا كتاب الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) "المخترع في إذاعة سرائر النحو"(١)، وكتاب أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) "أسرار العربية"(٢)، وكتاب ابن كمال باشا (٩٤٠هـ) "أسرار النحو"(٣)، ويأتي هذا الكتاب رابع أربعة اتخذت من بيان هذه الأسرار منطلقًا له ؛ فكان لهذا قيمته في نفسه، وما فتئ المصنف رحمه الله يذكر- عند كل قاعدة أو تحقيق قول فيها- قولَه: «والسر فيه»، و«الحكمة هنا»، و«مما تقتضيه الحكمة ههنا»، و«النكتة فيه» إلى آخر هذه الألفاظ الكاشفة عن مقصد الرجل في كتابه، وإن كان فعل هذا كله تحت مظلة شرحه لمنظومة ابن الحاجب.

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور حسن هنداوي، وخرج عن دار كنوز إشبيليا بالرياض، الطبعة الأولى: سنة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

(٢) لهذا الكتاب طبعات كثيرة؛ أفضلها ما طبع من رواية ابن أبي الفنون عن الأنباري نفسه، وخرج الكتاب بتحقيق: الدكتور محمد راضي، والأستاذ وائل محمود، وطبعته مجلة الوعي الإسلامي بالكويت الإصدار الخامس والتسعون بالتعاون مع معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

(٣) طبع بتحقيق الدكتور أحمد حسن حامد، وخرج عن دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

زمن تأليف هذا الكتاب ومرتبته بين كتبه:

لم أقف على نصٍّ صريح يتيح لي الجزم بمتى صنَّف ركن الدين الجرجاني كتابه هذا، وإن كان ثمة دلائل كاشفة قد تبين على وجه التقريب متى شرح منظومة ابن الحاجب، وهذه الدلائل تتمثل في:

- أن المخطوطة التي بين أيدينا له قد نسخت وقرئت على المصنف نفسه سنة خمسٍ وتسعينَ وستمئةٍ من الهجرة النبوية الشريفة (٦٩٥هـ)؛ كما ذكر في إجازته وسماعه للكتاب الثابت في نهاية المخطوط، وهذا التاريخ يدل على أنها من أوائل ما صنف الشيخ ركن الدين، وبيان ذلك في النقطة التالية.
- أن المصنف قد أحال في شرحه على الكافية المسمى "المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية"[(١)] - وهو من أواخر ما صنف فيما أرجح- إلى هذا الكتاب، وكتابه شرح الألفية ورجحت أنها ألفية ابن مالك لنقله عنه في كتابه هذا وفي المباحث العربية، وكذا كان مما أحال عليه كثيرًا في شرح الكافية واحتفى به كتابه "البديع في النحو" وشرحه عليه المسمى بـ"الرفيع في شرح البديع".
- ومن الأدلة على أن كتابه هذا من أوائل ما صنف الشيخ أنه لم يشر فيه إلى غيره من الكتب على عكس ما فعل في شرحه على الكافية، وفي كتابه الآخر "الإشارات والتنبيهات"[(٢)]، وقد أحال فيه على شرحه على الكافية، وكان قد فرغ من الإشارات سنة (٧٢٩هـ) كما خطَّ بيده في آخره[(٣)].

---

(١) (٩/ ظ).

(٢) (ص ١٠٢).

(٣) قال رحمه الله: «وقع الفراغ من تصنيفه يوم الثلاثاء، ثالث صفر سنة ٧٢٩هـ تسع وعشرين وسبعمئة ...». الإشارات والتنبيهات (ص ٢٩٦).

- أنه قد أكثر من الإحالة إلى كتابه "البديع" في شرحه على الكافية فيما ارتضى من حدود نحوية، مما يدل على قيمة كتابه البديع هذا عنده، وأنه قد ارتضاه وارتضى ما اختار فيه من التعريفات والحدود النحوية، وهذا فيه دلالة على أنه قد صنف كتابه الخالص "البديع" هذا بعد أن استحكمت نظرته وانفرد بكلمته، واقتضت العادة أن المرء يشرح أولًا كتب غيره حتى إذا استحكم علمه أفرده بالتصنيف، وهذا كله حدس وتخمين، والله أعلم بحقائق الأمور، ولعل الأيام تكشف لنا ما كان مخفيًّا.

أوهامه فيه:

سبحان من كان الكمال له تعالى، وكتب النقصان والوهم والنسيان على عباده، فما من عبد إلا وهو عرضة لخطأ أو وهم يبدر منه، أو ينسب إليه ويقع فيه، وعلى أن المصنف رحمه الله من أهل المعاني والبيان وأرباب المنطق والكلام، فإنه قد وقع في كتابه هذا في عدد من الأوهام المختلفة، وإنني لن أرصد هنا أخطاء الناسخ أو أحمِّلها المصنف رحمه الله ولقد دفعت من ذلك عنه الشيء الكثير وأثبته للناسخ رحمه الله وتكلمت عنه بعدُ في الكلام عن المخطوطة وعيوبها، وعلى أنني سأذكر هنا ما كان شديد المساس بالمصنف رحمه الله لا سيما وقد قرئت عليه هذه النسخة، كما صرَّح في نهايتها وأثبت عليها إجازته لناسخها، والله أعلم، وهذا بيان بأهم الأوهام التي وقع فيها الشيخ رحمه الله تعالى:

١ - أول ما يلقانا من ذلك قوله في مفتتح كتابه: «... جمال الدين أبا عمرو بن عثمانَ المعروف بابن الحاجب المغربي»، وقد تقدم نسب ابن الحاجب، وعلم أنه دَوِيني الأصل كرديٌّ، إسنويُّ النشأة والمولد مصريٌّ، ولم أقف على من نسبه إلى المغرب، أو ذكر أنه من المغاربة إلا ما وجدته عند معاصره ركن الدين الإستراباذي

(٧١٥هـ) في مقدمة شرحه الكبير على الكافية، وذلك في قوله: «...كتاب الكافية في النحو المنسوب إلى الإمام العلامة جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المغربي»؛ فيكون قول المصنف هنا جريًا منه على ما ذهب إليه الركن الإستراباذي، لا سيما إذا علمنا اعتماده الكامل عليه في شرح الكافية كما سلف ذكره، على أن المصنف في شرح الكافية لم يصرح لابن الحاجب بهذه النسبة، وقلت في تعليقي على النص المحقق: لعل الذي أغراهما بهذا هو ترأس ابن الحاجب مشيخة المذهب المالكي في زمانه، وانتسابه له، وكونه من المبرِّزين فيه المعروفين به، والله أعلم.

٢- جمعُه بين اسم ونسبة أخرى لغير هذا الاسم، وذلك قوله: «ذكر بعضُهم [هو الزمخشري، وفيه: حاتم الطائي على الصواب] أنَّ أبا ذؤيبٍ الطائيَّ في قوله:

وردَّ جَازِرُهُم حَرفًــا مُصَرَّمَةً وَلا كَرِيمَ مِنَ الوِلدانِ مَصْبوحُ

يحتمل أن يكونَ قد ترَك طائيَّته وانتقَل إلى لغةِ الحجازِ بإثباتِ الخبر[أي: خبر لا النافية للجنس]، ويحتملُ أن يكونَ قد حمَل الصفةَ على محلِّ الاسمِ وهو مرفوعٌ»؛ فجمع المصنف هنا بين أبي ذؤيب الهذلي وحاتم الطائي؛ فأخذ صدر الأول وعجز الثاني، وهذا منه جمع بغير جامع؛ وغره في ذلك أن بعض العلماء قد نسب هذا البيت تارة لأبي ذؤيب وأخرى لحاتم، وللقيسي في "شرح شواهد الإيضاح" وابن هشام في "تخليص الشواهد" تفصيل جيد هنا بيَّنا فيه أن هذا البيت مما ركب صدره مع عجز بيت آخر، وأنه ليس لحاتم ولا أبي ذؤيب وإنما هو لعمرو ابن مالك الأنصاري، وانظر الكلام بتمامه في موضعه من الشرح والتعليق عليه[1].

---

(١) (ص ٣١١).

٣- قوله: «... قال سيبويه: فلكَ في "كأنما ولعلَّما وليتما" أكثرُ من "إنما وأنما ولكنما". قال المصنِّف [أي: ابن الحاجب]: «إنما قال ذلك من طريقِ القياسِ لأنَّه لم يثبتِ النصبُ إلا بعدَ "ليتما"... فكانَ أولى له أن يقولَ مكانَ "أكثرُ": "أَولَى"».

هذا تمام نص الجرجاني، والحقيقة أن قائل هذا ليس سيبويه وإنما الزمخشريُّ في المفصل (ص ٣٩٠)، ولعل الذي أوقع في هذا الوهم قول ابن الحاجب في شرح المفصل (٢/ ١٥٧): «وقول صاحب الكتاب: إلا أن الإعمال في "كأنما ولعلما وليتما" أكثر منه في" إنما وأنما ولكنما"». فحمل المصنف قول ابن الحاجب «صاحب الكتاب» على أنه سيبويه على ما هو معهود بينهم عند الإطلاق. وبيان ذلك أيضًا أن سيبويه لم يتعرض لأكثرية هذه الثلاثة من عدمها، ولكنه قال في كتابه (٤/ ٢٢١) مطلقًا القول فيها: «وقد تغيِّر [أي: ما] الحرفَ حتى يصيرَ يعمل لمجيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك نحو قوله: إنما، وكأنما، ولعلما. جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء». وقد تكرر مثل هذا الخلط في موضع آخر؛ انظره في موضعه من الشرح والتعليق[1].

٤- ومن ذلك أيضًا حين ذكر أنَّ للإعراب في اللغة معاني أربعة؛ قال: «ومنه الحديث: إن ابنَ أخي عرِبَت بطنُهُ قال ﷺ: «**اسقِهِ العَسَلَ**»». فنراه هنا قد أنث البطن وهذا لا يعرف؛ فإن البطن في الإنسان وسائر الحيوان مذكرٌ، فإذا عني بطون القبائل جاز تأنيثه تكنيةً عن القبيلة. انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/ ٥٧)، ويعتذر للمصنف بأنه حمل لفظ "البطن" على معنى "المعدة"، وإن كانت الرواية لا تساعده؛ فإن الحديث جاء بتذكيرها على الجادة كما في مصادر التخريج، وانظرها في موضعه من الشرح[2].

---

(١) (٢/ ٤٠٠).

(٢) (ص ١٤٤).

٥- أنه ذكر أن "كان" في قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [سورة ق: ٣٧] يمكن أن تحمل على خمسة أوجه؛ أن تكون: ناقصة، وتامة، وبمعنى صار، وزائدة، وأن يكون فيها ضمير الشأن، فقال بعد أن ذكر المعاني الخمسة لـ"كان": «ويمكن لقولِه تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ أن يحمَلَ على هذه الخمسةِ»، وكون "كان" هنا فيها ضمير الشأن لا يعرف؛ لفقدان شروطها التي ذكرها المصنف نفسه؛ من كون اسمها ضمير الشأن و﴿قَلْبٌ﴾ ههنا اسم ظاهر، وكون بـ"كان" ضمير يعود على اسمها ولا يعود ضمير على ضمير، وقال ابن يعيش في بيان هذه الأوجه في "كان": «**فيجوز** أن تكون الناقصة الناصبة للخبر، ويكون ﴿قَلْبٌ﴾ هو الاسم، والجار والمجرور هو الخبر...، **ويجوز** أن تكون التامة التي تكتفي بالاسم، ولا تحتاج إلى خبر، ويكون ﴿قَلْبٌ﴾ اسمها، والجار والمجرور في موضع الحال...، **الوجه الثالث**: أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، والمراد: لمن له قلب، ويكون "له قلب" جملة في موضع الصلة، أي: لمن له قلب. **الوجه الرابع**: أن تكون بمعنى "صار"، أي: لمن صار له قلب».

وبعد فهذه بعضٌ من الأوهام التي وقعت في كلام المصنف رحمه الله، ذكرتُها هنا وأغفلت عن بعضها الآخر مكتفيًا بالإشارة إليه في مواضعها من الكتاب وتعليقي عليها، وفيما أوردتُه مَقنعٌ، وبيانٌ أن الكمال لله والعصمة لرسوله ﷺ، ورحم الله الشيخ ركن الدين وغفر له.

❊ ❊ ❊

[illegible]

[illegible]

التحقيق

تحقيق نسبة الكتاب

لقد صحت نسبة سرائر العربية إلى ركن الدين الجرجاني بما لا يدع مجالًا للريبة في ذلك، وبيانه في ثلاث نقاط أجملها في:

١- أن المخطوطة التي بين أيدينا للسرائر هي بخط تلميذ المصنف نقلها عن نسخة بخط المصنف نفسه، وقد أثبت عليها إجازة الجرجاني له؛ أولًا على طرة النسخة تحت عنوان الكتاب مباشرة على ما ستراه بعدُ. وثانيًا: في آخرها بعد أن أتم ناسخها قراءتها على الركن الجرجاني، وقد اعتمد الجرجاني هذه القراءة بقوله في نهاية النسخة: «وقَع الفراغُ من نسخِ هذا الكتابِ مِن نسخةٍ بخطِّ مصنفِه أطالَ اللهُ بقاءَه وبلَغ في الدنيا والآخرةِ آمالَه...، أنهاهُ وفَّقه اللهُ تعالى لمَراضِيهِ قراءةً واستشرافًا، وبحثًا واستكشافًا، في مجالسَ آخرُها يومُ الخميسِ أواخرَ شوالٍ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وستِّمئةٍ، وكتَب مؤلفُ الكتابِ محمدُ بنُ عليٍّ الجُرجانيُّ حامدًا اللهَ تعالى ومصلِّيًا على نبيِّه محمدٍ المصطفى وآلِهِ الطاهرينَ». وهذا بيان كافٍ شافٍ إن شاء الله للدلالة على صحة نسبة هذا الكتاب للشيخ ركن الدين رحمه الله.

٢- أن ركن الدين الجرجاني قد أحال إلى كتابه هذا في شرحه على الكافية في باب "الممنوع من الصرف" (٩/ ظ)، وهذه إحدى السبل القوية للدلالة على نسبة كتاب ما لمصنفه وهو أن يحيل إليه في أحد كتبه.

٣- أن ركن الدين الجرجاني كان قد كتب ثبتًا وفهرستًا لمصنفاته بخطه، وهو محفوظ في مكتبة الشيخ فضل الله النوري بطهران، ونقله عنه السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة (٩/ ٤٢٥)، وممن نصَّ عليه أنه تصنيفه كتابه السرائر هذا.

وبعد فهذه أدلة ثلاثة جامعة تكفي الواحدة منها نصًّا في الدلالة على أن مصنف "سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية" هو الشيخ ركن الدين محمد ابن علي الجرجاني، وعليه فلا يتطرق شك في نسبته إليه.

* * *

مخطوطة الكتاب

لسرائر العربية نسخة فريدة وهي المحفوظة بمكتبة أيا صوفيا بتركيا تحت رقم (٤٥٤١)، وقد كتبها الحسين بن الحسن الأسعدي تلميذ المصنف، وقرأها عليه، وأثبت على واجهتها أسفل العنوان إجازة المصنف له برواية كتابه هذا بالشروط المعتبرة في الإجازة؛ فقال: «قرأ عليَّ هذا الكتاب المسمى بـ"سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية" الشيخ الأجل الأوحد ... حسين بن الحسن الأسعدي أدام الله فضله وأفضاله، وزاد في العلماء مثله وأمثاله - قراءة بحث وإيقان، واستكشاف وإتقان...، من أوله إلى آخره؛ فشرحت له ذلك حرفًا حرفًا، وأجزت له أن يروي هذا الكتاب عني بالشروط المعتبرة في الإجازة، وهذه الأحرف بخط الضعيف المحتاج إلى رحمة ربه، محمد بن علي الجرجاني».

هذا ولقد أفرغت جهدي في الحصول على نسخة أخرى للكتاب في فهارس المكتبات التركية والعربية والإيرانية والأوربية، واستعنت بالدوريات وبالشبكة العنكبوتية، وبحثت ما وسعني البحث والجهد عن نسخة أخرى للسرائر فلم أظفر بطائل، وعلمت حين اطلعت على الدراسة المميزة التي قام بها الشيخ محمد لطف زاده التبريزي والتي رصد فيها مصنفات ركن الدين الجرجاني المطبوعة والمخطوطة وقد تقدم ذكرها- أن ليس في مكتبات إيران والعراق، وهما محلًّا ومَظِنَّة وجود كتب الجرجاني فيهما؛ لانتمائه إلى الشيعة الإمامية- نسخُ مخطوطة أخرى من كتاب "سرائر العربية"، بل لم أجد الشيخ التبريزي يشير إلى هذه المخطوطة ولا

يعرف بوجودها على الرغم من كثرة تنقيبه عن كتب الجرجاني وتتبعها في الفهارس المختلفة، ولقد كانت مخفية مكنونة فوق أرفف مكتبة "أيا صوفيا" حتى قيَّد الله مَن يرفع فهرس المكتبة أولًا، ثم يبعث هذا الكتاب وغيره من نفائس كتب الإسلام عربيها وفارسيها وتركيها؛ فجزاه الله خيرًا وكتب له وللقائمين على هذا العمل خير الجزاء، وأجزل المثوبة والعطاء.

❊ ❊ ❊

وصف مخطوط أيا صوفيا

تقدم أن هذه النسخة قد نقلها كاتبها من نسخة بخط المصنف رحمه الله، وأنه قرأها عليه وشرحها له المصنف نفسه حرفًا حرفًا كما ذكر في إجازته له المرقومة على صفحة العنوان، ولي على هذه النسخة تنبيهات ومآخذ أذكرها بعد وصف النسخة، وتاريخ نسخها، والكلام عن الناسخ وبيان حاله.

كتبت هذه النسخة بخط رائق وسط بين الخط الفارسي وخط النسخ، وجاءت في مئة وتسع وخمسين لوحة، في كل لوحة صفحتان، في كل صفحة واحد وعشرون سطرًا إلا ما ندر فكان عشرون سطرًا أو اثنان وعشرون في بعض الصفحات، ولكن أغلبها جاء على واحد وعشرين سطرًا كما ذكرت آنفًا، وفي كل سطر يتراوح عدد الكلمات ما بين أربع عشرة كلمة إلى ستَّ عشرة كلمة عدا أبيات النظم فإنها لا تخضع لهذا العد وقد كتب كل بيت في سطر على حدة. ولقد صرَّح كاتبها أنه نسخها من أصل المصنف وانتهى منه في يوم الجمعة لثلاث خلت من شهر رمضان المعظم سنةَ خمسٍ وتسعينَ وستمئةٍ من الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم. والظاهر أنه قد قرأها على المصنف الجرجاني عَقِيب الانتهاء من نسخها بأيام ليست بالكثيرة؛ إذ قد صرَّح المصنف كما ورد في آخر النسخة بقراءة وسماع الحسين هذا كتابَه عليه وانتهى من إقرائه إياه «في مجالسَ آخرُها يومُ الخميسِ أواخرَ شوالِ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وستمئةٍ، وكَتَب مؤلفُ الكتابِ محمدُ بنُ

عليٍّ الجُرجانيُّ حامدًا الله تعالى ومصلِّيًا على نبيِّه محمدٍ المصطفى وآلهِ الطاهرينَ».

وأما ناسخها فهو الحسين بن الحسن الأسعدي، ولقد تطلبت اسمه في المصادر ومظانِّ ترجمته فلم أتمكن من الوقوف على حقيقته، وقد تبيَّن عندي أنه أحد الرؤساء أو السادات العلويين، وحجتي في ذلك قول الجرجاني في إجازته له: «قرأ عليَّ هذا الكتاب المسمى بـ"سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية" الشيخ الأجل الأوحد ملك الأئمة والعلماء سيد الفقهاء والأدباء، المخصوص من عنايته تعالى بالنفس القدسية، والرئاسة الإنسية، أفضل زمانه وأوحد أقرانه عز الملة والدين، جمال الإسلام والمسلمين حسين بن الحسن الأسعدي أدام الله فضله وأفضاله»؛ فنصُّ المصنف هنا على رئاسة هذا المُجاز تدل على ما ذهبت إليه، وكذلك قوله رحمه الله "أدام الله فضله وأفضاله"، وإلا فأي رئاسة هذه التي أثبتها له، وأي فضل وإفضال الذي يسأل الله دوامهما، فهذا ما جعلني أنحو إلى القول أن هذا الناسخ أحد وجهاء زمان الجرجاني، والله أعلم.

وقد جاء في أسفل صفحة العنوان دعاء عن علي بن الحسين بن زين العابدين، ويظهر لي أنه بخط المصنف نفسه؛ إذ هو نفسه خط إجازته لتلميذه، كما ستراه في نماذج النسخة الخطية، وهو قوله رحمه الله تعالى: «دعاء عن علي بن الحسين بن زين العابدين صلوات الله عليهم أجمعين: **أنَّه كان إذا بلَغ بابَ المسجدِ رفَع رأسَه ويقولُ: إلهي ضيفُك ببابِك، سائِلُك ببابِك، عُبَيدُك ببابِك، يا محسنُ قد أتَاك المسيءُ، وقد أمرتَ المحسِنَ منَّا أن يتجاوزَ عنِ المسيءِ؛ فتجاوزْ عن قَبيحِ ما عندي بجميلِ ما عِندَك يا كريمُ**».

وجاء في الصفحة الأولى من اللوحة الأولى ختم وقف المخطوط باسم السلطان الغازي محمود خان، وكتب داخل الختم: «الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وقف محمود خان بن مصطفى شاه المظفر دائمًا». وكتب تحت هذا الختم: «قد وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين، السلطان ابن السلطان ابن السلطان الغازي محمود خان وقفًا صحيحًا شرعيًّا، حرره أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين غفر لهما». ووضع تحته ختم مكتوب فيه: «... بتوفيق يا رب». انظر هذين الختمين وصورة الوقف في نماذج النسخة الخطية.

وجاء في نهاية المخطوطة قصيدتان؛ أولهما نسبت لعلي بن الحسين زين العابدين وكتب فوقها «مناجاة زين العابدين عليه السلام»، والثانية كتب فوقها «لشيخ أبي نصر المتصوف»، وكتب حولهما عدد من الأبيات المتفرقات، وخط كتابتها مباين لخط الناسخ وخط الشيخ ركن الدين الجرجاني، انظرهما في الصورة المرفقة في نماذج النسخة الخطية.

تنبيهات ومآخذ:

على الرغم من أن هذه النسخة نقلها الناسخ من أصل المصنف ثم قرأها عليه فإنها قد حوت عددًا من الأخطاء الكتابية التي لا تخطئها عين البصير لا سيما المتعلقة بآيات القرآن الكريم؛ من تداخل بين الآيات، وزيادة الواو في بعض الأحيان، وإسقاط كلمة من آخر الآية التي هي محل الشاهد مما يصعب معه التصديق أنها هكذا في أصل المصنف، وقد نبهت على هذا كله في ثنايا

تعليقي على الكتاب، وكذلك بعض ما لحق الأبيات الشعرية من نقص بعض الأحرف في بعض الكلمات أو زيادة بعضها مما ينكسر معها الوزن العروضي، وإضافة إلى هذين الأمرين قد اتسمت هذه النسخة بعدد من الهنات شغبت على نفاستها أجملها في التالي:

- أنه في كثير من الأحيان يضع "أل" التعريفية قبل التراكيب الإضافية المنصوص على إضافتها؛ فنجده مثلًا يكتب "المسجد الجامع" و"الصلاة الأولى" وغيرهما من التراكيب الإضافية ووجه الكلام أن يكونا "مسجد الجامع" و"صلاة الأولى"، وكذا فعل في الأعلام التي هي بغير "أل" فيكتب مثلًا «وتمسكوا بقراءة العاصم...» وإنما هو "عاصم بن أبي النجود" أحد السبعة، وقد تكرر هذا مع الأعلام في غير ما موضع، وكذا يزيدها في كلمات ليست بها؛ كزيادتها في التركيب الوصفي كما في قول جرير:

إِنَّ الخِلافَــةَ وَالنُّبُــوَّةَ فِيهِمَا وَالمَكرُمَاتِ وَسَــادَةٌ أَطهَارُ

فقد ذكر المصنف هذا البيت أولًا بهذه الرواية عن النحاة ثم لما أتى للتعليق عليها كتبه الناسخ بتعريف الأطهار؛ كذا "وسادة الأطهار" والرواية على ما ذكر أولًا. وهذا التقليد قد عرف عند بعض النساخ، وقد قابلني في كثير من المخطوطات التي قد وقفت عليها.

- أن النسخة جاءت شبه خالية من الضبط عدا اللوحة الأولى، وكثير من الأبيات الشعرية والنظم، على أنه ينبغي التنبيه على أن أكثر هذا الضبط كان خطأ، وبعضه محالًا عن وجهته الصحيحة؛ كأن يضع ضبط حرف

على الحرف الذي قبله أو الذي يليه؛ فلم أعتمد ضبطه لا سيما في الشواهد الشعرية.

- وقوع بعض الكلمات محالة عن أصلها وعما وصف المصنف نفسه بل عن محل الشاهد نفسه؛ ومن ذلك أن المصنف حين استشهد بقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

يكون مزاجَها عســلٌ وماءُ

كتبها الناسخ: «كأنَّ مزاجَها عسل وماء» فأخرجه عن كونه شاهدًا بتصحيحه على جادة العربية بجعل "مزاجها" اسم "كأن" منصوبًا و"عسل وماء" خبرها، وهذا لا يستقيم لا سيما وقد نصَّ المصنف أن هذا البيت جاء المبتدأ فيه نكرة والخبر معرفة؛ فعكس الناسخ بإبدال "يكون" بـ"كأنَّ".

- وأمر أخير أختم به ههنا أن الناسخ عفا الله عنه كان يخلط في كتابته في الصفحة الواحدة بل في السطر الواحد والكلمة الواحدة بين الخط الفارسي وخط النسخ؛ فتجد كلمات لا تكاد تتعرف عليها إلا بشق الأنفس، ومراعاة السياق، والإلمام بكلام السادة النحويين حتى تنفك طلاسم الحروف والكلمة فأتبين كلام المصنف وأفقه مراده رحمه الله، وقد نبهت على بعضٍ من ذلك في ثنايا تحقيقي.

* * *

منهج العمل في الكتاب

أمَّا منهجي في تحقيق هذا الشرح فقد مضيت فيه وَفق مناهج التحقيق والتوثيق التي ارتضاها شيوخ الصنعة ونصُّوا عليها، وقد سار نهجي فيه وَفق ما يلي:

- نسخت المخطوط بدقة ويقظة، وقابلتها مرات ومرات قبل بدء العمل فيها وفي أثنائه وبعد الانتهاء منه؛ إذ هي نسخة واحدة فريدة، وتحريت في كتابها الدقة والاتقان قدر ما وسعني ذلك.
- تحرير النص وَفقَ القواعد الإملائية المُتَّبعة في الإملاء الحديث.
- قرأت النسخة الفريدة قراءة علمية واعية ابتغيت الدقة فيها، مع الاستعانة بالمخطوطات في ضبط النظم أولًا؛ فقابلت النظم على مخطوطتين، ثم على شرح ابن الحاجب المطبوع على نظمه، وعلى شرح أبي الفداء المؤيد المخطوط، ثم استعنت بشرح المصنف المخطوط على كافية ابن الحاجب التي هي أصل الوافية؛ مبتغيًا في ذلك الوصول إلى أن يكون النص أقرب ما يكون إلى ما تركه مصنفه.
- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وخرَّجت القراءات القرآنية المتواترة والشاذة من مظانها المختصة؛ كالسبعة لابن مجاهد والنشر لابن الجزري، وشواذ القراءات للكرماني وغيرها.
- خرَّجت الأحاديث والآثار من مصادرها المعتمدة؛ كالكتب السِّتَّة وغيرها؛ فإذا ما كان الحديث في البخاري ومسلم اكتفيت بهما.

- وثَّقت الأشعار والأرجاز وأقوال العرب وأمثالها؛ من مظانها المختلفة؛ دون الإطالة فيه.

- خرَّجت لغات القبائل من كتب اللغة والنحو.

- عزوت الآراء إلى أصحابها قدرَ الإمكان؛ مما تطلب الرجوع إلى عدة مخطوطات كما تقدم في الكلام على مصادر المصنف في شرحه هنا، وكما سيظهر أثره في هوامش الكتاب والتعليق عليه.

- ترجمت للأعلام غير المشهورين الوارد ذِكرُهم في النص المحقَّق ترجمة موجزة كاشفة لم أثقل حواشي الكتاب بها.

هذا مع التأكيد على بعض الأمور المهمة التي حرصت عليها في عملي هنا، والتي تتمثل في:

- أن تعليقي على النصِّ قد ابتغيت فيه الإبانة والكشف عن مراد المصنف رحمه الله، وتجلية ما أشكل وأبهم في كلامه؛ ولقد حرصت كل الحرص على ألا أسهب في تعليقاتي، وأن أكتفي بما هو كاشف لمراد المصنف حين يستغلق كلامه؛ إلا إذا دعت الضرورة إلى التطويل في بعض الأحيان.

- أنني لم أسطُ على جهد الآخرين، فأحلت إلى حواشي أفاضل المحققين السابقين؛ لا سيما وهؤلاء المحققون قد بذلوا الوسع والجهد البين في تحرير مسألة أو في الكلام على شاهد أو تصحيح نسبة بيت لقائله أو غير ذلك، ولم أستبح لنفسي أن أنقل منهم إلا ما كان فيه فائدة تنفع النصَّ وتبين عن مراد مصنفه رحمه الله مع نسبة ما قلت عنهم إليهم.

- أنني في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين قد عرضت بإيجاز شديد لمذهبي الفريقين في مسائل الخلاف التي أوردها المصنف، ثم أحلت على مظانِّ تفصيلها؛ كالإنصاف للأنباري، والتبيين للعكبري وغيرهما، وذلك أن المصنف نفسه رحمه الله قد أطال النَّفَس غالبًا في بيان حجج الفريقين بما يغني عن إعادة سرد حججهما في الهامش.

ثم ختمت عملي هذا بصنع ثلاثة عشر فهرسًا كاشفًا ومتنوعًا؛ كان أبرزها بعد الكشافات المعتادة كشاف مصطلحات العلوم، وكشاف الفوائد والتنبيهات المنثورة في تعليقاتي على النص.

وبعدُ؛ فالله تعالى يعلم أني لم أدخر جهدًا في إخراج هذا النص ودراسته إلا وقد بذلته، ولا باشرت من أمره شيئًا إلا وأعطيتُه حقَّه من النظر، ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى آيات الامتنان إلى والدي رحمه الله تعالى، وإلى أمي حفظها الله ورعاها.

ولا أنسى ههنا أن أشكر كلَّ من عاونني في شيء من هذا العمل، أو نبهني إلى ما فيه من خلل، أو استفدت منه فيه شيئًا، وأخص بالذكر منهم زوجي المصون التي لم تألُ جهدًا في تهيئة يومي وليلي للعمل على هذا الكتاب، وصبرت على انشغالي عنها به وبغيره من الأعمال والشواغل، وعلى إحسانها لولديَّ الأسلمين: أسمى وأسلم حماهم الله تعالى وكفلهم برعايته، وقد أكل هذا الكتاب من حقهم عليَّ الشيء الكثير؛ فتلك يدٌ يكافئهم بها الله تعالى.

ولا أنسى أيضًا أن أشكر أخي وصاحبي العروضي الأستاذ شريف محمد البخاري جزاء ما قام به من مساعدة تامة وصحبة خالصة في مقابلة الشرح والنظم وصبره معي على لأوائهما أيامًا ولياليَ؛ فالله جل جلاله يكافئه وينفع

به. ولا أنسى صفي نفسي وشقيق روحي أحمد هلال عامر على ما كان يبذله من إحسان وبرٍّ وإسعاف بما كان ينقصني من مراجع ومصادر في هذا الكتاب وفي غيره؛ فالله تعالى ينفع به ويحفظه ويجمع بيننا في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله جلا في علاه.

هذا، والله تعالى أسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يجبر التقصير والخلل، ويعفو عما وقع فيه من الزلل، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه. سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

وكتب

أبو الأسلمَين

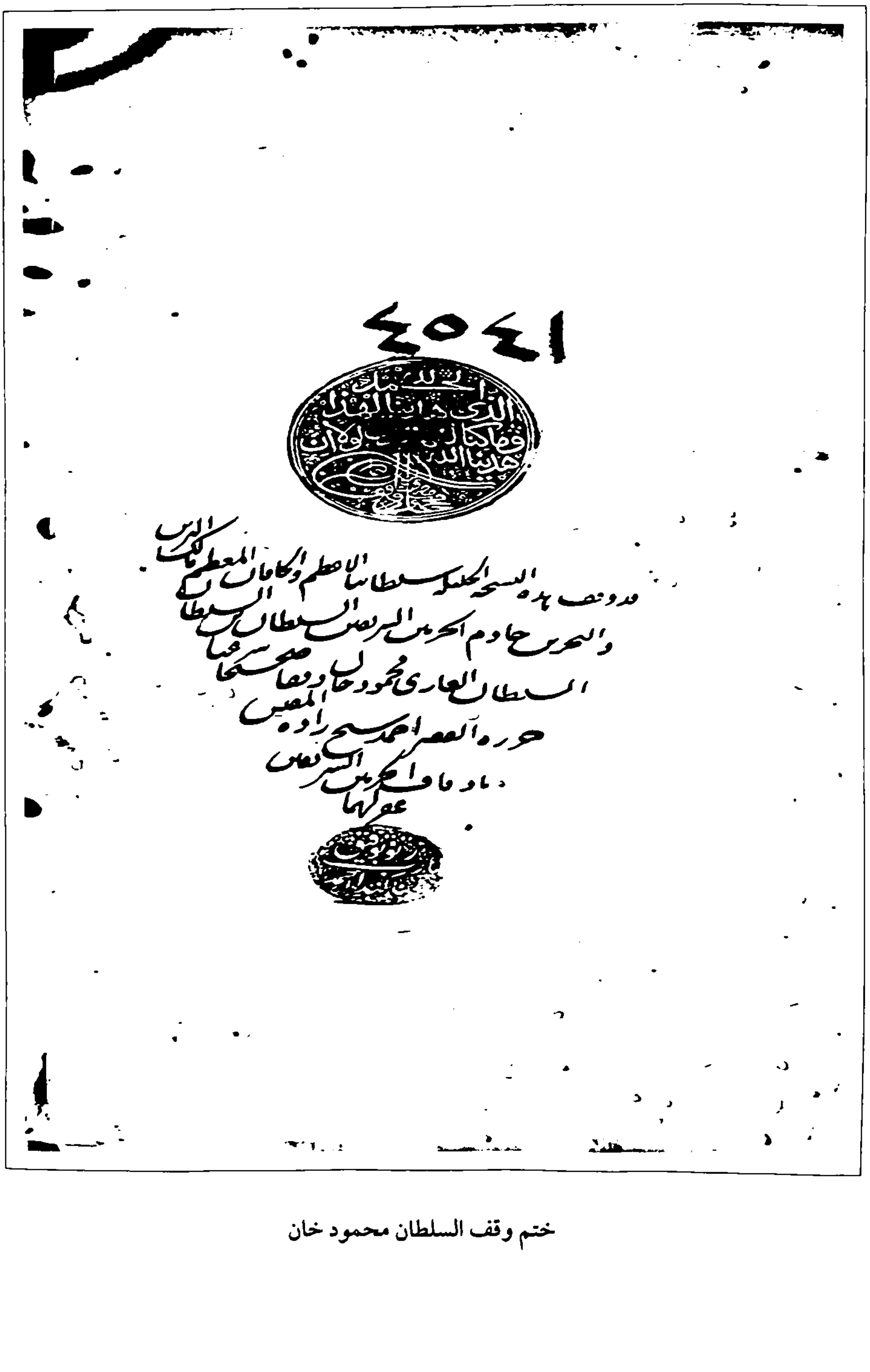
مصطفى محمود أبو السعود

صبيحة الأحد الثالث عشر من ربيع الأنوار عام ١٤٤٤هـ

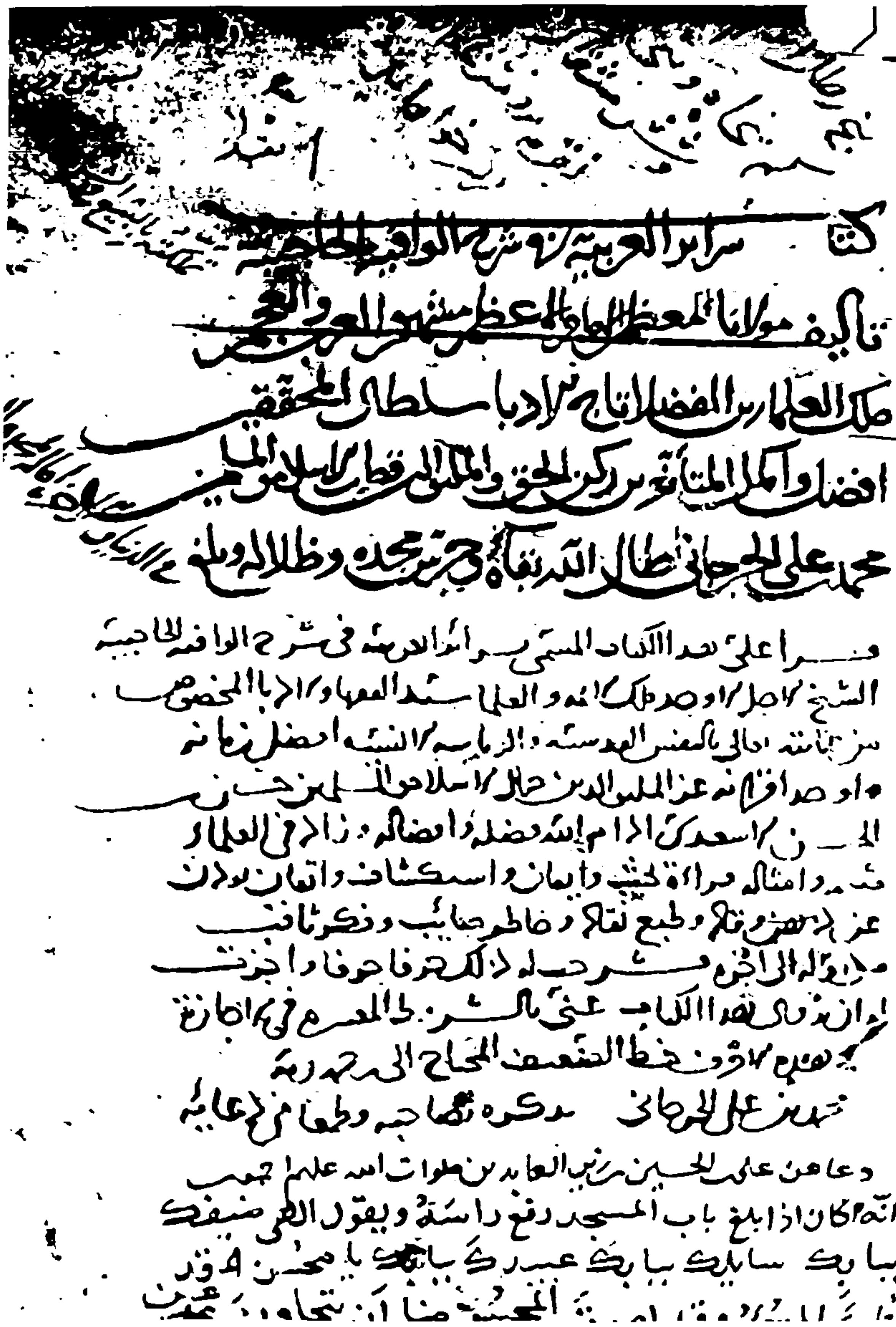
الموافق التاسع من أكتوبر عام ٢٠٢٢م

نماذج من النسخ الخطية

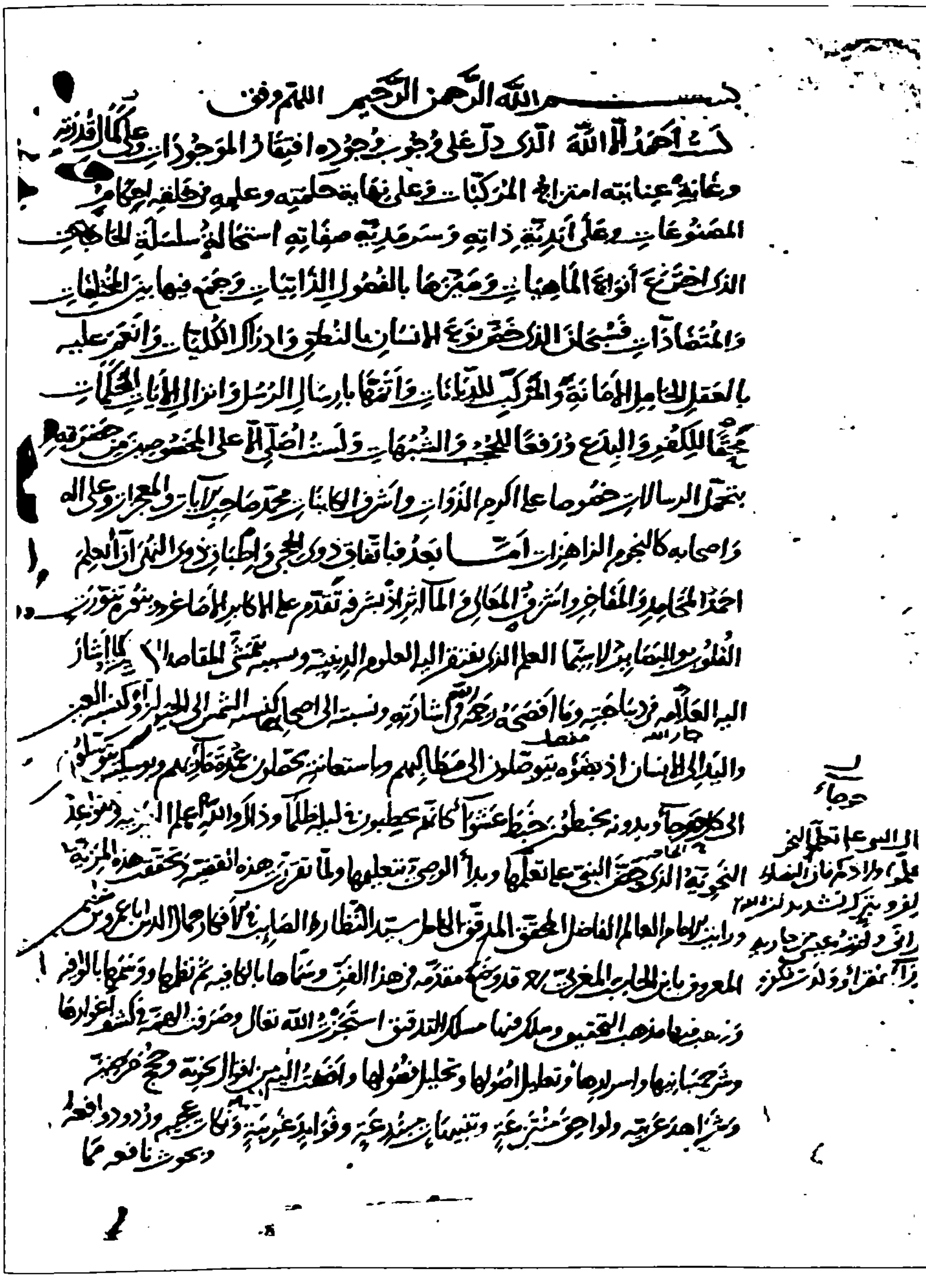
[illegible]



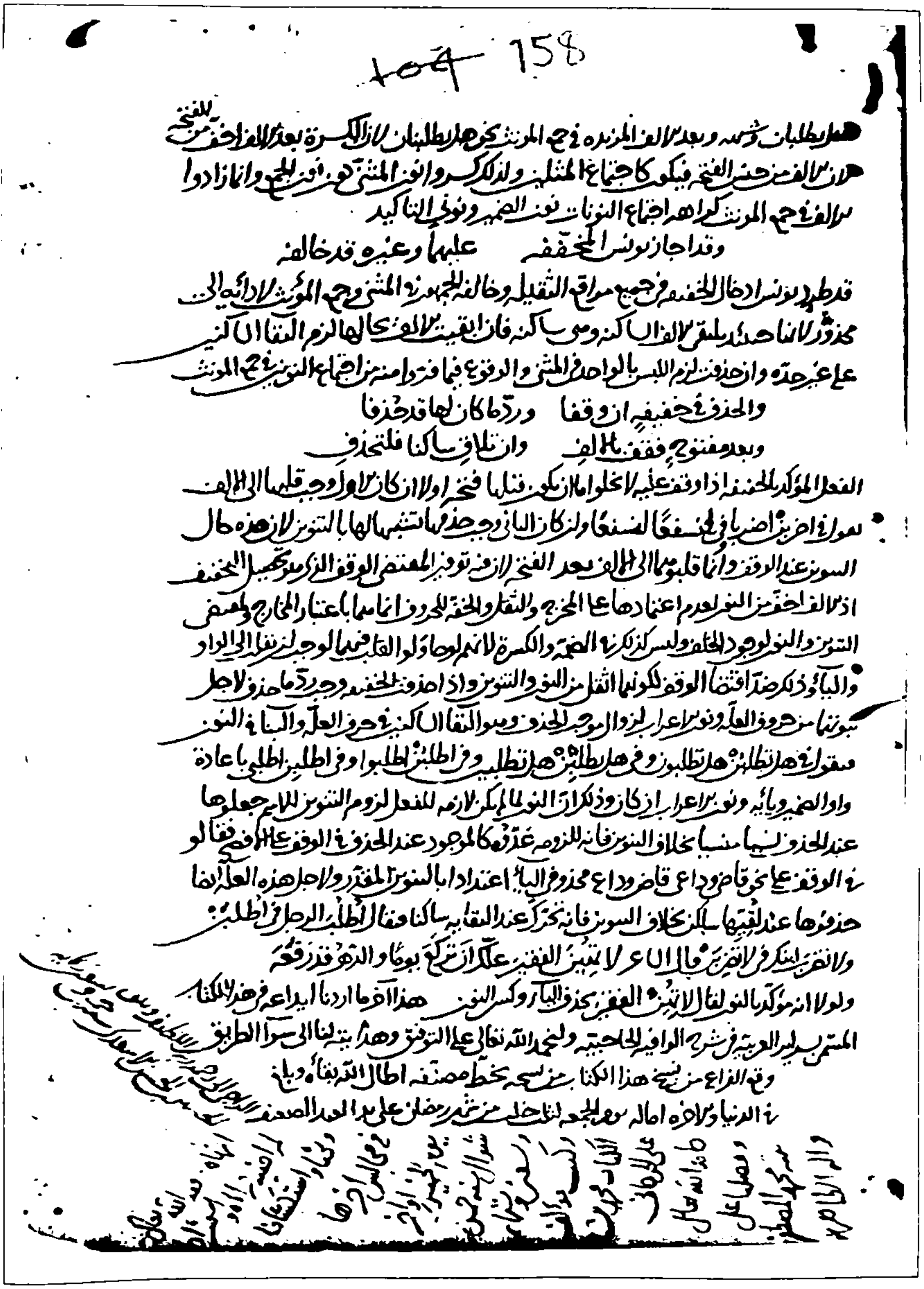
ختم وقف السلطان محمود خان



غلاف مخطوط أيا صوفيا وفيه نص إجازة المصنف لناسخها


بسم الله الرحمن الرحيم اللهم وفق
الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده افتقار الموجودات وعلى كمال قدرته
وغاية عنايته امتزاج المركبات وعلى نهاية حكمته وعلمه من خلقه لاحكام
المصنوعات وعلى ابدية ذاته وسرمدية صفاته استحالة تسلسل الحادثات
الذي اخترع انواع الماهيات وميزها بالفصول الذاتيات وجمع فيها بين المختلفات
والمتضادات فسبحان الذي خص نوع الانسان بالنطق وادراك الكليات وانعم عليه
بالعقل الحامل الامانة والمتركب للديانات واتمها بارسال الرسل وانزال الآيات المحكمات
محقا للكفر والبدع ودفعا للحجج والشبهات والصلاة على المخصوصين من حضرته
بتحمل الرسالات خصوصا على اكرم الذوات واشرف الكائنات محمد صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله
واصحابه كالنجوم الزاهرات اما بعد فباتفاق ذوي الحجى واطباق ذوي النهى ان العلم
احمد المحامد والمفاخر واشرف المعالي والمآثر اذ بشرفه تقدم على الاكابر الاصاغر وبنوره تنور
القلوب والبصائر لاسيما العلم الذي تفتقر اليه العلوم الدينية وبسببه تمشي للمقاصد [illegible] الاشارة
اليه العالم [illegible] وما افصحه [illegible] اشارته ونسبته الى اصحابها كنسبة الثمر الى [illegible]
واليد الى الانسان اذ بقوته يتوصلون الى مطالبهم وباستعانته يحصلون [illegible] ويوسيلته يتوسلون
الى [illegible] وبدونه يخبطون خبط عشواء كانهم يحطبون في ليلة ظلماء وذلك الدائرة اعلم [illegible]
النحوية الذي حض النبي على تعلمها وبدأ الوصي بتعليمها ولما تقرر هذه القضية تحققت هذه المزية
ورايت للامام العالم الفاضل المحقق المدقق الحلاحل سيد النظار رأس الصابرين لافكار جمال الدين ابا عمرو عثمن
المعروف بابن الحاجب المغربي رحمه الله قد وضع مقدمة في هذا الفن وسماها بالكافية ثم نظمها ووسمها بالوافية
وذهب فيها مذهب التحقيق وسلك فيها مسلك التدقيق اسجزه الله تعالى وصرفت الهمة في كشف غوامضها
وشرح مبانيها واسرارها وتعليل اصولها وتحليل فصولها واقتصرت اليمين لغوامض [illegible] وحج [illegible]
وشواهد عربية ولواحق مخترعة وتنبيهات مبتدعة وفوائد غريبة ونكات عجيبة وزوائد وافية
وبحوث نافعة مما

الصفحة الأولى من الكتاب



هل تطلبان ثم هل تطلبنان بالكسرة بعد الألف المزيدة في جمع المؤنث نحو هل تطلبنان لأن الكسرة بعد الألف أخف من الفتح
لأن الألف من جنس الفتحة فيكون كاجتماع المثلين ولذلك كسروا نون المثنى دون نون الجمع وإنما زادوا
الألف في جمع المؤنث كراهة اجتماع النونات نون الضمير ونون التأكيد

وقد أجاز يونس المخففه … عليهما وغيره قد خالفه

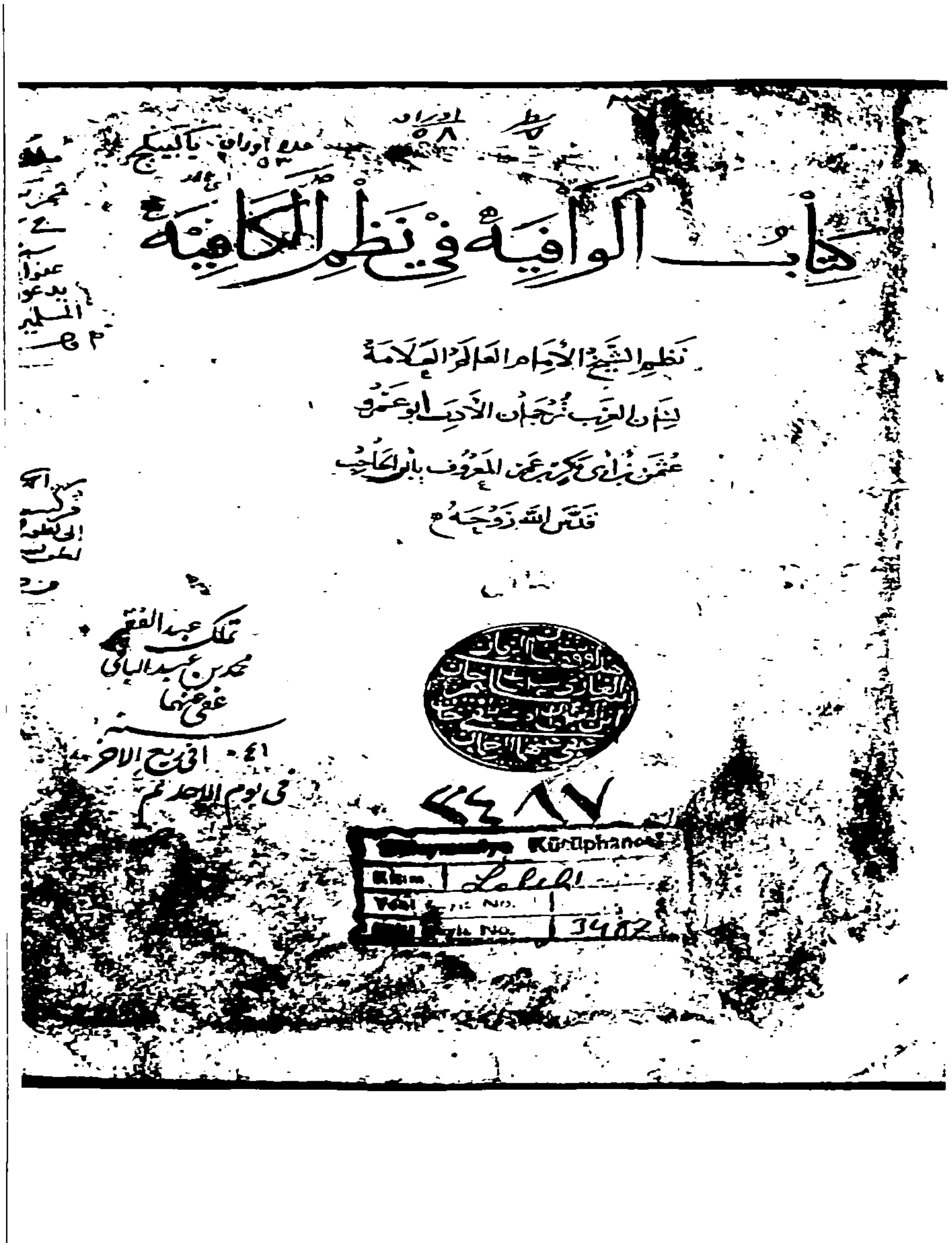
فطرد يونس إدخال الخفيفة في جميع مواقع الثقيلة وخالفه الجمهور في المثنى وجمع المؤنث لأدائه إلى
محذور لأنها حينئذ ملتقى الألف ساكنة ومتى ساكنة فإن أبقيت الألف بحالها لزم التقاء الساكنين
على غير حده وإن حذفت لزم اللبس بالواحد في المثنى والوقوع فيما فروا منه من اجتماع النونين في جمع المؤنث

والحذف في خفيفة إن وقفا … ورد ما كان لها قد حذفا

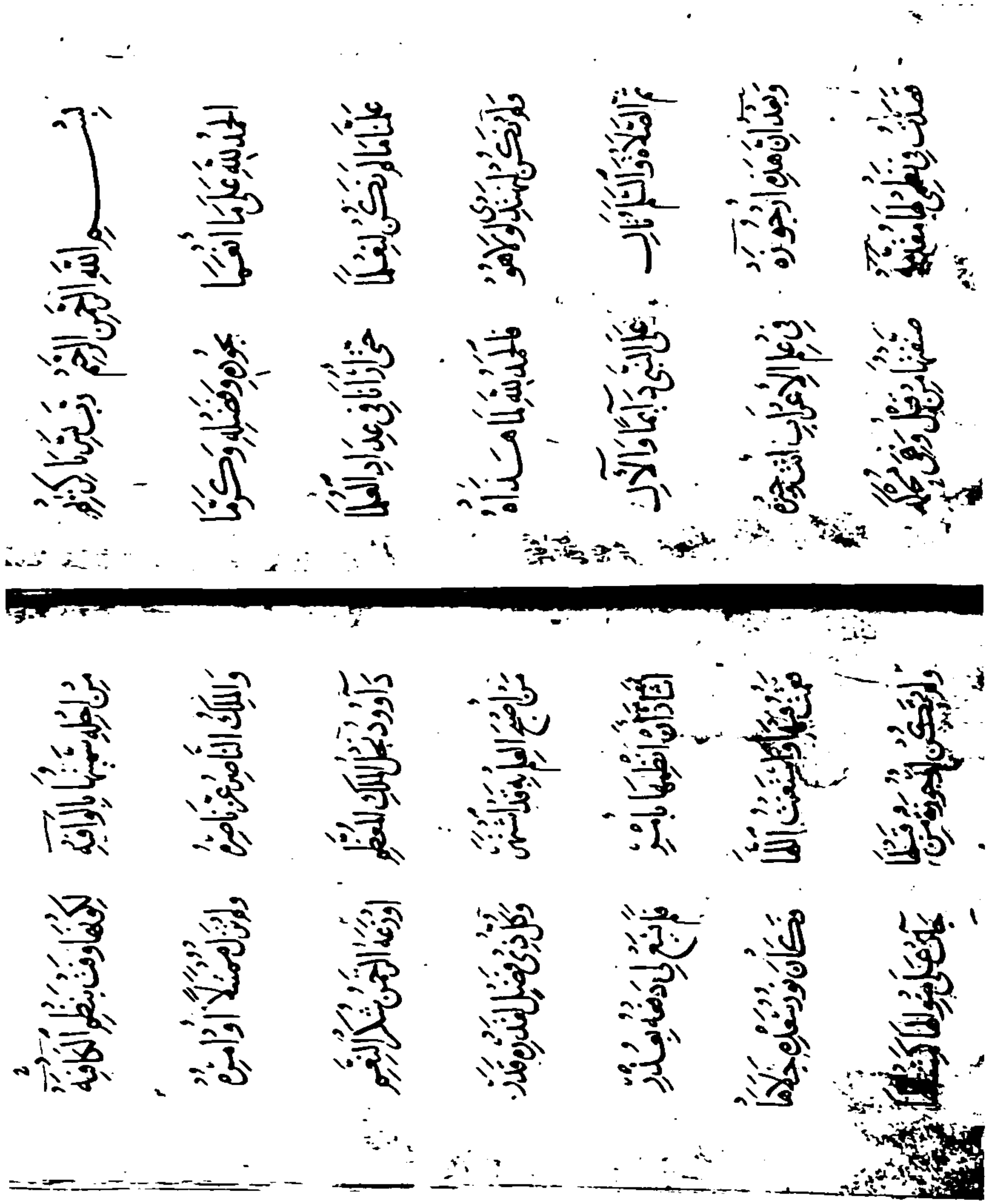
وبعد مفتوح فقف بالألف … وإن تلاق ساكنا فلتحذف

الفعل المؤكد بالخفيفة إذا وقف عليه لا يخلو إما أن يكون قبلها فتح أو لا إن كان الأول وجب قلبها إلى الألف
نحو لأضربن اضربن لنسفعًا لنسفعا وإن كان الثاني وجب حذفها لتشبهها بالتنوين لأن هذه حال
التنوين عند الوقف وإنما قلبوها إلى الألف بعد الفتح لأن فيه توفير المقتضى الوقف الذي هو تحصيل التخفيف
إذ الألف أخف من النون لعدم اعتمادها على المخرج والثقل والخفة للحروف إنما هما باعتبار المخارج والصفة
والتنوين والنون لوجود الحلق وليس كذلك في الضمة والكسرة لأنهم لو حاولوا القلب فيهما لوجب نقلها إلى الواو
والياء وذلك ضد اقتضاء الوقف لكونهما أثقل من النون والتنوين وإذا حذفت الخفيفة وجب رد ما حذف لأجل
ثبوتها من حروف العلة ونون الإعراب لزوال موجب الحذف وهو التقاء الساكنين في حروف العلة والبناء في النون
فتقول في هل تطلبن هل تطلبون وفي هل تطلبن هل تطلبين وفي اطلبن اطلبوا وفي اطلبن اطلبي بإعادة
واو الضمير ويائه ونون الإعراب إذ كان وذلك أن النون لما لم يكن لازمًا للفعل لزوم التنوين للاسم جعلوها
عند الحذف نسيًا منسيًا بخلاف التنوين فإنه للزوم عدّوه كالموجود عند الحذف في الوقف على الأفصح فقالوا
في الوقف على نحو قاضٍ وداعٍ قاض وداع محذوف الياء اعتدادًا بالتنوين المقدر ولأجل هذه العلة أيضًا
حذفوها عند لقيها ساكنًا بخلاف التنوين فإنه تحرك عند التقائه ساكنًا فقالوا اطلب الرجل في اطلبن
والأصل اضرب الرجل في اضربن قال الشاعر لا تهين الفقير علك أن تركع يومًا والدهر قد رفعه
ولولا أنه مؤكد بالنون لقال لا تهن الفقير بحذف الياء وكسر النون هذا آخر ما أردنا إيداعه في هذا الكتاب
المسمى بسر العربية في شرح الوافية الحاجبية والحمد لله تعالى على التوفيق وهو الهادي إلى سواء الطريق
وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب من نسخة بخط مصنفه أطال الله بقاءه وبلغ
في الدنيا والآخرة آماله يوم الجمعة لثمان خلون من شهر رمضان على يد العبد الضعيف …

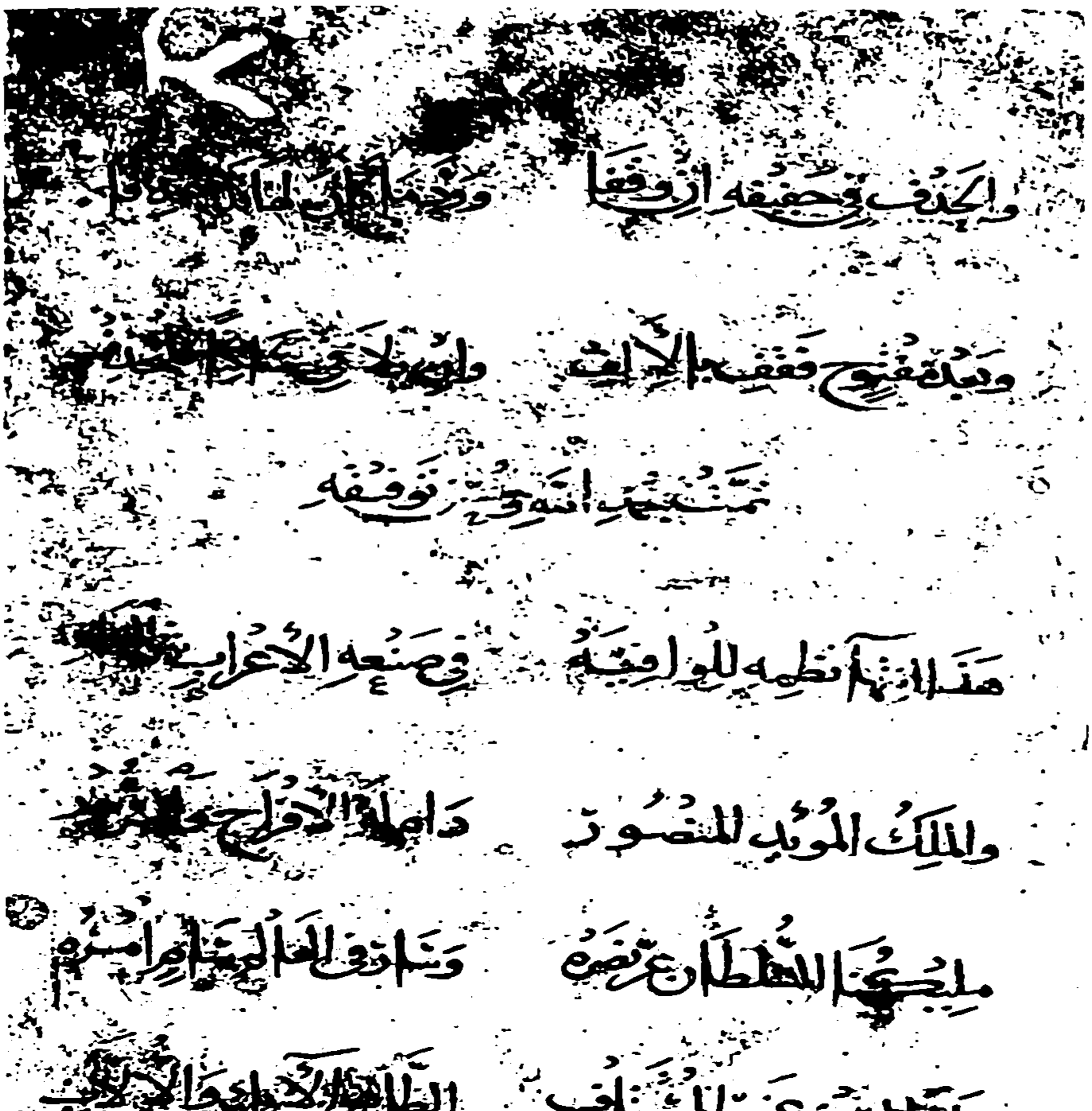
الصفحة الأخيرة من الكتاب



غلاف النظم مخطوطة لاله لي


بسم الله الرحمن الرحيم ربِّ يسِّر يا كريم

اللوحة الأولى من النظم مخطوطة لاله لي

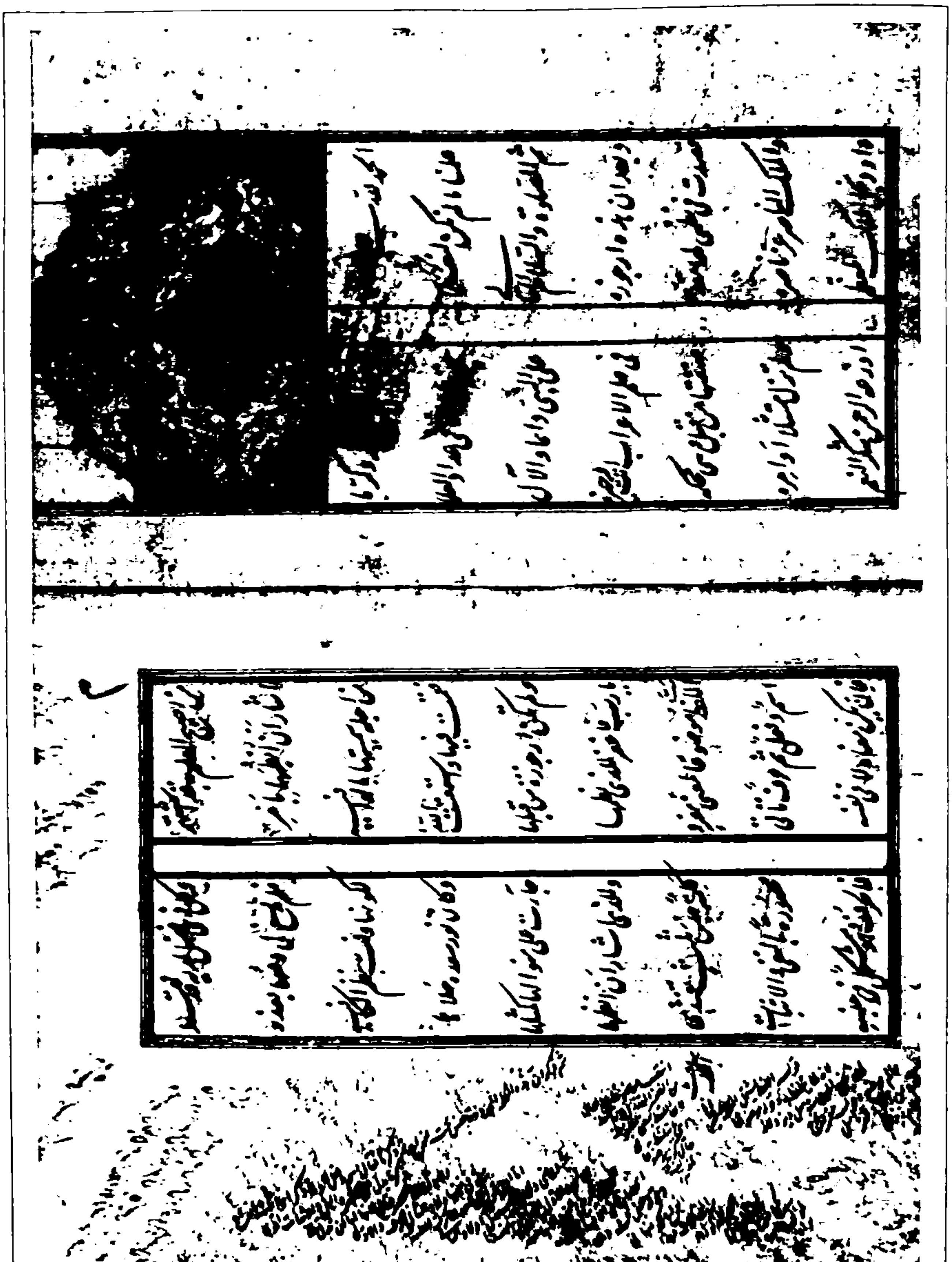


هذا الذي نظمه للوافية [illegible] في صنعة الإعراب [illegible]

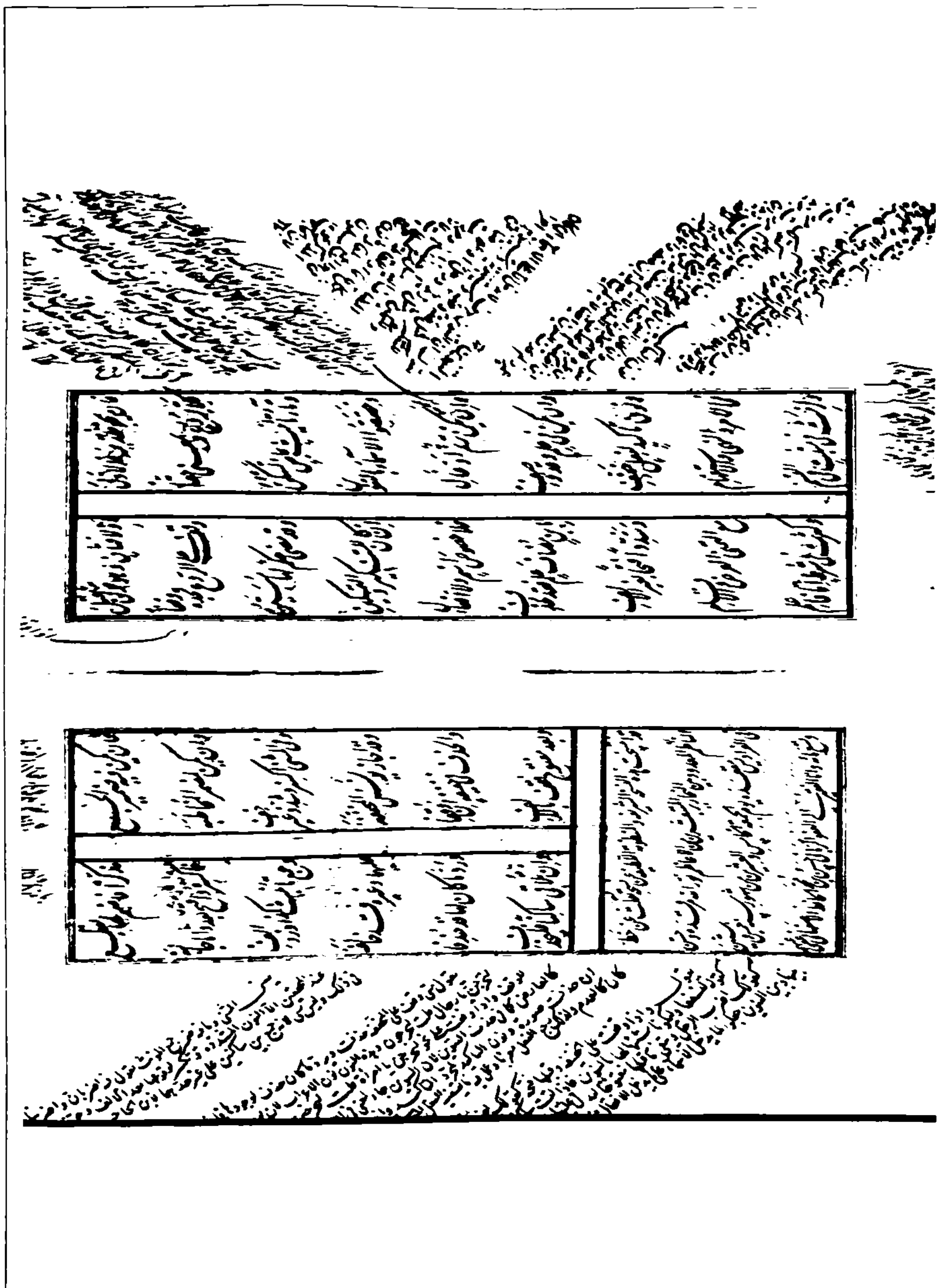
والملك المؤيد المنصور [illegible]

مليكنا السلطان عز نصره [illegible]

الصفحة الأخيرة من النظم مخطوطة لاله لي



اللوحة الأولى للنظم مخطوطة نور عثمانية



اللوحة الأخيرة للنظم مخطوطة نور عثمانية

[illegible]

سرائر العربية

في شرح الوافية الحاجبية

تأليف

الشيخ العلامة محمد بن علي الجرجاني

(كان حيًا سنة ٧٣٠هـ)

كتابُ سَرَائِرِ العَرَبِيَّة في شَرحِ الوَافِيَةِ الحَاجِبِيَّة

تأليفُ مولانا المعظَّمِ الإمامِ الأعظمِ مشهورِ العربِ والعجمِ

ملكِ العلماءِ زينِ الفضلاءِ تاجِ الأدباءِ سلطانِ المحقِّقينَ

أفضلِ وأكملِ المتأخِّرينَ ركنِ الحقِّ والملَّةِ والدينِ قطبِ الإسلامِ والمسلمينَ

محمدِ بنِ عليٍّ الجرجانيِّ أطالَ اللهُ بقاءَه وحرَس مجدَه وظلالَه

وبلَغ في الدنيا والآخرةِ آمالَه بمحمدٍ وآلِه

قرأ عليَّ هذا الكتابَ المسمَّى بـ"سَرائِر العربيَّة في شرحِ الوافِيَةِ الحاجبيَّة" الشيخُ الأجلُّ الأوحدُ ملكُ الأئمةِ والعلماء، سيدُ الفقهاءِ والأدباء، المخصوصُ من عنايتِه تعالى بالنفسِ القدسيَّة، والرئاسةِ الإنسيَّة، أفضلُ زمانِه وأوحدُ أقرانِه عزُّ الملةِ والدين، جمالُ الإسلامِ والمسلمين، حسينُ بنُ الحسنِ الأسعديُّ، أدامَ اللهُ فضلَه وأفضالَه، وزادَ في العلماءِ مثلَه وأمثالَه- قراءةَ بحثٍ وإيقان، واستكشافٍ وإتقان، تؤذِنُ عن ذهنٍ وقَّاد، وطبعٍ نقَّاد، وخاطِرٍ صائِب، وفكرٍ ثاقِب، من أوَّلِه إلى آخرِه؛ فشرحتُ له ذلك حرفًا حرفًا، وأجزتُ له أن يرويَ هذا الكتابَ عنِّي بالشروطِ المعتبرةِ في الإجازةِ، وهذه الأحرفُ بخطِّ الضعيفِ المحتاجِ إلى رحمةِ ربِّه، محمدِ ابنِ عليٍّ الجرجانيِّ تذكرةً لصاحبِه وطمعًا في دعائِه.

/ بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ.. اللهمَّ وفِّق [١: ظ]

لستُ أحمدُ إلا اللهَ الذي دلَّ على وُجوبِ وُجودِه افتقارُ المَوجودات، وعلى كمالِ قُدرتِه وغايةِ عنايتِه امتزاجُ المركَّبات، وعلى نهايةِ حكمتِه وعلمِه في خلقِه إحكامُ المَصنوعات، وعلى أبديَّة ذاتِه وسَرمديَّةِ صفاتِه استحالةُ سلسلةِ الحَاجات، الذي اختَرع أنواعَ الماهيَّات، وميَّزها بالفصولِ الذَّاتيَّات، وجمَع فيها بين المختلفاتِ والمتضادَّات؛ فسبحانَ الذي خصَّ نوعَ الإنسانِ بالنطقِ وإدراكِ الكلِّيات، وأنعمَ عليه بالعقلِ الحاملِ الأمانةَ، والمَركَبِ للدِّيانات، وأتَمَّها بإرسالِ الرسلِ وإنزالِ الآياتِ المُحكمات، مَحْقًا للكفرِ والبِدَع ورفعًا للحُجُب والشُّبهات. ولستُ أصلي إلا علَى المخصوصِين مِن حضرتِه بتحمُّلِ الرسالات، خصوصًا على أكرمِ الذَّواتِ وأشرفِ الكائنات، محمَّدٍ صاحبِ الآياتِ والمعجزات، وعلى آلِه وأصحابِه النجومِ الزَّاهِرات، أمَّا بعدُ:

فباتفاقِ ذوي الحِجى، وإطباقِ ذوي النُّهى، أنَّ العلمَ أحمدُ المحامدِ والمفاخِر، وأشرفُ المعالي والمآثِر؛ إذ بشرفِه تقدَّم على الأكابرِ الأصاغر، وبنورِه تنوَّرتِ القلوبُ والبصائِر، لا سيما العلمُ الذي تفتقِرُ إليه العلومُ الدينية، وبسببِه تتمشَّى المقاصدُ الشرعية؛ كما أشارَ إليه العلامةُ[١] في "دِيبَاجَتِه"[٢]،

---

(١) كتب تحتها بخط دقيق: «جار الله». ومما اصطلح عليه عند البيانيين أنه إذا أطلق العلامة فالمقصود جار الله الزمخشري الإمام المشهور.

(٢) كتب تحتها بخط دقيق: «مفصل». وقوله هذا رحمه الله في المفصل (ص ١٨)، ونصه: «وذلك أنهم لا يجدون علمًا من العلوم الإسلامية؛ فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها =

وما أفصَحه رحمه اللهُ في إشارتِه. ونسبتُه إلى أصحابِها كنسبةِ الشمسِ إلى الحيوان، أو كنسبةِ العينِ واليدِ إلى الإنسان؛ إذ بضوئِه يتوصَّلون إلى مطالبِهم، وباستعانتِه يحصِّلون عمدةَ مآربِهم، وبوسيلته يتوسَّلون إلى كلِّ حَوجاء[1]، وبدونِه يخبِطُون خَبطَ عَشواء؛ كأنَّهم يحطِبون في ليلةٍ ظَلْماء، وذاكَ واللهِ علمُ العربيةِ والقواعدُ النحوية، الذي حضَّ النبيُّ على تعلُّمها[2]، وبدأ الوصيُّ[3] بتعليمها.

= وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بيِّن لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًّا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين».

(١) كتب تحتها بخط دقيق: «الحاجة». قال في اللسان(حوج): «يقال: في نفسي حاجة وحائجة وحوجاء».

(٢) كتب في الحاشية: «قال النبي عليه السلام: تعلموا النحو وعلموه أولادكم؛ فإنَّ النصارى قد كفروا بترك تشديدٍ؛ إن الله تعالى قال: «إني ولَّدت عيسى من جارية عذارء». فقرءوا ولَدت؛ فكفروا». **قلت**: لم أقف عليه في دواوين السنة وكتب الموضوعات، ولقد وجدته من قول الأصمعي فيما رواه ابن حبان عنه في روضة العقلاء (ص ٤٨١) بلفظ: «سمعت إسحاق ابن إبراهيم بن إسماعيل القاضي يقول: سمعت ابن أخي الأصمعي، يقول: سمعت عمي يقول: تعلموا النحو فإن بني إسرائيل كفروا بكلمة واحدة كانت مشددة فخففوها؛ قال الله: «يا عيسى إني ولَّدتك» فقرءوا يا عيسى إني ولَدتك مخفَّفًا فكفروا»، وبهذا اللفظ أيضًا رأيته للمازني وذكره الخطابي عنه في شأن الدعاء (ص ٢٠).

(٣) المعنيُّ بقوله "الوصي" هنا هو سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو إشارة إلى معتقد الإمامية فيه؛ إذ قد زعموا أن النبي ﷺ قد أوصى بالخلافة والإمامة من بعده لعلي رضي الله عنه، وهذا جري من المصنف على اعتقاده وقد مر الكلام عليه في ترجمته.
وأما قوله: «وبدأ الوصي بتعليمها» فهذا منه على قول كثير من العلماء أن أول من وضع النحو هو علي رضي الله عنه، وهذه المسألة فيها خلاف كبير بين العلماء المتقدمين والمتأخرين؛ فبعضهم ذهب إلى ما ذهب إليه المصنف، وآخرون: إلى أن واضعه هو أبو =

ولمَّا تقرَّرت هذه القضية، وتحقَّقَت هذه المزية، ورأيتُ الإمامَ العالمَ الفاضلَ المحقِّقَ المدقِّقَ الكاملَ سيِّدَ النُّظار، الصائبَ في الأفكار، جمالَ الدينِ أبا عمرٍو بنَ عثمانَ المعروفَ بابنِ الحاجبِ المغربيِّ[1] رحمه اللهُ قد وضَع مقدِّمةً في هذا الفنِّ وسمَّاها بـ"الكافية" ثم نظَمها ووسَمها بـ"الوَافِيَة"، وذهَب فيها مذهبَ التحقيق، وسلَك فيها مسلكَ التَّدقيق- استخرتُ اللهَ تعالى وصرفتُ الهمَّةَ في كشفِ أغوارِها، وشرحِ مبانيها وأسرارِها، وتعليلِ أصولِها، وتحليلِ فصولِها، وأضفتُ إليها مِن أقوالٍ نحويَّة، وحججٍ مرضيَّة، وشواهدَ عربيَّة، ولواحقَ منتزعة، وتنبيهاتٍ مبتدعة، وفوائدَ غريبة، ونِكاتٍ عجيبة، وردودٍ دافعة، وبحوثٍ نافعة / مما استفدتُ من المعلِّمين، واستخرجتُ من [٢:و]
كتبِ المصنِّفين، واستنبطتُ بنظَري القاصر، وفِكري الفاتر؛ فإن طابَق الحقَّ

= الأسود الدؤلي وهو ما عليه الجمهور، ثم اختلفوا هل وضعه أبو الأسود بأمر من علي رضي الله عنه أو بأمر زياد بن أبيه أو عبيد الله بن زياد، أو أن عليًا قد ابتدأه ثم دفع أبا الأسود إلى إتمامه؟ وقيل: إن واضعه هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وقيل غير هذا. ومن أبرز القائلين برأي المصنف هنا الزجاجي في أماليه (ص ٢٣٨)، والأنباري وانتصر له في نزهة الألباء (ص ١٨)، وياقوت في معجم الأدباء (٤/ ١٤٦٥)، والسيوطي في الأشباه والنظائر (١/ ١٧)، وانظر: طبقات فحول الشعراء (١/ ١٢)، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص ١٣، ١٤)، وطبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي (ص ٢١)، وإنباه الرواة (١/ ٣٩)، ورسالة "سبب وضع علم العربية" لجلال الدين السيوطي (ص ٢٧) وما بعدها.

(١) لم أقف في كتب التراجم على هذه النسبة، ولم أجد من سبق المؤلف في ذكرها إلا معاصره ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي (٧١٥هـ) في مقدمة شرحه الكبير على الكافية المسمى بالبسيط، ولعل الذي جعلهما ينسبانه هذه النسبة هو انتساب ابن الحاجب إلى السادة المالكية بل كونه من المبرِّزين الأكابر فيه الذين تولوا مشيخته وقتئذٍ، وهو ما غلب على أهل المغرب العربي، والله أعلم.

فمِن واهبِ التوفيق، وإلا فلقُصوري في هذا الطريق، وقد وَسمتُه بـ "**سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية**".

وأنا ألتمسُ منك أيُّها النَّاظِرُ فيه أن تُصلحَ ما فيه منَ الخللِ والفساد، بعدَ الاجتنابِ عن طريقِ الجدلِ والعناد؛ إذ ما أودعتُ فيه من الرُّدودِ على النحاة إلا على سبيل المُباحثة، لا على وجه الردِّ والمُناقضة، وكيف لنا ذلك ونحن من بحور مباحثِهم نغتَرِف، ومن بقايا كئوسِ مشاربِهم نرتَشِف، هذا ولعمري هو الأَولَى، ونسبةُ الغلطِ والسهوِ إلينا أَحرَى؛ لأنَّ تزكيةَ الإنسانِ للفظِه، وثناءَه على نتائجِ فكرِهِ وحسِّه، وإن كان محقًّا في أقوالِه، ومقتصِرًا في شرحِ أحوالِه؛ فإنَّه مما لا يستحسنُه العقل، وقد ورد بالنهيِ عنه النقل[1]، وأدعو لي ولكَ من حضرةِ ذي الجلالِ بالتفزُّعِ والابتهال، أن يعصِمَنا عن اختلالِ المقالِ في كلِّ الأحوال، وأن يوفِّقنا إلى تحصيلِ سعادةِ المآل؛ فإنَّه لا توفيقَ إلا منه، ولا الرشدَ إلا من لدنه.

* * *

(١) إشارة إلى قوله تعالى: { فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى } [النجم: ٣٢].

[مقدمات في بيان معنى: القول، واللفظ، والكلم، والكلام]

أقول: الخوضُ في الكلامِ في الشرحِ يستدعي بيانَ كلماتٍ جاريةٍ بينهم:

(أ): **القولُ**: هو صوتٌ مِن الحروفِ المتهجَّاةِ أو ما شابهَها، دالٌّ على معنًى بالوضعِ؛ سواءٌ كان مفردًا أو مؤلفًا خارجًا من فمِ الإنسانِ، أو صادرًا عنِ اللهِ تعالى، أو عنِ الملائكةِ، أو عنِ الحيواناتِ لمعجزةِ الأنبياءِ أو غيرِها، وسواءٌ كانت فائدتُه تامَّةً أو غيرَ تامةٍ، وهو جنسٌ تحته نوعانِ: الكلمةُ والكلامُ.

(ب): **اللفظُ**: قال ابنُ الخَبَّاز[١]: «هو الصوتُ المعتمدُ على المقطعِ». وفيه نظرٌ؛ لأنَّ كلَّ صوتٍ شأنُه كذلك ليس بلفظٍ بل إذا كانَ من الحروفِ المتهجَّاةِ. وقالَ ابنُ جعفرٍ[٢]: «هو ما يطرَحُه اللسانُ مِن الكلمِ المؤلَّفةِ مِن

---

(١) هو: أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي، النحوي، الضرير، المعروف بابن الخباز الموصلي، لم ير في زمانه أسرع حفظًا منه، وأكثر استحضارًا للأشعار والنوادر، وكان من محفوظه "المجمل" لابن فارس، و"الإيضاح" و"التكملة" لأبي علي الفارسي. من مصنفاته: النهاية في شرح الكفاية، وتوجيه اللمع شرح على لمع ابن جني، وشرحان على ألفية ابن معطٍ، توفي سنة (٦٣٧هـ). انظر: البلغة للفيروزآبادي (ص ٧٢)، وبغية الوعاة (١/ ٣٠٤).

(٢) هو: رضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر الإربلي، من رجالات القرن السابع الهجري، وقد أكثر ابن إياز البغدادي من الأخذ عنه والاحتفاء به، ولابن جعفر شرح جليل على الجزولية يسمى "المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي" له أكثر من نسخة خطية مضبوطة مشكولة من أقواها نسختان؛ الأولى بمكتبة عاطف أفندي بتركيا في مجلدين تحت رقم =

الحروفِ التى هي أصواتٌ مختلفةٌ باختلافِ مقاطعِها المسماةِ مخارجَ». وفيه أيضًا نظرٌ من وجهَين؛ **الأولِ**: أنه قالَ "مِنَ الكلمِ" ونحن نراهم يحدُّون الكلمةَ باللفظِ فيلزَمُ الدورُ[1]. **الثانى**: أنَّه قال "المؤلفة" ومنَ المعلومِ أن اللفظَ قد لا يكونُ مؤلفًا مِن الحروفِ بل يكونُ مفردًا كالباءِ الجارَّةِ واللامِ والكافِ والواوِ العاطفةِ والفاءِ وغيرِ ذلك مِن الكلماتِ المفردةِ. وقالَ المصنفُ: «هو ما يتلفَّظُ به الإنسانُ سواءً كان مستعملًا أو مهملًا»[2]. وفيه أيضًا نظرٌ؛ لأنه تعريفُ الشيءِ بما هو مثلُه في الخفاءِ؛ كما يقالُ: العالمُ مَن له علمٌ، ويمكنُ أن يجابَ بأنَّه قصَدَ تعريفَ اللفظِ في الاصطلاحِ بالتلفُّظِ لغةً، والتلفُّظُ لغةً معلومٌ فصحَّ التعريفُ بهِ.

والأولى أن يقالَ: هو الرَّميُ لغةً؛ يقال: "أكلتُ تمرةً ولفظتُ نواتَها"؛ أي: رميتَها، و"لفِظَتِ الرَّحى الدقيقَ"؛ أي: رمَتْه. **واصطلاحًا: عبارةٌ عن صوتٍ خارجٍ من فمِ الإنسانِ مِن حروفِ التَّهجِّي مفردًا أو مؤلفًا**. قولنا "صوت": جنسٌ يشملُ اللفظَ المحدودَ وغيرَه. وقولنا "خارج من فمِ / الإنسانِ": كفصلٍ يفصلُه [٣: ظ] عن الخارجِ من غيرِ فمِ الإنسانِ؛ لأنَّه ليسَ منه. وقولنا "مِن حروفِ التهجِّي": كفصلٍ ثانٍ يخرجُ به الصوتُ الخارجُ مِن فمِ الإنسانِ؛ إذا لم يكن مِن حروفِ التهجِّي لأنَّه ليس منه.

= (٢٥١٦، ٢٥١٧)، والأخرى محفوظة بمكتبة الفاتح تحت رقم (٤٩٤٣)، وقد حقَّق في رسالتي دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ولم أتمكن من الوقوف عليهما. وقوله في شرحه المذكور: (م١/ ٢ و- عاطف أفندي)، (١/ ظ- الفاتح).

(١) وجه الدور هنا والله أعلم: أن اللفظ جنس للكلمة فكيف يعرف بالكلمة التي هو جنسها، وإن عرَّف الكلمة بأنها لفظ فقد عرف الكلمة بجنسها ...إلى ما لا نهاية.

(٢) انظر: شرح الوافية (ص ١٢١)، وشرح الكافية (١/ ٢١٤).

(جـ): الكَلِم: قيل جمعُ الكلمةِ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه ليسَ على أوزانِ الجموعِ. وقيل: إنه الجنسُ الذي يُميَّزُ واحدُه بالتاءِ؛ كـ"تمرٍ وتمرةٍ" لصحةِ إطلاقِه على القليلِ والكثيرِ. وفيه أيضًا نظرٌ؛ لأنّي إلى الآنَ ما تحقَّق لي صحةُ إطلاقِه على كلمةٍ واحدةٍ. وأيضًا صحةُ وصفِه بالثلاثِ في قولنا "الكلمُ الثلاثُ" يدلُّ على أنَّه جمعٌ؛ إذ الجنسُ لا تعلُّقَ له بالإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ؛ بل هو لمجرَّدِ الحقيقةِ، وإن اعتُبر فيه ذلك بسببِ اللامِ الاستغراقيةِ يكونُ على سبيلِ المجازِ والأصلُ عدمُه، وذلك ما روَى أبو الحسنِ[1] عنهم مِن قولهم: «أهلَكَ النَّاسَ الدِّينارُ الصُّفرُ والدِّرهمُ البِيضُ»، ولا أرَى بأسًا في أن يقالَ: إنَّه اسمُ الجمعِ كـ"رهطٍ وقومٍ". أمَّا الجمعُ؛ فلعدمِ تحقُّقِ إطلاقِه على القليلِ، وأمَّا اسمُ الجمعِ؛ فلعدمِ كونِه على صيغةٍ من صيغِ الجمعِ.

(د): الكلامُ في الاصطلاحِ: موضوعٌ للنوعِ المفيدِ من القولِ فائدةً تامَّةً، وقد اختلَفوا فيه؛ قالَ بعضُهم: إنَّه مصدرٌ لوقوعِه مؤكِّدًا للفعلِ كما هو شأنُ المصادرِ المبهمةِ[2]؛ تقولُ: "كلَّمتُ كلامًا" كما تقول: "قمتُ قيامًا"؛ قال الشاعر:

فإِنْ تُمسِ ابنةُ السَّـهميِّ مِنَّا ... بَعِيـدًا لا تُكَلِّمُنـا كَلامًا[3]

---

(١) هو أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، وقوله في: الخصائص (١/ ٢٧)، وشرح التسهيل (١/ ٢٥٩)، وشرح الرضي (٣/ ٢٣٧)، والذي في معاني القرآن له (١/ ١٨٣): «أهلك الناس الدينار والدرهم؛ تريد الجماعة» بغير وصف الدينار والدرهم.

(٢) هو قول ابن الخباز في توجيه اللمع (ص ٦٢)؛ قال: «الكلام في أصل الوضع مصدر»، وأنشد البيت التالي الذي ذكره المصنف، وذكره الإسنوي في الكوكب الدري (ص ١٩٣، ١٩٤) عن ابن الخباز في شرح الجزولية له أيضًا.

(٣) بيت من الوافر، وهو لحاجز بن عوف في الأغاني (١٣/ ٢٣٤)، وبلا نسبة في مجاز القرآن (١/ ٢١٦)، والإبانة للصُحاري (١/ ٤٤١)، وتوجيه اللمع (ص ٦٢).

ولعملِه عملَ المصادرِ؛ تقولُ: "كلامي زيدًا بليغٌ" كما تقول: "ضربي زيدًا شديدٌ"؛ قال:

....   وَإِنَّ كَلامِيهَا شِفاءٌ لِمَا بِيَا[(١)]

وقال بعضُهم: هو اسمٌ واقعٌ موقعَ المصدرِ وليسَ بمصدرٍ حقيقيٍّ[(٢)]، وهو الحقُّ؛ لأنَّ أوزانَ مصادرِ المنشعبةِ محصورةٌ وليسَ هو مِن جملتِها[(٣)]. أمَّا وقوعُه مؤكدًا فلكونِه قائمًا مَقامَ المصدرِ، وكذا عملُه؛ مثلَ قولِ الشاعرِ:

أَكُفرًا بَعــدَ رَدِّ المَوتِ عنِّي   وبَعدَ عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا[(٤)]

---

(١) عجز بيت من الطويل لذي الرمة، والبيت بتمامه:

فَأَشفيَ نَفسِي مِن تَبَارِيحِ مَا بِهَا   وَإِنَّ كَلَامِيهَــا شِــفَاءٌ لِمَا بِيَا

وهو له مع بيت آخر في الحماسة البصرية (٢/ ٢٠٣)، والتذييل والتكميل (١/ ٢٤)، ولم أجده في ديوانه، وبلا نسبة في شرح المفصل (١/ ٧٤)، وتمهيد القواعد (١/ ١٤٣)، وهمع الهوامع (٨/ ٣١٨).

(٢) قال ابن الخشاب: «هو في قول المحققين اسم موضوع موضع المصدر، وليس بمصدر، لأنه لا يخلو من أن يكون مصدرًا لـ"كلَّم أو تكلَّم"، ومصدر "كلَّم التكلِيم" ...، ومصدر "تكلَّم التكلُّم"، وأنت تقول: كلمته كلامًا حسنًا، وتكلَّمت كلامًا جيدًا، وليس الكلام بأحد المصدرين المتقدمين الجاريين على الفعلين، فهو لذلك واقع موقعهما». المرتجل في شرح الجمل (ص ٢٩، ٣٠)، وانظر: شرح الدروس في النحو لابن الدهان (ص ٨٠)، واللباب للعكبري (١/ ٤٢).

(٣) مصادر المنشعبة؛ أي: مصادر الأفعال المنشعبة، وهي ما زادت على ثلاثة أحرف أصول أو على أربعة أصول، وهي المزيدة عامة، وقد مثل لها ابن الخشاب في الحاشية السابقة بـ"كلَّم أو تكلَّم". انظر: المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني (ص ٤٤)، والمرتجل (ص ٢٩).

(٤) كتب بجانبها بخط دقيق: «ج: الراتعة». والرتاع: هي الإبل السمينة التي ترتع في خصب وسعة. اللسان (ر ت ع).

والبيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه (ص ٣٧)، وله في: سفر السعادة (٢/ ٧٤١)، وشرح التسهيل (٣/ ١٢٣).

"عطاء" اسمٌ وليس بمصدرٍ وعمِلَ عملَه لوقوعِه موقعَ الإعطاءِ. وحكَى ابنُ السرَّاجِ: "عجبتُ من دُهْنِك لحيتَكَ" بضمِّ الدالِ فأعملَ الدُّهنَ وهو اسمٌ لوقوعِه موقعَ الدَّهنِ بفتحِ الدالِ وهوَ مصدرٌ[١].

وإلى الفرقِ بينَ القولِ والكلامِ أشارَ سيبويه بقولِه: «إنَّما تَحكِي بعدَ القولِ ما كان كلامًا لا قولًا»[٢]. وأراد بذلك: أن المحكيَّ بعدَ القولِ يلزمُ أن يكونَ مفيدًا، وقد أخذوا عليه بأنَّه جاء بـ"إنَّما" الموضوعةِ للحصرِ ثم نفَى أن يقعَ بعدَه القولَ، ومن نفيِ القولِ يلزمُ نفيُ الكلامِ لكونِه جنسًا له، والجنسُ إذا ارتفَع ارتفَع أنواعُه فيلزَمُ التناقضُ. ووجهُ **الاعتذارِ**: أنَّه لما أثبَت وقوعَ الكلامِ بعدَ القولِ عُلِم مِن سياقِ الكلامِ أنَّ المرادَ بالقولِ أحدُ نوعَيهِ[٣] لا الجنسُ المطلقُ، وذكَر العامَّ / وأراد الخاصَّ وذلك جائزٌ. [٤: و]

والفرقُ بين الكلامِ والكلمِ بناءً على أنَّه جمعٌ: أن الكلامَ أعمُّ من الكلمِ لصحَّةِ إطلاقِه على كلمتَين وأكثرَ، وأمَّا الكلمُ فلا يطلَقُ على أقلَّ من ثلاثةٍ، والكلمُ أعمُّ مِن الكلامِ مِن وجهٍ آخرَ لصحَّةِ إطلاقِه على المفيدِ وغيرِ المفيدِ، وأمَّا الكلامُ فلا يطلَقُ إلا على المفيدِ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) انظر: الأصول (١/ ١٣٩).

(٢) الكتاب (١/ ١٢٢).

(٣) أي: ما كان ذا إفادة منه خاصة لا مطلقًا، وقد تقدم آنفًا أن القول يطلق على المفيد وغير المفيد. وقال السيرافي في تفسير قول سيبويه: «وأما قوله: «وإنما تحكي بعد القول ما كان كلامًا»؛ يعني: ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض. وقوله: «لا قولًا»؛ يعني: لا مصدرًا له؛ لأنه يعمل في مصدره، كقولك: "قال زيد قولًا حسنًا" و"قال كلامًا حسنًا"؛ لأنه في معنى: "قال قولًا جيدًا". و"قال خيرًا"، و"قال حقًّا"؛ لأنه يراد: "قال قولًا خيرًا، وقال قولًا حقًّا"». شرح كتاب سيبوبه (١/ ٤٥٧).

[تعريف الكلام وأقسامه]

قال: بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ[١]

الحَمـــــدُ للهِ أَنْعَمَـــا ... بِجُـودِهِ وَفَضلِـهِ وَكَرَّمَـا
عَلَّمَنَـا مَا لَـم نكُـن لِنَعلَمَا ... حَتَّـى أَرَانَا فِي عِـدَادِ العُلَمَا
وَلـم نكُـن لِنَهتَـدِي لَـولَاهُ ... فَالحَمـدُ للهِ لِمَـا هَـدَاهُ
ثُمَّ الصَّـلَاةُ وَالسَّـلَامُ التَّالِي ... عَلَـى النَّبِـيِّ دَائِمًـا وَالآلِ
وَبَعـدُ: إِنَّ هَـذِهِ أُرجُـوزَهْ ... فِي عِلمِ الِاعرَابِ أَتَت وَجِيزَهْ
قَصدتُ فِي نَظمِي لَهَا مُقَدِّمَهْ ... صَنَّفتُهَا مِن قَبلُ وَهْيَ مُحْكَمَهْ
مِـن أَجلِـهِ سَـمَّيتُهَا بِالوَافِيَهْ ... لِكَونِهَا وَفَت بِنَظمِ الكَافِيَهْ[٢]
وَلَم تكُن أُرجُـوزَةٌ مِن قَبلِهَا ... جَاءَت عَلَـى مِنوَالِهَا كَمِثلِهَا
يَـا رَبِّ فَاغْفِر لِلَّـذِي نَظَمَهَا ... وَلِلَّـذِي أَشَـارَ أَن أَنظِمَهَـا

---

(١) كتب بعدها في النظم (٣/ و- لاله لي): «رب يسِّر يا كريم».

(٢) ورد في النظم (٣/ و) بعد هذا البيت قول ابن الحاجب مبينًا سبب نظمه الكافية؛ فقال:

والملـكُ الناصرُ عـزَّ ناصرُهْ ... وَلـم تُـزَل مُمتَثَـلًا أَوَامِـرُهْ
دَاودُ نَجـلُ المَلِـكِ المُعَظَّمِ ... أَوزَعَه الرَّحمَنُ شُـكرَ النِّعَمِ
مَن أَصبَحَ العِلمُ به قَدِ اشتَهَرْ ... وَكُلُّ ذِي فَضـلٍ لِقَـدرِهِ قَدَرْ
أَشَـارَ أَن أَنظِمَهَـا بِأَمـرِ ... فَلَم يَسَـعْ لِـي دَفعُـهُ بِعُذرِ
فَقُمـتُ فِيهَا وَاسـتَعَنتُ اللهَ ... فَـكَانَ نـورُ سَـعدِهِ جَلَاهَا

اللَّفظُ مَوضُوعًا[١] لِمَعنًى مُفرَدِ كَلِمَةٌ جِنسُ ثَــلاثٍ تَغتَدِي

أقولُ: هذا تعريفُ الكلمةِ، ومعرفتُه تتوقَّفُ على معرفةِ اللفظِ والوضعِ والمعنى والمفردِ؛ أمَّا اللفظُ فقد عرَفتَه ونزيدُ ههنا فائدةً وهي: أنَّ اللفظَ كان في الأصلِ مصدرَ "لَفَظَ يَلفِظُ" ثمَّ سمِّي الملفوظُ به لضربٍ مِن الفائدة، ونظيرُه قولُهم: "الدِّينارُ ضربُ الأميرِ، والثوبُ نسجُ اليمنِ"؛ أي: مضروبُه ومنسوجُه. وأكثرُ ما يخبَرُ عنه بالمصدرِ أو يوصَفُ به المصدرُ هوَ الفاعلُ؛ يقال: "رجلٌ عدلٌ وصَومٌ"؛ أي: عادلٌ وصائمٌ، قالَ الشاعرُ:

.... هُمُ بَينَنا؛ فَهُم رِضًا وَهُمُ عَدلُ[٢]

بمعنى: راضونَ وعادلونَ.

وقالتِ الخَنساءُ[٣]:

تَرتَعُ ما رَتَعَت حتَّى إذا ادَّكَرَت فإِنَّمــا هِــيَ إقبــالٌ وإِدبــارُ

أرادت: مقبلةً ومدبرةً.

---

(١) قال ابن الحاجب: «انتصب "موضوعًا" على الحال من الضمير المقدر في قوله: "اللفظ"؛ لأنَّ اللفظ بمعنى الملفوظ؛ أي: ما يتلفظ به في حال كونه موضوعًا». شرح الوافية (ص ١٢١).

(٢) عجز بيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، والبيت بتمامه:

مَتى يَشتَجِرْ قَومٌ تَقُلْ سَرَواتُهُمْ: هُمُ بَينَنا، فهُم رِضًا وَهُمُ عدلُ

ديوانه (ص ٣٨)، وله في عمدة الكتاب (ص ١١٨)، والخصائص (٢/ ٢٠٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥٥).

(٣) البيت من البسيط، وهو في ديوانها (ص ٣٨٣)، ولها في الكتاب (١/ ٣٣٧)، والمقتضب (٤/ ٣٠٥).

وقالَ آخرُ:

.... وَهُنَّ بالوُدِّ لا بُخلٌ ولا جُودُ(١)

والسِّرُّ فيه: أنَّ تعلُّق المصدرِ بالفاعلِ أشدُّ مِن تعلُّقِه بالمفعولِ؛ إذ احتياجُه إلى الفاعلِ للإيجادِ وإلى المفعولِ للتعلُّقِ، ولذلك جاءَ في الفاعلِ أكثرَ من المفعولِ، وذكَر فخرُ الدِّين الرَّازيُّ(٢) في رسالةٍ له: في المفعولِ أنَّه إطلاقُ أحدِ المتعلِّقَين على الآخرِ، وفي الفاعِلِ أنَّه تسميةُ الشيءِ بالمصدرِ. **والأَولَى أن يقالَ**: إنَّهما داخلانِ تحتَ إطلاقِ الملزومِ(٣) على اللازمِ؛ لأنَّهما لازمانِ للمصدرِ لأنَّ المصدرَ مِن حيثُ إنَّه حادثٌ يلزَمُه المحدِثُ وهو الفاعلُ، ومن حيثُ إنه متعدٍّ يلزَمُه المفعولُ(٤). وبعضُ النحويين / يقدِّر المضافَ في مثلِ [٤٠: ظ]

(١) عجز بيت من البسيط للأخطل، والبيت بتمامه:

فهنَّ يشدونَ منِّي بعضَ معرفةٍ وَهُــنَّ بالوُدِّ لا بُخْلٌ وَلا جُود

ديوانه (ص ٧٧)، وله في الشعر والشعراء (١/ ٤٨٤)، ونسب لجرير في الفاضل للمبرد (ص ٧٤) وليس في ديوانه.

(٢) هو: محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، أبو عبد الله الرازي من ذرية أبي بكر الصديق رضي الله عنه، المعروف بالفخر الرازي، ولد بالرَّيِّ والنسبة إليها "رازي" على غير قياس، كان أحد أكابر زمانه، فقيهًا، أصوليًا، متكلمًا، نظَّارًا، مفسرًا، نحويًا أديبًا. توفي سنة (٦٠٦هـ). من مصنفاته: التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب، والمحصول في أصول الفقه، وأساس التقديس، والمحرر في النحو. انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٥٨٥)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٤٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٨١).

(٣) كتب تحتها بخط دقيق: «المصدر»، والمقصود أن الفاعل والمفعول لازمان للمصدر من جهتين كما بينهما المصنف أعلاه.

(٤) كتب في حاشية الأصل: «خ: ومن حيث [أي: المصدر] إنه عرَضٌ يلزمه المحل وهو المفعول».

ذلك وعلى هذا خرَج عن هذا القبيلِ، ويدخُلُ في بابِ الحذفِ؛ كقولِه سبحانه: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أي: أهلَها[١]. هذا في الفاعلِ، وأمَّا المفعولُ فلا يمكنُ فيه تقديرُ المضافِ لفسادِ المعنى.

وأمَّا الوضعُ في العرفِ الخاصِّ[٢] فهو "**تعليقُ القولِ على معنًى من المعاني على جهةِ التَّواطُؤِ**". قولنا "تعليقُ القول": كالجنسِ يشمل المحدودَ وغيرَه. وقولنا "على جهةِ التواطؤ": فصلٌ تخرجُ به مُحرَّفاتُ العامَّةِ لأنَّها ليست كذلك. وقولنا "على معنًى من المعاني": تنبيهٌ على اختلافِ ما يُعلَّق عليه القولُ؛ لأنَّه تارةً يكونُ معنًى حقيقيًّا كالعلمِ والجهلِ، وتارةً يكونُ عينًا غيرَ معينٍ كـ"رجلٍ وفرسٍ"، وتارةً يكون معينًا كـ"زيدٍ وعمرٍو"، وتارةً يكون لفظًا كأسماءِ الأفعالِ، وتارةً يكون مطلقًا كالمصادرِ، وتارةً يكون مقيدًا كالأفعالِ، واسمُ المعنى يعمُّ الجميعَ لأنَّه موضوعٌ لكلِّ ما يُعنَى. ويطلق اسمُ المعنى على الأخصِّ: وهو كلُّ ما يُعقَل ولا يُرَى وهو المسمَّى بالحقيقي. ويطلَقُ اسمُ الوضعِ على أعمَّ مما ذكرناه: وهو تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بحيثُ لو أُطلِق أو أُحسَّ بالشيءِ الأولِ فُهِم منه الشيءُ الثاني، وليس بالمرادِ ههنا وإلَّا لدخَل المُحرفاتُ والمصحَّفاتُ.

وأمَّا المفردُ فهو "**المعنى الذي لا يُرادُ بجزءِ اللفظِ جُزؤُهُ**"؛ كمسمَّى "زيد"

---

(١) الذي جعله هنا منسوبًا لبعض النحويين إنما هو ما عليه المتقدمون حتى إن الزجاج كان ينكر الوجه الأول هنا، ولا يثبت المعنى إلا على الإضافة، وأكثر النحويين على إثبات المعنيين كما هنا؛ على تقدير حذف المضاف أو على تقدير المبالغة. انظر: الكتاب (١/ ٣٣٦)، والمقتضب (٣/ ٢٣٠)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٢٧)، والحلبيات (ص ١٩٨)، والخصائص (٣/ ١٩٢)، وشرح المفصل (١/ ٢٨٣).

(٢) كتب تحتها بخط دقيق: «عُرف النحاة».

مثلًا لا يرادُ بجزءِ لفظةِ "زيدٍ" جزءُ مسمَّاه، والمركبُ بخلافِ ذلك؛ أي: يكونُ لجزءِ اللفظِ دلالةٌ على جزءِ معناه؛ كـ"قام زيدٌ" مثلًا؛ فإن "قام" يدلُّ على القيامِ و"زيد" يدلُّ على ذي القيام، وهذا مما اصطَلح عليه المصنفُ؛ إذِ المشهورُ جعلُ المفردِ والمركَّبِ صفتَي اللفظِ[١].

إذا عرفتَ ذلك فاعلم: أنَّ اللفظَ كالجنسِ لشمولِه المفردَ والمركبَ والمفيدَ والمهملَ، وتقييدَه بالوضعِ ليخرجَ المهملُ، وتقييدَه بالمفردِ ليخرجَ المركبُ؛ كـ"قامَ زيدٌ".

إن قلتَ: أفعالُ المضارعةِ كلماتٌ لصدقِ الكلمةِ على الأفعالِ وصدقِ الأفعالِ عليها، والصادقُ على الصادقِ على الشيءِ صادقٌ على ذلك الشيءِ، ولا تدخُلُ تحتَ الحدِّ لكونِها دالةً على معنًى مركبٍ؛ لأنَّ حروفَ المضارعةِ تدلُّ على من هيَ له، وباقي الحروفِ تدلُّ على معنى الفعل، وكذلك الألفُ في "فاعل"، والتضعيفُ في "فعَّل"، والهمزةُ في "أفعل"، والسينُ في "استفعل" إلى غيرِ ذلك، كلُّ ذلك يدلُّ على معنًى وباقي الحروفِ على معنًى آخرَ؛ فتكونُ مركبةً فلا تكونُ كلماتٍ مع أنَّها كلماتٌ بالاتفاقِ. قلتُ: يجوزُ أن تكونَ الدلالتانِ / في كلِّ واحدةٍ من الكلماتِ المذكورةِ مستندتَين إلى شيءٍ واحدٍ [٥:و] وهو الصيغةُ فقط؛ فلا تكونُ معانيها مركبةً فلا تخرجُ عن الحدِّ[٢].

---

(١) قوله: «مما اصطلح عليه المصنف»؛ أي: من كون المفرد وصفًا للمعنى ... إلخ كما ذكر هنا وكما صرح به ابن الحاجب في شرح الكافية (١/ ٢١٥)، وتعقبه الرضي في شرحه (١/ ٢٢) فقال: «المشهور ... جعل المفرد والمركب صفة اللفظ؛ فيقال: اللفظ المفرد واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها؛ لأن الحد للتبيين».

(٢) سيشير المصنف قريبًا في حديثه عن أن أحرف المضارعة لا تعد كلمات منفردة عن الأفعال =

إن قلتَ: الضمائرُ المستترةُ في الأفعالِ كلماتٌ وليسَت بداخلةٍ في الحدِّ؛ لكونِها ليسَت بألفاظٍ. **قلتُ**: إن أردتَ باللفظِ ما كان لفظًا بالقوةِ؛ فالضمائرُ كذلك فهي كلماتٌ، وإن أردتَ بالفعلِ؛ فالضمائرُ ليسَت بكلماتٍ لهذا المعنى؛ فلا يرِدُ النقضُ بها.

ويرِدُ على هذا التعريفِ(١) اعتراضاتٌ ثلاثةٌ:

الأول: خرجَت مِن هذا التعريفِ كلماتُ اللهِ تعالى والملائكةِ، وما صدَر مِن الحيواناتِ من الكلماتِ لمعجزةِ الأنبياءِ أو غيرِها؛ لكونِ جميعِ ذلك ليسَت باللفظِ، إذِ اللفظُ يختصُّ بالإنسانِ كما سبَق، فحينئذٍ لو وُضِع موضعَ اللفظِ "القولُ" لكونِه صادقًا على جميعِ ذلك لكانَ أصحَّ(٢).

الثاني: حركاتُ الإعرابِ وحروفُه ألفاظٌ موضوعةٌ لمعانٍ مفردةٍ وليسَت بكلماتٍ بالاتفاقِ فكانَ من الواجبِ الاحترازُ عنها.

الثالث: لم يكُن محتاجًا إلى تقييدِ المعنى بالإفرادِ لخروجِ المركباتِ بقيدِ الوضعِ؛ إذ دلالاتُها على معانيها عقليةٌ ليسَت بوضعيةٍ؛ لوجوهٍ:

(أ): أن الأعجميَّ الذي لم تكن له مُباشَرةٌ بكلماتِ العربِ إذا عرَّفناه دلالةَ المفرداتِ ثم ركَّبنا واستفسرنا مِنه معناه بعدَ التركيبِ فإنَّه يعلمُ بالضرورةِ

= بأنفسها، وسينصُّ على أن المعتبر هو صيغتها لا غير، وقال أبو حيان رحمه الله بعد أن حقق القول في تقرير هذا المذهب: «فالصحيح أن الدلالة إنما هي لمجموع الصيغة». التذييل والتكميل (١/ ٧٠).

(١) أي: تعريف الناظم للكلام وهو قوله: «اللفظ موضوعًا لمعنى مفرد».

(٢) إشارة إلى ما تقدَّم في أول الكتاب من تقييد اللفظ بما يتلفظ به الإنسان فلا يصح إطلاقه على غيره بعكس القول؛ فإنه يدخل فيه كلام الإنسان وغيره كما نصَّ عليه هناك.

معناه مِن غيرِ تعريفِنا له إيَّاه، ولو كانَت دلالتُه وضعيةً لكان فهمُه متوقِّفًا على معرفةِ الوضعِ.

(ب): حالُ المركباتِ لو كانَت كحالِ المفرداتِ في الوضعِ لكان استعمالُها وفهمُ معانيها متوقِّفًا على نقلِها عنِ العربِ كما كانتِ المفرداتُ كذلك، ولوجَب على أهلِ اللغةِ أن يتَّبعوها ويُودِعوها كتبَهم كما فعَلوا ذلك بالمفرداتِ وليستِ الحالُ كذلك.

(ج): اتفاقُ الألفاظِ قبلَ التركيبِ وبعدَه في الدلالةِ على المعنى دليلٌ على ما قلناهُ؛ إذ لو كانَت دلالتُها بعدَ التركيبِ بالوضعِ لجازَ وقوعُ الاختلافِ في الحالين[1] لاختيارِ الواضعِ وعدمِ وجهِ وجوبِ الاتفاقِ، وحينئذٍ لا يتمُّ التمسُّكُ باللغةِ أصلًا؛ إذِ المستفادُ بالاستقراءِ إنَّما هو دلالةُ المفرداتِ لا المركباتِ، نعم لو كانَ المرادُ أن دلالةَ المركَّبِ على المعنى لمَّا كانَت موقوفةً على دلالةِ مفرداتِه وكانت دلالةُ مفرداتِه بالوضعِ صار دالًّا بالوضِعِ لكان صحيحًا لكنَّ العبارةَ ركيكةٌ غيرُ ظاهرةِ الدلالةِ.

إن قلتَ: إنَّ الواضعَ كما بيَّن أحوالَ المفرداتِ ووضَع كلًّا منها بإزاءِ معنًى كذلك بيَّن أحوالَ المركباتِ؛ من تقديمِ المضافِ على المضافِ إليه وتقديمِ الفعلِ على الفاعلِ وغيرِ ذلك من الترتيبِ في التركيبِ. قلتُ: ذلك لا يدلُّ على الوضعِ؛ إذ الترتيبُ شيءٌ والوضعُ شيءٌ آخرُ مرتَّبٌ على الترتيبِ وهو "تعليقُ القولِ المرتبِ على المعنَى..." على ما عرفتَه[2]. فالواضعُ إذا رتَّب: لم قلتَ إنَّه علَّق؟ بل لا بدَّ لذلك من دليلٍ.

---

(١) كتب تحتها بخط دقيق: «أي: قبل التركيب وبعده».

(٢) انظر ما تقدم في (ص ١٠٩).

إن قلتَ: لو كانَت عقليةً لوجَب ألا تختلفَ باختلافِ اللغاتِ لكنها تختلفُ؛ ألا تَرى أنَّ المضافَ إليه يتأخَّرُ في بعضِ اللغاتِ ويتقدَّم في بعضِها؟!

قلتُ: لِم لا يجوزُ أن يقالَ: إنَّ الواضعَ في كلِّ لغةٍ بيَّن بيانًا كليًّا أنَّ المضافَ مثلاً / مقدَّمٌ على المضافِ إليه أو متأخِّرٌ عنه؛ فالعالمُ بوضعِ المفرداتِ على [٥: ظ] معانيها وبذلك البيانِ الكليِّ= حصَل له العلمُ بالمعنى التركيبيِّ، ولا يلزمُ مِن ذلك الوضعُ، اللهمَّ إلا إذا أُريد بالوضعِ مجردُ هذا البيانِ الكليِّ، وذلك ممَّا لا نزاعَ فيه لكنَّه خارجٌ عنِ الاصطلاحِ، وأيضًا إن هذه صورةٌ جزئيةٌ والمدَّعى حكمٌ كليٌّ فلا يدلُّ عليه(١).

---

(١) لم تتعرض أكثر كتب النحو التي بين أيدينا لبيان هذه المسألة أو الكلام فيها، وقد خلت كتب أصول النحو تقريبًا منها مع ظهورية الجانب الأصولي فيها؛ إذ إنها مبنية على قاعدة كلية كما أشار إليه المصنف أعلاه، والكلام على القواعد الكلية من شأن كتب الأصول لا الفروع، ولم أقف فيها إلا على النزر اليسير عند بعض المتأخرين وهم بصدد تعريفهم الكلام بالمعنى الوضعي مع عدم إشباع القول فيها على غير ما فعل المصنف هنا رحمه الله، **وههنا تنبيهات**:

الأول: أن المصنف رحمه الله قد قال هنا بعقليتها على ما رأيتَ ثم رجَّح القول بوضعيتها في كتابه "الإشارات والتنبيهات"؛ فقال: «...فالأعجمي إن عرَّفناه تلك الهيئات [أي: التراكيب الإسنادية والإضافية والوصفية] فقد عرَّفناه الوضع وإلا امتنع فهمه لمعانيها...، وكما أن الواضع وضع كل واحد من ألفاظ الأجناس لحقيقة كلية...كذلك وضع كل واحد من الهيئات التركيبية الكلية لمعناها الكلي».

الثاني: أن النحويين انقسموا فئتين؛ فئة ترى عقلية المركبات كما هو الحال عند المصنف هنا، وأخرى ترى وضعيتها كما ذهب إليه في قوله الآخر، وكذلك علماء أصول الفقه قد تعرضوا لهذه المسألة في مقدماتهم الأصولية عن المبادئ اللغوية، وانقسموا فئتين كذلك؛ فئة ترى عقليتها، وأخرى ترى وضعيتها وقد نسب هذا إلى جمهورهم. =

= **الثالث**: أن أول مَن وقفت على كلامه من النحويين في هذه المسألة مشبعًا القول فيها هو رضي الدين بن جعفر (ت: ق٧) في شرحه على الجزولية، ولقد اتفق المصنف هنا مع ما ذهب إليه من عدم وضع المركبات، وقد أطال القول فيها غير أن المصنف ههنا قد أورد إشكالات وأجاب عليها، وبذا تميز إيراده لها عن إيراد ابن جعفر رحمهما الله.

الرابع: أن من الذين تعرضوا لها عرَضًا ابن مالك وابن إياز والرضي، وأبو حيان، والدماميني وقد نقل الأخير عن ابن مالك القول بعقليتها، واختار هو القول بوضعيتها؛ فقال: «ومن هذا القسم دلالة المركبات فإنها **غير موضوعة على الرأي المختار عند المصنف**؛ ولذلك حذف ما أثبته غيره من قوله: «على معنى مفرد». **والصحيح أنها موضوعة بقانون كلي** تعرف به المركبات القياسية؛ وذلك كما تبين مثلًا أن المضاف مقدم على المضاف إليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام». وممن انتصر للقول بوضعيتها أبو حيان؛ إذ قال: «والعجبُ ممَّن يجيز تركيبًا ما في لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر. وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية؟! فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد، كذلك لا يجوز في التراكيب؛ لأن جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان».

الخامس: أن من علماء أصول الفقه من جمع بين المذهبين؛ قال الزركشي: «والحقُّ أن العرب إنما وضعت أنواع المركبات، أما جزئيات الأنواع فلا؛ فوضعت باب الفاعل لإسناد كل فعل إلى مَن صدر منه أما الفاعل المخصوص فلا ...، وكذلك سائر أنواع التركيب وأحالت المعين على اختيار المتكلم». وعليه فيكون اللفظ صادقًا على المفردات مطلقًا، وعلى المركبات باعتبار الأنواع لا الجزئيات؛ كما قال البرماوي.

السادس: أن أبا حيان عدَّ التشاغل بمثل هذه المسائل من تسويد الأوراق التي ليس تحتها طائل بالنسبة للنحوي وهي من القدر الزائد عن حاجته مع ظهورية القول بوضعيتها عنده كما تقدم. وانظر المسألة في: المنهاج الجلي لابن جعفر (م١/ ٣و - عاطف أفندي)، والمحصول لابن إياز (ص ٣)، وشرح الرضي (١/ ٢٥)، وشرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ١٣)، والإشارات والتنبيهات للمصنف (ص ١٩)، والتذييل والتكميل (٣/ ٢٣٠)، والجزء المخطوط (م٥/ ٩٩ظ)، والبحر المحيط للزركشي (٢/ ٢٣٥)، وتعليق الفرائد (١/ ٦٥)، والفوائد السنية في شرح الألفية للبرماوي (٢/ ٧٧٥)، وانظر ما ذكره الباحث =

إن قلتَ: حروفُ الزوائدِ كـ: "مِن وإن وما" لا تخلو إمَّا أن تدلَّ على معنًى أو لا، منَ الأولِ يلزمُ تداخلُ الحروفِ الزوائدِ وغيرِ الزوائدِ، ومن الثاني يلزمُ ألا تكونَ كلمةً؛ إذ كلُّ ما لم يدلَّ على معنًى ليس بكلمةٍ، ولا يجوزُ أن تكونَ غيرَ كلمةٍ؛ لأن كلَّ ما ليسَ بكلمةٍ من الألفاظِ فهو مهملٌ والمهملُ هو غيرُ المستعملِ وهذه مستعملةٌ. **قلتُ**: لي فيه توقُّفٌ، وقال بعضُهم: إنَّها لا تدلُّ على المعنى وإلَّا يتداخلُ القسمانِ بل هيَ لتوكيدِ مجردِ اللفظِ وتوطيدِه، وفيه نظرٌ(١).

قال:

اِســـمٌ وَفِعلٌ ثُمَّ حَرفٌ تَاتِي مَحصُــورَةً بِالنَّفيِ وَالإِثبَاتِ

أقول: القسمةُ على ضربَينِ: قسمة الكلِّ إلى أجزائه؛ كما يقال: "الإنسانُ: بدنٌ ورأسٌ ويدٌ ورِجلٌ" ويسمَّى تحليلًا(٢)، وقسمةُ الكليِّ إلى جزئياته؛ كما

= أحمد فتحي البشير في هذه المسألة في دراسته "التداخل والتمايز المعرفي بين النحويين والفقهاء والأصوليين" (ص ١٢٨-١٣٢).

(١) قد أورد المصنف هذا الإشكال في "شرحه على الكافية" (١/ ظ) وقد تعرض للرد عليه ثمة، ولم يتوقف فيه كما هنا، وعرض فيه لوجه النظر الذي أورده أعلاه؛ فقال: «سؤال: الحروف الزوائد؛ كـ"من وما والباء وأن وإن" إن كان لها معانٍ لا تكون زوائد وإلا انتقض الحدُّ بها. جوابه: لها معانٍ هي تأكيدها لما ليس بركن الكلام، ولا نسلم أن ذلك مانعٌ من جعلها زوائد لجواز أن يكون المراد من الزوائد ما إذا حذف لم يختل ركن من أركان الكلام وهي المسند والمسند إليه والإسناد، ولذلك لم تحسب "إنَّ" مكسورة الهمزة ومفتوحتها ومشددة النون من الزوائد؛ لأنهما يؤكدان ركن الكلام، وهو الإسناد». ا.هـ. وسيأتي في كلام المصنف في آخر هذا الشرح مزيد بيان محرر مدقق فيه. انظره في (٢/ ٤٥٨).

(٢) أي: تحليل المركب إلى أجزائه التي تركب منها؛ كما في تمثيل المصنف ولا يشترط فيه صدق البدن والرأس واليد على الإنسان.

يقالُ: "الحيوانُ: إنسانٌ وفرسٌ وحمارٌ"، ويشترِط فيه صدقُ المقسومِ على أقسامِه، والأولُ لا يشترط فيه ذلك. وتقسيمُ الكلمةِ إلى هذه الثلاثةِ تقسيمُ الكليِّ إلى جزئياتِه فيشترطُ صدقُ الكلمةِ على كلِّ واحدٍ منَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ، ويجوزُ في هذا التقسيمِ الإتيانُ بالواوِ و"أو"، وأمَّا الأولُ فلا يُؤتى بـ"أو" على حالٍ بل يُؤتى بالواوِ فقط(١).

وإنَّما قدِّم الاسمُ في التقسيمِ على أخوَيه لاستعلائِه عليهما؛ من حيثُ استغناؤُه عنهما في الإفادة وافتقارُهما إليه فيها، وقدِّم الفعل على الحرف لعين ذلك. والاسم إمَّا "فِعل كعِدلٍ(٢)" أو "فُعل كقُفلٍ"؛ بدليل قولهم: "سُمٌ وسِمٌ" وأمَّا العين فلا دلالة على حركتها والأصل السكونُ فحُكم به لعدم مُعارضٍ يقتضي العدولَ عنه، والأصل سِمو أو سُمو عند البصريِّ فحذفت الواو وأسكنت السين وأُتي بالهمزة عوضًا عن الواو المحذوفة وتوصُّلًا إلى النطق بالساكن. ولو قيل إنَّه محذوف الياء "سُمًى كهُدًى"، أو من "سِمًى كرِضًا" فيما نقله الباخَرزيُّ لكان جائزًا(٣)، ويحسِّنه أن أصلَيه على هذا مستعملانِ بخلاف

---

(١) ذلك لأن الواو تفيد مطلق الجمع في الحكم في جميع أفراده بخلاف "أو" فإنها وضعًا لأحد الشيئين أو الأشياء فيصدق ذلك على تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ فيصح أن نقول: "الكلام: اسم أو فعل أو حرف" فيصدق على كل منها، وأمَّا في تقسيم الكل إلى أجزائه فالواو فقط، وأمَّا "أو" فلأنها تفيد الانفصال الحقيقي المفضي عدمه إلى فساد التقسيم؛ فلا يصح أن يقال: الإنسان: بدن أو رأس أو يد. انظر: حاشية العطار على المحلي (١/ ١١٩، ٤٣٧).

(٢) العِدل: المثل، وعِدل الشيء: مثله من جنسه أو مقداره. الصحاح (عدل)

(٣) كذا في الأصل، والباخَرزيُّ اثنان؛ الأول: الكاتب المعروف صاحب "دمية القصر" أبا الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب (ت ٤٦٧ هـ) ولم أر مَن عدَّه في النحاة أو ترجم له فيهم، والثاني وهو مؤدِّب الأول: أبو نصر أحمد بن إبراهيم الباخرزي، الكاتب =

ذينك؛ ألا ترى أن "سُموًا وسِموًا" مقدَّران ولم يرد بهما استعمالٌ.

إن قلتَ: يمنعُ من ذلك أن بعضَهم يقولُ: نُقل سكونُ الميمِ إلى السينِ، وإذا كانتِ الميمُ مفتوحةً فلا وجهَ لسكونِ السين. **قلتُ:** يُفسد ذلك قولُهم "ابنٌ واستٌ"؛ إذ أصلُهما "بَنو وستَه" كـ"جَبَل"، وذلك لأنَّه قد ثبَت للفاءِ الفتحُ بدليلِ "بَنون"، وحينئذٍ لا يجوزُ أن تكونَ العينُ ساكنةً لجمعِه على "أبناء" و"أفعالٌ" جمع "فعَل" بفتحِ العينِ إذا كانت صحيحةً، وكذلك أصلُ "استٍ" "سَتَه" بدليلِ "أستاهٍ" فقد رأيتَ أن الفاء فيهما أُسكِنَتا بعد حذفِ اللامِ وإن كانت عيناهما مفتوحتَينِ.

وقيل: إنَّما سمِّي الاسمُ اسمًا لأنَّ مسمَّاه قبلَ وضعِ الاسمِ عليه لم يكُن ظاهرًا فلما وُضِع الاسمُ عليه أَظهَره وميَّزه عن غيرِه فصار كأنَّه فوقَه، ولذلك يقولون: «ليس تحتَ لفظِه طائلٌ» فيجعلون المعنى كأنَّه تحتَ اللفظِ / واللفظَ [٦: و] كالعالي عليه. **وقيل:** هذه الاستعارةُ قولُهم: «أخرَج كلامَه في مِعرَضِ حسنٍ»، والمِعرَضُ: ثوبٌ تُعرَض فيه الجاريةُ، فجعلوا اللفظَ كاللباسِ للمعنى. **وقيل:** سمِّي بذلك لسُموه على قسيمَيهِ في الاستغناء. **وقيل:** سمِّي بذلك لارتفاع مسمَّاه عند ذكره في الأذهان.

= المعروف بالأعرابي؛ قال عنه القفطي وترجم له في أنباه النحاة: «كان أديبًا فاضلًا، ذا بيان ومعرفة تامة باللغة والعربية»، وقد ترجم له الأول في دمية القصر (٢/ ١٢٩٦)، والقفطي في إنباه الراوة (١/ ٦٣)، فلعله هو المعنيُّ والله أعلم.

وانظر قول الباخرزي هذا في المحصول في شرح الفصول لابن إياز (١/ ١٧)، وقد حكى ابن جني في المنصف (ص ٦٠) هذين القولين، ونسب الأول الذي هو على زنة «هُدى» لابن الأعرابي، ولم ينسب الثاني لأحد، واستشهد للقولين ببعض الأرجاز.

وأمَّا عند الكوفيِّ فوزنُه: "فَعَل" وأصله "وَسم من الوَسم" وهو الكيُّ؛ لأنَّ الأسماء للذواتِ كالكيِّ للدوابِّ؛ يقال: "وسمتُ البعير"؛ إذا وضعت عليه علامة يُعرف بها، أُنشد:

عَوَى ثُمَّ نَادَى هَل أَحَستُم[١] قَلائِصًا وُسِمنَ علَى الأَفخاذِ بالأَمسِ أَربَعَا[٢]

ويبطلُ ذلك بالتصغيرِ والتكسيرِ والتصريفِ؛ كـ"سُمَيٍّ وأسماءٍ وسمَّيتُ"، وهذه تردُّ الأشياءَ إلى أصولِها، ولو كانَ الأمرُ على ما زعَموا لقالوا: "وُسَيم وأَوسام ووَسَمتُ". وأيضًا وقوعُ العوضِ أوَّلًا يدلُّ على أن المحذوفَ آخرًا؛ **إذِ العوضُ عندَهم في غيرِ موضعِ الحذفِ**، ألا ترى أنَّ "ابنًا" أصلُه "بنَو" فلما حذَفوا الواوَ من الطرفِ عوَّضوا في الأول، وكذلك إذا حذَفوا أولًا عوَّضوا آخرًا كـ"عِدةٍ وزنةٍ" كان أصلَهما "وَعدٌ ووزنٌ"؛ فلمَّا حذَفوا الواوَ في الأولِ عوَّضوا التاءَ في الآخر، واعلَم أنَّ هذا المذهبَ قويٌّ بالنظرِ إلى المعنى والأولَ قويٌّ بالنظرِ إلى اللفظِ[٣].

قال:

فَـإِن يَكُن مَعنَاهُ لا فِي نَفسِـه فَالحَرفُ وَهْوَ مُشكِلٌ فِي جِنسِه

---

(١) كتب في الحاشية: «أصله: أحسستم؛ فحذفت إحدى السينين»، قال البغدادي: «قال ثعلب: "يريد أحسستم"، وقال الجوهري: "وربما قالوا: "ما أحستُ منهم أحدًا"، فألقوا أحد السينين استثقالًا وهو من شواذ التخفيف"». خزانة الأدب (١١/ ٤٤٥) وانظر: مجالس ثعلب (ص ١٠٣)، والصحاح (حسس).

(٢) بيت من الطويل، وهو لحُريث بن عَنَّابٍ الطائي في مجالس ثعلب (ص ١٠٣)، و شرح شواهد المغني (٢/ ٥٥٩).

(٣) انظر هذه الآراء مجتمعة ومناقشتها في: رسالة الملائكة (ص ١٣٦)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ٩٧)، والإنصاف (١/ ٨) [م: ١]، والتبيين للعكبري (ص ١٣٢) [م: ٤]، واللباب له (١/ ٤٦)، وشرح المفصل (١/ ٨٣).

وَإِن يَكُــن فِي نَفسِــهِ فَالفِعلُ   لِـزَمَــنٍ مُحَصَّــلٍ يَــدُلُّ
مَاضٍ أَوَ الحَالِ أَوَ المُستَقبَلِ   وَالاســمُ عَنْ ثَلاثِها بِمَعْزِلِ

أقولُ: هذا يدلُّ على أنَّ أنواعَ الكلمةِ محصورةٌ فيما ذكره، **وتقريرُه أن نقولَ**: الكلمةُ إن لم تدلَّ على معنًى في نفسِها **فهي الحرفُ**، وإن دلَّت على معنًى في نفسِها؛ فإن اقترَن بزمانِ الماضي أو الحالِ أو الاستقبالِ **فهي الفعلُ**، وإن لم تقترِن **فهي الاسمُ**، وهذه قسمةٌ دائرةٌ بين النفيِ والإثباتِ ولا يمكنُ تقديرُ قسمٍ آخرَ. وهذا أجودُ مِن قولِ بعضِهم: «إنَّ المنطوقَ به إمَّا أن يدلَّ على معنًى يصحُّ الإخبارُ عنه وبه وهو الاسمُ، وإما أن يصحَّ الإخبارُ به لا عنه وهو الفعلُ، وإما ألا يصحَّ الإخبارُ عنه ولا به وهو الحرفُ»[1]؛ لاحتمالِ تقديرِ قسمٍ آخرَ ههنا وهو أن يخبرَ عنه لا به.

وينبغي أن يعرَفَ ههنا معنى قولِهم: «إنَّ الاسمَ والفعلَ يدلَّانِ على معنًى في أنفسِهما والحرفَ يدلُّ على معنًى في غيرِه»، **وتحقيقُ القولِ ههنا ما أقولُ**: وهو أنَّ "الرجل" مثلًا موضوعٌ للذَّكَرِ مِن بني آدمَ، و"ضَرَب" موضوعٌ لحدوثِ الضربِ في الزمنِ الماضي؛ فإذا أطلقتَ اللفظينِ يدلَّانِ على معنيَيهما ويوجدُ المعنيانِ في نفسِ هذينِ اللَّفظينِ، وهذانِ اللفظانِ هما ظرفَا معنيَيهما. وأمَّا الحرفُ فليس حالُه كذلك؛ مثلًا إنَّ الباءَ موضوعٌ للإلصاقِ أو للاستعانةِ إذا أطلقتَه لا يدرَك منه شيءٌ؛ لأنَّ فَهْم المعنى منه مشروطٌ بشيءٍ يوجَدُ ذلك

---

(١) لعله يقصد ابن الخشاب ومن شايعه وذلك في قوله: «كلمة يصح الإخبار عنها وبها، وكلمة يخبر بها ولا يصح الإخبار عنها، وكلمة لا يخبر بها ولا عنها. الأولى تلقب اسمًا والثانية تلقب فعلًا، والثالثة تلقب حرفًا». المرتجل (ص ٥)، وهو عين ما قاله ابن الدهان في شرح الدروس في النحو (ص ٨٠)، والرازي في تفسيره الكبير (١/ ٥٩).

المعنى فيه، وذلك الشيءُ هو ظرفُ معناه، وحيثُ لا يوجدُ الظرفُ لا يوجدُ المعنى الكائنُ فيه، وإذا ركَّبت وقلت: "مررتُ بزيدٍ أو كتبتُ بالقلمِ" وجدتَ معنيَينِ كائنَينِ في هذه الكلماتِ؛ فحينئذٍ يرجعُ الضميرُ في نفسِه وفي غيرِه إلى نفسِ الدَّالِ[١] لا إلى المدلولِ.

[٦: ظ] إن قلتَ: الحروفُ قبلَ تركيبِها لا يوجدُ ظرفُ معانيها فلا توجدُ معانيها / فلا توجدُ الدلالةُ؛ فحينئذٍ لا تكونُ كلماتٍ. قلتُ: لا نسلِّم أنه إذا لم تُوجد الدلالةُ قبلَ التركيبِ لا تكونُ كلماتٍ إذِ الكلمةُ هي أن تكونَ لها دلالةٌ وهذا أعمُّ من أن تكونَ الدلالةُ قبلَ التركيبِ أو بعدَه.

إن قلتَ: فحينئذٍ يرِدُ الإشكالُ عليه من وجهٍ آخرَ وهو أنَّ حروفَ المضارعةِ وغيرَها من الحروفِ المذكورةِ لها دلالةٌ على المعنى بعدَ التركيبِ فتكونُ كلماتٍ وليست بكلماتٍ اتفاقًا. **قلتُ:** لا نسلِّمُ استنادَ هذه الدِّلالاتِ إلى الحروفِ بل لِمَ لا يجوزُ استنادُها إلى الصيغِ كما مضى تقريرُه؟![٢].

وقولُه «**وهو مشكِلٌ في جنسِهِ**»: يمكنُ أن يكونَ إشارةً إلى هذا الإشكالِ ووجهُ الحلِّ ما ذكرناهُ.

قال:

وَقَــد عَلِمتَ حَــدَّ كُلٍّ مِنهَا فَلَا تُســائِل بَعدَ هَــذا عَنهَا

أقولُ: يريدُ أنَّك قد علمتَ بهذا الحصرِ والتقسيمِ حدَّ كلٍّ واحدٍ منَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ، وذلك أنَّ الجنسَ المعلومَ إذا قُسِّم إلى أنواعِه وذُكر في

(١) كتب تحتها بخط دقيق: «أي: اللفظ».
(٢) انظر ما تقدم في (ص ١١١).

القسمةِ مميِّزاتُها الذاتيَّةُ عُلِم حدُّ كلِّ واحدٍ مِن أنواعِ ذلك الجنسِ؛ لأنَّ مميِّزَ كلِّ نوعٍ إذا ضُمَّ إلى الجنسِ حصَل حدُّ ذلك النوعِ؛ فنقول: الكلمةُ المقسومةُ جنسٌ معلومٌ ودلالتُها في نفسِها مميِّزٌ للاسمِ والفعلِ عن الحرفِ، ودلالتُها على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ مميِّزٌ للفعلِ عن الاسم، وعدمُ دلالتها مميِّزٌ للاسمِ عنِ الفعل، وقد علمتَ هذه المميِّزاتِ في التقسيمِ فإذا ضممتَ مميِّزَ كلِّ نوعٍ إلى الكلمةِ عُلِم حدُّ ذلك النوع قطعًا؛ فصورةُ حدِّ الاسمِ أن نقولَ هو: **كلمةٌ تدلُّ علَى معنًى في نفسِها غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ**. وصورةُ حدِّ الفعلِ: **كلمةٌ تدلُّ على معنًى في نفسِها مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ**. وصورةُ حدِّ الحرفِ: **كلمةٌ تدلُّ على معنًى في غيرِه.**

واعلَم أنَّ تعريفَ الاسمِ على وجهٍ يمنَعُ ما ليس فيه ويدخلُ فيه ما هو منهُ عويصٌ حتَّى إنَّ سيبويه أعرَض عن تعريفِه واكتفَى بالمثال؛ فقال: «الاسمُ نحو: رجلٍ وفرسٍ»(١). وتعرَّض جماعةٌ لتعريفِه بعباراتٍ مختلفةٍ لكن ما سلَم شيءٌ منها عن الجَرحِ، وحدُّ المصنفِ هذا أجودُ الحدودِ(٢)، ومع ذلك ينتقضُ

---

(١) الكتاب (١/ ١٢).

(٢) تعريف المصنف هذا هو عين تعريف ابن السراج، وقد جمع أبو البقاء العكبري في كتابه التبيين (ص ١٢١) [م: ٢] أغلب هذه التعريفات؛ فقال: «اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم، وسيبويه لم يصرح له بحد؛

فقال بعضهم: الاسم ما استحق الإعراب في أول وضعه. **وقال آخرون**: ما استحق التنوين في أصل وضعه. وقال آخرون: حد الاسم ما سما بمسماه، فأوضحه وكشف معناه. **وقال آخرون**: الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه. **وقال آخرون**: هو كل لفظ دل على معنى في نفسه ولم يدل على زمان ذلك المعنى. **وقال ابن السراج**: هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل، وزاد بعضهم في هذا الحد دلالة الوضع». وانظر =

بلفظِ الماضى والمستقبلِ وما كانَ بمعناهما[1]؛ لأنَّهما إذا كانَ المرادُ بمعنيَيهما غيرَ الزمانِ يدلَّانِ على معنيينِ في أنفسِهما مقترنينِ بأزمنةِ معناهما مع أنَّهما اسمانِ بلا خلافٍ.

إن قلتَ: دلالةُ الاسمِ على المعنى نسبةٌ بين الاسمِ والمعنى، والعلمُ بالنسبةِ مسبوقٌ بالعلمِ بالمنتسبينَ؛ فكانَ العلمُ بالمعنى سابقًا على العلمِ بالدلالةِ فلو كانَ المعنى مستفادًا من الدلالةِ لكانَ مسبوقًا بالدلالةِ فكانَ سابقًا مسبوقًا وهذا خَلفٌ[2]، وهكذا الاعتراضُ على دلالةِ الفعلِ والحرفِ على معنيَيهِما. **قلتُ**: إفادةُ سماعِ اللفظِ مسمَّاه لا تتوقفُ إلا على العِلم بكونِ ذلك اللفظِ موضوعًا لذلك المسمَّى، ولذلك كان الجاهلُ بالوضعِ لا يستفيدُ من سماعِ اللفظِ شيئًا لجهلِه بالوضعِ، وأمَّا العالمُ بالوضعِ إذا سمِعَ اللفظَ حصَل في ذهنِه نوعُ ملازمةٍ ينتقلُ ذهنُه مِن أحدِهما إلى الآخرِ.

[٧: و] **إن قلتَ**: الأسماءُ المتضمِّنةُ للحروفِ كـ:"أين / ومتَى ومَن وما" وغيرِها كلُّها تدلُّ على معنًى في غيرِها مع تحقُّقِ اسميَّتِها فإنَّها تدلُّ على الاستفهامِ، والاستفهامُ يوجَدُ في غيرِها منَ الجمل. **قلتُ**: لكلٍّ واحدٍ منها معنًى مستقلٌّ كائنٌ في نفسِه، والمعنى الكائنُ في غيرِه هو معنًى حرفيٌّ عرضٌ له بسببِ تضمُّنِه إيَّاه.

= بيان ذلك في: الأصول (١/ ٣٨)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص ٥٠)، وشرح اللمع للباقولي (١/ ١٨٦)، والمرتجل لابن الخشاب (ص ٧)، وشرح المفصل (١/ ٨١).

(١) أي: لفظتا الماضي والمستقبل، وكذا الصباح والمساء والأمس والصَّبوح والغَبوق وغيرها مما يدل على الزمان بنفسه وليست بأفعال اتفاقًا.

(٢) الخَلف من القول: الرديء منه والخطأ فيه؛ قيل في المثل: "سكت ألفًا ونطق خَلفًا"؛ أي: سكت عن ألف كلمة ثم نطق خطأ.

إن قلتَ: فتكونُ هذه الأسماءُ مركبةً لتضمُّنِها الحروفَ كما أنَّ الفعلَ لما تضمَّن الضميرَ حكَموا بأنَّه مركبٌ. **قلتُ**: لا يلزم ذلك؛ لأنَّ الفعلَ تضمَّن اللفظَ وهذه الأسماءَ تضمَّنت معنى الحرفِ لا اللفظَ فلا يلزمُ من تركُّبِ الفعل تركُّبُها.

إن قلتَ: النعوتُ كلُّها تدلُّ على معانٍ في متبوعاتِها، ومتبوعاتُها غيرُها فيلزَمُ أن تكونَ حروفًا وليس كذلك. **قلتُ**: جوابُه كجوابِ الاعتراضِ السابقِ؛ لأنَّ النعوتَ كلَّها تدلُّ على معنيَين: على الحدثِ وعلى صاحبِه، فدلالاتُها باعتبارِ الصاحبِ في أنفسِها وباعتبارِ الحدثِ في متبوعاتِها فلا تخرجُ حينئذٍ عن حقيقةِ الاسميةِ. **أو نقولُ**: إن دلالةَ النعتِ في منعوته ليس كدلالة الحرف في غيره؛ لأنَّ المرادَ منَ الأولِ أنَّه يدلُّ على هيئةٍ مستقرةٍ في الخارج في متبوعه، ومنَ الثاني أنَّه يدلُّ على معنًى لا يُفهَم ذلك المعنى إلا في غيرِه فافترقَا.

واعلم أنَّ السؤالَ الثاني[1] وإن أمكَن دفعُه ههنا لكنَّه لا يندفعُ في حدِّ الحرفِ بحالٍ؛ إلا أن يقالَ: "الحرفُ ما لا يدلُّ على معنًى إلَّا في غيرِه" كما قالَه الجُزُوليُّ[2]. وأمَّا السؤالُ الثالثُ فقد اندفَع بالجوابِ الثاني في الموضعينِ جميعًا.

---

(١) أي: الأسماء المتضمنة بعض معاني الحروف، وسيأتي له في كلامه مزيد بيان؛ انظره في (ص ٤٨٨).

(٢) هو: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْتِ بن عيسى، أبو موسى الجُزُولي، البَرْبَري، كان إمامًا لا يشق غباره في النحو واللغة والقراءات، أخذ عن ابن بري، وأخذ عنه الشلوبين، وابن معطٍ، توفي سنة (٦٠٧هـ)، من مصنفاته: المقدمة المشهورة بالجزولية أو القانون في النحو، وشرح أصول ابن السراج، واختصار "الفَسر" وهو شرح ديوان المتنبي لابن جني. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٨)، وغاية النهاية (١/ ٦١١)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٣٦).
وقوله في المقدمة الجزولية (ص ٤).

إن قلتَ: "خلَق" في قولنا «خَلَق اللهُ العالمَ» فِعلٌ مع أنَّه داخلٌ تحتَ حدِّ الاسمِ[١]؛ لأنَّه لا يقترنُ بالزمانِ إذ لو اقترَنَ لكانَ الزمانُ في الزمان؛ لأنَّ الزمانَ من جملةِ العالم، وأيضًا الزمانُ مقدارُ حَركةِ الفلكِ فكيف يُضَمُّ حالَ خلقِ العالمِ؟ قلتُ: الحقُّ ألا تُناقَشَ المسائلُ النحويةُ التى غايتُها الظنُّ بمثلِ هذه الدقائقِ التي هي المضايقُ لأُولى العلمِ.

قال:

ثُـمَّ الـكَلامُ كِلمَتَا إِسـنَادِ وَهُـوَ قِسـمانِ بِـلَا عِنَـادِ
فِعلِيَّةٌ وَاسـمِيَّةٌ نَحـوَ كَتَبْ زَيدٌ وَزَيدٌ كَاتِبٌ فَافهَم تُصِبْ

أقولُ: يريدُ أنَّ الكلامَ هو كلمتانِ أُسندت إحداهما إلى الأخرى. قال[٢]: «كلمتانِ: كالجنسِ، والتقييدُ بالإسنادِ كالفصلِ؛ ليخرجَ مثلُ: "غلامُ زيدٍ"؛ لأنَّه كلمتانِ لكن لا للإسنادِ. والمرادُ بالإسنادِ هو نسبةُ أحدِ الجزأين إلى الآخرِ لإفادةِ المخاطبِ».

إن قلتَ: إن أردتَ بالإفادةِ كيفَ كانت، فتنتقضُ بمثلِ "غلام زيد"؛ لأنَّ الغلامَ نُسِب إلى زيدٍ، وحصَلت بتلك النسبةِ فائدةٌ لم تكن قبلُ وليسَ بكلام. وإن أردتَ فائدةً تامَّةً فتلك لا تحصلُ إلَّا بذكرِ جميعِ متعلقاتِ الفعلِ فيلزمُ ألَّا

---

(١) أي: هي فعل غير أنها لا تدخل في حده إذ هي غير مقترنة بزمان اقتران الأفعال فتدخل في حد الاسم من هذه الجهة وهي عدم اقترانه بالزمان، وقد أورد الفخر الرازي هذا الإشكال أيضًا في أول تفسيره ثم أجاب عليه بقوله: «اللغوي يكفي في علمه تصور المفهوم سواء كان حقًّا أو باطلًا»، وقد تعرض المصنف لهذا القول مرة أخرى في باب المفعول المطلق، وتوقف فيه فلم يحمل المنصوب هنا على أنه مفعول به أو مفعول مطلق على رأي عبد القاهر كما سيذكر في (ص ٣١٨).

(٢) أي: ابن الحاجب في شرح الوافية (ص ١٢٥) بتصرف يسير في التقديم والتأخير.

يحصلَ الكلامُ إلا بعدَ ذكرِها جميعًا والأمرُ بخلافِه. **قلتُ**: أردتُ إفادةً يصحُّ السكوتُ عليها سواءً كانت تامةً أو لا، و"غلامُ زيدٍ" وإن حصَل بالنسبةِ فائدةٌ ما لكن لا يصحُّ السكوتُ عليها؛ فلا يرِدُ النقضُ به.

واعلم أنَّ الكلامَ لما كان الغرضُ منه إفادةَ النسبةِ والنسبةُ تتوقَّف على المنتسبَينِ فقط فلا جرمَ لا يحصلُ الكلامُ إلا مِن جزأينِ ولا يُحتاجُ إلى جزءٍ ثالثٍ.

إن قلتَ: فنحن نقطعُ بأن قولَنا: "ضرَب زيدٌ عمرًا يومَ الجُمُعةِ أمامَ الأميرِ ضَربًا شديدًا في دارِه" / كلامٌ واحدٌ مع تضمُّنه كلماتٍ كثيرةً. **قلتُ**: الكلامُ هو [٧: ظ] "ضرَب زيدٌ" والبواقي فضلاتُ الكلامِ أُتِي بها لزيادةِ الإيضاحِ وإزالةِ الإبهامِ لا لحصولِ الكلامِ.

إذا ثبت ذلك فاعلم أنَّ الكلامَ لا يحصلُ إلا مِن اسمَين؛ نحو: "زيدٌ كاتبٌ"، أو من فعلٍ واسمٍ؛ نحو "كتَب زيدٌ"؛ لأنَّ حصولَ الكلام يتوقَّف على الإسنادِ، والإسنادُ يتوقَّف على مسندٍ به ومسندٍ إليه، ولا يتأتَّى هذا إلا في هذينِ القسمين؛ وذلك أنَّ الأقسامَ العقليةَ تسعةٌ حاصلةٌ مِن ضربِ ثلاثةٍ في نفسِها فثلاثةٌ منها سقَطت لأجلِ التكرار، وهي: اسمٌ وفعلٌ، واسمٌ وحرفٌ، وفعلٌ وحرفٌ، وبقِيت ستةٌ فأربعةٌ منها لا يتأتَّى منها كلامٌ، وهي: اسمٌ وحرفٌ، وفعلٌ وفعلٌ، وفعلٌ وحرفٌ، وحرفٌ وحرفٌ؛ أمَّا الأول فلعدم المسند، وأمَّا الثاني فلعدم المسند إليه، وأمَّا الثالث فلعدم المسند إليه أيضًا، وأمَّا الرابع فلعدمهما معًا؛ فما بقيَ غيرُ القِسمَين المذكورَين فثبَت أنَّ الكلامَ لا يتأتَّى إلا في القِسمَين.

[باب الأسماء: علامات الاسم]

قال:

بِاللَّامِ خُصَّ الِاسمُ وَالإِسنَادِ إِلَيـــهِ وَالجَـــرِّ وَأَنْ تُنَـــادِي
وَالنَّعتِ وَالتَّنوِيـــنِ وَالتَّصغِيرِ وَالجَمعِ بالتَّصحِيحِ وَالتَّكسِيرِ

أقولُ: هذه خصائصُ الاسمِ:

أُولَاها اللامُ: وإنَّما اختصَّت بالاسمِ؛ لأنَّها موضوعةٌ للتعريفِ، و«التعريفُ مهما حصَل يجعلُ المحكومَ عليه معيَّنًا عندَ المخاطَب، والأفعالُ لا تقعُ محكومًا عليها؛ فلم تحتَج إلى التعريفِ، أو لأنَّ الأفعالَ لا تقعُ إلَّا محكومًا بها والأحكامُ لا تصحُّ أن تكونَ إلا نكراتٍ في المعنى فلم تقبل تعريفًا». هكذا قالَه المصنفُ في "شرح الكافية"[١]، وفيه نظرٌ؛ **أمَّا الأولُ**: فلأنَّ دليلَه إنما يتم على تقدير اختصاص اللام بالمحكوم عليه فإنَّه على تقديرِ الاشتراكِ؛ تارةً بجعلِ المحكومِ عليه معيَّنًا وتارة بجعلِ المحكوم به كذلك، فبناء الاختصاصِ به عليه دورٌ[٢]. **وأمَّا الثاني**: فمِن وجوبِ كونِ الحكمِ نكرةً لا يلزم وجوبُ كونِ المحكومِ به كذلك؛ بل الواجبُ أن يكون متعيَّنًا لأن الحكم بالشيء على الشيء يستلزمُ تصورُهما لتحصل الفائدة، ومثاله: أنَّ المتكلم إذا قال "قامَ زيدٌ" والمخاطب لا يعرف تعيين الطرفين فإنَّه لا يستفيد منه شيئًا، وكذلك إذا جهل أحدهما.

---

(١) (١/ ٢٣١).

(٢) كتب في الحاشية ما نصه: «وجه الدور: أن دليله مبنيٌ على اختصاصِ بالمحكوم عليه فلو استفيد اختصاص اللام بالمحكوم عليه من هذا الدليل يلزم الدور».

والأولى أن يقالَ: إن اللام وُضِعت لتعيينِ ما شاعَ وتخصيصِ ما عمَّ، وذلك لا يمكن في الأفعال؛ لأنَّ الفعل من حيثُ هوَ هوَ لا شياعَ فيه؛ إذ هو دالٌّ على مجرد الحقيقةِ، والحقيقةُ الواحدةُ لا يتصوَّر فيها الشياعُ، وأمَّا إذا نُظِر إلى متعلقاتِها فإنَّه وإن وُجِد فيها الشياعُ بالنظر إلى المتعلقاتِ لكن استغنَوا عنها بذكرِ المتعلقاتِ؛ لأنَّها إذا ذُكِرت ارتفع الشياعُ لأنَّ الضربَ المسند إلى زيد مثلًا لا يشمل ضربَ عمرٍو ولا غيره.

وثانيتُها[١] **الإسنادُ**: وإنما اختصَّ بالاسِم لأنَّ الفعلَ إن صحَّ الإسنادُ إليه لصحَّ الإسنادُ إلى ما أُسنِد إليه وهكذا إلى ما لا نهايةَ له؛ **بيان ذلك أن**: حقيقة المسند إليه هو الذي أُضِيف إليه ما لمعناهُ منَ الأحوالِ؛ فإذا قلنا: إن الأفعالَ يصحُّ الإسنادُ إليها معناهُ يصح أن يُسنَدَ ما لمعناها من أحوالِه إليها، ومحالٌ أن تكونَ للأحوالِ أحوالٌ؛ إذ لو صحَّ لصحَّ للثاني ولو صحَّ للثاني لصحَّ للثالث وهلمَّ جرًّا. **أو نقولُ**: إنَّ الأفعالَ مسندةٌ دائمًا فلو وقعت مسندًا إليها لكانَت / [٨: و] مسندةً ومسندًا إليها حالةً واحدةً وهو محالٌ.

إن قلتَ: **ينتقضُ** هذا بقولهم: «تَسمَعُ[٢] بالمُعَيديِّ خيرٌ مِن أن تَراهُ» لأنَّ خيرًا وقع خبرًا عن "تسمَع" وهو فعلٌ. **قلتُ**: "خيرٌ" مسندٌ إلى مصدرِ "تسمَع" لا

(١) في الأصل: «وثانيها» على التذكير وقد ذكر المصنف الخصائص الثمانية بلفظ التأنيث؛ على لفظ الخاصَّة أو الخصِّيصى؛ فقال: «أولاها، وثالثتها، ورابعتها ...إلخ»، ثم لما نسي الناسخ تاء التأنيث في الرابعة والخامسة أضافها بخط بدقيق؛ لذا رأيت أن أثبت هذه على ما جاءت أخواتها بالتأنيث.

(٢) ضبط في الأصل بالرفع، وهو الأصل على ما قرره النحويون؛ فإن "أن"لما حذفت ارتفع الفعل، ولقد روي المثل بالوجهين؛ غير أن وجه النصب نصَّ عليه مع "أن"، وروي وجه آخر باللام «لأن تسمعَ بالمعيدي...». انظر: أمثال ابن سلام (ص ٩٧)، وجمهرة الأمثال للعسكري (١/ ٢٦٦)، ومجمع الأمثال للميداني (١/ ١٢٩).

إليه؛ تقديره: سماعُك بالمعيديِّ، وإنما صحَّ هذا التقديرُ لأنَّ "أن" مقدرةٌ ههنا مرادةٌ والفعلُ مع "أن" في تأويلِ المصدرِ، ونظيرُه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤][١].

وثالثُها الجرُّ: وإنَّما اختصَّ بالاسم لأنّه «موضوعٌ للمضافِ إليه والأفعالُ لا تقعُ مضافًا إليها فلا يصحُّ دخولُ الجرِّ فيها»؛ هكذا قاله المصنفُ[٢]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يتمُّ دليلًا إلا أن يقال: إن الجرَّ لا يكون سببُه إلا الإضافةَ، والإضافةُ مختصَّةٌ بالاسمِ؛ فيكون الجرُّ مختصًّا به لكن ذلك غير معلوم الصحة لجوازِ أن يدخلَ الجرُّ في الفعلِ لا لسببِ الإضافةِ كما أنَّ الرفعَ والنصبَ يدخلانِ الفعلَ لا لسببِ الفاعليةِ والمفعوليةِ، وهذا التعليلُ مأخوذٌ من كلامِ سيبويه فإنَّه قال: ليسَ في الاسمِ جزمٌ كما أنَّه ليسَ في الأفعالِ جرٌّ؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في المضافِ معاقبٌ للتنوين[٣].

وفيه ما ترَى من الضعفِ، **والأولى أن يقالَ**: إنَّ الأسماءَ هي الأصولُ في الإعرابِ وقد استحقَّتِ الرفعَ والنصبَ والجرَّ بمعانيها الثلاثة، ثم الأفعالُ

(١) كتب تحت قوله ﴿أَعْبُدُ﴾: «أي: أن أعبد»، وكتب في الحاشية: «أي: تأمروني العبادة».
قال الرماني في توجيهه: «فيه وجهان من التأويل؛ **أحدهما**: أن يكون ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ اعتراضًا بين الفعل ومعموله، كأنه قيل: أفغير الله أعبد أيها الجاهلون، كما تقول: زيد - بلغني - يقول ذاك. **والوجه الثاني**: أن يكون بتقدير: أفتأمروني أعبد غير الله، على معنى: أعبد غير الله، على معنى: أن أعبد غير الله، **إلا أنه لما سقطت "أن" ارتفع الفعل**، ولم يمنع أن يعمل فيما قبله؛ لأن مخرجه حينئذٍ مخرج الحال، كأنه قيل: أفتأمروني عابدًا غير الله». شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٠٤٢).

(٢) في شرح الكافية له (١/ ٢٣٢).

(٣) الكتاب (١/ ١٤)، وعبارته فيه: «ليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال».

المضارعةُ لما ضارعَتها أخذَت لقوةِ المشابهةِ أخصَّ خصائصِها وهو الإعرابُ، ثمَّ الحكمةُ اقتضَت أن يكونَ الفرعُ أحطَّ درجةً مِن الأصلِ لتَتبَّينَ الأصولُ من فروعِها، ولهذا لما حمَلوا الاسمَ على الفعلِ في العملِ لم يعمل عملَه على الصَّحيحِ بل بشرطِ الاعتمادِ، ثم لما كان الرفعُ في الأسماءِ بعاملينِ لفظيٍّ ومعنويٍّ، والمعنويُّ أضعفُهما جُعل عواملُ رفعِ الأفعالِ التي مرتبتُها دونَ مرتبةِ الاسمِ بإزاءِ أضعفِ عاملَي الرفعِ وهو المعنى فلا يوجدُ رفعٌ في الفعلِ إلا وعاملُه معنًى وهذا انحطاطٌ في الرفع، ثم النصبُ في الأسماءِ يحدث بعاملينِ أيضًا هما الفعلُ والحرفُ، والفعلُ أقواهُما فنصَبوا الفعلَ وجعلوا عاملَ نصبِه بإزاءِ أضعفِ عاملَي النصبِ في الاسم وهو الحرفُ وهذا انحطاطٌ في النصبِ، ثم الجرُّ يحدث في الاسمِ بعاملٍ واحدٍ وهو الحرفُ والإضافةُ بتقديرِه[1] فلو صاغُوا له حروفًا تخصُّه فتجرُّه لتساوَى الاسمُ في ذا الضربِ من الإعرابِ وقد وقَع في الرَّفع والنصبِ دونَه، وعاملُ المعنَى فيه قد اختصَّ به الرفعُ فلم يبقَ من الفرقِ إلا المنعُ الخالصُ فمُنع الجرُّ ألبتَّة، ثم تلافَوا ما فاتَ فيه مِن الجرِّ بالجزمِ ووضعوا له عاملًا حرفيًّا وهو الجازمُ، وهذا معنى قولِهم: «الجزمُ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماءِ»[2].

---

(١) أي: بتقدير الحرف، ويوضحه قول ابن الحاجب في شرح الكافية (٢/ ٥٨٨): «المجرورات هو ما اشتمل على عَلَم المضاف إليه، والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا مرادًا...؛ فدخل تحت ذلك المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة»، وهو عين ما سيأتي هنا عند المصنف في (٢/ ٥).

(٢) هذا ملخص كلام ابن الخشاب في الرد على كلام سيبويه المذكور أعلاه في كتابه المسمى بـ"اللامع" وقد نقله بتمامه عنه ابن جعفر رحمه الله في شرحه على الجزولية (م ١/ ١٢و- عاطف أفندي)، وارتضاه وقال: «وهو في غاية الحسن»، وقد لخصه المصنف رحمه الله =

ورابعتُها النداءُ: وإنَّما اختصَّ بالاسمِ؛ لأنَّ النداءَ طلبُ الإقبالِ وذلك لا يتصوَّرُ إلا في الحيوانِ أو ما في حكمِه من الدوابِّ.

وخامستها النعتُ: وإنَّما الفعلُ لا ينعت استغناءً بنعت المصدر؛ إذ هو مدلولُه.

وسادستُها التنوينُ: وهو على أقسامٍ؛ منها تنوينُ الترنُّمِ، والمراد بالتنوين ههنا غيرُ هذا لأنه يلحق الأفعالَأيضًا أيضًا والأسماءَ المعرفةَ باللامِ والمبنيةَ؛ قالَ الشاعر:

دَايَنــتُ أَروَى والدُّيُونُ تُقضَنْ
فَمطَلَت بَعضًا وأَدَّت بَعضَن [1]

فأدخَله على "تقضى" وهو فعلٌ مضارعٌ.

قال جريرٌ[2]:

أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ[3] وَالعِتَابَنْ وَقُولِي إن أَصَبتُ لَقَد أَصَابَنْ

= هنا ولم يشر إلى قائله أو ناقله، وكتاب "اللامع" هذا لم أعلم عنه شيئًا غير أن ابن جعفر قد أكثر النقل عنه واحتفى به كثيرًا، وقد ذكره حاجي خليفة ونسبه له؛ فقال: «اللامع في النحو: لأبي محمد بن الخشاب ت ٥٦٧هـ». كشف الظنون (٦/ ١٤٦، ٧/ ٩٠).

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ٧٩)، وله في العين (٧/ ٤٣٤)، والأصول (٢/ ٣٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٠٧)، ودون نسبة في الكتاب (٤/ ٢١٠)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٢٠٦).

(٢) بيت من الوافر وهو في ديوانه (٢/ ٨١٣)، وله في: الكتاب (٤/ ٢٠٥)، والمقتضب (١/ ٢٤٠).

(٣) كتب في الحاشية: «أي: يا عاذلة». حذفت التاء للترخيم، وحذفت أداة النداء للقرب منه، ومعناه: يا لائمة.

فأدخَله على "العتاب" وفيه اللامُ وعلى "أصاب" وهو فعل.

وقال آخر:

لِلهِ مَنزِلُنـــا بِنَعــفِ سُـــوَيقَةٍ كَانَت مُبارَكَةً مِنَ الأَيَّامِنْ[١]

وقالَ آخرُ:

.... سُقِيتِ الغَيثَ أَيَّتُها الخِيامُنْ[٢]

وقالَ آخرُ:

يَـــا أَبَتا عَلَّكَ أَو عَسَــاكَنْ[٣]

فأدخَله على الكافِ وهو اسمٌ / مضمرٌ، وإنَّما يفعلون ذلك إشعارًا بتركِ [٨: ظ] الترنُّمِ عندَ بني تميمٍ في رويٍّ مطلقٍ، وذلك أنَّ الألفَ والواوَ والياءَ في القوافي تصلحُ للترنُّمِ بما فيها من المدِّ؛ فيُبدلون منها التنوينَ لمناسبتِه إيَّاها إذا قُصد الإشعارُ بتركِ الترنُّمِ لخُلوِّ التنوينِ من المدِّ.

---

(١) بيت من الكامل وهو لجرير في ملحقات ديوانه (٢/ ١٠٣٩)، وله في: الكتاب (٤/ ٢٠٦)، والأصول (٢/ ٣٨٦)، والخصائص (٣/ ٤٤)، والمقاصد النحوية (١/ ١٣٥). والرواية فيها: «أَيهات منزِلُنا» وهي لغة في هيهات.

(٢) عجز بيت من الوافر لجرير، والبيت بتمامه:

مَتــىَ كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُــقِيتِ الغَيثَ أَيَّتُهَــا الخِيَامُ

وهو في ديوانه (١/ ٢٧٨)، وله في: الكتاب (٤/ ٢٠٦)، والأصول (٢/ ٣٨٦)، وشرح المفصل (٥/ ١٥٨).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨١)، وله في الكتاب (٢/ ٣٧٤)، وشرح المفصل (٢/ ٣٤٥)، وبلا نسبة في المقتضب (٣/ ٧١)، والأصول (٢/ ٣٨٧)، والمسائل الحلبيات (ص ٢١٩).

وقد يلحَقُ عند بعضِهم بالرَّويِّ المقيَّدِ في الوقفِ لا الوصلِ، قالَ رؤبةُ:

وقَاتِمِ الأَعمَاقِ خَاوِي المُختَرَقْنْ[(١)]

وسمِّي تنوينَ الغلوِّ؛ لأنَّ الغلوَّ مجاوزةُ الحدِّ وقد جاوزَ هذا التنوينُ حدَّه؛ لأنَّ التنوينَ يثبتُ وصلًا ويحذفُ وقفًا وهذا على عكسِ ذلك فقد جاوَز حدَّه. أو لأنَّ حدَّه أن يكونَ بدلًا مِن حروفِ الإطلاقِ دلالةً على تركِ الترنُّمِ؛ فإذا دخَل على القافيةِ المقيدةِ فقد جاوَز حدَّه. أو لأنَّ الشِّعرَ يخرجُ به عن الوزنِ فهو غالٍ أيضًا بهذا المعنى[(٢)].

ومنها تنوينُ الخفَّةِ؛ وهوَ ما كانَ في مثلِ: "رجل وفرس وزيد وعمرو"، وسمَّاه النحويُّون تنوينَ التمكُّنِ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّهم إن أرادوا بالتمكُّنِ الخفة فعبارتُنا أوضحُ، وإن أرادوا المَكَانة والأصالةَ فذلك شيءٌ لا يتحقق، وسيأتي بيانه في باب "ما لا ينصرف"[(٣)].

وهذا التنوينُ لا يدخلُ الأفعالَ لثقلِ الأفعالِ، وثقلُها إمَّا لأنَّ لها دلالةً على شيئينِ: الحدثِ والزمانِ، أو لأنَّها لا تفيدُ فائدةً تامةً إلا بذكرِ متعلقاتِها، وذكرُها يثقلُ على اللسانِ، أو لأنَّها مبهمةٌ فثقُلَت بمعنى أنَّه ثقُلَ على الذهنِ دَركُها، ومنه قولُه تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، قال

---

(١) الرجز في ديوانه (ص ١٠٤)، وله في شرح أبيات الكتاب (٢/ ٣٥٣)، والخصائص (٢/ ٢٢٨).

(٢) وبعضهم يلحق هذا التنوين بتنوين الترنم ويجعلهما ضربين له؛ انظر: البديع لابن الأثير (٢/ ٤٤٧)، والنهاية لابن الخباز (١/ ٥٥)، وشرح المفصل (٥/ ١٥٩)، وارتشاف الضرب (٢/ ٦٧١).

(٣) انظر ما سيأتي والتعليق عليه في (ص ١٣٢).

المفسّرون: معناه ثقُلت على مَن فيهما لعدمِ علمِهم بها[١].

ومنها تنوينُ التنكيرِ: وهو الداخلُ على أسماءِ الأفعالِ؛ نحو: "صهٍ ومَهٍ"، وإذا لم تنوِّنه كان معرفةً فكأنك قلتَ: اسكتِ السكوتَ وكُفَّ الكفَّ، وإذا نوَّنته كان نكرةً؛ فكأنك قلت: اسكتْ سكوتًا وكفَّ كفًّا. وعندي أنَّ التنوينَ في مثل "رجلٍ وفرسٍ" للتنكير أيضًا، وإلا لصحَّ اجتماعُه مع حرفِ التعريفِ مع أنَّه ممتنعٌ، وما قيل من أنَّ ثبوتَه بعد التسميةِ يدلُّ على أنَّه ليس للتنكير ضعيفٌ؛ لجواز أن يكون مشترَكًا بين الخفَّةِ والتنكيرِ؛ فإذا سمِّي به تمحَّض للخفَّةِ[٢]. وهذا التنوينُ لا يدخلُ على الفعل؛ لأنَّ وضعَه للتنكيرِ فلا يحتاجُ إلى علامة، وأيضًا العلامةُ إنَّما هيَ لارتفاعِ الالتباسِ والفعلُ لا يقعُ إلا نكرةً فلا التباسَ فيه ولا حاجةَ له إليه.

ومنها تنوينُ المقابلةِ: وهو يختصُّ بجمعِ المؤنثِ السالمِ؛ نحو: "هنداتٍ ومسلماتٍ"، وسمِّي تنوينَ مقابلةٍ؛ لأنَّه في مقابلةِ نونِ الجمعِ المذكرِ السالمِ، نحو: "زيدون ومسلمون"، وذهَب الرَّبعيُّ[٣] إلى أنَّه تنوينِ الصرفِ، وهو غلطٌ

---

(١) انظر: تفسير مقاتل (٢/ ٧٨)، وتفسير الطبري (١٣/ ٢٩٥)، والكشف والبيان للثعلبي (٤/ ٣١٣).

(٢) يتفق مذهب المصنف هنا مع ما ذهب إليه الرضي حيث قال: «...نقول: التنوين في: "رجل" يفيد التنكير أيضًا، فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن». شرح الرضي (١/ ٤٥) وأما الجمهور فعلى أنه للتمكين. انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٨٧)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٢٢)، ومغني اللبيب (ص ٤٤٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٤).

(٣) هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الربعي، كان من أكابر النحويين؛ أخذ عن أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي ولزمه حتى برع في النحو وبلغ فيه الغاية، من =

لثبوتِه عندَ السببِ المانعِ من الصرفِ، وهو مثلُ قولِه تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ [البقرة: ١٩٨] فنوَّن ﴿عَرَفَٰتٖ﴾ مع كونِها معرفةً مؤنثةً؛ أمَّا التأنيثُ فلوجودِ التاءِ الدالةِ عليه، وأمَّا التعريفُ فلأنَّه اسمٌ لموضعٍ مخصوصٍ، ويؤيِّدُه وقوعُ الحالِ عنه؛ يقالُ: هذه عرفاتٌ مباركًا فيها. وهذا التنوينُ لا يدخلُ على الفعلِ لكونِه مختصًّا بجمعِ المؤنثِ السالمِ والفعلُ لمَّا لم يقَع جمعًا لا يدخلُ هذا التنوينُ عليه.

ومنها **تنوينُ العوضِ**: في مثلِ قولِك: "حينئذٍ ويومئذٍ وساعتئذٍ" سمِّي بذلك لأنَّه يدخلُ عوضًا من الجملةِ المقدرةِ؛ إذ كان أصلُه: "حينَ إذ كانَ كذا" فحُذِفت الجملةُ لدلالةِ الكلامِ المتقدمِ عليها وأُتي بالتنوينِ عوضًا عنها فالتقَى ساكنانِ فحرِّكت ذالُ "إذ" على أصلِ التقاءِ الساكنينِ وهو الكسرُ وخصَّ بالتنوينِ لمناسبةٍ بينهما وهي تعاقبُهما في آخرِ الاسمِ هذا مذهبُ سيبويه(١)، وذهَبَ الأخفشُ(٢) / إلى أنَّ الكسرةَ كسرةُ إعرابٍ، وأنَّ "إذ" مجرورةٌ بالإضافة، ورُدَّ [٩: و] عليه بقولِ الشاعرِ:

نَهيتُكَ عَن طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍو   بِعَافِيةٍ وَأَنـتَ إِذٍ صَحِيحُ(٣)

= مصنفاته: البديع، وشرح إيضاح الفارسي، وشرح مختصر الجَرمي. توفي سنة (٤٢٠هـ). انظر: نزهة الألباء (ص ٢٤٩)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٩٧).

وقوله في التبيين للعكبري (ص ٢١٥) [م: ٢٥]، واللباب له (١/ ١١٨)، وارتشاف الضرب (٢/ ٦٦٩).

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٠٨).

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٩٥)، وانظر رأيه أيضًا ومناقشته فيه في: شرح التسهيل (٢/ ٢٠٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٤٠)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٠٣)، ومغني اللبيب (ص ١١٩).

(٣) بيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين (١/ ٦٨)، والأصول في النحو =

إذ ليس ههنا ما يجرُّ به لأنَّ قبلَه ضميرٌ والضميرُ لا يضافُ. وللأخفشِ أن يقولَ: الروايةُ "إذًا" بفتحِ الذال[١] وإن صحَّتِ الرواية يُرتكبُ جوازُ إضافةِ المضمرِ متمسكًا بقولِ العرب: "إذا بلَغ الرَّجلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ"[٢]. نعم ردُّ مذهبِه أنَّ "إذ" مبنيٌّ لقيام سببِ البناءِ فكيفَ تكونُ الكسرةُ كسرةَ الإعرابِ، والمبنيُّ لا يؤثِّر العاملُ في لفظِه؟ والله أعلم. وهذا التنوينُ لا يدخلُ على الفعلِ؛ لأنَّه لا يقعُ مضافًا.

ومنها التنوينُ الخاصُّ: وهو تنوينُ "غُدوةٍ" في قولِك: "لدُن غُدوةً"[٣]، وهذا التنوينُ ليسَ للصرفِ لوجودِ مانعِه وهو التأنيثُ والعلميةُ، ولا غيرِه من أقسامِ التنوينِ.

ونقَل الجَوهريُّ[٤] عن أبي زيدٍ[٥] تنوينًا غريبًا؛ وهو اللاحِقُ بالهمزةِ في نحوِ:

= (٢/ ١٤٤)، والصحاح (٢/ ٥٦٠)، والمرتجل لابن الخشاب (ص ١٠).

(١) كذا رواه الباهلي، وأثبته المرزوقي في شرحه على أشعار الهذليين فيما نقله عنهما البغدادي في شرح أبيات المغني (٢/ ٢٠٠).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩).

(٣) الأصل في "لدن" أن تجر كما في قوله تعالى: { من لدن حكيمٍ خبيرٍ }، ولكن من العرب من ينصب بها "غدوة" خاصة؛ قال ابن السراج: «أما "لَدُنْ" فجاءت مضافةً، ومن العرب من يحذف النون فيقول: لدُ كذا، وقد جعل حذف النون بعضهم أن قال: لَدُن غدوةً، فنصب غدوةً لأنه توهم أن هذه النون زائدةٌ تقوم مقام التنوين فنصب؛ كما تقول: قائمٌ غدوةً، ولم يعملوا "لَدن" إلا في "غدوةً" خاصةً». الأصول (٢/ ١٤٤)، وانظر: شرح الرماني على الكتاب (٢/ ٦٤٥)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٧).

(٤) الصحاح (٦/ ٢٥٤٤).

(٥) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن ثابت بن زيد بن قيس، أبو زيد الأنصاري النحوي البصري، كان سيبويه إذا قال: «سمعت الثقة» إنما يعني أبا زيد هذا، توفي بالبصرة سنة =

"هؤلاءٍ قومُك" وهو شاذٌّ، ونُقل عن أبي عليٍّ أنه للتنكيرِ كما في أسماءِ الأفعالِ[١].

وأمَّا تنوينُ مثلِ "جوارٍ وغواشٍ" فهو للصرفِ على الصحيحِ، وسيجيءُ بيانُه في بابِه[٢].

وسابعتُها التصغيرُ: وإنَّما لا يدخلُ في الأفعالِ استغناءً بتصغيرِ مصادرِها؛ إذ هيَ مدلولاتُها.

وثامنتُها الجمعُ: وإنَّما لا يدخلُ في الأفعالِ لتعذُّرِ ذلك فيها؛ إذ حقيقةُ الجمعِ: ضمُّ فردٍ إلى أكثرَ منه مِن جنسِه، والأفعالُ موضوعةٌ للأجناسِ، والأجناسُ لا أفرادَ لها مِن حيثُ الجنسُ.

❊ ❊ ❊

= (٢١٥هـ)، من مصنفاته: "النوادر"، وكتاب "الهمزة". انظر: أخبار النحويين البصريين (ص ٤٢)، وطبقات النحويين واللغويين (ص ١٦٥)، وتاريخ العلماء النحويين (ص ٢٢٤)، وإنباه الرواة (٢/ ٣).

(١) قال أبو علي في المسائل الحلبيات (ص ٢٤٧): «إن محمد بن السريّ [ابن السراج] أخبرني عن محمد بن يزيد، عن أبي عثمان [المازني]، عن أبي زيدٍ قال: سمعتُ أبا السمال يقولُ "هؤلاءٍ قومك" فنوَّن، وذلك أنه جعله نكرةً. قلتُ لأبي عثمان: كيف تكون هذه نكرة وهو يومئ به إلى "قومك"؟ فقال: ألا ترى أنك تقول: هؤلاء رجالٌ فـ "هؤلاء" معرفة، وما بعده نكرة». ونقلها الشاطبي في شرحه على الألفية (٥/ ٥١٥) عن "التذكرة" لأبي علي، ثم قال: «وهذا غريب في أسماء الإشارة».

(٢) انظر ما سيأتي والتعليق عليه في (ص ٢٠١).

[المعربُ والمبنيُّ]

قالَ:

وَالِاســـمُ إِمَّا مُعرَبٌ أَو مَبنِي   وَالمُعرَبُ الأَصلُ فَخُذ مَا يُغنِي
مُرَكَّـــبٌ لَا يُشْـــبِهُ المَبْنِيَّـــا   أَصْلًا كَـ: مَـــن وَأُفٍّ ثُمَّ حَيَّا

أقولُ: لما فرَغ من بيانِ خصائصِ الاسمِ شرَع في بيانِ تقسيمِه إلى المعربِ والمبنيِّ، وتعريفِ المعربِ.

اعلم أنَّ الاسمَ ينقسمُ باعتباراتٍ كثيرةٍ؛ منها باعتبارِ إفرادِه وتثنيتِه وجمعِه، ومنها باعتبارِ تذكيرِه وتأنيثِه، ومنها باعتبارِ جمودِه واشتقاقِه، ومنها باعتبارِ إظهارِه وإضمارِه، ومنها باعتبارِ تعريفِه وتنكيرِه، ومنها باعتبارِ إعرابِه وبنائِه، وإنَّما قسَّم المصنفُ الاسمَ إلى هذينِ دونَ الأقسامِ الأُخَرِ لأنَّ تصدِّيَه للبحثِ فيهما.

والمعربُ: هو المركبُ الذي لم يشبِه مبنيَّ الأصلِ. ومعرفتُه تتوقَّف على معرفةِ المركبِ ومبنيِّ الأصل، أمَّا المركبُ فهو ضدُّ المفردِ وقد عرفتَه قبلُ[1]، ويُطلَق على كلِّ جزءٍ من جزأيهِ وعليهما معًا؛ فيقالُ "زيد" مثلًا في "قام زيد": مركبٌ، ويقال: "قامَ زيدٌ"[2] مركبٌ؛ كما يُطلَق الزوجُ على كلٍّ واحدٍ من الزوجينِ

---

(١) انظر ما تقدم في (ص ١١٠).

(٢) بعده في الأصل: «كما له» غير أن الناسخ ضرب على "كما" وأبقى "له" وبإثباته يختل النص؛ إذ مقصود المصنف هنا أن زيد مركب إلى قام، وقام مركب إلى زيد، وهما مركبان معًا كما نص عليه الرضي في شرحه (١/ ٥١)، ولقد استدرك الرضي على ابن الحاجب في تعريفه هذا مبينًا أن هذا الحد إنما للاسم المعرب فقط لا مطلق المعرب، وانظر ما سيأتي في كلام المصنف ففيه مزيد بيان وإيضاح.

وعليهما معًا، ومرادُ المصنفِ هو الأولُ دونَ الثاني؛ لأنَّ مجموعَ المركب من حيثُ هو: مركبٌ مبنيٌّ(١).

وأمَّا مبنيُّ الأصلِ: فهو فعلُ الأمرِ وفعلُ الماضي والحرفُ وكلُّ اسمٍ شابَه أحدَ هذه الثلاثةِ وجَبَ [له] البناءُ؛ كـ: "مَن" المشابِهُ للحرفِ، و"أُفٍّ" المشابهُ للفعلِ الماضي وهو تضجَّرتُ، و"حيَّا" المشابهُ للأمرِ وهو "ايتِ"؛ هكذا قاله(٢). ويرِدُ عليه: "كيتَ وكيتَ" و"ذيتَ وذيتَ" فإنها بُنيت لكونِها كنايةً عن الجملِ، والجملُ من حيثُ هي مبنيةٌ(٣)؛ فإذن ينبغي أن يُضافَ إلى الثلاثةِ الجملةُ.

[٩: ظ] **إذا ثبَت ذلك فقولُه "المركَّبُ"**: كالجنسِ / لدخولِ هذه المبنياتِ فيه؛ إذ كانت مركبةً. وقوله "لا يُشبِهُ المَبنِيَّا": كالفصلِ لخروجِ أمثالِ ذلك عنه، ولم يستغنِ عن المركَّب بقولِه **"لا يُشبِهُ المَبنِيَّا"**؛ لأنَّ سببَ الإعرابِ شيئانِ وجوديٌّ وعدَميٌّ؛ أمَّا الوجوديُّ فهو وجودُ التركيبِ، وأمَّا العدميُّ فهو عدمُ المشابهةِ؛

أمَّا التركيبُ فلأنَّ مقتضى الإعرابِ هو المعاني الثلاثةُ: الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ وهذه المعاني سببُها التركيبُ، ولا شكَّ أن سببَ سببِ الشيءِ سببٌ لذلك الشيءِ؛ ألا ترَى أنَّ الأصولَ لما استُعملت غيرَ مركبةٍ بُنِيت، وكذلك أسماءُ العدَدِ إذا عُدَّت عدًّا لم تعرَب لفقدِ التركيبِ السببِ لمُقتضى الإعرابِ.

واعلم أن المرادَ بالتركيب ههنا ليس التركيبَ الإسناديَّ فقط بل أعمُّ مِن

---

(١) قال المصنف في شرح الكافية (٥/ و): «مراده بالمركب: ههنا هو الاسم الذي وقع في التركيب لا مجموع المركب؛ لأنَّه مبني، وإنما جاز له ذلك لأن لفظ المركب يطلق على مجموع أجزاء الشيء المادية والصورية، وعلى أحد أجزائه المادية؛ كما يقال: الزوج لكل واحد من الزوجين ولمجموعهما».

(٢) أي: ابن الحاجب، وقوله في شرح الوافية (ص ١٢٨).

(٣) قال ابن الحاجب: «وأما كيت وذيت فعلةُ بنائِهما أنهما كنايتان عن الجمل، والجمل مبنية باعتبار الجملية، فبنيت تشبيهًا لها بما كنِّي بها عنه». الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥٠٢).

هذا؛ وهو ما ضمَّ أحدَ المتعلقينِ إلى الآخرِ[١]، وإلا لورَد النقضُ بالمفعولاتِ والحالِ والتمييزِ والاستثناءِ؛ لأنَّ كلَّ واحد منها وقَع معربًا مع فقدِ الإسنادِ فيه، وأمَّا إذا أُريد بالتركيبِ التركيبُ التعلقيُّ ارتفَع النقضُ[٢].

وأمَّا شرطُه عدمَ المشابهةِ فلأنَّ الاسمَ عندَها وإن وُجد فيه سببٌ للإعرابِ لكنَّه خرَج عنِ الاستحقاقِ بسببِ المشابهةِ، وفرقٌ بينَ ما بُني لعدمِ سببِ الإعرابِ وبين ما بُني لوجودِ المشابهةِ؛ مِن حيثُ إنَّ الأولَ وإن لم يكُن معربًا بالفعلِ لكنَّه مُعربٌ بالقوَّةِ[٣]، والثاني مبنيٌّ مطلقًا.

إن قلتَ: إنَّ الغلامَ مثلًا في "غلام زيدٍ" صدَق عليه التعريفُ مع أنَّه ليسَ بمعربٍ[٤]؛ أما صدقُ التعريفِ عليه فلأنه مركبٌ؛ أي: ركِّب مع زيدٍ، ولم يشبه

---

(١) مثل ما قدمه في تعريفه المعربَ آنفًا.

(٢) قال المصنف في شرح الكافية (٥/ و): «الصحيح أن مراده بالمركب: ما ركب من الأسماء مع عواملها سواء كان التركيب إسناديًا أو إضافيًا أو تعلقيًا ليشمل جميع الأسماء المعربة».

(٣) قال المصنف في شرح الكافية (٥/ و): «معرب بالقوة؛ أي: من شأنه أن يعرب إذا ركب بخلاف الثاني».

(٤) هذا على أن المعرب في كلام ابن الحاجب هو المركب الذي عمل أحدهما في الآخر؛ أي: التركيب الإسنادي، وقد تقدم من كلام المصنف هنا أن المراد هو المركب عامة؛ إسناديًا كان أو إضافيًا أو تعلقيًا، وهذا ما ذهب إليه أيضًا السيد الشريف في تعليقه على قول الرضي: «ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه، ولا يستحق بهذا التركيب إعرابًا بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي» فردَّ عليه السيد: «قيل: المبتدأ ركِّب مع الخبر وليس أحدهما عاملًا في الآخر على المذهب المختار عند البصرية؛ فالمعتبر في الإعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل أو لا». شرح الرضي وبهامشه حاشية الشريف الجرجاني (١/ ١٦).
وقول المصنف هنا: «وفيه ما فيه» يوضحه تعقب الرضي لابن الحاجب لاستعماله مصطلحًا بعيدًا عما قصده النحاة بقوله: «ومراد المصنف: المعنى الأول، وليس بمرضيٍّ، لأن المركب في اصطلاحهم، في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزأيه، أو أجزائه، =

مبنيَّ الأصلِ وهو ظاهرٌ، وأمَّا أنَّه ليس بمعربٍ فلعدمِ سببِ الإعرابِ الذي هو التركيبُ. **قلتُ**: إنما لم يحترِز عنه ليدخلَ فيه المضافُ إليه وهو "زيد" مثلًا في المثال؛ لأنَّه معربٌ لوجودِ المُقتضى وهو الإضافةُ، وفيه ما فيه.

واعلم أنَّه يرِدُ على هذا التعريف نقضانِ، ولا جوابَ عنهما؛ الأولُ: أن باب "فَجارِ" مبنيٌّ مع أنَّه لم يُشبِه مبنيَّ الأصل؛ أمَّا أنَّه مبنيٌّ فظاهرٌ، وأمَّا أنه لم يُشبِه مبنيَّ الأصلِ فلأنَّه إنَّما بُني لمشابهتِه "نَزالِ" من حيثُ العدلُ والزِّنةُ على ما ستقفُ عليه في بابِه[1]، و"نَزالِ" ليس بمبنيِّ الأصلِ على تفسيرِه إيَّاه، نعم "نَزالِ" يُشبه مبنيَّ الأصلِ الذي هو الأمرُ لكونِه بمعناه وهوَ "انزِل"، وهل يكونُ مشابهُ ما يشابِهُ مبنيَّ الأصلِ مشابهًا له أم لا؟ **الحقُّ التفصيلُ وهو أن يقالَ**: إن جهةَ الشبهِ إن كانت متحدةً: نعم، وإلا فلا، ولعمرُك إن الجهتينِ ههنا مختلفتانِ لأنَّ الشبهَ بين "فَجارِ ونَزالِ" من حيثُ العدلُ والزِّنَةُ، والشبهَ بين "نَزالِ وانزلْ" من حيثُ المعنى.

إذا ثبَت ذلك فلو وقَع بابُ "فَجارِ" مركبًا لدخَل في الحدِّ وهو ليسَ منه. وكذلك المنادى المفردُ المعرفةُ؛ لأنَّه يشابِهُ كافَ الخطابِ وكافُ الخطابِ ليس بمبنيِّ الأصلِ؛ نعم هو مشابهٌ لكافِ "ذلك وأولئك" وهو مبنيُّ الأصلِ وتقريرُه كتقريرِه.

= فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبًا من شيئين فصاعدًا، كـ"خمسة عشر" ونحوه، وهذا دأب المصنف: يورد في حدود هذه المقدمة [الكافية] ألفاظًا غير مشهورة في المعنى المقصود، اعتمادًا منه على عنايته، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر؟!». شرح الرضي (١/ ١٦)، وطبعة يوسف عمر (١/ ٥٢).

(١) انظر: ما سيأتي في (٢/ ١٣٦).

الثَّاني: من المبنياتِ ما سبَبُ بنائِه إضافتُه إلى المبنيِّ؛ كقولِه تعالى: ﴿**مِنْ عَذَابِ يَومَئِذٍ**﴾[(١)] [المعارج: ١١]، و(**هَذَا يَومَ لاَ يَنْطِقُونَ**) [المرسلات: ٣٥][(٢)] فيمَن قرأَ بفتحِ اليومِ فيهما على ما ستقفُ عليه في بابه[(٣)]، ولا يقالُ: إن الشيءَ إذا أضيفَ إلى آخرَ إنَّه مشابهٌ له= فحينئذٍ يدخلُ في الحدِّ وليسَ فيه.

قال / : [١٠: و]

مُختَلِــفُ الآخِــرِ لِلعَوَامِلِ لَفْظًــا وَتَقدِيرًا بِأَمرٍ شَــامِلِ

أقولُ: يريدُ أن حكمَ المعربِ أن يختلفَ آخرُه باختلافِ العواملِ لفظًا أو تقديرًا، وإنما قيَّد الاختلافَ بالآخرِ لأنَّه لو لم يكُن في الآخرِ لا يسمَّى إعرابًا؛ كاختلافِ حركةِ الراءِ والنونِ في قولك: «جاء امرؤٌ وابنمٌ، ورأيتُ امرأً وابنمًا، ومررتُ بامرئٍ وابنمٍ»، وإنَّما قيَّد اختلافَ الآخر بالعواملِ لأنَّه لو لم يكُن للعواملِ لا يسمَّى إعرابًا أيضًا؛ كاختلافِ حركةِ النونِ في قولك: «منِ ابنُك، ومنَ الرجلُ، ومنْ زيدٌ».

وقولُه "**لفظًا أو تقديرًا**": بيانٌ لاختلافِ الآخرِ لأنَّه تارةً يكونُ لفظًا وتارةً

---

(١) قراءة متواترة وقد قرأ بها نافع والكسائي من السبعة وأبو جعفر من العشرة، وقرأ الباقون بكسر الميم. انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٣٣٦)، والمبسوط لابن مهران (ص ٢٤٠، ٤٤٧)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٨٩)، وستأتي في (٢/ ١٦٩).

(٢) قراءة شاذة وقد قرأ بها الأعمشُ والأعرج وزيدُ بن عليّ وعيسى بن عمر الثقفي وأبو حيوة وعاصم في روايةٍ عنه، والجمهور على رفع ﴿يومُ﴾. انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه (ص ١٦٧)، والكامل للهذلي (ص ٦٥٦)، والبحر المحيط لأبي حيان (١/ ١٦٩)، وإتحاف فضلاء البشر (٢/ ٥٨٢)، وذكرها ابن جني في المحتسب (١/ ٣١٦) ولم ينسبها.

(٣) انظر: ما سيأتي في (٢/ ٨٢).

يكونُ تقديرًا وسيأتي بيانُه، وإنَّما قال "تقديرًا" ولم يقل "محلًّا" لأنَّ ذلك يطلق على المبنيِّ، والفرقُ بينهما أنَّا إذا قلنا للمبنيِّ إنَّ إعرابَه على المحلِّ أردنا به أن الكلمةَ لا تستحقُّ الإعرابَ بل لو وقَع محلَّه غيرُه مما استحقَّ ذلك الإعرابَ. وإذا قلنا للمقصورِ أو المنقوصِ إن إعرابَه على التقديرِ أردنا به أن الكلمةَ مستحقةٌ للإعرابِ لزوالِ المانع ووجودِ المقتضى، لكنَّ حرفَ الإعرابِ لا يحتملُه لضعفِه أو لثقلِه فصارَ الإعرابُ مقدرًا فيه.

واعلم أنَّ جعلَ الاختلافِ حكمًا لاحِقًا بالمعرَبِ بعدَ معرفةِ المعرَبِ أَولَى من جعلِه تعريفًا له كما جعَله النحويُّون؛ لأنَّ الاختلافَ لا يُعرفُ إلا بعدَ معرفةِ المعربِ فلو عرِّف المعرَبُ به لزِم الدورُ[1].

إن قلتَ: لا نسلِّم أنَّ معرفةَ الاختلافِ بعدَ معرفةِ المعرَبِ؛ لجوازِ أن يحصُلَ العلمُ به مِن استعمالِ العربِ كما حصَل العلمُ بضمِ الجيمِ مثلًا في "رجُل" من استعمالِهم. قلتُ: إنَّ هذا لا يطردُ في كلِّ الكلماتِ في كلِّ الأشخاصِ من المستعملينَ للكلماتِ؛ لأنَّ الناسَ باعتبارِه على قسمَين: منهم مَن باشَر العربَ والتقطَ كلامَهم، ومنهم مَن أخَذ ذلك بنقلِهم إيَّاها لهم،

(١) هذا في حقيقته اعتراض ابن الحاجب رحمه الله وقد بيَّن وجه الدور بقوله: «يلزم منه الدور؛ لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذي يصح لغة، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفةٌ على معرفة المعرب أولًا، فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقُّفَ كل محدود على حده، فيكون دورًا». وعلق الرضي على ذلك بقوله: «هذا إن قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقُّلِ حقيقتِه حقَّه من اختلاف الآخر. أما إن عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب؛ بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به، كالقرآن وغيره، جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف، لعدم توقف معرفته إذن على معرفة المعرب». انظر: الإيضاح لابن الحاجب (١/ ١١٢)، وشرح الرضي (١/ ٥٦).

والناقلون شأنُهم مجردُ النقلِ من غيرِ التعرُّضِ للاختلافِ وعدمِه، وحينئذٍ لا يحصلُ لهم العلمُ به إلا بنقلِ الناقلين إيَّاها لهم، والناقلون يتعذَّر عليهم تعريفُ كلِّ واحدٍ واحدٍ مِن الكلمات: أنها مختلفةٌ أو ليست بمختلفةٍ؛ فلا جرمَ سكَتوا عن ذلك، على أنَّهم أيضًا ربَّما لا يحصلُ لهم العلمُ بالاختلافِ؛ فالمتعرِّض لتعريفِ المعربِ لا بدَّ أن يذكرَ في تعريفِه ما به يمتازُ عن غيرِه ليُراعيَه المستعملُ في إجراءِ حكمِه عليه وهو الاختلافُ.

قال:

إِعرَابُهُ مَا اختَلَـفَ الآخِرُ بِهْ مِن حَرَكَاتٍ وَحُرُوفٍ تَشتَبِهْ

أقولُ: الإعرابُ في اللغةِ جاءَ على معانٍ أربعةٍ:

(أ): يقالُ "أعرَب الرجلُ عن حاجتِه"؛ إذا أبانَ عنها، وجاءَ في الحديثِ: «**والأَيِّمُ تُعْرِبُ عَن نَفْسِها**»(١)، وأنشَد ابنُ السِّكِّيتِ(٢):

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٧٧٢٢)، وابن ماجه في سننه (١٨٧٢) بلفظ «والثيب تعرب...» والمعروف أن الثيب هي من تزوجت قبل ذلك، وأمَّا الأيم فإنها مَن لا زوج لها مطلقًا؛ لذا قال الزَّبيدي: «امرأة أيم أيضًا بكرًا كانت أو ثيبًا، وقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم -: «**الأيم أحقُّ** بنفسها»؛ فهذه الثيب لا غير». تاج العروس (٣١/ ٢٥٦).

(٢) هو: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت البغدادي النحوي المؤدب، قال ثعلب: أجمعوا أنه لم يكن أحد بعد ابن الأعرابي أعلم باللغة من ابن السكيت، توفي سنة (٢٤٣هـ)، صنف نحو عشرين كتابًا، منها: إصلاح المنطق، والقلب والإبدال، وكتاب الألفاظ. انظر: نزهة الألباء (ص ١٣٨)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٨٤٠)، وإنباه الرواة (٤/ ٦٢).
والبيت من الطويل ولم ينسبه في إصلاح المنطق (ص ١٤٠)، ولم أقف على قائله، وهو في غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ١٦٥)، والمقصور والممدود للقالي (ص ٢١٦)، والأفعال للسرقسطي (١/ ٢٣٩).

وَقَدكُنتُأَكنُوعَنقَذُورَبِغَيرِها وَأُعرِبُ أَحيانًا بِها فَأُصارِحُ

أي: فأُصرِّح؛ أي: أُفصِحُ.

(ب): يقالُ "عرِبَت مَعدةُ الفَصِيلِ؛ "إذا فسَدت من شربِ اللبنِ، ومنه الحديثُ: إن ابنَ أخي عرِبَت[1] بطنُهُ. قالَ ﷺ: «اسقِهِ العَسَلَ»[2]. ثم أُدخِلت عليها همزةُ السَّلبِ؛ فقيل: أعربتُها؛ أي: أصلحتُها وأَزلتُ فسادَها.

[١٠: ظ] (ج) / : يقالُ: "أعربَ الرجلُ"؛ إذا تكلَّم بالعربيةِ.

(د): يقالُ "امرأةٌ عروبٌ"؛ أي: مُتحبِّبةٌ إلى زوجِها، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَبْكَارًا * عُرُبًا﴾ [الواقعة: ٣٦-٣٧]؛ أي: متحبِّباتٍ[3].

والإعرابُ الاصطلاحيُّ يمكِنُ أن يكونَ مأخوذًا من كلِّ واحدٍ منها، لكنَّ الأَولَى أن يكونَ مأخوذًا مِن الأوَّل لقوةِ المناسبةِ؛ لأنَّ الكلمةَ إذا أُعرِبت أُبِين عمَّا في نفسِها مِن المعاني.

وأمَّا في الاصطلاحِ فعندَ المصنفِ: «هو اسمٌ لكلِّ ما يختلفُ آخرُ الكلمةِ به مِن الحركاتِ والحروفِ»[4]. وعند أبي عليٍّ وعبدِ القاهرِ ومَن تابَعهما أنَّه

---

(١) كذا في الأصل بتاء التأنيث وهذا لا يعرف؛ فإن البطن في الإنسان وسائر الحيوان مذكرٌ، فإذا عني بطون القبائل جاز تأنيثه تكنيةً لها عن القبيلة. انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/ ٥٧)، وجاء الحديث بتذكيرها كما في مصادر التخريج.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١١١٤٧)، ومسلم في صحيحه (٩١)، وانظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٣٣٨)، والغريبين للهروي (٤/ ١٢٤٧)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٣/ ٢٠١).

(٣) انظر: غريب القرآن لابن قتيبة (ص ٤٤٩)، والتفسير البسيط (٢١/ ٢٣٥)، والكشاف (٤/ ٤٥٢).

(٤) شرح الوافية (ص ١٢٩)، وانظر: شرحه للكافية (١/ ٢٣٧) ففيه تفصيل أكثر، وهو أيضًا =

اسمٌ لمعنًى يحدثُ في آخرِ الكلمةِ باختلافِ العواملِ وهو الاختلافُ، وليستِ الحركاتُ والحروفُ عندَهم بإعرابٍ، واستدلُّوا **بصحةِ إضافةِ الحركةِ إلى الإعرابِ** فلو كانَ الإعرابُ حركةً للزِمِ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه وهو محالٌ. **وبأنَّ الإعرابَ لا يوجدُ في المبنيِّ** بخلافِ الحركةِ فيكونُ غيرَها. **وبأنَّ الحركةَ تزولُ** بالوقفِ مع الحكمِ بوجودِ الإعرابِ. **وبأنَّ السكونَ قد يكونُ إعرابًا** مع فقدِ الحركة(١). والكلُّ فاسدٌ؛ **أمَّا الأولُ**: فلأنَّ الحركةَ قد تكونُ بنائيةً وقد تكونُ إعرابيةً، فإضافتُها إلى الإعرابِ إضافةُ العامِّ إلى الخاصِّ، وتلك جائزةٌ بالاتفاقِ. **وأمَّا الثاني**: فلأنَّا لا نقولُ: إنَّ كلَّ حركةٍ إعرابٌ، بل كلُّ ما يحدثُ بعاملٍ، ولعمرُك لم يحدُث في المبنيِّ شيءٌ من الحركاتِ بعاملٍ. **وأمَّا الثالثُ**: فلأنَّ الوقفَ عارضٌ لا اعتبارَ به وإنما الاعتبارُ بحالِ الوصلِ، وأيضًا إنَّ ذلك مشتركُ الإلزامِ؛ إذِ الاختلافُ لا يوجدُ أيضًا في الوقفِ كالحركةِ. **وأمَّا الرابعُ**: فلأنَّا لا نقولُ: إن كلَّ إعرابٍ حركةٌ ولا بالعكسِ؛ **بل نقولُ**: إنَّ كلَّ ما يحدثُ بالعاملِ في آخرِ الكلمةِ فهو إعرابٌ سواءٌ كان حركةً أو سكونًا.

وأقولُ: الذي يصلحُ أن يكونَ دليلًا لهم أمرٌ وراءَ ما ذكروه؛ وهو أنَّ الإعرابَ هو المعنى في أصلِ الوضعِ؛ لأنَّه مصدرٌ والمصدرُ معنًى لا لفظٌ، فوجَب أن يكونَ كذلك في الاصطلاحِ احترازًا من النقلِ. **والجوابُ عنه**: أن

= تعريف المصنف الذي ارتضاه وقد تابع ابنَ الحاجب في كون الإعراب لفظيًّا؛ فقال في شرح الكافية (٦/ و): «والأولى في حد الإعراب ما قلته في "البديع" [كتاب له لم نقف على خبره بعد] وهو: ما دلَّ على معنى أحدثه العامل»، وانظر ما أورده المصنف هنا وما ارتضاه في آخر كلامه.

(١) انظر: الإيضاح (ص ١١)، وشرحه المقتصد لعبد القاهر (١/ ٩٧- ١٠٠)، والمصادر المذكورة في آخر المسألة هنا.

النقلَ وإنْ كان خلافَ الأصلِ لكنَّه جائزٌ يجب ارتكابُه إذا دلَّ الدليلُ عليه، والدليلُ ههنا موجودٌ على ما سنذكرُه من قولِ المصنفِ. واعلم أنَّه قد وقَع في بعضِ عباراتِهم تناقضٌ؛ وهو أنَّهم قالوا الإعرابُ هو المعنَى لا اللفظُ، ثم قالوا إنَّ الإعرابَ مثلُ البناءِ في اللفظِ وضدُّه في المعنى، ولعمرُك كيف يكونُ المعنى مثلَ اللفظ، وهل هوَ إلا تناقضٌ لائحٌ؟!

قال المصنفُ: «إنَّهم إن أرادوا بالاختلافِ ما أردناه وهو الحركاتُ أو الحروفُ فلا نزاعَ في المعنى إلا أنَّ عبارتَهم في ذلك مبهمةٌ غيرُ ظاهرةِ الدلالةِ؛ لإطلاقِهم اسمَ الاختلافِ الذي هو مسببٌ عن الحركةِ التي هيَ سببٌ. وإن أرادوا غيرَ ذلك فهو غيرُ متحققِ الوجودِ؛ لأنَّا إذا قلنا: "جاء زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ" لا نجدُ في آخرِ "زيدٍ" غيرَ الحركاتِ الثلاثِ، وإن سلِّم إن ههنا أمرًا زائدًا على الحركاتِ لا بدَّ وأن يكونَ حاصلًا من الحركاتِ وحينئذٍ بطَل تقسيمُه إلى ثلاثةٍ؛ إذ / لا يُعقل الاختلافُ بعد تسليمِ كونِه أمرًا زائدًا عن كلِّ [١١:و] واحدٍ منَ الثلاثةِ على انفرادِه، وأيضًا فإنَّه يؤدِّي إلى أن يكونَ الاسمُ في أولِ تركيبِه غيرَ معرَبٍ لفقدانِ الاختلافِ؛ إذِ الاختلافُ مسبَّبُ الحركاتِ، وفي أولِ التركيبِ فُقِدت الحركاتُ فلا يكونُ ثَمَّ اختلافٌ ولا يكون ثَمَّ إعرابٌ، ثُمَّ الذي يدلُّ على أنَّ الإعرابَ عند المحقِّقين ما ذكَرناه أنَّهم متفقونَ على أنَّ أنواعَه ثلاثةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ، وأنَّ الرفعَ والنصبَ والجرَّ أسماءٌ للضمَّةِ والفتحةِ والكسرةِ في آخرِ المعرَبِ»(١).

أقولُ: قولُه "وحينئذٍ بطَل تقسيمُه إلى ثلاثة" الظاهرُ أنَّه أرادَ أنَّ الإعرابَ إذا كانَ هو الاختلافَ بطَل تقسيمُ الإعرابِ إلى هذه الحركاتِ المخصوصةِ؛

---

(١) شرح الكافية (١/ ٢٣٨، ٢٣٩).

لأنَّ مؤدَّى التقسيمِ وجَب أن يكونَ مشتركًا بينَ الأقسامِ، وليس كلُّ واحدٍ من الحركاتِ باختلافٍ وإلا هو منقولٌ من الحركاتِ، ولا كلُّ واحدٍ منها سببٌ للاختلافِ؛ فبطَل تقسيمُ الإعرابِ المفسَّر بالاختلافِ إليها، وهذا لا يتمُّ إلا بعدَ الدِّلالةِ على أنهم لا يريدونَ بالرفعِ والنصبِ والجرِّ إلا هذه الحركاتِ أو ما يقومُ مقامَها؛ لأنَّهم قسَّموا الإعرابَ إلى الرفعِ والنصبِ والجرِّ لا إلى الحركاتِ المخصوصةِ، وإطلاقُهم لهذه الألقابِ على الحركاتِ المخصوصةِ لا يدلُّ على تقسيمِهم الإعرابَ إلى الحركاتِ المخصوصةِ لجوازِ أن يكونَ المرادُ بتلك الألقابِ حين تقسيمُهم الإعرابَ إليها اختلافاتٍ مخصوصةً عارضةً في آخرِ الاسم؛ مثلًا انتقالُ آخرِ "زيدٍ" من حالةٍ أخرى إلى حالةِ الضمةِ يكون رفعًا، وإلى حالةِ الفتحةِ يكون نصبًا، وإلى حالةِ الكسرةِ يكون جرًّا، ويرجِّحُ ذلك أنَّ الإعرابَ في أصلِ اللغةِ معنًى فوجَب أن يكونَ كذلك في الاصطلاح حذرًا من النقلِ المخالفِ للأصلِ، ويكونَ إطلاقُهم إيَّاها على الحركاتِ المخصوصةِ على سبيلِ التجوُّزِ إطلاقَ المسبَّبِ على السبَبِ(١).

قوله: "يؤدِّي إلى أن يكونَ الاسمُ في أولِ تركيبِه غيرَ معرب". **قلنا:** لا يلزمُ ذلك؛ لأنَّ الاختلافَ ليس باعتبارِ متكلمٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ بل باعتبارِ الاسمِ مع أيِّ متكلمٍ كانَ وأيِّ وقتٍ كانَ، وعلى ذلك وُجد الاختلافُ في أولِ التركيبِ باعتبارِ متكلمٍ آخرَ أو وقتٍ آخرَ، وإن أراد بأولِ تركيبِه أولَ تركيبِه

---

(١) قال أبو حيان: «وجعل الإعراب معنويًا لا لفظيًا أولى من حيث اللفظ؛ لأنا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغير، كنا قد خصصناه ببعض التغيرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته، وإذا أطلقناه على اللفظي -وهي الحركات أوالحروف أو السكون أو الحذف- كان ذلك نقلًا للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وليس للمصطلِحين نقلُ اللفظ عن معناه بالكلية». التذييل والتكميل (١/ ١١٧).

عقيبَ الوضعِ فلهم أن يلتزموا ذلك، ونظيرُه التزامُ المتكلِّمين: «أنَّ الجسمَ في أولِ حصولِه غيرُ متحركٍ ولا ساكنٍ»(١). نعم يمكِنُ أن يردَّ قولُهم مِن وجهٍ آخرَ بأن يقالَ: إنَّهم جعَلوا الإعرابَ نفسَ الاختلافِ وقسَّموه ثلاثةَ أقسامٍ، وذلك لا يتأتَّى لأنَّ الاختلافَ إذا اعتُبِر من حيثُ هوَ هوَ يكونُ واحدًا لا اختلافَ فيه فبطَل تقسيمُه إلى ثلاثةٍ، وإذا اعتُبِر باعتبارِ المنتقَلِ عنه وإليه يكونُ ستةً؛ (أ): مِن الرفعِ إلى النصبِ. (ب): عكسُه. (ج): منَ النصبِ إلى الجرِّ. (د): عكسُه. (هـ): منَ الجرِّ إلى الرفعِ. (و): عكسُه. فبطَل تقسيمُه إلى ثلاثةٍ أيضًا مع اتفاقِهم أنَّ أنواعَه ثلاثةٌ.

إن قلتَ: لم لا يجوزُ أن يكونَ مرادُهم بالاختلافِ الاختلافَ مِن السكونِ إلى الحركاتِ؛ هكذا منَ السكونِ إلى الرفعِ، منَ السكونِ إلى النصبِ، منَ السكونِ إلى الجرِّ وعلى ذلك صحَّ تقسيمُه إلى ثلاثةٍ؟ **قلتُ**: لأنَّ السكونَ أمرٌ تقديريٌّ لا وجودَ له أصلًا فلا يتحقَّقُ الاختلافُ باعتبارِه؛ فلا يجوزُ أن يفسَّرَ الاختلافُ بهذا.

إن قلتَ: على قولِ المصنفِ الاختلافُ مسبِّبٌ للحركاتِ، وإذا فُقد [١١: ظ] الاختلافُ في أولِ التركيبِ لا بدَّ أن يكونَ لفقدانِ سببِه، والسببُ هو الإعرابُ / عنده فيلزمُه أيضًا أن يكونَ الاسمُ في أولِ تركيبِه غيرَ معرَبٍ. **قلتُ**: سببُ الاختلافِ هو حركتانِ لا حركةٌ واحدةٌ وقد فقِدتَا في أولِ التركيبِ. **إن قلتَ**: فيكونُ الإعرابُ هو "حركتانِ لا حركةٌ واحدةٌ"؛ إذِ السببُ للاختلافِ

---

(١) انظر هذا الإلزام ومناقشته وبيانه في: التوحيد للماتريدي (ص ١٣٨)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٤٤٠)، والمواقف للإيجي (١/ ١٩)، وشرح المقاصد للسعد التفتازاني (١/ ١٧٤، ٢٥٨).

هو حركتانِ على ما بيَّنتَ. **قلتُ**: قد يطلقُ اسمُ السببِ على جزئِه مجازًا. إن **قلتَ**: إذا لم يوجدِ الاختلافُ في أولِ تركيبِه فما معنى قولِه: "ما اختَلَف بلفظِ الماضي"؟ **قلت**: مرادُه ما يختلفُ آخرُه به، وقد يطلَق الماضي على المستقبلِ إذا تحقَّق أنَّه سيوجَدُ نظرًا لهذا الغرضِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠].

واعلم أنَّه لو قيَّد الاختلافَ بالعواملِ كما قيَّده النحاةُ لكانَ أجودَ؛ لأنَّه قد يختلفُ آخرُ المعربِ بشيءٍ لا يكونُ إعرابًا كالمنادَى المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ؛ نحوَ "غلامي" فإنَّه يختلفُ بحركةِ الياءِ وسكونِها وحذفِها وقلبِها ألفًا[1].

تتمةٌ:

اعلم أنَّ الأسماءَ لما اعتورَت عليها مِن المعاني اللازمةِ لها منَ الفاعليَّةِ والمفعوليَّة والإضافةِ ولم يتبَين ذلك بمجرَّدِ ألفاظِها اقتضتِ الحكمةُ وضعَ شيءٍ يدلُّ عليها؛ وهو الحركاتُ الثلاثُ المسمَّى بالإعرابِ أو ما يقومُ مقامَها منَ الواوِ والياءِ والألفِ. قال الكوفيُّ: هذه العلةُ مشتركةٌ بينَ الأسماءِ والأفعالِ فوجَب أن يوضعَ في الأفعالِ أيضًا إعرابٌ، وأن يكونَ إعرابُ الأفعالِ بالأصالةِ

(١) للتوسع في الوقوف على مذاهب العلماء في كون الإعراب أمرًا لفظيًا أو معنويًا؛ علمًا بأن الأول ينسب لابن درستويه ومَن تابعه ومنهم ابن الحاجب والمصنف هنا واختاره الشلوبين وابن خروف، والثاني ظاهر كلام سيبويه ونظَّر له عبد القاهر كما تقدَّم أعلاه واختاره ابن يعيش وأبو حيان - انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢١- ٢٥)، وشرح المفصل (١/ ١٩٧)، والتوطئة للشلوبين (ص ١١٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٠٢)، وشرح الجزولية للأبذي (ص ٥٨)، والبسيط لابن أبي الربيع (١/ ١٧١)، والتذييل والتكميل (١/ ١١٥).

لا بالتطفُّل؛ **بيانُه** أنَّك إذا قلتَ: "لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ" لولا الإعرابُ لالتبستِ المعاني المعتورةُ على "تشرَب"؛ فإنَّك إذا رفعتَه كان معناه: النهيُ في هذه الحالِ، وإذا جزمتَه كان المعنى: النهيُ عنهما، وإذا نصبتَه كان المعنى: النهيُ عن الجمعِ بينهما، وهذا غلطٌ لأنَّ الإعرابَ فيه لم يَفرِق بين المعاني المتعاقبةِ عليه بل يزيلُ اللبسَ الذي نشأ من اشتراكِ الحرفِ؛ أمَّا "لا" فلأنَّها مشتركةٌ بين النفيِ والنهيِ، وأمَّا الواوُ فلأنَّها مشتركةٌ بين العطفِ والحالِ والجمعيَّةِ، وأيضًا فإنَّ الإعرابَ أزالَ اللبسَ الذي نشَأ مِن حذفِ العاملِ الذي هو "أن" لأنَّه لو كان ظاهرًا لارتفعَ اللبسُ. وأيضًا إن ذلك لا يطردُ في كلِّ الأفعالِ بل في مثلِ هذا الموضعِ، وأيضًا إنَّ مطلقَ المعاني المعتورةِ لا يوجِب وضعَ الإعرابِ بل إذا كانَت لازمةً للكلمةِ كما في الاسمِ؛ إذ شيءٌ منَ الأسماءِ لا يخلو عن المعاني الثلاثةِ أو ما هوَ محمولٌ عليها، وليس حالُ الفعلِ كذلك؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: "يشربُ زيدٌ أو زيدٌ يشربُ" لا تجِد فيه المعانيَ المذكورةَ ولا ما شابَهها؟[(١)].

ولنأتِ بزيادةِ تحقيقٍ لهذا فنقولُ: الحدثُ لمَّا كانَ محتملًا للمعاني من جهاتٍ متعددةٍ، وكانتِ الجهاتُ غيرُ جهةِ الزمانِ غيرَ محصورةٍ لم يغيِّروه دلالةً عليها؛ إذ لو غيَّروه لَمَا كانتِ الألفاظُ المغيَّرةُ إلا محصورةً وحينئذٍ يؤدِّي إلى بقاءِ بعضِ المعاني بلا دلالةٍ عليه؛ فلما لم تتمشَّ لهم هذه القاعدةُ جعَلوا بإزاءِ كلِّ واحدٍ واحدًا للفظِ الذي وضَعه الواضعُ له ونصَّ عليه. وأمَّا

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد انتصر المصنف هنا لرأي البصريين في رد حجج الكوفيين؛ انظر المسألة وحجج الفريقين في: الإيضاح للزجاجي (ص ٧٧)، والمرتجل لابن الخشاب (ص ٣٤)، وأسرار العربية للأنباري (ص ٢٢)، والتبيين للعكبري (ص ١٥٣) [م: ٨]، واللباب له (٢/ ٢٢)، وتمهيد القواعد (١/ ٢٣٠).

الزمانُ لمَّا كانَ متعددًا وأمكَنهم التعبيرُ عن كلِّ واحدٍ بتغييرِ الحدثِ غيَّروه، وجعلوا بإزاءِ الماضي لفظًا على سبيلِ النصِّ وبإزاءِ الحالِ والاستقبالِ لفظًا على وجهِ الاشتراكِ على ما هو المشهورُ، ولم يضَعوا له إعرابًا للدلالةِ / [١٢: و] على الأزمنةِ؛ لأنَّه يدخلُ عليه إعرابٌ آخرُ لأجلِ المعاني الثلاثةِ فيؤدِّي إلى جمعِ الإعرابينِ والتباسِ أحدِهما بالآخرِ. أو لأنَّ تغيُّرَ الوزنِ أدلُّ على المقصودِ مِن الإعرابِ لزوالِ الإعرابِ بالوقفِ والتعذُّرِ والاستثقالِ بخلافِ التغيُّرِ.

إن قلتَ: هذه العلَّةُ تقتضي ألا يكونَ إعرابٌ أصلًا لا في الأسماءِ ولا في الأفعالِ. **قلتُ**: الأسماءُ لكثرتِها وعدمِ تمكُّنِ ضبطِها اقتضتِ الحكمةُ ألا تغيَّرَ الصيغُ لأجلِ الدلالةِ على المعاني لئلَّا تزيدَ كثرتُه، وأمَّا الحدثُ فلقلَّتِه اختاروا التغيُّرَ لِما ذكرناهُ. أو لأنَّ الإعرابَ في الأسماءِ وإن كان أضعفَ منَ الصِّيغِ لكنَّ العاملَ يقويه بخلافِ ما نحنُ فيه إذ ليس ثَمَّ عاملٌ، وأيضًا الأسماءُ قد غيَّروها لأجلِ معانٍ أُخَر هي التصغيرُ والجمعُ وغيرُهما فلو غيَّروهما للمعاني الثلاثةِ لوقَع الالتباسُ بين الأوزانِ.

إن قلتَ: لِمَ لم يعكِسوا الأمرَ؟ **قلتُ**: لأنَّ المعانيَ الثلاثةَ لازمةٌ للكلمةِ لا ينفكُّ اسمٌ عن أحدِها بخلافِ المعاني الأُخَرِ؛ لكونها عارضةً في بعضِ المواقعِ بحسبِ الحاجةِ إليها، والتغيُّرُ بالحركاتِ أخفُّ من تغيرِ الصِّيغِ فناسَب اللزومُ الخفَّةَ والعُروضُ الثِّقلَ مناسبةً حسنةً، واللهُ أعلمُ.

❊ ❊ ❊

[أنواع الإعراب في الأسماء]

قال:

رَفعٌ وَنَصبٌ ثُمَّ جَرٌّ قِسمَهْ　　وَكُلُّ نَوعٍ عَلَمٌ لحِكْمَهْ

أقولُ: هذه أنواعُ الإعرابِ في الأسماءِ وليس إلَّا، قال ابنُ الدَّهَّانِ(١): «سببُ ذلك أنَّ الحركاتِ أصلُها الحروفُ؛ وهي ثلاثةٌ: الألفُ وهي مِن أقصَى الحلقِ فَأُخِذت الفتحةُ منها، والياءُ هي مِن وسطِ الفمِ فأُخِذت الكسرةُ منها، والواوُ مِن بينِ الشَّفتينِ فأُخِذت الضمَّةُ منها»، وهذا غيرُ مرضيٍّ عندي؛ لأنَّه علَّل تثليثَ الحركاتِ بتثليثِ الحروفِ وتثليثُ الحروفِ ما استدلَّ عليه بشيءٍ. وقوله "أخذوا إحداها مِن أقصى المخارِجِ، وثانيَها من أوسطِها وثالثَها من أدناها": ليس بدليلٍ؛ لجوازِ أن يؤخَذ من كلٍّ واحدٍ من المخارجِ حرفانِ أو أكثرُ، **والحقُّ أن يقالَ**: إنَّ ذلك لعدمِ القدرةِ على الإتيانِ برابعٍ.

واعلم أنَّه إنما سمِّي الرفعُ رفعًا لأنه يكسُو الشَّفتين هيئةَ الارتفاعِ، وسمِّي النصبُ نصبًا لأنَّه يكسُو الفمَ هيئةَ الانتصابِ بفتحةٍ، وسمِّي الجرُّ جرًّا أو خفضًا لأنَّه يكسُوه هيئةَ الهَوِيِّ إلى أسفلَ والهَوِيُّ إلى أسفلَ جرٌّ وانخفاضٌ، وسمِّي

---

(١) هو: سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد، المعروف بابن الدهان، ينتهي نسبه إلى كعب بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه، كان من أعيان النحاة وأفاضل اللغويين، كثير التصنيف جيد الشعر، توفي سنة (٥٦٩هـ) ووقع عند ياقوت أنها سنة (٥٥٩هـ) ولم يتابع عليه، من مصنفاته: شرح اللمع، وشرح الدروس في النحو، والفصول في القوافي، وله شرح عظيم على إيضاح الفارسي. انظر: معجم الأدباء (٣/ ١٣٦٩)، وإنباه الرواة (٢/ ٤٧)، ووفيات الأعيان (٢/ ٣٨٢)، والبلغة للفيرزوآبادي (ص ١٤٤).
وانظر قوله في: المحصول في شرح الفصول لابن إياز (١/ ٥٦)

الجزمُ جزمًا لأنَّ الجزمَ قطعٌ وههنا قطعُ الحركةِ؛ هذا في ألقابِ الإعرابِ. وأمَّا في البناءِ فسمِّي الضمُّ ضمًّا لضمِّ الشَّفتين عند التكلُّمِ به، وسمِّي الفتحُ فتحًا لانفتاحِ الفمِ عند التكلُّم به، وسمِّي الكسرُ كسرًا لانكسارِ الشَّفةِ بالهَوِيِّ إلى السُّفلِ عند التكلُّمِ به، وسمِّي السكونُ سكونًا لأنَّه خِلوٌ منَ الحركة وعدمٌ لها[1].

قال:

وَالرَّفعُ لِلفَاعِلِ أَو مَا ضَارَعَهْ وَالنَّصبُ لِلمَفعُولِ أَو مَاشَايَعَهْ
وَالجَرُّ يَأتِي عَلَمَ الإِضَافَهْ وَلَا يَكُونُ أَبَدًا خِلَافَهْ

أقول: إنما خُصَّ الرفعُ بالفاعلِ وما جرَى مجراهُ لكونه أقوى الحركاتِ لحدوثِها من العُضوينِ[2]، والفاعلُ / وما ضارَعه عمدةُ الكلامِ؛ أي: لا يكون [١٢: ظ] كلامٌ خالٍ عنه؛ فكان اختصاصُ الرفعِ به أَولَى. وخُصَّ النصبُ بالمفعولِ لكونه أضعفَ الحركاتِ والمفعولُ فضلةٌ في الكلامِ؛ أي: لا يحتاجُ حصولُ الكلامِ إليه؛ فكان اختصاصُه به أَولَى. وخُصَّ الجرُّ بالإضافةِ لكونه متوسطًا بين القوَّةِ والضعفِ والمضافُ إليه قد يقعُ عمدةً وقد يقَعُ فضلةً؛ فكان اختصاصُ الجرِّ به أولَى، وهذا من حكمةِ العربيةِ.

قال:

وَالجَمعُ إِن كَسَّرتَهُ وَالمُفرَدُ مُنصَرِفَينِ بِالثَّلاثِ تُسرَدُ

أقول: لمَّا اختلفَ إعرابُ الأسماءِ بحسبِ اختلافِ استحقاقِها إيَّاه شرَع في تقسيمِه، وهو على أقسامٍ أربعةٍ؛ لأنَّه لا يخلو إمَّا أن يكونَ بالحركاتِ أو

(١) انظر: شرح ابن جعفر (١٠/ و- الفاتح) والمصنف هنا فصل ما أجمله ابن جعفر هناك، والمحصول لابن إياز (١/ ٥٧).
(٢) أي: الشفتين عكس صاحبيه؛ كما تقدم آنفًا.

بالحروفِ، وكلُّ واحدٍ منها إمَّا يجري على القياسِ في الأحوالِ كلِّها أو لا يجري؛ فبدأ المصنِّفُ **بالقسمِ الأولِ من الأولِ وهو أن يكونَ معربًا بالحركاتِ ويجري على القياسِ في الأحوالِ كلِّها وهو شيئانِ:**

المفردُ المنصرِفُ والجمعُ المكسَّرُ المنصرفُ؛ أمَّا المفردُ فقد مضَى ذكرُه، وأمَّا الجمعُ المكسَّرُ فلأنَّ وضعَه كوضعِ المفرداتِ فأُعرِب كإعرابِها، والمفردُ ههنا في مقابلةِ المثنَّى والمجموعِ فيدخلُ فيه المضافُ، ولا يرِدُ النقضُ بالأسماءِ الستةِ لكونِها مفردةً منصرفةً ولم يُعرِبوها بالحركاتِ لتخصيصِها بالذكرِ بعدُ.

قال:

وَجَمعُكَ المُؤَنَّثَ الصَّحِيحَا بالضَّمِّ وَالكَسرِ لَهُ صَرِيحَا
وَالِاسمُ مُطلَقًا إِذَا لَم يُصرَفِ بِالضَّمِّ والفَتحِ يَكُونُ فَاعرِفِ

أقولُ: هذا هوَ القسمُ الثَّاني منَ القسمِ الأولِ؛ وهو أن يكونَ إعرابُه بالحركاتِ ولم يجرِ على القياسِ وهو قسمانِ: جمعُ المؤنثِ السالمُ وغيرُ المنصرِفِ؛ أمَّا جمعُ المؤنثِ السالمُ فإنَّما خولِف فيه في النصبِ لأنَّهم قد حمَلوا النَّصبَ على الجرِّ في جمعِ المذكرِ السالمِ للتعذُّرِ على ما يأتي وهو فرعٌ عليه فحمَلوه عليه في ذلك؛ لئلَّا تزيدَ درجةُ الفرعِ على درجةِ الأصلِ[(١)]، وأمَّا غيرُ المنصرِفِ فإنَّما خولِف فيه في الجرِّ؛ لأنَّ الجرَّ لما أُسقِط تبعًا للتنوينِ على ما يأتي حمَلوا حالةَ الجرِّ على النصبِ لمناسبةٍ بينَهما[(٢)].

قال:

---

(١) انظر ما سيأتي في (ص ١٥٦).
(٢) انظر ما سيأتي في (ص ٢٢٥).

أَخُوكَ مَـعْ حَمُوكَ مَعْ أَبُوكَ وَذُو وَفُـوكَ وَكَـذَا هَنُـوكَا
مُضَافَـةً لِغَيـرِ يَـا تَكَلُّـمِ بِالوَاوِ وَالأَلِـفِ وَاليَا فَاعلَمِ

أقولُ: هذا هو القسمُ الأولُ من القسمِ الثاني؛ وهو أن يكونَ إعرابُه بالحروفِ ويجري على القياسِ، وهو ستةُ أسماءٍ ولإعرابِها بالحروفِ ثلاثُ شرائطَ؛ أحدُها وجوديٌّ: وهو أن تكونَ مضافةً. وثانيها عدميٌّ: وهو ألا تكونَ الإضافةُ إلى ياءِ المتكلمِ. وثالثُها أيضًا عدميٌّ: وهو ألا تكونَ مصغرةً وهذا الأخيرُ لا بدَّ منه وإن أسقَطه المصنفُ(١).

ثمَّ الكلامُ في هذه الأسماءِ يتشعبُ شُعُبًا كثيرةً، وأنا أذكرُ / ما يتعلَّق [١٣:و] بهذا الموضعِ وأُحِيل بالباقي إلى آخرِ المجروراتِ إذ ذاك موضعُه(٢)؛ فنقولُ: اختلَف النحاةُ في أواخرِ هذه الأسماءِ فزعَم سيبويه(٣): أنَّها حروفُ الإعرابِ والإعرابُ مقدَّرٌ فيها والحركاتُ قبلَها إتباعٌ لتلك المقدرةِ؛ كحركةِ راءِ "امرئٍ" في قولِك: «هذا امرؤٌ، ورأيتُ امرأً، ومررتُ بامرئٍ». وزعَم أبو الحسن الرَّبعيُّ(٤): أنَّ الحركاتِ منقولةٌ إلى ما قبلَها في الرفعِ والجرِّ، والفتحةَ

---

(١) ونصَّ بعضهم على إفرادها غير مجموعة، وقد تقدم هذا الشرط أيضًا في كلام المصنف قريبًا؛ انظر: المرتجل لابن الخشاب (ص ٦٠)، وتوجيه اللمع (ص ٨٩)، وتوضيح المقاصد (١/ ٣٢٣)، وتمهيد القواعد (١/ ٢٥٩)، وشرح الشاطبي على الألفية (١/ ١٥٦).

(٢) انظر ما سيأتي في (٢/ ٢٠).

(٣) الكتاب (٢/ ٢٠٣)، وانظر: المسائل البصريات للفارسي (٢/ ٨٥٢)، والإنصاف للأنباري (١/ ١٧) [م: ٢]، والتذييل والتكميل (١/ ١٧٥).

(٤) انظر قول الربعي في: شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٢٢)، والمرتجل لابن الخشاب (ص ٥٧)، والإنصاف للأنباري (١/ ١٧) [م: ٢]، والتبيين للعكبري (ص ١٩٤) [م: ٢٠]،

غيرُ منقولةٍ لخفَّتِها. وزعَم أبو عثمانَ[١]: أنَّ الحركاتِ قبلَ الحروفِ إعرابيةٌ والحروفَ حادثةٌ بالإشباعِ. وزعَم الكسائيُّ والفرَّاءُ[٢]: أنَّ الحركاتِ قبلَ الحروفِ إعرابيةٌ، وأن الحروفَ أيضًا للإعرابِ[٣] فهي معربةٌ بإعرابينِ. والذي استقرَّ عليه رأيُ المتأخرين أنَّها معربةٌ بالحروفِ[٤]، وقالوا: إنَّما فعَلوا ذلك لتكونَ توطئةً للتثنيةِ والجمعِ، ولئلَّا يختصَّ الفرعُ بتفرُّعِ إعرابٍ لا يوجدُ مثلُه في الأصلِ، وخصُّوا بذلك لكونِها قابلةً له مع كثرةِ استعمالِها.

واعلم أنَّ هذه المذاهبَ ضعيفةٌ وكذا تعليلُهم[٥]؛ لأنَّ الإعرابَ بالحروفِ عندَهم فرعٌ على الإعرابِ بالحركاتِ، وقد أخَذ الأصلُ الأصلَ والفرعُ الفرعَ وهذه معادلةٌ حسنةٌ، والأقربُ ما أشار إليه المصنفُ؛ **وهو أنَّ هذه الأسماءَ**

وشرح المفصل (١/ ١٥٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ١١٧).

(١) هو المازني، وقوله في: الإنصاف للأنباري (١/ ١٧)[م: ٢]، والتبيين للعكبري (ص ١٩٤) [م: ٢٠]، واللباب له (١/ ٩٠)، وشرح المفصل (١/ ١٥٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ١١٧).

(٢) انظر قولهما في: أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٤٣)، والتبيين للعكبري (ص ١٩٤)[م: ٢٠]، واللباب له (١/ ٩٣)، وسفر السعادة (٢/ ٥٣٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ١١٧)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٣٨).

(٣) قوله: «وأن الحروف أيضًا للإعراب» مكرر في الأصل.

(٤) وهو مذهب قطرب، والزِّيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام الضرير من الكوفيين. انظر: الجمل للزجاجي (ص ٣، ٤)، والتبيين للعكبري (ص ١٩٤) [م: ٢٠]، واللباب له (١/ ٩٣)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٣٧).

(٥) أي: الثلاثة الأول عدا الأخير وهو الإعراب بالحروف؛ لأنه اختياره واختيار الناظم رحمهما الله ولكنه ضعَّف حججَهم وقوَّى حجة ابن الحاجب كما سيذكره أعلاه، وانظر كلام ابن الحاجب في شرح الكافية له (١/ ٢٥١).

لمَّا تكثَّرت لفظًا ومعنًى وكانَت أواخرُها حروفًا تقبلُ التغييرَ جعَلوا إعرابَها بالحروفِ طلبًا للخفَّةِ إذ هوَ اكتفاءٌ بالحروفِ الموجودةِ؛ أما التكثُّرُ اللفظيُّ فظاهرٌ لكونِها مضافةً، وأمَّا المعنويُّ فلكونِها مِن الأمورِ الإضافيةِ التي يستلزِمُ تصورُ معناها تصورَ مقابلاتِها. وكذا المثَّى والمجموعُ إذ هما متكثرانِ أيضًا لفظًا ومعنًى والآخِرُ منهما حرفٌ يَقبلُ التغييرَ.

ولو فُقِد أحدُ هذه الشرائطِ لم تُعرَب بالحروفِ؛ كالابنِ والأمِّ المضافَين فإنَّهما وإن تكثَّرَا لفظًا ومعنًى لكنهما لا يقبلانِ التغيُّرَ، وكالجمعِ المكسَّر لأنَّه لم يتكثَّر لفظًا لأنَّ وضعَه كوضعِ المفرداتِ؛ أعني أن الواضعَ صاغَ اللفظَ ووضَعه بإزاءِ المجموعِ دفعةً كما فعَل ذلك في المفرداتِ، وأمَّا الجمعُ السالمُ فليسَ كذلك بل هو معدولٌ عن العطفِ، والحروفُ قائمةٌ مقامَ المفردَين الآخرَين أو مقامَ الأفرادِ الأُخر، هذا ومع فقدِ القبولِ فيه، وكالمركباتِ اللفظيةِ فإنَّها وإن تكثَّرت لفظًا لكن توحَّدت معنًى.

قال:

ثُمَّ المُثَنَّـــى جَاءَ بِاليَا وَالأَلِفْ وَاثنَانِ مَعْ كِلَا الضَّمِيرِ إِن تُضِفْ

أقولُ: هذا هو القسمُ الثاني من القسمِ الثاني؛ وهو أن يكونَ إعرابُه بالحروفِ ولم يجرِ على القياسِ؛ وهو في موضعَين؛ الأول: المثنَّى أو ما يجري مجراه، والنظرُ فيه في مقامَين:

الأولُ في سببِ إعرابِه على الكيفيةِ المخصوصةِ: اعلم أنَّهم لما عدَلوا عن التكرارِ احتاجوا إلى علامةٍ دالَّةٍ عليه، وهي إمَّا حركةٌ أو حرفٌ والحركةُ لا تَليقُ للعلامةِ؛ إذِ الاسمُ حينئذٍ يستحقُّ حركةً أخرَى للإعرابِ فيؤدِّي إلى الجمعِ بين

حركتَينِ على حرفٍ واحدٍ فبقِي الحرفُ، ثم أَولَى الحروفِ بذلك حروفُ المدِّ واللِّينِ لكثرةِ دورانِها في الكلامِ فخُصَّ الألفُ بالمثنَّى حالةَ الرفعِ؛ لأنَّه قبلَ الجمعِ والرفعُ أقدمُ مِن الباقيَينِ والألفُ أخفُّ أُختَيهِ فكانَ رفعُ المثنَّى أَولَى بها، أَو لأنَّ المثنَّى أكثرُ من الجمعِ والألفُ أخفُّ مِن الواوِ فأُعطي الأخفُّ للأكثرِ والأثقلُ / للأقلِّ معادلةً بينهما. [١٣: ظ]

أو نقولُ: إنَّهم لما جعَلوا الألفَ لضميرِ المثنَّى المرفوعِ في نحو "قاما ويقومان" جعَلوها علامةً للرَّفعِ ههنا أيضًا لمناسبةٍ بينهما، ثم خُصَّ الياءُ بالجرِّ في المثنَّى والمجموعِ على القياسِ، ثم نظَروا فلم يجِدوا حرفًا للنصبِ فيهما فحمَلوه على الجرِّ دونَ الرفعِ لمناسبةٍ بينهما من حيثُ إنَّهما فضلتانِ في الكلامِ، ولذلك اتفقَا في نحو "إنَّه وله وإنَّك ولك". أو لأنَّهم لما أَتبعوا الجرَّ النصبَ في باب ما لا ينصرِفُ عكسُوا القضيةَ ههنا نظرًا إلى التعويضِ والتَّقارُضِ بينهما. وإنما فتَحوا ما قبلَ الحرفِ في المثنَّى حالة الجرِّ والنصبِ للفرقِ بين التثنيةِ والجمعِ ولا تعويلَ على كسرِ النونِ وفتحِها لسقوطِها بالإضافةِ، وكان المثنَى أَولَى بالفتحةِ كأولويتِه بالألفِ.

المقامُ الثاني في مائيَّةِ[١] هذِه الحروفِ والنونِ: اعلم أنَّ لهم فيها اختلافاتٍ كثيرةً والذي استقرَّ عليه رأيُ المتأخِّرين أنَّها حروفُ الإعرابِ وعلاماتُه، والألفُ كالدالِ المضمومةِ في "جاءَني زيدٌ" والياءُ كالدالِ المكسورةِ أو المفتوحةِ في المثنَّى والمجموعِ، وليست كالدالِ وحدَها لفهمِ الإعرابِ منها دونَ الدالِ، وليستِ أيضًا كحركاتِ الدالِ لاختلالِ الكلامِ عندَ حذفِها

(١) قال الرضي: «قولهم: مائيَّة الشيء منسوب إلى "ما" المستفهم بها عن حقيقة الشيء...، ومن قال ماهِيَّة فقد قلب الهمزة هاء لتقاربهما». شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٧، ٣٨).

وحركاتُ الدالِ ليست كذلك. وأمَّا النونُ فهو عوضٌ عن الحركةِ والنونِ(١).
ثم قالَ بعضُهم(٢): إنها تارةً تكونُ عوضًا عنهما وهوَ في مثلِ "رجلانِ"، وتارةً تكونُ عوضًا عن الحركةِ وحدَها وهو في مثلِ "الرجلانِ"، وتارةً تكون عوضًا عن التنوينِ وحدَه وهو في مثل "غلامَا زيدٍ".

أقول: وهذا عندَ التحقيقِ ليس بمرضيٍّ؛ لأنَّ المثنَّى والمجموعَ لا يخلو إمَّا أن يكونَ إعرابُهما بالحركاتِ أو بالحروفِ أو بكليهما؛ إن كان الأولَ ولا ريبَ أنَّها ليست بظاهرةٍ فيكونُ حاصلُ كلامِهم أنَّهما معربانِ بحركاتٍ تقديريةٍ؛ كـ"العصا وغلامي" وهم لا يقولونَ به. وإن كانَ الثانيَ فحينئذٍ لا يكونُ للحركاتِ مدخلٌ فيهما فكيفَ تكونُ النونُ عوضًا عن الحركةِ على زعمِهم؟! إذ تعويضُ الشيءِ عن الشيءِ إنَّما بعد ثبوتِ الاستحقاقِ، بلى لو قالوا إنَّها عوضٌ عن حركةٍ بنائيةٍ لا إعرابيةٍ لتمشَّى قولُهم هذا، لكن نحنُ نمنعُ ثبوتَ الحركةِ في آخرِ الاسمِ مع قطعِ النظرِ عنِ الإعرابِ. وإن كان الثالثَ فذلك يؤدِّي إلى ارتكابِ ما لا عهدَ له في كلامِهم، وأيضًا الغرضُ يتم بواحدٍ منهما فيكونُ الإتيانُ بالآخر عبثًا، وشيءٌ آخرُ وهو أنَّه لو كانَ النونُ عوضًا عن الحركةِ والتنوينِ لوجَب سقوطُها عند الوقفِ كسقوطِهما، **والأقربُ ما قالَه المصنفُ وهو أنَّ**: الإعرابَ نفسُ هذه الحروفِ وأنَّها هي الموضوعةُ للمعاني

---

(١) أي: النون عوض عن الحركة والتنوين، والتعبير بالنون عن التنوين من مصطلحات سيبويه رحمه الله في كتابه، والقول بأن النون عوض عنهما هو قول الجمهور؛ انظره في: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤١)، وعلل التثنية لابن جني (ص ٨٠)، والمرتجل (ص ٦٥)، وتوجيه اللمع (ص ٩١)، والارتشاف (٢/ ٥٧٠).

(٢) هو ابن جني رحمه الله وذلك في كتابه علل التثنية (ص ٨٠) وما بعدها وقد أورد في كتابه هذا إشكالات وقد رد عليها.

المعتورةِ على الاسمِ؛ مذهبُ قطربٍ والفراءِ، وأنها مع النونِ علامةٌ للتثنيةِ والجمعِ[١].

لكن بقِي على هذا إشكالٌ؛ وهو أنَّ النونَ لو لم تكُن عوضًا عنِ التنوينِ لَما كانَ لسقوطِها في الإضافةِ وجهٌ، اللهمَّ إلا أن نقولَ إنَّ سقوطَها للتخفيفِ؛ إذِ الكلامُ يطولُ مع الإضافةِ، ويساعدُه جوازُ حذفِه[٢] عندَ عدمِ الإضافةِ إذا كانَ معرفًا باللامِ؛ كقولِهم: "الضاربو زيدًا"، وأنشدوا:

الحَافِظُو عَورَةَ العَشِـيرَةِ لا ... يَأْتِيهُم مِن وَرَائِهِم وَكَفُ[٣]

---

(١) أي: إن إعرابه بالحروف هو مذهب الفراء والكوفيين وقطرب وتابعهم ابن الحاجب في قولهم هذا واختاره المصنف كما صرح به في أول كلامه، وأما قوله: «أنها هي الموضوعة للمعاني المعتورة على الاسم» فهو بيان لحقيقة الإعراب عند المصنف وجمهور النحويين ما عدا قطربًا فقد خالفهم في حقيقة الإعراب أصلًا وذهب إلى أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني، وإنما دخل ليفرق بين الوصل والوقف، وأما في إعراب المثنى ههنا فقد صرَّح أن الأحرف هي الإعراب نفسها مثلها مثل الحركات الثلاث. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ١٣٣)، والإنصاف (١/ ٢٩) [م: ٣]، والتبيين للعكبري (ص ٢٠٣) [م: ٢٢]، والارتشاف لأبي حيان (٢/ ٥٦٩، ٥٧٠) وقال رحمه الله: «وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون ليس تحته طائل ولا ينبني عليه حكم».

(٢) أي: جواز حذف النون، وقد درج المصنف هنا على تذكير النون بالحمل على معنى الحرف، وتأنيثه على الأداة، والحمل على المعنى مذهب معروف ورد في القرآن الكريم وكلام العرب، وقد عده ابن جني من شجاعة العربية في الخصائص (٢/ ٤١٣).

(٣) بيت من المنسرح، اختلف على قائله؛ فنسب لعمرو بن امرئ القيس في جمهرة أشعار العرب (ص ٥٣١)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (ص ١٩٦)، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري (ص ١٢٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٧٢)، ولقيس بن الخطيم في ديوانه (ص ١١٥) وصحح محققه الدكتور ناصر الدين الأسد نسبته هناك لعمرو بن امرئ القيس، =

/ فيكونُ مع الإضافةِ أحسنَ؛ لأنَّ اتصالَ المضافِ إليه بالمضافِ أشدُّ منِ [١٤:و] اتصالِ المعمولِ بعاملِه.

وأمَّا ما يجري مَجرى المثنى في الإعرابِ فشيئانِ؛ **أحدُهما**: "اثنانِ" وقد أهملَه النحويون؛ إمَّا لغفلتِهم عنه أو لظنِّهم بدخولِه في المثنى وهو غلطٌ؛ لأنَّه ليس بمثنًّى حقيقيٍّ إذ ليس "اثنٌ" موضوعًا ثم أُلحق بآخرِه علامةُ التثنيةِ بل هو لفظٌ موضوعٌ للمثنى دفعةً، ولذلك خصَّه المصنفُ بالذكرِ[١].

وثانيهما: "كِلا" وهو مفردُ اللفظِ مثنًّى المعنى عند البصريينَ، وإعرابُه بالحركاتِ التقديريةِ إذا أُضيف إلى المظهرِ في قولِك: "كِلا الرجلينِ" في الأحوالِ الثلاثِ، وبالحروفِ كالمثنَّى إذا أضيفَ إلى المضمرِ في قولِك: "جاءني الرجلانِ كلاهما، ورأيتُ الرجلَين كِلَيهما، ومررت بالرجلين كِلَيهما"، وإنما فعلوا ذلك لأنَّهم لما أضافوه إلى المضمرِ المتصلِ المثنَّى صارَ معه كالكلمةِ الواحدةِ فقوِي أمرُ التثنيةِ فيه لفظًا ومعنًى فأُجري مُجرى المثنى في الإعراب، ولم يفعلوا ذلك عند إضافتِه إلى المظهرِ؛ إمَّا لأنَّ اتصالَ المظهرِ ليس كاتصالِ المضمرِ، أو لأنَّ إعرابَه بيانُ أحوالِ المؤكَّدِ والمؤكَّدُ في هذه الصورةِ بعدَه فكرِهوا أن يتقدمَ البيانُ على ما هو بيانٌ له، وليس كذلك إذا أُضيف إلى المضمرِ؛ لأنَّ المؤكَّد حينئذٍ قبلَه. وقيل: إنَّهم راعَوا اللفظَ في إضافتِه إلى المظهرِ وراعَوا المعنى عندَ إضافتِه إلى المضمرِ ولم يعكِسوا؛ لأنَّ

= وأدب الكاتب لابن قتيبة (ص ٣٢٤)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٩٠)، ولشريح بن عمران، أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه (١/ ١٤١)، ولرجل من الأنصار في الكتاب (١/ ١٨٥)، والمقتضب (٤/ ١٤٥).

(١) هذا القول الذي أورده المصنف هنا هو عين ما قاله ابن الحاجب في شرح الوافية (ص ١٣٢)، وشرح الكافية له (١/ ٢٤٦).

الإعرابَ بالحركاتِ أصلٌ بالنسبةِ إلى الحروفِ والمظهرَ أصلٌ بالنسبةِ إلى المضمرِ فأُعطي الأصلُ الأصلَ والفرعُ الفرعَ.

وههنا تنبيهانِ:

الأولُ: أن أكثرَ البصريِّين ذهبوا إلى أنَّ إعرابَه تقديريٌّ مطلقًا وأن انقلابَ ألفِه للتشبيهِ بألفِ "على ولدى" حيثُ تنقلبُ ألفاهما مع المضمرِ إلى الياء في قولك: "عليك ولديك" دونَ المظهرِ(١).

الثاني: أن الكوفيِّين ذهبوا إلى أنه مثنًّى لفظًا ومعنًى، وأن أصله "كِلَو" ثم حذِف الواوُ كما حذِف في "أبٍ ويدٍ" ثم ثُنِّي والتزم حذفُ النونِ لالتزامِ الإضافةِ، وهو ضعيفٌ لعدمِ سماعِ المفردِ وجوازِ عودِ الضميرِ إليه موحَّدًا؛ كقولِه تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾ [الكهف: ٣٣](٢).

قال:

وَالجَمــعُ سَــالِمًا بِيَــا وَوَاوِ   وَنَحوَ: عِشرُونَ أُولُو(٣) مُسَاوِ

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤١٣) وهو تعليل الخليل بن أحمد رحمه الله، والأصول (٣/ ٣١٩)، وتوجيه اللمع (ص ٢٧٣)، وشرح المفصل (١/ ١٦١).

(٢) انظر مذهبهم ومناقشته في: الإنصاف للأنباري (٢/ ٣٥٩) [م: ٦٢]، واللباب للعكبري (١/ ٣٩٨)، وتوجيه اللمع (ص ٢٧٢)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٢٧٥)، والتذييل والتكميل (١/ ٢٦٠)، والذي في هذه المصادر أن الأصل الواوي هنا من تقدير سيبويه والبصريين عدا الجرمي وكذا في "كلتا"، وأن أصلها عند الكوفيين «كلّ» فخففت اللام ودخل الألف للتثنية، والتاء في "كلتا" للتأنيث عندهم.

(٣) في الأصل: «وأولو» بواو العطف وبإثباتها ينكسر البيت ويفسد المعنى، والمثبت من النظم (٤/ و)، وشرح ابن الحاجب عليه (ص ١٣١).

أقولُ: هذا هو الموضعُ الثاني منَ القسمِ الذي إعرابُه بالحروفِ ولم يجرِ على القياسِ وهو الجمعُ السالمُ أو ما يجري مجراهُ مِن عشرينَ وأخواتِها وأُولُو؛ أمَّا الجمعُ فقد تقدَّم الكلامُ فيه، وأمَّا البواقي فقد أهمَلها النحويُّون إمَّا لغفلتِهم عنها أو لظنِّهم بدخولِها تحتَ الجمعِ السالمِ وهو غلطٌ؛ لأنَّ المرادَ بالجمعِ ما كان له واحدٌ زِيدت عليه الحروفُ ليدلَّ على أنَّ معه أكثرَ منه مِن جنسِه. وليست لهذهِ الأسماءِ مفرداتٌ شأنُها هكذا، ولا ينفعُ وضعُ عشرةٍ وثلاثةٍ وغيرِهما؛ لأنَّ عشرين لو كان جمعًا لعشرةٍ لكان عشرون ثلاثين لأنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ، ولو كان ثلاثون جمعَ ثلاثةٍ لكانَ التسعةُ ثلاثينَ، ولو كانَ أربعون جمعًا لأربعةٍ لكانَ اثنا عشر أربعين، وكلُّ ذلك معلومُ الفسادِ(١).

قال:

تَقدِيرُهُ نَحــوَ: عَصًا بِالأَلِفِ   وَكَغُلَامِي مُطلَقًا وَهْوَ خَفِي

/ وَنَحوَ: قَاضٍ رَفعُهُ وَالجَرُّ   وَنَحوَ: مُسلِمِيَّ رَفعًا فَادْرُوا(٢)   [١٤: ظ]

أقول: الإعرابُ ينقسمُ باعتبارٍ آخرَ إلى لفظيٍّ وتقديريٍّ، واللفظيُّ: كلُّ ما كان ظاهرًا محسوسًا وقد أهمَله المصنفُ لظهورِه، ولأنَّه إذا عُلِم التقديريُّ عِلم أن ما سواهُ لفظيٌّ. وأمَّا التقديريُّ فقد سبَق المرادُ منه(٣)، وبقي ههنا علينا ذكرُ السببِ الحاملِ لهم على الحكمِ بتقديرِ الإعرابِ، واعلم أنَّهم لَّما حكَموا أن سببَ

---

(١) قال أبو حيان: «إنما لم تثنَّ الثلاثة وأخواتها ولم تجمع؛ لأن لكل منها لفظًا يغني عن ذلك إن قصد؛ ألا ترى أن ستة يغني عن تثنية ثلاثة، وعشرة يغني عن تثنية خمسة، وعشرون يغني عن تثنية عشرةٍ، وكذلك أيضًا ثلاثون فما بعدها». التذييل والتكميل (٩/ ٣٤٠)، وانظر: شرح الرضي (١/ ٩٤)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ٨٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٠).

(٢) كتب في الحاشية: «من الدراية؛ أي: فاعلم».

(٣) انظر ما تقدم في (ص ١٤٢).

الإعرابِ هو المعاني المعتورةُ مع زوالِ المانعِ من المشابهةِ لا بدَّ لهم من أن يحكُموا بالإعرابِ تقديرًا إذا فُقد لفظًا ووُجد السببُ؛ فرارًا من أن يخرجَ السببُ عن كونِه سببًا، **وهو على قسمَين؛ الأول**: أن يكونَ مقدرًا في الأحوالِ الثلاثِ للتعذُّرِ. **والثاني**: أن يكون مقدرًا في بعضِ الأحوالِ للاستثقالِ. والأولُ في بابين؛ باب المقصورِ، وباب المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ. والمقصورُ: كلُّ ما كان في آخرِه ألفٌ مفردةٌ أصليةٌ أو زائدةٌ؛ نحوَ: "عصًا وحُبلَى"، ثمَّ النظرُ ههنا في مقامينِ:

الأول: في بيانِ الألفِ والواوِ والياءِ في احتمالِها الحركاتِ وعدمِ احتمالِها لها، واعلم أنَّ احتمالَ الحروفِ الحركاتِ يختلفُ بحسبِ اختلافِ اعتمادِها على مخارجِها؛ وهي باعتبارِ الاعتمادِ على ثلاثةِ أقسامٍ؛

الأول: ما اشتدَّ اعتمادُه على المخرَجِ وهو الحروفُ الصحيحةُ، ولذلك احتملَت جميعَ الحركاتِ.

والثاني: ما لا يكونُ له اعتمادٌ على المخرَجِ أصلًا بل يجري مع النَّفَس مدةَ جريانِه؛ وهو الألفُ، ولذلك لا يحتملُ الحركةَ أصلًا، وإن احتمل خرَج عن حقيقتِه وصارَ همزةً.

والثالث: ما لا يكونُ اعتمادُه كاعتمادِ الصحيحِ ولا يكونُ عدمُ اعتمادِه كالألفِ؛ وهو الواوُ والياءُ ويختلفُ احتمالُهما للحركاتِ بحسبِ اختلافِهما في الاعتمادِ، ويختلفُ الاعتمادُ بحسبِ اختلافِ المواقعِ؛ **فكلُّ موضعٍ يكونُ قبلَها ساكنٌ** كـ"ظبْيٍ ودلْوٍ" يكونُ حكمُهما كحكمِ الصحيحِ في الاعتمادِ، وكذلك احتمَلتا الحركاتِ الثلاثةَ، وإنما صار لهما الاعتمادُ في هذه الصورةِ لسكونِ ما قبلَهما؛ إذ الحروفُ لا بدَّ لها من الاعتمادِ إمَّا بنفسِها أو بحركةٍ قبلَها

لتمكُّنِ اللفظِ بها، وكذلك إذا كانتَا ساكنتَين وقبلَهما فتحةٌ لا بدَّ لهما حينئذٍ من الاعتمادِ؛ نحو: "ثَوبٍ وبَيْعٍ".

إن قلتَ: حكمتَ بأنَّ احتمالَ الحروفِ الحركاتِ بحسبِ الاعتمادِ؛ فإذا صارَ لهما الاعتمادُ على المخرَجِ في هذه الصورةِ وجَب تحملُهما للحركاتِ مع أنَّهما لا يتحملانِ أصلًا. **قلتُ:** هذا لا يقدَحُ في قاعدتِنا؛ إذِ المرادُ ثَمَّ إذا لم يمنَع مانعٌ وههنا الثقلُ يمنعُهما عن تحملِ الحركاتِ.

وكلُّ موضعٍ وقعتَا وقبلَهما حركةٌ من جنسِهما يكون حكمُهما كحكمِ الألفِ في عدمِ الاعتمادِ؛ نحو: "يدعو ويقضي"، ولذلك لم يحتملَا الضمَّ والكسرَ وإنما احتملَا الفتحةَ لخفَّتِها، ولكونِ عدمِ اعتمادِها ليسَ كالألفِ، أو لأنَّ لهما حظًّا في الاعتمادِ في بعضِ الصورِ.

المقام الثاني: في تسميةِ المقصورِ مقصورًا والمنقوصِ منقوصًا؛ اعلم أنَّ القصرَ قد يجيءُ بمعنى الحبسِ في اللغةِ؛ كقولِه تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]؛ أي: محبوساتٌ. وتسميتُهم المقصورَ مقصورًا مأخوذةٌ من هذا الاشتقاقِ؛ لأنَّ الألفَ فيه محبوسٌ عن الامتدادِ، يدلُّ عليه تسميتُهم ما في مقابلتِه ممدودًا؛ نحو "حمراءَ"، وهذا أنسبُ مِن قولِهم: إنَّه من القصرِ الذي هو الحذفُ؛ كقولِه تعالى: ﴿أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النساء: ١٠١]؛ لأنَّهم حذفوا عن الألفِ الحركاتِ؛ لأنَّ ذلك يستلزِمُ أن يسمَّى المنقوصُ مقصورًا / لأنَّهم [١٥: و]
حذفوا عنه الحركةَ(١). وأمَّا المنقوصُ فإنما سُمِّي بذلك لنقصانِ الحرفِ فيه

---

(١) قال ابن يعيش جامعًا بين القولين؛ الحبس والنقص: «وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد؛ ألا ترى أن قصر الصلاة إنما هو حبسُها عن التمام في الأفعال، وذلك أن الاسم المقصور كأنه حبس عما استحقه من الإعراب، أو نقص عن الممدود الذي هو أزيدُ لفظًا». شرح المفصل (٤/ ٣٦).

في ذاتِه لعدمِ اعتمادِه على المخرجِ، أو لنقصِهم عنه الحركاتِ[١].

وأمَّا المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ؛ نحوَ: "غلامِي وداري" إنَّما قدَّروا فيه الإعرابَ؛ لأنَّ الياءَ الساكنةَ المتطرِّفةَ وجَب أن يكونَ قبلَها كسرةٌ فحينئذٍ لو دخَل عليه الإعرابُ لزِم تواردُ حركتينِ على حرفٍ واحدٍ؛ أمَّا في الرفعِ والنصبِ فواضحٌ، وأمَّا في الجرِّ فلأنَّ ما قبلَ الياءِ يستحقُّ الكسرَ لذاتِه والجرُّ أمرٌ عارضٌ وما بالذاتِ مقدَّمٌ على ما بالعرَضِ هذا مرادُ المصنفِ[٢]، **وفيه نظرٌ**؛ لأنَّ لمعترضٍ أن يقولَ: لِم لا يجوزُ أن يقعَ الاكتفاءُ بالكسرةِ التي هيَ لأجلِ الياءِ عن الكسرةِ التي هيَ للإعرابِ كما فعَلوا ذلك في المثنى والمجموعِ؛ حيثُ اكتَفَوا بالحروفِ التي هيَ للتثنيةِ والجمعِ عن حروفِ الإعرابِ فيكونُ على هذا معربًا في الجرِّ لفظًا؟![٣]، واللهُ أعلم.

وههنا تنبيهٌ: وهو أنَّ بعضَهم زعَم أن هذا البابَ مبنيٌّ لإضافتِه إلى المبنيِّ قياسًا على بناءِ الظروفِ حينَ إضافتِها إلى الجملِ الفعلية أو "إذ". وقال آخرون: إنه ليسَ بمعرَبٍ لعدمِ ظهورِ الإعرابِ وليس بمبنيٍّ لعدمِ سببِ البناءِ؛

---

(١) انظر: المرتجل لابن الخشاب (ص ٤٥)، واللباب للعكبري (١/ ٨٤)، وتوجيه اللمع (ص ٨٠)، وسفر السعادة للسخاوي (٢/ ٦٧٤).

(٢) انظر: شرح الوافية (ص ١٣٥)، وشرح الكافية (١/ ٢٥٤)، والأمالي له (٢/ ٨٥٣) وقد أطال القول فيه.

(٣) كأنما المصنف هنا قد عنى بالمعترض هذا ابن مالك؛ فإنه هو مَن نحا إلى أن الإعراب هنا ظاهر وصححه في شرح التسهيل (٣/ ٢٧٩)، وقد قال أبو حيان عن قول ابن مالك هذا: «ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب» الارتشاف (٤/ ١٨٤٧)، وقد رأينا أن هذا القول قد جوزه المصنف هنا ولعله لم يطلع على أنه اختيار ابن مالك؛ إذ لو اطلع لأخبر به واستند إليه، ولا سيما وقد نقل عنه بعض آرائه وشرح ألفيته كما مر في ترجمته، والله أعلم.

فله درجةٌ بين درجتينِ فهو خصيٌّ أو خنثَى[١]. وهذانِ ضعيفانِ؛ أمَّا الأولُ فلأنَّ الإضافةَ إلى المبنيِّ لا توجِبُ البناءَ بدليلِ إعرابِ "غلامك وغلامه" ولا ينفعُهم ما ذكَروه؛ لأنَّ البناءَ ليس بلازمٍ فيه بل جائزٌ، وأمَّا الثاني فلأنَّ عدمَ ظهورِ الإعرابِ لا يمنعُ من كونِ الكلمةِ معربةً؛ أفلا يرون بابَ المقصورِ والمنقوصِ مع وِفاقهم في إعرابِهِ[٢].

وأمَّا القسمُ الثاني وهو ما كانَ إعرابُه مقدرًا في بعضِ الأحوالِ للاستثقالِ؛ فعلى قسمين:

---

(١) الأول قول عبد القاهر وابن الخشاب وابن الخباز وظاهر قول الزمخشري، والثاني قول ابن جني على ما يأتي تفصيله في الحاشية التالية. ونقل ابن جعفر عن ابن الخشاب أن تسميته بالخنثى المشكل أشبه بالصواب من الخصي؛ لأنَّ الخصي معلوم أنه ذكر وهذا أمره ملتبس هنا. انظر: المنهاج الجلي (١/ ١٩٨و- عاطف أفندي).

(٢) للنحويين في هذه المسألة أربعة أقوال ذكرها أبو حيانَ رحمه الله في ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٧)؛ وبيانها على النحو الآتي:

الأول: قول الجمهور بأنه معرب بحركات مقدرة، وهو ما اختاره ابن الحاجب ونصره وعليه المصنف هنا، وإن جوَّز القول الثاني أيضًا.

الثاني: أنه معرب في الرفع والنصب بحركات مقدرة وفي الجر بالكسرة الظاهرة، وهو رأي ابن مالك كما تقدم آنفًا وقد جوَّزه المصنف.

الثالث: أنه لا معرب ولا مبني؛ وهو قول ابن جني قال: «هذا فصل موجود في العربية لفظًا، وقد أعطته مقادًا عليه وقياسًا، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو: "غلامي وصاحبي"؛ فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء». ثم بين مراده في خصائصه (١/ ٣٥٨).

الرابع: أنه مبني بإضافته إلى المبني؛ وهو قول عبد القاهر، وابن الخشاب وابن الخباز، وقد ناقشهم ابن مالك مناقشة مطولة في شرح التسهيل (٣/ ٢٨٠)، وانظر المسألة بتفصيل أكثر- بالإضافة إلى ما ذكر قبلُ- في: المقتضب (٤/ ٢٤٦)، والأصول (٢/ ١٢٧)، والمرتجل لابن الخشاب (ص ١٠٩)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٧).

الأول بابُ المنقوصِ: وهو كلُّ اسمٍ في آخرِه ياءٌ قبلَها كسرةٌ؛ نحوَ "القاضي والداعي"، قُدِّر فيه الرفعُ والجرُّ دون الفتحِ لثقلِهما وخفته، وقد تقدَّم الكلامُ فيه.

والثاني كلُّ جمعٍ سالمٍ مرفوعٍ أُضيف إلى ياءِ المتكلمِ؛ نحوَ "مسلميَّ" وكان الأصلُ "مسلمون" فلمَّا أُضيف سقَط النونُ واجتمعتِ الواوُ والياءُ وسُبِقت إحداهما بالسكونِ فقُلِبتِ الواوُ ياءً وأُدغِمت في الياءِ وكسِر ما قبلَها لأجلِ الياءِ فصارَ "مسلميَّ" فصارتِ الواوُ التي هيَ علامةُ الرفعِ مقدرةً فيه. واعلم أن تقديرَ الإعرابِ الحرفيِّ لم يذكره أحدٌ قبلَ المصنفِ وإنَّما هو منِ استخراجِه.

إن قلتَ: إن تبديلَ الواوِ بالياءِ لا يستلزمُ تقديرَ الإعرابِ كما أنَّ تبديلَ الفتحةِ بالكسرةِ في جمعِ المؤنثِ السالمِ وبالعكسِ في بابِ الممنوعِ منَ الصرفِ لا يستلزمُ تقديرَ الإعرابِ، غايةُ ما في البابِ أن تكونَ الواوُ مقدرةً لكن لا يلزمُ مِن تقديرِ الواوِ تقديرُ الإعرابِ؛ لجوازِ أن تكونَ الياءُ هيَ الإعرابَ، ويكونُ حاصلُه تبديلَ إعرابٍ بآخرَ. **قلت**: إنَّ علامةَ الرفعِ في هذا البابِ هيَ الواوُ لا غيرُ، وصارت مقدرةً فيكونُ الإعرابُ مقدرًا، وليس كذلك جمعُ المؤنثِ السالمُ لأنَّه لم يستحقَّ الفتحةَ في أولِ الأمرِ لا أنَّه قد كان مستحِقًّا ثم بدِّل بالكسرِ وكذلك بابُ ما لا ينصرفُ.

واعلم أنَّه كان على المصنفِ أن يذكر "فيَّ" أيضًا في هذا القسمِ لأنَّ رفعَه بالواوِ وهيَ مقدرةٌ هذا على اللغة الكُثرى على ما يأتي في بابه(١).

❊ ❊ ❊

(١) انظر ما سيأتي في (٢/ ٢٢).

[باب: الممنوعِ مِنَ الصرفِ]

قال:

ثِنتَانِ مِن تِســعٍ تُزِيلُ الصَّرفَا أَو مَا تَجِي كَالاِثنَتَينِ[١] عُرِّفَا

/ **أقول**: اعلم أنَّ الاسمَ إن كانَ خاليًا عن شَبَهِ مبنيٍّ الأصلِ وعنِ الأسبابِ [١٥: ظ] التسعةِ الآتيةِ سمَّوه المنصرفَ والمتمكِّنَ والأمكنَ، وإن لم يكن خاليًا عن الشبهِ سمَّوه غيرَ المتمكِّن والمبنيَّ، وإن لم يكن خاليًا عن الأسبابِ التسعةِ سمَّوه غيرَ المنصرفِ ويشملُه المتمكِّن أيضًا وهذا هو البابُ الذي تصدَّى[٢] المصنفُ للبحثِ فيه.

وحكمُ **الأولِ**: إدخالُ أنواعِ الإعرابِ مع التنوينِ. وحكمُ **الثاني**: ألا يدخلَه شيءٌ منها. وحكمُ **الثالثِ**: أن يدخلَه الرفعُ والنصبُ دونَ الجرِّ والتنوينِ. وفائدةُ التنوينِ الداخلِ على المنصرفِ الدلالةُ على خفَّةِ الاسمِ وتنكيرِه، وزعَم أكثرُ النحويِّين أن فائدتَه الدلالةُ على مَكانةِ الاسمِ وأصالتِه وسمَّوه تنوينَ التمكُّنِ، قالوا ولذلك لما خرَج عن الأصالةِ والمكانةِ منَعوه من التنوينِ، ونحنُ لا نستصوبُ هذا الكلامَ والذي يدلُّ على فسادِ ما قالوا وصحةِ ما قلنا وجوهٌ:

أحدُها ويُبنى على مقدمةٍ وهيَ: أنَّ الأصلَ دائمًا لا يحتاجُ إلى علامةٍ؛ لأنَّ كونَ الأصلِ أصلًا كافٍ في دلالتِه على المرادِ، وإنَّما احتِيج إلى العلامةِ في

(١) في الأصل: «كالاثنين»، والمثبت من المنظومة (٣/ و)، وشرح المصنف (ص ١٣٥).

(٢) كتب في الحاشية: «تصدى: تعرض».

الفرع، وسِرُّه: أنَّ الأصلَ هو السابقُ إلى الفَهم عندَ إطلاقِ اللفظِ، فلولا وضعُ العلامةِ في الفرعِ عندَ إرادتِه لكانَ مُلغزًا منافيًا للحكمةِ وهذا أصلٌ ظاهرٌ.

إذا ثبَت ذلك فاعلم أنَّ التمكُّنَ هو الأصلُ في الأسماءِ وعدمَ التمكنِ فرعٌ عليه فكيفَ يصحُّ منهم الحكمُ بأنَّ التنوينَ علامةُ الأصلِ وسقوطَه علامةُ الفرعِ وهو ضدُّ ما تقدَّم من الحكمةِ؟!

الثاني: أنَّ أسماءَ الأجناسِ موضوعةٌ للماهيةِ من حيثُ هيَ هيَ، والماهيةُ من حيثُ هيَ هيَ لا معرفةٌ ولا نكرةٌ، والتعريفُ والتنكيرُ صفتانِ عارضتانِ لها فحينئذٍ لو وضَعوا للتعريفِ علامةً مِن دونِ التنكيرِ لكانَ ترجيحًا من غيرِ مرجِّحٍ.

الثالث: أنَّ التنوينَ لو كان للتمكُّنِ لوجَب دورانُه معه وجودًا وعدمًا وليس كذلك؛ ألا ترى أنَّ اللفظَ إذا أُطلق على الحقيقةِ من حيثُ هيَ هيَ من دونِ النظرِ إلى الأفرادِ يثبتُ التمكُّنُ مع زوالِ التنوينِ، كما إذا سُئِل وقيل: ما الذي وُضِع على الذَّكَر من بني آدمَ كان الجوابُ "رجل" معرًّى عن اللام والتنوين، ولو كان للتمكُّن لوجَب ثبوتُه.

إن قلتَ: لا يلزمُهم ذلك لأنَّ التمكُّنَ زائدٌ على الماهيةِ فإذا أُطلق اللفظُ على الحقيقةِ مِن حيثُ هيَ هيَ لا يجبُ ثباتُ التنوينِ. **قلتُ**: إنَّ التمكنَ وإن كان زائدًا لكنَّه صفةٌ لازمةٌ لوجودِ اللفظِ فتمتنعُ مفارقتُه عنه، وليس كذلك التعريفُ والتنكيرُ لأنَّهما يَعرضانِ للماهية إذا نُظر إلى الأفرادِ فإن نُظر إلى فردٍ معينٍ كان معرفةً وإن نُظر إلى فردٍ غيرِ معينٍ كان نكرةً.

إن قلتَ: إنَّ هذا معارضٌ بأن التنوينَ لو كان للتنكيرِ لوجَب انتفاؤُه عندَ

انتفاءِ التنكيرِ وليس كذلك؛ ألا ترى أنَّه إذا سمِّي به يزولُ التنكيرُ مع ثباتِ التنوينِ. **قلتُ**: هذه الشبهةُ هيَ التي حملتِ المصنفَ على ادعائِه أنَّه للتمكُّن وليسَ للتنكيرِ، **ووجهُ الحلِّ أن نقولَ**: له دلالةٌ على شيئينِ الخفةِ والتنكيرِ فأبقي التنوينُ لدلالتِه على الخفةِ وهيَ باقيةٌ.

إن قلتَ: حكمتَ بأن الأصلَ لا يحتاجُ إلى علامةٍ وناقضتَ ههنا؛ لأنَّ الخفَّة أصلٌ بالنسبةِ إلى الثقلِ. **قلتُ**: لا نسلِّمُ أولًا بالأصالةِ والفرعيةِ بينهما، سلَّمناه / لكن تعارَضَ ههنا شيءٌ آخرُ وهو أنَّ وضعَ العلامةِ الثقيلةِ للثقيلِ [١٦:و] وتركَها للخفيفِ منافٍ للحكمةِ، ووضعٌ للضِّغثِ علَى الإِبَّالةِ[1].

قال:

عَدلٌ وَتَأنِيـــثٌ وَجَمعٌ مَعرِفَهْ وَعُجمَـــةٌ وَوَزنُ فِعلٍ وَصِفَهْ
وَالنُّونُ إن زِيدَت عَقِيبَ الأَلِفِ وَالتَّاسِعُ التَّركِيبُ فَافهَمْ تَعرِفِ
وَالجَمعُ مَــعْ تَأنِيثِهِم بِالأَلِفِ قَامَا مَقَــامَ العِلَّتَيــنِ فَاعرِفِ

أقول: هذا بيانٌ إجماليٌّ للأسبابِ التسعةِ المانعةِ من الصرفِ، وأنا أسوقُ الكلامَ على ما ساقُوا ثمَّ أتكلَّم عليه ثمَّ آتي بما هوَ أقربُ إلى الحقِّ عندي.

اعلم أنَّ هذه الأسبابَ كلَّها فروعٌ لأصولٍ وثوانٍ لأوائلَ؛ فإذا اجتمَع في الاسمِ شيئانِ منها صارَ فرعًا من جهتينِ فشابَه الفعلَ بذلك؛ حيثُ إنَّ الفعلَ فرعٌ عن الاسمِ من جهتينِ: الإفادةِ والاشتقاقِ فقُطع عنه بعضُ ما قطِع عن

(١) الضغث: الحزمة الصغيرة من الحطب، والإبَّالة مشددة ومخففة: الحزمة الكبيرة، ومعنى المثل: تحمل بلية على أخرى، ويقال: «ضغث على إبالة: يضرب مثلًا للرجل تكلفه الثقل ثم تزيده على ذلك». انظر: الأمثال لابن سلام (ص ٢٦٤)، وأمالي القالي (١/ ١٧٥)، ومجمع الأمثال (١/ ٤١٩).

الفعلِ؛ وهو التنوينُ والجرُّ أيضًا على رأيٍ[١].

أولها: العدلُ وهو فرعٌ معدولٌ عنه؛ إذ معنى العدلِ أن يذكُرَ لفظًا ويُراد غيرُه، ولا ريبَ أن الأصلَ أن يذكَرَ اللفظُ ويراد نفسُ ذلك اللفظِ.

وثانيها: التأنيثُ وهو فرعُ التذكيرِ.

وثالثها: الجمعُ وهو فرعُ المفردِ؛ إذِ الاسمُ يكونُ مفردًا أولًا ثم يجمَعُ.

ورابعها: المعرفةُ وهي فرعُ النكرةِ؛ إذ أصلُ الأشياءِ التنكيرُ والتعريفُ طارئٌ عليه.

وخامسها: العجمةُ وهي فرعُ العربيةِ؛ لأنَّ العربيةَ عندَهم هي الأصلُ؛ إذ هيَ كالمِلكِ والعجمةُ كالمستعارِ.

وسادسها: وزنُ الفعلِ وهو فرعُ وزنِ الاسمِ؛ كما أنَّ الفعلَ فرعُ الاسمِ.

وسابعها: الصفةُ وهيَ فرعُ الموصوفِ؛ لأنَّها تابعةٌ له.

وثامنها: الألفُ والنونُ وهو ليسَ بنفسِه سببًا بل إنَّما جُعِل سببًا لكونِه مشابهًا لألفي التأنيثِ؛ حيث إنَّهما حرفانِ زِيدا معًا كما أنَّ ألفي التأنيثِ كذلك، وكما لا يجوزُ مفارقةُ ألفي التأنيثِ عن الاسمِ كذلك لا يجوزُ مفارقتُهما عنه، وكما أنَّه لا يجوزُ دخولُ تاءِ التأنيثِ على ما فيه ألفَا تأنيثٍ كذلك لا يجوزُ على ما فيه الألفُ والنونُ.

وتاسعها: التركيبُ وهو فرعُ الإفرادِ وأمرُه واضحٌ.

وأمَّا الكلام عليه فمن حيثُ الإجمالُ ومن حيثُ التفصيلُ؛ **أما الإجمالُ فنقولُ**: إنَّ كونَ الاسمِ فرعًا من جهتينِ لو اقتضَى منعَ صرفِه لورَد الإشكالُ

---

(١) هو رأي المبرد، وانظر ما سيأتي في (ص ٢٢٥).

عليه بالأسماءِ المشتقةِ كأسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ والصفاتِ المشبهةِ لثبوتِ الفرعيةِ فيها من جهتينِ؛ الاشتقاقِ الذي بسببِه صارَت فروعًا عن المصادرِ، وكونِها صفاتٍ فوجَب منعُها من الصرفِ مع كونِها مصروفةً باتفاقٍ؛ بل منعُ الصرفِ ههنا أَولى لاتحادِ الفرعيةِ بينها وبينَ الأفعالِ التي هيَ للاشتقاقِ، ووَرَد الإشكالُ أيضًا بجموعِ الصفاتِ كلِّها إلا الجمعَ الذي اعتبَروه لتحقُّق الفرعينِ فيها الجمعيةُ والوصفيةُ مع أنَّها مصروفةٌ باتفاقٍ، وأبلغُ من ذلك كلُّ صفةٍ جُمِع جمعًا لا نظيرَ له في الآحادِ كـ"أجلُفٍ"(١).

إن قلتَ: هذا لا يرِد لأنَّهم اعتبَروا الجمعَ المخصوصَ لا مطلقَ الجمعِ.
قلتُ: الجمعُ المخصوصُ إنما صارَ سببًا لكونِه جمعًا، أو لكونِه جمعًا مع الصيغةِ المخصوصةِ، أو لشيءٍ وراءَ ذينكَ؛ **إن كانَ الأولَ** لزِم ما ألزمناهم. **وإن كانَ الثانيَ** فيقالُ لهم لِم صارَ الجمعُ مع هذه الصيغةِ سببًا دونَ سائرِ الصيغِ؟ / [١٦: ظ] إن قالوا لكونِه على صيغةِ منتهى الجموعِ، أو لأنَّه لا نظيرَ له في الآحادِ. يقالُ لهم: لم صارَ لهذا تأثيرٌ؟ إن قالوا: لأنَّه يورِث ثقلًا. فيلزمُهم أنَّه إذا اجتمَع مع سببٍ آخرَ يورِثُ الثقلَ كان مؤثرًا بل يكونُ اعتبارُه ههنا أَولى لتحقُّقِ الفرعينِ على التحقيقِ وثَمَّ على التقديرِ. **وإن كان الثالثَ** فنُطالبُهم أولًا بإفادةِ تصوُّره، ثم بيانِ صلاحيةِ تأثيرِه، ثم بيانِ كونِه مؤثرًا.

وأمَّا التفصيلُ: إنَّ قولَهم إنَّ التعريفَ فرعُ التنكيرِ لا يخلو عن دَخَلٍ؛ وهو أنَّ التنكيرَ ليس له معنًى إلا عدمُ التعريفِ، فلو كان التعريفُ فرعًا عن التنكيرِ لكانتِ الموجوداتُ المسبوقةُ بالعدمِ بأسرِها فروعًا لعدماتِها السابقةِ، وهذا أمرٌ شنيعٌ لا يقولُه عاقلٌ. نعم إنَّ التعريفَ بعدَ التنكيرِ لكن لا يلزَمُ من البعديةِ

(١) كتب في الحاشية: «جمع جلفٍ، وهو الشيء الرديء».

الفرعيةُ. وإن قالوا: إنَّ المرادَ أن وضعَ الاسمِ لواحدٍ غيرِ معيَّنٍ كـ"رجل" أصلٌ بالنسبةِ إلى وضعِه لواحدٍ معيَّنٍ كـ"زيد". منعنا جوازَ الوضعِ لواحدٍ غيرِ معينٍ ثم منَعنا وقوعَه ثم طَالَبناهم بالحجةِ على أصليةِ الأولِ وفرعيةِ الثاني. **ثم نستدلُّ تبرعًا على العكسِ**؛ وهو أنَّ غرضَ الوضعِ استفادةُ المعنى منَ اللفظِ، ولا شكَّ أن المدلولَ إذا كان معينًا كان أوفقَ للغرضِ، والذي حمَلهم على ذلك أنَّهم اعتقَدوا أنَّ التنكيرَ في النكراتِ مستفادٌ من الوضعِ والتنوينَ للتمكنِ وليس للتنكيرِ، ثم لما رأَوا إثباتَ العلامةِ للتعريفِ ظنُّوا أنَّه فرعٌ عليه وإلا لم يكُن لإثباتِ العلامةِ وجهٌ فحكَموا بأنَّ التعريفَ فرعٌ على التنكيرِ، ثم لما أتَوا إلى الأعلامِ حكَموا أيضًا أنه فرعٌ عن التنكيرِ؛ إذ لا وجهَ لتخصيصِ تعريفٍ بالفرعيةِ دونَ آخرَ، وأنت خبيرٌ بفسادِ هذا الأصلِ.

وقولُهم: إنَّ الوصفَ سببٌ لأنَّه فرعٌ عن الموصوفِ لا يخلو أيضًا عن طعنٍ؛ لأنَّ الوصفَ لا يخلو إمَّا أن يكونَ سببًا لكونِه دالًّا على الصفةِ الحالَّةِ في الموصوفِ كالسوادِ مثلًا في "أسود"، أو لكونِه دالًّا على ذاتٍ باعتبارِ معنًى هو المقصودُ، أو لكونِه تابعًا للموصوفِ: إن أرادوا الأولَ كان الاسمُ الدالُّ على ذلك المعنى بالمطابقةِ أَولَى بأن يكونَ ممنوعًا من الصرفِ؛ كالسَوادِ إذا جُعل علمًا لسَوادٍ معيَّنٍ يكونُ حينئذٍ فيه العلميةُ والوصفيةُ فيكونُ ممنوعًا من الصرفِ ولا تضادَّ. وإن أرادوا الثانيَ فلا نسلِّمُ حينئذٍ الفرعيةَ فيه إذ هوَ بهذا الاعتبارِ ليسَ فرعًا عن شيءٍ. وإن أرادوا الثالثَ وإن ثبتَت فيه الفرعيةُ لكنَّ الفرعيةَ بسببِ التبعيةِ وهيَ عارضةٌ له غيرُ لازمةٍ، وهم قد اشترَطوا اللزومَ في سائرِ الأسبابِ فما بالُهم لم يشترِطوا ههنا؟!

وأمَّا ما هوَ الأقربُ؛ فاعلم أنَّ كلَّ اسمٍ اجتمَع فيه الثقلُ اللفظيُّ الراجعُ إلى

ذاتِه مع الثقلِ المعنويِّ مُنِع منه التنوينُ الذي هو علَمٌ للخفَّةِ، وإنما قيَّدنا الثقلَ بكونِه راجعًا إلى ذاتِ الاسمِ احترازًا من المعتلَّاتِ؛ إذ الثقلُ فيها راجعٌ إلى حرفِ العلةِ وأنتَ إذا اعتبرتَ جميعَ الأسماءِ الممنوعةِ منَ الصَّرفِ صدَّقتَنا فيما قلناه؛ فالأسبابُ على قسمينِ: منها ما هوَ سببٌ للثقلِ المعنويِّ، ومنها ما هو سببٌ للثقلِ اللفظيِّ(١)؛ **الأولُ ثلاثةُ أشياءَ:**

العَلَمُ: وسببُ ثقلِه أنَّه موضوعٌ للماهيةِ المقيدةِ بقيدِ التشخُّصِ، ولا شكَّ أنَّ الماهيةَ المطلقةَ أخفُّ من المقيدةِ. **عبارةٌ أخرى**: العلَمُ يدلُّ على الماهيةِ وعلى مشخَّصاتِه / بالمطابقةِ، والجنسُ يدلُّ على الماهيةِ فحسبُ، ولا شكَّ [١٧: و] أن ما يدلُّ على شيءٍ واحدٍ يكونُ أخفَّ مما لا يكونُ كذلك.

إن قلتَ: يلزمُ على ذلك أنَّ كلَّ ما كانَ أحدُ سببَيه العَلميةَ إذا نكِّر لم ينصرف لبقاءِ ما كانَ هوَ مؤثرًا لأجلِه وليس كذلك. **قلتُ**: هذه شبهةٌ قويةٌ ولعلَّها حمَلتهم على ما زعموهُ، **ووجهُ الحلِّ**: أن نقولَ لا نسلِّم أنَّه إذا نُكِّر انصرَف إن أُريد بالانصرافِ دخولُ التنوينِ الذي هو علَمُ الخِفَّة؛ لأنَّ تنوينَ الخِفَّة فيه زائلٌ والموجودُ تنوينُ التَّنكيرِ، **والسرُّ فيه**: أن العلَمَ لما أُخرِج عن موضوعِه الأصليِّ الذي هوَ التعريفُ احتِيج إلى علامةٍ بناءً على المقدِّمةِ المتقدمةِ، وليس هذا التنوينُ هو الذي في نحوِ "زيدٍ وعمرٍو"؛ أي: في العلمِ الخاصِّ؛ إذ هوَ للخفَّةِ وهذا للتنكيرِ، والحاصلُ أنَّ مطلقَ التنوينِ ليس للصرفِ

---

(١) وافق المصنف هنا ما ذهب إليه السهيلي قبلُ من رفضه رد النحاة المنع من الصرف إلى مشابهة الفعل في الفرعيتين؛ اللفظ والمعنى، وذهبا إلى أن السبب المانع هو الثقل اللفظي والمعنوي على ما يأتي تفصيله في كلام المصنف هنا، وانظر كلام السهيلي في أماليه (ص ٢٠- ٢٩).

بل الذي للخفَّةِ؛ فالتنوينُ إمَّا للصرفِ وحدَه وهو ما كانَ في عَلَم الخاصِّ، وإمَّا للتنكيرِ وحدَه وهو ما كانَ في نحوِ "إبراهيمٍ وعُمرٍ وأحمدٍ" إذا نكِّرَ[١]، وإمَّا لهما على الاشتراكِ وهو ما كانَ في نحو "رجلٍ وفرسٍ"[٢].

إن **قلتَ**: يلزمُ على ذلك جوازُ دخولِ تنوينِ التنكير في النكرةِ غيرِ المنصرفةِ كـ"مساجدَ وأحمرَ"؛ إذ لا مانعَ من ذلك حينئذٍ. **قلتُ**: لا يلزمُ ذلك لأنَّ التنكيرَ فيه ليس فرعًا عن أصلٍ حتى تحتَّمَ احتياجُه إلى علامةٍ كالعَلَم المُنكَّرِ، **ثم التحقيقُ فيه**: أن التعريفَ والتنكيرَ في أسماء الأجناس لما طرأا على الموضوعِ الأصليِّ الذي هو الماهيةُ مِن حيثُ هيَ هيَ احتاجَا إلى علامةٍ فوضَعوا لكلِّ واحدٍ منهما علامةً، ثم لما حُذِف تنوينُ الصرفِ كرِهوا إثباتَ تنوينِ التنكيرِ لأنَّه هوَ هوَ، وإنَّما يختلفانِ باختلافِ المدلولِ.

---

(١) ذهب جمهور النحويين إلى أن التنوين اللاحق لهذه الأسماء هو تنوين التمكين أو الصرف، ويعنون به أن الاسم تمكن في الاسمية وظهرت عليه الحركات الإعرابية الثلاث؛ قال ناظر الجيش: «وليعلم أن التنوين اللاحق لهذه الأسماء التي ذكرها [أي: ابن مالك] هو تنوين الصرف، ولا يتوهم أنه تنوين التنكير؛ لأن تنوين التنكير إنما يلحق الأسماء المبينة فرقًا بين معرفتها ونكرتها، وهذه الأسماء معربة»، وذهب الرضي إلى أنها للتمكين والتنكير معًا؛ قال: «أما التنوين في نحو: ربَّ أحمدٍ، وابراهيمٍ، فليس يتمحض للتنكير، بل هو للتمكن أيضًا، لأن الاسم ينصرف، وأنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوينٌ واحد للتمكن والتنكير معًا، فـ"ربَّ" حرف يفيد فائدتين، كالألف والواو، في "مسلمان، ومسلمون»، وأما ما ذهب إليه المصنف هنا من أنه تنوين تنكير ليس إلا فلم أر مَن تابعه عليه. تمهيد القواعد (٨/ ٤٠٤٦)، وشرح الرضي (١/ ٤٥). انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٨٧)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٢٢)، ومغني اللبيب (ص ٤٤٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٤).

(٢) انظر ما تقدم في (ص ١٣٣).

إن قلتَ: قد حكمتَ قبلُ أنَّ التنوينَ في نحو "إبراهيمِ" المنكَّر للتنكيرِ مع حكمِك ببقائِه على منع الصرفِ فكيف كرِهوا ههنا ولم يكرهوا ثَمَّ؟ **قلتُ**: ههنا فرقٌ حسنٌ وذلك أنَّ إثباتَ العلامةِ ههنا ليس بمتحتِّمٍ إذ يمكنُ الاكتفاءُ بتركِ العلامةِ عن العلامةِ، وليس كذلك نحوُ "إبراهيمِ" المنكَّر بل هو متحتِّمٌ لعدمِ إمكانِ الاكتفاءِ بتركِ العلامةِ؛ إذا ثَبَت ذلك فلا يلزمُ من حذفِ ما جازَ ثبوتُه لعارضٍ حذفُ ما وجَب ثبوتُه، واللهُ أعلمُ بالحقائقِ.

الثاني: الوصفُ وسببُ ثقلِه أنَّه موضوعٌ لذاتٍ مقيدةٍ بمعنًى معينٍ، وتمامُ الكلامِ كما في العَلَمِ. **عبارةٌ أخرى**: أنَّه يدلُّ على شيئينِ الذاتِ والوصفِ الحالِّ فيها، وتمامُه كالعَلَمِ.

الثالث: الجمعُ جمعُ الكثرةِ، وسببُ ثقلِه الدلالةُ على أفرادٍ متعددةٍ وجوازُ إطلاقِه على أفرادٍ غيرِ متناهيةٍ مع فرضِ وجودِها.

ومما هو سببٌ للثقلِ اللفظيِّ:

العُجمةُ: وسببُه أنَّها دخيلةٌ في كلامِهم ثقيلةٌ عليهم؛ إذ لم يألَفوها وليسَت من طبعِهم، وشيءٌ آخرُ ههنا لحذفِ التنوينِ: أن العجمةَ لا تكونُ مؤثرةً إلا إذا كانَت عَلَمًا في العَجميَّةِ والتنوينُ من أوضاعِ العربِ لا العجمِ فوجَب حينئذٍ حكايتُها لِما كانت؛ لامتناعِ التصرُّفِ في العلَمِ.

ومنه **العدلُ**: وسببُ ثقلِه أنَّ معناه أن يُنطقَ بكلمةٍ ويرادَ أخرَى على ما يأتي شرحُه، ويرجعُ حاصلُه إلى التعبيرِ على المعينِ بواسطةِ شيئينِ: المعدولُ الظاهرُ والمعدولُ عنه المقدَّرُ، ولا شكَّ أن التعبيرَ عن المعينِ بواسطةِ شيءٍ واحدٍ أسهلُ وأخفُّ من واسطةِ شيئينِ.

ومنه التركيبُ: وسببُ ثقلِه واضحٌ.

ومنه وزنُ الفعلِ: وسببُ ثقلِه أنَّهم لما أَلِفوا بأوزانِ الأفعالِ دالةً على [١٧: ظ] الأفعالِ مجردةً عن التنوينِ تمرَّنت ألسنتُهم / على ذلك، ثم لما أطلَقوها على الأسماءِ عسُر عليهم الرجوعُ عما كانوا عليه؛ حيثُ كانوا متعوِّدين عليه.

ومنه التَّأنيثُ: وسببُ ثقلِه لزومُ العلامةِ للاسمِ لفظًا أو تقديرًا لزومًا لا يتصوَّرُ المفارقةَ ألبتَّة، ويشبه هذا أن يكونَ ثقلُه معنويًّا؛ لأنَّه يدلُّ على شيءٍ مقيدٍ بمعنًى هو التأنيثُ كما في العَلَمِ والوصفِ بناءً على أنَّ التأنيثَ فرعُ التذكيرِ(١).

ومنه الألفُ والنُّونُ الزائدتانِ: وسببُ ثقلِ الاسمِ معهما لزومُهما له وعدمُ جوازِ استعمالِه منفكًّا عنهما، وشيءٌ آخرُ في الصفةِ: وهو أنَّه جاءَ على خلافِ المألوفِ؛ إذ المألوفُ الزيادةُ على لفظِ المذكرِ للمؤنثِ كـ"قائمٍ وقائمةٍ"، وهذا على عكسِ ذلك ألا تَرى أنَّهم يحذفونَ النونَ للمؤنثِ ويثبِتونها للمذكَّرِ، ومِن ثَمَّ أنَّه إذا جاءَ على النَّهجِ المألوفِ كـ"نَدمانٍ ونَدمانةٍ" لا يُمنَع الصرفَ، ولا يرِدُ نحوُ "ثلاثةٍ" في الأعدادِ حيثُ أثبَتوا التاءَ للمذكرِ وحذَفوها للمؤنثِ؛ لأنَّه على سبيلِ الاتفاقِ لا أنَّ العلامةَ للمذكرِ وحذفَها للمؤنثِ وستقفُ عليه في "الأعدادِ"(٢).

---

(١) وافق المصنف هنا ابن جني في جعله علة التأنيث معنوية، والعلل المانعة عند ابن جني اثنان: لفظية في واحدة وهي مشابهة الاسم للفعل، والثمانية الأخر معنوية، ومنها التأنيث كما هنا، والذي عليه النحويون أن المعنوي من العلل: الوصفية والعلمية، وبقيتها لفظية. الخصائص (١/ ١١٠)، وانظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٠٧)، والبديع لابن الأثير (١/ ١٧)، وشرح ابن الناظم (ص ٤٥١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٢٢)، وحاشية الصبان (٣/ ٣٤٠).

(٢) انظر ما سيأتي في (٢/ ١٨٠).

ومنه الوزنُ الذي أوَّله حرفانِ وبعدَهما ألفٌ زائدةٌ وبعدَ الألفِ حرفانِ أو ثلاثةٌ وسطُها ساكنٌ: كـ"أَكالبَ ومَصابيحَ"، وسببُ الثقلِ فيه أنَّه جاءَ على أوزانِ الجموعِ وأكثرُها حروفًا وعلى صيغةٍ لا يأتي عليها واحدٌ. **واعلم أنَّ هذا الوزنَ يؤثِّر مع الجمعِ** وليس شرطًا في تأثيرِه بل هو سببٌ بنفسِه لا كما زعَموا فتكونُ الأسبابُ على هذا عشرةً، ولذلك إذا اجتمَعت معه العلميَّةُ أثَّر على ما يأتي تقريرُه، وأمَّا الجمعُ فلا يؤثِّرُ إلا مع هذا السببِ، وذلك لعدم اتفاقِه مع سببٍ آخرَ لفظيٍّ.

وههنا تنبيهٌ: وهو أنَّ هذا السببَ من أضعفِ الأسبابِ[1] ولذلك جاء معَه الصرفُ كثيرًا، وادَّعى قومٌ أنَّه ليس بمتحتِّمِ التأثيرِ وهو حسنٌ.

ثم اعلم أنَّ الأسماءَ المشتقَّةَ لا ترِدُ على ما ذكرناه لأنَّ الاشتقاقَ من حيثُ هو اشتقاقٌ ليس سببًا للثِّقل بل هو سببٌ من حيثُ دلالةُ المشتقِّ على أكثرَ مما دلَّ عليه المشتقُّ منه لكنَّ هذا الثقلَ هو بعينه ثقلُ الوصفيَّةِ فلا يتحقَّقُ حينئذٍ فيها الثقلانِ، وعلى تقديرِ تغايرِهما لا يرِدُ أيضًا لأنَّهما معنويَّان والشرطُ اجتماعُ اللفظيِّ مع المعنويِّ، ولا ترِدُ أيضًا جموعُ الصفاتِ لعدمِ تحقُّق الثقلِ اللفظيِّ فيها.

قال:

وَالجَمعُ مَعْ تَأنِيثِهِم بِالأَلِفِ   قَامَا مَقَـامَ عِلَّتَينِ فَاعْرِفِ[2]

---

(١) أي: الوزن نفسه أو الصيغة نفسها لا الجمع المتناهي، وانظر ما سيأتي قريبًا في الكلام على صرف نحو: ﴿سَلَٰسِلَا۟﴾، و﴿قَوَارِيرَا۟﴾، وتعقيب المصنف على رأي الفارسي وعبد القاهر في (ص ١٨٤).

(٢) تكرر هذا البيت هنا، وقد ذكره المصنف آنفًا عند ذكره العلل الإجمالية التي تمنع من الصرف.

أقول: يريدُ أنَّ الجمعَ الذي هو صيغةُ منتهى الجموعِ والتأنيثَ بالألف كلٌّ منهما سببٌ واحدٌ يقومُ مقامَ السَّببينِ. أقولُ: أمَّا الكلامُ على الجمعِ فقد تقدم(١)، وأمَّا التأنيثُ بالألفِ فاعلَم أنَّ الأسماءَ المؤنثةَ بالألفِ على ثلاثةِ أضرُبٍ؛ صفةٍ نحو: "سَكرى وحَمراءَ". وعَلَمٍ نحو: "سَلمى وأسماءَ". وجنسٍ نحو: "بُشرى وطَرْفاءَ(٢)"؛ أمَّا الأولانِ فلا ريبَ في تحقُّقِ الثقلينِ فيهما لفظيٌّ ومعنويٌّ؛ فأيُّ حاجةٍ لهم إلى تكلُّفِ تقديرِ التأنيثِ كالسَّببَينِ وطرحِ السببِ المحقَّقِ وهل هذا إلا تعسفٌ محضٌ؟! وأمَّا الثالثُ فيمكنُ أن يقدَّرَ السببُ فيه كالسَّببَينِ؛ إذ الويلُ أهونُ منَ الويلاتِ!(٣).

وأيضًا أنَّهم زعَموا أنَّ الجمعَ إنَّما صارَ سببًا؛ لأنَّه منتهى الجموعِ وكلَّ ما لم يكُن منتهى الجموعِ كـ"مساجدَ" حمَلوه عليه لمشابهتِه له فما بالُهم حملوا الأكثرَ / في الجمعِ على الأقلِّ ولم يحمِلوا الأقلَّ ههنا على الأكثرِ؟! وشيءٌ آخرُ في المقصورِ وهو أنَّ إبقاءَ هذا الألفِ مراعًى مهمٌّ عندَهم ويدلُّ عليه إثباتُه في التصغيرِ، مع الحذفِ في نحو: "أرطَى وأَشقَى" فحينئذٍ لو صرَفوه لزالَ الألفُ لالتقائِه مع التنوينِ الساكنِ. [١٨: و]

إن قلتَ: كما أنَّ هذا الألفَ يراعَى إثباتُه كذلك يراعَى إثباتُ التنوينِ

(١) تقدم آنفًا قبل شروعه في شرح هذا البيت.

(٢) طرفاء تطلق على الواحد والجمع، وهي جمع طَرَفة، وهي الشجرة وبها سمي طرفة بن العبد الشاعر. انظر: الصحاح (٤/ ١٣٩٤).

(٣) هذا جري من المصنف رحمه الله على ما ارتضاه أولًا من كون التأنيث معنويًا، فلما اجتمع مع الوصفية أو العلمية تحقق فيه الثقلان اللفظي والمعنوي؛ فلا داعي حينئذٍ من جعل التأنيث قائمًا مقام العلتين، وقد قبلها في اجتماعه مع الجنس على غير رضًى منه.

فما وجهُ الترجيحِ؟ **قلتُ**: الألفُ لكونِه سابقًا والتنوينُ طارئٌ عليه كان أَولى بالإثباتِ. **إذا ثبَت ذلك فنقولُ**: ما المانعُ مِن أن يقال: إنَّ هذا المحذورَ لما انضمَّ إلى التأنيثِ صارَ سببًا موجبًا لمنعِ الصرفِ؟

وَحُكمُـهُ يَأتِـي بِغَيرِ كَسـرِ وَغَيرِ تَنوِينٍ خِلافَ الشِّـعرِ

أقولُ: يريدُ أنَّ حكمَ غيرِ المنصرفِ أن يأتيَ معرًّى عن الكسرِ والتنوينِ وسيأتي ما يوضِّحُه. وقولُه "**خِلافَ الشِّعرِ**"؛ أي: للشاعرِ يجوزُ أن يصرِفَ ما كانَ غيرَ منصرفٍ لأنَّ الأصلَ الصرفُ، وعندَ الضرورةِ يجوزُ ردُّ الشيءِ إلى أصلِه وهذا على الإطلاقِ عندَ البصريِّ، وأمَّا الكوفيُّ فقد استثنى "أفعل منك" واستدلَّ بعدمِ الورودِ، وبأن "مِن" قَويت بها العلَّةُ لمعاقبتِها اللامَ والإضافةَ اللذين يعاقبانِ التنوينَ، ولا يندفعُ هذا بـ"خيرٍ منك"؛ إذ لا موجِبَ لحذفِ التنوينِ حتَّى تكونَ "مِن" مقوِّيةً له، وأمَّا حديثُ عدمِ الورودِ فضعيفٌ لأنَّ عدمَ الوقوفِ لا يدلُّ على العدمِ في نفسِ الأمرِ بل طريقةُ التوقُّفِ لا الحكمُ بالامتناعِ[١].

وههنا تنبيهٌ: وهو أنَّ في إطلاقِ البصريِّ الحكمَ نظرًا من وجهٍ آخرَ، وهو أنَّه ليسَ للشاعرِ صرفُ ما كانَ فيه ألفُ التأنيثِ مقصورةً؛ لأنَّ الغرضَ من الصرفِ

---

(١) قال ابن عصفور: «وزعم أهل الكوفة أنه لا يجوز في الضرورة صرف "أفعل من"، وذلك أن التنوين عندهم إنما حذف منه لأجل "من" فلا يمكن أن يجتمع معها كما لا يجتمع التنوين مع الإضافة. وصرفه عندنا جائز؛ لأن الذي منعه من الصرف إنما هو وزن الفعل والصفة كـ"أحمر"، بدليل صرف "خيرٌ منك وشرٌّ منك"، وإن كانت "من" باقية فيه، لزوال الوزن». الشرح الكبير على جمل الزجاجي (٢/ ٥٥٢)، وانظر المسألة في: الأصول (٣/ ٤٣٧)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ١٩٢)، والإنصاف (٢/ ٣٩٩) [م: ٦٩]، واللباب للعكبري (١/ ٥٢٢)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٩١).

استقامةُ الوزنِ، وهذا الغرضُ لا يحصلُ بصرفِه لسقوطِ الألفِ بواسطةِ التنوينِ وحينئذٍ لا يبقَى غرضُه فيه(١).

تتمة: هل يجوزُ للشَّاعِرِ أن يمنَعَ الاسمَ منَ الصَّرفِ أم لا؟

إن لم يكن فيه سببٌ أصلًا لا يجوزُ بالاتفاقِ، وكذا ما كانَ فيه سببٌ واحدٌ غيرُ العلَميةِ، وأمَّا ما كانَ في العلميةِ فقط؛ ففيه خلافٌ جوَّزه الكوفيُّ ومنَع منه البصريُّ؛ حجةُ المجوِّزين النقلُ؛ قال عباسُ بنُ مِرْداسٍ(٢):

وَمَـا كَانَ حِصنٌ وَلا حَابِسٌ   يَفُوقانِ مِـرداسَ فِي مَجمَعِ

وقال الإِصبَعُ(٣):

وَمِمَّـن وَلَـدُوا عَامِـرُ   ذُو الطُّـولِ وذُو العَـرضِ

---

(١) وافق المصنف هنا ابنَ مالك فيما ذهب إليه من منع صرف المقصور ضرورة، وهذا خلاف ما عليه جمهور النحويين، وقد جاء مصروفًا في قول المُثَلِّم بنِ رِياحِ المري من الكامل:

إنِّي مُقَسِّمُ ما مَلَكتُ فَجَاعِلٌ   أجـرًا لآخِرَتـي ودُنيًـا تَنفَعُ

قال العيني: «الاستشهاد فيه: في "ودنيًا" حيث نوَّنه الشاعر، وفيه ردٌّ على من يقول: إن ما فيه ألف التأنيث المقصورة يمنع صرفه للضرورة؛ لأنه لا فائدة فيه؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص، وقد رُدَّ عليه بهذا البيت؛ فإن ابن الأعرابي أنشده بتنوين "دنيًا"؛ فافهم». المقاصد النحوية (٤/ ١٨٥٣)، وانظر: الضرائر لابن عصفور (ص ٢٤)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٨٠).

(٢) البيت له من المتقارب في ديوانه (ص ٢٣، ١١١)، وهو في الأصول (٣/ ٤٣٧)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ١٩٣)، والإنصاف (٢/ ٤٠٧) [م: ٧٠]، واللباب للعكبري (١/ ٥٢٣) وسيأتي الكلام على هذه الرواية قريبًا.

(٣) كذا في الأصل "الإصبع" ولعله سبق قلم فالمعروف أنه ذو الإصبع العدواني، وقوله هذا بيت من الهزج وهو في ديوانه (ص ٤٨)، وفي الأصول لابن السراج (٣/ ٤٣٨)، وشرح المفصل (١/ ١٨٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٤٠)، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (١/ ١٩٣)، والإنصاف (٢/ ٤٠٩) [م: ٧٠].

وقال ابنُ الرُّقيّاتِ(١):

وَمُصعَبُ حِينَ جَدَّ الأَمْـ ـرُ أَكثَرُهَا وَأَطيَبُهَا

والانتصارُ للبصريِّ بروايةِ المبرّد مكانَ مرداس "شيخيَّ" في الأولِ، ويصحِّحه إطلاقُ الـ"عامر" على القبيلةِ في الثاني، وبقولِ الأصمعيِّ: أفسدتِ الحضريةُ لغتَه في الثالثِ- ضعيفٌ لأنَّ الروايةَ الأولى صحيحةٌ ولا وجهَ لردِّها(٢)، والروايةُ الثانيةُ على تقديرِ صحّتِها لا تُعارِضُها إذ لا تضادَّ بينهما ولو كان المرادُ بـ"عامرٍ" القبيلةَ لقالَ: ذاتُ الطولِ أو ذوُو الطولِ، وأيضًا حملُه على القبيلةِ نقلٌ والأصلُ عدمُه، ويَجبر الضعفَ في الثالث قولُ الآخرِ:

عَمرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَومِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسنِتُونَ عِجَافُ(٣)

---

(١) بيت من مجزوء الوافر وهو في ديوانه (ص ١٢٤)، وله في الأصول (٣/ ٤٣٩)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥١٠)، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (١/ ١٩٣)، والإنصاف (٢/ ٤٠٩) [م: ٧٠].

(٢) كذا ذكره ابن السراج والسيرافي عن المبرد بلفظ "شيخي"، وقال السيرافي: «وشيخه هو مرادس، ورأيت في شعر عباس بن مرادس في نسخة عمرو بن أبي عمرو الشيباني: "يفوقان شيخي"» شرح الكتاب (١/ ١٩٣)، وأما عن صحة الرواية فقد قال ابن مالك منتقدًا رواية المبرد هذه: «مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري [كذا، ولم أجده عند البخاري وإنما هو عند مسلم تحت رقم (١٠٦٠)] وغيره. وذكر "شيخي" لا يعرف له سند صحيح، ولا سند يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح؟!». شرح التسهيل (٣/ ٣٤٠).

(٣) بيت من الكامل، وهو لعبد الله بن الزِّبَعْرى في الزاهر لابن الأنباري (٢/ ١٢٣)، ومعجم ديوان الأدب (١/ ٣٦١)، والصحاح (١/ ٢٥٤)، ومقاصد العيني (٤/ ١٦٢٦)، ولمطرود الخزاعي في الاشتقاق لابن دريد (ص١٣)، وتهذيب اللغة (٦/ ٦٠)، ولابنة هاشم "وهو عمرو المعنيُّ في البيت أعلاه" أبو عبد المطلب جد النبي ﷺ في العين (٣/ ٤٠٥)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ٣١٦)، وشرح المفصل (٥/ ١٦١)، ومسنتون؛ أي: مجدبون.

وَفِي التَّنَاسُبِ يَكُونُ قَابِلَا صَرفًا قَوَارِيرَ وَقُل سَلَاسِلَا
وَذَاكَ فِي الجَمعِ أَتَى كَثِيرَا حَتَّى ادَّعَى قَومٌ بِهِ التَّخيِيرَا

[١٨: ظ] **أقول:** / يريدُ أنَّه كما جازَ صرفُ غيرِ المنصرفِ للضرورةِ كذلك جازَ صرفُه لغرضِ التناسبِ، وذلك كقولِه تعالى: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] صرَف ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ حيثُ انضمَّ إلى ﴿وَأَغْلَٰلًا﴾ ليتناسبَا، وكقولِه تعالى: ﴿قَوَارِيرَاْ * قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]؛ فإنَّ ﴿قواريرًا﴾ الأولَ لما كانَ آخرَ الآيةِ وأواخرُ الآيِ كلُّها بالألفِ حسُن صرفُه ليُوقَفَ بالألفِ وتتناسَبُ أواخرُ الآيِ كلِّها، وأمَّا ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ الثاني فمَن صرَفها قصَد التناسبَ بينَه وبينَ ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ الأولِ ولذلك لا يجوزُ صرفُه إلا عندَ صرفِ الأولِ. واعلم أنَّ لي في إطلاقِ هذا الحكمِ نظرًا وذلك أنِّي ما وقفتُ على صرفِ غيرِ المنصرف للتناسبِ غيرَ الجمعِ، ويمكِنُ أن يكونَ ذلك لضعفِ السببيةِ فإذا تعارَضَ أهونُ شيءٍ ردَّه إلى أصلِه الصرفِ.

قال:

وَالعَدلُ تَحقِيقًا ثُلَاثُ وَأُخَرْ جُمَعُ وَالتَّقدِيرُ فِي نَحوِ عُمَرْ

أقولُ: العدلُ عرَّفه النحويُّون بأنَّه أن يُذكرَ لفظٌ ويرادَ آخرُ[١]، وعرَّفه المصنفُ في "الكافية"[٢]: بأنَّه خروجٌ عن صيغتِه الأصليةِ. وينتقضُ الأولُ بالكناياتِ، والثاني مع ما يرِدُ على لفظِه ينتقضُ بالمعتلَّاتِ. **والحقُّ أنَّ** العدلَ يطلَقُ على معنيَينِ؛ **على الإخراجِ** من صيغةٍ إلى أخرَى مشاركةٍ لها في حروفِها

---

(١) انظر: الإيضاح العضدي (ص ٣٠١)، واللمع لابن جني (ص ١٥٥)، وشرح المفصل (١/ ١٧٤).

(٢) (ص ١٢).

مع قصدِ تلك الصيغةِ ومعناها؛ فبالقيدِ الأولِ خرجتِ الكناياتُ، وبالثاني خرجتِ المعتلَّاتُ. **وعلى الصيغةِ المخرجةِ** وشأنُها ما ذكرنا، وإطلاقُه على الثاني مجازٌ؛ تسميةُ المفعولِ باسمِ المصدرِ.

وهل يكونُ العدلُ في المعنى كما كانَ في اللفظِ نُقِل عن أستاذِ أبي عليٍّ[١] أنه كذلك وأنكَر عليه أبو عليٍّ وهو الحقُّ، والذي حمَله على ذلك شيئانِ، **أحدُهما**: أنَّه اعتقَد أن "ثُلاث" معدولٌ عن ثلاثةٍ وهيَ موضوعةٌ للعددِ و"ثُلاث" للوصفِ فحكَم بوقوعِ العدلِ من العددِ إلى الوصفِ. **والثاني**: أنَّه رأى أن "ثُلاث" تفيدُ التكرارَ بخلافِ ثلاثةٍ فحكَم بالعدلِ من الوحدةِ إلى التكرارِ. **والجوابُ عنه حرفٌ واحدٌ**: وهو أنَّ "ثُلاث" معدولٌ عن "ثلاثةٍ" مكررةٍ واقعةٍ صفةً في قولِهم: "جاءَ القومُ ثلاثةً ثلاثةً" فسقَط ما ذكَره بزَوبرَ[٢]،

(١) كتب في الحاشية: «"أبي بكر" وهو الذي مذكور في المتن». قلت: أبو بكر هذا هو ابن السراج شيخ أبي علي الفارسي، وقد قال الفارسي في الإيضاح العضدي (ص ٣٠١): «ولا يكون العدل في المعنى» ولم يذكر ابن السراج، وعقب على ذلك الجرجاني في المقتصد (٢/ ١٠١٠) فقال: «وأما قول الشيخ أبي علي: «ولا يكون العدل في المعني» فردٌّ على أبي بكر لأنه ذهب إلى أن نحو "مثنى مثنى" معدول في المعنى، وكأن الشيخ رحمه الله يقول: إنّ هذا لا يتحصل».

(٢) كتب في الحاشية: «الزَّوبَرُ؛ معناه: الكلية». قلت: قد ضبطت في المخطوطة مجرورة بالفتحة ممنوعة الصرف، وسبب منعها العلمية والتأنيث كما تأول أبو علي الفارسي بيت ابن أحمرَ، وقيل الفرزدق:

وَإِن قالَ غَاوٍ مِن معدٍّ قصيدةً ... بِها جَربٌ، عَدَت عَليَّ بزَوبرَا

قال ابن جني: «سألت أبا علي عن ترك صرف "زوبر" ههنا فقال: علّقه علمًا على القصيدة، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث كما اجتمع في "سبحان" التعريف وزيادة الألف والنون». الخصائص (٢/ ٢٠٠)، والذي يبدو لي هنا أنه علق ردَّ اعتراضه علمًا أيضًا في هذه المسألة. والله أعلم.

وهَب أنَّه كما قالَ فما يصنعُ بالمعدولاتِ الأُخَر؟!

وأمَّا كلامُ المصنفِ في "الشرح"(١) لا بدَّ من العدلِ في المعنى أيضًا وإلا لم يبقَ فرقٌ بين المعدولاتِ والمعتلات- كلامُ مَن لا وقوفَ له على حقيقةِ العدلِ، ونحنُ قد أزَلنا لك صدَى ذلك الإشكالِ في تعريفِه، ونأتي ههنا بما يوضِّحُه فنقولُ: الألفاظُ باعتبارِ دلالتِها علَى المقاصِدِ على قسمَين:

الأول: أن تدلَّ على المقاصدِ بالواسطةِ؛ وذلك كـ"رجلٍ وزيدٍ" وهو ظاهرٌ.

والثاني: أن تدلَّ على المقاصدِ بواسطةِ دلالتِها على المظهراتِ؛ كقولك: "زيدٌ ضربتُه" فالضميرُ نابَ منابَ زيدٍ؛ كأنَّك قلتَ: زيدٌ ضربتُ زيدًا؛ فالضميرُ دلَّ على مدلولِ "زيد" بواسطةِ دلالتِه على لفظةِ "زيدٍ"، ولذلك كان ضميرُ
[١٠:و] النكرةِ معرفةً لتعيُّنِ مدلولِه الذي هو اللفظُ، ولو كانَ دلالتُه على المقصدِ بلا / واسطةٍ لوجَب أن يكون نكرةً، ومِن ذلك "بَلى ونَعَم" في جوابِ المستفهِمِ مجردَّتَين عن المسئولِ عنه؛ فإنَّهما يدلَّانِ على المقصدِ لدلالتِهما على ما قالَه المستفهِمُ. ومِن ذلك قولُهم إن ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] مصدرٌ بمعنى الأمرِ؛ أي: فاضرِبِ الرقابَ، وليس مرادُهم أنَّ هذه اللفظةَ وُضِعت علمًا للأمرِ كـ"اضرِب" بلِ المرادُ أنَّ ذكرَ المصدرِ منصوبًا يدلُّ على تقديرِ الفعلِ وثباتِه في نيةِ المتكلِّمِ، فإذا قالَ المتكلِّمُ: "ضربَ الرقابِ" فُهِم منه أنَّه أراد "اضرِبْ" حكمًا فإذا فُهِم "اضرِب" فُهِم الأمرُ فدلَّ المصدرُ على الأمرِ بواسطةِ دلالتِه على "اضرِب"، ومِن ذلك الكناياتُ بأسرِها وأمرُها واضحٌ.

وزعَم أبو الحسنِ أنَّ الأفعالَ كلَّها من هذا القَبيلِ؛ إذ هيَ تدلُّ على

---

(١) شرح ابن الحاجب على الوافية (ص ١٣٩، ١٤٠).

المقاصدِ بوسائطِ المصادرِ، ولي فيه نظرٌ(١).

إِذَا ثبَت ذلِكَ فاعلَم أنَّ العدلَ من هذا القَبيلِ؛ فإنَّ المتكلمَ بـ"ثُلاث" قصَد أن ينبِّه المخاطَبَ أنَّه أرادَ "ثلاثةً ثلاثةً" وكنَّى بهذه اللفظةِ عن ذلك؛ فإذا عُرِف ذِكرُ "ثلاثةٍ ثلاثةٍ" فُهِم المعنى بواسطتِه، إذا ثبَت ذلك فكيفَ يتصوَّرُ العدلُ في المعنَى؟! إذ لو عدَل عن المعنى خرَج عن كونِه معدولًا، وصارَ من جملةِ المشتقَّاتِ التي عُدِلت عن اللفظِ الأصليِّ والمعنى الأصليِّ!

واعلم أنَّ النحويِّين لم يقسِّموا العدلَ بل جعَلوه قسمًا واحدًا، والمصنفَ قسَّمَه قسمَينِ: تحقيقيٌّ وتقديريٌّ؛ **فالتحقيقيُّ**: كلُّ ما كانَ في ذاتِ اللفظِ دلالةٌ على عدليَّتِه؛ كـ: "ثُلاث وأُخَر وجُمَع". **والتقديريُّ**: ما كان بخلافِه؛ كـ "عُمَر" إذ لولا منعُ العرب صرْفَه لَما حُكِم بعدليَّتِه؛ لأنَّه لما وُجِد ممنوعًا مِن الصرفِ وعُلم من قاعدتِهم أنَّهم لا يمنعون الصَّرفَ إلا لأجلِ علَّتَين، وما وُجد فيه إلا سببٌ واحدٌ فقدِّرَ فيه سببٌ آخرُ مراعاةً لقاعدتِهم، وإنما قدِّر فيه العدلُ لإمكانِه وتعذُّر البَواقي.

وبيانُ تحقيقِ العدلِ في "ثُلاث"؛ أن معناه: حصرُ موصوفِه على هذا العددِ عندَ إسنادِ الحكمِ إلى ذلكَ الموصوفِ؛ كقولِك: "جاءَ القومُ ثُلاث" فإنَّك

---

(١) وجه النظر والله أعلم: أن الأفعال تدل على مقاصدها بنفسها لا بواسطة؛ فإن "ضرب ويضرب واضرب" إنما تدل على معانيها بصيغها، ولا حاجة إلى القول إنها تدل على مقاصدها بواسطة مصادرها، وقد قال المصنف في باب المضمر (٢/ ٩٢): «وأما الفعل إذا جرى على غير من هو له ويكون للمتكلم أو المخاطب لم يحتج إلى إبراز الضمير **لأنَّ الفعل نصٌّ باعتبار صيغتِه على المقصود**؛ كقولك: "أنا زيد أضربه" و"نحن الزيدون نضربهم" و"أنت زيد تضربه"».

حصَرتَ القومَ الموصوفَ على هذا العددِ عندَ إسنادِ حكمِ المجيءِ إليه، وأصلُ ذلكَ في كلامِهم أن يكرَّرَ الاسمُ المرادُ حصرُ الأشياءِ عليه؛ فيقالُ: "جاءَ القومُ رجلًا رجلًا، ورجلَين رجلَين، ورجالًا رجالًا" فلما لم تكرَّر "ثُلاث" مع إرادةِ هذا المعنى عُلِم أنَّه معدولٌ عن المكرَّرِ.

تنبيهاتٌ:

(أ): أنَّك ستَقِفُ على كلامِ المصنفِ أنَّ الوصفَ شرطُه أن يكونَ في الأصلِ، والوصفَ العارضَ غيرُ معتبرٍ وهذا لا يقدَحُ في "ثُلاثَ" وَإِن كانتِ الوصفيةُ في المعدولِ عنه عارضةً؛ لأَنَّ كونَها عارضةً في المعدولِ عنه لا يستلزِمُ عروضَها في المعدولِ.

(ب): أنَّه إذا تكرَّرت معدولاتُ الأعدادِ؛ كما جاءَ في الحديثِ: «**صَلَاةُ اللَّيلِ مَثنَى مَثنَى**»(١) هل يتكرَّر المعنى كاللفظِ أم لا؟ جزَم عبدُ القاهرِ بأنَّه لا يتكرَّر، وقال: إنَّه بمنزلةِ قولِك: "ضربتُ زيدًا زيدًا"، واستدلَّ على أنَّه لو تكرَّر لكانَ معناه "اثنين" أربعَ مراتٍ وهم لا يكرِّرون إلا مرَّتَين(٢). ولي فيه نظرٌ من وجهَين؛ **الأول**: أنَّ لقائلٍ أن يقولَ امتناعُ تكرُّرِ "اثنين" أربعَ مراتٍ لا يستلزِمُ امتناعَ تكرُّرِ معنى "مَثنَى" لجوازِ أن يكونَ الامتناعُ لأمرٍ لفظيٍّ دونَ معنويٍّ وهو منتفٍ في "مَثنَى". **والثاني**: أن بينَ اللفظِ والمعنَى ملازمةً / ذهنيةً فيمتنعُ تكرُّرُ اللَّفظِ مِن دونِ تكرُّرِ المعنَى، وكذلك نتكلَّمُ على جميعِ المكرَّراتِ. [١٩: ظ]

(ج): وقَع الاتفاقُ على جوازِ العدلِ في الأعدادِ إلى الأربعةِ، وهل يجوزُ

---

(١) متفق عليه؛ البخاري (٩٩٠)، ومسلم (١٤٥/ ٧٤٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: المقتصد (٢/ ١٠١١).

فيما فوقَها إلى العشرةِ؟ فيه خلافٌ؛ منعَه قومٌ وأجازَه آخرون[١]، والحقُّ عندي قصرُ "مَفعَل" على "مَربع"، وجوازُ "فُعال" إلى "عُشار"؛ أمَّا الأولُ فلعدمِ الورود، وأما الثاني؛ فأما "عُشار" فلأنَّه جاء في شعر الكُمَيت[٢]:

وَلَم يَستَريثُوكَ[٣] حتَّى رَمَيْـ ـتَ فَوقَ الرِّجالِ خِصالًا عُشارَا

وورد أيضًا في شعر خِداشٍ[٤]:

تظـلُّ الطَّيرُ عَاكِفَـةً عَلَيه[٥] مُرَفَّعَـةً وَأَنْجِيَـةً[٦] عُشَـارَا

وأمَّا ما دونَه فَلشُهرةِ استعمالِها مع ياءِ النِّسبةِ؛ كالخُماسي والسُّداسي والسُّباعي، ولولا جوازُه لَما جازتِ النسبةُ إليه؛ إذ هي فرعٌ عليه.

وَبيانُ تحقيقِ العدلِ في "أُخَر" أنَّه للتفضيل، وما كان للتفضيلِ لا

---

(١) أجازه قياسًا الكوفيون والزجاج من البصريين، وابن السكيت من اللغويين؛ واقتصر البصريون على ما ورد مسموعًا؛ وإليه ذهب المصنف أعلاه، وانظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٩٢)، والعدد في اللغة لابن سيده (ص ٥٧)، وشرح المفصل (١/ ١٧٧)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٧٤).

(٢) البيت له من المتقارب في ديوانه (١/ ١٩١)، وهو في: مجاز القرآن (١/ ١١٦)، والخصائص (٢/ ٣٩٩).

(٣) كتب في الحاشية: «أي: يستوثقوك».

(٤) بيت من الوافر لم أجده في شعر خداش بن زهير أو غيره، وذكره ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٩٦) منسوبًا لخداش وعنه أخذه المصنف.

(٥) قوله: «عاكفة عليه» جاء في الأصل: «عليه عاكفة» وعلى هذا فيكون البيت غير موزون، والوجه ما أثبت وهو الموافق لما في مصدر التخريج.

(٦) كتب في الحاشية: «جمع نَجِيٍّ وهو المسارُّ». قلت: هو فعيلٌ من النجوى والتناجي. الصحاح (نجو).

يستعمل إلا مع أحدِ ثلاثةِ أشياءَ: "اللام والإضافة ومِن"، ولما استُعمل هٰهنا مجردًا عنها عُلم أنَّه معدولٌ عن أحدِها؛ قال النحويون: إنه معدول عن اللام، واعتَرض عليهم الفارسيُّ بأنه نكرةٌ والمعدولُ عن المعرفةِ وجَب أن يكونَ معرفةً فلا يكون معدولًا عنه(١). أجاب المصنِّفُ بأنَّ المعدولَ عنِ المعرفةِ لا يجب أن يكونَ معرفةً إلَّا إذا كانتِ اللامُ مرادةً أو قصِد كونه علَمًا، ولا يجوز أن ترادَ اللامُ هٰهنا وإلَّا وجَب البناءُ كأمسِ حيثُ كانتِ اللَّامُ مقدَّرةً، ولا يجوز أن يقصَدَ كونُه علَمًا لأنَّه صفةٌ وبينهما تضادٌّ(٢).

قلتُ: اعتراضُ الفارسيِّ واردٌ وجوابُ المصنِّفِ جوابُ غيرِ مطلِّعٍ على حقيقةِ العدلِ وأنتَ لما عرفتَ حقيقتَه لا يخفى عليكَ أمثالُ ذلك، وأمَّا حديث "أمسِ" فنحن نمنعُ عدليَّتَه(٣) إذ تقديرُ الحرفِ لا يستلزمُ العدلَ وإلا لكانَ جميعُ الأسماءِ المبنيةِ لتضمُّنِ الحرفِ معدولاتٍ، سلمنا لكن لا نسلِّمُ أن تقديرَ الحرفِ يوجِبُ البناءَ بدليلِ إعرابِ بابِ "أرضٍ وشمسٍ" مع تضمُّنِ تاءِ التَّأنيثِ، **والذي أحقِّقُه أنَّه** معدولٌ من "آخر" مجردًا عن الثلاثةِ، ويُبنَى على مقدمةٍ؛ وهي أن "أفعل" التفضيل إذا جرِّد عن اللامِ والإضافةِ لا يجِبُ أن يستعمَلَ مع "مِن" ظاهرةً بل يجوزُ أن تكونَ مقدرةً ويكون حكمُ "أفعل" معها مقدرةً كحكمِه معها ظاهرةً؛ أي: يجبُ إفرادُه، وإنما قلنا إنَّه لا يجبُ ذلك لأنَّ الغرضَ من الإتيانِ

(١) انظر: الإيضاح (ص ٣٠١)، والتعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ٤٨- ٥٠).
(٢) انظر: شرح الكافية له (١/ ٢٦٩).
(٣) الذي جعله معدولًا هم بنو تميم، ومنعوه الصرف؛ انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣)، والأصول (٢/ ١٤٣)، والمفصل (ص ٢١٦).

بـ"مِن" بيانُ المفضَّل عليه فحيثُ فهِم المفضل عليه من سياقِ الكلامِ استُغنِي عن ذكره صريحًا وشاهدُه قولُ الشاعِر:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَــزُّ وَأَطَولُ(١)

أراد: أعزُّ وأطولُ من كلِّ شيءٍ ولذا وحَّدهما.

إذا ثبت ذلك فنقولُ: قولُ القائلِ "ضربتُ نساءً وأعطيتُ نساءً أُخَرَ" استُغني ههنا عن ذكر "مِن" لدلالةِ سياقِ الكلامِ على المفضَّلِ عليهِن؛ إذ مِن المعلوم أن المراد نساءٌ أشدُّ تأخُّرًا مِنهن، فكان القياس أن نذكر "آخرَ" "أفعل" مجردًا عن "مِن" هكذا: "ضربتُ نساءً وأعطيتُ نساءً آخَرَ"؛ أي: آخر منهن؛ أي: أشدُّ تأخُّرًا منهن فلما استعمل "أُخر" "فُعَل" عُلم أنّه معدولٌ، والله أعلم.

وأمَّا "جُمَع" فقد جعَله المصنفُ مِن / العدلِ التحقيقيِّ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه [٢٠:و] جمعٌ لجمعاءَ وجمعاءُ لفظةٌ منقطعةٌ ليس لها أخواتٌ يستدلُّ بها على عدليَّتها(٢)، ولا يجوز أن تلحَقَ ببابِ "حمراءَ حُمْر" حتى يكون معدولًا عن "جُمْع" كما زعم بعضهم(٣)؛ لأنَّها ليست بلونٍ ولا عيبٍ، وأيضًا جواز "أجمعون" وامتناع "أحمرون" يدلُّ على أنَّه ليس منه، ولا يجوزُ أن يلحقَ بـ"صحراءَ صحارَى" حتَّى يكون معدولًا عن "جَماعَى" كما زعمه الفارسيُّ لأنَّها صفةٌ في الأصلِ

(١) بيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ١٥٥)، وله في شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٣٢)، والمفصل (ص ٢٩٩).

(٢) كذا قال المصنف رحمه الله، وقد صرَّح بإلحاق "كُتَع وبُصَع" بـ"جُمَع" في باب التوكيد (٢/ ٥٥).

(٣) هذا رأي الأخفش والسيرافي، واختاره ابن عصفور؛ انظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٩٠)، والشرح الكبير (١/ ٢٧٣).

وتأكيدٌ في الحالِ و"صحراء" اسم جامد، وأيضًا لها مذكر وهو أجمعُ وصحراء ليس لها مذكر[١]= فثبَت أنها لفظةٌ منقطعةٌ ليس لها نظيرٌ فيكون عدلُه تقديريًّا كعدل "عُمَر".

وأمَّا العدلُ التقديريُّ فيقع على وزنَينِ "فُعَل" للمذكر و"فَعالِ" للمؤنث؛ نحو: "قَطامِ وحَذامِ" وفيه خلافٌ يأتي في بابه[٢]، والأول مثل: "عُمر وزُفر" وقد تقدَّم بيانُ التقدير فيه[٣].

فاعلم الآنَ أنَّهم قالوا إن هذا العدلَ لا يكونُ إلا في المعرفةِ، وأنا أبيِّنُ لك أقسامَ "فُعل"؛ لئلَّا تُدخِلَ قسمًا منها في آخَرَ؛ اعلم أنَّه جاءَ على عشرةِ أوجهٍ:

(أ): الجنسُ الموضوعُ للواحدِ وضعَ رَجُلٍ؛ نحو: صُرَد وصِردانٍ للطائر.

(ب): الجنسُ الذي يميَّزُ واحدُه بالتَّاء؛ كنُغَرٍ ونُغرَةٍ وهو طيرٌ كالعصافيرِ حُمْرِ المناقيرِ، وجمعه النُّغران.

(ج): الجنسُ الذي وضعُه كوضعِ الماءِ والعسلِ؛ أي: ينطلِقُ على القليلِ والكثيرِ؛ نحو: رُطَبٍ.

(د): المصدرُ؛ نحو: هُدًى.

(هـ): الجمعُ؛ نحو: غُرَفٍ وبُرَقٍ.

(و): الوصفُ نحو حُطَمٍ؛ يقال: "راعٍ حُطَمٌ"؛ إذا كان قليلَ الرحمةِ للماشيةِ،

---

(١) انظر رأي أبي علي في: العدد في اللغة (ص ٧٩)، وشرح الرضي (١/ ١١٩)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٦٥٨).

(٢) انظر: ما سيأتي في (٢/ ١٣٩).

(٣) تقدم في (ص ١٨٧).

ويقال أيضًا: حُطمةٌ، وفي المثل: "شرُّ الرُّعاةِ الحُطَمَةُ"[١]. ومنه الزُّفَرُ للسيِّد.

(ز): المعدولُ عن "أفعلَ"؛ نحو: أُخَرَ.

(ح): المعدولُ عن "فُعْل" أو "فَعَالِ"؛ نحو: جُمَعَ.

(ط): المعدول عن "فاعلٍ" علَمًا؛ نحو: "عُمَرَ وزُفَرَ" المعدولين عن عامرٍ وزافرٍ.

(ي): المعدول عن "فاعلٍ" صفةً؛ نحو: "يا فُسقُ ويا لُكعُ" وهذا في المذكر كـ"فَعَالِ" في المؤنث.

والستة الأُوَل منها مصروفةٌ، والثلاثة التالية لها غيرُ منصرفةٍ، والأخير مبنيٌّ على الضم؛ لكونه مختصًّا بالنداء.

* * *

قال:

تَأنِيثُهُــم بِتَائِــهِ وَالمَعنَــوِي ... مُشْــتَرَطٌ فِي عَلَمٍ كَمَا رُوِي
فَصَرفُهُــم قَائِمَــةً قَتِيــلُ ... عَلَــى الَّــذِي ذَكَرتُــهُ دَلِيلُ

أقول: شرطُ تأثيرِ التأنيثِ بالتاءِ والمعنويِّ أن يكونَ مع العلَمِ، وإنما اشترَطوا ذلك لأنَّ السببَ لا يكونُ سببًا إلا إذا كانَ لازمًا؛ لأنَّه معَه أقوى في الثقلِ، وهذا التأنيثُ لا يلزَمُ الاسمَ إلا معَ العلمية ألا ترَى أنَّهم صرَفوا نحوَ "قائمةٍ وضاربةٍ" وإن كان فيه وصفٌ وتأنيثٌ؛ حيثُ كان التأنيثُ عارضًا غيرَ لازمٍ، وكذلك صرفوا نحو "قتيلٍ وجريحٍ" في قولهم: "امرأةٌ قتيلٌ وجريحٌ" وإن كانَ فيه الوصفُ والتأنيثُ لزوال التأنيث؛ حيث يقولون: "رجلٌ قتيلٌ وجريحٌ".

---

(١) انظر المثل في: أمثال ابن سلام (ص ٣٠٢)، ومجمع الأمثال (١/ ٣٦٣) وفيهما بلفظ: "شر الرعاء الحطمة"، والرعاة والرعاء بمعنًى.

قال:

وَجَائِزٌ صَرفُ الثُّلاثِي المَعْنَوِي ... يُسكَنُ لا مَعْ عُجمَةٍ بِهَا قَوِي
فَجُورُ ثُـمَّ زَينَبُ ثُمَّ سَـقَرْ ... لَازِمَةُ المَنـعِ وَهِندٌ قَد ظَهَرْ

[٢٠: ظ] **أقولُ**: / المؤنَّثُ المعنويُّ العَلَمُ لا يخلو إمَّا أن يكونَ ثلاثيًّا أو لا يكونَ؛ إن كانَ الثانيَ وجَب امتناعُ صرفِه مطلقًا لقيامِ المقتضى وعدمِ المعارِض، وذلك نحو "زينبَ وسعادَ"، وإن كان الأولَ لا يخلو إمَّا أن يكونَ ساكنَ الأوسطِ أو لا يكونَ؛ إن كانَ الثانيَ فحكمُه حكمُ الرباعي لِما ذكرنا؛ نحو "سَقَر"، وإن كان الأولَ لا يخلو إمَّا أن يكونَ معه العجمةُ أو لا يكونَ؛ إن كان الأولَ فحكمُه حكمُ الرباعيِّ أيضًا في امتناعِ الصرفِ؛ لأنَّه وإن كان ساكنَ الأوسطِ لكنَّ العجمةَ قاوَمت خفَّتَه فيبقى المقتضى سالمًا عن المعارضِ فوجَب امتناعُه من الصرفِ؛ وذلك نحو: "مَاه وجُور" لبلدتَينِ فإنَّه قد اجتمَع فيهما التأنيثُ والعلميةُ مع العجمةِ. وإن كانَ الثانيَ يجوزُ فيه الأمرانِ: المنعُ نظرًا إلى المقتضى، والصرفُ نظرًا إلى معارضةِ سكونِ الأوسطِ أحدَ السببين، فيبقى الاسمُ مع سببٍ واحدٍ والسببُ الواحدُ ليس بمؤثرٍ؛ وذلك نحو: "هند ودعد"، وقد جمعَهما الشاعرُ:

لـم تتلفَّـعْ(١) بِفَضـلِ مِئزَرِها ... دَعدٌ وَلَم تُغذَ دَعدُ فِي العُلَبِ(٢)

---

(١) كتب في الحاشية: «لم تتشمر»، والتلفع: الاشتمال بالثوب كلبسة نساء الأعراب، ولفع المرأة: ضمها إليه مشتملًا عليها؛ لسان العرب (دعد، لفع).

(٢) كتب فوقها: «قصعة من الخشب».

والبيت من المنسرح وهو لجرير في ملحق ديوانه (٢/ ١٠٢١)، وله في اللسان (دعد)، والتاج (لفع)، ولابن قيس الرقيات في ملحق ديوانه (ص ١٧٨)، وبلا نسبة في كتاب =

وزعَم أبو العبَّاسِ أنَّ القياسَ في "دعد" منعُ الصرفِ والصرفُ لأجلِ الضرورةِ، قال أبو عليٍّ: يلزَمه مِن ذلك منعُ صرفِ ما عُلِم صرفُه بالضرورةِ كـ"نوحٍ ولوطٍ" على ما جاءَ به التنزيلُ وليس ذلك إلا لسكونِ الوسطِ ولا مختصَّ له عن ذلك[1].

قال:

وَالمَعنَوِيُّ إِن جَعَلتَ للذَّكَرْ كَعَقـرَبٍ مُمتَنِعٌ لَا كَسَـقَرْ

أقول: اعلم أنَّ التأنيثَ المعنويَّ إذا سمِّي به مذكرٌ لا يخلو إمَّا أن يكونَ ثلاثيًّا أو لا يكونَ؛ إن كان الأولَ وجَب صرفُه سواءٌ كان متحركَ الأوسطِ أو ساكنَه لزوالِ التأنيثِ من حيثُ المعنى وليس في اللفظِ ما يقومُ مقامَه فبقي على الأصلِ وهو الصرفُ؛ وذلك نحو: "الشمس والدار والقدم" وغيرِ ذلك، وإن كان الثانيَ وجَب منعُه من الصرف سواءٌ كان رباعيًّا؛ نحو "عقرب"، أو خماسيًّا؛ نحو "قُدَّام"، لأنَّ الزيادةَ لما انضمَّت إلى التأنيثِ الأصليِّ صارت سببًا واحدًا، وإذا انضمَّت إلى العلَميَّةِ صارت مستقلةً في السببيةِ. واعلم أنَّ مراعاتَهم سكونَ الوسطِ في الصرفِ والزيادةَ في المنعِ مِن أقوَى الدلائلِ على أنَّ منعَ الصرفِ للثقلِ على ما قرَّرناه لا لمشابهةِ الفعلِ.

* * *

= سيبويه (٣/ ٢٤١)، والخصائص (٣/ ٦٣)، والمرتجل لابن الخشاب (ص ٩٢).

(١) ذكر أبو علي هذا القول وردَّ عليه مغفلًا ذكر صاحبه في الإيضاح (ص ٢٩٨)، ونص عليه عبد القاهر في المقتصد (٢/ ٩٩٤) ونسبه إلى أبي العباس كما الحال هنا، والذي في المقتضب (٣/ ٣٥٠) القول بالصرف أيضًا مع كون المنع أقيس، والذي لا يرى فيه إلا المنع فقط هو الزجاج؛ انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٥٠)، ونسبه إليه غير واحد؛ انظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٥)، وشرح المفصل (١/ ١٩٤)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٩٢).

قال:

وَالجَمعُ صِيغَةُ انتِهَا الجُمُوعِ   بِغَيـرِ هَاءِ الشَّـرطُ لِلجَمِيعِ
مِثلُ مَصَابِيحَ وَقُلْ مَسَـاجِدُ   شَـدَّدتَ أَو لَا وَكَذا قَوَاعِدُ

أقول: يريدُ أن شرطَ تأثيرِ الجمعِ أن يكونَ على صيغةِ منتهى الجموعِ، وأن يكونَ بغير هاءٍ، وقد سبَق تفسيرُ هذه الصيغةِ(١)، واعلم الآنَ أنَّ المرادَ بالصيغةِ ههنا صيغةُ اللفظِ لا صيغةُ التصريفِ، ونبَّه عليه بقوله "**وكَذَا قَوَاعِدُ**". وإنما اشترَط أن يكونَ بغيرِ هاءٍ لأنَّه مع قبولِه الهاءَ يشبِهُ المفردَ؛ نحو: "فَرَازِنَةٍ ومَلائِكَةٍ" فإنَّه يشبه "كَرَاهِيةً ورَفَاهِيةً"، وكان عليه أن يقولَ بغيرِ ياءِ النسبةِ أيضًا؛ لأنَّ حكمَه مع ياءِ النسبةِ كحكمِه مع تاءِ التأنيثِ من غيرِ فرقٍ؛ وذلك نحو: [٢٠٠:و] "مَدائِنيٍّ ومَعَافِرِيٍّ" / ونحوِه.

إذا ثبَت ذلكَ فاعلَم أنَّ أبا عليٍّ ذكَر أن هذه الصيغةَ إنَّما صارَت مؤثرةً؛ لكونِها على وزنٍ لا يأتي عليها واحدٌ، وقال الإمامُ عبدُ القاهرِ: «الأشبَهُ أن يقالَ إنما صارَ لها التأثيرُ لكونِه جمعًا مرَّتَين كـ"أكالِبَ" في جمع "أكلُب"، و"أراهِطَ" في جمع "أرهُط"، و"أعارِيبَ" في جمع "أعراب"، ونحو "مفاتِيحَ ومساجِدَ" محمولٌ عليهما لمشابهتِه لها من ثلاثةِ أوجهٍ: الجمعيةِ والوزنِ وامتناعِ الجمعِ مرَّة أخرى»(٢)، واختار المصنفُ هذا التعليلَ واستحسَنَه وضعَّف الأوَّلَ بأنَّه لو كانَ لعدمِ النظيرِ تأثيرٌ في هذا البابِ لوجَب منعُ صرفِ "أفلُس وأنعامٍ"؛

(١) انظر ما تقدم في (ص ١٨٠).

(٢) انظر: الإيضاح للفارسي (٣٠٣)، وشرحه المقتصد للجرجاني (٢/ ١٠٢٥)، وقول الفارسي هذا هو قول سيبويه وأكثر النحويين؛ انظر: الكتاب (٢/ ١٥، ١٦)، والمقتضب (٣/ ٣٢٦)، واللمع لابن جني (ص ٢٣٩)، والمفصل (ص ٣٦).

لأنَّهما جمعانِ ولا نظيرَ لهما في الآحادِ، ثمَّ إنَّه لما جاءَ إلى نحوِ: "فَرازِنَةٍ وملائِكَةٍ" قال: إنَّما انصرَف لأنَّه صارَ له نظيرٌ في الآحادِ(١). واعترَض عليه بعضُ المتأخِّرينَ(٢) بما هذه حكايةُ قولِه: يا بنَ الحاجبِ استضعفتَ القولَ بعدمِ النظيرِ ثمَّ لما جئتَ إلى نحوِ "ملائكةٍ" علَّلتَ صرفَه بأن له في الآحادِ نظيرًا؛ فتنكِرُ عليهم شيئًا ثم تعودُ أنتَ فتقولُ به؟! فلسانُ الحالِ ينشِدُك:

لَا تَنهَ عَــن خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثلَهُ عَارٌ عَلَيكَ إِذا فعَلتَ عَظِيمُ(٣)

أقول: هذا لا يقدَحُ في تعليلِ عبدِ القاهرِ لأنَّه رحمه الله علَّل صرفَ نحو "ملائكةٍ" بأنه خرَج بقبولِ التاءِ عن مشابهةِ منتهى الجموعِ؛ لما ثبَت

(١) انظر: شرح الكافية له (١/ ٢٩١، ٢٩٢).

(٢) كتب في الحاشية: «ابن إياز».

وابن إياز هو: الحسين بن بدر [وقيل: أبان] بن إياز بن عبد الله، جمال الدين أبو محمد. ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، وكان ذا حفظ حسن. ثقة فيما يكتب ويقول. توفي سنة (٦٨١هـ) وقيل: (٦٧٤هـ)، ومن مصنفاته: قواعد المطارحة، شرح التعريف بضروري التصريف، والمحصول في شرح الفصول لابن معطٍ. انظر: البلغة للفيروزآبادي (ص ١٢٢)، وبغية الوعاة (١/ ٥٣٢).

وقوله في المحصول في شرح الفصول (١/ ١٠٥).

(٣) بيت من البسيط، اختلف على قائله فهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٠٤)، وله في الأزهية (ص ٢٣٤)، وتوجيه اللمع (ص ٣٦٤)، والمساعد لابن عقيل (٣/ ٩١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٧٦)، وللأخطل في الكتاب (٣/ ٤٢)، والرد على النحاة (ص ١٢١)، والبديع لابن الأثير (١/ ٦٠٤) وليس في ديوانه، وللمتوكل الكناني في الجمل المنسوب للخليل (ص ٩٦)، والأغاني (١٢/ ١٨٨)، ولحسان في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧٨) وليس في ديوانه، ورجح السيوطي وغير واحد أنه من شعر أبي الأسود؛ شرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٩)، وانظر: الخزانة (٨/ ٥٦٦).

مِن أنَّ الوزنَ إحدَى المشابهاتِ الثلاثةِ لا أنَّه دخَل بذلك في نحوِ "كراهيةٍ"، وما ذكَره المصنفُ هو تعليلُ أبي عليٍّ، والنكتةُ فيه أنَّه رحمه الله اختارَ تعليلَ عبدِ القاهرِ في الأولِ ثمَّ لما جاء إلى "فرازنةٍ" كان ينبغي له أن يختارَ أيضًا تعليلَه لكنَّه غفَل عن ذلك واختارَ تعليل أبي عليٍّ فناقَض كلامَه كما ترَى.

ثمَّ التَّحقيقُ أنَّا إن قلنا: إنَّ الجمعَ سببٌ واحدٌ يقومُ مقامَ السَّببَينِ فالتعليلُ تعليلُ عبدِ القاهرِ، وإن قلنا: إنَّ الجمعَ سببٌ والوزنَ سببٌ آخرُ بنفسِه؛ فالتعليلُ تعليلُ أبي عليٍّ، لكن ههنا ما يُقوي تعليلَ عبدِ القاهرِ؛ وذلك أن نحوَ "مَدَائِني" منصرفٌ بالاتفاقِ، ولا يمكنُ أن يقال: إنَّه لمشابهةِ المفردِ إذ ليس على وزنِه مفردٌ، ويمكنُ أن يقالَ إنَّه لخروجِه عن شبهِ صيغةِ منتهى الجموعِ لقبولِه ياءَ النِّسبةِ.

وَنَقلُــهُ لِلعَلَــمِ الجُــلُّ مَنَعْ   مِثْالُهُ حَضَاجِرُ اسْمًا لِلضَّبُعْ
قِيلَ: سَرَاوِيلُ إِذَا لَم يُصرَفِ   مُقدَّرًا جمعًا أَصِيلًا[1] فَاعْرِفِ

أقول: لا خلافَ بين النحويِّين أن هذا الجمعَ إذا سمِّي به يبقَى على منعِ صرفِه، ثمَّ المشهورُ أنَّ التأثيرَ للجمعيَّةِ الأصليةِ والعلَميةَ لا تأثيرَ لها معها، وصرَّح المصنفُ بذلك، وكان يلزَمُه على ذلك أن يقولَ شرطُ الجمعِ أن يكونَ في الأصلِ ولا تضرُّه الغلبةُ كما قال في الصفة. وصرَّح الجُزُوليُّ بأنَّ التأثيرَ للصيغةِ مع العلميَّةِ[2]، وهو الحقُّ عندي لأنَّ طرحَ السببِ المحقَّقِ وتقديرَ

---

(١) كتب في الحاشية: «في خ: في الأصل»، وهذا موافق لما في المنظومة (٣/ ظ)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٤٥).

(٢) انظر: المقدمة الجزولية (ص ٢١٠).

سببٍ آخرَ تقديريٍّ نوعٌ من التعسفِ، وأيضًا قد ثبَت صرفُ نحو "مساجدَ" كثيرًا؛ فيكونُ إمَّا لضعفِ الصيغةِ أو لضعفِ الجمعيةِ وعلى التقديرَينِ يبعدُ / [٢١: ظ] استنادُ التأثيرِ إلى الجمعيةِ المقدرةِ.

إن قلتَ: لو كانَ التأثيرُ للعلميةِ لوجَب أن يصرفَ عندَ التنكيرِ كسائرِ المعارفِ الممنوعةِ مِن الصرفِ. قلتُ: قد تقدَّم الجوابُ وأنَّ التنوينَ في مثلِه ليسَ للصرفِ.

إن قلتَ: هبْ أنَّه لا يجبُ دخولُ تنوينِ الصرفِ فلِم لا يجوزُ دخولُ تنوينِ التنكيرِ كالمعارفِ الأُخَر على ما بيَّنتَ؟ قلتُ: لأنَّ وضعَه ليس على التعريفِ حتَّى يُؤتى في الفرعِ بالعلامةِ كالمعارفِ الأُخَر.

وأمَّا "سراويلُ" فقد قال سيبويه: إنَّه اسمُ جنسٍ أعجميٌّ وهو مصروفٌ في النكرةِ ممنوعٌ في المعرفةِ(١)، وعلى ذلك لا إشكالَ، وقال أبو عليٍّ(٢): إنَّه غيرُ مصروفٍ معرفةً ونكرةً؛ أمَّا في المعرفةِ فواضحٌ وأمَّا في النكرةِ فللصيغةِ والعجمةِ والتأنيثِ، وضعَّفه عبدُ القاهرِ بأنَّ التأنيثَ والعجمةَ لا تأثيرَ لهما مع

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٢٢٩) وعبارته فيه: «وأما سراويل فشيء واحد أعجمي أعرب كما أعرب الآجُر، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة كما أشبه "بقمٌ" الفعل»، ونقل الفارسي عن ابن السراج تفسير قول سيبويه هذا بقوله: «قال أبو بكر: أي "سراويل" ينصرف في النكرة كما ينصرف "آجر" إذا سميت به إلا أن سروايل أشبه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فلم ينصرف في المعرفة، وإذا صغرته وهو معرفة لم تصرفه، لأنه مؤنث نقلته فسميت به». التعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ٥٥).

(٢) انظر: الإيضاح (ص ٣٠٠).

فقدِ العلميَّةِ؛ بدليلِ أنَّه إذا سمِّي بـ"لجام" انصرَف بالاتفاقِ[(١)]، ونقَل عن شيخِه أنَّه قالَ إن صحَّ منعُه فلأنَّه جمعُ "سِروالة" من قوله:

عَلَيــه مِن اللُّــؤمِ سِــرْوَالَةٌ ....[(٢)]

وأنشدَ:

....   فتًى فَارِسيٌّ في سَرَاوِيلَ رَامِحُ[(٣)]

"رامح" صفة لـ"فتًى"؛ كأنه قال: رامحٌ في سراويلَ وليست سراويل مضافة إلى رامحٍ، ومرادُه أنَّه كان جمعًا ثم نُقِل وأطلقَ على اللِّباسِ المعلومِ[(٤)].

وضعَّفه المصنفُ بأنَّ ذلك بعيدٌ في الأجناسِ، وأنَّ ذلك لم يثبُت إلَّا في الأعلامِ، وأشارَ إلى أنَّ الأَولى أن يقالَ: إنَّها جمعٌ تقديرًا مراعاةً لقاعدةِ العربِ

(١) كتب في الحاشية: «وإنما قال انصرف لأنَّ شرط تأثير العجمة أن يكون علَمًا في العجمية و"لجام" ليس كذلك».

(٢) صدر بيت من المتقارب، والبيت بتمامه:

عليــه مِــن اللُّــؤمِ سِــرَوَالةٌ   فليــسَ يَــرِقُّ لِمُســتَعطِفِ

وهو بلا نسبة في الصحاح (٥/ ١٧٢٩)، والمحكم لابن سِيده (٨/ ٣١٠)، وشرح المفصل (١/ ١٨٢)، وقال البدر العيني: «قائله مجهول، وقيل: البيت مصنوع». المقاصد النحوية (٤/ ١٨٣٠).

(٣) عجز بيت من الطويل لتميم بن مقبل، والبيت بتمامه:

يُمَشِّــي بِها ذَبُّ الرِّيــادِ كأَنَّه   فَتًى فارِسِيٌّ في سَراوِيلَ رامِحُ

ديوانه (ص ٤٨)، وله في الصحاح (٥/ ١٧٢٩)، والمحكم لابن سِيده (١٠/ ١٢٤)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٩٦)، وشرح المفصل (١/ ١٨٢)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠١).

(٤) انظر: المقتصد (٢/ ١٠٠٥).

كما في عدلِ "عمرَ"[١]. **وأقولُ**: مَن أرادَ أن ينصرَ قولَ أبي عليٍّ يقول: لِم لا يجوزُ أن يكون للعجمةِ الجنسيةِ تأثيرٌ إذا وافَقَت وزنًا لا ينصرف في العربيِّ؟ وأمَّا "لجامٌ" فمثلُه في العربي "حِزامٌ" وهو مصروفٌ معرفةً ونكرةً، ويمكن أيضًا أن يقالَ: إنه علمٌ للجنسِ كـ"أسامةَ"[٢]، وحينئذٍ يرتفعُ الإشكالُ بالكليَّةِ.

تنبيهٌ: إذا سمِّي بـ"سراويلَ" امتنَع صرفُها مطلقًا بالاتفاق؛ سواءٌ كان مذكرًا أو مؤنثًا لأنَّها مؤنثةٌ زائدةٌ على الثلاثةِ فيكونُ حكمُها كحكمِ "عقربَ" إذا سمِّي بها.

قال:

نَحوُ جَوَارٍ حُكمُـهُ كَقَاضِ ... فِي الرَّفعِ وَالجَرِّ بِلَا انتِقَاضِ

أقول: هذا الجمعُ إذا كان آخرُه ياءً؛ نحو "جوارٍ" في جمعِ جاريةٍ و"غواشٍ" في جمعِ غاشيةٍ وجَب حذفُ الياء والإتيانُ بالتنوينِ اتفاقًا منهم في الرفعِ، ووجَب إثباتُ الياءِ مفتوحةً في النصبِ اتفاقًا منهم أيضًا إلا للضرورةِ، وأمَّا الجرُّ فالأكثرُ أنَّه كالرفعِ، وقال الكسائيُّ وأبو زيدٍ السّدوسيُّ[٣]: إنَّه كالنصبِ؛

(١) انظر: شرح الوافية لابن الحاجب (ص ١٤٥)، والإيضاح له (١/ ١٠٦).

(٢) كتب في الحاشية: «الأسامة كنية للأسد».

(٣) كذا في الأصل: «أبو زيد السدوسي»، وهو غريب؛ فإن أبا زيد أوسي خزرجي أنصاري، وهو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن ثابت [الصحابي جامع القرآن الكريم رضي الله عنه] كما ذكرت كتب التراجم ولم أقف على من نسبه إلى سدوس هذه. وانظر: أخبار النحويين البصريين (ص ٤٢)، وطبقات اللغويين (ص ١٦٥)، وتاريخ بغداد (١٠/ ١٠٩).
وينسب هذا القول لهما ولعيسى بن عمر ويونس بن حبيب أيضًا؛ انظر: الكتاب (٢/ ٥٨)، والمقتضب (١/ ٢٨١)، والأصول (٢/ ٩٣)، وشرح الرضي (١/ ٥٨)، وأوضح المسالك (٣/ ١٦٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٢٨).

لأنَّ الجرَّ في بابِ ما لا ينصرفُ تابعٌ للنصبِ، وكما وجَب إثباتُ الياءِ في النصبِ كذلكَ وجَب في الجرِّ، وعلى ذلك قولُ الفرزدقِ[١]:

فَلَو كانَ عبدُ اللهِ مولًى هَجَوتُه ... وَلكِنَّ عبــدَ اللهِ مولَى مَوالِيَا

وهذا المذهبُ ضعيفٌ؛ لأنَّ الإعلالَ سابقٌ على منعِ الصرفِ؛ حيثُ إنَّه بسببٍ ذاتيٍّ ومنعُ الصرفِ بسببٍ خارجيٍّ والذاتيُّ مقدمٌ على الخارجيِّ[٢] وهذا بناءٌ على قولِ النحاةِ، وأمَّا على ما ذهَبنا إليه مِن أن منعَ الصرفِ للثقلِ فلأنَّ الإعلالَ حكمٌ راجعٌ إلى جزءِ الكلمةِ ومنعُ الصرفِ حكمٌ راجعٌ إلى [٢٢:و] مجموعِ الكلمةِ / والجزءُ مقدَّمٌ على المجموعِ فكذلك حكمُه يكونُ مقدَّمًا على حكمِ المجموعِ، وأمَّا البيتُ فلا اعتدادَ به لأنَّه لأجلِ الضرورة، وإلى هذا الخلافِ أشارَ المصنفُ بقوله: «بِلَا انتِقَاضِ».

إذا ثبَت ذلك فاعلَم أنَّ النحاةَ قد حارَت رءوسُهم في هذا التنوينِ؛ فالأكثرون على أنَّ الاسمَ معَه غيرُ منصرفٍ وأنَّ التنوينَ فيه تنوينُ عوضٍ، ثم قال بعضُهم: إنَّه عوضٌ عن إعلالِ الياءِ ثمَّ اختلفوا؛ قال بعضُهم: كان أصلُه "جواريِ" بلا تنوينٍ فأُسقِطت الكسرةُ استثقالًا ثم أُتِي بالتنوينِ عوضًا عنها فأُسقِطَت الياءُ

---

(١) بيت من الطويل، وهو مفرد في ديوان الفرزدق (ص ٢٦٣)، وله في الكتاب (٣/ ٣١٣)، والمقتضب (١/ ١٤٣).

(٢) أي: إن حذف حرف العلة من آخر المنقوص في حالتي الرفع والجر أصيل في الكلمة وهو سابق على منع الكلمة من الصرف. وهذا رأي سيبويه وجمهور النحاة أن الإعلال مقدم على المنع، وذهب المبرد والزجاج إلى أن منع الصرف مقدم على الإعلال؛ انظر: الكتاب (٣/ ٣٠٨)، والمقتضب (١/ ١٤٣)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٧٥)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٩٧)، وارتشاف الضرب (٢/ ٦٦٨)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١١٩٨).

لالتقاءِ الساكنَين[١]. وقال بعضُهم: أصلُه "جواريٌ" بالتنوينِ ثمَّ بعدَ الإعلالِ بقي "جوارٍ" ثم حذِف التنوينُ لمنعِ الصرفِ وأُتِي بتنوينٍ آخرَ عوضًا عن الإعلالِ[٢].

وقال سيبويه: «إنه عوضٌ عن الياء»[٣]. ثم بعضُ الغافلينَ قال[٤]: كيف يصحُّ ذلك والياءُ إنَّما تسقُطُ بعدَ التنوينِ لالتقائِهما ساكنَينِ؛ فلو كان عوضًا عنه لكانَ متأخِّرًا عنه فيلزمُ أن يكونَ متقدمًا متأخرًا وهو محالٌ. واعلم أنَّ ذلك لعدمِ فهمِهم كلامَه ومرادُه رحمه الله: أن الياءَ الساكنةَ المتطرِّفةَ كثيرًا ما يحذِفونَها في المفردِ سواءٌ مِن نفسِ الكلمةِ أو للمتكلِّم اكتفاءً بالكسرةِ؛ كقولِه تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، وقولهم: "يا غلامِ" في النداء، وقول الشَّاعِر:

رُمحِـــي وَمَا كُنَّـــا بِنَجدٍ وَمَا قَرقَرَ قُمْرُ الوَادِ فِي الشَّاهِقِ[٥]

---

(١) هو قول سيبويه والجمهور؛ بناء على أن الإعلال مقدم على منع الصرف، وتقدم تخريجه في الحاشية السابقة.

(٢) هو قول المبرد والزجاج ومن تبعهما؛ بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال، ومرَّ تخريجه آنفًا.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٣٠٨).

(٤) ذكر هذا القول السيرافي في شرح كتاب سيبويه (٤/ ٧٥) وكأنه فطن إلى أن سيورده معترضٌ فذكره قائلًا: «فإن قال قائل: وكيف يجعل التنوين عوضًا من الياء ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين؟» ورده السيرافي بما رد المصنف هنا رحمهما الله، ولعل المصنف قد قصد بقوله "بعض الغافلين" ابن الحاجب نفسه رحمه الله؛ إذ قال معلقًا على قول سيبويه: «والأَولى أن يقال: عن إعلال الياء بالسكون؛ لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين، فكيف صحَّ أن يكون عوضًا عنها ولم تحذف إلا بعد وجوده، وإنما يكون الشيء عوضًا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره». شرح الكافية له (١/ ٣٠١، ٣٠٢).

(٥) كتب في الحاشية: «أي: الوادي». =

وقال الآخر:

لَهـا ثَنَايَـا أَربَـعٌ حِسَـانُ
وأربـعٌ فَثغرُهَـا ثمـانُ[1]

ولولا قوةُ ما قاله لعدَلَ الشاعِرُ إلى الإقواءِ السائغِ[2]، وإن كان عيبًا كقول آخر[3]:

أَمِـن آلِ مَيَّـةَ رَائِـحٌ أَوْ مُغتَدِ ....

مع قولِه:

.... وَبِذَاكَ خَبَّرَنا الغُرابُ الأَسـودُ

= والبيت من السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل لأبي عامر جد العباس في شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٨٤)، وأمالي القالي (٣/ ٣٧)، وشرح أبيات المغني (٤/ ٣٤٣)، ونسب لأبي الريس التغلبي في اللسان (قمر)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٢١) [م: ٥٦]، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٨٩) وراجع تعليق العلامة الطناحي رحمه الله عليه حاشية (٣).

(١) الرجز بلا نسبة في الفرق لابن أبي ثابت (ص ٦٧)، والمحكم لابن سِيده (٥/ ٢٨٥)، والمقتصد (٢/ ١٠٣٠)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٢١٩)، وشرح التسهيل (٢/ ٤٠٣)، وشرح الرضي (٣/ ٢٩٩)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٦٥).

(٢) كتب في الحاشية: «أراد بالإقواء اختلاف الحركة في الروي».

(٣) هو النابغة الذبياني، وهذان شطران من قصيدته التي وصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر، والأبيات بتمامها وهي من الطويل:

أمِـنَ آلِ مَيّةَ رائـحٌ، أو مُغْتَدِ عجـلانَ، ذا زادٍ، وغيرَ مزودِ
أَفِـدَ التَرَحُّلُ، غيـرَ أنّ رِكابَنَا لَما تـزلْ بِرِحالِنَـا، وَكأنْ قَدِ
زَعَمَ البَـوارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غَدًا وبذاكَ خبرنا الغرابُ الأسودُ

والأبيات في ديوانه (ص ٨٩)، وانظره وقصتها في: الشعر والشعراء (١/ ١٥٦)، والموشح للمرزباني (ص ٣٨).

وقرِئ: ﴿وله الجَوارُ المنشآتُ﴾ [الرحمن: ٢٤] بضمِّ الراءِ[١]. ثمَّ لمَّا جازَ ذلك في المفردِ التُزِم في الجمعِ لكونِه أثقلَ[٢]، ونظيرُه بابُ "سيِّد وهيِّن" لما جازَ فيه التخفيفُ والتثقيلُ، التزم في كينونةٍ التي هي أثقلُ منه؛ هكذا فسَّره عبدُ القاهرِ[٣].

وقال بعضُهم: إنَّ الكلمةَ منصرفةٌ والتنوينَ هو تنوينُ الصرفِ، ثم افترقوا فرقتينِ؛ فرقةٌ قالوا: لما حذِفتِ الياءُ على ما ذهَب إليه سيبويه رجَعت الكلمةُ إلى أصلِها الصرفِ لزوالِ المانعِ وهو الوزنُ واختارَ ذلك عبدُ القاهر[٤]. وقال بعضُهم: إنَّ الأصلَ هو الصرفُ والإعلالُ مقدَّمٌ على منعِ الصرفِ كما

---

(١) هي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه، والحسن، وعبد الوارث عن أبي عمرو، تنظر في: مختصر الشواذ لابن خالويه (ص ١٤٩، ١٥٠)، وشواذ القراءات للكرماني (ص ٤٥٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠٣)، والبحر المحيط (٢٤/ ٧٤).

(٢) أي: جواز حذف حرف العلة من آخره.

(٣) أي: التزم التخفيف في كينونة الذي هو أثقل منه، وانظر: المقتصد (٢/ ١٠٢٨، ١٠٢٩)، وفسَّره أبو سعيد السيرافي رحمه الله وكأنه فطن إلى اعتراض النحويين على قول سيبويه؛ فقال: «فإن قال قائل: وكيف تجعل التنوين عوضًا من الياء، ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين؛ لأن سقوط الياء لاجتماع الساكنين هي والتنوين. قيل له: تقدير هذا أن أصل "غواش" غواشي، وكذلك "جوار" جواري ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل، ثم استثقلوا الضمة على الياء في الرفع والكسرة عليها في الجر فأسكنوها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين، ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء الصرف؛ لأن الياء منوية، وإن أتت محذوفة، ثم عوضوا من الياء المحذوفة تنوينًا غير تنوين الصرف». شرح كتاب سيبويه (٤/ ٧٥، ٧٦).

(٤) هو رأي الأخفش، وانظر: المقتصد (٢/ ١٠٢٩)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص ٤٥٩)، والجنى الداني (ص ١٤٥).

تقدَّم(١)، وكان الأصلُ "جواريٌ" بالتنوين ثم أُعِلَّ إعلالَ "قاضٍ" بقِي جوارٍ، ثم نُظر في منعِ الصرفِ لم يوجَد له سببٌ إذِ السببُ إمَّا الجمعُ والوزنُ أو الجمعُ بشرطِ الوزنِ وعلى كلا التقديرَينِ لم يبقَ السببُ بعد الإعلالِ، وهذا هو الحقُّ عندي.

قال المصنف: «قولُهم إنَّ الوزنَ زالَ بالإعلالِ غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ المقدَّرَ كالملفوظِ ولزومَ كسرِ الراءِ يدلُّ عليه، وأيضًا الحرفُ في مثلِ ذلك لو كان في حكمِ العدَمِ لوجَب أن يصرَفَ "أعلَى" لأنَّ أصلَه "أعليٌ" قُلبت الياءُ ألفًا ثم حُذفت الألفُ لالتقاءِ الساكنَين؛ بقِي "أعلًا" بالتنوين وخرَج عن وزنِ "أفعل"، فلما اعتُبِر ههنا الحرفُ المحذوفُ ومنِع الصرفُ لزِم مثلُه في "جوارٍ"، والذي يدلُّ على أن التنوينَ / عوضٌ عن إعلالِ الياءِ إطباقُهم في تصغيرِه على أنَّه هو [ظ٠] "أُعَيلٍ منك"، وقد ثبت أن التَّصغيرَ في "أفعلَ" غيرُ مخلٍّ في منعِ الصرفِ بدليل "هو أُفيضلُ منك"؛ فقد ثبَت أن حرفَ العلَّةِ في حكمِ الموجودِ بدليلِ "أَعلَى منكَ" فلولا أن التنوينَ تنوينُ عوضٍ في "أُعيلٍ" لوجَب أن يقالَ هو "أعيلَى منك ومررتُ بأعيلَى منك"؛ لوجودِ العلَّةِ المانعةِ وهيَ الصفةُ ووزنُ الفعلِ ولا أثرَ للتصغيرِ ولا للإعلالِ لأنَّا بيَّنا إلغاءَهما»(٢).

أقول: هذا ضعيفٌ لما تقدَّم غيرَ مرَّةٍ أنَّ سببيةَ هذا الوزنِ ليس كسببيةِ الأسبابِ الأُخَر؛ فإذا عارَضَه أهونُ شيءٍ رجَع إلى أصلِه الصرفِ. وقولُه "المقدَّر كالملفوظِ" قلنا: مسلمٌ، لكن لا يلزَم من ذلك بقاءُ الصيغةِ سالمةً، ثم

(١) هو قول المبرد والزجاج ومن تبعهما؛ كما تقدم، وانظره في المقتضب (١/ ١٤٣)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٧٥)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٩٧)، وارتشاف الضرب (٢/ ٦٦٨).
(٢) انظر: شرح الوافية له (ص ١٤٦).

نقول: هل يفرِّق بين الحالتين ثبوتُ الياءِ وعدمُها في الثقلِ والخفةِ أم لا؟ إن قال: لا، فقد كابَر لأنَّ الغرضَ من الإعلالِ الخفَّةُ فلو كانَ بعدَ الإعلالِ كما كانَ لكانَ الأوَّلُ أَولَى بالحقِّ، وكان الإعلالُ عبثًا. وإن قال: نعم، **قلنا له** إنَّ منعَ الصرفِ للثقلِ وقد خفَّ الاسمُ؛ فأيُّ وجهٍ لحذفِ التنوينِ عنه؟!

قوله: "وإلا وَجَب صرفُ "أَعلَى" ...إلى آخره". **قلنا:** لا نسلِّمُ أنَّ حذفَ اللامِ في "أَعلَى" يخرُج عن وزنِ الفعلِ لأنَّ في أوزانه نحو: "لم أدعُ ولم أغزُ"، وليس كذلك ههنا، سلمناه لكن لِم قلتَ إنَّ اختلالَ الوزنِ إذا لم يضرَّ في "أعلى" لم يضر في "جوارٍ"، لِم لا يجوز أن يكون ذلك لقوَّة السببِ في "أعلى" وضعفه في "جوارٍ"؟!

قوله: "ويدلُّ على أنَّ تنوينَ العوضِ في مثلِه قولُهم: هو أعيلٍ منك ...إلى آخر تقريرِه". **قلنا:** لا يلزَمُ من عدم إخلالِ الإعلالِ والتصغيرِ بمنعِ الصرفِ منفردَين في "أَعلَى وأُفَيضل منك" إخلالُهما به مجتمعَين في "أعيلٍ منك"، واللهُ أعلمُ.

* * *

قال:

وَالعُجمَةُ اشتُرِطْ يَكُونُ فِي العَلَمْ　　مَنقُولَةً كَذَاكَ فِي وَضعِ العَجَمْ
وَأَن تَزِيدَ عَن ثَلَاثٍ في القَدَرْ　　وَقِيلَ أَوْ تَحَرُّكٌ نَحوَ: شَتَرْ
فَنُوحٌ اصرِفْهِ بِلَا خِلَافِ　　وَمَنعُ إِبرَاهِيمَ غَيرُ خَافِ

أقول: المرادُ بالعجمةِ كلُّ ما لا يكونُ عربيًّا وتميَّز بالنقلِ، وبأن تكونَ الكلمةُ طويلةً لا نظيرَ لها في أوزانِ العربي؛ كـ"بَطْلَيموسَ وجالِينوسَ"، وبأن

يجتمعَ في كلمةٍ واحدةٍ حرفانِ لا يوجدانِ مجتمعَين في العربيّ؛ مثل الجيم والصاد في: «الصَّهرُوج، والصَّولَجان، والجِصّ». والجيم والقاف نحو: «جَوالِق، والجُرمُوق، والجَردَقَة»[١]، وبأن تتبع الراءُ النونَ نحو: «نَرجِس»، وبأن تتبع الراءُ الذالَ نحو: «مُهنَدز»، وبأن توجدَ الكلمةُ الرباعيةُ فما فوقَها خاليةً عن أحدِ حروفِ الذَّلاقَةِ التي يجمعها قولك: «لبَّ مَن فرَّ»، وأما "عسجدٌ" فشاذٌّ حيثُ إنه رباعيٌّ وخلا من هذهِ الأحرفِ.

إذا ثبَت ذلك فاعلم أنَّ العجمةَ لا تكون سببًا إلا إذا كان علمًا في وضع العجمِ، أو تكون على وزنٍ لا يكون عليه عربيٌّ؛ كـ"سراويل" على رأيٍ[٢]، وأن يكون معه أحدُ / الأمرين: إما زيادةٌ على الثلاثة، أو متحركُ الأوسط[٣]. [٢٣:و]
ويدلُّ على الشرطِ الأولِ إِنِّيٌّ ولِمِّيٌّ[٤]، أمَّا الإِنيُّ فلأنهم صرفوا "آجرًا" فيمن

(١) معانيها على الترتيب: «الوعاء، والذي يلبس فوق الخف، والرغيف»، انظر: الصحاح (٤/ ١٤٥٤).

(٢) هو رأي أبي علي الفارسي وقد تقدم بيانه وتخريجه في (ص ٢٠٠).

(٣) اعلم أن مذهب ابن الحاجب والمصنف ههنا أنه لا بد من سكون وسط العلم الأعجمي الثلاثي لينصرف وهو مذهب عيسى بن عمر وابن قتيبة وعبد القاهر، وأنَّ الذي عليه سيبويه وأكثر النحويين أن تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة؛ فنحو "لَمَك" وهو اسم أبي نوح عليه السلام، منصرف مثله مثل نوح ولوط؛ قال الرضي: «بل الأعجمي بمجرد كونه ثلاثيًا سكن وسطه أو تحرك يشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم؛ لأن أكثر كلامهم على الطول، ولا يراعون الأوزان الخفيفة، بخلاف كلام العرب». شرح الرضي (١/ ١٤٣)، وانظر: الكتاب (٣/ ٢٢٠)، وما لا ينصرف للزجاج (ص ٤٥)، والمرتجل لابن الخشاب (ص ٩٤)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٧٦)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٢٠٩).

(٤) الإني؛ أي: المنسوب إلى "إنَّ"، ويفيد الإنية؛ أي: يفيد الثبوت والوجود، وسمي بذلك لأنه =

خفَّف مع أنَّ فيه العجمةَ ووزنَ الفعل، وأمَّا اللِّمِّيُّ فلأنهم لو نقَلوها جِنسًا لجاز لهم أن يتصرفوا فيها تصرُّفَ كلامِهم فيخِفُّ على لسانِهم فتخرجُ عن كونها سببًا. ويدلُّ على الشرطِ الثاني أيضًا إنيٌّ ولِميٌّ؛ أمَّا الإنيُّ فلأنهم لم يمنعوا "نوحًا ولوطًا" من الصرف مع أن فيهما العجمةَ والتعريفَ، وأمَّا اللِّمِّيُّ فلأنه إذا انتفى هذا الشرطُ كان ثلاثيًّا ساكنَ الأوسط وهو في غاية الخفَّة، وكانت خفتُه قاوَمت التأنيثَ الذي هو أقوَى من العجمة فمقاومتُه لها أَولى؛ إذا ثبت ذلك فوجَب منعُ صرفِ نحو: "إبراهيم وإسماعيل" لحصول الشرطين، ووجَب صرفُ "دِيباج" إذا سمِّي به لزوالِ الأولِ، ووجب صرفُ "نوحِ ولوطِ" لزوالِ الثاني.

تنبيهاتٌ:

(أ): إنَّ أكثرَ الناسِ على صرفِ "نوحِ ولوطٍ" وجوبًا، وعلى اشتراطِ الزيادةِ على التعيينِ لا على البدلِ وإليه مالَ المصنفُ ههنا؛ حيث قال: «**وقيلَ: أو تحرَّك نحو شتَر**»، وخالَف الزمخشريُّ في هذين الحكمين حيث جوَّز الصرفَ والمنع في "نوحِ ولوطٍ"، وإنما حمَله عليه أنَّه رأَى مقاومةَ سكونِ الوسطِ أحدَ السببَين في "هند ودعد" اتفاقًا، واتفاقَهم على وجوبِ [منعِ] [1] صرفِ "ماهَ وجورَ" فلو كانتِ العجمةُ لا تأثيرَ لها في الساكنِ الأوسطِ لكان حكمُ "ماهَ وجورَ" كحكمِ "هندِ ودعدِ" في تجويز الأمرين فلما تخالَفا دلَّ على اعتبارِ العجمةِ في

= يفيد ثبوت الحكم في الخارج؛ أي: يفيد ثبوت المعلول على العلة، وأما اللِّمِّي: فمنسوب إلى "لِم" التعليلية؛ وهو يفيد الاستدلال بالعلة على المعلول. انظر: التعريفات (ص ١٤١)، وفصول البدائع (١/ ٦٣).

(١) زيادة يقتضيها الكلام.

الساكنِ الأوسطِ فثبت أن "هندًا كنوحٍ"[(١)]. **والجوابُ**: أن الشرطَ في العجمةِ أحدُ الأمرين؛ إمَّا الزيادةُ أو التحرُّكُ ولذلك وقَع الفصلُ بين "هند ونوح"، وأمَّا "ماه وجُور" إنما لم يقاومِ السكونُ أحدَ السببين كما في "هندَ ودعدَ" لتقوِّي التأنيثِ بالعجمةِ فافترَقَا.

(ب): إنَّ منَ الناسِ من زعَم أنَّ العربَ من إسماعيلَ ومَن كانَ قبلَه ليسَ بعربٍ؛ فعلى ذلك كلُّ علَمٍ يكونُ قبلَه لا يكونُ إلا ممنوعًا منَ الصرفِ، إلا لمعارضٍ كـ"هودٍ" فإنَّه قبله، والظاهر من كلام سيبويه أنَّه كذلك، وقال أبو سعيد: «المعروفُ أنه عربيٌّ»[(٢)].

(ج): إذا سمِّي بـ"يعقوبَ" وأريد به يعقوبُ النبيُّ امتنع، فإن أريد به القَبَجُ[(٣)] انصرفَ، وكذلك إن سمِّي بـ"إسحاق" فإن أريد به النبيُّ امتنع، وإن أريد به الإفعالُ من السَّحقِ انصرَف.

* * *

---

(١) انظر: المفصل (ص ٣٦)، وقال ابن يعيش: «واعلم أن اعتمادهم- في نحو: "هند ودعد"، وما كان مثلهما- الصرفَ ومنعه؛ واعتمادهم في نحو: "نوح ولوط" الصرفَ ألبتة، مع تساويهما في الخفة، لسكون أوسطهما، دليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة. وصاحب الكتاب [الزمخشري] لم يفرق بين "هند وجُمل"وبين "لوط ونوح"، وجعل حكم"نوح ولوط" في الصرف ومنعه كـ "هند ودعد"؛ وهو القياس إلا أن المسموع ما ذكرنا». شرح المفصل (١/ ١٩٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٥٦)، وشرحه لأبي سعيد السيرافي (٤/ ٦).

(٣) قيل: هو الحجل، أو القطا أو الكروان، وهو بالفارسية «كبج» معرب، لاجتماع القاف والجيم. انظر: الصحاح (قبج)، والمحكم لابن سيده (٦/ ٩٤).

وَالوَزنُ إمَّا باختِصاصِ الفِعلِ أَوكَالمُضَارِعِ الَّذِي يَسْتَعلِي(١)
فَـأَوَّلٌ ضُـرِبَ أَو كَشَـمَّرَا وَالثَّانِ مِثلَ أَحمَدٍ وَيَشـكُرَا

أقولُ: هذا الفصلُ تشتدُّ حاجتُه إلى بيانِ أوزانِ القَبيلين؛ فنقول: الوزنُ إمَّا مختصٌّ بواحدٍ منهما، أو مشتركٌ بينهما؛ مساوٍ أو راجحٌ في أحدِهما، والأقسامُ خمسةٌ:

(أ): ما يختصُّ بالاسم؛ نحو: فَلْس، طُنُب، صُرَد، قُفْل، عِدل، ضِلَع، إِبِل.

(ب): ما يختصُّ بالفعل؛ نحو: شمَّر، وضُرِب، وضُرِّب، وضُورِب، وانكسَر، واكتسَب.

(ج): ما يتساوى فيه القبيلانِ؛ نحو: بَطَل، وطَلَب، / وعَضُد، وظَرُف، وكَتِف، وعَلِم، وجعفَر، ودحرَج. [٢٣: ظ]

(د): ما رجَح فيه الفعلُ؛ نحو: افعِل، نفعِل، وتفعِل، ويفعِل، وأفعِل، وفاعَل بفتح العين؛ نحو: "خاتَم وعالَم"(٢)، و"ضارَبَ" من المفاعلة.

(هـ): ما رجَح فيه الاسمُ؛ نحو: "فاعِل" فإنَّه أكثرُ مِن أن يحصَى في الاسمِ، وما جاءَ في الأفعالِ إلَّا فعلُ الأمرِ من المفاعلةِ؛ نحوَ: "ضارِبْ" منَ المضاربةِ.

---

(١) كذا في الأصل ومكانه في النظم (٣/ ظ) بيت آخر وقد ورد هذا البيت في شرح المصنف (ص ١٤٩) سابقًا على البيت أعلاه وهو:

والوَزنُ إمَّـا أَن يَخصَّ الفِعلَا أَو بِزيَـادَات نَأيـتُ قَبـلَا

(٢) قال الأزهري في "عالَم": «هو اسم بني على مثال "فاعَل"؛ كما قالوا: خاتَم وطابَع ودانَق». تهذيب اللغة (٢/ ٢٥٤). ووجه الإتيان بهذين الاسمين هنا- فيما رجح فيه الفعل- أن مبنى كلام المصنف على إيراد الوزن الذي رجح فيه الفعل أكثر من الاسم؛ كما سيأتي بفعل الأمر من المفاعلة "فاعِلْ" وهو وزن رجح فيه الاسم أكثر من الفعل.

وقال المصنفُ: إن "أَفعَل" بفتح الهمزة والعين من هذا القبيل، وفيه نظرٌ(١).

إذا ثبَت ذلك فاعلَم أنَّ القسمَ الأولَ والخامسَ لا مدخلَ لهما في هذا البابِ بالاتفاقِ، وكذا الثالثَ عندَ سيبويه والمحققِّين خلافًا ليونسَ وعيسى بنِ عمر واحتجَّا بقول سُحَيمٍ(٢):

أنــا ابنُ جَلَا وطــلَّاع الثَّنايا متَى أَضَعِ العِمامةَ تَعرِفوني

وهو ضعيفٌ؛ لأنَّهم صرفوا "كَعْسبًا"(٣) وهو من الأوزانِ المتساويةِ، وأمَّا البيتُ فمؤوَّلٌ؛ إمَّا بأنه فِعل غير منقول إلى الاسمِ وقَع صفةً لموصوف مقدَّر؛ أي: أنا ابنُ رجلٍ جَلَا، أو يكون منقولًا مع الضمير فوجبت الحكايةُ.

وأمَّا الثاني والرابعُ فهما المؤثرانِ في هذا البابِ المختصِّ من غيرِ شرطٍ،

(١) وجه النظر: أن المصنف اعتبر وزن "أفعل" من الغالب على الأفعال كما ذكر في (د)، في حين أن ابن الحاجب يرى وزن "أفعل" أغلب في الاسم منه في الفعل مستدلًّا بأن كل فعل ثلاثي يجيء منه "أفعل" للتفضيل أو غيره، وليس كل فعل يجيء مضارعه على "أفعَل" وإنما ذلك في أفعال قليلة وهي التي يكون ماضيها "فعِل"، وقال: «وهو معنى كلام سيبويه»، وكلام ابن الحاجب هنا وجيه، وقد ذكره الرضي مسلمًا له به ولم يعلق عليه مع شدة تعقبه له. انظر قول ابن الحاجب في شرح الكافية له (١/ ٣١١)، وانظر: الكتاب (٣/ ١٩٤)، وشرح الرضي (١/ ١٦٣).

(٢) هو ابن وثيل اليربوعي، والبيت من الوافر وهو له في: الكتاب (٣/ ٢٠٧)، والأصمعيات (ص ١٧)، وتوجيه اللمع (ص ٤١١)، وشرح المفصل (١/ ١٧٢). وانظر قولي عيسى ويونس في هذه المصادر عدا الثاني منهن، وقال العيني في المقاصد النحوية (١/ ٢٣١): «أقول: قائله هو سحيم بن وثيل الرياحي، وقيل: المثقب العبدي، وقيل: أبو زبيد، ونسبه بعضهم إلى الحجاج بن يوسف الثَّقفيُّ، وليس بصحيح، وإنَّما هو أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليًا عليها»..

(٣) فعل من الكعبسة وهي العدو الشديد؛ انظر: شرح السيرافي على الكتاب (٣/ ٣٧٠).

والغالبُ بشرطِ أن يكون في أولِه زيادةٌ كزيادةِ الفعلِ لأنَّه معها يقوَى في الثقل لأنَّ تلك الزوائد أصلُها أن تكونَ في الأفعالِ؛ فخرَج نحوُ "عالَمٍ" إذا سمِّي به.

تنبيهان:

(أ): لا يشترِط أن تكونَ الهمزةُ ظاهرةً في فعلِ الأمرِ بل تؤثِّر وإن كانت مقدرةً؛ نحو: "قُمْ وبِع وخَفْ" إذا سُمي بها، غيرَ أنه يجب قطعُ الهمزةِ إذا كانت ظاهرةً وتحريكُ الأواخرِ للإعراب؛ فيرتدُّ المحذوفُ تقول: "هذا قُومُ ورأيت قُومَ ومررت بقُومَ".

(ب): إذا سمَّيت بـ"أَرطَى وأولَق"[١]؛ فإن جعلتَهما "أفعل" من قولهم: "بعيرٌ رَاطٍ، وأديم مَرطِيٌّ"، ومن قولهم: "رَجلٌ مَولُوق" منعتَهما من الصرف، وإن جعلت "أَرطَى" "فعلى" من قولهم: "بعيرٌ آرطٌ وأَدِيم مَأروطٌ"، وجعلت "أَولَق" "فَوعَل" من قولهم: "رجلٌ مألوقٌ، وماءٌ ولَقٌ" صرفتهما.

تتمةٌ:

كلَّما وقفتَ على الأسماء التي في أوائِلها الزوائدُ الأربعُ؛ فإن كانت ياءً أو همزةً فاحكم على زيادتهما مطلقًا كـ"أفكلٍ[٢]، ويَهْيَرٍّ[٣]، وأرنب،

---

(١) الأرطى: شجر ينبت بالرمل ويدبغ به، وأُلِق الرجل فهو مألوق على "مفعول"؛ أي: جُنَّ. انظر التاج (١٩/ ١٢٤، ٢٥/ ١٩) (أرط، ألق).

(٢) كتب فوقها بخط دقيق: «الرعدة». انظر: الغريب المصنف (١/ ٣٦٤)، والصحاح (فكل)، وقال: «الأفكل: على "أفعل"، الرعدة. ولا يبنى منه فِعْلٌ. يقال: أخذَه أَفْكَلٌ، إذا ارتعد من بردٍ أو خوف. وهو ينصرف، فإن سميت به رجلًا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل، وصرفته في النكرة».

(٣) كتب في الحاشية: «عن أبي عمرو: أنه صمغ الطلح. وقال الأحمرُ: «يقال: الحجر اليَهْيَرُّ؛ أي: الصلب، ومنه: سمي صمغ الطلح يَهْيَرًّا». التاج (٣٠/ ١٨٨) (هير).

ويلمعٍ(١)، وكذا إثمدٍ(٢)، وإصبع وأُثلم(٣)"؛ إذ هي كـ"اضرِب واذهَب واقتُل" فإذا سمَّيتَ بها منعتَها من الصرفِ اتفاقًا. وإن كانت تاءً أو نونًا كـ: "تولج(٤)، وتولَب(٥)، ونهشَل(٦)" فاحكم على أصالتِهما فإذا سمَّيت بها تنصرفُ.

والسرُّ فيه: أنَّه لم يثبت في كلامِهم أصالةُ الهمزةِ والياء مع ثلاثةِ أصولٍ؛ فإن ورَد وجَب الحكمُ بالزيادةِ مطلقًا، وأمَّا التاء والنون فقد ثبَتَت أصالتُهما والأصلُ الأصليُّ فوجَب الحكمُ بالأصالةِ إلا إذا قام دليلٌ على الزيادة؛ كـ: "تَتْفُل وتَنْضُب ونَرجِس" إذ لم يثبت بناء "فعلُل وفَعلِل" بفتح الفاء وضم اللام وكسرها؛ فإذا سمَّيت بها امتنَع من الصرفِ.

والوَصفُ أَصلًا لَا يَضُرُّ إِن غَلَبْ ... اسمًا وَإِن طَرَا فَلَيسَ بِسَبَبْ
لِذَاكَ كَانَت أَربَـعٌ مُنصَرِفَهْ ... فِي نِسوَةٍ أَربَع الجَارِي صِفَهْ
/ وَأَسـوَدُ الحَيَّةُ ثُـمَّ أَرقَمُ ... مُمتَنِـعٌ وَالقَيـدُ فِيـهِ أَدهَمُ [٢٤: و]

أقول: يريدُ أنَّ شرطَ تأثيرِ الوصفِ أن يكونَ ثابتًا في أصلِ الوضعِ فإن طرَأت عليه الاسميةُ لا يضرُّه في تأثيرِه، وإن لم يكن ثابتًا في أصلِ الوضعِ

(١) كتب في الحاشية: « يلمع: سراب ». شرح المفصل (٥/ ٣٢٥)، والتاج (٢٢/ ١٦٧) (لمع).

(٢) كتب في الحاشية: « حجر يكتحل به ». التاج (٧/ ٤٦٨) (ثمد).

(٣) كتب في الحاشية: « ثلِم الشيء بالكسر يثلَمُ فهو أثلمُ بين الثلمة». التاج (٣١/ ٣٥٩) (ثلم).

(٤) كتب في الحاشية: «التولج مثل الدولج: كِناسُ الوحش الذي يلج فيه، قال سيبويه: التاء مبدلة من الواو». الكتاب (٥/ ٤٣٩)، والتاج (٧/ ٤٦٨) (ثمد).

(٥) كتب في الحاشية: «جحش».

(٦) كتب في الحاشية: «الذئب».

بل يكونُ طارئًا لم يكن مؤثرًا؛ فامتناعُ صرفِ نحو "أحمر" لا كلامَ فيه؛ لكونه وصفًا في أصل الوضعِ ولم تطرأْ عليه الاسميةُ، وكذلك نحو "أسودَ وأرقمَ" للحية و"أدهمَ" للقيد غيرِ منصرفٍ؛ لأنَّها في الأصلِ صفاتٌ بدليلِ قولِهم: "رجلٌ أسودُ وفرسٌ أدهمُ" للأسود، و"شيءٌ أرقمُ" إذا كان فيه نقطٌ سودٌ في بياضٍ بمنزلةِ الرَّقم، إلا أنه غلَبت هذه الصفاتُ على هذه الأشياءِ فصارت كالأسماءِ، وانصرَف "أربع" في قولهم: "مررتُ بنسوةٍ أربعٍ" لكونه في أصلِ الوضعِ للعددِ والوصفيةُ عارضةٌ له، واعلم أن هذه المسألةَ وما بعدَها مما ذكَره سيبويه ولنا عليهما كلامٌ سيأتي(١).

قال:

وَمَنعُ أَفعَــى ضَعَّفُوا وَأَخيَلُ لِطَائِـرٍ والصَّقرُ فِيــهِ أَجدَلُ

أقولُ: يريدُ أنَّه ضعُفَ منعُ صرفِ هذه الأسماء؛ إذ لم يثبُت استعمالها صفاتٍ كـ"أسودَ"، بل الأجودُ أن تلحقَ بنحو "أفكلٍ وأيدعٍ"، وبعضُ الناسِ توهَّموا فيها الوصفيةَ فمنعوها من الصرفِ؛ قالوا: "أجدلُ" اسم للصقرِ مأخوذٌ من الجدْلِ وهو الشدَّة فـ"أجدلُ" بمنزلة الشديد، و"أخيلُ" للشِقِرَّاقِ مأخوذٌ من الخِيلانِ، وأنشدوا قولَ حسانَ بنِ ثابتٍ(٢):

ذَرِيني وَعِلمِي بالأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَا طَائِرِي فِيها عَلَيكِ بِأَخْيَلَا

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ١٩٨)، وما سيأتي في (ص ٢٢٠).

(٢) بيت من الطويل، وهو في ديوانه رضي الله عنه (١/ ٤١ - طبعة د. وليد عرفات وهي أصح طبعاته وأضبطها)، والصحاح (٤/ ١٦٩٣)، والتفسير البسيط (١٣/ ٢٧٥)، وشرح الشاطبي (٥/ ٥٩٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٢٥).

وأمَّا "أفعى" فلمَّا لم يجِدوا له مصدرًا ولا فِعلًا جعَلوه بمعنى خبيثٍ أو ضارٍّ أو ما يليقُ بأن يكونَ صفةً له.

وَالنُّونُ مَعْ أَلِفِهَا فِي الِاسمِ مُشتَرَطٌ فِي عَلَمٍ بعِلمِ
وفِي الصِّفَاتِ فَانتِفَا فَعْلَانَه وَقِيلَ: بَلْ فَعلَى اعتَبِرْ وُجدَانَهْ
مِن ثَمَّ فِي رَحمَنَ خُلْفٌ وَخَلَا سَكرَانَ مَعْ نَدمَانِ مِن خُلفِ المَلَا

أقول: يريد أنَّ الألفَ والنونَ إمَّا أن يكونا في الاسمِ أو في الصفةِ؛ إن كانا في الاسمِ لم يكنْ مؤثرًا إلا إذا سمِّي به، وإنَّما اشتُرِط هذا الشرطُ لأنَّه لولاه لجازَ دخولُ التاء عليه فيخرجُ عن شبهِ ألفَي التأنيثِ؛ نحو "سَعْدانٍ وسَعْدانةٍ" لنَبتٍ، وأما إذا سمِّي به حجزته العَلَمية عن دخولِ التاءِ عليه فيكتملُ للسببيَّةِ. وإن كانا في الصفةِ فاختلفوا فيه؛ قال بعضُهم: الشرطُ فيه انتفاءُ "فَعلانة"؛ أي: لا تقبل التاء لئلَّا يخرجَ عن الشَّبَه. وقال آخرون: الشرطُ فيه وجودُ "فَعلَى"، والأول أنسبُ بمذهبِهم، ولأجل هذا الخلافِ اختلفوا في "رحمن" فمَن قال بالأولِ منَعه مِن الصرفِ لأنَّه لم يقبلِ التاءَ، ومن قال بالثاني صرَفه لفقدانِ "فَعلَى"، واتفقوا على منعِ "سكرانَ" لحصولِ الشرطَين معًا، وكذلك اتفقوا على صرف "ندمانٍ" لفقدانِ الشرطَين معًا[1].

[٢٤: ظ] **وأمَّا الكلام على ذلك فاعلَم أنَّه** لا معنى / لاشتراط العلَميَّة في الاسم ههنا إذ لا يمكن اجتماعُ الاسمِ مع غيرِ العلَميَّة، وإنما يبقى لهذا الاشتراطِ فائدةٌ إذا أمكَن اجتماعُه مع الأسبابِ غيرِ العلميَّةِ ولا يكون مؤثِّرًا معها؛ كالعُجمة مثلًا

---

(١) انظر القولين في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٨٣)، وشرح المفصل (١/ ١٨٦)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٠٤)، وشرح الرضي (١/ ١٥٨)، والكناش (١/ ١٣٢)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٥٦).

فإن أمكَن اجتماعُها مع التأنيثِ من دونِ العلَميةِ وليست مؤثرةً معه فيحسُن اشتراطُ العلميةِ معها، وأيضًا لا فرقَ بين وزنِ الفعلِ والألفِ والنونِ إذا كانا في الاسمِ؛ لأنَّه كما لا يمكنُ اجتماعُ الاسمِ الذي فيه الألفُ والنونُ مع غيرِ العلَميةِ كذلك لا يمكنُ اجتماعُ وزنِ الفعلِ إذا كان في الاسمِ إلا مع العلَمية؛ فتخصيصُ أحدِهما باشتراطِ العلميَّةِ من دونِ الآخرِ تحكُّمٌ محضٌ.

إن قلت: المرادُ أنَّه لو فرِض اجتماعُ سببٍ آخرَ معه لم يكنْ مؤثرًا من دونِ العلميةِ لجوازِ دخولِ التاءِ عليه فيخرجُ حينئذٍ عن السببيةِ لزوالِ المشابهةِ بينَه وبينَ "حمراءَ". **قلتُ**: قد تقدَّم أن الألف والنون سببٌ برأسِه وليست سببيتُه لمشابهةِ ألفي التأنيث، واعلم أن اشتراطَ وجود "فَعْلَى" في الصفة أنسَبُ بما اخترناه من سببيّة الألفِ والنونِ.

تتمةٌ:

اعلم أنَّ كلَّ نونٍ وقعَت بعدَ ألفٍ زائدةٍ في آخرِ الاسمِ وجَب الحكمُ عليها بالزيادةِ مطلقًا سواءٌ عُلم الاشتقاقُ أو لم يُعلَم لا سيما في نحو: "سَعدان وعُثمان" لكثرة "فَعلان وفُعلان" بفتح الفاء وضمها، وندرةِ "خَزْعالٍ"(١) وضعفِ "قُرطاس" إلا إذا دلَّ الدليلُ على أصالتِها؛ نحو: "طحَّان" من الطحن، و"سمَّان" من السَّمن، و"ديوان" من دوَّنتُ الدَّواوين، و"تبَّان" من التبن. ولأجل هذا الأصل وقع التشاجُرُ(٢) بين الخليلِ وأبي الحسن في "رُمَّان" فالخليلُ يلحِقُه بالأصلِ المقرَّر ويقول: إنه "فُعلان" ويمنَعُه من الصرفِ عند التسميةِ،

(١) على زنة "فعلال" وحكى الفراء: «ناقة خَزعال؛ أي: داء». انظر: الخصائص (٣/ ٢١٦).

(٢) كتب تحتها بخط دقيق: «التخالف»، وانظر قولي الخليل والأخفش في: الكتاب (٣/ ٢١٨)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٨٣)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٦٤).

وأبو الحسن يقول: إنَّه "فُعَّال" لأنَّ زيادتَهما إنما كثُرت في الجموعِ والمصادرِ و"فُعَّال" كثُر في باب الشَّجَر والنَّباتِ؛ نحو: "حُمَّاض، وكُرَّاث، وقُلَّام، وقُثَّاء فيمن ضم القاف"، و"رُمّان" من هذا البابِ وليس بمصدرٍ ولا جمعٍ فوجَب إلحاقُه به.

وإن رجَع الاسمُ إلى اشتقاقَين واضحَين جازَ الأمرانِ؛ كالدِّهقان من الدَّهق أو من التَّدهقن، وكالشيطانِ من "شاطَ"؛ أي: هلك، أو من "شطَن"؛ أي: بَعُد، وكغسَّانٍ من الغُسنَة وهي الخُصلة من الشَّعر، أو من الغُسِّ وهو الضعفُ؛ وكحسانٍ من الحُسن أو من الحَسِّ، وحسانُ بنُ ثابتٍ جعَل اسمَه من الحسِّ ولم يصرِفْه؛ حيث قال[1]:

ما هَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ المقَامْ وَمَظعَنُ الحيِّ ومَبنَى الخِيَامْ

قال:

تَرَكِيبُهُم كَبَعلَبَكَّ لَم يُضَفْ وَلَا يَكُونُ مُسنَدًا وَيُعْرَفْ[2]

أقول: ليس المرادُ مِن التركيب ههنا ما هو المصطلحُ عند المنطقيِّين وهو: "ما دلَّ جزءُ لفظِه / على جزءِ معناه"؛ كـ"قام زيد" بل المرادُ كلُّ اسمين [٢٥:و] جُعلَا اسمًا واحدًا؛ كـ"بعلبك ومعديكرب"، ولتأثيره ثلاثُ شرائطَ: العلميةُ وألا يكونَ التركيبُ إسناديًّا؛ نحو "بَرَقَ نحرُهُ" وألا يكونَ إضافيًّا نحو "عبد العُزَّى": أما العلمية فلأنه لولاها لكانَ التركيبُ في معرضِ الزَّوال فلا يكون

---

(١) البيت له من السريع في ديوانه رضي الله عنه (ص ١٠٦)، وهو في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٨٤)، وتوجيه اللمع (ص ٤١٨).

(٢) كذا في الأصل وضبط فيه: «ويُعَرَّفْ»، وفي النظم (٥ظ)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٥٣): «ولا تخفْ».

مستلزمًا للثقلِ، وأما انتفاءُ الإسنادِ فلأنَّ المركبَ الإسناديَّ من حيثُ هو مركبٌ يكونُ مبنيًّا فوجَب أن يستصحِبَ هذا الحكمَ بعد التسميةِ وكلامُنا وقَع في المعربات، وأمَّا انتفاء الإضافة؛ فقال المصنفُ: «إنَّ التركيبَ الإضافيَّ إذا دخَل على غيرِ المنصرفِ يجعلُه في حكمِ الصَّرفِ فالأَولَى ألا يكونَ سببًا مانعًا من الصرفِ»[١]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه بعد التسميةِ لا تبقى الإضافةُ ويصيرُ حكمُ "عبد" مثلًا في "عبد العزى" حكم "جَعْ" من جعفر وحكم "العزى" حكم "فرْ" منه؛ فكيف يصحُّ ما ذكَره؟ وإن كان مرادُه من الإضافةِ الإضافةَ الأصليَّةَ فلا يلزَم أيضًا ما ذكره؛ لأنَّ الإضافةَ الأصليةَ غيرُ الإضافةِ المتحقِّقةِ فلا يجِبُ اشتراكُهما في الحكمِ.

والأَولَى أن يقالَ: إن العلَم تجب حكايتُه على ما كان عليه قبلَ التسمية؛ فحينئذٍ لو منِع من الصرفِ لزِم التغييرُ في العلَم وهو ممتنعٌ. واعلم أنَّه كان على المصنِّفِ أن يقولَ: "وألا يكونَ الاسمُ الثاني مبنيًّا قبل التسميةِ"؛ ليخرج نحو "خمسة عشر" إذا سمِّي به، ونحو "سيبويه ونفطويه" فإنَّه ليس من هذا البابِ.

تنبيهٌ: إذا سمِّي بأربعةَ عشرَ الذي هو مركبٌ مضمّنٌ لحرفِ العطفِ وجَب البناءُ، ولو أخذ أربعةً بانفرادِها وعشرًا بانفراده وسمِّي بهما شخصًا واحدًا وجَب الإعرابُ ومنعُ الصرفِ، وكذلك الحكمُ في التركيبِ الإسناديِّ والإضافيِّ.

قال:

وَكُلُّ ذِي مَعرِفَـةٍ مُؤَنَّـرَهْ   فَاصرِفْهُ إِنْ قَصدتَ أَنْ تُنَكِّرَهْ

---

(١) شرح الوافية لابن الحاجب (ص ١٥٣).

اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ يكون فيه تعريفٌ مؤثّرٌ إذا نكِّر وجَب صرفُه؛ لأن التعريفَ إن كان شرطًا في تأثيرِ السببِ الآخرِ كالتأنيثِ بالتاءِ والمعنويِّ والتركيبِ والعجمةِ، والألفِ والنونِ إذا كانا في الاسم، إذا نُكر زالَ ويبقَى الاسم بلا سببٍ لزَوال شرطِ السبب الآخر يرجع الاسم إلى أصله الصرفِ. وإن لم يكن شرطًا كالعدلِ ووزنِ الفعلِ، ولا سببًا كما في الألفِ والنونِ إذا كانا في الصفةِ إذا نكر يبقى الاسمُ مع سببٍ واحدٍ والسببُ الواحدُ لا يمنعُ الاسمَ من الصرفِ فوجَب أن يصرَفَ أيضًا. وإنما قيَّد التعريف بكونه مؤثرًا؛ لأنَّه لولا التأثيرُ لانتقضَ بالجمعِ لأنَّه إذا سمِّي به ثم نكِّر امتنَع من الصرفِ؛ لأنَّ العلميَّةَ عند وجودِها لم يكُن لها أثرٌ في الحكمِ فوجَب ألا يكونَ لها أيضًا أثرٌ عندَ انتفائِها في انتقاضِ ذلك الحكمِ، هذا مرادُ المصنِّفِ رحمه الله وقد تقدَّم ما لنا في هذه المسألةِ(١).

قال / : [٢٥: ظ]

إِلَّا الصِّفَاتِ نَحوَ أَحمرَ العَلَمْ فَالمَنعُ عِندَ سِيبَوَيهِ قَد عُلِمْ
والأَخفَشُ الجَارِي بِتِلكَ القَاعِدَهْ أَبعَدَ وَالدَّلِيلُ لَن يُسَاعِدَهْ
وَإِنْ يَرِدْ حَاتِمُ فِي الأَعلَامِ فَهْوَ إِذًا مُشتَرَكُ الإِلزَامِ
يُجَابُ إِنَّ المَنعَ فِي أَصلِ الصِّفَهْ مُعتَبَرٌ مَا لَم يَكُن فِي مَعرِفَهْ

اعلم أنِّي أشرحُ هذا الكلامَ أولًا ثمَّ آتي بما عندِي فيه.

اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ يكون أحدُ سببَيه الوصفَ إذا سمِّي به زالَت الوصفيةُ ويبقَى الاسمُ ممتنعًا من الصرفِ مع العلميةِ، ثم إذا نكِّر زالتِ العلميةُ. وهل

(١) انظر ما تقدم في (ص ١٩٤).

تعتبَرُ الوصفيةُ الأصليةُ ويمنعُ الاسمُ من الصرفِ أم لا؟ فالأخفشُ والمبردُ يطردانِ القاعدةَ ويصرفانِه، وسيبويه والخليلُ والمازنيُّ يمنعونه من الصرفِ[1]؛ لما سبَق من مذهبِ سيبويه أنَّ الوصفَ شرطُه أن يكونَ في الأصلِ وهذا وصفٌ في الأصلِ فوجَب منعُه منَ الصرفِ. وسأل المازنيُّ الأخفشَ عن "أربعٍ" في قولِك: "مررتُ بنسوةٍ أربعٍ" أتصرِفُه؟ فقال: نعم. قال: لِم؟ قال: لأنَّه اسمٌ في الأصلِ والوصفيةُ عارضةٌ فيه. فقال له المازنيُّ: فاحكُم للأحمرِ بحكمِ الوصفِ وإن سمَّيت به؛ لأنَّ الأصلَ فيه صفةٌ. فلم يأتِ الأخفشُ بمَقنَعٍ[2].

قال عبدُ القاهرِ: كان له أن يفرِّقَ بينهما بأنَّ "أحمر" مثلًا موضوعٌ لكلِّ مذكرٍ وُجِدت فيه الحمرةُ، فإذا سمِّي به صارَ مدلولُه واحدًا بجميعِ صفاتِه وزالَ عنه معناهُ الأولُ رأسًا وصار كـ"غطفانَ"[3]؛ كما إذا سمِّي بـ"أحمدَ" عَرِي عن معنى الفعلِ رأسًا، وليس كذلك "أربعٌ" لأنه موضوعٌ

---

(١) قال الأشموني: «وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب؛ **الأول**: منع الصرف وهو الصحيح. **والثاني**: الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه "الأوسط". قال في شرح الكافية [ابن مالك، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٩٩)]: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه. **والثالث**: إن سمي بـ"أحمر" رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنباري [وهو اختيار المصنف هنا على ما سيأتي]. **والرابع**: أنه يجوز صرفه وترك صرفه؛ قاله الفارسي في بعض كتبه». شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣/ ١٧٠).

(٢) انظر القصة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٦٢)، والمقتصد (٢/ ٩٧٩، ٩٨٠).

(٣) أصل العبارة عند عبد القاهر رحمه الله: «إنا إذا سمينا بـ"أحمرَ" فقد أخرجناه من موضوعه وجعلناه بمنزلة اسم مرتجل كـ"غطفان" مثلًا في أنه لا يتضمن مما كان وقع له في أصل الوضع». المقتصد (٢/ ٩٨٠).

للعددِ وبعدَ وقوعِه وصفًا يفيدُ العددَ أيضًا[١].

وقال المصنفُ: إن أُورِد على سيبويه نحوُ "حاتِمٍ" إذا سمِّي به بأنَّه إن لزِم الأخفشَ اعتبارُ الصفةِ الأصليةِ في "أحمر" لزِم أيضًا سيبويه اعتبارُها في "حاتم" إذا سمِّي به ومنعُه من الصرفِ وإن زالَت عنه الوصفيةُ؛ فإذًا هذا الإلزامُ مشتركٌ. أجيبَ: بأنَّ الوصفَ الأصليَّ يعتبَرُ ما لم يمنَع مانعٌ وقد عرَض ههنا ما يمنعُ من اعتبارِه؛ وهو أنَّ بينَ الوصفِ والتعريفِ تضادًّا فكرِهوا اعتبارَهما في حكمٍ واحدٍ[٢].

واعلم أنَّا لا نستصوبُ هذا الكلامَ رأسًا؛ لفسادِ أصلِه وذلك أنَّ حكمَ سيبويه بأن شرطَ الوصفِ أن يكونَ في الأصلِ مبنيٌّ على أن الوصفَ إنما صارَ سببًا لجريِه على الموصوفِ، ونحن قد كذَّبنا هذا[٣] وبيَّنا أنَّه إنَّما صارَ سببًا لدلالتِه على شيئَين: الذاتِ والمعنى القائمِ بها، والذي حمَل سيبويه على اعتبارِ الوصفِ في الأصلِ منعُهم صرفَ نحوِ: "أسودَ وأرقمَ" مع أنَّه لم يجرِ على الموصوفِ فاعتبَر الأصلَ مراعاةً لقاعدتِه وقاعدتِهم. ونحنُ نقولُ: إنما امتنعَت هذه الأسماءُ من الصرفِ مع عدمِ جريانِها على موصوفاتِها لبقاءِ ما / [٢٦:و] لأجله امتنعَت من الصرف؛ فإن "أسودَ" اسمٌ للحيةِ السوداءِ لا لمطلقِ الحياتِ،

(١) هذا تلخيص كلام عبد القاهر؛ انظره بتمامه واعتذاره عن الأخفش في المقتصد (٢/ ٩٧٩-٩٨١).

(٢) أي: أن بين الوصف والعلمية تضادًّا، وانظر كلام ابن الحاجب بتمامه في شرحه على الوافية (ص ١٥٥)، وعلى الكافية (١/ ٣١٩)، وانظر تعقيب المصنف على كلام ابن الحاجب قريبًا.

(٣) "كذَّبنا" هنا بمعنى "خطَّأنا" وهو كثير في كلام العرب، وانظر كلام المصنف فيما تقدم (ص ٢١٥).

وكذلك "أرقمَ" موضوعٌ لكلِّ ما كان فيه نقطٌ سودٌ في بياضٍ وهذا المعنى ثابتٌ في الحيةِ التي صار "أرقمُ" اسمًا لها، وقد ظهَر من ذلك أنَّ جريَ الاسمِ على موصوفِه ليس بشرطٍ؛ فحسُن منعُ نحو "أَجدَل وأَخيَل" إذا اعتُبِرَ الوصفيةُ مع الذاتِ، وظهر أيضًا أن إطلاقَ قولِه: "إنَّ كلَّ ما كان وصفًا في الأصلِ إذا انضَمَّ إلى سببٍ آخرَ يمتَنِع صرفُه" ليس بشيءٍ؛ بل الحقُّ أن يقالَ: إنَّ الصفةَ إذا صارت على ذاتٍ وُجدت فيها تلك الصفةُ كـ"أحمر" مثلًا لرجلٍ أحمرَ إذا نكِّرتِ امتنعَت من الصرفِ قطعًا لبقاءِ ما لأجلِه صارَت سببًا، وأمَّا إذا صارَت علمًا لذاتٍ لا توجدُ فيها تلك الصفةُ كـ"أحمرَ" لرجلٍ أسودَ إذا نكِّرت انصرفَت لعدمِ اعتبارِ الحمرةِ التي كانت جزءَ المدلولِ، وظهَر أيضًا أنَّ قولَ الأخفشِ "إن كل علَمٍ بعد وصفٍ إذا نكِّر انصرف" ليس على إطلاقِه، وكذا إلزامُ المازنيِّ ليس على إطلاقِه، وظهَر أيضًا أن نحوَ "حاتمٍ" لم يلزَم سيبويه أن يمنعَه من الصرفِ؛ إذ لا تضادَّ بين الوصفيةِ والعلميةِ حينئذٍ.

واعلم أنَّ "أربع" صفةٌ لا ترِدُ على ما ذكرناه؛ لأنَّ "أربعةً" صيغةٌ أصليةٌ و"أربع" فرعٌ عليها؛ فلا تعتبَرُ لِما عرفتَ غيرَ مرةٍ أنَّ شرطَ السببِ اللزومُ. ولا يرِدُ أيضًا بابُ "حاتم"؛ لأنَّه إن لم يعتبَر معنى الحتمِ الذي هو جزءُ المدلولِ فلا كلامَ، وإن اعتُبِر فلعدمِ تحقُّقِ الثقلينِ حينئذٍ؛ لدخولِ الوصفيةِ في العلميةِ؛ وبيانُه: أنَّ "حاتم" مثلًا لكونِه علمًا دالٌّ على الذاتِ مع جميعِ صفاتِها، ومِن جملةِ صفاتِها معنى الحتمِ فدلالتُه على الحتمِ داخلةٌ تحتَ المدلولِ العَلَميِّ، وقولُ القائلِ إنَّ حاتمًا غيرُ منصرفٍ للعلميةِ والوصفيةِ كقولِ مَن يقولُ إنَّه غيرُ منصرفٍ لدلالتِه على الذاتِ وعلى جميعِ صفاتِها ولدلالتِه على صفةِ الحتمِ وهذا محضُ التكرارِ؛ إذِ الحتمُ داخلٌ تحتَ الصفاتِ فلا يتحقَّقُ فيه إلا ثقلُ

العَلَميةِ وهوَ غيرُ كافٍ في السببيةِ، وشيءٌ آخرُ أنَّا شرَطنا اجتماعَ الثقلِ اللفظيِّ مع المعنويِّ وقد فقِدَ ههنا اللفظيُّ.

❊ ❊ ❊

فَـإِن يَكُـن إِضَافَـةٌ أَو لَامُ   فَاجرُرهُ بِالكَسـرِ وَالسَّـلامُ

جميعُ بابِ ما لا ينصرِفُ على الإطلاقِ إذا أُضيف أو دخَله لامُ التعريف انجرَّ بالكسرِ بالاتفاقِ، ثم كلُّ ما كان أحدُ سببَيه العلميةَ يصيرُ منصرفًا بالاتفاقِ؛ إذ دخولُ اللامِ والإضافةِ لا يجوزُ إلا بعدَ التنكيرِ. وكلُّ ما كان خاليًا من العلميةِ؛ كـ"أحمرَ ومساجدَ" وقَع النزاعُ في صرفِه وينبني هذا النزاعُ على أنَّ سلبَ الجرِّ هل هو بالذاتِ أو بتبعيةِ التنوينِ[1]؟

فمنهم مَن يذهَبُ إلى الأولِ ويقولُ: إنَّ الاسمَ إذا شابَه الفعلَ من وجهَين اقتضتِ الحكمةُ أن تمنعَ منه بإزاءِ كلِّ مشابهةٍ خاصيةً من خواصِّه وهي الجرُّ والتنوينُ، أو تمنعَ ما يدلُّ على تمكُّنِه وهو الجرُّ والتنوينُ فعندَ هؤلاءِ إذا ارتدَّ الجرُّ ارتدَّ الاسمُ إلى الصرفِ، وسببُ ارتدادِه إلى الأصلِ دخولُ ما يمكِّنه في الاسميةِ ويقعِّدُه فيها وهو اللامُ والإضافةُ، وإن أُورد عليهم أنَّ حروفَ الجرِّ أيضًا مِن خواصِّ الأسماءِ فكان ينبغي / أن يرتدَّ إلى الصرفِ عندَ دخولِها عليه [٢٦: ظ]

(١) الأول: مذهب المبرد والزجاج والزجاجي والرماني. والثاني: مذهب سيبويه والجمهور واختاره ابن الحاجب والمصنف هنا؛ انظر: ما لا ينصرف للزجاج (ص ١، ٢)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٥٦)، والتبيين للعكبري (ص ١٦٤) [م: ١١]، وتوجيه اللمع (ص ٤٠٣)، وشرح المفصل (١/ ١٦٦)، والإيضاح لابن الحاجب (١/ ٨٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣١٦)، ونسب الشيخ خالد الأول أيضًا للسيرافي والذي في شرح الكتاب هو ما عليه الجمهور، بل إن حجج التاليين له منقولة نصًّا من كلامه رضوان الله على الجميع.

أجابوا بأنَّ حروفَ الجرِّ لا تُحدِثُ معنًى في الاسمِ بخلافِ الإضافةِ واللامِ ولذلك افترقَا في الحكم.

ومنهم مَن يذهبُ إلى الثاني ويقولُ: إنَّ التنوينَ إنما منَعوه لكونِه علمًا للتمكُّن والجرَّ إنما منَعوه لتبعيةِ التنوينِ، والاسمُ إذا دخَل عليه اللامُ أو الإضافةُ خرج عنِ استحقاقِ التنوين، وإذا لم يستحِقَّه استحالَ تقديرُ سقوطِه فاقتضى القياسُ بقاءَ الجرِّ؛ لأنه تابعٌ للتنوينِ في زوالِه وإذا لم يتصور سقوطُ المتبوعِ لم يصحَّ سقوط التابعِ؛ إذ لا تتصورُ العِلاوَةُ بغير حَملٍ(١)، وعندَ هؤلاءِ يبقَى الاسمُ على منعِ صرفِه والجرُّ لا تأثير له فيه.

وأقولُ: هذا هو الحقُّ لما بيَّنا من أنَّ مقتضى سقوطِ التنوينِ هو الثقلُ لا غيرُ، وذلك لا يقتضي سقوطَ الجرِّ، لكنَّ قولَهم إنَّ سقوطَ الجرِّ بالتبعيةِ يحتاجُ إلى زيادةِ بيانٍ فنقولُ: لا ريبَ أن بينَ التنوينِ والجرِّ ملازمةً في غيرِ هذه الصورةِ في جانبَي الوجودِ والعدمِ؛ أمَّا الوجودُ ففي المنصرفِ، وأمَّا العدمُ ففي الأفعالِ والمبنياتِ فأرادوا بقاءَ تلك الملازمةِ في تلك الصورةِ أيضًا فحذفوا الجرَّ تبعًا للتنوينِ، ويُقوي ذلك أن الشاعِرَ إذا اضطرَّ إلى ردِّ التنوين يردُّ الجرَّ أيضًا وإن لم يكن محتاجًا إليه وإنما المحتاجُ إليه هو التنوينُ لا غيرُ والجرُّ لا تأثيرَ له في سلامةِ البيتِ وانكسارِه فردُّه تبعًا للتنوينِ= يدلُّ على أن سلبَه أيضًا لتبعِ التنوين، وذلك كقول امرئ القيسِ:

---

(١) العِلاوة: ما عليت به على البعير بعد تمام الوقر، أو الشيء الزائد على حمل الدابة. والمعنى هنا: أنه لا يذهب إلى الزائد إلا بعد الإتيان بالأصل الذي يحمل عليه هذا الزائد. انظر: الصحاح (٦/ ٢٤٣٩) (علا)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (٢/ ٨٩).

وَيَومَ دَخَلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ .... البيتَ[١]

ولو قال "عُنيزةً" بالفتحِ لحصَل غرضُه.

❊ ❊ ❊

(١) صدر البيت من الطويل من معلقته المشهورة، والبيت بتمامه:

وَيَومَ دَخَلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ فَقَالَت: لَكَ الوَيلاتُ إِنَّكَ مُرجِلِي

وهو في ديوانه (ص ١١)، والشعر والشعراء (١/ ١٢٥)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص ٢٣).

خاتمةٌ: تشتملُ على أسماءِ السورِ والقبائلِ والأماكنِ

أمَّا السِّوَرُ فعلى ضربَين: الحروفُ المقطعةُ وغيرُها، **والثاني**: إما إن قدِّر المضاف وهو السورةُ، أو قدِّر أنها موضوعةٌ للسورِ؛ **فالأول**: حكمُه حكمُ نفسِه إذا وجِد فيه السببُ المانعُ منِعَ وإلا صرِف سواءٌ وجَب تقديرُ المضاف كـ«الرحمن» أو لم يجِب كغيرِه. **والثاني**: إن لم يكن ثلاثيًّا ساكنَ الأوسطِ وجَب منعُه من الصرفِ بالاتفاق إذ هو اسمٌ للسورة؛ لأنه إن كان ممنوعًا من الصرفِ على تقديرِ الإضافة؛ نحو: "يونسَ ويوسفَ وإبراهيمَ" فلا كلامَ في منع صرفِه، وإن لم يكن ممنوعًا من الصرف على تقديرِ الإضافةِ فكذلك أيضًا؛ لأنَّه صارَ علَمًا للمؤنَّث فيمتنعُ من الصرف للعلميَّةِ والتأنيثِ، وإن كان ثلاثيًّا ساكنَ الأوسط كـ: "نوح وهود" فمَن قال إنَّ المرأةَ إذا سمِّيت بـ"زيدٍ" لم تنصرِف كما هو مذهبُ سيبويه والزجَّاج منعَه من الصرف، ومَن يقولُ إنَّه منصرفٌ يصرِفه، ومن جوَّز الأمرَين كما هو مذهبُ المبردِ فكذلك ههنا جوَّز الأمرينِ(١).

وأمَّا الحروفُ المقطعةُ؛ نحو: "طس وحم ويس" فغيرُ منصرفٍ سواء

---

(١) قال السيرافي: «قول أبي إسحاق، وأبي عمرو، ويونس، والخليل وسيبويه: إنه لا ينصرف ورأوه أثقل من "هند"، و"دعد"...، وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك أولى ...، ومنهم من يقول: إنها كـ"هند" تصرف ولا تصرف فهو يجيز في "نوح وهود" إذا كانا اسمين للسورتين أن يصرف ولا يصرف، وممن قال به أيضًا أبو العباس المبرد». شرح كتاب سيبويه (٤/ ١٢، ٢٥). وانظر: الكتاب (٣/ ٢٥٦)، والمقتضب (٣/ ٣٥٥)، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور (٢/ ٢٤٠).

[٢٧:و] قدِّرتِ الإضافةُ أو لم تقدَّر لأنَّها / أسماءُ السورِ أُجريت مُجرَى أمثالِها في العجميَّة؛ نحو: "هابيل وقابيل" إذ ليس في كلامهم "فاعِيلُ" ليلحقونها به، قال الشاعر:

وَجَدنَا لَكُم فى آلِ حَامِيمَ آيَةً ... تَأَوَّلَها مِنَّا تَقِـيٌّ وَمُعرِبُ(١)

وقالَ آخرُ:

أوْ كُتُبًـا بُيِّـنَ مِـن حَامِيمَا

قَدْ عَلِمَتْ أبْنَـاءُ إبرَاهِيمَا(٢)

وإن أردتَ الحكايةَ تركتَها على السكونِ لكونِها حروفًا مقطعةً لا تستحقُّ حركةً، وقرِئ (يَاسِينَ وَالْقُرْآنِ) [يس: ١، ٢]، (قَافَ وَالْقُرْآنِ) [ق: ١] بالفتحِ ويحتملُ أن يكونا على تقديرِ "اذكر"، أو يكونا اسمينِ مبنيينِ على الفتحِ كـ"أينَ"(٣)، وأمَّا "طاسينَ ميمَ" فيجوزُ أن يجعل مركبًا كـ"بعلبكَّ" فتفتحُ النونُ والميمُ، ويجوز الحكايةُ على السكونِ. وأمَّا ﴿كهيعص﴾ و﴿المر﴾ و﴿المص﴾ فلا يجوزُ فيها إلا محضُ الحكايةِ؛ إذ ليس في كلامِ العربِ والعجمِ لها نظائرُ لتلحقَ بها كما

(١) بيت من الطويل، وهو للكميت في الكتاب (٣/ ٢٥٧)، والمقتضب (١/ ٢٣٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٩٠)، ولم أقف عليه في ديوانه ولا هاشمياته.

(٢) الرجز للحمَّاني في الكتاب (٣/ ٢٥٧)، ولرؤبة في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦٣)، وبلا نسبة في المقتضب (١/ ٢٣٨)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٥)، والحلبيات للفارسي (ص ١١١) وفيه البيت الأول فقط.

(٣) هي قراءة عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر؛ معاني القرآن للزجاج (١/ ٦٤)، ومختصر الشواذ لابن خالويه (ص ١٢٥)، والمحتسب لابن جني (٢/ ٢٠٣)، وبلا نسبة في الكتاب (٣/ ٢٥٨)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٨٦).

فُعِل بنحوِ ﴿طسٓ﴾، ولا يمكن التركيبُ أيضًا؛ لأنَّ شرطَ التركيبِ ألا يكونَ أكثرُ من جزأينِ وأن يكونَ لمفردَيه نظيرٌ في الكلامِ كما في ﴿طسٓمٓ﴾، وأيُّ شِقٍّ فرَضنا منها لم نجِد له نظيرًا فلم تبقَ إلا الحكايةُ.

* * *

وأمَّا أسماءُ القبائلِ فإن كانت مضافةً إلى الأمهاتِ فتمتنعُ أسماءُ الأمهاتِ منَ الصرفِ مطلقًا؛ كـ "بني باهلةَ"، وإن كانت مضافةً إلى الآباءِ فإن وجِد مع العَلَم سببٌ آخرُ مُنع كـ "بني تغلبَ، وبني يشكرَ"، وإلا فلا كـ"بني تميمٍ".

وإن لم تكن مضافةً إلى الآباءِ ولا الأمهاتِ فعلى قسمَين: قسمٍ يكونُ علمًا للجماعة، وقسمٍ يكونُ علمًا لآبائِهم وأمهاتِهم، **والأولُ** يستعمَلُ على وجهَين؛ الأولِ: أن يجريَ تارةً على الحيِّ وتارةً على القبيلةِ فيجوز صرفُه ومنعُه نحو "قريشٍ وثقيفٍ"، والثاني: ألا يجريَ إلا على القبيلةِ فيمنَع من الصرفِ وجوبًا؛ نحوَ "مجوس ويهود" اسمَين لجماعةِ القَبيل الذين هم ولدُ النضر بن كِنانةَ[1].

والثاني نحو: "تَمِيم وأَسَد وضَبَّة وبَاهِلة"، ويستعمَلُ على ثلاثةِ أوجهٍ؛ **الأول**: أن يقدرَ المضافُ وتبقى الأسماءُ على أحوالِها من الصرفِ وعدمِه. **والثاني**: أن يطلقَ أسماءُ الآباءِ على القبيلةِ فتمنعُ من الصرفِ مطلقًا؛ فتقولُ:

---

(١) قوله: «...نحو "مجوس ويهود" اسمين لجماعة القبيل الذين هم ولد النضر بن كَنانة» كذا في الأصل، والظاهر أن ههنا سقطًا أدى إلى هذا الخلط والله أعلم؛ إذ وجه الكلام وسياقته على ما أورده أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب (٤/ ٢٣): «اعلم أن "يهود ومجوس" اسمان لجماعة أهل هاتين الملتين كما أن "قريش" اسم لجماعة القبيلة الذين هم ولد النضر بن كنانة، ولم يجعلا اسمين لمذكرين؛ كما أن "عمان" اسم مؤنث وضع على الناحية المعروفة بعمان، فلا يصرف "مجوس ويهود" لاجتماع التأنيث والتعريف فيهما».

"هذه تميمُ ورأيت تميمَ ومررت بتميمَ". **والثالث**: أن يطلَق على الحيِّ فيصرفُ إن كان مصروفًا ويمنعُ إن كان ممنوعًا، ويدلُّ على أنَّهم يطلقون على القبيلةِ ما حكاه يونسُ عن بعضِ العربِ يقولُ: "هذه تميمُ بنتُ قيسٍ، وقيسُ بنتُ غيلانَ، وتميمُ صاحبةُ ذاك"[1] لمَّا جعلها علمًا للقبيلة أنَّثها، ويدلُّ على أنَّهم يطلِقون على الحيِّ قولهم: "باهلةُ بن أعصَرَ" مع أنَّ باهلةَ أمُّ القبيلةِ.

❊ ❊ ❊

وأمَّا أسماءُ الأرَضِين فاعلم أنَّها إن أُوِّلَ على بقعةٍ أو بلدةٍ امتنَع من الصرفِ مطلقًا، وإن أُوِّلَ على مكانٍ أو موضعٍ فإن كان معه سببٌ آخرُ منِع من الصرفِ وإلا صرِفَ، لكن ربَّما يغلِبُ على بعضِ الأسماءِ التأنيثُ وربَّما يغلبُ التذكيرُ وربَّما يتساوى؛ **فمن الأولِ**؛ نحو: "عمان كسعادَ، وحِمْصَ، وماه وجُور". **والثاني**: كلُّ ما وقَع صفةً مجردةً عن اللامِ؛ كـ"واسطٍ ودابقٍ"، ومِن ذلك "مِنى". **والثالث**؛ نحو: "حِجْر اليمامةِ، وهَجر وقُباء وحِراء"[2].

---

(١) انظر قول يونس في الكتاب (٣/ ٢٤٩) وفيه: «هذه تميم بنت مرٍّ»، وانظر المسألة في: شرح الكتاب (٤/ ١٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٣٧)، وشرح الرضي (١/ ١٤٠)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٨).

(٢) لخص أبو حيان أسماء الأماكن بين المنع والصرف في تلخيصه الشرح الكبير لابن عصفور على النحو التالي: «الأماكن ذو علامةِ تأنيثٍ بلا «أل» فيمنع، أو بـ«أل» فيصرف. أو دون علامة: فالغالب التأنيث. وقد يجوز أن يذكر؛ مذهوبًا به مذهبَ المكان؛ وهي مع ذلك خمسة أقسام:
قسم يختصُّ بالتذكير؛ وذلك: «بدرٌ، وثَبيرٌ، والشام، وفَلَجٌ، والعراق، واليمن، والحجاز، ونَجد».
وقسم يغلب عليه التأنيث؛ وذلك: «فارسُ، وعمانُ».
وقسم يغلب عليه التذكير؛ وهو: «مِنى، وهجر، ودابق، وواسط، وحِجْر اليمامةِ، وحُنَين».
وقسمٌ يتساوى فيه الأمرانِ؛ وذلك: «حِراء، وقُباء، وبَغدَاذ [كذا في المصدر، وهي لغة في بغداد]».
وقسم يختصُّ المؤنث؛ وهو ما بقي». الموفور من شرح ابن عصفور (ص ٢٩٣).

[المرفوعات: الفاعل]

قال / : [٢٧: ظ]

مَــا أَسـنَدُوا إِلَيهِ بَعـدَ فِعلِ أَو شَـبهِهِ فَفَاعِـلٌ مُسـتَعل
عَلَــى طَرِيقَةِ: فَعَلـتُ أَفعَلُ لَيُخرِجُوا نَحوَ دُعِي ويُسأَلُ

هذا ابتداءُ شروعِه في المرفوعاتِ، وقدَّم الفاعلَ لأنَّه الأصلُ في الرفع والبواقي محمولةٌ عليه. قوله: «مَا أَسنَدُوا إِلَيه» كالجنس، وتقييدُه بكونه بعد الفعلِ فصلٌ يخرج عنه مثلُ "زيد قام"؛ فإن زيدًا مسندٌ إليه وليس بفاعلٍ بل هو مبتدأٌ.

وقولُه: «عَلَى طَرِيقَةِ: فَعَلتُ»: فصلٌ آخر يخرجُ به مفعولُ ما لم يسمَّ فاعله نحو: "ضُرِب زيدٌ"؛ وذلك أن إسنادَ الفعلِ على قسمين؛ أحدهما: أن يسنَدَ الفعلُ إلى ما أسنِدَ إليه على جهةِ قيامِه به. والثاني: أن يسنَدَ على جهةِ وقوعِه عليه؛ فقوله: «عَلَى طَرِيقَةِ: فَعَلتُ...» إلى آخره إشارةٌ إلى القسم الأول، وأمَّا الثاني فليس عنده بفاعلٍ ولذلك بوَّب له بابًا آخرَ، وأكثر البصريِّين لا يحترزون عنه في تعريف الفاعل وتبِعَهم الزمخشريُّ[١].

وقوله: «أَو شَبهِهِ» ليدخلَ في الحدِّ نحوُ قولك: "زيدٌ قائمٌ أبوه"؛ فإن "أبوه" فاعلٌ ولـم يسند إليه الفعلُ بل شبهُ الفعل وهو "قائمٌ".

---

(١) المفصل للزمخشري (ص ٣٨)، وانظر: توجيه اللمع (ص ١٢٧)، وشرح المفصل (١/ ٢٠٠)، وشرح التسهيل (٢/ ١٠٥)، وتوضيح المقاصد (٢/ ٥٨٣)، وأوضح المسالك (٢/ ٧٧).

وههنا فوائدُ:

الأولى: أنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلا اسمًا، و"ما" في قوله: «**مَا أَسنَدُوا**» كنايةٌ عنه، وزعَم بعضُ الكوفيِّين أنَّ الجملةَ قد تقع فاعلًا واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ [يوسف: ٣٥].

والجوابُ: يمنع جعلُ ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ فاعلَ ﴿بَدَا﴾ لجوازِ أن يكونَ الفاعلُ مضمرًا؛ تقديرُه: بدا لهم البداءُ، والمضمرُ ههنا كالمظهرِ في قولِ الشاعر:

لَعَمرُكَ وَالموعُودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ ... بِذلكَ مِن تلكَ القَلُوصِ بَدَاءُ[1]

وإنما حسُن الإضمارُ ههنا؛ لأنَّ للفعلِ دلالةً على المصدرِ فاستُغنِي عن ذكرِه. وقيل: إنَّ الفاعلَ ما دلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾؛ تقديرُه: ثم بدَا لهم السجنُ.

الثانية: أنَّ الفاعِلَ كجزءِ الفعلِ لشدَّةِ احتياجِ الفعلِ إليه وامتناعِ تصوُّرِ انفكاكِه عنه، وهذه قضيةٌ مركوزةٌ في بَدائِهِ العقول، فجعَلوا اللفظَ الدالَّ عليها كذلك ليتحاذَى اللفظُ والمعنى، ولذلك أجَرتِ العربُ عليهما أحكامَ الكلمةِ الواحدةِ؛ مِن تسكينِ اللامِ في نحو "ضربتُ"، ووقوعِ الفاعلِ قبلَ الإعرابِ في نحوِ "يفعلان ويفعلون"، وامتناعِ العطفِ على الفاعِلِ المضمرِ المتصلِ إلا بعدَ التأكيدِ بالمنفصلِ، وغيرِ ذلك من الأحكامِ المذكورةِ في الكتبِ، والنحويُّون استدلُّوا في إثباتِ هذا المطلوبِ بتلك الأحكامِ وهو دورٌ ظاهرٌ.

---

(١) بيت من الطويل لمحمد بن بشير الخارجي وكان قد وعده رجل بناقة فتية فأخلف وعده معه، وهو في ديوانه (ص ٢٩)، وله في الأغاني (١٦/ ١٣٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٢١٣)، ونسب للشماخ في المحكم لابن سِيده (١٠/ ١٤١) وهو في ملحقات ديوانه (ص ٤٢٧)، وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٤١)، وشرح التسهيل (٢/ ١٢٢).

الثالثة: زعَم بعضُهم أنَّ العاملَ في الفاعِل هو الإسنادُ؛ إذ به تتقوَّمُ الفاعليةُ، وهو ضعيفٌ لأنَّه معنًى ولا يُعدَل عن اللفظِ إلى المعنى إلا عندَ فقدانِه، **والتَّحقيقُ**: أنَّ العامِلَ هو المسندُ به لا الفعلُ وشبهُه؛ لأنَّه لو لم يسنَد لم تتقوَّم به الفاعليةُ فلا يكون عاملًا. ويدلُّ على فسادِ قولِهم إنَّ الإسنادَ لو جازَ أن يكون عاملاً لزِم ألا يكونَ عاملٌ لفظيٌّ في الوجودِ / ؛ لأنَّ كلَّ عامِلٍ [٢٨: و] على الإطلاقِ لا بدَّ أن يكونَ بينَه وبينَ معمولِه تعلُّقٌ ما، وإذا جاز إسنادُ العملِ إلى الإسنادِ جازَ إسنادُه إلى التعلُّقات الأُخَر، فتخصيصُ أحدِهما بالعملِ دونَ الآخر تحكُّمٌ محضٌ.

وَالأَصلُ فِيهِ أَن يَلِي الفِعلَ فَلَهْ(١) جَــوازُ مَســأَله وَمَنعُ مَســأَلَهْ

اعلم أنَّ الفاعلَ لما كان متقدمًا على الفعلِ في الوجودِ ابتُغي أن تكونَ مرتبتُه قبلَه في اللفظِ؛ ليطابقَ اللفظُ الوجودَ غيرَ أنَّه لما عرَض للفعلِ أنَّه عاملٌ في فاعلِه في حكمِ اللغةِ ومرتبةُ العاملِ التقدمُ قدِّمَ الفعلُ عليه في اللفظِ، وإذا كان كذلك فلا أقلَّ من أن تكونَ مرتبتُه بعدَ الفعلِ بلا فصلٍ، واعلم أنَّ المفعولَ به لما كان أشدَّ شبهًا بالفاعل مِن سائرِ المنصوباتِ؛ إذ به حُفِظ الفعلُ لكونِه محلًّا له وله حصَّةٌ في وجودِ الفعلِ جعَلوا مرتبتَه بعدَ مرتبةِ الفاعلِ وقبلَ المنصوباتِ الأُخَر، إلا أن يعرضَ ما يوجِبُ تقديمُه على ما يأتي أو يحسُنُ، وذلك إمَّا لشدَّةِ الاهتمام به أو لإقامةِ القافيةِ والوزنِ؛ كقولِه:

إذا خــامَ أَقوامٌ تَقَحَّمــتُ غَمرَةً يُهَابُ حُميَّاها الألدُّ المُدَاعِسُ(٢)

---

(١) قوله: «الفعل فله» في الأصل: «فعله فله» والبيت على هذا مكسور، والمثبت من النظم (٥/ و)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٥٧).

(٢) كتب في الحاشية تحت "خام": «ضعف»، وتحت "غمرة": «حرب»، وتحت "حُميَّاها": =

ولأجلِ هذا التأصيلِ جازَ أن نقولَ: "ضرَب غلامَه زيدٌ"؛ لأنَّ "زيدٌ" وإن تأخَّر في اللفظِ لكنَّه في حكمِ المتقدِّم لكونِه فاعلًا، وامتنَع أن نقولَ: "ضرَب غلامُه زيدًا"؛ لأنَّ الضميرَ لزيدٍ وهو متأخِّرٌ لفظًا ومعنًى لكونه مفعولًا. واعلم أنَّ الأخفشَ وابن جنِّي أجازَا هذه المسألةَ، وسيأتي تمامُ البحث عليها[(١)].

إِذَا انتفَى الإِعرَابُ وَالقَرِينَهْ أَو كَانَ مُضمَرًا بِوَصلٍ زِينَهْ
أَو أُثبِتَ المَفعُولُ بَعدَ نَفْيِ فَلَازِمٌ تَقدِيمُهُ بِوَعْيِ

لما أصَّل تقديمَ الفاعلِ على مفعولِه شرَع يبيِّن ما يعِرضُ فيوجبُ تقديمَه وذلك في مواضعَ:

الأولُ: ألا يتميَّز عن المفعولِ لفظًا؛ إما بأن يكونا مقصورَين كقولك: "ضرب موسى عيسى"، أو مبنيَّينِ كقولك: "قتلت حَذامِ قَطامِ". وإذا لم تنتفِ القرينةُ يجوز تأخيرُه، والقرينة لفظيةٌ ومعنويةٌ، **واللفظيةُ**: إمَّا في الفعل نحو: "هَوِيت موسى ريَّا[(٢)]"، أو في الفاعل نحو: "أكرم عيسى موسى العالمُ"، أو

= «شدَّتها»، وفوق المداعس: «شديد الطعن». قلت: قال التبريزي: «خام عن قرنه يخِمُ: هاب الإقدام عليه. ويقال خام الرجل، إذا رجع عليه كيده، فضره؛ فيجري مجرى "خاب" وإن كان يختص بالكيد...، قوله "حمياها" مصغر لا مكبر له». شرح الحماسة له (ص ٤٩٦).
والبيت من الطويل وهو للهُذلُولِ بنِ كعبِ العنبري في الحماسة (١/ ٢٩١)، والتذكرة الحمدانية (٢/ ٤٣٣)، ونسب لأبي مُحَلِّم السعدي في الكامل للمبرد (١/ ٣٨)، والعقد الفريد (١/ ١٠٠) بلفظ «هاب أقوام ...تجشمت هول ما يهاب»، وبلا نسبة في المحكم لابن سيده (١/ ٢٩٣) بالروايتين معًا.

(١) انظر ما سيأتي في (ص ٢٣٧) والتعليق عليه.

(٢) كتب في أسفلها: «علم امرأة».

في المفعول نحو: "ضرَب عيسى الكاتبَ موسى"، أو فيهما معًا نحو: "ضرب عيسى العالمَ موسى الكاتبُ. **والمعنويةُ**: إمَّا بأن يستحيلَ وقوعُ الفعل من أحدِهما؛ نحو: "أكل الكمثرى يحيى"، أو يغلبَ من أحدهما؛ نحو: "كسر العصا الرَّحى".

الثاني: أن يقع الفاعِلُ مضمرًا متصلًا، وإنما يجب تقديمُه لامتناع انفصالِ المتصل، وذلك إما مستجنٌّ[١] نحو: "زيد ضرَب"، أو بارز نحو: "ضربت زيدًا وضربتك".

الثالث: أن يقعَ مفعولُه بعد "إلَّا"؛ نحو قولك: "ما ضرَب زيدٌ إلا عمرًا"، وإنما امتنَع تأخيرُ الفاعلِ ههنا لأنَّ المعنى انحصارُ ضربِ زيدٍ على عمرٍو، فلو أخِّر الفاعلُ انعكس هذا المعنى.

الرابع: أن يقعَ المفعولُ بعد "إنَّما" كقولك: "إنما ضرَب زيدٌ عمرًا"، وإنما وجَب التقديمُ ههنا؛ لأنَّ المعنى ما ضرَب زيدٌ إلا عمرًا. واستدلَّ أبو عليٍّ على أن "إنما" بمنزلة "ما" مع "إلَّا" بقول الفرزدقِ[٢]:

.... وإنَّمــا يُدَافِعُ عَن أَحسَابِهِم أَنا أَو مِثلِي

قال: لا يجوزُ أن يكونَ الكلامُ مثبتًا إذ / لا يقالُ: يدافعُ أنا بل "أدافعُ" [٢٨: ظ]

---

(١) أي: مستتر، وهو ما عبر عنه هنا بالمستجن والمستكن، ولقد رأيتهما في كلام الرضي أيضًا. شرح الرضي (٣/ ٤٤١).

(٢) جزء بيت له من الطويل، والبيت بتمامه:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَن أَحسَابِهِم أَنَا أَو مِثلِي

ديوانه (٢/ ٨١)، وله في نتائج الفكر (ص ١٣٥)، والجنى الداني (ص ٣٩٦)، ومغني اللبيب (ص ٤٠٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٨٢).

فيكون معناه: ما يدافع إلا أنا، ولذلك فصِل الضميرُ كما يفصَلُ مع النفي المعبر بـ"ما" مع "إلا" حملًا على المعنى(١).

فوائد:

الأولى: إنَّ حكمَ المفعولَينِ حكمُ الفاعل والمفعولِ في الانحصار؛ تقول: "لم أكسُ إلا زيدًا جبةً"؛ فيكون الانحصار في زيدٍ، ولو عكست وقلت: "لم أكسُ إلا جبةً زيدًا" يكون الانحصار في جبة، وكذلك إذا كان أحدُ المفعولين جارًّا أو مجرورًا؛ كقول الحِميريِّ:

لَـو خُيِّـر المِنبَـرُ فُرسَـانَه مَا اختَارَ إِلَّا مِنكُم وَاحِدَا(٢)

وفي الجملة إنَّ كلَّ ما يلي "إلَّا" فالانحصارُ فيه.

الثانيةُ: الحصرُ في "إنَّما" في المتأخِّر بخلافِ "إلَّا"(٣)؛ مثالُ حصرِ الفاعلِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، والحصر هـهنا في

(١) انظر كلام أبي علي في المسائل الحلبيات (ص ٢٢٨)، وانظر: شرح المفصل (٤/ ٥٢٢).

(٢) بيت من السريع، وهو للسيد الحِميَري يمدح أبا العباس السفاح وقد خطب يومًا فأحسن، وله في: الأغاني (٧/ ٢٦٠)، والعفو والاعتذار للرقام (٢/ ٣٩٣)، ودلائل الإعجاز (ص ٣٤٤)، وانظر شعره المجموع (ص ٢٥٩)، وفي المصادر كلها: «فارسًا» بدلا من «واحدًا» وهو الصواب فإن البيت من مجموعة أبيات رويها السين.

(٣) نازع المصنف نفسه في هذا، وجوَّز في كتابه الإشارات أن يكون القصر بـ"إنما" في الأول أيضًا على عكس ما صرَّح به هنا من أنه للمتأخر خاصة، وردَّ على الخطيب القزويني وغيره ما ارتضاه هو هنا، وعليه فقد سوَّى بين "إلا" و"إنما" في إفادة الحصر بهما. والذي يفهم من هذا أن الذي استقر عليه رأي المصنف هو أن "إنما" مثل "إلا" في إفادة الحصر في الأول؛ لأنَّه قد ألَّف الإشارات والتنبيهات بأخرة من عمره، والله أعلم، وانظر كلامه بتمامه في الإشارات والتنبيهات (ص ٨٤).

العلماء وهو متأخِّرٌ، وإن جاءَ عكسُه كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، ومثالُ حصرِ المفعولِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، ولو حصَر في الفاعلِ لفصَل الضميرَ وأخَّره هكذا: إنَّما يأكلون في بطونهم نارًا هم.

الثالثة: قد يصلحُ الحصرُ بـ"إلَّا" دون "إنما"؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ولا يقال: إنما من إله الله؛ لأنَّ "مِن" لإفراد "إلَّا" في النفيِ الصريحِ، وكذلك "إنَّما" قد تصلحُ في موضعٍ لا يصلحُ في "إلَّا"؛ فافهمه.

وَإِن تُضِف فَاعِلَهُ لِمُتَّصِلْ ... أَوجِئتَ بِالمَفعُولِ غَيرَ مُنفَصِلْ
أَو أُثبِتَ الفَاعِلُ بَعدَ نَفْيِ ... فَلَازِمٌ تَأخِيرُهُ بِوَعْيِ

لما فرَغ من مُوجبات تقديمِ الفاعلِ شرَع في موجباتِ تأخيرِه، وذلك في مواضعَ:

الأول: أن يتصلَ بالفاعلِ ضميرُ المفعولِ فيجب تقديمُ المفعولِ لئلَّا يلزمَ الإضمارُ قبلَ الذكرِ كما تقدَّم في مسألة "ضرَب غلامُه زيدًا"، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]. واعلم أنَّ الأخفشَ أجازَ هذه المسألةَ واختاره ابن جنِّي تمسُّكًا بقول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدفَعَلْ(١)

(١) بيت من الطويل متنازع في نسبته؛ قال بدر الدين العيني: «أقول: قد قيل: إن قائله هو النابغة الذبياني، وقال أبو عبيدة: قائله هو عبد الله بن همارق أحد بني عبد الله بن غطفان، وحكى الأعلم أنه لأبي الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد قيل: إن قائله لم =

وبما أنشَده أبو عُبَيدة وهو قولُه:

لمَّا عَصَى أَصحابُه مُصعَبًا ... أَدَّى إِلَيهِ الكَيلَ صَاعًا بِصَاعْ(١)

وأُجِيب عن الأول بأن الضمير عائد على المصدر؛ تقديره: جزى ربُّ الجزاء، وذلك كقولِ الآخرِ:

هَذا سُراقَةُ للقُرآنِ يَدرُسُه ... .(٢)

أي: يدرسُ الدرسَ، والقرآن مفعولُ "يدرس" إلا أنَّه لما قدِّم قوَّى الفعل باللام، وكقول الآخر:

إِذا نُهِي السَّفِيهُ جَرَى إِلَيهِ ... وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلى خِلافِ(٣)

أي: جرَى إلى السَّفَه.

= يعلم حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولدًا مصنوعًا». المقاصد النحوية (٢/ ٩٤٩)، وانظر: الخصائص (١/ ٢٩٥)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٥٢) وحواشيهما.

(١) بيت من السريع، وهو للسفاح بُكَير بن معدان في ضرائر الشعر (ص ٢٠٩)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩٠)، ونسبه أبو حيان لأبي العباس السفاح في التذييل والتكميل (٦/ ٢٩٠) وهو بعيد، والله أعلم.

(٢) صدر بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

هَذا سُراقَةُ للقُرآنِ يَدرُسُهُ ... والمرءُ عندَ الرُّشَا إِن يَلْقَها ذِيبُ

وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/ ٦٧)، والأصول (٢/ ١٩٣)، والحجة للفارسي (٢/ ٢٤١، ٣٧٥)، والمحكم (٦/ ٣٢)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٢).

(٣) بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٤)، والخصائص (٣/ ٥١)، والإنصاف (١/ ١١٤) [م: ١٥]، ونسب لأبي قيس صيفي بن الأَسلَت في إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٢/ ٩٠٢) وليس في ديوانه.

وعن الثاني بما رواهُ الأصمعيُّ:

لَمَّا عَصَى مُصعَبًا أَصحابُهُ ....[١]

واعلم أنَّ لقائلٍ أن يمنعَ عودَ الضمير إلى المصدرِ في البيتَين؛ أمَّا الأولُ فلجوازِ أن يكونَ التقديرُ: هذا سراقةُ تاليًا للقرآن يدرسُه؛ فيكونُ الضميرُ للقرآنِ. وأمَّا الثاني فلجوازِ أن يعودَ الضميرُ في "إليه" إلى المنهيِّ عنه؛ وذلك لأنَّ النهيَ يستلزِم منهيًّا عنه. وأن يقولَ: روايةُ أبي عبيدةَ صحيحةٌ ولا وجهَ لردِّها، وعلى رواية الأصمعيِّ لا تعارضَ بينهما؛ لعدمِ التناقضِ / . على أنَّه قد جاءَ من ذلك ولا عُذرَ له؛ قال الشاعر: [٢٩:و]

أَلا لَيتَ شِعرِي هَل يَلُومَنَّ قَومُه زُهَيرًا عَلَى مَا جرَّ مِن كلِّ جَانِبِ[٢]

فالحقُّ إذن: تجويزُ المسألةِ ضرورةً لا اختيارًا فلا تنهدِمُ القاعدةُ حينئذٍ؛ إذ الكلامُ في الاختيارِ لا في الاضطرارِ.

تنبيهٌ: كان على المصنفِ أن يأتيَ بعبارةٍ أعمَّ من عبارتِه؛ هكذا: "إذا وقَع ضميرُ المفعولِ بعد الفاعلِ" ليدخلَ فيه مثلُ قولك: "هلمَّ زيدًا مَن ضرَب غلامُه"[٣]؛ فإنَّه امتنَع تأخيرُ المفعولِ ههنا ولم يتصل ضميرُ المفعول بالفاعلِ.

---

(١) كذا في الأصل، والذي في التعازي للمبرد (ص ١١٢)، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور (٢/ ١٥)، والتذييل والتكميل (٦/ ٢٩٠):

لَمَّا عَصَى المُصعَبَ أَصحَابُهُ ....

(٢) بيت من الطويل، وهو لأبي جندل الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١/ ٣٥١)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص ٣٦٤)، وخزانة الأدب (١/ ٣٩١)، وبلا نسبة في: الخصائص (٢/ ٤١٥)، وضرائر الشعر (ص ٢٠٩)، وشرح التسهيل (١/ ١٦١).

(٣) "زيدًا" ههنا واجب التقديم؛ لاتصال الفاعل بضمير المفعول حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً؛ ووجه الكلام: "أقبل يا مَن ضرَب زيدًا غلامُه".

وليدخلَ أيضًا مثلُ قولك: ضرَبَتْ جارِيةٌ يُحبُّها زَيدًا؛ فإنَّها ممتنعةٌ أيضًا كما امتنعت: "ضربتْ جاريتُهُ زيدًا".

الثاني: أن يقعَ الفاعِلُ بعد "إلَّا" كقولك: "ما ضرَب زيدًا إلا عمرٌو"، وإنما امتنع تقديمه ههنا لعَينِ ما سبق من انعكاسِ المعنى. **إن قلتَ**: انعكاسُ المعنى إنما يلزَم إذا قدِّم الفاعلُ وحدَه، أمَّا إذا قدِّم مع "إلا" هكذا "ما ضرَب إلا عمرٌو زيدًا" لم ينعكس المعنى. **قلتُ**: التقديم مع "إلَّا" ليس بكثيرٍ بل الأكثرُ تقديمُ الفاعلِ وحدَه؛ لأنَّك إذا قدَّمته مع "إلا" سبَق الفهمُ إلى غيرِ المعنى المقصودِ، وهو أن يكونَ الحصرُ فيهما معًا وليس الغرضُ إلا الحصرَ في أحدِهما؛ لأنَّك إذا قلت: "ما ضرَب إلا عمرٌو" يفهم من هذا أنَّه كلام تامٌّ ولا تعلق له بـ"زيدًا"، وألا يكونَ من أحدٍ ضربٌ غيرُ عمرٍو، وأن ليس ثَمَّ مضروبٌ إلا وعمرٌو ضاربُه ويكون نصبُ زيدٍ بفعلٍ مضمرٍ كأنَّه سُئل وقيلَ: مَن ضرَب؟ قال: زيدًا، فيكون ههنا كلامانِ؛ وهذا مخُّ كلامِ عبدِ القاهرِ(١).

الثالثُ: أن يقعَ الفاعلُ بعد "إنَّما" كقولك: "إنما ضرَب زيدًا عمرٌو"، وتعليلُه مثلُ ما مضى من انعكاسِ المعنى.

الرابع: أن يكونَ المفعولُ ضميرًا متصلًا والفاعلُ لم يكن ضميرًا متصلًا؛ نحو: "ضربني زيدٌ"، و"ما ضرَبني إلا أنت"، وإنما وجَب تقديمُ المفعول ههنا لأنَّه ضمير متصلٌ فيمتنع انفصالُه عن الفعلِ وإلا لم يكن متصلًا.

وههنا تنبيهٌ وهوَ أنَّ الفاعلَ لو كان ضميرًا متصلًا لم يكن له هذا الحكمُ بل وَجَب تقديمُه؛ كقولك: "ضرَبتُك وضربتَني"، ولا يخرجُ المفعولُ عن

---

(١) انظر: المقتصد (١/ ٣٣٣- ٣٣٦).

الاتصال؛ لأن المرفوعَ ههنا كجزءِ الفعل فكأنَّه لا فصلَ. وليس في كلامِه تنبيهٌ على ذلك.

وَنَحوُ: مَن قَامَ؟ يَقُولُ عَمرُو الفِعلُ مَحذُوفٌ جَوَازًا فَادرُوا
كَـذَا رِجَـالٌ قَبلَـهُ يُسَـبَّحُ عَلَى الَّـذِي البَاءَ فِيهِ يَفتَحُ[١]

اعلم أنَّ الخفَّة مطلوبةٌ عندَهم وسببٌ ناهضٌ للحذفِ على الإطلاق؛ إلا أنَّه يمنعُهم من ذلك وقوعُ الالتباسِ، فإذا زالَ الالتباسُ بقرينةٍ دالَّةٍ على المقصودِ جوَّزوا الحذفَ لحصولِ داعي الخفَّةِ وعدمِ مانعِ الالتباسِ، وربما يعرِضُ مع ذلك ما يُوجب الحذفَ على ما يأتي؛ وذلك قولك: "عمرو" في جواب المستفهم مَن قام؟ أي: قام عمرٌو، ومنه قوله تعالى: ﴿**يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ**﴾ [النور: ٣٦-٣٧] بفتح باء ﴿**يُسَبَّحُ**﴾ في قراءة ابنِ عامر وأبي بكرٍ[٢]، وذلك أن رفع ﴿**رِجَالٌ**﴾ لا يجوز أن يكون بـ﴿**يُسَبَّحُ**﴾ وإلا لزِم أن يكونَ الرجالُ هم المسبَّحين بفتح الباء، وليس الأمر كذلك بل هم المسبِّحين / بكسرِها فوجَب أن يقدَّر فعلٌ يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿**يُسَبَّحُ**﴾ [٢٢٩: ظ] وهو يسبحُه؛ أي يسبحُه رجالٌ. ولقائلٍ أن يقولَ: الأصلُ عدمُ الحذفِ ولا يذهَبُ إليه إلا عند ضرورةٍ ولا ضرورةَ ههنا؛ لجوازِ أن يكون ﴿**رِجَالٌ**﴾ مبتدأً والجملةُ بعده صفةٌ له، وقوله تعالى: ﴿**يَخَافُونَ يَوْمًا**﴾ خبر عنه، اللهم إلا أن يقال: إنَّه حينئذٍ يفيد غيرَ المعنى المقصود من الآية، ومِن هذا البابِ قولُ الشاعر:

---

(١) في النظم (٧/ و)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٦٠): «للباء فيها».

(٢) قرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم بفتح الباء، وقرأ الباقون بضمها؛ انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٤٥٦)، والمبسوط لابن مهران (ص ٣١٩)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٢).

أَسْقَى الإِلَهُ عُدُوَاتِ الوَادِي

وَجَوفَـهُ كُلَّ مُلِـثٍّ غَـادِي

كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّـوَادِ(١)

معناها: سقَاها كلُّ أجشٍّ. وقد يوردون في هذا الموضعِ، وهو مذهبُ سيبويه(٢)، قولَ الآخر:

قَـد سَـالَمَ الحَيَّـاتِ مِنـهُ القَدَمَا

الأُفعُوانَ والشُّـجَاعَ الشَّجعَمَا(٣)

قالوا: إنَّ "الأفعوان" منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر دلَّ عليه قولُه "سالَم" أي: سالم القدمُ الأفعوانَ وفيه نظر؛ لأنَّ الفاعلَ في المفاعلةِ ما كان بادئًا بالفعل، ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿لَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]؛ المعنى: لا تبدءوا بالقتالِ حتَّى ببدَءُوا فإن بدأوا فاقتلُوهم، فعلى ذلك لو انتصب "الأفعوانَ" بـ"سالم" يلزم التناقض؛ **فالأَولَى أن**

---

(١) أبيات من الرجز لرؤبة بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه (ص ١٧٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٧٥)، وبلا نسبة في الكتاب (١/ ٢٨٩)، والخصائص (٢/ ٤٢٧). والعدوات جمع عدوة وهي شاطئ الوادي، والملث: السحاب يدوم أيامًا، والغادي هو ما يكون في الغداة، والأجش: الشديد كصوت الرعد.

(٢) الكتاب (١/ ٢٨٧).

(٣) بيتان من الرجز اختلف في نسبتهما اختلافًا كبيرًا؛ قال العيني (٤/ ١٥٧٠): «أقول: قائله هو أبو حيان الفقعسي، كذا قاله ابن هشام الحنبلي، وقال ابن هشام اللخمي: قائله مساور العبسي، ويقال: العجاج والد رؤبة، وقال السيرافي: قائله الدبيري، وقال الصاغاني: قائله عبد بني عبس». وإلى الأخير نسبه سيبويه في كتابه (١/ ٢٨٧)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤٢٧).

يكون نصبُه بإضمار "أعني"، أو يختارَ تأويلُ الفرَّاء[١] وهو: أن يكون "الحياتِ" منصوبةً بـ"سالم" و"القَدَما" مرفوعةً بأنه فاعلُه ويكون أصله القدمانِ فسقط النون كما سقط في قول تأبَّط شرًّا[٢]:

هُمـا خُطَّتَـا إِمّـا إِسـارٌ .... البيتَ

أراد: خطتان، وكما سقَط في قولِ امرئ القيسِ[٣]:

لَها مَتنَتَـانِ خَظَاتَـا[٤] كَمَا أَكَـبَّ عَلَى سـاعِدَيهِ النَّمِرْ

أراد: خظَّاتان؛ فعلى ذلك يكونُ "الأفعوان" منصوبًا على البدل أو عطف البيان.

وَوَاجِبُ الحَذفِ كَمِثلِ إِنْ أَحَدْ إِذِ اسـتَجَارَ فُسِّرَت فلم يُعَدْ

يريد أنَّ كلَّ موضع وقَع التفسيرُ للفعل يجبُ الحذف؛ لأنَّه لو أظهِر لزِم

---

(١) انظر: معاني القرآن (٣/ ١١)، وعبارته فيه: «نصب الشجاع، والحيات قبل ذلك مرفوعة؛ لأن المعنى: قد سالمت رجله الحيات وسالمتها، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعًا على الحيات».

(٢) جزء بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

هُمـا خُطَّتا إما إسـارٌ وَمِنَّةٌ وإما دَمٌ والقتـل بالحُرِّ أجدرُ

وهو في ديوان تأبط شرًّا (ص ٨٩)، وشرح الحماسة للمرزوقي (ص ٧٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٨٧).

(٣) البيت له من المتقارب، وهو في ديوانه (ص ١٦٤)، وله في شرح كتاب سيبويه (٥/ ٢٨)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٨٤)، والأفعال للسرقسطي (١/ ٥٠٦)، وسفر السعادة (٢/ ٧٧٠).

(٤) كتب في حاشية الأصل: «وهو مكتنز اللحم». وهو من قولك: "خظًّا بظًّا"؛ إذا كان مكتنز اللحم، وجاء في شرح الديوان: «وذهب إلى الصلابة في وصفه [الفرس المذكور في الأبيات السابقة على هذا] لا إلى كثرة اللحم».

الجمعُ بين المفسِّر والمفسَّر عنه وهو ممتنع، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦]، ولو قدِّر الفعلُ قبلَ الفاعلِ لزِم الجمعُ بينهما وهذا هو مذهبُ سيبويه(١)، وقال بعضُ الكوفيين: إن الاسم مرتفعٌ بالابتداء والفعلَ بعدَه خبرُه، وليس بشيءٍ لأنَّ الجازم نظيرُ الجارِّ في الضعفِ والاختصاصِ وكما لا يُفصل بين الجارِّ والمجرورِ بالاتفاق كان القياسُ ألا يفصلَ بين الجازمِ والمجزومِ، وحيث وقَع ما ظاهرُه على خلافِه واحتملَ التأويلُ وجَب أن يؤوَّلَ بأن يقدرَ الفعلُ توفيةً لمقتضاه(٢).

إن قلتَ: فما تقول في قول الشاعر:

فَمَن نَحنُ نُؤمِنهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ....(٣)

وذلك أن أداةَ الشرطِ قد تعلَّقت بالظاهر؛ فلا وجهَ لتقديرِ الفعل.

قلتُ: إنَّه من الشواذِّ لأنَّ الاسمَ لا يليه من أدواتِ الشرطِ إلا "إن وإذا" بخلاف غيرهما فتكونُ التفرقةُ بينهما لأجلِ الضرورةِ.

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٢٥٨).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٤٢٩)، وشرح المفصل (١/ ٢١٥)، وشرح التسهيل (٢/ ١٠٧)، والتذييل والتكميل (٦/ ١٨٤)، ومغني اللبيب (ص ٧٥٧).

(٣) صدر بيت من الطويل لهشام المُريّ، والبيت بتمامه:

فَمَن نحنُ نُؤمِنهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ ... ومَن لا نُجِرهُ يُمسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

وهو في الكتاب (٣/ ١١٤)، والإغفال لأبي علي الفارسي (٢/ ٣٠٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٨).

[باب التنازع]

وَإِن أَتَــى الفِعــلَانِ بِالتَّنَازُعِ لِظَاهِرٍ بَعدَهُما فَاسمَعْ وَعِي

هذا البابُ يسمَّى تنازعَ العاملين، وضابطه: أن يكونَ فعلانِ أو مشابهَا فعلين موجَّهين / إلى شيءٍ واحدٍ في المعنى ذُكر بعدهما ظاهرًا. ولو قال [٣٠: المصنف "الفعلان أو أكثر" لكانَ أحسنَ ليدخلَ فيه مثلُ قول الشاعر:

أَتَاني فلَم أُسرَرْ بهِ حِينَ جَاءَني حَديثٌ بأَعلَى القُنَّتَينِ عَجِيبُ[1]

وما جاء في التشهد في بعض الروايات: «**كَمَا صَلَّيتَ وَرَحِمتَ وَبَارَكتَ عَلَى إبرَاهِيمَ وَآلِ إبرَاهِيمَ**»[2]، اللهم إلا أن نقول: إن الفعلين أعمُّ من أن يكونَ معهما فعلٌ آخرُ أو لم يكن، وإنما قيِّد بأن يكون توجههما إلى الظاهرِ لأنَّهما لو توجَّهَا إلى المضمرِ لاستويَا في الإضمار فلا تنازعَ حينئذٍ بينهما؛ كقولك: "زيدٌ قامَ وقعدَ".

---

(١) بيت من الطويل، وهو لجَزْء بن ضِرار أخي الشماخ في ديوان الحماسة (١/ ١٢٧)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ١٧١)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٣٤، ١٠٣٥)، وفيه: «قوله: "بأعلى القُنَّتين" بالقاف والنون، والقنتان: جبل مشرف بعض الإشراف وليس فيه شواهق ولا صخور».

(٢) لم أقف على هذا الحديث بهذه الرواية عند المحدثين، ولقد ذكره ابن أبي زيد القيرواني في رسالته (ص ٣٠، ٥٥) وتابعه عليها غير واحد منسوبة إليه رحمه الله؛ انظر: الذخيرة للقرافي (٢/ ٤٦٠)، وشرح زرُّوق على الرسالة (١/ ٢٤١)، وقد ذكرها أيضًا ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ١٦٨)، وأبو حيان في التذييل والتكميل (٧/ ٦٦)، والشاطبي في شرحه على الألفية (٣/ ١٧٥).

ولقائلٍ أن يقولَ: إنَّ ذلك يشكِلُ بمثل قولك: "ما ضرَب وأكرَم إلا أنت أو إلا أنا أو إلا هو"؛ فإنهما فعلانِ توجَّهَا إلى مضمرٍ تنازعاه. قال المصنِّفُ: «هذا ليسَ مِن هذا البابِ؛ لأنَّه لو كان منه لوجَب أن يكونَ في أحدِهما مضمرٌ؛ فتقولُ: "ما ضربتُ وأكرمَ إلا أنا"، و"ما ضربتَ وأكرمَ إلا أنت"[1]، وعند ذلك يفسدُ المعنى وإنَّما هذا الكلامُ محمولٌ على الحذفِ؛ تقديرُه: "ما ضرَب إلا أنت، وما أكرم إلا أنت"»[2]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ محقِّقي العربيةِ اتفقوا على امتناعِ حذفِ الفاعلِ وقد ساعدَهم[3] هو أيضًا فيه فما بالُه ههنا؟!

قوله: "وإلَّا فسدَ المعنَى" قلنا: الفسادُ ينبني على إعمالِ أحدِ الفعلينِ والإضمارِ في الآخرِ، وسيأتي أن الاسمَ في مثل هذه الصورةِ مرفوعٌ بالفعلينِ معًا كما هو مذهبُ الفرَّاءِ[4].

وَقَـد يَكونُ فَاعِـلًا مَفعُولَا ... مُختَلِفًا قِسـمَانِ لَن يَحُولَا
وَقَد يَكُونُ فَاعِلًا لَا يَختَلِفْ ... وَقَديَجِي مَفعُولَاأيضًافَاعتَرِفْ

اعلم أنَّ عاملَ الأسماءِ إما رافعٌ أو ناصبٌ أو جارٌّ، ثم لا يخلو العاملانِ إما أن يكونَا متفقينِ أو مختلفينِ، والأقسامُ تسعةٌ حاصلةٌ من ضربِ ثلاثةٍ في نفسِها، ثم لما كان الجارُّ يمتنع انفكاكُه عن معمولِه سقَط باعتبارِه خمسةَ أقسامٍ، وبقي أربعةٌ:

الأول: اتفاقُهما في الرفعِ؛ كقولك: "قام وقعد زيدٌ"، و"شُتِم وأُهِين بكرٌ".

---

(١) في مصدر التخريج: «ما ضربَ وأكرمتَ إلا أنت».

(٢) شرح الكافية له (١/ ٣٤٠).

(٣) أي: نصرهم وعضدهم وقوّى رأيهم.

(٤) انظر ما سيأتي في (ص ٢٥٢)

الثاني: اتفاقُهما في النصبِ، كقولك: "شتمتُ وأهنتُ زيدًا".

الثالث: أن يكونَ الأولُ رافعًا والثاني ناصبًا؛ كقولك: "ضربَني وضربتُ زيدًا".

الرابع: أن يكون الأولُ ناصبًا والثاني رافعًا؛ كقولك: "ضربتُ وضربَني زيدٌ".

وَعَمَلُ الثَّانِي اخْتِيارُ البَصَرِي وَالأَوَّلُ الكُوفِي اخْتِيارًا فادرُوا[1]

اعلم أنَّه لا خلافَ بين البلدتَين في جوازِ إعمالِ كلِّ واحدٍ منهما، لكن وقعتِ المنازعةُ في الأولوية؛ فذهَب الكوفيُّون إلى أن إعمالِ الأولِ أَولَى واحتجُّوا عليه بوجوهٍ:

الأول: أن البُداءةَ بذكرِه تدلُّ على قوةِ العنايةِ، وإضافةَ العملِ إلى غيره تدلُّ على إلغائِه وقلة الاهتمامِ به، وذلك متناقضٌ.

الثاني: أن إعمالَ الثاني يستلزِمُ الإضمارَ قبلَ الذِّكر في بعضِ الصور؛ كقولك: "قام وقعد زيدٌ" / ، وذلك محذورٌ. [٣٠: ظ]

الثالث: التمسُّك بقولِ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ[2]:

---

(١) كتب في حاشية الأصل: «ههنا الإقواء لأنَّ ما وافق آخر البيت الأول الثاني». والرواية في النظم (٨/ و)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٦٢): «فادرِ» بالإفراد، وعليه فلا إقواء ثَمَّة.

(٢) البيت من الطويل، وقد اختلف في نسبته؛ فهو في ملحق ديوان عمر (ص ٤٩٨)، وله أيضًا في الكتاب (١/ ٧٨)، والإيضاح للفارسي (ص ٦٨)، ونسب لطفيل الغنوي وهو في ديوانه (ص ٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٨٨)، وقال البدر العيني في المقاصد النحوية (٣/ ١٠٣١): «أقول: ذكر الزمخشري في "المفصل"، وشارح كتاب سيبويه أن قائله: هو عمر بن أبي ربيعة، وقال النحاس: قال الأصمعي: قائله هو طفيل الغنوي، ونسبه الجرمي في كتاب "الفرخ" للمقنع الكندي، والصحيح أنه لطفيل الغنوي».

إِذَا هِيَ لَم تَسْـتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ ... تُنُخِّلَ، فاسْتَاكَتْ بِه، عُودُ إِسْحِلِ[(١)]

فإن "تُنُخِّل واستاكَت" توجَّهَا إلى "عودُ إسحلِ" وقد أَعمَل الأوَّلَ ورفَع الاسمَ، ولو كانَ العملُ للثاني لقال: تُنُخِّلَ فاستاكَت عُودَ إسحلِ.

وذهَب البصريُّون إلى أن إعمالَ الثاني أَولَى واحتجُّوا أيضًا بوجوهٍ:

الأول: أن الثاني أقربُ إلى الاسمِ فكان إسنادُ العمل إليه أَولَى؛ لأنَّ العربَ لأجلِ القربِ اختارَت ما تخرِم مقاييسَها، ويُشوِّش ضوابطَها، وجرَّت ما يقتضي القياسُ رفعَه؛ كقولِ امرئ القيسِ[(٢)]:

.... كَبِيـرُ أُنَـاسٍ في بِجَـادٍ مُزَمَّلِ

وشبَّهه سيبويه بقولك: "مررتُ بزيدٍ وعمرٍو" إذا الجرُّ هو المختارُ في "عمرو" وإن جازَ النصبُ؛ لأنَّ عاملَ الجرِّ أقربُ من عامل النصب[(٣)]، وتمثَّل أبو عليٍّ عند ذلك بقولِ الهذليِّ:

---

(١) كتب في حاشية الأصل: «تنخَّل: تُختار، الأراك من أشرف الشجر». **قلت**: والإسحل: نوع طيب من الشجر يستاك به أيضًا، والمعنى: إذا لم تستك تلك المرأة بعود أراك اختير لها ما هو خير من الأراك وهو العود الطيب الرائحة.

(٢) صدر بيت له من الطويل، والبيت بتمامه:

كَأَنَّ ثَبِيـرًا فِي عَرَانِيـنِ وَبْلِهِ ... كَبِيـرُ أُنَاسٍ في بِجـادٍ مُزَمَّلِ

ديوانه (ص ٢٥)، والخصائص (١/ ١٩٣)، وللبيت تأويلات أخر غير الحمل على الجوار هنا؛ منها: أنه صفة لبجاد. ثبير: اسم جبل، والوبل: المطر الشديد، والبجاد: الكساء المخطط، والمزمل الملفف، **والمعنى**: شبه شدة المطر الواقع على الجبل بكبير قوم متلفف بالثياب. وانظر: التمام في تفسير أشعار هذيل (ص ٥٦)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٣٥)

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٤٣٨).

.... وَإِنَّما نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمضِي[١]

وشبَّهه أبو الفتحِ بقولِ المتنبيِّ[٢]:

خُذ مَا تَرَاهُ وَدَعْ شَيئًا سَمِعتَ بِهِ فِي طَلعَةِ البَدرِ مَا يُغنِيكَ عَن زُحَلِ

أرادَ بالشَّبهِ أن العاملَ الثانيَ لما كان ملاصقًا لمعمولِ قبلَه وجَب أن يسنَدَ إليه العملُ ويُستغنى به عنِ الأولِ البعيدِ عنه؛ كما أن البدرَ لما قرُبَ من الرَّائين وجَب أن يُستغنَى به عن زُحَلَ البعيدِ عنه.

الثاني: أنَّ النصوصَ القُرآنيةَ ورَدت بإعمالِ الثاني دونَ الأول؛ فوجَب أن يكونَ أَولَى،؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، و: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، و قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]، و ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ولو كانَ الإعمالُ للأولِ لقالَ: أفرغه، واقرءوه، وظننتموه، وفيها في الكلالة.

الثالث: التمسُّكُ بأشعارِ الفصحاءِ؛ قالوا: لو لم يكن إعمالُ الثاني أَولَى

---

(١) جزء بيت من الطويل لأبي خِراش الهذلي، والبيت بتمامه:

عَلَى أَنَّها تَعفُـو الكُلُومُ، وإِنَّما نُوَكَّلُ بالأَدنَى، وإِنْ جَلَّ مَا يَمضِي

شرح أشعار الهذليين (٢/ ١٢٣٠)، وديوان الحماسة (١/ ٣٨٦)، والخصائص (٢/ ١٧٢)، وشرح المفصل (٢/ ٣٣٥)، تعفو الكلوم؛ أي: تبرأ، ونوكل بالأدنى: نحزن على الأقرب فالأقرب.

(٢) الخصائص (٢/ ١٧٣) بلفظ: «ومن ذلك أيضًا قول شاعرنا»، والبيت من البسيط، وهو في ديوانه (ص ٣٣٠).

لَما اختارَه الفصيحُ؛ منها قولُ كُثيِّرٍ(١):

قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمطُـولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

ووجهُ الاستدلالِ بالبيت: أن "معنَّى وممطول" توجَّهَا إلى "غريمُها" وقد أعمِل الثاني دون الأول؛ لأنَّ العملَ لو كان للأولِ لقال: وعزة ممطول معنَّى هو غريمُها؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ والمفعولِ إذا جريَا على غيرِ مَن هما له= وجَب إبرازُ الضميرِ وحيثُ لم يبرُز دلَّ على أن الإعمالَ ليس للأول. ومنها قولُ الطفيلِ الغنويِّ(٢):

وَكُمْتًـا مُدَمَّـاةً كَـأَنَّ نُحُورَهَـا
جَرَى فَوقَهَا وَاستَشعَرَت لَونَ مُذهَبِ(٣)

ومنها قولُ الفرزدق(٤):

وَلَكِـنَّ نِصفًا لَـو سَبَبتُ وَسَبَّنِي
بَنُو عَبدِ شَمسٍ مِن مَنَافٍ وَهَاشِمِ(٥)

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص ١٤٣)، وله في شرح المفصل (١/ ٥٠)، وشرح التسهيل (٢/ ١٦٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص٢٣)، وله في الكتاب (١/ ٧٧)، والمفصل (ص ٣٨)، والرد على النحاة (ص ٨٩).

(٣) كتب تحت كلمة "كمتًا": «ج كُميت». قلتُ: وقوله: «نحورها» جاء في مصادر التخريج كلها: «متونها» بدلًا منها وهما بمعنًى، والشاهد فيه: هو إعمال الفعل الثاني "استشعرت" في "لونَ" مع احتياج الفعل الأول وهو "جرى" إلى مرفوع، ولو أعمله لرُفع "لون".

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (٢/ ٣٠٠)، وله في الكتاب (١/ ٧٧)، والمقتضب (٤/ ٧٤)، والإيضاح (ص ٦٨).

(٥) كتب تحت كلمة "نصفًا": «اسم رجل». والشاهد هنا هو إعمال الثاني وترك الأول، ولو أعمل الأول خارج الشعر؛ لقال: سببتُ وسبوني بني عبد شمس.

الرَّابع: أنه على تقديرِ إعمالِ الأول يلزمُ الفصلُ بين الفعلِ وفاعلِه بأجنبيٍّ وهو قبيحٌ عندَهم.

وأجابوا عن الأول مِن حججِهم: أنَّ إسنادَ الاهتمامِ إلى الأولِ غيرُ مسلَّمٍ وإلا لجُعِلَ المعمولُ إلى جنبِه. **وعن الثاني**: أنَّ الإضمارَ قبلَ الذكر غيرُ ممتنعٍ بل جائزٌ بشرطِ التفسير؛ كقولك: "ربَّه رجُلًا"، و"هو زيدٌ منطلقٌ"، و﴿إِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]. **وعن الثالث**: أنَّه معارضٌ بالنصوص القرآنية، أو الأشعارِ العربية، أو الأقربيةِ مع أنَّه لا ينافي الأولويةَ[١].

إِنْ أُعمِلَ الثَّانِي فَأَضمِرْ أَوَّلَا ... فَاعِلَـهُ وَفقًـا لِظَاهِـرٍ جَلَا

/ **يريد**: أنَّك إذا أعملتَ العاملَ الثانيَ؛ فالأولُ إن كانَ طالبًا للفاعِلِ فأضمِره [٣١: و] على وَفق الظاهر في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، فتقولُ: "ضربَني وضربتُ زيدًا"، و"ضربَتْني وضربتُ هندًا"، و"ضرباني وضربتُ الزيدين"، و"ضربتَاني وضربتُ الهندين"، و"ضرَبوني وضربتُ الزيدِينَ"، و"ضربْنَني وضربتُ الهندات".

واعلم أن هذا على مذهَبِ المحقِّقين، وأمَّا الكسائيُّ فيُوجب الحذفَ حذرًا من الإضمارِ قبل الذكرِ[٢]، وتظهَرُ فائدةُ الخلافِ في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ؛ تقولُ على مذهبه: "ضربَني وضربتُ الزيدين"، و"ضربني وضربتُ

---

(١) انظر المسألة في الإنصاف (١/ ٨٣) [م: ١٣]، والتبيين للعكبري (ص ٢٥٢) [م: ٣٤]، مع مصادر تخريج الشواهد المتقدمة.

(٢) وتابع الكسائيَّ هشامٌ الكوفي والسهيليُّ وابنُ مضاء، انظر: المسائل الحلبيات (ص ٢٣٨)، والرد على النحاة (ص ١٠٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٥٩)، وشرح التسهيل (٢/ ١٧٤)، والتذييل والتكميل (٧/ ١٠٣).

الزيدِينَ"، و"ضربتني وضربتُ هندًا"، و"ضربْنَني وضربتُ الهندات"، ولا شك في رَذَالةِ هذا المذهبِ لما علمتَ من قاعدةِ العرب: "امتناعُ حذفِ الفاعل".

تتمة:

للفرَّاءِ ههنا تفصيلٌ فقال: إن كانَ مقتضَى العاملَين مختلفًا ويكونُ السابقُ رافعًا فذلكَ ممتنعٌ لاستلزامِه أحدَ المحذورَين؛ إمَّا حذفُ الفاعل أو الإضمارُ قبل الذكر. وإن كان مقتضاهُما متفقًا؛ كقولك: "ضربَني وأكرمَني زيدٌ" فالعمل للفعلين معًا ولا تنازُعَ حينئذٍ(١).

واعلَم أنَّ منعَه للمسألةِ الأولى محضُ مكابرةٍ لورودِ النصوصِ القرآنيةِ والأشعارِ العربيةِ بها، وأمَّا الثانيةُ فهو مصيبٌ فيها عندَ المنصفِ؛ لأنَّ الأصلَ الجوازُ ولا مانعَ فوجَب الحكمُ بالجواز، أمَّا انتفاءُ المانعِ فلأنَّه إمَّا معنويٌّ وإمَّا لفظيٌّ؛ أمَّا المعنويُّ فلا شكَّ أن معنى كلٍّ واحدٍ منهما يقتضي المعمولَ بعينِه ويحدِثُ فيه مقتضى الإعراب، وأمَّا اللفظيُّ فلأنَّ العاملَ عندَهم كالأمارة، والعاملُ في الحقيقةِ هو المتكلمُ، والأمارةُ يجوزُ أن تتحدَ وتتعددَ(٢).

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٥٩)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٦١٧)، وشرح التسهيل (٢/ ١٧٧)، والتذييل والتكميل (٧/ ١٠١)، وتوضيح المقاصد (٢/ ٦٣٨).

(٢) المصنف هنا موافق لما عليه جمهور النحويين، وهو ما صرح به ابن جني من أن العامل على الحقيقة إنما هو المتكلم نفسه، وأن العلامات أمارات وليست علة للعمل كما يظهر من عبارة بعضهم، وقد أيّد الرضي هذا القول؛ انظر: الخصائص (١/ ١٠٩)، وشرح الرضي (١/ ٥٧)، وممن انتصر لهذا الرأي وجلّاه وبيّن أنه مذهب الجماهير من البصريين والكوفيين العلامة الأستاذ محمد عرفة رحمه الله في كتابه الفذ البارع "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" (ص ١٥٩)، وراجع "ضوابط الفكر النحوي" للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب (٢/ ٤٢٨) فثمة مناقشة نفيسة في هذه المسألة.

إن قلتَ: إذا وقَع خُلفٌ[1] في مسألةٍ من المسائلِ النحويةِ ننظرُ إن كان لها نظيرٌ تلحَقُ به في الجوازِ والامتناعِ، وههنا قد عُلِم من قاعدةِ كلامِهم في الصورِ الأُخَرِ امتناعُ عملِ العاملينِ في معمولٍ واحدٍ فوجَب الحكمُ بالامتناعِ في هذه الصورةِ إلحاقًا للصورةِ المتنازَعِ فيها بالمتفقِ عليه المشاركِ له في الأمرِ الكليِّ.

قلتُ: هذا الحكمُ في الأفرادِ الجزئيةِ إذا اشترَكت في أمرٍ كليٍّ، فإذا ثبَت حكمٌ لفردٍ من هذهِ الأفرادِ باعتبارِ ذلك الأمرِ الكليِّ، وجَب أن يثبتَ ذلك الحكمُ في جميعِ الأفرادِ، وليس كذلك محلُّ النزاعِ لأنَّه حكمٌ كليٌّ والأحكامُ الكليَّةُ إنما تستفادُ مِن جزئياتِها، ثم الذي يدلُّ على وقوعِ هذا الحكمِ إخبارُهم عن الشيءِ الواحدِ بمتضادَّين في قولِهم: "هذا حلوٌ حامضٌ"[2]، وحينئذٍ لا يخلو إمَّا أن لا يكونَ فيهما ضميرٌ وهو باطلٌ بالاتفاقِ، أو يكونَ، ثم لا يخلو إما أن يكونَ في كلٍّ واحدٍ منهما ضميرٌ وهو باطلٌ أيضًا؛ لأنَّه يؤدي إلى الجمعِ بين الضدَّين، أو يكونَ في أحدِهما على سبيلِ الانفرادِ وهو باطل؛ لأنَّه يؤدي إلى الترجيحِ من غيرِ مرجِّح، وأيضًا يلزَمُ ألا يكونَ الآخرُ خبرًا وهو باطلٌ، أو **يكونَ على سبيلِ الاشتراكِ وهو المطلوبُ.**

إن قلتَ: إنهما مؤوَّلان بخبرٍ واحدٍ / تقديره مجموعٌ فيه الحلاوةُ [٣١: ظ] والحموضةُ، أو يكونانِ واقعَين موقعَ "مزّ"؛ كأنه قال "هذا مزٌّ" فيكون الضميرُ في معناهما.

---

(١) الخُلف: بضم الخاء اسم مصدر من خالف ومصدره خِلاف ومخالفة. انظر: المصباح المنير (خ ل ف).

(٢) كتب في الحاشية: «هو مُزٌّ».

قلتُ: هذا يؤدي إلى وقوعِ ما لا عهدَ له في كلامِهم فلا أولويَّةَ في اختيارِه دون ما اخترناه، وأيضًا قد جوَّز سيبويه نحو: "قام زيدٌ وذهب عمرٌو الظريفانِ".

فنقول: إن "الظريفان" وقع صفةً لزيدٍ وعمرٍو والعامل فيهما مختلفٌ فوجَب أن يكونَ في الصفة كذلك؛ لأنَّ العامل في الموصوفِ هو العاملُ في صفتِه، ثم نقول: سلمنا أن ذلك محذورٌ لكنه معارضٌ بلزومِ حذفِ الفاعلِ أو الإضمارِ قبلَ الذكرِ وهما محذورانِ بلى قد ورَد الإضمارُ قبلَ الذكر في مثل "ربَّه رجلًا" وغيره لغرض نذكره في بابه[1]، وحيثُ لا غرضَ يُمتنع ارتكابُه، كيف والمحققون اتفقوا على امتناعِ "ضرَب غلامُه زيدًا" فما بالُهم ههنا، وأيُّ فرقٍ بينهما؟!

إن قلتَ: ألستَ تجوِّز الإضمارَ فيما إذا كان مقتضى العاملَين مختلفًا فما اعتذارُك ثم اعتذارُهم ههنا؟! قلتُ: بينهما فرقٌ، وذلك أنَّه لما ورَد في المختلفَين وليس لنا بُدٌّ عن أحدِ ثلاثةِ أشياءَ: إمَّا إعمالُهما معًا أو حذفُ الفاعل أو الإضمارُ قبل الذكر، ولا سبيلَ إلى الأولِ لامتناعِ إعرابِ الاسمِ بإعرابينِ مختلفَينِ، ولا إلى الثاني لامتناعِ حذفِ الفاعل، فما بقِي إلا الإضمارُ وهو وإن كان أيضًا محذورًا لكنَّه أقربُ من الأوَّلَين، وأمّا محلُّ البحثِ فيمكن فيه العدولُ إلى غيرِه فلا وجهَ لارتكابه.

وَيُحذَفُ المفعُولُ إِلَّا إِن أَتَى كَظَنَّنِي فالثَّانيَ اخبِرْ[2] مُخبِتَا

يريد أن: العاملَ الأولَ على تقديرِ إعمالِ الثاني إن كان طالبًا للمفعول

(١) انظر ما سيأتي في (٢/ ٣٧٧)

(٢) كذا في الأصل، والذي في المنظومة (٨/ و)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٦٢): «أظهر».

حذفتَه؛ لأنَّه فضلةٌ غيرُ محتاج إليه في انعقادِ الجملةِ، تقول: "ضربتُ وضربني أخوكَ"، و"ضربتُ وضربني أخواك"، و"ضربتُ وضربني إخوتُك"، و"ضربتُ وضربني جوارِيكَ"؛ اللهم إلا أن يكون العاملُ مِن أفعالِ القلوبِ فيظهر حينئذٍ؛ لأنَّ من خواصِّ هذه الأفعال أنَّه إذا ذُكر أحدُ مفعوليها وجَب ذكرُ الآخر لأنهما مسندٌ ومسندٌ إليه هكذا ذكروه، وفيه نظر، فتقول: "ظنَّني منطلقًا"، أو "ظننتُ زيدًا منطلقًا"، ولا يجوز أن يُضمرَ لئلَّا يلزَم الإضمارُ قبلَ الذكرِ من غيرِ ضرورةٍ.

ولقائلٍ أن يقول: الإضمارُ قبلَ الذكرِ إنَّما يلزَم لو أضمر قبلَ الظاهرِ، وأمَّا إذا أضمر بعدَه فلا يلزمُ هكذا "ظنَّني وظننتُ زيدًا منطلقًا إيَّاه" فإيَّاه مفعولٌ ثانٍ لظنَّني عائدًا على "منطلقًا" وهو مقدمٌ عليه. واعلم أنَّك لو عكَست المسألةَ لقلتَ إذا أعملتَ الثانيَ: "ظننتُ وظنَّني زيدٌ منطلقًا"؛ كأنَّك قلتَ: ظننتُ زيدًا منطلقًا وظنَّني زيدٌ منطلقًا، فحذفتَ مفعولَي الفعل؛ لأنَّ هذا البابَ وإن لم يقتصِرْ على أحدِ مفعولَيه لكن يجوزُ حذفُ مفعولَيه معًا قال الله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، و قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]. وفي المثل: «مَن يَسمَعْ يخَلْ»(١).

تتمةٌ:

باب "أعطيتُ" يجوزُ الاقتصارُ / على أحدِ مفعولَيه؛ تقولُ إذا أعملتَ الثانيَ: "أعطاني وأعطيتُ أخاك درهمًا"، و"أعطاني وأعطيتُ إخوتَكَ درهمًا"، و"أعطوني وأعطيتُ إخوتَك درهمًا". وإذا عكستَ قلتَ: "أعطيتُ وأعطاني [٣١:و]

(١) كتب في الحاشية أسفل كلمة "يخل": «أي: يظنه حقًّا». وانظر المثل في: الأمثال لابن سلام (ص ٢٩٠)، وجمهرة الأمثال للعسكري (٢/ ٢٦٣)، ومجمع الأمثال (٢/ ٣٠٠).

أخوك درهمًا"، فتحذف مفعولَي "أعطيت" للدلالة عليهما. وتقول في المتعدِّي إلى الثلاثةِ إذا أعملتَ الثانيَ: "أعلمَني وأعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا"، فتضمرُ في "أعلمني" ضميرَ "زيد" وهو فاعلُه والياءُ والنونُ مفعولُه الأول، وتحذفُ مفعولَيه الثانيَ والثالثَ؛ إذ بابُ "أعلمتُ" يجوزُ فيه الاقتصارُ على مفعولِه الأولِ، وإذا عكستَ قلتَ: "أعلمتُ وأعلمَني زيدٌ عمرًا منطلقًا".

وَعَكسُــهُ فَاعِــلُ ثَــانٍ أَضمِرِ   وَاختِيرَ فِي المفعُولِ مَا لَم يَعسُرِ

لما فرَغ من بيانِ الثاني شرَع في بيانِ إعمالِ الأولِ؛ اعلم أنَّ المسألةَ على زعمِهم لا تخلو عن أربعةِ أقسامٍ:

الأول: أن يكونا رافعَين؛ كقولك: "قام وقعَد عمرٌو"، و"شُتِم وأُهِين بكرٌ"، ترفع عمرًا بـ"قام" وبكرًا بـ"شُتم" وتضمر ضميرَهما في الأخيرَين، وجاز إضمارُهما ههنا لأنَّ النيَّةَ فيهما التقديمُ، ويظهر هذا الضميرُ في التثنيةِ والجمعِ؛ تقول: "قام وقعدا أخواك"، و"قام وقعدوا إخوتُك".

الثاني: أن يكونا ناصبَين، وحينئذٍ يجوزُ الوجهانِ: الإضمارُ على وَفق الظاهرِ والحذفُ لكونه فضلةً، لكنَّ المختارَ هو الإضمارُ لأنَّه في حكمِ المتأخرِ، ولا يلزَمُ الإضمارُ قبلَ الذكرِ تقولُ: "ضربتُ وشتمتُه أباك"، ويبرز هذا الضميرُ أبدًا مطلقًا إذِ الضميرُ المنصوبُ لا يستترُ. وتقولُ في المثنَّى: "ضربتُ وشتمتُهما أخويك"، وفي الجمعِ: "ضربتُ وشتمتُهم إخوتَكَ".

الثالث: أن يكونَ الأولُ منهما رافعًا والثاني ناصبًا، وحكمُه حكمُ الناصبَينِ في جوازِ الحذفِ واختيارِ الإضمارِ؛ تقول: "ضربَني وضربتُه زيدٌ"، و"ضرَبني وضربتُهما الزيدانِ"، و"ضرَبني وضربتُهم الزيدون"، قال الشاعر:

قَطُــوبٌ فَمَــا تَلقَــاهُ إِلَّا كَأَنَّمَا   زَوَى وَجهَهُ أَن لَاكَه فُوهُ حَنظَلُ(١)

أراد: كأنما زوَى وجهَه حنظلٌ أَن لاكَه فوهُ، ولو أعملَ الثانيَ لقال: زوَى وجهَه أن لاكَ فوهُ حنظلًا؛ فيكون في "زوَى" فاعلٌ مضمرٌ قبلَ الذكرِ تفسيرُه ما بعده "حنظلًا"، وهو في التقدير: زوَى وجهَه حنظلٌ أن لاكَ فوهُ حنظلًا.

الرابع: أن يكونَ الأولُ منهما ناصبًا والثاني رافعًا، وحكمُه حكمُ الرافعَينِ؛ تقول: "ضربتُ وضرَبني زيدًا"، و"ضربتُ وضرباني أخوَيك"، و"ضربتُ وضربوني إخوتَك"، قال الشاعر:

وَقَد نَغنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا   بِهَا يَقتَدْنَنا الخُرُدَ الخَدَالَا(٢)

عصورًا ظرفٌ، والخُرُد الخَدَال منصوب بـ"نرَى"، ولو أعملَ الثانيَ لقال: يَقتادُنا الخُرُدُ الخَدَالُ.

وقوله "**مَا لَم يَعسُر**": إشارةٌ إلى مثلِ قولِك: "ظنَّني وظننتُهما منطلقَينِ الزيدانِ منطلقًا"، فإنَّ "الزيدان" فاعلُ "ظنَّني" والياءَ مفعولُه الأولُ و"ظننتهما" فعلٌ مع فاعلِه ومفعولُه الأولُ وكلاهما يطلبانِ المفعولَ الثانيَ وحينئذٍ يعسرُ

---

(١) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في التمام في تفسير أشعار هذيل (ص ٧٧)، والأفعال للسرقسطي (٣/ ٤٨١)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٦١٥)، والتذييل والتكميل (٧/ ٩٥).

(٢) كتب في الحاشية: «الخريدة من النساء الحيية، قال: كل عذراء خريدة، خدال جمع خادلة مشتق من الخد...». أما الخريدة فكما قال، وأمَّا الخدال فجمع "خَدلة"، وهي الممتلئة الساقين والذراعين. الصحاح (خدل، خرد)

والبيت من الوافر، وهو للمَرَّار الأسدي في ديوانه (ص ٤٧٦)، والكتاب (١/ ٧٨)، وشرح أبياته لابن السيرافي (١/ ٣٧٦)، والإبانة للصحاري (٤/ ٧٠٥)، ولبعض بني أسد في الرد على النحاة (ص ٩٧)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٠).

الإتيانُ بمفعولٍ ظاهرٍ لأحدِهما ومضمرٍ لآخرَ عائدًا إلى ذلك الظاهر؛ لأنَّه إن كان مفردًا على أن يكونَ مفعولًا ثانيًا لـ"ظنَّني" / وجَب أن يكونَ الضميرُ أيضًا [٣٢: ظ] مفردًا، وحينئذٍ يتعذَّرُ وقوعُه خبرًا عن المثنى، وإن كان مثنًّى على أن يكونَ مفعولًا ثانيًا لـ"ظننتُهما" وجَب أن يكونَ الضميرُ أيضًا مثنًّى؛ فحينئذٍ يمتنعُ وقوعُه خبرًا عن المفردِ وهو الياءُ في "ظنَّني" فأظهَروهما معًا مفردًا للمفردِ ومثنًّى للمثنَّى(١).

قال:

وَقُلْ كَفَى فِي رَافِعٍ(٢) قَلِيلُ ... وَنَصبُ أَطلُبْ مَا لَهُ سَبِيلُ

أقول: هذا إشارةٌ إلى بيتٍ لامرئ القيسِ أنشدَه الكوفيُّون وصاحبُ "الإيضاحِ"(٣) أيضًا تمثيلًا لإعمالِ الأولِ، وهو قوله(٤):

فَلَو أَن مَا أَسعَى لِأَدنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي -وَلَم أَطلُب- قَلِيلٌ مِنَ المالِ

وَلَكِنَّمَا أَسعَى لمَجدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثَالي

ونبَّه عبدُ القاهرِ(٥) على أنَّه ليس من هذا الباب، ولا يجوزُ أن يوجَّهَ الفعلانِ اللذانِ هما "كفاني" و"لم أطلب" إلى "قليل من المال" للزومِ التناقضِ؛ **بيانُه:** أنَّ "لو" معناها امتناعُ الشيءِ لامتناعِ غيرِه، وإذا دخَلت على المثبتِ صيَّرته منفيًّا من حيثُ المعنى، وإذا دخلت على المنفيِّ صيَّرته مثبتًا من حيثُ المعنى، مثالُه

(١) انظر تفصيل المسألة في: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٤٩٩) والتذييل والتكميل (٧/ ٩٦).
(٢) كذا في الأصل، والذي في المنظومة (٨/ و)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٦٥): «كفاني».
(٣) هو أبو علي الفارسي، انظر: الإيضاح (ص ٦٧).
(٤) البيتان من الطويل، وهما في ديوانه (ص ٣٩)، وله في الكتاب (١/ ٧٩)، والمفصل (ص ٤٠).
(٥) انظر: المقتصد (١/ ٣٤٣) وقد لخص المصنف هنا كلامه وبينه.

في المثبتِ قولُك: "لو كانَ لي مالٌ لحججتُ" فالحجُّ منتفٍ لانتفاءِ المال، ومثالُه في المنفيِّ قولُك: "لو لم يكن لي مالٌ لما حججتُ" فالحجُّ مثبتٌ لثبوتِ المال؛ فنقولُ: قولُه "لو أنَّ ما أسعى" بمنزلةِ قولِك: لو سعيتُ لأدنَى معيشةٍ كفاني فوجَب أن تكونَ الكفايةُ لقليلٍ من المالِ مثبتًا متنفيةً لانتفاءِ السعي، ولو توجَّه "لم أطلب" إلى "قليل" لوجَب أن يكونَ الطلبُ لقليلٍ من المالِ مثبتًا؛ لأنَّه نفيٌ واقعٌ في سياقِ "لو" فيكونُ نفيُ الطلبِ ممتنعًا، ولا شكَّ أن نفيَ الشيءِ إذا امتنَع كانَ إثباتًا فيكونُ الطلبُ حاصلًا وهو عينُ ما ثبت انتفاؤُه من سعيِه لأدنى معيشةٍ وهو تناقضٌ ظاهرٌ. وأشارَ إلى أن "كفاني" متوجهٌ إلى "قليل"، وأمَّا "لم أطلب" فمفعولُه محذوفٌ تقديرُه: لم أطلب المُلك، ويدلُّ عليه البيتُ الثاني.

أقولُ: إذا جُعِلتِ الواوُ في "ولم أطلب" للعطفِ فلا شكَّ في ثبوتِ التناقضِ، وأمَّا إذا جُعِلت للحال فلا يلزمُ التناقضُ بل يستقيمُ المعنى مع توجُّهِ الفعلين، ويكونُ تقديرُ البيت: لو كان سعيي لأدنى معيشةٍ كفاني قليلٌ من المال مع كوني غيرَ طالبٍ له، والظاهرُ أنَّه كذلك لقوَّةِ المعنى وعدمِ لزومِ الحذفِ(١)، والظاهرُ أن نظرَ أبي عليٍّ كان إلى هذا التأويلِ(٢)، نعم مَن

(١) ذكر أبو حيان لهذا البيت توجهات أربعة؛ **الأول**: هو ما عليه الجمهور وهو إخراجه من باب الإعمال. **والثاني**: ما عليه الكوفيون من تقدير: ولم أطلب الكثير. **والثالث**: أن الواو في "ولم أطلب" لاستئناف الجملة؛ أي: وأنا لم أطلب قليلًا من المال، وتكون معطوفة على الجملة المنعقدة من "لو"، **والرابع**: وهو ما ذهب إليه المصنف هنا أن الواو واو الحال، وعليه يصح الإعمال هنا. انظر: التذييل والتكميل (٧/ ١٢١- ١٢٥).

(٢) وهو ما نسبه إليه ابن الحاجب في شرح الوافية (ص ١٦٦)، قالت: «ولكنه [أي: أبا عليّ] لم يجعل الواو عاطفة حتى تدخل في سياق جواب "لو"؛ فيجيء المنع المذكور، وإنما جعلها واو الحال، كأنه يقول: كفاني قليل في حال كوني لم أطلبه».

استدلَّ بهذا البيتِ على أولويةِ إعمالِ الأولِ فقد أخطَأ لأنَّه محتملٌ، **والأصولُ المتنازعُ فيها لا تثبتُ بالمحتملاتِ**، ومما يوهِمُ أن يكونَ مِن هذا البابِ وليس منه قولُ الآخر:

عِدِينَـا فِي غَـدٍ مَا شِـئتِ إنَّا نُحِبُّ، ولو مَطَلتِ، الوَاعِدِينا[1]

بل "الواعدينا" مفعولُ "نحب" ومفعولُ "مطلتِ" محذوفٌ؛ تقديرُه: مطلتِ الوَعدَ.

❊ ❊ ❊

(١) بيت من الوافر، وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه (ص ١٣٧)، والأغاني (٥/ ١٠٤)، والموشح (ص ١٩٧)، والبيت بلا نسبة في التذييل والتكميل (٧/ ١٢٢)، والشطر الأول فيه: «عدينا بالتواصل منك إنا».

[النائب عن الفاعل]

قال / : [٣٣: و]

مَفعُولُ فِعلٍ(١) لَم يُسَمَّ فَاعِلُهْ   يُرفَعُ حَتْمًا إذْ أُزِيلَ فَاعِلُهْ

أقولُ: لما فرَغ من بحثِ الفاعل شرَع في بحثِ ما يقومُ مقامَه، اعلم أن الفاعلَ لما حذِف لغرضٍ منَ الأغراضِ وجَب أن يقامَ شيءٌ من المفاعيلِ مقامَه؛ لئلَّا يبقَى الحديثُ من غيرِ محدَّثٍ عنه، والغرضُ قد ذكروا له وجوهًا عشرةً(٢):

(أ): للعلمِ بالفاعلِ؛ نحوَ ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [هود: ٤٤].

(ب): للجهلِ به؛ كقولهم: "سُرق المتاعُ".

(ج): لتعظيمِ الفاعلِ؛ نحو: "قُطع اللِّصُّ".

(د): لتحقيره؛ نحو: "قُتل عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام".

(هـ): للإشاعةِ والعمومِ؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ﴾ [البقرة: ١٧٨].

---

(١) بعده في الأصل: «ما»، وبإثباته ينكسر الوزن والمثبت هنا موافق لما في المنظومة (٨/ و)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٦٧).

(٢) نظم أبو حيان هذه الأغراض العشرة في بيتين ذكرهما في الارتشاف (٣/ ١٣٢٥)، وهما قوله:

وَحَذفُهُ للخَوفِ وَالإيهامِ   وَالوَزنِ والتَّحقِيرِ والإعظَامِ
وَالعِلمِ والجَهلِ وَالِاختِصَارِ   وَالسَّجعِ وَالوِفَاقِ وَالإيثَارِ

(و): للإيجاز والاختصارِ؛ كقولِه تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] ويصلح هذا للتعظيم.

(ز): للتوافقِ، وذلك إمَّا لتوافقِ فواصلِ الآي؛ كقوله تعالى: ﴿لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٍ تُجۡزَىٰٓ﴾ [الليل: ١٩]؛ إذ لو بُني للفاعلِ لكان لامُ الفعل ياءً فلم تتوافقِ الفواصلُ؛ كـ: ﴿ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ و﴿سَوۡفَ يَرۡضَىٰ﴾، وإمَّا لتوافُق الرَّوي؛ كقولِ لبيدٍ[1]:

ومَا المَرءُ إلَّا كالشِّهَابِ وضَوئِهِ ... يَصِيرُ رَمادًا بَعدَ إِذ هُوَ سَاطِعُ
ومَا المالُ والأهلُونَ إلاَّ وَدَائِعُ ... وَلا بُـــدَّ يَومًا أنْ تُــرَدَّ الوَدائِعُ

(ح): لتقارُب الأسجاعِ بعضِها من بعضٍ؛ كقولك: "نزَل المطر وعُدِم الكَدَر"، لو ذكرت الفاعلَ لتباعدَت إحدَى القرينتَين عن الأخرَى.

(ط): للخوفِ من الفاعِل أو عليه.

(ي): لئلَّا يفهمَه السامعون.

قال:

وَالشَّرطُ فِي المَاضِي يَكُونُ فُعِلَا ... وَيُفعَلُ الشَّــرطُ لَهُ مُســتَقبَلَا

لما أسنَدوا الفعلَ إلى غيرِ ما هو له كانت الحكمةُ تقتضي أن تغيَّر صيغةُ الفعل؛ خوفَ الإلغازِ والالتباسِ بالفاعل، وقوله: "**فُعِل ويُفعَل**" أراد طريقة "فُعِل ويُفعَل" لا صيغتهما؛ أي: يضمُّ الأولُ في الماضي ويكسَر ما قبلَ آخرِه، ويضمُّ حرفُ المضارعةِ في المستقبلِ ويفتَحُ ما قبلَ آخره فيندرج؛ نحو "أُكرِم واستُكرِم ويُكرَم ويُستكرَم" وشبهها.

---

(١) البيتان من الطويل، وهما في ديوانه رضي الله عنه (ص ١٦٩، ١٧٠)، والشعر والشعراء (١/ ٢٧١)، وحذف الفاعل هنا لإقامة الوزن، وأصل الكلام: «يرد الناس الودائع»، وانظر: تعليق الفرائد (٤/ ٢٥١).

وَاطَّرَحُوا الثَّانِيَ مِن عَلِمتُ   كَذَلِكَ الثَّالِـثَ مِن أَعلَمتُ

أقول: يريد أنَّ المفعولَ الثانيَ من بابِ "علمتُ" والثالثَ من بابِ "أعلمتُ" لا يجوزُ أن يقعَا موقعَ الفاعلِ، وقال في "الشرح"[1]: «لأنَّهما في المعنى مسندانِ فلو وقعَا موقعَ الفاعلِ لزِم أن يكونَ الشيءُ الواحدُ مسندًا ومسندًا إليه في حالةٍ واحدةٍ وهو محالٌ». وهذا ضعيفٌ لأنَّه لا استحالةَ في أن يكونَ الشيءُ الواحدُ مسندًا ومسندًا إليه باعتبارَينِ؛ ألا ترَى أن المصدر في قولك: "أعجبني ضربُ زيدٌ عمرًا" مسندٌ إلى زيدٍ وقد أُسند الإعجابُ إليه. **والأَولَى أن يقال**: إنَّهما لا يذكرانِ إلا مع المفعولِ الأولِ في "علمتُ" والثاني في "أعلمتُ" وحينئذٍ يمتنعُ أن يقامَا مقامَ الفاعلِ لوجودِ ما هو أشدُّ مشابهةً بالفاعلِ وهو الأولُ مِن "علمتُ" والثاني في "أعلمتُ" من حيثُ إنَّهما مسندٌ إليهما كالفاعلِ، كما أنَّ المفعولَ به يتعيَّن عندَ ذكرِه دونَ / الفضلاتِ [٣٣: ظ] الأُخَر كذلك هذانِ المفعولانِ لا يلتفَتُ إليهما عند وجودِ غيرِهما، وشيءٌ آخرُ أنَّهما قد يقعانِ جُملتين ولا يجوزُ الإسنادُ إلى الجملِ ثم اطرَدوا في الكلِّ.

تنبيهٌ:

يجوزُ إقامةُ المفعولِ الثاني من "أعلمتُ" مُقامَ الفاعلِ عندَ عدمِ اللَّبس ويمتنعُ عندَ وجودِه؛ مثالُ الأولِ تقولُ في "أعلمتُ الأميرَ اللِّصَّ سارِقًا": "أُعلِمَ الأميرَ اللصُّ سارقًا" لعلمِ كلِّ أحدٍ أن السرقةَ من اللصِّ دونَ الأميرِ، ومثالُ الثاني لا تقولُ في "أَعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا": "أُعلم زيدًا عمرٌو قائمًا" إذِ الأولُ مُعلَمٌ والثاني مُعلَمٌ به ولا قرينةَ تفصِلُ أحدَهما عن الآخرِ.

---

(١) (ص ١٦٨) بلفظ قريب من هذا، وانظر أيضًا: شرح ابن الحاجب على الكافية (١/ ٣٤٨)، وقد نقل هذا القول الرضي عن بعض المتقدمين، وردَّه بما رد به المصنف هنا، انظره في شرحه على الكافية (١/ ٨٣، ٨٤).

وَعِلَّةُ الفِعــلِ بِنَصبٍ لَا تَقَعْ   وَهَكَذَا المفعُولُ مَعْ وَاوٍ لِمَعْ

أقول: يريدُ أنَّ المفعولَ له والمفعولَ معه لا يجوزُ أن يقعَا موقعَ الفاعل؛ أمَّا الأولُ فقد قال في "الشَّرح"[١]: «لأنَّه قد يقَعُ علةً لأفعالٍ متعددةٍ فحينئذٍ لا يخلو إمَّا أن يقامَ مُقامَ البعضِ منها أو مُقامَ الكلِّ وعلى كلا التقديرَينِ يلزَم خُلُوُّ بعضِ الأفعالِ عن الفاعل». **وفيه نظرٌ**؛ لأنَّا نختارُ القسمَ الأولَ ونمنع بقاءَ بعضِها بلا فاعلٍ؛ لجوازِ أن يكونَ مضمرًا فيها وتكون مسألةُ التنازعِ وقد تقدَّم[٢]. ونختارُ الثانيَ ونُسنِدُ الأفعالَ إلى فاعلٍ واحدٍ دفعةً ولا محذورَ فيه كما هو مذهبُ الفرَّاءِ وقد تقدَّم[٣].

والأولى أن يقال: إنَّ "المفعول له" عذرٌ للفعلِ وعلَّةٌ له، وعذرُ الشيءِ إنما يقامُ بعد تقرُّرِ ذلك الشيءِ وثباتِه، وتقرُّرُ الفعلِ إنَّما هو بالمسندِ إليه فلو وقَع ذلك العذرُ مسندًا إليه لكان سابقًا على نفسِه وهو محالٌ.

وأما المفعولُ معه فإنما امتنَع؛ لأنَّه إن أُقِيمَ مُقامَ الفاعلِ معَ حذفِ الواوِ لا تُفهَمُ منه المصاحبةُ، وإن أُثبت تعذَّر لبقاءِ العطفِ على غيرِ المعطوفِ عليه.

تتمةٌ:

الحالُ والتمييزُ يمتنعُ إقامتُهما مُقامَ الفاعلِ؛ لأنَّهما يستلزِمانِ التنكيرَ والفاعلُ قد يجبُ إضمارُه والمضمرُ أبدًا معرفةٌ، فلو أُقِيما مُقامَ الفاعلِ لأدَّى ذلك إلى إضمارِهما.

---

(١) (ص ١٦٨) بلفظ قريب من هذا، وانظره بلفظه هنا عند الناظم في شرحه على الكافية (١/ ٣٥٠).

(٢) انظر ما تقدَّم في (ص ٢٥١).

(٣) انظر ما تقدَّم في (٢٥٢).

قال:

وَإِنْ أَتَى المفعُــولُ بِالصَّرِيحِ فَارفَعْهُ دُونَ الغَيرِ فِي الصَّحِيحِ
ثُــمَّ المَفَاعِيــلُ سُــوَاهُ فَارفَعِ مَا شِــئتَ وَالبَاقِيَ نَصبًا فَدَعِ

أقولُ: يريد أن المفعولَ به إذا وجِد وجَب إقامتُه مُقامَ الفاعلِ، وإذا عدِم تساوَى الأمرُ في البواقي؛ أمَّا الأوَّلُ فلشدَّةِ شبهِه بالفاعِل **إذ له حصةٌ من احتياجِ الفعلِ إليه كالفاعلِ دونَ الفَضَلات الأُخَر**؛ حيثُ إنَّ الفعلَ موجودٌ بالفاعلِ ومحفوظٌ بالمفعولِ به إلا أنَّ الصناعةَ قد أغنَتِ الفعلَ عنه وسمَّته فضلةً، ولقوَّةِ هذا الشَّبهِ جعلوه كجزءِ الكلمةِ وسكَّنوا اللامَ في قراءةِ مَن قرأ ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢][1] كأنهم شبهوا "تَقْه" بـ"فَخْذ"[2].

وأما تساوي البواقي عندَ عدمِه فلاعتدالِ الأمرِ فيها؛ إذِ الجارُّ / والمجرورُ [٣٤: و] ضعيفُ العُلقةِ بالفعل لفظًا قويُّ العُلقةِ به معنًى، والآخرانِ بالعكس، ومنهم مَن قدَّم الجارَّ والمجرورَ لأنَّه أشبهُ بالمفعولِ به، ومنهم من عكَس فقدَّم الآخرَينِ لظهورِ أثرِ العاملِ في لفظِهما[3].

---

(١) هذه قراءة حفص عن عاصم وقد تفرد بها حفص عن بقية المتواتر، وفيها قراءات ومراتب أخر قد بلغت السبع؛ انظرها في: السبعة لابن مجاهد (ص ٤٥٧)، والمبسوط لابن مهران (ص ٣١٩)، والنشر لابن الجزري (١/ ٣٠٦)، وراجع: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (١/ ١٦٣).

(٢) انظر: شرح التصريف للثمانيني (ص ٤٧٣)، والبديع لابن الأثير (١/ ٦٧٥)، وشرح المفصل (٥/ ٢٩٤).

(٣) قال أبو حيان: «ومتى انفرد واحد منها أقيم [أي: مقام الفاعل]، وإن اجتمعت أقيم الصريح [أي: المفعول به]؛ فإن لم يكن فالمصدر؛ فإن لم يكن فالخيار في الظرف والمجرور، ولا يقام المجرور مع وجود المصدر إلا شذوذًا». الموفور من شرح ابن عصفور (ص ١٧٦)، وانظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٢٩).

وقوله "فِي الصَّحِيحِ": إشارةٌ إلى خلافِ الكوفيّين؛ فإنَّهم قالوا: لا يتعيَّنُ المفعولُ به عندَ وجودِه بل يُختارُ، ويجوزُ إقامةُ المصدرِ والظرفِ مُقامَ الفاعلِ مع وجودِ المفعولِ به إذا أُخرجا إليه وعُيِّنا؛ نحو: "ضُرب الضربُ زيدًا"، و"ضُرِب الضربُ الشديدُ زيدًا"، و"سِيرَ اليومان المعلومان عمرًا"، وتمسكوا بقراءةِ عاصمٍ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] والتقدير: نُجِّي النجاءُ المؤمنين(١)، وبقراءة أبي جعفر(٢): قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] والتقدير: ليُجزى الجزاءُ(٣)، وبقول جريرٍ(٤):

---

(١) من رواية شعبة عنه، وقرأ بها ابن عامر أيضًا، وقرأ الباقون بنونين؛ انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٤٣٠)، والمبسوط لابن مهران (ص ٣٠٣)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٢٤)، ووقع في التبيين للعكبري (ص ٢٧١) [م: ٣٩] وهم في نسبة هذه القراءة؛ فنسبها لحفص عن عاصم ولم أجد مَن تابعه عليها وأيضًا رواية حفص هنا هي قراءة الجمهور على ما تقدم، هذا أولًا، وأمّا ثانيًا فقد وقع كذلك محققه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن العثيمين رحمه الله في وهم أشنع منه، وذلك أنه ترجم لحفص صاحب عاصم على أنه حفص بن عمر الدوري المتوفى (٢٤٦هـ) وهو غير صواب، وإنما المعنيُّ حفص بن سليمان راوي عاصم وربيبه، وقد توفي عام (١٨٠هـ) على الصحيح؛ غاية النهاية (١/ ٢٥٤).

(٢) هو: يزيد بن القعقاع المخزومي، أبو جعفر مولى عبد الله بن عياش، إمام أهل المدينة في القراءة وأحد القراء العشرة، عرض القرآن على ابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن عياش، وروى عنه القراءة عيسى بن وَرْدان وابن جَمَّاز، كان عابدًا زاهدًا كثير الصيام والصلاة، توفي عام (١٣٠هـ). غاية النهاية (٢/ ٣٨٢).

(٣) كذا قرأ أبو جعفر ﴿لِيُجزَى﴾ على البناء للمجهول، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب: ﴿لِيَجْزِيَ﴾ على البناء للمعلوم، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف: ﴿لِنَجْزِيَ﴾ بالنون. انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٥٩٤)، والمبسوط لابن مهران (ص ٤٠٤)، والنشر (٢/ ٣٧٢).

(٤) البيت من الوافر، ولم أقف عليه في ديوان جرير، وله في توجيه اللمع (ص ١٣٢)، والانتخاب =

وَلَو وَلَدَت قُفَيرةُ جَروَ كَلبٍ   لَسُبَّ بِذَلِكَ الكَلبِ الكِلابَا

والتقدير: لسبَّ السبُّ.

أجيبَ عن الأولِ: بأن الفعلَ لو كان للمفعولِ لكانت الياءُ مفتوحةً، وليس كذلك بل هو للمتكلِّمِ وهو اللهُ تعالى، وأصله "نُنجي" من الإنجاءِ فأُدغِم النونُ في الجيمِ؛ لأنَّ له غنةً في الخَيشُوم كالنونِ؛ كقولهم: "إجَّانة" في إنجانة، و"إجَّاص" في إنجاص[1]. وقيل: أصلُه "نُنجي" من التنجيةِ فحُذِفت إحدى النونَين؛ كما حذِفت إحدى التاءَين في قولِه تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤] وفيه ضعفٌ؛ لأنَّه إنَّما تحذَفُ إحدَى الحرفين المتماثلين إذا كانتَا مفتوحتَين، وأيضًا إنما ورَد ذلك في التاءَينِ وأمَّا النونانِ فلا.

وعن الثاني بأنَّ التقديرَ: ليُجزى الخيرُ قومًا، والخيرُ مفعولٌ به لأنَّ الفعلَ متعدٍّ إلى اثنَينِ.

وعن الثالثِ بأنَّ التقديرَ: ولو وَلَدت قفيرةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ لسُبَّ؛ أي: جنسُ الكلابِ[2].

تنبيهٌ:

المصنِّفُ علَّل تعيُّن المفعولِ به بقربِه إلى الفعلِ؛ فلا جرم ورَد عليه

= لابن عدلان (ص ٢٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٤١٤)، وبلا نسبة في: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٧٨)، وشرح التسهيل (٢/ ١٢٨).

(١) انظر: العين (٦/ ٤٦)، وإصلاح المنطق (ص ١٣٣)، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص ١٨٢).

(٢) انظر المسألة تفصيلًا في: شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٧٥)، والتبيين للعكبري (ص ٢٧٠) [م: ٣٩]، وتوجيه اللمع (ص ١٣٢)، وشرح المفصل (٤/ ٣١٤)، والمنهاج الجلي لابن جعفر (١٧٨/ ظ- الفاتح)، والتذييل والتكميل (٦/ ٢٤٤).

السؤال بالمصدرِ لأنَّه أقربُ إلى الفعل[1]، وأجابَ بجوابٍ مدخولٍ فيه، ونحنُ لما علَّلناه بشبهِه بالفاعلِ سقَط عنا الاعتراضُ بالكليَّةِ؛ لأنّه لا يشبهُ الفاعِلَ من حيثُ إنه فاعلٌ.

قال:

وَأَوَّلٌ مِن بَابِ "أَعطَى" أَسنَى لِأَنَّــهُ كَفَاعِــلٍ فِــي المَعنَى

أقول: يريدُ أنَّه يجوزُ إقامةُ كلٍّ واحدٍ من مفعولَي "أعطيت" مُقامَ الفاعلِ لعدمِ المانع، لكنَّ الأَولَى أن يقامَ الأولُ لأنَّه آخذٌ، والآخذُ أشبه بالفاعلِ من المأخوذ؛ فـ"أُعطي زيدٌ الدرهمَ" أحسنُ من: "أُعطي الدرهمُ زيدًا"، وقد يكونُ واجبًا إذا أدَّى إلى اللبسِ؛ تقولُ في" أعطيت العبدَ الجاريةَ": "أُعطي العبدُ الجاريةَ"، وكذلك وجَب أن يقدَّمَ الآخِذُ خوفَ الالتباسِ.

* * *

(١) إشارة إلى قول ابن الحاجب في شرح الكافية له (١/ ٣٥١)، قال: «إنما كان كذلك [أي: تعين المفعول به عند ذكره]؛ لأن المفعول به أقرب إلى الفعل مما سواه، فإن الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل، ولا يقال: إن استدعاء الفعل للمصدر أقرب، فيلزم أن يكون أولى؛ لأنّا نقول: إن في الفعل دلالة على المصدر فلو أقمناه مقام الفاعل لم يكن في الكلام فائدة متجددة؛ فإن قولنا: ضرِب ضربٌ، لا يفيد شيئًا فإن "ضرِب" قد أشعر به»

[المبتدأ والخبر]

قال:

وَالمُبتَـدَا مُجَـرَّدٌ مُسـنَدُ إِلَيـهِ مَعنًى؛ مثلَ: زَيدٌ أَحمَدُ
أَو وَصفُـهُ بِأَلَفِ اسـتِفهَامِ أَو "مَا" لِنَفيٍ فَاستَمِعْ نِظَامِي
هَـذَا إِذَا كَانَـت لِرَفعِ مُظهَرِ مُفـرَدَةً كَالفِعـلِ لَا بِمُضمَرِ

أقول / : المبتدأُ قد يكونُ مسندًا إليه وقد يكونُ مسندًا به[1] وهما حقيقتانِ [٣٤: ظ] مختلفتانِ، والحقائقُ المختلفةُ يستحيلُ جمعُها في تعريفٍ واحدٍ، ولذلك عرَّفه المصنِّفُ بتعريفَين، وأتى بلفظةِ "أو" المردِّدة بينهما. **إن قلتَ**: يصحُّ باعتبارِ أمرٍ كليٍّ اندرجَا تحته كتعريفِ الإنسانِ والفرسِ باعتبارِ الحيوانيةِ. **قلتُ**: التعريفُ لذلِكَ الأمرِ الكليِّ لا لَهما[2].

---

(١) المعروف أن المسند به هو الخبر؛ يعني المخبر به، وهو ما عليه تعريف الناظم في الكافية (ص ١٥)؛ إذ قال: «والخبر: هو المجرّد المسند به المغاير للصّفة المذكورة [الذي هو تعريف المسند إليه]»، ويمكن أن يكون قصد المصنف ههنا بقوله «المسند به»؛ أي: كونه صفة تحتاج إلى ذكر القائم بها فأسند الفاعل إليها؛ ففي نحو: «أقائم الزيدان» فالزيدان هنا على الحقيقة هو الفاعل الذي هو المسند إليه، وعلى ذلك يصح للمصنف رحمه الله أن يطلق على المبتدأ أيضًا هنا مسندًا به من هذا الاعتبار، ولذا سيذكر المصنف آنفًا هذه الصورة فيقول: «وصورته [أي: وقوع المبتدأ صفةً]: "أقائم الزيدان"، و"ما قائم الزيدان" فالصفة مبتدأ والمرفوع بعدها فاعلُها، والخبر غير محتاج إليه ههنا لتحقُّق ركنَي الكلام مسند ومسند إليه».

(٢) أي: للأمر الكلي وهو الحيوانية لا لهما؛ قال القرافي: «الحيوان جنس باعتبار كونه تمام =

قوله "**والمُبتَدَا**.." إلى آخره: إشارةٌ إلى تعريفِ القسمِ الأول، والمبتدأُ هوَ المقصودُ. والتقييدُ بالمجرَّدِ ليخرجَ ما تَلَعَّب بالعوامل اللفظية؛ كـ"ظننت وأخواتها وإن وأخواتها وكان وأخواتها". والتقييدُ بالإسنادِ إليه لتخرج الأسماءُ التي لا إسنادَ فيها؛ فإنها كالأصواتِ التي يُنعَقُ بها.

وقوله "**أو وصفُهُ**": إشارةٌ إلى القسمِ الثاني، والتقييدُ بكونِها مع الألفِ الاستفهامية أو "ما" النافية ليخرجَ نحو: "زيدٌ قائمٌ أبوهُ"، والتقييد بكونِها رافعةً لمظهرٍ ليخرجَ نحو: "أقائمانِ الزيدانِ"، و"ما قائمانِ الزيدانِ"، **وصورته**: "أقائمٌ الزيدانِ"، و"ما قائِمٌ الزيدانِ" فالصفةٌ مبتدأٌ والمرفوعُ بعدَها فاعلُها، والخبرُ غيرُ محتاجٍ إليه ههنا لتحقُّقِ رُكنَي الكلامِ: مسندٍ ومسندٍ إليه.

تنبيهاتٌ:

(أ): المرادُ بالعواملِ في قولهم "عواملُ المبتدأِ والخبرِ": هي العواملُ التي لا تدخُلُ إلا عليهما، لا التي تدخلُ عليهما تارةً وتارةً على غيرِهما، وإلا ورَد النقضُ بالحروفِ الجارَّة في قولك: "بحسبِكَ زيدٌ"، و"ما بالدارِ مِن أحدٍ"؛ قال الشاعر:

فَطَورًا بِهِ خَلفَ الرَّدِيفِ وَتَارةً عَلَى حَشَفٍ كَالشَّنِّ ذَاوٍ مُجَدَّدِ[1]

= الجزء المشترك بين الإنسان والفرس، وهو عرض عام؛ لأنه خارج عن فصول أنواعه». انظر: نفائس الأصول (١/ ١٧٩).

(١) بيت من الطويل؛ وهو لطرفة بن العبد في معلقته المشهورة؛ ديوانه (ص ٢١)، وله في: العين (٣/ ٩٦)، وشرح القصائد لابن الأنباري (ص ١٥٨)، وجمهرة أشعار العرب (ص ٣١٠)، وفيها: «الزميل» بدلًا من «الرديف» وهما بمعنًى؛ أي: الراكب خلف الأول، ولا راكب هناك على الحقيقة وإنما أراد موضعه، **والمعنى**: أن الناقة تارة تضرب بذنبها على =

(ب): قد يقعُ الاسمُ المسندُ به مبتدأً من دونِ الاعتمادِ على الحرفَين؛ كقولكَ: "حسبُكَ درهمانِ"، و"رُويدُ[1] زيدًا" وشبهه على ما يأتي في أسماء الأفعالِ، ومنه قولهم: "أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك" على ما حكاه سيبويه[2]، والمعنى: قلَّ رجلٌ يقول ذلك. فحينئذ لو عبَّر المصنفُ بعبارةٍ أعمَّ من عبارتِه هكذا "أو الاسمُ الواقعُ موقعَ الفعلِ" لكان أصوبَ.

(ج): في تعيُّنِ العاملِ في المبتدأِ والخبرِ اختلافاتٌ كثيرةٌ لا فائدةَ في ذكرِها، والأقربُ أن يقال: إن عدمَ العواملِ اللفظيةِ بشرطِ الإسنادِ عاملٌ فيهما هذا في القسم الأول، وأمَّا الثاني فهو عاملٌ في المبتدأ فقط، وإنما اخترنا لفظةَ العدمِ على لفظةِ التجريد؛ لأن القولَ بالتجريدِ مع القولِ بأن العوامل داخلةٌ على المبتدأ والخبر كالمتناقض، ولا يستبعدُ جعلُ العاملِ عدميًّا ههنا كما لا يستبعدُ جعلُ عدمِ الطعامِ علةً للجوعِ في الحيوانِ الصحيحِ المزاج. وأيضًا المرادُ بالعاملِ ههنا هو العلامةُ وعدمُ العلامة يمكنُ أن يكونَ علامةً.

وَالمُبتَدَا اسمٌ أَصلُهُ أَن يُبتَدَا ... بِــهِ وَمِن ثَمَّ يُسَــمَّى مُبتَدَا[3]

= عجزها، وهو موضع الرديف الذي يركب خلف آخر، وتارة تضرب على ضرعها المتشنج كالقربة البالية المقطوع لبنها.

(١) هذا على المذهب القائل بأنه اسم فعل مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية، وخبره هو الفاعل المستكن فيها السادّ مسده؛ مثله مثل قولهم "أقائم الزيدان"، والمذهب الآخر فيه أنه منصوب على المصدرية، وسيأتي الكلام عليه تفصيلًا في (٢/ ٢٢١).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٣١٤).

(٣) قبله بيت لم يذكره المصنف هنا، وهو قول الناظم:

والخَبــرُ المُســنَدُ إن تَجرَّدَا ... غَيرُ الصِّفَاتِ الوَاقِعَاتِ مُبتَدَا

وشرحه؛ يعني أن: الخبر هو المسند المخبر به المجرد عن العوامل غير الصفات الرافعات =

وَجَازَ فِي دَارِهِ زَيـدٌ وَامتَنَع صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ حَيثُمَا وَقَع

أقول: يريدُ أن أصلَ المبتدأ أن يبتدأَ به ثم يأتيَ الخبر بعده؛ لأنَّ الخبرَ كالوصفِ له ورتبتُه / ورتبةُ الوصفِ بعد الموصوف لأنَّه محمول، والأولُ [٣٥: و]
يُوضعُ ثم يُحمَل عليه لا أن يحمَلَ ثم يوضَعَ[١]، وإنَّما قدِّم الفعلُ على فاعِله وإن كان محمولًا لأنَّه عاملٌ ورتبةُ العاملِ التقديمُ، ولأجلِ هذا التأصيلِ جازَ "في دارِه زيدٌ" لأنَّ زيدًا وإن تأخَّر لفظًا لكنَّه متقدِّم معنًى؛ فجاز عودُ الضميرِ إليه، وامتنَع "صاحبُها في الدَّارِ" لأنَّ الضميرَ للدارِ وهي متأخرةٌ لفظًا ومعنًى.

تنبيهٌ:

يجوزُ تقديمُ الخبر إذا عَرِي من الموجباتِ اتساعًا، ومنَعه الكوفيُّون للزومِ الإضمارِ قبلَ الذكر، وليس بشيءٍ لأنَّه في حكمِ المتأخِّر، وقد جازَ مثلُ هذا الإضمارِ كقولهم: "في أكفانِه لُفَّ الميتُ"، و: "في بَيتِهِ يُؤتَى الحَكَمُ"[٢]، وقوله

= مبتدأ، ولو لم يخصص منه الصفات لدخل هذا المبتدأ في حد الخبر؛ لأنه مجرد عن العوامل مخبر به؛ لأنك إذا قلت: أقائم الزيدان؟ كان المعنى: أيقوم الزيدان؟ فقولك أقائم؟ خبر عن الزيدين، ولذلك لو لم يضم إلى المبتدأ هذه الصفات؛ لخرجت عن حد المبتدأ لأنها مخبر بها لا مخبر عنها. شرح الوافية (ص ١٧١)، وقد أشار إليه المصنف هنا فيما تقدم عند قوله: «وصورته: "أقائم الزيدان"، و"ما قائم الزيدان" فالصفة مبتدأ والمرفوع بعدها فاعلُها، والخبر غير محتاج إليه ههنا لتحقُّق ركنَي الكلام مسند ومسند إليه».

(١) قال ابن جعفر: «إنما كان مرتبة المبتدأ التقديم على الخبر؛ لأن الخبر محمول عليه كالوصف له، وأنت إنما تضع الأول لتحمل عليه الثاني، لا أنك تحمل ثم تضع». المنهاج الجلي (١١٠/ و- الفاتح).

(٢) انظر المثل في: أمثال ابن سلام (ص ٥٤)، وجمهرة الأمثال للعسكري (١/ ٣٦٨)، ومجمع الأمثال (٢/ ٧٢).

تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧][1].

قال:

وَإِن يَكُن فِيهِ مَعَانِي الإِنشَا أَو أَخبَرُوا بِفعلِهِ زَيدٌ شَا
أَو قَد تَسَاوَيَا كَزَيدُ الأَفضَلُ فَاحكُمْ بِأَنَّ المُبتَدَا[2] أَوَّلُ

أقول: هذه موجباتُ تقديمِ المبتدإِ بعَد ما كانَ أَولَى:

الأول: أن يتضمَّنَ المبتدأُ معنى الإنشاءِ وذلك في مواضعَ:

(أ): ضميرِ الشأنِ؛ نحو: "هو زيدٌ منطلقٌ".

(ب): أن يتضمَّنَ معنى الشَّرط؛ نحو: "مَن يزرني أكرمه".

(ج): أن يتضمَّنَ معنى الاستفهام؛ نحو: "مَن أخوك؟".

تنبيهٌ: قولُه في "الكافية"[3]: «إذا كان مشتملًا على ما له صدرُ الكلام» أحسنُ مِن هذه العبارة؛ لكونه أعمَّ لأنَّه يدخلُ فيه نحو: "لَزيدٌ قائمٌ". وإن خرَج عنهما نحوُ: "ما أحسنَ زيدًا" على مذهَب سيبويه[4]، و"مذْ ومنذُ" في قولك: "ما رأيتُه مُذ يومانِ".

الثاني: أن يكونَ الخبرُ فعلًا للمبتدأ؛ نحوَ: "زيدٌ شاءَ"، وإنما وجَب التقديمُ ههنا لأنَّه لو أخِّر لخرَج عن كونِه مبتدأً وصارَ فاعلًا.

---

(١) انظر: المقتضب (٤/ ١٢٧)، والأصول (١/ ٦٤)، والإنصاف (١/ ٥٦) [م: ٩]، والتبيين للعكبري (ص ٢٤٥) [م: ٣٢].

(٢) كذا في الأصل والذي في النظم (٩/ و)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٧٢): «بأنَّ الابتداء» وهو أوجه لتساوي البيتين في عروضيهما وضربيهما، وأما على رواية المصنف؛ فالعروض الأول تام، والثاني مقطوع.

(٣) (ص ١٦).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٧٢، ١٣٢).

الثالث: أن يكونا متساويَين سواء كانا معرفتَين؛ نحو: "زيدٌ صديقُك"، أو نكرتَين؛ نحو: "أفضلُ مِنك أفضلُ مني"، و: "رجلٌ ديِّنٌ صاحبُ مواقِفَ"، وإنما وجَب التقديمُ ههنا؛ لأنّه هو الأصلُ وتقديرُ غيرِه لا فائدةَ فيه فوجَب رفضُه، وأيضًا لو جازَ التأخيرُ لأدَّى إلى اللَّبس.

تنبيهانِ:

(أ): لا اعتبارَ بالمعرفةِ في الرتبةِ، وزعَم الجُزوليُّ أن المبتدأَ إذا كان أعرَف يجوزُ تأخيرُه لحصولِ التمييزِ حينئذٍ بينهما(١).

(ب): أنَّه قد ينضمُّ إلى ذلك شيءٌ آخرُ يوجِب التقديمَ، وذلك إذا كانَ المبتدأُ مشبهًا بالخبرِ وهو المجعولُ غيرَه مبالغةً؛ نحو: "أبو يوسفَ أبو حنيفةَ"، وإنما يجبُ التقديمُ في هذه الصورةِ خوفَ انقلابِ المعنى، وأمَّا قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبناءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ(٢)

فلأجلِ الضرورةِ؛ فإنَّه قدَّم الخبرَ المشبهَ به على المبتدأ المشبَّهِ.

تتمةٌ: يجبُ تقديمُ المبتدأِ في مواضعَ ثلاثةٍ ولم يذكرْها المصنفُ:

(أ): في جوابِ الاستفهامِ عن المعرفةِ؛ إذا قيل: "مَن عندَك؟" تقول: "زيدٌ"؛ أي: زيدٌ عندي، ويجبُ التقديمُ لمطابقةِ السؤالِ.

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية (ص ٩٦)، وشرح ابن جعفر عليها (١١١/ ظ- الفاتح).

(٢) بيت من الطويل، نسب للفرزدق في خزانة الأدب (١/ ٤٤٤) نقلًا عن الكرماني ولم يصحح البغدادي نسبته له، والبيت دائر في كتب النحاة وغيرهم حتى قال البدر العيني رحمه الله في مقاصده (١/ ٥٠٣): «هذا البيت استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر..، والفرضيون على دخول أبناء الأبناء في الميراث، وأن الانتساب إلى الآباء، والفقهاء كذلك في الوصية، وأهل المعاني والبيان في التشبيه، ولم أر أحدًا منهم عزاه إلى قائله».

(ب): عند عطفِ جملةٍ ابتدائيةٍ على مثلِها وحذفِ الخبرِ من الثانيةِ لدلالةِ خبرِ الأولى عليه؛ كقولك: "زيدٌ قائمٌ وعمرٌو"؛ أي: وعمرو قائمٌ / . قال اللهُ [٣٥: ظ] تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]؛ أي: وظلُّها دائم، ويجب التقديمُ لمطابقةِ المعطوفِ عليه.

(ج): المبتدأُ الواقعُ بعد "لولا" فإنّه واجبُ التقديمِ أيضًا. غيرَ أنَّ التقديمَ في هذه المواضع لا يتحقَّقُ إلا في النيَّةِ والقصدِ.

قال:

وَالخَبَرُ المُفرَدُ ذُو الإِنشَـاءِ ... كَأَيـنَ زَيدٌ وَمَتَى اسـتِوائِي
أَو كَانَ للتَّصحِيحِ: فِي الدَّارِ رَجُلْ ... أَو خَبَرًا عَن أَنَّ فَتحًا لَم يَحُلْ
كَذَا عَلَـى التَّمرَةِ أَيضًا مِثلُهَا ... زُبـدًا فَقُلْ: مُقَدَّمَـاتٌ كُلُّهَا

أقولُ: لما فرَغ من مُوجِباتِ تقديمِ المبتدأ شرَع في موجباتِ تقديمِ الخبر، وذلك في مواضعَ:

الأول: عند تضمُّن الخبرِ المفردِ ما له صدرُ الكلامِ؛ كقولك: "أين زيدٌ؟"، و: "متى القتالُ؟"، وإذا كان الخبرُ جملةً لا يجبُ التقديم؛ نحو: "زيدٌ هل تضربه؟" لأخذِ أداةِ الاستفهامِ مقتضاها، ولذلك قيَّد الخبرَ بكونه مفردًا. وفيه نظر؛ لأنَّه قد يتضمَّن الخبرُ الجملةُ ما له صدرُ الكلام ويجِبُ تقديمُه نحو: "نعمَ الرجلُ زيدٌ"؛ فإن زيدًا مبتدأ والجملة قبلَه خبر قدِّم عليه حيث تضمَّن الإنشاءُ.

الثاني: أن يكون الخبرُ مصحِّحًا للمبتدأ؛ نحو: "في الدار رجلٌ"، وسيأتي.

الثالث: أن يقعَ الخبرُ عن "أنَّ"؛ كقولك: "عندَك أنَّك قائمٌ". و"حقٌّ أنَّك عالم". و"صدقٌ أنَّ محمدًا رسولُ الله". وإنما يجب ذلك حذرًا من تعرُّض "أنّ" لدخول "إنّ" المكسورة عليها وذلك غير جائز[١]. نعم يجوز على الحكايةِ؛ المكسورةُ على المكسورةِ، والمفتوحةُ على المفتوحةِ، والمكسورةُ على المفتوحةِ وعلى العكس بالاتفاق.

الرابع: إذا كان في المبتدأ ضميرٌ لمتعلقِ الخبر؛ كقولك: "على التمرةِ مثلُها زُبدًا"[٢]. و: "عندَ زيدٍ أبوهُ". و: "في الدارِ مالكُها".

تنبيهانِ:

(أ): يجوز أن ترفعَ "زبدًا" ههنا على الابتداء و"على التمرة" يكون خبرًا عنه، وحينئذٍ يجوز في "مثلها" وجهانِ؛ النصبُ على الحالِ والجرُّ على البدلِ.

(ب): إذا كان الضميرُ في الاسمِ الذي أضيف إليه المبتدأُ يمتنعُ أيضًا تقديمُه؛ كقولك: "عند زيدٍ غلامُ أبيهِ". و: "في الدار وَلَدُ مالكِها".

قال:

وَقَـدْ يَكُونُ الِابتِـدَا بِالنَّكِرَه   إِذَا تَخَصَّصَت بِوَجهٍ شُـهَرَه

---

(١) هذا تعليل الأكثرين من النحاة، وأورد ابن الحاجب تعليلًا آخر ورجَّحه على الذي هنا، وهو قوله: «لأنها [أي: أنَّ] تقع بمعنى لعلَّ وتلك لا تقع إلا متقدمة لما فيها من معنى الإنشاء فأوجبوا تقديم الخبر على هذه ليحصل الفرق بينهما». شرح الوافية (ص ١٧٤)، وانظر: الأصول (١/ ٢٧٣)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٤٦١)، وشرح الرضي (١/ ٢٥٩).

(٢) فلا يجوز "مثلُها على التمرة"؛ لئلاَّ يعود الضمير من "مثلُها" على التمرة؛ وهو متأخر لفظًا ورتبة. انظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٧١)، والمكودي على الألفية (ص ٥٢).

كَصِفَـةٍ وَهَمـزَةِ اسـتِفهَامِ مَـعْ أَمْ وَنَفْـيٍ عَـمَّ بِالتِزَامِ
وَمَـا أَتَى كَفَاعِلٍ؛ كـ: شَـرٌّ أَهـرَّ ذَا نَـابٍ؛ فَـلَا تَغَـرُّ
وَقُلْ: سَلَامٌ لَكَ فِي ضَربِ المَثَلْ وَنَحوُهُ قَولُكَ: فِي الدَّارِ رَجُلْ

أقولُ: إنِّي أشرحُ هذا المسألةَ ثم آتي بما عندي فيها.

اعلم: أنَّ النحاةَ حكَموا بأنَّ المبتدأ وجَب أن يكون معرفةً ليفيدَ ثمَّ استثنوا منه أمثلةً معدودةً من النكراتِ، والمصنفُ لما رأَى أنها غيرُ حاصرةٍ لأبوابِها، قال: يجوز الإخبارُ عنها إذا تخصَّصت بوجهٍ ما فجعَلَ التخصُّصَ ضابطًا لها / ، [٣٦: و] ومِن ذلك عند اعتمادِها على همزةِ الاستفهام أو "أم"؛ نحو: "أرجل في الدار أم امرأة؟"، و: "أقائم الزيدان؟". ومنها عند وقوعِها موصوفةً؛ نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]. ومنها عند وقوعِها مستغرقةً؛ نحو: "ما أحدٌ خيرٌ منك". ومنها عند كونِها بمعنى الفاعل؛ نحو: "شرٌّ أهرَّ ذَا نابٍ"؛ فإنَّه بمعنى: ما أهرَّ ذَا نابٍ إلا شرٌّ. ومنها قولُك في التسليم: "سلامٌ عليك"؛ فإنها تخصَّصت بنسبتِها إلى المسلِّم. ومنها قولُك: "في الدَّارِ رجلٌ"؛ فإنها تخصَّصت بتقدُّم الحكمِ عليها، وزعموا أن النكراتِ في هذه المُثُل لما تخصَّصت خرَجت عن وضعِها وشابَهَتِ المعرفةَ فلذلك أخبَروا عنها.

ونحنُ لا نستصوبُ هذا الكلامَ؛ أمّا أوَّلًا: فلأنَّه قد يقعُ المبتدأُ نكرةً غيرَ متخصِّصة؛ كأسماءِ العددِ نحوَ: ثلاثةٍ وأربعةٍ فإنها كثيرًا ما تقع مبتدأً من غيرِ التخصُّص، وكذا "ما" في التعجُّب على رأي سيبويه(١)، وكذا الصفةُ الرافعةُ في

(١) الكتاب (١/ ٧٢)، والمعنى: أن "ما" اسم مبهم غير موصول ولا موصوف بمعنى "شيء"، وهي مرفوعة بالابتداء، وانظر: المقتضب (٤/ ١٧٣)، والأصول (١/ ٩٩)، والمرتجل لابن الخشاب (ص ١٤٦)، وشرح المفصل (٤/ ٤١٢).

نحو: "قائمٌ أخوكَ" على رأي الأخفش[(١)]، وكذا قولُ الشاعر:

.... كَأَنَّ[(٢)] مِزَاجَهَا عسلٌ وَمَاءُ[(٣)]

وقول الآخر:

.... وَكُلَّ يومٍ تَرَانِي مُديَةٌ بِيَدِي[(٤)]

وقال آخرُ:

.... وَلَا يَكُ مَوقِفٌ مِنكَ الوَدَاعَا[(٥)]

---

(١) انظر رأيه في: نتائج الفكر للسهيلي (ص ٣٢٥)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٣٤١)، وشرح التسهيل (١/ ٢٧٣)، وارتشاف الضرب (٣/ ١١٠٢)، والتذييل والتكميل (٣/ ٢٧٢).

(٢) كذا في الأصل، والبيت بهذه الرواية لا يستقيم شاهدًا على ما نحن بصدده؛ لأن بروايته هذه يكون على الجادة ولا شيء فيه، وإنما روايته بـ"يكون" هو المراد المحتج به؛ لأن "مزاجَها" هو خبر "يكون"، و"عسل وماء" اسمها، وجاء البيت على صوابه عند المصنف هنا في باب "كان" (٢/ ٣٢٢)، وفي شرحه على الكافية (٢١٢/ ظ)، وعليه فيكون هذا من تصرف الناسخ عفا الله عنه.

(٣) عجز بيت من الوافر، لحسان بن ثابت رضي الله عنه، والبيت بتمامه:

كأنّ سَبِيئَةً من بَيتِ رَأسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

ديوانه (١/ ١٧)، وله في الكتاب (١/ ٤٩)، والمقتضب (٤/ ٩١)، والانتخاب لابن عدلان (ص ١٧).

(٤) عجز بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

الذِّئبُ يَطرُقُها في الدَّهرِ وَاحِدَةً وكُلَّ يَومٍ تَراني مُدْيَةٌ بِيدِي

وهو بلا نسبة في ديوان الحماسة (٢/ ٢٥٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٦٥)، والتذييل والتكميل (٩/ ١٧٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٩٥).

(٥) عجز بيت من الوافر، للقطامي، والبيت بتمامه:

قِفي قَبلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُباعَا وَلَا يَكُ مَوقِفٌ مِنكِ الوَدَاعَا =

وثانيًا: أن التخصُّصاتِ المذكورةَ لو كانت هي المصحِّحة لجازَ الإخبارُ أينما وُجدت وليس كذلك؛ ألا ترَى امتناعَ "عبدٌ مؤمنٌ قائمٌ" مع كونِها موصوفةً[١]. وامتناعَ "أرجلٌ قائمٌ أم امرأةٌ؟" مع اعتمادِها على همزةِ الاستفهام؟! وامتناعَ "كأنَّ رجلًا الأسدُ" مع كونِها بمعنى الفاعل؛ أي: يشابهُ الأسدَ. وامتناعَ "من الكِرامِ رجلٌ" مع تقدُّم الحكمِ عليها؟!

إذا ثبَت ذلك فلنتوجَّه إلى التَّحقيق؛ أمَّا الإجمالُ فما قاله المالكيُّ وهو قوله: «يجوز الإخبارُ عن النكرةِ بشرطِ الإفادةِ»[٢]. وأمّا التفصيلُ فنقول: لا ريبَ أن الإخبارَ بالشيءِ عن الشيءِ حكمٌ على ذلك الشيء، والشيءُ المحكومُ عليه وجَب أن يكون معلومًا للمخاطَب؛ ليستفيدَ من ذلك الحكمِ أشياءَ سواءٌ كانَ معرفةً أو نكرةً، لكن لا مطلقًا بل من الجهةِ التي وقَع الحكمُ عليها؛ فالمعارفُ يجوزُ الإخبارُ عنها مطلقًا. وأمَّا النكراتُ فتحتاجُ إلى تفصيلٍ.

فنقولُ: لها اعتباراتٌ لأنَّها **إمَّا أن يُعتبَر القدرُ المشتركُ مع قطعِ النظرِ عما سواهُ** والإخبارُ عنه بهذا الاعتبارِ جائزٌ قطعًا للعالِم بالوضعِ؛ كقولهم: "شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ" فإن الإخبارَ وقَع عن الشَّرِّ باعتبارِ القدرِ المعلومِ للعالِم بالوضعِ. ومن ذلك الدعواتُ؛ نحو: "سلامٌ عليكم"، وقوله: "إنَّ ذلك لتخصُّصه بنسبتِه إلى

= ديوانه (ص ٣١)، وله في المقتضب (٤/ ٩٤)، والأصول (١/ ٨٣)، وتوجيه اللمع (ص ١٣٦)، وسيذكره المصنف منسوبًا إليه في باب "كان".

(١) سيأتي قريبًا في كلام المصنف وجه الامتناع هنا.

(٢) المالكي هو: الإمام أبو عبد الله محمد بن مالك المشهور صاحب الألفية، وقوله في تسهيل الفوائد (ص ٦٢): «يخبر هنا بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة أو بمعرفة». وقال في ألفيته المشهورة (ص ٨٧):

وَلَا يَجـوزُ الابتِـدَا بِالنَّكِـرَهْ مَا لَـم تُفِد؛ كـ"عِندَ زَيدٍ نَمِرَهْ"

المسلِّم" غلطٌ لأنَّه إن أرادَ النسبةَ في نفسِ الأمرِ أو في نيةِ المتكلمِ فذلك غيرُ نافعٍ؛ بل علمُ المخاطَب بتلك النسبةِ وهو ممنوعٌ، نعم ذكرُ المصدرِ منصوبًا يدلُّ على الفعلِ، والفعلُ يدلُّ على المسلِّم وعلى الزمان، فالمصدرُ المنصوبُ يدلُّ عليهما بواسطةِ دلالتِه على الفعلِ وهم قالوا: إنما عدَلوا إلى الرفعِ لينقطعَ عن دلالةِ الزمانيةِ ويدلَّ على دوامِ الثبوت، فكيف يصحُّ عنه الحكمُ بانتفاءِ إحدَى الدلالتَين وبقاءِ أخرَى مع كونِهما على حدٍّ واحدٍ؟!

وإمَّا أن يخبَرَ عن القَدرِ باعتبارِ صفةٍ معلومةٍ؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] فإنَّ الإخبارَ وقَع عن القدرِ المعلومِ باعتبارِ الإيمان؛ معناه: العبوديةُ مع الإيمانِ خيرٌ من الحريةِ مع الشركِ، وكذلك امتنع "عبدٌ مؤمنٌ / قائمٌ"؛ إذِ الإخبارُ ليس عن المعلومِ بتلك الصفة. ومن ذلك [٣٦: ظ] قولهم: "رُكوبٌ على فرسٍ خيرٌ من رُكوبٍ على بَغلٍ".

وإمَّا أن يُعتبرَ القدرُ معَ الأفرادِ، ثم لا يخلو إما أن يُعتبرَ مع جميعِ الأفرادِ أو مع واحدٍ منها غيرِ معين؛ إذ اعتبارُه مع واحدٍ معينٍ لا يجوزُ إلا مع أداةِ التعريفِ ويخرجُ حينئذٍ عن كونِه نكرةً؛ فالإخبارُ عنه باعتبارِ الأوَّلِ جائزٌ أيضًا؛ كقولك: "لا مِن رجلٍ في الدارِ، ولا أحدَ خيرٌ منك". والثاني إن نُسِب إلى مكانٍ معلومٍ أو شخصٍ معلومٍ فالإخبارُ عنه جائزٌ أيضًا باعتبارِ القدرِ من حيثُ هو هو؛ نحو: "في الدَّارِ رجلٌ"، و: "لكَ مالٌ"، و: "تحتَ رأسِي سَرجٌ". وإن لم ينسَب إلى أحدِهما فذلك هو الذي يمتنعُ الإخبارُ عنه؛ نحو: "رجلٌ قائمٌ"؛ لأن الإخبارَ إن كان باعتبارِ القَدرِ المعلومِ فذلك تحصيلُ الحاصلِ؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلَمُ أنَّ في عالمِ اللهِ تعالى رجلٌ من الرجالِ قائمٌ، وإن كانَ باعتبارِ فردٍ غيرِ معينٍ عند السامع معينٌ في قصدِ المتكلم فذلك لا يفيدُ شيئًا لعدمِ الاطلاعِ على الضمائرِ.

إن قلتَ: إذا لم يكن تقدُّمُ الظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ مصحِّحًا؛ فما وجهُ التقديمِ؟

قلتُ: خوفَ الالتباسِ بالصفةِ إذِ النكراتُ قد تُنعَت بالظروفِ فلا يقعُ حينئذ محتمَلٌ أن يحملَه على الصفةِ وينتظرَ الخبرَ، والحالُ أن المتكلمَ قد أنهَى كلامَه.

إذا ثبَت ذلك فاعلَم أن الفاعلَ والمبتدأَ في الإخبار شُرِعا سواءً فيما يمتنِعُ ويجوزُ، ولا وجهَ للتفرقةِ بينهما؛ ألا ترَى امتناعَ "قامَ رجلٌ" كامتناع "رجلٌ قائمٌ"(١)، وجواز "قامَ رجلٌ في الدَّارِ"، قال اللهُ تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠]، كجواز "في الدَّارِ رجلٌ".

قال:

وَالخَبَرِيَّــةُ تكُــونُ خَبَــرَا زَيــدٌ أَتَى زَيدٌ أَبُــوهُ ذُو قِرَى

أقول: اعلَم أن الخبرَ على قسمَين: مفردٍ وجملةٍ، والمفردُ على ضربَين؛ الأولِ: أن يكونَ هو المبتدأَ، وليس المرادُ بهُوَ هُوَ ههنا ما يفهَمُ من الأسماءِ المترادفةِ، وهو الذي لا تزيدُ دلالةُ أحدِهما على الآخرِ بل المرادُ أنَّهما يدلَّانِ

---

(١) اتفق النحويون على أن النكرة لا يخبر عنها إلا بمسوغ، ولكنهم فيما تعلق بالفاعل النكرة اختلفوا؛ فذهب ابن الحاجب وأكثر الذين بعده إلى إجازة وقوع الفاعل نكرة بلا مسوغ، واشتهر الرضي بمخالفته لهذا ومناقشته ابن الحاجب حتى ادعي أنه المخالف الوحيد في هذه المسألة، وليس الأمر كذلك بل ها نحن نرى المصنف وهو معاصر للرضي يرد هذا القول ويرى أن المبتدأ والفاعل في الإخبار شرعا سواء فيما يمتنع ويجوز، وقد أفرد أحمد بابا التنبكتي هذه المسألة برسالة لطيفة أدارها عليها انتصر فيها لرأي الرضي، وسماها "**النكت المستجادة في مساواة الفاعل للمبتدأ في شرط الإفادة**"، وقد طبعت بتحقيق صاحبنا المفيد الدكتور أحمد فتحي البشير، فراجعها.

على ذاتٍ واحدةٍ وأن تزيد(١) دلالةُ الثاني على الأول؛ ألا ترَى أنَّ مدلولَ "قائم" في قولك: "زيدٌ قائمٌ" هو زيدٌ مع القيام، ولأجل الاتحادِ في الذاتِ اشترطوا التساويَ بينهما في الصفاتِ الذاتية؛ كالتذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ، دونَ العارضة؛ كالتعريفِ والتنكيرِ.

وأمَّا قولهم: "نحنُ نحنُ وأنتُم أنتُم"، وقوله:

.... إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالبِلَادُ بِلَادُ(٢)

فيريدونَ بالثاني المعروفَ الذي سُمِع به ففيه فائدةٌ ليست في الأوَّل.

والضرب الثاني: أن يكونَ بمنزلة هوَ هوَ وفي التحقيقِ راجعٌ إلى الأوَّل، وذلك أن يكون اسمانِ لذاتَين جعِلت إحداهما الأخرى مبالغةً في تشبيهِ إحديهما(٣) بالأخرى؛ كقولهم: "المزنيُّ الشافعيُّ"، و"جريرٌ زهيرٌ"؛ أي: كلُّ

---

(١) في الأصل: «تزد»، والوجه ما أثبت.

(٢) عجز بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

بلادٌ بهـا كُنَّـا وكُنَّـا نُحِبُّها إذا النَّاسُ نـاسٌ والبلادُ بلاد

وقد نسبه أبو الفرج في الأغاني (١٠/ ١٠٥) لرجل من عاد في قصة ذكرها، وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٣٤٠)، والمحكم (٨/ ٣٦٤)، وتوجيه اللمع (ص ٥٨٨)، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٨/ ٢٠).

(٣) كذا في الأصل هنا وفي مواضع أخر، والمشهور أنها تكتب بالألف ما دامت مضافة "إحداهما" حتى ذكر النحاس في عمدة الكتاب (ص ١٩٨) أن كتابتها بالياء من الأخطاء الفاحشة التي يقع فيها النساخ، وهي صحيحة إذا وقعت مضافة لضمير الجر كما هنا، ووجهها ما قال الإمام السيوطي رحمه الله: «تكتب كل ألف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياءً نيابة عن الألف؛ سواء كان أصلها الياء أم الواو أم كانت زائدة لإلحاق أو لتأنيث أو لغير ذلك...، فإن اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلافٌ؛ منهم من يكتبه بالياء ومنهم من يكتبه بالألف نحو "ملهاك ومستدعاه" كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجح =

واحدٍ منهما يسدُّ مسدَّ الآخرِ في الإغناءِ، **والتحقيقُ**: المزنيُّ مثل الشافعيِّ، ثم حذفوا المثلَ للمبالغة؛ إذ المبالغةُ إفراطٌ(١) / والإفراطُ خروجٌ عن الحقيقةِ، [٣٧: و] ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] ولسن بأمهاتٍ في الحقيقةِ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ومنه قولُ الشاعر:

.... فَهُنَّ إِضاءٌ صَافِياتُ الغَلائِلِ(٢)

"هن" ضميرُ الدروع، وإضاءٌ: جمع إضاءةٍ وهي الغدير؛ مأخوذة من الضَّوء، أو من "آض يئيض" إذا رجَع؛ لأنَّه من رَجعِ الماء، ولهذا سموه رجْعًا؛ قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ [الطارق: ١١]؛ أي: فهن غُدُرٌ ولسن بها حقيقةً، لكنه قد بالَغ في جعلِها إيَّاها لشدَّةِ شبهِها بها في الصفاء.

ومن هذا الباب الإخبارُ بالمعنى عن المعنى إذا كان الأوَّلُ علةً في الثاني؛ كقولهم: "الصدقُ نجاةٌ والكذبُ هلاكٌ"، ومنه قولُ النبيِّ عليه السلام: «**حَرُبُكَ**

= شيئًا، قال أبو حيان: واختيار أصحابنا كتبه بالألف إذا اتصل به ضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثيًا أو أزيد إلا "إحدى" خاصة فتكتب بالياء **حال اتصالها بضمير الخفض؛ نحو "إحديهما" كحالها دون الاتصال»**. همع الهوامع (٣/ ٥٢٤، ٥٢٥). وعلى هذا سار المصنف رحمه الله في مواطن الجر في مواضع من الكتاب.

(١) كتب في الحاشية: «أي: خروج عن الحد».

(٢) عجز بيت من الطويل للنابغة الذبياني، والبيت بتمامه:

عُلِيـنَ بكِدْيَوْنٍ وأُبْطِـنَّ كُرَّةً فَهُنَّ إضاءٌ صافِياتُ الغَلائِلِ

ديوانه (ص ١٤٧)، وله في كتاب الجيم (٣/ ١٧٦)، والإيضاح للفارسي (ص ٤٩)، وشرح المفصل (٣/ ٢٤٦). والكِديون: هو الزيت أو كل ما طُلي به من دهن أو دسم، والكُرَّة: البعر العفن تُجلى به الدروع أيضًا، والإضاء: الغُدران جمع الغدير، والمعنى: أن هذه الدروع صقلت وصفيت، وهي تعاهد بالكديون والكرة، ليبقى صفاؤها، فقد صارت كالغدر النقية اللامعة. انظر: إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٨٥).

حَربِي»[١]. وهذا الضربُ قد لا يكون في الخبرِ ضميرٌ كالمُثُلِ المذكورة، وقد يكون كقولك: "زيدٌ أبوه"، و"عمرٌو أستاذُه".

وينقسم المفردُ أيضًا إلى المشتقِّ والجامدِ؛ فالأولُ لا بدَّ له من الضميرِ بالاتفاق، وكذا الثاني على رأيِ الكوفيِّين واختارَه الرمانيُّ والزجَّاجُ؛ قالوا: «أخُوك بمِعنى مُؤَاخِيك، وغلامُك بمعنى خادِمِك»، وعلى ذلك يؤولونه بما يوافقه من المشتقَّات، والحقُّ يأباه وهو مذهبُ البصريِّين لعدم الحاجةِ إلى هذا التعسُّف[٢].

وأمَّا الجملةُ فاعلم أن اشتقاقَها من "أجملتُ الشيء" إذا جمعتَه، وفي الاصطلاح: **هي ما استقلَّ من القولِ في الإفادةِ وإن كان قصيرًا**. وقولك: "جُلُّ فرسِ غلامِ صاحبِ وزير الملك" ليس بجملةٍ لعدمِ الفائدة، وقوله: "قِهْ" جملة لاستقلالِه بالإفادة[٣]. وقد قسمها أبو عليٍّ والزمخشريُّ[٤] **إلى أربعةِ أقسام: اسميةٍ**؛ كـ"زيدٌ أبوه قائمٌ". **وفعليةٍ**؛ كـ"زيدٌ قامَ أبوهُ". **وشرطيةٍ**؛ كـ"زيدٌ إن تضرِبْه

---

(١) هذا جزء من حديث طويل أخرجه ابن المغازلي في كتابه مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ص ٣١٥)، وهو حديث موضوع مكذوب؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا الحديث ليس في شيء من كتب علماء الحديث المعروفة، ولا روِي بإسناد معروف...، عُلِم أنه كذب موضوع على النبي ﷺ باتفاق أهل العلم بالحديث». منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٩٥، ٤٩٦).

(٢) انظر رأي الكوفيين والزجاج والرماني والمسألة نفسها في: الإنصاف للأنباري (١/ ٤٨) [م: ٧]، والتبيين للعكبري (ص ٢٣٦) [م: ٣٠]، وشرح المفصل (١/ ٢٢٩)، وشرح ابن جعفر على الجزولية (١٠٧/ ظ- الفاتح)، والتذييل والتكميل (٤/ ١٤)، والمساعد لابن عقيل (١/ ٢٢٧)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٩٩).

(٣) انظر: شرح ابن جعفر على الجزولية (١٠٧/ و- الفاتح)، وحرفت فيه لفظة "قه" إلى: "فيه".

(٤) المفصل (ص ٤٤)، وانظر تقسيمة الفارسي في: شرح المفصل (١/ ٢٢٩).

يَضربُك". وظرفيةٍ؛ كـ"زيدٌ خلفَك أو في الدارِ". وأمَّا ابنُ جِنِّي والجزوليُّ[١] فقد قسَّماها إلى: اسميةٍ وفعليةٍ، وهو أقربُ.

وتنقسم الجملةُ باعتبارِ آخرَ إلى خبريةٍ وإنشائيةٍ، ولا يقعُ في الخبرِ إلا الأوَّل للمنافاةِ بين الإخبارِ والإنشاءِ.

فَيَلْـزَمُ الضَّمِيـرُ لِلإِفَـادَه ... مَا لَم يَكُن قَـد عَلِمُوهُ عَادَه

أقول: يريدُ أن الجملةَ الخبريةَ إذا وقَعت خبرًا لا بدَّ فيها من الضميرِ ليفيدَ إلا إذا عُلم فيجوزُ حذفُه. واعلم أنَّ الجملةَ الواقعةَ خبرًا لا تخلو إمَّا أن يكونَ هو المبتدأَ في المعنى، أو لا يكونَ، **والأولُ**: لا يحتاجُ إلى الضميرِ؛ وذلك كقولك: "كلامِي زيدٌ منطلقٌ"، و: "قولي لا إله إلا الله"، ومنه: "هو زيدٌ منطلقٌ"، و: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

إن قلتَ: لو كان كونُها بمعنى المبتدأ يُغني عن الضميرِ لكان يُغني في المفردِ أيضًا إذا كان مشتقًّا وليس كذلك. **قلتُ**: إن الضميرَ في المفردِ ليس مصحِّحًا لوقوعِه خبرًا بل هو شيءٌ لازمٌ له لكونِه مشتقًّا والمشتقُّ لا بدَّ له من الضَّمِير.

والثاني: لا يخلو إمَّا ألا يكونَ مستقلًّا أو كان مستقلًّا، والأولُ لا يحتاجُ أيضًا إلى الضميرِ كقولك / : "أمَّا الدِّينُ فلا دينَ لعَمرٍو، وأمَّا العِلمُ فلا عِلمَ لزيدٍ"، وإنما استغني عن الضمير ههنا لخروجِه عن الاستقلالِ بسببِ الفاء، وإنما احتِيج إلى الضمير لرفعِ الاستقلال وهو حاصلٌ ومن ذلك: "نِعمَ الرَّجلُ زيدٌ" عند مَن يجعل زيدًا مبتدأً وما قبله خبرُه لم يحتَجْ إلى الضمير لعدم [٣٧: ظ]

(١) المقدمة الجزولية (ص ٩٥)، وانظر: توجيه اللمع (ص ١٠٥).

استقلالِه بالفائدة، والثاني هو المحتاجُ إلى الضميرِ لرفع الاستقلال وحصولِ الربطِ؛ إذ لو قلتَ: "زيدٌ قامَ بكرٌ" أو "زيدٌ بكرٌ منطلقٌ" لكانت الجملةُ منقطعةً عن المبتدأ مستقلةً بنفسِها في الإفادةِ فحينئذٍ تحتاجُ إلى ربطٍ في اللفظ؛ ليدلَّ على ربطِ المعنى فنقول: "زيدٌ قامَ بكرٌ عندَه - أو- معه" اللهم إلا إذا استُغنِي عن الضميرِ لحصولِ العلم به؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠-٤١]؛ تقديره: هي المأوَى له. ومنه قولهم: "السَّمنُ منَوَانِ بدرهمٍ"، و: "البُرُّ الكُرُّ بستِّين"؛ تقديره: منوانِ منه والكرّ منه. واعلم أنَّ كلام المصنف لا إشعارَ له إلا بالقسمِ الأخيرِ.

فائدتانِ:

(أ): الفرقُ بين المحذوفِ في "منوانِ" وبينه في "الكرُّ" أنَّه في الأول صفةٌ وفي الثاني حالٌ، وإنما قلنا ذلك لأنَّه إمَّا مقدَّر بمستقرٍّ أو باستقرَّ على اختلاف فيه[١] وكلاهما نكرةٌ، ولا يجوز أن يقدر بالمعرفة وهو المستقرُّ على رأيِ مَن يُقدِّرُ الظرفَ بالمفردِ؛ لأنَّ اللامَ موصولٌ والموصولُ لا يجوز حذفُه عندَ البصريِّين، والعامل في الحال هو الجارُّ والمجرورُ وهو "بستِّين"، وإنما يقدم عليه وإن امتنع تقديمُ الحال على العاملِ المعنويِّ على ما سيأتي لكونِه جارًّا ومجرورًا ، وقد صرَّح ابن بَرهانَ[٢] بأن الحال إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا

---

(١) ذهب البصريون إلى أن المتعلق به هنا هو الاسم "مستقر"، وذهب الكوفيون إلى أنه الفعل "استقرَّ"؛ انظر: الإنصاف (١/ ١٩٧) [م: ٢٩]، والتبيين للعكبري (ص ٣٧٦) [م: ٦٠]، وشرح المفصل (١/ ٢٣٢).

(٢) هو: عبد الواحد بن علي بن بَرهان العكبري، أبو القاسم النحوي، كان قيمًا بعلوم كثيرة؛ منها النحو واللغة، ومعرفة أيام العرب والتواريخ، أخذ عن أبي الحسن السمسمي، وأخذ =

يجوز تقديمُها على عاملِها المعنويّ لاتساعِهم فيهما، وهو من تصرفات أبي عليّ[١].

(ب): العائدُ قد يكونُ جزءَ الجملة؛ نحو قولك: "زيدٌ قامَ، و"زيدٌ هو قائمٌ". وقد يكون فضلةً؛ مثل قولك: "زيد ضربتُه"، و"زيدٌ عمرٌو قائمٌ في داره". وقد يكون في الجملة ضميرانِ؛ كقولك: "زيدٌ إن تكرمْه يكرمْك". وقد يكون في الشرطِ وحدَه؛ كقولك: "عمرٌو إن تكرِمْه يشكرْك خالدٌ"، وقد يكون في الجزاءِ؛ كقولك: "زيدٌ إن جاءَ خالدٌ يشتُمُه".

تتمةٌ:

قال بعضُهم: يجوزُ إقامةُ الاسمِ الظاهرِ مُقامَ الضميرِ في الجملةِ الواقعةِ خبرًا بشرطِ أن يخالفَ الأولَ في اللَّفظِ؛ مثل: "نِعمَ الرَّجلُ زيدٌ"، و"بِئسَ الرجلُ بكرٌ"؛ فإن الاسمَ المعرَّفَ واقعٌ موضعَ الضميرِ، وكذلك: "زيدٌ قامَ أبو محمدٍ" إذا كان "أبو محمد" كنيةً له، ولا يجوز "زيدٌ قامَ زيدٌ" لاتحاد اللفظين، وأمَّا أبو الحسنِ[٢] فقد عمَّم الحكمَ سواءً كان بلفظِ الأولِ أو لا، واستدلَّ بقوله تعالى:

= عنه الخطيب التبريزي وابن الدباس النحوي، وقيل فيه: إن خواص الناس كانوا يأخذون عنه، وعمومهم عن أبي القاسم الثمانيني. وتوفي سنة (٤٥٦هـ)، من مصنفاته: شرح اللمع، وأصول اللغة. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٢٧٠)، ونزهة الألباء (ص ٢٥٩)، وإنباه الرواة (٢/ ٢١٤).

(١) شرح اللمع لابن برهان (١/ ١٣٦، ١٣٧)، وانظر: التذييل والتكميل (٩/ ٧٤)، وتوضيح المقاصد (٢/ ٧٠٦).

(٢) هو الأخفش الأوسط، وقوله في معاني القرآن له (٢/ ٤٩٤) وانظره في: الخصائص (٣/ ٥٥)، والبديع لابن الأثير (١/ ٨٤)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٣٤٥)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٨٨)، وشرح الشاطبي على الألفية (١/ ٦٣٤).

﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] معناه: تُنقِذُه فأقام ﴿من﴾ مُقامَ / الضميرِ وهو بلفظِ الأول. وبقوله: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: ٨]؛ تقديره: يضله، فأعاد لفظة ﴿مَن﴾ إلى المبتدأ الذي هو ﴿أفمَن زُيِّنَ له﴾. وبقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]؛ معناه: لا نضيع أجرَهم. [٣٨: و]

وبعضُهم منعَ البابَ بالكليَّةِ، وقال: إن الضميرَ إنما جِيء به ليكونَ رابطًا لافتقارِه إلى ظاهرٍ يرجِعُ إليه والاسمُ الظاهرُ ليس كذلك؛ لاستقلالِه بنفسِه فلا يحصلُ الاستغناءُ به عنه؛ فأوّلَ الآيةَ الأُولى: أفمن حقَّ عليه كلمة العذاب كمن هو على خلاف ذلك، وكذا الثانية تقديره: أفمن زيِّن له سوءُ عمله كمن لم يُزيَّن، وأما الثالثة فقال فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدها: أن يكونَ العائدُ محذوفًا؛ تقديرُه: إنا لا نضيعُ أجرَ مَن أحسَن عملًا منهم.

والثاني: أن يكونَ الخبرُ محذوفًا يدلُّ عليه قولُه ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾؛ تقديره: نُجازيهم بصالحِ أعمالِهم أو نُنعِّمُهم.

والثالث: أن يكونَ الخبرُ في الآيةِ التي بعدَها وهيَ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ [الكهف: ٣١]. وعلى هذا التقديرِ لا تبقى حجة لأبي الحسن[١].

ويجوز إقامةُ الظاهرِ مُقامَ الضميرِ تعظيمًا للأمر وتفخيمًا له؛ كقوله تعالى:

(١) انظر رد حجج الأخفش في: الشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٣٤٥)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٣، ٣٤).

﴿ٱلْقَارِعَةُ ۞ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ - ٢]، وقال الشاعر:

لَا أَرَى المَوتَ يَسبِقُ المَوتَ شَيءٌ   نَغَّصَ الموتُ ذَا الغِنَى وَالفَقِيرَا[١]

تقديره: يسبقُه.

وَمَا يَقَعْ ظَرفًا فَقَالَ الأَكثَرُ   فِيهِ استَقَرَّ جُملَةٌ تُقَدَّرُ

أقول: اختلفَ الناسُ في الظرفِ الواقعِ خبرَ المبتدأ؛ هل هو مقدَّرٌ بالجملةِ؛ أي: بالفعل. أو هو مقدَّر بالمفردِ؛ أي: باسم الفاعل؛ فذهب أبو عليٍّ وعبدُ القاهر ومَن تبِعَهما إلى الأولِ واحتجوا بوجوهٍ[٢]:

(أ): أن الظرفَ قد يقعُ صلةً للذي؛ كقولك: "الذي عندَكَ زيدٌ"، والصلةُ لا تكونُ إلا جملةً، فكذلك إذا وقع خبرًا.

(ب): أن المقدَّرَ عاملٌ، وأصلُ العملِ للأفعالِ فتقديرُ الأصلِ أَولَى من الفرعِ.

(ج): يجوزُ بالاتفاقِ: "كلُّ رجلٍ في الدارِ فلَهُ درهمٌ" بالفاء، وامتنع بالاتفاقِ: "كلُّ رجلٍ قائمٍ فلَهُ دِرهمٌ" ولا وجهَ للاقتران إلا كون الظرفِ مقدرًا بالجملةِ.

---

(١) بيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٦٥)، وشرح الحماسة للمرزوقي (ص ٨٨)، ولابنه سواد بن عدي في الكتاب (١/ ٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ١٧٦)، ولهما في شرح أبيات سيبويه (١/ ٨٧)، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش (١/ ١٤٥)، والخصائص (٣/ ٥٥)، ومغني اللبيب (ص ٦٥٠).

(٢) انظر: المقتصد (١/ ٢٩١، ٢٩٢).

وذهب أبو بكر بنُ السَّرَّاجِ وابنُ جنِّي إلى الثاني وهو اختيارُ الجزولي[١]، وهو الحقُّ ويدلُّ عليه وجوهٌ:

(أ): أن أصلَ الخبرِ أن يكونَ مفردًا؛ فالأَولَى أن يقدَّرَ بالمفردِ ليكونَ جاريًا على الأصل.

(ب): الخبرُ إذا وقَع جملةً تقدَّر بالمفرد، وحينئذٍ تقديرُ الظرفِ بالجملة ثم تقديرُ الجملةِ بالمفرد تكلفٌ محضٌ.

(ج): جوازُ تقديمِ الظرفِ على المبتدأ يدلُّ على أنَّه مقدَّر بالمفردِ؛ إذ لو كانَ مقدرًا بالجملةِ لكانَتِ الجملةُ حينئذٍ فعلية، ولا يجوزُ أن تكونَ فعليةً لجوازِ دخولِ "إنَّ" عليها تقول: "إنَّ في الدارِ رجلًا".

إن قلت: لا يلزَمُ لجوازِ أن يقدَّر الفعلَ أخيرًا لا أوّلًا. **قلت**: الظرفُ معمولٌ للفعلِ وتابعٌ له، والتابعُ لا يقعُ إلا حيثُ يقعُ متبوعُه.

[٣٨: ظ] (د): الظرفُ يجوزُ أن يقعَ فاصلاً / بينَ أمَّا والفاء؛ نحو: "أمَّا عندَك فزيد"، و"أمَّا في الدار فعمرٌو"، ولا يجوز الفصلُ بينهما بالجملة لا يقال: "أمَّا قام فزيد"، وإنما يفصل بينهما بالمفرد؛ نحو: "أمَّا زيد فقائمٌ"، فلما جاز وقوعُ الظرف ههنا علمنا أنه مقدَّر بالمفردِ، ولذلك إن بعض القرَّاء لما ذكر القراءةَ بالنصب في قوله تعالى: **(وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَينَاهُمْ)** [فصلت: ١٧] قدَّر الفعلَ الناصبَ بعدَ الفاء؛ أي: وأمَّا ثمودَ فهدينا هديناهم[٢]، وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ

---

(١) الأصول (١/ ٦٣، ٦٥)، واللمع (ص ٢٩)، والمقدمة الجزولية (ص ٩٥)، وانظر المسألة: الإنصاف (١/ ٢٤٥) [م: ٢٩]، والتبيين (ص ٢٤٩) [م: ٣٣]، وشرح ابن جعفر على الجزولية (١٠٩/ و- الفاتح).

(٢) قراءة شاذّة؛ قرأ بها الحسن، والمفضل عن عاصم. جامع البيان للداني (٤/ ١٥٦٠)، =

﴿ٱلۡمُقَرَّبِينَ * فَرَوۡحٌ﴾ [الواقعة: ٨٧-٨٨] فلكونِها بمنزلةِ المفرد[١].

(هـ): حذفُ المفردِ أكثرُ في الكلامِ من حذفِ الجملة؛ فحملُ المتنازَعِ فيه على الأكثرِ الأغلبِ أَولَى.

والجوابُ عن الأولِ والثالثِ[٢] بالفرق بين محلِّ النزاعِ وبين ذينكَ الموضعَين؛ وذلك أنَّه لما علِم بالدليلِ أن ذينك الموضعَين من مواضعِ الجملِ ووقَع ما يمكن تقديرُه بالجملةِ= وجَب أن يقدر بها نظرًا إلى الدليلِ لَا بالنظرِ إلى الظرف، وهذا الدليلُ ساقطٌ في محلِّ النزاعِ بل الأمر على العكسِ لكونِه خبرًا، وأصلُ الخبر أن يكونَ مفردًا.

وعن الثاني أنَّه معارضٌ بأن أصلَ الخبرِ أن يكون مفردًا، وإذا تعارضَا تساقطَا وبقِيت الحججُ سالمةً دالةً على ما ادَّعيناهُ.

تتمتانِ:

(أ): إنَّ الفارسيَّ وابن جنِّي ذهبَا إلى أن متعلِّق الظرفِ لما حذِف انتقلَ الضميرُ إلى الظرفِ وصار العملُ له دون المحذوفِ وصار ذلك شريعة منسوخة[٣].

= والكامل للهذلي (ص ٦٣٢)، وانظر: الكتاب (١/ ٨٢، ٩٥)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٨٤)، والمقتضب (٣/ ٢٧). وليس هذا التخريج بمرتضى عند ابن يعيش فقال: «ليس ذلك على حد "زيدًا ضربته"؛ لأن ذلك ليس بالمختار، والكتاب العزيز يختار له. والذي حسّنه عند هذا القارئ ما في "أما" من معنى الشرط، والشرطُ يقتضي الفعلَ، فاعرفه». شرح المفصل (١/ ٤٠٧).

(١) أي: فله روح وريحان، أو: فجزاؤه روح وريحان .

(٢) شرع هنا في الرد على حجج أرباب المذهب الأول؛ أبي علي وعبد القاهر.

(٣) اللمع (ص ٢٨)، وانظر: توجيه اللمع (ص ١١٢)، وشرح المفصل (١/ ٢٣١)، وشرح ابن جعفر (١٠٩/ ظ- الفاتح).

وذهب أبو سعيدٍ إلى أن العمل للمحذوف وأن الضمير حذف معه، واستدلَّ بأن الظرف ليس بفعلٍ ولا بمشتقٍّ منه فلا يكون له عملٌ[١]، وكلامُ الجُزولي يحتملُ الأمرين[٢]، واحتجَّا بامتناعِ قولك:" قائمًا زيدٌ في الدار" ولو كانَ العملُ للفعل لما كانَ لهذا الامتناعِ وجهٌ؛ لكونه قويًّا في العمل، وبجوازِ تأكيدِ الضميرِ فلو لم يكن الضميرُ موجودًا لزِم بقاءُ التأكيدِ من غير مؤكِّدٍ؛ قال كُثيِّرٌ[٣]:

فَإِن يَكُ جُثمانِي بِأَرضٍ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِي عِندَكِ الدَّهرَ أَجمَعُ[٤]

"أجمع" تأكيدٌ للضمير المستكن في الظرف وهو "عندكِ". وبأنه كان يجب أن يرتفع "زيد" في قولك: "في الدار زيدٌ" بالظرف لا بالابتداء.

ولأبي سعيدٍ أن يجيب عن الأولِ بأن الفعلَ الظاهر إذا تقدَّم معمولُه ضعُف فتقوَّى باللام؛ قال الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] فما ظنهم بالمحذوف؟!

وعن الثاني: بأن التأكيدَ لِم لا يجوزُ أن يحملَ على محل "فؤادي" ومحلُّه رفعٌ؟

---

(١) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٥٤).

(٢) المقدمة الجزولية (ص ٩٥)، وانظر: شرح ابن جعفر (١٠٩/ ظ- الفاتح).

(٣) بيت من الطويل، وهو والبيت المذكور بعده كما في الحاشية التالية في ديوان كثير (ص ٤٠٤)، وله في أمالي ابن الشجري (١/ ٥)، وتمهيد القواعد (٢/ ١٠٠)، ونسب البيتان أيضًا لجميل بثينة في ديوانه (ص ١١٨) وله في أكثر المصادر؛ منها: أمالي القالي (١/ ٢١٧)، والحماسة البصرية (٢/ ١٢٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٩٥)، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٣٣٨)، ويمكن الجمع بين النسبتين إذا علمنا أن كثيِّر عزة كان راوية لجميل بن معمر؛ فنسب للأول من باب الرواية وللثاني من باب الأصالة، والله أعلم.

(٤) كتب في الحاشية: ثاني البيت:

إِذَا قُلتُ هَذَا حِينَ أَسلُو ذَكَرتُها فَظَلَّت لَها نَفسِي تَتُوقُ وَتَنزِعُ

وعن الثالث: بأن يختارَ أن الظرفَ مقدَّر بالمفرد؛ فحينئذٍ يمتنع عملُه من غيرِ الاعتماد.

(ب): ظرف المكان يجوز أن يقع خبرًا مطلقًا؛ سواء كان المبتدأُ جثةً؛ كقولك: "زيدٌ خلفَك"، أو حدوثًا؛ كقولك: "القعودُ أمامَك". وأمَّا ظرف الزمان فيقع خبرًا عن الحدوث / بخلاف الجثث؛ لا يقال: "زيدٌ يومَ الجمعة"؛ لأنَّ [٣٩: و] الخبر ترجيحُ أحد الجائزَين، وذلك أن زيدًا يجوز أن يكون مثلًا قائمًا وألا يكون؛ فإذا قلتَ: "زيدٌ قائمٌ" أو "زيدٌ ليس بقائمٍ" رجَّحت أحدَ الجائزين على الآخر؛ ولذلك منَعوا أن تقول: "الذاهبُ جاريتُه صاحبُها" إذ لا احتمالَ فيه[١]، فكذلك في مسألتِنا إذ حصولُ الجثَّةِ في الزمان أمرٌ واجبٌ لا يحتمل غيره.

وأمَّا قولهم: "اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ"[٢]، و"الجِبابُ[٣] شهرَين"، و"الليلةَ الهلالُ" فمتأوَّلٌ؛ التقدير: اليوم شربُ الخمرِ وغدًا حدوثُ الأمر، ولُبْسُ الجِبابِ شهرين، والليلة طلوعُ الهلال؛ فحذفوا المضافَ وأقاموا المضافَ إليه مقامه وذلك جائزٌ، وفي القرآن ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ [الشعراء: ٧٢]؛ أي: يسمعون دعاءكم. و ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]؛ أي: من أثر ترابِ حافرِ فرسِ الرسولِ.

---

(١) أي: لا زيادة ولا فائدة في الخبر عن المبتدأ حينئذٍ؛ كما قال أبو علي في المسائل الحلبيات (ص ١٩٩)، وخالد الأزهري عنه في التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٤٣٩).

(٢) ذكروا أن امرأ القيس لما بلغه أن بني أسد قتلوا أباه حُجرًا وكان ذلك اليوم يشرب فقال: اليوم خمر وغدًا أمر، فأرسلها مثلًا. انظر: أمثال العرب للضبي (ص ١٢٧)، والأمثال لابن سلام (ص ٣٣٤)، ونسب في العقد الفريد (٣/ ٥٩) له أو لمهلهل أخي كليب لما جاءه نعيه.

(٣) كتب في الحاشية: «جمع جُبَّة».

إن قلت: ما تصنعُ في قولهم: "زيدٌ في زمانٍ طيبٍ وعمرٌو في زمانٍ رديٍّ"، وبقولِ امرئ القيس:

كِلانَا إِذَا[١] مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ .... البيتَ[٢]

فإن "إذا" ظرفُ زمانٍ وقَع خبرًا عن الجثَّةِ.

قلتُ: أمَّا الأولُ فإنما جازَ لأجلِ الوصفِ؛ لأنَّه وإن علِمَ كونُ الجثَّةِ في زمانٍ من حيثُ العقلُ لكن لم يعلَم كونُها في زمانٍ موصوفٍ، وأما الثاني فالخبرُ هو الجملةُ الشرطيةُ، و"إذا" أداةُ الشرطِ.

قال:

قَـد تَعقِبُ المُبتَـدَأَ الأَخبَارُ نَحوَ: الإلَـهُ غَافِـرٌ غَفَّارُ[٣]

أقول: يجوزُ أن يتحِدَ الخبرُ وأن يتعددَ، والمتعددُ إما متضادةٌ أو غيرُ متضادةٍ، **والأول**: نحو "هذا حلوٌ حامضٌ" وقد ذكر النحويون أنَّه لا ضميرَ في لفظهما بل هما مقدرانِ بخبرٍ واحدٍ؛ أي: مجموع فيه الطعمانِ، فالضمير في

(١) كتب تحتها: «خبر»، والمقصود هنا: أن "إذا" ومتعلقاتها خبر للمبتدأ الذي هو "كلانا" كما بينه المصنف أعلاه.

(٢) صدر البيت من الطويل، والبيت بتمامه:

كِلَانـا إِذَا مَـا نَـالَ شَـيئًا أَفَاتَهُ وَمَن يَحتَرِث حَرثِي وحَرثَكَ يُهزَلِ

ملحقات ديوان امرئ القيس (ص ٣٧٢) ويراجع تخريجه هنالك، وينسب أيضًا لتأبط شرًّا في قصيدة طويلة في ديوانه (ص ١٨٤)، ولامرئ القيس أو تأبط شرًّا في خزانة الأدب (١/ ١٣٤).

(٣) هذا البيت من زيادات المصنف رحمه الله، فقد خلت المنظومة بنسختيها منه وكذا لم يتعرض له ابن الحاجب ولا الملك المؤيد في شرحهما.

مجموعٍ وقد تقدَّم الكلام عليه[١].

والثاني: إن لم يكن مشتقًّا فلا حاجةَ إلى الضميرِ وإلا لا بدَّ من الضمير؛ نحوَ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]، وبعضُ النحويِّين منَع من تعدُّد الأخبارِ لإفضاءِ ذلك إلى كثرة المفاعيلِ في بابِ "ظننتُ"، وقال: ليس لنا فعلٌ يتعدَّى بنفسِه إلى أكثرَ من مفعولَين، وتقديرُ الآية: هو الإله الغفور الودود، قال: فالمتعدداتُ صفاتٌ للخبرِ المتحد[٢]. وهذا القولُ غيرُ بعيدٍ عن الحقِّ.

قال:

وَشَبَّهُوا المَوصُولَ ثُمَّ النَّكِرَه ... بِالفِعلِ أَوبِالظَّرفِ حَيثُ استَحضَرَه
بِالشَّرطِ حَتَّى جَوَّزُوا فِي الخَبَرِ ... دُخُولَ فَاءِ السَّبَبِ المُعتَبَرِ

أقول: اعلم أنَّه لا يجوزُ دخولُ حرفٍ من حروفِ العطفِ على خبر المبتدأ إلا الفاءُ، وذلك على قسمَين: واجبٍ وجائزٍ، **واللازم في موضعَين**:

الأول: أن يكونَ المبتدأُ اسمًا متضمنًا حرفَ الشرط عاملًا عملَه، ويكون

(١) انظر: ما تقدم في (ص ٢٥٣).

(٢) قال ناظر الجيش: «من النحاة من منع تعدد الخبر دون حرف العطف، قال ابن عصفور في المقرب [١/ ٨٦]: ولا يقتضي المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف؛ إلّا أن يكون الخبران فصاعدًا في معنى خبر واحد. وقال في شرحه لذلك: وإذا قلت: زيد ذاهب راكب كان الاسمان في معنى اسم واحد، كأنك قلت: زيد جامع بين الذّهاب والرّكوب بخلاف إذا قلت: زيد ذاهب وراكب؛ فإنه يجوز؛ لأنك أخبرت عن زيد بخبرين مستقلّين. وتبعه على ذلك الشيخ [أبو حيان في التذييل والتكميل (٤/ ٨٩)]، وقال: هذا هو اختيار من عاصرناه من الشّيوخ». تمهيد القواعد (٢/ ١٠٣٣).

خبرُه جملةً اسميةً أو أمريةً أو نهييةً أو غيرها مما يأتي في بابه(١)؛ نحو: "مَن يأتِني فلهُ درهمٌ"، و: "مَن يزرْني فأكرمْه"، و: "مَن يجلِسْ عندي فلا تهِنْه"، وإنما لزِم دخولُ الفاء ههنا / لعدمِ ظهورِ عملِ الشرطِ في الجزاءِ فاحتِيج إلى الرابطةِ [٣٩: ظ] وهي الفاءُ؛ لأنَّها للتعقيبِ الذي هو مُقتَضى وضعِ الجزاءِ مع الشرط.

والثاني: بعد "أمّا"؛ نحو قولِهم: "أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ"، وسيأتي.

وأمّا الجائزُ ففي خبرِ كلِّ مبتدأٍ عَرَضت له الدلالةُ على معنى الشرطِ، وذلك في موضعين:

الأول: الاسمُ الموصولُ بفعلٍ أو ظرفٍ؛ نحو: "الذي يأتيني -أو في الدار- فله درهمٌ".

والثاني: النكرةُ الموصوفةُ بهما؛ نحو: "كلُّ رجلٍ يأتيني -أو في الدار- فله درهمٌ". وإذا لم تقصدِ السببيةُ بين الصلةِ أو الصفةِ وبين الخبرِ لايجوزُ دخولُ الفاءِ في الخبرِ.

تنبيه: إذا قلتَ: "كلُّ رجلٍ يأتيني فلهُ درهمٌ" بالفاءِ فالدرهمُ لا يستحَقُّ إلا بالإتيانِ(٢)، وإذا حذفتَ الفاءَ يجوز أن يستحقَّ الآتيَ وغيرَ الآتي.

قال:

لَعَـلَّ ثُـمَّ لَيـتَ مَانِعَـانِ وَخُلْـفُ إِنَّ وَاضِـحُ البَيَانِ

أقول: اتفق الناسُ في ممانعة "ليت ولعل" الفاءَ في ذينك الموضعين وذلك لأشياءَ:

---

(١) انظر: ما سيأتي في (٢/ ١٦٤، ١٦٥).

(٢) قال السيرافي: «لأنك إنما توجب الدرهم بسبب إتيانه، فتضمر معنى المجازاة، فدخلت الفاء من أجلها». شرح كتاب سيبويه (١/ ٤٩٤).

منها: أنَّ ما بعد الفاء وجَب أن يكونَ خبرًا محضًا، وهذانِ الحرفانِ موضوعانِ للإنشاءِ فالجمعُ بينهما= جمعٌ بين المتضادَّين، وذاك محالٌ. **إن قلتَ**: حكمُك بأن ما بعد الفاء خبرٌ محضٌ إن كان جزئيًّا فلا نفعَ، وإن كان كليًّا ينتقضُ بقولك: "مَن ضربَك فاشتِمْه"، و"مَن أعطاك فلا تُهِنْه". **قلتُ**: الحكمُ كليٌّ وما ذكرتَ في تأويلِ الخبرِ تقديره: من ضربَك فجزاؤُك له شتمُه، ومن أعطاك فجزاؤُك له تركُ إهانتِه.

ومنها: أنَّ الشرطَ والجزاءَ نوعٌ من أنواعِ الكلامِ وما دخَل عليه "ليت أو لعلَّ" نوعٌ آخرُ من الكلام؛ فالجمعُ بينهما وبين الفاءِ يؤدي إلى تداخلِ نوعَين من الكلام، وذلك غيرُ معهودٍ من كلامهم.

ومنها: أن الشرطَ وما تضمَّن معناه له صدرُ الكلام، و"ليت ولعل" لهما صدرُ الكلامِ فلا يتحقَّق حينئذٍ اجتماعُهما؛ فلا يتحقَّق دخولُ الفاء إذ هو مترتِّبٌ عليه.

وأمَّا "إنَّ" فقد أجازَ الأخفش دخولَ الفاء في خبرِها لعدمِ المنافاةِ بينهما[١]، والأصلُ الجوازُ بناءً على الاستصحابِ[٢]، وسيبويه[٣] منَع من ذلك مستدلًّا

---

(١) أي: بين مجازاة الفاء وتوكيد "إنَّ". وانظر قول الأخفش في: المقتضب (٢/ ٣٥٧)، والأصول (٢/ ١٦٨).

(٢) عرفه ابن الأنباري بقوله: «هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل». الإغراب في جدل الإعراب (ص ٤٦)، ولمع الأدلة (ص ١٤١). والذي يظهر من اعتماد المصنف هنا على استصحاب الأصل أن النقل جاء بهذا الأصل فلا يعدل عنه إلا بدليل، وفي الحاشية التالية بيان حقيقة قول سيبويه رحمه الله في هذه المسألة.

(٣) تعرض ابن الحاجب لهذه المسألة تفصيلًا مرجحًا قول الأخفش فيها في أماليه (٢/ ٤٧٩)، وقد علق محقق الأمالي على النقل عن سيبويه هنا بتعليق جيد أورده كاملًا إتمامًا للفائدة: =

بأن الشرطَ لا يدخلُ عليه "إنَّ" فكذا ما هو بمعناه، والحقُّ الجوازُ بالاستقراءِ؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠]. والجوابُ عما ذكره: أن الشرطَ لا يخلو إمَّا أن يكونَ بالحرفِ أو بالاسمِ المتضمِّن معناه؛ فـ"إنَّ" لا تدخل على الحرفي لأنَّها من عوامل المبتدأ والخبر، وكذا لا تدخلُ على الاسمي، لكن لا يلزم من امتناعِ دخولها عليه امتناعُ دخولها في محلِّ النزاع؛ لأنَّ الشرط هناك وضعيٌّ لازمٌ وههنا عارضيٌّ ولذلك لم يبنَ.

قال:

وَالمُبتَدَاحذِفْجَائِزًاوَالخَبَرَا مِثلَ: الهِلالُ، وسَرَى إِذَا الفَرَا

أقول: المقصودُ هو المعنى فإذا فُهِم المعنى بالقرينةِ فذِكرُ اللفظِ كالعبثِ، ولذلك جوَّزوا حذفَ المبتدأِ / تارةً، وحذفَ الخبرِ أخرى عند قيامِ قرينةٍ حاليةٍ [٤٠:و] أو مقاليةٍ؛ أمَّا حذفُ المبتدأِ كقول المستهلِّ: "الهلالُ واللهِ" أراد: هو الهلالُ،

= «القول في هذه المسألة: إن سيبويه لا يجيز دخول الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا كان متضمنًا معنى الشرط؛ كقوله: "الذي يأتيني فله درهم". ولا يجوز: "زيد فله درهم". [الكتاب ٣/ ١٠٢]. وما نسبه إليه ابن الحاجب يبدو لي غير دقيق. والظاهر أن نسبة هذا المنع إليه مبنية على نقل الزمخشري، فقد قال: «وفي دخول "إنَّ" خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب» [المفصل ص ٤٧]. وابن الحاجب نفسه قد تنبَّه لهذه المسألة في الإيضاح [١/ ١٧٣]، فبعد أن أورد حجة الطرفين قال: "وهذا كله بحث المتأخرين، والظاهر أنه مبني على نقل الزمخشري. وقد أوضحه معللًا في غير "المفصل" [الكشاف ٤/ ٩٧]، وهو بعيد من جهة النقل والفقه؛ أما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم﴾ ، بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ﴾ ، وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات"».

فحذف لدلالة القرينة الحالية، ومنه قوله تعالى: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢] أراد: هي النارُ فحذف لدلالة الكلامِ عليه، وقالَ الشاعرُ:

أَتَارِكَتِي لِلمَوتِ أَنتِ فَمَيِّتٌ ... وَمَا لِلنُفُوسِ الجَانِيَاتِ بَقَاءُ[(١)]

أراد: فأنا ميِّتٌ، وقالَ الآخر:

يَومًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيتُ ذَا يَمَنٍ ... وَإِن لَقِيتُ مَعَدِّيًا فَعَدنَانِي[(٢)]

أراد: أنا يمانٍ، وأنا عدنانيٌّ.

تنبيهٌ:

قال سيبويه: يجبُ حذفُ المبتدأ في قولهم: "لا سواءٌ" والتقدير: هذانِ لا سواءٌ؛ لأنَّ "لا" كالعوضِ عن المحذوفِ. وقال قومٌ: تقديرُ المبتدأِ بعد "لا"؛ أي: لا هما سواءٌ، وإنما لزِم الحذف؛ لأنَّ المعرفةَ إذا وقَعت بعد "لا" يلزمُ التكرار فلما لم تكرر حذفوه؛ كيلا يفضيَ إلى ما لا نظير له. وأمَّا المبردُ فيقدر قبل "لا" ويجوِّز الإظهارَ قياسًا على سائر الأبواب[(٣)].

---

(١) بيت من الطويل وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ٣٥)، والأغاني (٢/ ٤١)، وتزيين الأسواق (١/ ١٨٣)، وجاءت رواية الديوان: «إني لميت» وعليها فلا شاهد فيها.

(٢) بيت من البسيط وهو لعمران بن حطان في كتاب الشعر للفارسي (ص ٢٤٩)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص ١٣٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢/ ١٤)، وله قصة مع أبيات أخر انظرها في: الكامل للمبرد (٣/ ١٢٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٥٧).

(٣) الكتاب (٢/ ٣٠٢)، وقال ابن السراج في الأصول (١/ ٣٩٥): «يعني أن قولهم: "لا سواء" أصله: هذان لا سواء، و"هذان" مبتدأ و"لا سواء" خبرهما؛ كما تقول: هذان سواء، ثم أدخلت "لا" للنفي وحذفت "هذان" وجعلت "لا" تعاقب "هذان". وقال أبو العباس [المبرد]: "وقول سيبويه: ألا ترى أنك لا تقول: "هذان لا سواء" أي: لا تكاد تقول، ولو قلته جاز"»=

وأمَّا الخبرُ في مثل قولك: "سرَى زيدٌ فإذا الفَرَا[(١)]"؛ فتقديرُه: فإذا الفَرَا موجود، وإنما حذف لأنَّ "إذا" ههنا للمفاجأة، وهي تدلُّ على الوجودِ المطلقِ فاستُغني عن ذكرِه، ولذلك إذا أريدَ نحو القيام أو القعود لم يجز الحذف لعدمِ الدلالة، وكذلك القولُ في متعلقات الظروف، ومنه قولك لمن سألك "مَن صَحِبتَه؟": "زيدٌ"؛ أي: زيد صَحبتُه، ومنه بيتُ "الكتاب"[(٢)]:

نَحــنُ بِمَا عِندَنــا وَأَنتَ بِمَا عِندَكَ رَاضٍ وَالأَمرُ مُختَلِفُ

أي: نحن بما عندَنا راضونَ؛ فحُذِف لدلالة "راضٍ" عليه.

قال:

وَوَاجِــبٌ فِي نَحوِ لَولَا عُمَرُ وَمِثلِــهِ لَعَمــرُكَ المُقَــدَّرُ
وَنَحوِ ضَربِي قَائِمًا وَشِــيعَتُهْ وَنَحــوِ كُلُّ رَجُــلٍ وَضَيعَتُهْ

أقول: ذكرُ المبتدأ دونَ الخبرِ وجوبًا في كلامهم على قسمَين:

الأول: ألا يكونَ محتاجًا إليه لحصولِ ركني الكلام مسندٍ ومسندٍ إليه، وهو كلُّ مبتدأٍ وقَع مسندًا به على ما تقدَّم؛ نحو: "أقائمٌ الزيدانِ"، و"ما قائمٌ الزيدانِ"[(٣)].

= وانظر: شرح كتاب سيويه (٣/ ٤٤)، والتذييل والتكميل (٣/ ٣١٧).

(١) الفرأ بوزن الكلأ: الحمار الوحشي، وقد أبدلوا من الهمزة ألفًا؛ فقالوا: «أنكحنا الفرا فسنرى». الصحاح (فرأ).

(٢) كتب في الحاشية: «أي: كتاب سيبويه». وانظر: الكتاب (١/ ٧٤) ونسبه إلى قيس بن الخطيم، والبيت من المنسرح، وهو في ملحقات ديوانه (ص ١٧٣)، ونسب لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في مجاز القرآن (١/ ٣٩)، والبيان والتبيين (٣/ ٦٩)، ونسبه الفراء في معاني القرآن للمَرَّار الأسدي (٢/ ٣٦٣)، ونسبه الأنباري في الإنصاف (١/ ٧٩) [م: ١٣] لدرهم بن زيد الأنصاري، وهو بيت سيار في كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها.

(٣) انظر: ما تقدم في (ص ٢٧٠).

ومنه: "حسبُكَ درهمانِ"، و"رُويدَ زيدًا" وشبهُه على ما يأتي في بابه[1]. ومنه قولُهم: "أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ"؛ بمعنى: قلَّ رجلٌ، ولا يجوز أن يكون "يقولُ" خبرَه؛ لأنَّهم يقولون: "أقلُّ رجلَين يقولانِ"، و"أقلُّ رجالٍ يقولون".

والثاني: أن يكون محتاجًا إليه لكنه التُزِم حذفُه للاستغناءِ عنه، وذلك كلُّ خبرٍ وُفِّي لفظُه بأن يقامَ شيءٌ آخرُ مقامَه، ومعناه بأن يدلَّ قرينة عليه، وذلك في المواضع التي ذكرها المصنف؛

منها: كلُّ مبتدأ وقَع بعد "لولا" ويكونُ خبرُه وجودًا مطلقًا؛ نحو: لولا زيدٌ لكان كذا؛ التقدير: لولا زيدٌ موجودٌ فحذف لدلالة "لولا" عليه؛ حيث كان وضعُها لامتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِه، ومِن ثمَّ إذا أُريد غيرُ مطلقِ الوجودِ لم يسُغْ حذفُه لعدمِ دلالة "لولا" عليه حينئذٍ، هذا ومع قيامِ جواب "لولا" مُقامه، ولمعترضٍ أن يقولَ: لا جائزٌ أن يكونَ جواب "لولا" نائبًا عن الخبر لجوازِ حذفِه، ومن الممتنعِ حذفُ النائبِ مع المنوب عنه، وذلك قولك: "لولا / زيدٌ" إذا امتنع خطبٌ عظيم لوجود زيد ولا يذكر الجواب؛ إمَّا للخوف، وإمَّا لأنَّ الشيء إذا أُبهِم يكونُ أعظمَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ [الفتح: ٢٥]. [٤٠: ظ]

تنبيه: زعَم الفرَّاءُ أن "لولا" عاملةٌ فيما بعدها في الرفع لكونه حرفًا مختصًّا، وأُفسد بأنه لا عهدَ بعملِ الحرفِ الرفعَ دونَ النصبِ[2]، وزعَم الكسائيُّ أن الاسم بعدها مرتفعٌ بفعلٍ مقدَّر مستدلًّا بقولهم: "لولا رأسُكَ مدهونًا لكانَ

---

(١) انظر: ما سيأتي في (٢/ ١٢٦).

(٢) انظر رأي الفراء والرد عليه في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣٨)، وشرح التسهيل (١/ ٢٨٣)، والجنى الداني (ص ٢٧، ٦٠٢)، ونسب للكوفيين مطلقًا في الإنصاف (١/ ٦٠) [م: ١٠]، والتبيين للعكبري (ص ٢٣٩) [م: ٣١].

كذا"؛ فـ"مدهونًا" حالٌ ولا عاملَ له غيرُ الفعلِ المقدَّر، ورُدَّ بأنه لا يلتزمَ حذفُ الفعل بعدَ الحرفِ إلا بالمفسِّر كـ"لو" و"إن" الشرطيةِ[1].

ومنها: كلُّ مبتدأ جُعل مُقسمًا به؛ نحو قولك: "لعمرُك لأفعلنَّ"؛ تقديره: لعمرك قسمي، فالتزم الحذف لدلالة المقسَم به على القسم وقيام جواب القسم مقامه وهو "لأفعلن".

ومنها: كلُّ مبتدأ وقَع مصدرًا أو ما هو في معنى المصدر منسوبًا إلى فاعلِه أو مفعولِه وبعده حالٌ من أحدِهما أو منهما؛ نحو: "ضربي زيدٌ -أو زيدًا- قائمًا"، و"أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا"، و"أكثرُ شربي السويقَ ملتوتًا"، والتقدير: ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا، فحذف الخبر وهو "حاصل" كما حذِف متعلقاتُ سائرِ الظروف إذا أريد مطلق الوجود، ثم لما كان في الحال شبَهٌ بالظرف حذف لدلالتِه عليه فبقي "ضربي زيدًا قائمًا" والتزم لقيام الحال مقامه. وقال الكوفيون: التقدير: ضربي زيدًا قائمًا حاصلٌ؛ فعلى ذلك يكونُ الحالُ من تتمةِ المبتدأ، وأُفسد ذلك بأنه حينئذٍ لا يفيدُ المعنى المقصود؛ لأنَّ المعنى: ما ضربت زيدًا إلا قائمًا، ومأ أكثر شربي السويقَ إلا ملتوتًا، وهذا المعنى لا يتقوَّم إلا بالتأويلِ الأول؛ لأن الإخبارَ بالحصولِ عن الضربِ المقيَّد بحالِ القيامِ لا ينافي تقديرَ ضربٍ في غيرِ حالِ القيام[2].

---

(١) انظر رأي الكسائي والرد عليه في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣٧)، والتذييل والتكميل (٩/ ٩٦)، والجنى الداني (ص ٦٠١، ٦٠٢)، ونسب للكوفيين مطلقًا أيضًا في الإنصاف (١/ ٦٠) [م: ١٠]، والتبيين للعكبري (ص ٢٣٩) [م: ٣١].

(٢) هذا رأي الأخفش والكسائي والفراء وهشام من الكوفيين وابن كيسان من البغداديين، انظره في: الأصول (٢/ ٣٥٩)، واللباب للعكبري (١/ ١٤٦)، وشرح المفصل (١/ ٢٤٣)، =

وقال بعضُ المتأخِّرين: إنَّ المصدرَ ههنا واقعٌ موقعَ الفعلِ؛ التقدير: ضربت زيدًا قائمًا، ولذلك استقلَّ الكلامُ كما استقلَّ في "أقائمٌ الزيدان"، ولا يحتاج إلى تقدير الخبر. وأُفسد ذلك أيضًا بأنَّه لا يفيد المعنى المقصود وهو الحصرُ كما تقدَّم، وبأنه لو كان كما ذكِر لاستقلَّ بفاعله كـ"أقائمٌ الزيدانِ" ولا يستقلُّ[1].

وقال بعضُهم في مثل "أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا يومَ الجمعة" وجهًا رابعًا وهو أن تكون "ما" ظرفيةً بمعنى زمان فيكون الخبر على ذلك "إذا" المقدرة من غير متعلق كما لو قلت: "أخطب ما يكون الأمير يومُ الجمعة" بالرفع[2]. ويمكن أن تؤول جميع المسائل على هذا ويقدَّرُ زمانٌ مضافٌ إلى المبتدأ وإنما خصُّوه بما فيه "ما" لكثرة وقوع "ما" المصدرية ظرفًا بخلافِ المصادر.

إن قلتَ: ما بالُهم لا يجوِّزون أن يكون المنصوبُ ههنا خبرَ كان. **قلتُ**: لوجهين؛ **الأول**: أن الخبرَ ليس له دلالةٌ على الظرف بخلافِ الحال. **والثاني**: أنهم لم يستعملوا ههنا إلا النكرةَ ولو كان خبرًا لجاءَ في شيءٍ من هذا النحو المعرفةُ.

ومنها: كلُّ مبتدأٍ عطِف عليه بالواو التي بمعنى "مع" لقصد / المقارنة؛ [٤١: و]

= وشرح التسهيل (١/ ٢٧٨)، وفصل القول فيها وتوسع أبو حيان في التذييل والتكميل (٣/ ٢٨٧ - ٣١٢).

(١) نسبه الرضي (١/ ١٠٥) لابن درستويه وابن بابشاذ [انظر قوله في: شرحه على مقدمته المحسبة (٢/ ٣٠٣)]، ونسبه أبو حيان لابن درستويه والأخفش الأصغر؛ انظرهما في التذييل والتكميل(٣/ ٢٨٨)، والارتشاف (٣/ ١٠٩٢).

(٢) هو الرضي في شرحه (١/ ١٠٧)، وانظر تفصيلًا أكثر في: التذييل والتكميل(٣/ ٢٩٧) وما بعدها.

كقولك: "كلُّ رجلٍ وضيعتَه"؛ تقديره: كلُّ رجلٍ وضيعتَه مقرونانِ، فحذف لدلالةِ الواو عليه والتزِمَ لقيامِ المعطوف مَقامَه. وقيل: إنه ليس ههنا خبرٌ محذوفٌ بل هذه الواو بمعنى "مع" وكما إذا صرح بـ"مع" لم يحتَجْ إلى الخبرِ فكذلك ههنا ولا يلزمهم النصبُ لأنَّه ليس ثَمَّ فعلٌ ولا معنى فعلٍ. واعلم أن في كون هذه الواو بمعنى "مع" نظرًا وسيأتي[1].

❊ ❊ ❊

(١) القول بأن الكلام ههنا تامٌّ مستغنٍ بنفسه عن تقدير شيء ينسب للأخفش والكوفيين، وانظر ما سيأتي في (ص ٤٢٣).

[خبر إن وأخواتها]

قال:

خَبَـرُ "إِنَّ" مُسْــنَدٌ مَـعْ إِنَّ   وَكُلُّ بَابِهَـا كَـذَاكَ يُعنَـى
كَخَبَـرٍ لِلمُبتَدَا فِـي العُرفِ   إِلَّا إِذَا قُـدِّمَ غيـرُ الظَّـرفِ

أقول: قوله "**مسندٌ**" كالجنس لشمولِه جميعَ المسنداتِ.

وقوله "**مع إنَّ**" كالفصل لخروج الجميعِ إلا خبر "إنَّ".

وقوله "**وكلُّ بابِها**... إلى آخره": يريد أن جميعَ أحكامِ خبرِ المبتدإِ المذكورةَ عائدٌ في خبر "إنَّ"؛ من الإفراد والجملة والتنكير والتعريف والحذف والإثبات إلا التقديمَ؛ فإنَّه لا يجوز تقديمُ الخبر ههنا على الاسمِ لضعفِها في عملها، إلا إذا كان ظرفًا فإن الظرف يجوزُ تقديمُه على الاسم؛ نحو: "إنَّ في الدار زيدًا"، وذلك لجوازِ الاتساعِ فيه ما لم يجز في غيرِه؛ ألا ترى جوازَ الفصل به بين المضافِ والمضافِ إليه؛ كبيت "الكتاب":

كَأَنَّ أَصوَاتَ مِـن إِيغَالِهِنَّ بِنَا   أَوَاخِرِ المَيسِ أَصوَاتُ الفَرَارِيجِ[1]

---

(١) بيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه بشرح الباهلي (٢/ ٩٩٦)، وله في الكتاب (١/ ١٧٩)، والخصائص (٢/ ٤٠٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٣٢)، وتوجيه اللمع (ص ٤٠١). وهذا البيت في وصف الإبل، قال العلامة الشيخ محمد علي النجار في تعليقه عليه في هامش الخصائص الموضع المذكور: «الإيغال: الإبعاد في الأرض، وأراد به شدة السير، والمَيسُ: شجر عظام تتخذ منه الرحال، وأريد به الرحل ههنا، والفراريج =

تنبيهاتٌ:

(أ): الأسماءُ المضمَّنة معنى الاستفهام؛ كـ"أين ومَن"، وكذا الأمرُ والنهيُ: لا يجوز أن تقع خبرَ "إنَّ"، وما نبَّه المصنف على ذلك.

(ب): مما جاءَ فيه حذفُ الخبر في هذا الباب قولُ الأعشى[١]:

إِنَّ مَحَــلًّا وَإِنَّ مُرتَحَــلا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ[٢] إِذْ مَضَوا مَهَلاَ

أي: إنَّ لنا محلًّا في الدنيا ومرتحلًا في الآخرة، وإنَّ في السَّفْر الراحلين إليها مَهَلًا؛ أي: إمهالًا. ورُوي "مَثَلَا"؛ أي: لنا فيهم مثلًا. وفي "الكتاب"[٣]: «ما مَضَوا مَهَلَا» فتكون "ما" مصدرية؛ أي: مضيُّهم، و"مهلا" بدلَ الاشتمالِ.

(ج): جوَّز الفرَّاءُ نصبَ الجزأينِ معًا بـ"ليت"[٤] متمسكًا بقول الشاعر:

يَا لَيتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[٥]

= صغار الدجاج، والمعنى: أن رحالهم جديدة؛ فبعض الرحل يحك بعضًا من شدة السير فيكون له صوت يشبه صوت صغار الدجاج».

(١) بيت من المنسرح، وهو في ديوانه (ص ٢٣٣)، وله في الكتاب (٢/ ١٤١)، والمقتضب (٤/ ١٣٠)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٤٥).

(٢) كتب تحتها بخط دقيق: «جمع سافرين». **قلت**: يقال "قوم سَفرٌ"؛ مثل: "صاحب وصحب". الصحاح (سفر).

(٣) (٢/ ١٤١)، والذي في مطبوعة الكتاب: «ما مضى» بالإفراد.

(٤) أي تنصب الاسمين معًا بتقدير "تمنيت". وهذا قول الفراء وبعض أصحابه، وكذا قال في "لعل وكأن" أيضًا؛ انظر: مقدمة الجزولي (ص ١١٩)، وشرح المفصل (٤/ ٥٦٨)، وشرح الرضي (٤/ ٣٣٤)، والجنى الداني (ص ٤٩٢).

(٥) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٠٦)، وله في طبقات فحول الشعراء (١/ ٧٨)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ١٤٢)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٣٨).

وهو غلطٌ، والبيت محمولٌ على حذفِ الخبر كما تقدَّم؛ أي: يا ليتَ أيامَ الصبا لنا رواجعًا منصوبٌ على الحال وهو مذهبُ البصريين، وقال الكسائيُّ: نصبُه بإضمار "كانَ". والأول أَولَى لكثرةِ حذف الخبر(١).

تتمةٌ:

ذهَب الكوفيُّون إلى أنَّ المرفوعَ ههنا باقٍ على حالِه و"إنَّ" لا عملَ لها فيه، واستدلوا بأن الحرف ضعيفٌ في العمل فلا يجوزُ إسنادُ العملِ الذي تكفَّل به أقوى العواملِ وهو الفعلُ إليه، وقال البصريُّون: إنه مرفوعٌ بالحرف؛ لأنَّ هذه الحروفَ لما شابَهَتِ الأفعالَ معنًى ولفظًا جازَ إسنادُ العملِ إليها؛ أما المعنوية فلأنَّ معناها معاني الأفعال على ما يأتي(٢)، وأمَّا اللفظيةُ فلأنَّها ثلاثيةٌ مفتوحةُ الأواخِرِ كالأفعال، وأمَّا "لكنَّ وكأنَّ" فمركَّبتان، و"لعلَّ" لامها زائدة(٣).

[٤١: ظ] **واعلم أن** في إثباتِ المشابهة على هذا الوجهِ نظرًا، / **والأَولَى أن يقال:** أما عملُ الحرفِ في الجزأين فغيرُ مستبعدٍ؛ لأنَّ العملَ للاقتضاء، واقتضاءُ هذه الأحرفِ للجزأين على حدٍّ واحدٍ(٤)، فلو عمل في أحدِهما دونَ الآخر لزِم الترجيحُ من غيرِ مرجِّحٍ، وإنما قلنا إنها تقتضي الجزأين على حدٍّ واحدٍ لأنَّها موضوعةٌ لتأكيدِ النسبةِ أو تمنِّيها أو ترجِّيها، والنسبةُ تقتضي طرفَين: مسندٌ به ومسندٌ إليه.

---

(١) انظر رأي الكسائي والمسألة كلها بالإضافة إلى مصادر الحاشيتين السابقتين: الأصول في النحو (١/ ٢٤٨)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٤٢٥)، وشرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٨٤).

(٢) انظر ما سيأتي في (٢/ ٣٩٩).

(٣) انظر المسألة في: الأصول لابن السراج (١/ ٢٧٩)، والإنصاف (١/ ١٧٦) [م: ٢٢]، والتبيين (ص ٣٣٣) [م: ٥١].

(٤) أي: إن المبتدأ يقتضي الخبرَ، والخبر يقتضي المبتدأ، و"إن" تقتضيهما جميعًا.

وأمَّا "لكنَّ" فهي مركَّبة من "لكن" المخففة الاستدراكية و"إنَّ" الناصبة، والعمل مسند إلى "إنَّ" لا إلى "لكن" ولذلك لا تعمل مخففةً. وأمَّا قولُ عبد القاهر: إنَّها مركبة من "لا وكن" فبمعزلٍ عن التحقيق[١]. و"كأنَّ" للتشبيه، والتشبيهُ يقتضي مشبَّهًا ومشبَّهًا به، ويدلُّ على أن عملَ الحرفِ في الجزأين لا يتوقَّفُ على المشابهة عملُ "إن" الشرطيةِ في الشرطِ والجزاءِ معًا. وأمَّا تخصيصُ عملِها بالرفعِ والنصبِ فلأنها باقتضائِها مسندًا ومسندًا إليه شابهت "كان وأخواتها" فعمِلت عملَها. وأمَّا تقديمُ المنصوبِ والتزامُه فلكونها فروعًا، والفروعُ لا بدَّ أن تكونَ أحطَّ درجةً من أصولها.

❊ ❊ ❊

(١) المقتصد (١/ ٤٤٤).

[خبر لا النافية للجنس]

قال:

خَبَـرُ "لا" الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ مُسـنَدُهَا رَفـعٌ بِغَيـرِ لَبسِ

أقول: قالوا كلُّ حرفٍ يدخلُ على القَبِيلينِ أصلُه ألا يعملَ؛ لأنَّه لا يخلو إمَّا أن يعملَ فيهما، أو في أحدِهما، أو لا يعملَ في شيءٍ منهما:

الأول: تلزَم منه زيادةُ درجةِ الفرعِ على الأصل؛ لأنَّ الحرفَ فرعٌ على الفعلِ في الإعمالِ، والفعلُ لا يعملُ إلا في قَبِيلٍ واحدٍ.

والثاني: يلزَمُ منه الترجيحُ من غيرِ مرجِّحٍ وهو محالٌ.

والثالث هو المطلوبُ: فإن وجِد شيءٌ من ذلك عاملًا فلتطلب علته، ومن ذلك "لا" التي لنفيِ الجنسِ، وإنما عمِلت لمشابهتها "أنَّ" لأنَّها نقيضتُها، ولهم في حمل النقيضِ على النقيضِ مذهبٌ مشهورٌ، ويشبه هذا أن يكونَ حملَ النظير على النظير؛ لأن الشيءَ لا يخلو عن النَّفيِ والإثباتِ فوقَع الشبهُ بينهما من حيثُ إنَّ شيئًا من الأشياءِ لا يخلو عن أحدِهما.

واعلم أنَّ وضعَ هذه الكلمةِ لنفيِ نسبةِ الوجودِ عن جميعِ أفرادِ الجنس، ثم إنَّ عملَها هل هو مقصورٌ على اسمِها أو يتعدَّى إلى الخبر؟ فذهب سيبويه إلى الأول؛ وكأنه نظَر إلى أنها فرعٌ فاستثنى لها عن أصلِها بذلك، وذهَب الأخفشُ إلى الثاني؛ كأنَّه نظَر إلى أن مدلولَها يقتضي شيئَينِ اقتضاءً واحدًا

فوجَب أن يكونَ عاملًا فيهما(١).

وَحَذفُـهُ عِندَ الحِجَـازِ كَثُرَا وَفِي تَمِيمٍ لَفظُـهُ لَيسَ يُرَى

أقول: التحقيقُ في هذه المسألةِ أن نقول: الخبرُ لا يخلو إمَّا أن **يكونَ وجودًا أو غيرَ وجودٍ**:

والأولُ: لا يخلو إمَّا أن يكونَ مطلقًا أو مختصًّا؛ فالأوَّلُ من الأولِ يجبُ حذفُه بالاتفاق(٢)؛ نحو: «لا إله إلا الله»؛ أي: لا إله في الوجود إلا الله.

---

(١) الكتاب (٢/ ٢٩٣، ٣٤٥)، وانظر: المقتضب (٤/ ٣٥١)، والمرتجل (ص ١٧٩)، وتوجيه اللمع (ص ١٦٤)، والتبيين للعكبري (ص ٣٦٨)[م:٥٧]، واللباب له (١/ ٢٣٤)، وشرح الرضي (١/ ٢٢٤).

(٢) أي: فالخبر الوجودي المطلق يجب حذفه اتفاقًا، وقد مثَّل له أعلاه بكلمة التوحيد، وكُتِب تحتها في الحاشية: «يجوز في اسم الله تعالى: الرفع والنصب لأنَّه مستثنى من كلام غير موجب، لكن فحوى الكلام يختلف بحسب الرفع والنصب؛ لأنَّه إذا رفع يكون المقصود من الكلام إثباته تعالى وذكر نفي ما سواه يكون مقصودًا بالعرَض لا بالذات، وإذا نصب يكون بالعكس؛ أي: نفي ما سواه يكون مقصودًا بالذات وإثباته مقصودًا بالعرض».اهـ.

قلت: القول بوجوب الحذف اتفاقًا فيه تجوز، ومع كونه مذهب جمهور المتقدمين فقد نازع فيه بعضهم؛ قال الزركشي رحمه الله: «قول"لا إله إلا الله" قدَّر فيه الأكثرون خبر "لا" محذوفًا؛ فقدر بعضهم الوجود، وبعضهم "لنا"، وبعضهم "بحق"؛ قال: لأن آلهة الباطل موجودة في الوجود كالوثن، والمقصود نفي ما عدا إله الحق، ونازع فيه بعضهم **ونفى الحاجة إلى قيد مقدر محتجًا بأن نفي الماهية من غير قيد أعم من نفيها بقيد** [قلت: هو الإمام الرازي في تفسيره (٤/ ١٤٩)]. والتقدير أولى جريًا على القاعدة العربية في تقدير الخبر، وعلى هذا فالأحسن تقدير الأخير [أي: لا إله بحقٍّ إلا الله]؛ لما ذكر، ولتكون الكلمة جامعة لثبوت ما يستحيل نفيه ونفي ما يستحيل ثبوته». رسالة "معنى لا إله إلا الله" (ص ٧٤، ٧٥) وفي حاشيتها تفصيل وفوائد للمستزيد.

وكذا الثاني(١) لكن يجبُ / إقامةُ الظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ مُقامَه على [٤٢: و] ما هو النهجُ المألوفُ؛ نحو: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤٣]، و: «لا رجلَ في الدارِ»، هذا إذا لم تدلَّ قرينةٌ على تخصُّصه، فإن دلَّ يجوزُ حذفُه؛ نحو: «لا مالَ ولا ولدَ»؛ أي: لا مالَ موجودٌ لنا ولا ولد موجودٌ لنا.

وأمَّا القسمُ الثاني وهو ما كانَ غيرَ وجودٍ؛ فقال النحويون: إنَّ الحجاز يُثبتونه وتميمَ لا يثبتونه أصلًا، ثم ذكَر بعضُهم(٢) أنَّ أبا ذؤيبٍ الطائيَّ في قوله(٣):

---

(١) أي: الخبر الوجودي المختص، وقد مثل له أعلاه.

(٢) هو الزمخشري في المفصل (ص ٥١)، ونسب هذا القول له ابن هشام في تخليص الشواهد (ص ٤٢٤)، وانظر الحاشية التالية؛ فثمَّة تفصيل فيما يخص البيت وتخريجه وتأويله.

(٣) كذا في الأصل، وفيه نظر؛ فإن بعضهم قد نسب هذا البيت لحاتم الطائي، ونسبه آخرون لأبي ذؤيب الهذلي، وليس لهذا ولا ذاك على ما قال ابن هشام في "تخليص الفوائد"؛ قال: «وهذا البيت مما رُكب فيه صدرُ بيت على عجُز آخرَ، وقد أورده سيبويه [الكتاب ٢/ ٢٩٩]، والجرمي في كتاب "الفرخ"، وأبو بكر في "أصوله" [١/ ٣٨٥]، وأبو علي في "إيضاحه" [ص٢٤١]، وتبعهم على ذلك خلقٌ كثير؛ كالشارح [ابن الناظم في شرحه على الألفية (ص ١٤٠)]، ولم يورد الزمخشري في "مفصله" [ص ٥١] إلا عجزه، فسلِم من ذلك الغلط، ولكنه وقع في غلط آخر، وهو أنه نسبه لحاتم الطائي، كما غلط الجرمي إذ نسب البيت كلَّه لأبي ذؤيب، والصواب أنه لرجل جاهلي من بني النَّبيت، اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند ماويةَ بنت عفزر خاطبين لها، فقدَّمت حاتمًا عليهم وتزوجته، فقال هذا الرجل:

هَلَّا سَأَلتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِي ... عِندَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُم حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... فِي الرَّاسِ مِنهَا وَفِي الأَصلاءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللِّقَاحُ غَدَت مُلقًى أَصِرَّتُهَا ... وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصبُوحُ

ويروى: هَلَّا سَأَلتِ هَدَاكِ اللهُ». اهـ. قلت: قد ذكر أبو علي القيسي في كتابه "إيضاح شواهد =

وردَّ جازرُهم حرفًا مُصرَّمةً ... ولا كريمَ منَ الولدانِ مَصْبوحُ[1]

يحتمل أن يكونَ قد ترَك طائيَّته وانتقَل إلى لغةِ الحجازِ بإثباتِ الخبر، ويحتملُ أن يكونَ قد حمَل الصفةَ على محلِّ الاسمِ وهو مرفوعٌ.

واعلم أن لي في إثباتِ الخبرِ غيرِ الوجودِ في "لا" هذه نظرًا؛ لأنَّه إذا احتمَل إجراءُ المرفوعِ في قولِ أبي ذؤيبٍ على محلِّ الاسمِ على الوصفيةِ وجازَ ذلك في اللغةِ الحجازيةِ من غير فرقٍ، فمعَ هذا الاحتمالِ لا يمكنُ الحكمُ القطعيُّ بإثباتِ الخبرِ على أنَّ جعلَه وصفًا أَولَى مِن جعلِه خبرًا لما ثبت في غيرِ تلك الصورةِ من جعل "لا" لنفيِ نسبةِ الوجودِ وجعلِ الوجودِ خبرًا عن الاسم؛ **فالأَولَى** في هذه الصورةِ جعلُها كذلك ليكونَ بابها على نهجٍ واحدٍ، ولا يستقيمُ ذلك إلا بجعلِ المرفوعِ صفةً وتقديرِ الوجودِ خبرًا.

إن قلتَ: هبْ أنَّه كذلك في المفردِ فما تصنع في المضافِ لكونِه معربًا؟ وإنما تجري التوابعُ في المعرباتِ على ألفاظِها دونَ محالِّها. **قلتُ:** لا يستبعدُ ذلك أيضًا في المعرباتِ إذا كان ثَمَّ إعرابٌ أصليٌّ ثم طرأَ عليه إعرابٌ آخرُ؛

= الإيضاح (١/ ٢٧١-٢٧٣) اسم هذا النبيتي فقال: «واسمه عمرو بن مالك بن الأوس» وصحّح نسبته له كما هو الحال عند ابن هشام ونبه كذلك على رواية سيبويه له وأبي علي الفارسي.

(١) كتب في حاشية الأصل ما نصه: «المصبوح الذي يسقى اللبن صباحًا، والحَرف الناقة المسنة، يصف سنةً مجدبةً؛ أي: إن الولدَ الكريم لا يسقاه فضلًا عن غيره لكن جازرِهم يردُّ من المراعي ما ينحرون للأضياف لتعذر اللبن». **قلت:** هذا كلام ابن يعيش وشرحه له في "شرح المفصل" (١/ ٢٦٦)، والبيت من البسيط، وانظر تخريجه في الهامش السابق وما به من مصادر.

كقولك: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا" انتصَب "عمرًا" حملًا على محلِّ زيدٍ، وهو النصبُ على المفعولية.

تتمةٌ:

قد تزاد التاءُ في "لا" على حدِّ "ثُمَّت" و"رُبَّت"، ولا تدخل حينئذٍ إلا على "حين" قال اللهُ تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]؛ قال البصريُّون: إنها هي التي بمعنى "ليس" واسمُها محذوفٌ؛ أي: لات الحينُ حينَ مناصٍ.

وجوَّز بعضُهم الجرَّ بها؛ وأنشد[١]:

طَلَبُوا صُلحَنَـا وَلَاتَ أَوَانِ   فَأَجَبنَا أَنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ[٢]

ورُدَّ ذلك لجوازِ أن يكونَ على تقديرِ الإضافة؛ أي: لاتَ حينَ أوانٍ[٣].

وذكَر بعضُهم أنها "ليس" لكن قُلِبت الياءُ ألفًا وأبدِلت التاءُ من السِّينِ[٤].

---

(١) هو الفراء في معاني القرآن (٢/ ٣٩٨)، وقال أبو حيان: «وزعم الفراء أن "لات" قد يخفض بها أسماء الزمان...، ولا يعرف ذلك البصريون». التذييل والتكميل (٤/ ٢٩٤، ٢٩٥).

(٢) بيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه (ص ٣٠)، وله في حروف المعاني والصفات للزجاجي (ص ٦٩)، والإنصاف (١/ ٩٠) [م: ١٤]، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٧٥)، وبلا نسبة في الأصول (١/ ٩٧)، والخصائص (٢/ ٣٧٩).

(٣) قال ابن مالك: «أراد: ولات أوان صلح، فقطع أوانًا عن الإضافة ونواها، وبنى أوانًا على الكسر تشبيهًا بـ"فَعالِ"». شرح التسهيل (١/ ٣٧٨)، وانظر توجيهات أخر له في شرح الرضي (٢/ ١٩٩).

(٤) هو ابن أبي الربيع وذلك في كتابيه الملخص في ضبط قوانين العربية (ص ٢٧٣)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٧٥٣)، والله أعلم، ونقله عنه بتمامه أبو حيان في التذييل والتكميل (٤/ ٢٨٨، ٢٨٩).

وقال الكوفيُّون: إنها لنفيِ الجنسِ وخبرُها محذوفٌ؛ أي: لات حين مناصٍ لهم، وهو الحقُّ لوجهَين؛ الأول: أن ثبوتَ"لا" بمعنى "ليس" لا يتحقَّق على ما يأتي[١]. والثاني: أن جعلَها بمعنى "ليس" يستلزِم حذفَ الاسم وهو بعيدٌ، وجعلَها لنفيِ الجنسِ يستلزِم حذفَ الخبر وهو شائعٌ[٢].

* * *

(١) انظر ما سيأتي في (ص ٥٠٠).

(٢) انظر: اللباب للعكبري (١/ ١٧٩)، والإيضاح لابن الحاجب (١/ ٣٩٩)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٩٣).

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

قال:

[أمَّا][١] **اسمُ "مَا" وَ "لاَ" بِمَعنَى لَيسَا فَمُسنَدٌ إِلَيهِ فَافهَم كَيسَا**

/ **أقول:** قد تقدَّم أن الحروفَ الداخلةَ على القَبيلَين أصلُها ألا تعملَ؛ [٤٢: ظ] فقالوا: إن هذَين الحرفَين إنما عمِلتَا مع أنهما يدخلانِ على القَبيلين لمشابهتِهما "ليس"، ثم قالوا إن المشابهةَ بين "ما" و"ليس" أشدُّ مِن حيثُ إنها تشبهُ "ليس" في نوعِه وهو نفيُ الحالِ ولا تُشبِهه في جنسِه وهو النفيُ المطلقُ، ولذا قَلَّ في "لا"، ولكونِهما فرعَينِ على "ليس" في العملِ لا يُتصرَّف فيهما بتقديمِ الخبرِ على الاسم؛ انحطاطًا للفرعِ عن الأصل.

أقول: أمَّا "ما" فالأمرُ كما قالوا، وأما "لا" فلا يتحقَّقُ استعمالها بمعنى "ليس" أصلًا، بلى ثبتَت مع اسمِها على قلَّةٍ؛ كقولِ الشاعر:

مَن صَدَّ عَن نِيرَانِهَا فَأَنا ابنُ قَيسٍ لَا بَرَاحُ[٢]

---

(١) سقط في الأصل، والمثبت من النظم (١٠/ ظ)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٨٤).

(٢) كتب بجانبها في الحاشية: «أي: لكم». إشارة إلى أن "لكم" خبر لا المشبهة بليس هنا، والمعنى يقتضي أن يكون التقدير: "لا براح لي في الحرب، أو لا براح عندي" فهذا مكمن الفخر له، وللبيت توجيهات أخر غير خبرية "لا"، كما سيشير المصنف آنفًا، وتنظر أيضًا في مصادر التخريج.

والبيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك القيسي في الكتاب (١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦)، =

وكقول الآخر:

..... حِيـنَ لَا مُسْـتَصرَخُ[1]

لكن لا يلزَمُ من ثبوتِ الرفعِ كونُها بمعنى "ليس"؛ لجوازِ أن تكونَ باقيةً على وضعِها والعدولُ إلى الرفعِ يكون للضرورة، ثم الذي يرجِّح أنَّها لنفيِ الجنسِ أمورٌ ثلاثةٌ:

الأولُ: أنه لم يجئ اسمُها إلا نكرةً، ولو كان بمعنى "ليس" لجاءَ شيءٌ من ذلك معرفةً.

الثاني: أنها لم تجِئ إلا وخبرُها وجودٌ محذوفٌ.

الثالث: أنها تفيد الشِّياعَ ولو كانت بمعنى "ليس" لم تفِدْه، وما ذكرناه مذهبُ المبردِ والأولُ مذهبُ سيبويه[2].

* * *

= والأصول (١/ ٩٦)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٥) ، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٧١-٢٧٤)، وبلا نسبة في شرح الرضي (١/ ٢٩٣).

(١) جزء من رجز للعجاج، وهو بتمامه:

واللهِ لَـولَا أَنْ يَحُـشَّ الطُّبَّـخُ

بيَ الجَحِيـمَ حِينَ لَا مُسْـتَصرَخُ

ديوانه (٢/ ٤٥٩)، والأفعال للسرقسطي (٣/ ٢٦٩)، وشرح المتنبي المنسوب للعكبري (٣/ ٢٧٦)، ونسب لابنه رؤبة في الأفعال للسرقسطي أيضًا (١/ ٣٣٩)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٣١)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ٣٠٣)، والمسائل الحلبيات (ص ٢٨٣).
ويعني بالطبَّخ: الملائكة الموكلين بالعذاب.

(٢) الكتاب (١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦)، والمقتضب (٤/ ٣٦٠، ٣٦١).

[المنصوبات: المفعول المطلق]

قال:

وَالمُطلَقُ المَفعُولُ اسمُ مَا فَعَلْ فَاعِلُ فِعـلٍ وَعَلَى مَعنَـاهُ دَلْ

أقول: لما فرَغ من بحثِ المرفوعات شرَع في المنصوباتِ، وقدَّم المفعولَ المطلقَ؛ لكونه أشدَّ تعلقًا بالفعلِ مِن المتعلقاتِ الأُخَر، أو لكونِه المفعولَ على الحقيقةِ والبواقي على المجاز.

وقولُه "**اسمُ ما فَعَل**... إلى آخره": تعريفٌ له بحسب حقيقتِه. قوله "**اسم**": كالجنس، وقوله "**ما فَعَل فاعِلُ فِعلٍ**": كالفصل يخرج عنه ما لم يفعله فاعلُ فعلٍ كالمتعلقات الأُخر. وقوله "**عَلَى مَعنَاهُ دَل**": كفصلٍ آخرَ يخرج عنه؛ مثل قولك: "كَرِهتُ قِيامِي"؛ فإن "قيامي" مما فعلَه فاعلُ فعلٍ مذكور لكنه ليس بمعناهِ، وإنما لم يقيد الفعلَ بكونه مذكورًا لئلَّا ينتقضَ بما حُذِف فعلُه؛ نحو: "سَقيًا ورَعيًا"، وما لا يكونُ له فعلٌ أصلًا؛ نحو: "وَيحه ووَيبه". ولكن ورَد عليه بتركِ هذا القيدِ إشكالٌ آخرُ وهو قولُك: "هذا ضربُ زيدٍ" يصدقُ عليه التعريفُ وليس بمفعولٍ مطلقٍ في الاصطلاحِ؛ فحينئذٍ لو قال: "ما فعَل فاعلُ فعلٍ مذكورٍ لفظًا أو حكمًا" لارتفَع الإشكالُ.

واعلم أنَّه يرِدُ على هذا التعريفِ إشكالانِ آخرانِ:

الأول: قولُك: "كرهتُ كراهَتي" و"أردتُ إرادَتي" و"علمتُ عِلمي" إذا أريد

بهذه المنصوباتِ مفعولاتُها يصدقُ عليها التعريفُ وليست منه، وحينئذٍ لو زاد قيدًا آخر بأن قال: «فعلٌ مذكورٌ على جهتِه»؛ أي: جهةِ الفعلِ لا على جهةِ الوقوعِ لارتفَع الإشكالُ.

الثاني: أن قولَنا "خلَق اللهُ العالَمَ" لا يخلو إما أن يكونَ مفعولًا به كما هو [٤٣:و] المشهورُ أو مفعولاً / مطلقًا كما هو مذهبُ عبدِ القاهر[١]. وعلى التقديرَين الإشكالُ واردٌ؛ أمَّا الأولُ فلعدمِ دخولِه في حدِّ المفعولِ به لأنّ فاعلَ الفعلِ قد أخرَجه من العدمِ إلى الوجودِ لا أن يتعلقَ الفعلُ به، وأمَّا الثاني فلعدمِ دخولِه في التعريفِ المذكورِ لأنَّه ليس بمعناهُ وهو ظاهرٌ[٢].

(١) انظر: أسرار البلاغة (ص ٣٦٨) وفيه: «"خلق الله الأناسيَّ، وأنشأ العالَمَ، وخلق الموتَ والحياةَ"، والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه، إذ من المحال أن يكون معنى: «خلق العالم» «فعل الخلق به»، كما تقول في «ضربت زيدًا» «فعلت الضرب بزيد»، لأن الخلق من «خلَق» كالفِعل من "فعَل"، فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب، لجاز أن يكون المفعول في نفسه كذلك، حتى يكون معنى: «فعل القيام» «فعل شيئًا بالقيام»، وذلك من شنيع المحال». وأوضح ابن هشام قول عبد القاهر هذا بقوله في مغني اللبيب (ص ٨٦٧): «المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلًا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والذي غرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثًا، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعًا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى»، وهذا ما قال به ابن الحاجب أيضًا، ونسبه الشيخ خالد الأزهري للزمخشري؛ انظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٠٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٨٠).

(٢) توسط الإمام الرازي رحمه الله جامعًا بين القولين في تفسيره (١/ ٦٢) فقال: «**المصدر قد يكون هو نفسَ المفعول به كقولنا: «خلق الله العالم» فإن خلق العالم لو كان مغايرًا للعالم** =

إذا ثبَت ذلك فاعلَم أن له أسماءَ خمسةً: المفعولُ المطلقُ والمصدرُ والفعلُ والحدثُ والمعنى، لكن الأوَّلانِ أشهرُ من البواقي لا سيما عند المتأخِّرين، والأولُ يستعمل عند كونِه معمولًا، وأكثر ما يستعملُ الثاني عند كونِه عاملًا، والباقي عند التصريفيِّين أخصُّ منه عند النحويين؛ لأنَّهم لا يطلقونه إلا على ما كان له فعلٌ اشتقَّ منه.

تتمةٌ:

ذهب أهلُ الكوفةِ إلى أن المصدرَ مشتقٌّ من الفعلِ واستدلوا بأشياءَ واهيةٍ لا فائدةَ في ذكرِها، وذهَب أهلُ البصرةِ إلى عكس ذلك وهو الحقُّ؛ ويدلُّ عليها وجهانِ[1]:

الأول: أن ما يتخَذُ من الشيءِ لا بدَّ وأن يكونَ فيه ما في ذلك الشيءِ وزيادةٌ وإلا كان العملُ عبثًا؛ كالسريرِ مثلًا فإن فيه ما في الخشبِ وزيادةٌ وهي الهيئة السريريةُ، ولو عُكس الأمرُ لبقِيَ العملُ ضائعًا؛ فالمصدرُ لو جعِل أصلًا لبقِي للاشتقاق فائدةٌ إذ في الفعل ما في المصدرِ وزيادةٌ وهي الدلالةُ الزمانيةُ ولو عُكِس لم تبقَ فائدةٌ أصلًا.

= لكان ذلك المغاير له إن كان قديمًا لزِم من قدمه قدم العالم وذلك ينافي كونه مخلوقًا، وإن كان حادثًا افتقر خلقه إلى خلق آخر ولزم التسلسل. وثانيها: أن فعل الله يستغني عن الزمان؛ لأنه لو افتقر إلى زمان وجَب أن يفتقر حدوث ذلك الزمان إلى زمان آخر ولزم التسلسل. **وثالثها:** أن فعل الله يستغني عن العرض، لأن ذلك العرض إن كان قديمًا لزم قدم الفعل وإن كان حادثًا لزم التسلسل، وهو محال».

(١) انظر المسألة تفصيلًا في: الأصول لابن السراج (١/ ١٦٢، ١٩٠)، والإيضاح للزجاجي (ص ٥٦)، والإنصاف (١/ ٢٣٥) [م: ٢٨]، والتبيين للعكبري (ص ١٤٣) [م: ٦]، وائتلاف النصرة (ص ١١١) [م: ١- أفعال].

إن قلت: المشهورُ عند النحاةِ أن أسماءَ الفاعِلِين والمفعولِين مشتقاتٌ عن الأفعالِ ومع ذلك ليسَ فيها ما في الأفعالِ وهي الدلالةُ الزمانيةُ. **قلتُ:** لا نسلِّم أولًا ذلك، ولِم لا يجوزُ أن تكونَ هذه الأسماءُ أيضًا مشتقةً من المصادرِ كما هو مذهبُ عبدِ القاهرِ والجُزولي[1]؟ سلَّمناه، لكنَّ الفرقَ بينهما ظاهرٌ وهو أنَّ هذه الأسماءَ وإن لم تدلَّ على كمالِ مدلولِ الأفعالِ لكنَّها دلَّت على معنًى زائدٍ على مدلولِ الأفعالِ وهو الدلالةُ على الذَّاتِ.

والثاني: أنَّ المصادرَ أجناسٌ والأفعالَ أنواعٌ لها فلو كانت المصادرُ مشتقةً عن الأفعالِ لتقدَّمَ النوعُ على جنسِه، وهو غيرُ معقولٍ.

قال:

مُؤَكِّـدٌ ثُـمَّ لِنَـوعٍ وَعَـدَدْ   ضَربًا وضِربَةٌ وَضَربَةٌ فَقَدْ[2]

---

(١) قول الجزولي في مقدمته (ص ٥٦)، والذي رأيته لعبد القاهر أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة من الفعل وهو مذهب الفارسي؛ كما في التكملة له (ص ٥١٦)، والمقتصد لعبد القاهر (١/ ٥٠٦)، وكذا نسبه لهما الشاطبي في شرحه على الألفية (٣/ ٢٢٤، ٤/ ٣٨٧)، وخالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٤٩٢)، وقال ابن جعفر في شرحه على الجزولية (م ١/ ٨٤ظ- عاطف أفندي): «وأمَّا أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على الفعل فالذي أشعر به كلام أبي علي في "التكملة" أنها مشتقة من الأفعال، وصرح بذلك عبد القاهر في "الشرح"، وكلام المصنف هنا يشعر بكونها مشتقة من المصادر أنفسها...، وقد يمكن الجمع بين كلامه وكلام أبي علي بأن أسماء الفاعلين لما كانت مشتقة من الفعل والفعل مشتق من المصدر كان المصدر أصل أصلها؛ فإذًا يصحُّ عليها أنها مشتقة من الفعل لأصالته البعيدة».

(٢) قوله: «فقد» لغة في «فقط»، ومنه قول بعض العرب: «ما له عندي إلا هذا فقد»؛ أي: فقط. انظر: الكنزي اللغوي لابن السكيت (ص ٤٧)، والمحكم لابن سِيده (٦/ ٧٤)، واللسان (قدد)، والمزهر للسيوطي (١/ ٣٦٠)، وسيأتي في مواضع أُخرمن كلام المصنف رحمه الله.

أقول: هذه أقسامُ المصدر؛ **الأولُ**: ما أُتِي به لتأكيدِ الفعلِ وهو ما لا يزيدُ مدلولُه على مدلولِ الفعلِ؛ نحو: "ضربتُ ضربًا" كان في الأصل "ضربتُ ضربتُ" فعُدِل عنه لحصولِ الاختصارِ المعنويِّ ورفعِ التكرارِ اللفظيِّ مع بقاءِ المقصودِ.

الثاني: ما أُتِي به لبيانِ النوعِ؛ نحو: "ضربتُه ضِربة" بكسرِ الفاءِ.

الثالثُ: ما أُتِي به لبيانِ العددِ؛ نحو: "ضربتُ ضَربةً" بفتحِ الفاءِ، أو "ضَربتين، أو ضَربات".

تنبيهاتٌ:

(أ): إذا ذُكِر بعدَ الفعلِ ما كان بيانًا لنوعٍ مِن غيرِ لفظِ الفعلِ؛ نحو: "رجَع القَهقَرى" ونظائرِه فسيبويه على أنَّه منصوبٌ بالفعلِ الملفوظِ به من غيرِ تكلُّفِ تقديرٍ، وابنُ السَّرَّاجِ وأبو العباسِ على أنَّه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ من جنسِ الفعلِ؛ أي: رجَع الرَّجعةَ القهقرى، وبعضُ الكوفيِّين على أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر من لفظِهِ؛ أي: يُقهقِرُ القَهقَرى فترِك استعمالُها استغناءً بالملفوظِ به[١].

(ب): إذا ذكِر مصدرٌ لا عن / لفظِ الفعلِ؛ نحو: "مِنعتُ حبسًا" و"أبغضتُه كراهيةً"؛ فسيبويه يُعمل فيه فعلًا مقدرًا من لفظِ الفعلِ المذكور، والخليلُ والمازنيُّ يعملانِ الفعلَ الظاهِرَ[٢]، وقُوِّي الأولُ بقولِ الشاعر: [٤٣: ظ]

---

(١) الكتاب (١/ ٣٥)، والأصول (١/ ١٦٠)، وانظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٢٩)، والتذييل والتكميل (٧/ ١٤٥).

(٢) الكتاب (١/ ٢٢٨، ٢٢٩)، وانظر: توجيه اللمع (ص ١٧٣)، وشرح المفصل (١/ ٢٧٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٩٩).

السَّـــالِكُ الثَّغرَةَ اليَقظَانُ كَالِئُهَا

مَشيَ الهَلُوكِ عَلَيهَا الخَيْعَلُ الفَضُلُ[١]

اليقظانُ صفةٌ للسالكِ؛ فلو كان "مشيَ الهلوكِ" منصوبًا به لكانَ الموصولُ موصوفًا قبلَ تمامِه وذا ممتنع.

(ج): قد يجاءُ بالنوعِ ما لا يكونُ حقيقةً بل تجوزًا؛ نحو: "ضربتُ ضَربَ الأميرِ"؛ أي: ضربتُ مثلَ ضربِ الأميرِ؛ أنشدوا:

وَالقَومُ إِصطَفُّوا لَنَا جِدَارَا[٢]

أي: اصطفافًا مثل اصطفافِ الجدار. وكذا قولُهم: "ضربتُه سوطًا"؛ أي: ضربًا بسوطٍ، ومنه قولُهم: "تُربًا وجَندلًا" في الدعاءِ عليه؛ أي: رماهُ اللهُ بتُربٍ وجندلٍ.

(د): لا يجوز تكرُّرُ المصدرِ، وقولُ الشاعرِ[٣]:

---

(١) كتب في حاشية الأصل: «الهَلوك: المرأة المتساقطة على الرجال، والثغرة: موضع المخافة من فروج البلدان، الخَيعل: القميص لا كُمَّي له. يقال: تَفَضَّلَتِ المرأة إذا كانت في ثوب واحد؛ كالخيعل، و"ذلك الثوب مِفضلٌ" بكسر الميم، والمرأة فُضُلٌ». قلت: وهذه المعاني أخذت بنصها من صحاح الجوهري؛ انظر موادَّ (هلك، ثغر، خعل، فضل).

والبيت من البسيط وهو للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين (٢/ ٣٤)، وله في الشعر والشعراء (٢/ ٦٤٦)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٢٠)، وتوجيه اللمع (ص ١٧٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٤٠٧).

(٢) رجز للعجاج في ديوانه (ص ٤١٤)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٣٢٥)، والتذييل والتكميل (٧/ ١٥٧). ويجب قطع همزة "اصطفوا" للضرورة وإلا كسر البيت، وجاء منضبطًا في مصادر التخريج بلفظ:

حتَّــى إِذَا اصطَفُّــوا لَنَــا جِـدَارَا

(٣) كذا في الأصل، ولم يأت بذكر خبر قوله: «وقول الشاعر» بعد ذكره البيتَ، وقد قال =

وَوَطِئْتَنَا وَطْأً على حَنَقٍ   وَطْءَ المُقَيَّدِ يابِسَ الهَرْمِ[(١)]

(هـ): لا يجوزُ إقامةُ الفعلِ مع "أنْ" مُقامَ المصدرِ؛ نحوَ: "قمتُ أن أقومَ" وِفاقًا للزَّجّاج خلافًا للأخفش[(٢)].

قَدْ يُحذَفُ الفِعلُ كَخَيرِ مَقْدَمِ   لِقَادِمٍ مِن سَفَرٍ مُسَلَّمِ

أقول: ذكرُ المصدر منصوبًا يدلُّ على الناصب، ثم إذا دلَّت قرينةٌ على خصوصيَّتِه جازَ حذفُه؛ إذِ المقصودُ هو المعنى **فذكرُ اللفظِ مع فهمِ المعنى دونَه كالعبثِ.**

إن قلت: المصدرُ المنصوبُ يدلُّ على خصوصيةِ الفعل؛ لأنَّ المصدرَ لا بدَّ وأن يكونَ بمعنى الفعلِ فينبغي ألا يذكرَ الفعلُ معه أبدًا. **قلتُ:** المصدرُ المنصوبُ يدلُّ على خصوصيةِ جنسِ الفعلِ لا على نوعِه، وأيضًا مجردُ الدلالةِ على خصوصيةِ الفعلِ غيرُ كافٍ بل على خصوصيةِ الفاعلِ أيضًا.

إذا ثبَت ذلك فنقولُ: حذفُ الفعلِ على قسمين: جائزٍ وواجبٍ؛ فالجائزُ كلُّ ما ينضمُّ إلى القرينةِ شيءٌ آخرُ؛ كقولك للقادم "خيرَ مقدمٍ"؛ أي: قدمتَ خيرَ مقدم. ولمن يردِّد في عِداته "مواعيدَ عَرقُوبٍ"[(٣)]؛ أي: وعدتَ مواعيدَه.

= ابن الأثير بعد ذكره هذا الشاهد: «فلا يكون الثاني فيه بدلًا من الأول؛ لأنه غيره، ولكنه بمعنى: مثل وطء المقيّد، أو على إضمار فعل». البديع لابن الأثير (١/ ١٢٥).

(١) بيت من الكامل، وهو للحارث بن وَعْلة الذُّهلي في ديوان الحماسة (١/ ٦٥)، وسمط اللآلي (١/ ٥٨٥)، ولزهير في العين (٤/ ٥٠)، وتهذيب اللغة (٦/ ١٥٨)، ولم أجده في ديوانه، وبلا نسبة في البديع لابن الأثير (١/ ١٢٥)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٩)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠٣).

(٢) انظره في: البديع لابن الأثير (١/ ١٢٥)، وعنه أبو حيان في ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٥).

(٣) عرقوب رجل من العماليق يضرب به المثل في خلف الوعد كثيرًا؛ فيقال: «أخلف من =

ولمن غضَب على من لم يُبَالِ بغضبِه "غضبَ الخيلِ على اللُّجُمِ"[١]؛ أي: غضبتَ غضبَ الخيل.

وَوَاجِبٌ بِالسَّمعِ؛ نَحوَ: سَقيَا حَمدًا وَشُكرًا عَجَبًا وَرَعيَا

أقول: وجَب حذفُ الفعلِ إذا انضمَّت إلى القرينةِ كثرةُ الاستعمال على ما أشعَرَ به كلامُ سيبويه[٢]، لكن لا يمكِنُ أن تجعَلَ كثرةُ الاستعمال ضابطًا للحذف؛ لأنه يحتاجُ إلى النظرِ في كلِّ لفظةٍ؛ كثُرت أو لم تكثُر، وهو مستفادٌ من السماع ولأجل ذلك جعلَه المصنف سماعيًّا، واستدلَّ سيبويه على وجوبِ الحذفِ في هذه الأسماءِ بأنه قد كثُر تصرُّفُ ذلك في كلامِهم مع شدَّةِ حاجتِهم إلى الأوزانِ والقوافي، ولم يظهرِ الفعلُ في كلامٍ واحدٍ منهم، ولو كانَ جائزًا لقضَتِ العادةُ بجريانِه في كلامِ أحدِهم ولو جرَى لنُقِل لكثرةِ المُستقرِئين ولم ينقَلْ فلم يقَع فلم يجُزْ إظهارُه، **واعلَم أنَّ كلَّ** [٤٤:و] **ما كانَ أمرُه راجعًا إلى السماعِ** / **فاللائقُ بالنحويِّ تكثيرُ المُثُل فيه لتحصلَ به بعضُ المعرفةِ بالحكمِ؛ فنقول**: هذه المصادرُ إمَّا أن تكونَ دعاءً أو غيرَ دعاءٍ، والأولُ: إما أن يكونَ له؛ نحو: "سَقيًا ورَعيًا"؛ أي: سَقاه اللهُ سَقيًا ورَعاه الله رَعيًا، ولا يستعمل الثاني إلا مُتبَعًا للأوَّلِ بخلاف الأول، قال الشاعر[٣]:

= عرقوب»؛ انظر قصته في: الأمثال لابن سلام (ص ٨٧)، وجمهرة الأمثال (١/ ٤٣٣)، ومجمع الأمثال (٢/ ٣١١).

(١) يضرب لمن يغضب غضبًا لا ينتفع به ولا موضع له، وانظره في: الكتاب (١/ ٢٧٣)، والأمثال للهاشمي (ص ١٧٣)، ومجمع الأمثال (٢/ ٥٦).

(٢) الكتاب (١/ ٢٩٥).

(٣) أي: في مجيء إفراد "سقيًا" عن "رعيًا" في الاستعمال.

سَقيًا لِظِلِّكَ بِالعَشيِّ وَبَالضُّحَى وَلِبَرْدِ مَائِكَ وَالمِيَاهُ حَمِيمُ(١)

ومنع سيبويه من إضافتهما وإدخال اللام التعريفية عليهما واستدل بعدم ورود الاستعمال، وأجاز الثاني أبو العباس(٢). وأمَّا "له"(٣) فقال ابنُ جعفر: «إنَّه ليس له تعلُّقٌ بالمصدرِ ولا بالفعلِ المحذوفِ لأنَّه إذا أُظهر لا يُؤتَى به ولكنه على تقديرِ الدعاءِ له، أو يكونُ منصوبًا بإضمارِ أعني»(٤). وفيه نظرٌ(٥).

وإمَّا أن يكونَ عليه، ثم إمَّا أن يكونَ مفردًا أو مضافًا، والأولُ نحو: "خيبةً"؛ أي: خابَ خيبةً. و"جدعًا"؛ أي: جدَع اللهُ أنفَه جَدعًا. و"عَقرًا"؛ ومعناه: قطَع القوائمَ؛ أي: عَقَره الله عَقرًا. و"تَعسًا له"؛ أي: ألزَمه اللهُ هلاكًا؛ قال الجوهريُّ: «أصلُه الكَبُّ وهو ضِدُّ الانتِعاشِ»(٦). وقد يستعمَلُ مضافًا؛ قال الشاعر:

(١) بيت من الكامل، وهو لأبي القَمْقام الأسدي في ديوان الحماسة (٢/ ١٤٦)، وسمط اللآلي (١/ ٣٨٦).

(٢) الكتاب (١/ ٣١٨)، والمقتضب (٣/ ٢٢١)، وانظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٠٨، ٢٠٩).

(٣) أي: اللام المبينة للمفعولية أو للمدعو له؛ التي في قولهم: «سقيًا له»، وكما هو السياق عند ابن جعفر رحمه الله في شرحه على الجزولية.

(٤) المنهاج الجلي (م٢/ ١٥٣ظ- عاطف أفندي)، (٢١٣/ و- الفاتح).

(٥) كتب في حاشية مخطوطة شرح الجزولية لابن جعفر (عاطف أفندي) على الموضع المذكور ما نصه: «حاشية: نصَّ الزعفراني [أحد أصحاب أبي علي الفارسي]: أنه له تعلق بـ"سقيًا"؛ لأنه قام مقام الفعل وناب عنه بها بالفعل، ونقل الأندلسي أنه يتعلق بـ"أعني"، وفيه ضعفٌ إذ لا حاجة إلى الحدث». وانظر الكلام على هذه التقديرات تفصيلًا في مغني اللبيب (ص ٢٩٢).

(٦) الصحاح (تعس).

فَقُلْتُ لَهَا بِلْ تَعْسَ آلِ مُجَاشِعٍ   وَقَومِكِ حَتَّى خَدُّكِ اليَومَ أَضرَعُ(١)

و"تبًّا"؛ أي: أَلزَمه اللهُ خسارًا، ويقال: تبًّا وتَبَابًا؛ قال جريرٌ(٢):

عَرَادَةُ مِـــن بَقِيَّةِ قَـــومِ لُوطٍ   أَلَا تَبًّـــا لِمَـــا فَعَلُـــوا تَبَابَـــا

و"بَهرًا له"؛ معناه: تعسًا له؛ أي: بَهَره اللهُ بَهرًا، قال الجوهريُّ: «وقد يستعمَلُ بمعنى عجبًا؛ قال ابنُ أبي ربيعةَ(٣):

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّها؟ قُلتُ: بَهرًا   عَدَدَ القَطرِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ

وقد يستعمَلُ بمعنَى قهرًا؛ يقال: بَهَرَه بهرًا إذا قهره، ويقال: بَهره الحِملُ فانبَهَر؛ أي: وقَع في البُهرة؛ وهو تتابُعُ النَّفَس»(٤)، ويستعمل مع الفعلِ في هذين الأخيرَين.

و"سُحقًا له"؛ معناه: المبالغة في البعد؛ أي: سحُق سحقًا. و"أُفَّةً وَتُفَّةً": يقالان عند استعذارِ الشيءِ فيقال: "أفًّا له وتُفًّا وأُفَّةً وتُفَّةً"؛ أي: قذرًا. قال الأصمعيُّ: «أصلُ الأُفِّ: وسخُ الأذنِ، وأصلُ التُّفِّ: وسخُ الأظفارِ»(٥). وقد

---

(١) كتب في الحاشية ما نصه: «أذل، ضارع ذ... » [قلت: لعلها "ذليل"].
والبيت من الطويل، وهو لمُجَمِّع بن هلال في ديوان الحماسة (١/ ٢٩٨)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٠٣).

(٢) بيت من الوافر، وهو في ديوان جرير (٢/ ٨١٩)، وفي شرح نقائض جرير والفرزدق (٢/ ٦١٠)، والمحكم لابن سِيدَه (٢/ ٥).

(٣) بيت من الوافر، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة (ص ٤٣١)، وله في شرح أبيات سيبويه (١/ ١٧٨)، والخصائص (٢/ ٢٨٣)، وشرح التسهيل (٢/ ١٨٤).

(٤) الصحاح (بهر) بتصرف يسير.

(٥) انظر: الزاهر في معاني كلام الناس (١/ ١٨٠)، وتهذيب اللغة (١٤/ ١٨١) (تفّ).

يكون "أُفَّةً وَتُفَّةً" بمعنى تَضَجرًا. وقيل: "أفًّا"؛ أي: قِلةٌ، و"تُفًّا" تابعٌ له(١).

و"دَفْرًا"؛ معناه: نتْنًا، ومنه قولهم للدنيا: أم دَفرٍ". واعلم أن الجُزُوليَّ جعل هذه الثلاثةَ كالمصادرِ ولم يجعلها مصادرَ صريحةً(٢)، وكأنَّ نظرَه إلى أنَّها كانت في الأصل أسماءٌ لأعيانٍ ثم استعملُوها استعمالَ المصادرِ وليس لها أفعالٌ بل يقدَّرُ ما يلائِمُ المعنى؛ إذا قلت: "أُفَّةً" فكأنك قلتَ: أتضجر تضجرًا، وإذا قلت: "دَفرًا" فكأنك قلت: نَتَن نتنًا، ويجوز أن يقدر "نَتَن دَفرًا" فيكون من بابِ "قعَدَ جلوسًا".

وقولهم: "جُوعًا لزيدٍ"؛ أي: أجَاعَه اللهُ جوعًا. و"بُؤسًا"؛ معناه: خشونةُ العيشِ؛ يقال: بَئِسَ بؤسًا إذا اشتدَّت حاجتُه، وربما استعمل مرفوعًا فقيل: "بؤسٌ لزيدٍ". وأمَّا قولهم "جُوعًا ونُوعًا وجُودًا وجُوسًا"؛ فقال بعضُهم: إنها إتباع لـ"جوعًا" وليس لها معانٍ. وقال بعضُهم: نُوعًا معناه عطشًا، وأما جُودًا وجُوسًا فيرادفانِ لـ"جُوعًا"(٣).

وأمَّا المضافُ فهو: "وَيلَهُ ووَيحَهُ ووَيسَهُ ووَيبَهُ"؛ أي: ألزَم اللهُ ويلَه، وكذا البواقي وليس لها أفعالٌ من لفظِها. قيل: "ويلٌ" كلمة عذابٍ، و"ويحٌ" كلمةُ رحمةٍ. وقال الفرَّاءُ / : "ويلٌ" شتم والبواقي كناياتٌ عنها وأصلُها كلها "ويْ" [٤٤: ظ] واللام لام الجر، ولذا فتِحت مع المضمر، وأمَّا مع المظهر فيجوز الكسرُ على الأصلِ والفتحُ على خَلطِها بـ"وي"، وأنشد:

---

(١) قال ابن الأنباري: «وقال آخرون: الأفُّ القِلّة. وقالوا: هو مأخوذ من الأَفَف وهو القِلّة». الزاهر (١/ ١٨٠).

(٢) انظر: المقدمة الجزولية (ص ٢٧٣).

(٣) انظر القولين في: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٠٤)، والمقدمة الجزولية (ص ٢٧٣)، والتذييل والتكميل (٧/ ١٩٠).

يَا زِبرِقَــانُ[١] أَخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أَنتَ وَيلَ أَبِيكَ وَالفَخرُ[٢]

رُوِي كسرُ اللامِ وفتحُها.

ثم كثُر حتَّى صارَ كأنه جزءُ الكلمةِ فأدخلوا عليها لامًا أخرى؛ فقالوا: "ويلٌ لزيد". وأمَّا محقِّقو البصرةِ فجعلُوها جزءَ الكلمةِ وهو أَولى لزوالِ التكلُّفِ ولذلك نُوِّنت وضُمِّت في قولك: "ويلٌ لزيد". وقال الجوهريُّ: «رفعُها مع اللامِ أجودُ من نصبِها، ونصبُها مع الإضافة»[٣] أجودُ مِن رفعِها فإن بُدِئ بما الأجودُ رفعُه. وهو هذه الأربعة، ثم أُتبع بما الأجودُ نصبُه وهو "تبًّا له" فالأكثرُ على رفعِ الثاني نحو: "ويحٌ له وتبٌّ" إلا سيبويه فإنه يختارُ نصبَه، وإن أُتي بـ"له" بعد "تبًّا" فقد وافقوا سيبويه في نصب "تبًّا". وإن بُدئ بما الوجهُ نصبُه نحو: "تبًّا له وويحًا" فقد اتفقوا على نصبِ الثاني وسيبويه يستقبحُ الجمعَ بينهما على هذا الوجهِ، وإنما نصبَه لأنَّ "ويحًا" وأخواته لا يرفع دون ذكر الخبرِ فلما ترَك الخبرَ احتاجَ إلى نصبِه، وإن أتى بـ"له" حسُن رفعُه مع نصبِ "تبًّا" كما تنصب "تبًّا" إذا قرن بـ"له" مع رفع "ويح" قبلَه[٤].

---

(١) كتب تحتها بخط دقيق: «اسم رجل»، وكتب في الحاشية بخط كبير: «يقال للقمر: زبرقان». قلت: والمقصود هنا هو الزبرقان بن بدر الشاعر السعدي من قبيلة المخبل نفسه، وكانا يتهاجيان، وبنو خلف رهط الزبرقان الأدنون من بني تميم، وانظر مصادر التخريج في الحاشية التالية.

(٢) بيت من الكامل للمخبل السعدي؛ ديوانه (ص ٢٩٣)، وله في شرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٤)، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٦) واستشهد به هناك على نصب "أخا بني خلف" على البدلية من المنادى المفرد "زبرقان" لا على أن أصل "ويل" وأخواتها "وي" كما هنا، وشرح المفصل (١/ ٢٩٨).

(٣) الصحاح (١/ ٢٣٦، ٥/ ١٨٤٦- ويب، ويل).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٤١٤)، والمقتضب (٣/ ٢٢٠)، والأصول (٢/ ٢٥١)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٠٤)، وشرح التسهيل (٢/ ١٨٥)، والتذييل والتكميل (٧/ ١٦٦).

وأما غير الدعاء فنحو: "حمدًا وشكرًا وكفرًا وعجبًا وكرامةً ومسرةً"؛ أي: أكرمك كرامة، وأُسرّك مسرة. و"نُعمةً" مضمومة النون؛ أي: نَعمك الله نُعمة. ويقال أيضًا: «أنعَم اللهُ بك نُعمةَ عينٍ، ونُعمَ عينٍ، وأنعمَك إنعامَ عينٍ، ونُعام عينٍ، ونُعامةُ عينٍ، ونُعمى عينٍ» كله بمعنى: أقرَّ اللهُ عينَك. وأمَّا "حبًّا" فظاهرٌ، كل ذلك يقوله المجيبُ عند السؤال. و"لا كَيدًا ولا همًّا"؛ أي: لا أكيدُ كيدًا ولا أهم به همًّا؛ يقوله المجيب بـ"لا" تبعيدًا لما نفَى أن يفعلَه. و"رغمًا وهوانًا"؛ أي: لأفعلن ذلك. و"رغمًا لك وهوانًا"، و"أرغَمك بفعله رغمًا"، و"أُهينك هوانًا"، والرَّغمُ: لصوقُ الأنفِ بالرَّغامِ وهو الترابُ، و"أرغَمه" ألصقَ أنفَه به.

وَقِسْ عَلَى مُثبتِ نَفي قَدجَرَى   وَلَا يَصِحُّ خَبَـرًا بِلْ مَصدَرَا
كَقَولِهِــمْ: مَا زَيدٌ إِلَّا سَــيرَا   وَنَحــوُهُ لَأَنتَ ضَيــرًا ضَيرَا

أقول: هذه هي المواضعُ التي حذِفَ الفعلُ فيها قياسًا؛ **الأولُ وضابطُه:** أن يتقدَّم نفيٌ أو معنى نفيٍ داخلٌ على اسمٍ ويكونَ المصدرُ مثبتًا لا يصلحُ أن يكونَ خبرًا عنه؛ نحو: «مَا أَنتَ إلا سَيرًا»، و: «إنَّما أنتَ سَيرُ البريدِ»، ولو فقِد شرطٌ من هذه لم يجِب حذفُ الفعل؛ كقولك: «أَنتَ تسيرُ سيرًا» لفقدانِ النفي، وكقولك: «ما تسيرُ إلَّا سيرًا»؛ لأنَّ النفيَ غيرُ داخلٍ على الاسمِ، ولو صلُح أن يكونَ خبرًا لم يكن منصوبًا أصلًا فضلًا عن حذفِ الفعلِ؛ نحو: «ما سيرُك إلا سيرٌ شديدٌ».

ومنها ما وقَع مكرَّرًا؛ نحو: «أنتَ ضيرًا ضيرًا»؛ أي: تَضِير ضيرًا ضيرًا؛ لأنَّ أحدَهما واقعٌ موقعَ الفعلِ مع دلالتِه عليه وذكر المنسوبِ إليه فاستغنِيَ عن ذكرِه.

تنبيهان:

[٤٥:و] (أ): قد يجمَعُ ضابطانِ؛ نحو: «ما أنتَ إلا سيرًا سيرًا» / فإنَّه قد اجتمَع فيه الضابطُ الأولُ والثاني.

(ب): يجوزُ الرفعُ في هذَين على الخبرِ؛ وذلك إمَّا على حذفِ المضافِ، أو يكونُ تسميةُ الفاعلِ بالمصدرِ للمبالغةِ وقد تقدَّم في صدر الكتاب(١).

قال:

وَمِنهُ آثَارٌ لِمَضمُونِ الجُمَلْ   مِثلُ: "فَإمَّا مَنًّا" الجَارِي مَثَلْ

أقول هذا هو الموضع الثالث وضابطه: أن تتقدّم جملة متضمنة لفوائد فإذا ذُكرت تلك الفوائد بألفاظ المصادر وجب حذف أفعالها؛ لأنَّ دلالة الجملة على تلك الفوائد قرينةٌ مشعرةٌ بها مع قيام تلك الجملة مقامها، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾ [محمد: ٤] فإنها تتضمَّنُ فوائدَ مِن منٍّ واسترقاقٍ أو فداءٍ أو قيدٍ، فلما عبر عن تلك المعاني بألفاظ المصادر استغني عن ذكر أفعالها.

قال:

وَمِنهُ: ذُو التَّشــبِيهِ بَعدَ جُملَه   فِيهَا اسمُهُ وَصَاحِبٌ لِلفِعلَهْ

أقول هذا هو الموضع الرابع وضابطه: أن يؤتى بمصدر مشبّه به وقبله جملةٌ مشتملةٌ على اسمٍ بمعناه وعلى ما نسب إليه؛ نحو: «لزيد صوتٌ صوتَ حمارٍ» فقولك "لزيد صوتٌ" جملة على الصفة المذكورة فاستغني عن الفعل لما في "صوت" قبله دلالة عليه مع اشتماله على منسوب إليه ووقوعه موقعه فأغنى عنه لفظًا ومعنًى، ولقوة هذه الدلالة زعم سيبويه أن المصدر منصوب

---

(١) انظر ما تقدم في (ص ١٠٨).

به دون الفعل المقدر[١]، ولو فُقد التشبيه لم يجز النصبُ على حذف الفعل؛ نحو: «لزيدٍ صوتٌ صوتٌ حسنٌ»؛ قال سيبويه: الثاني تأكيدٌ فوجَب الرفعُ، وكذلك: «له صوتٌ مثلُ صوتِ الحمارِ»، و: «له صوتٌ أيَّمَا صَوتٌ». وقال الخليلُ: يجوز النصبُ في ذلك كلِّه على المصدرِ والحالِ، وقال رؤبةُ[٢]:

فِيهَا ازدِهافٌ أَيَّما ازدِهافِ[٣]

بنصب "أيَّما" مع أنه لم يذكرِ المنسوبَ إليه فكانَ أضعفَ.

ولو لم يذكرِ المنسوبَ إليه لم يجُزِ النصبُ؛ نحو: «في الدَّارِ صوتٌ صوتُ حمارٍ»؛ لأنَّ الصوتَ وإن دلَّ على معنى الفعلِ لكن ليس ثَمَّ ما يدلُّ على المنسوبِ إليه فلم يستغنِ به عن الفعلِ.

ولو لم يذكَرِ الاسمُ الذي بمعناه لم يجُزِ النصبُ؛ نحو: «لزيدٍ صوتُ حمارٍ»؛ لأنَّه وإن ذكِرَ المنسوب إليه لكنه لم يذكر ما يدلُّ عليه الفعلُ فلم يقعِ الاستغناءُ به عن الفعل.

تنبيهانِ:

(أ): زاد سيبويه شرطًا آخرَ؛ وهو أن يفهَمَ من المصدر الحدوثُ والمعالجةُ

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٥٥).

(٢) الرجز في ديوانه (ص ١٠٠)، وله في: الكتاب (١/ ٣٥٥)، وشرح المفصل (٥/ ٤٠٩)، وشرح التسهيل (٢/ ١٩١)، وشرح أبيات المغني (٨/ ٥٩).

(٣) كتب في الحاشية: «يقال: فيه ازدهاف؛ أي: استعجال». قلتُ: نقل السيرافي عن كتاب أبي بكر مبرمان رفض معنى العجلة هنا، ثم نقل عنه قوله بعد أن ذكر أبيات رؤبة مجتمعة: «وفسّر الازدهاف: الشّدَّة والأذى، وحقيقته: استطارة القلب أو العقل من شدة الجزع أو الحزن». شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٥١).

ليقع الاستغناءُ عنِ الفعل، ولذا لم يجُزِ النصبُ في: «الزيدِ علمٌ علمُ الأدباءِ»، و«هذْيٌ هديُ الصُّلحاء»؛ لأنَّ العلمَ والهَديَ إنما أريد بهما الثبوتُ والاستقرارُ[١].

(ب): يجوز عندَ غيرِ سيبويه أن يرفعَ المصدرُ ههنا على الصفةِ إن وافَق الأولَ في التعريفِ أو التنكيرِ، وعلى البدلِ إن لم يوافِقْه؛ نحو: "مررتُ به فإذا له صراخٌ صراخُ الثَّكلَى"، والخليلُ يجوِّزُ الصفةَ مع التعريفِ أيضًا ويقدِّر "مِثلاً" / مضافًا إلى المصدرِ؛ ليكون في تقديرِ النكرةِ واستضعَفَه سيبويه لقبح [٤٥: ظ] "جاءَني رجلٌ الطويلُ" على تقدير: رجل مثل الطويل.

قال:

وَمِنهُ مَا جَاءَ لِمَضمُونِ الجُمَلْ مُؤَكِّدٌ لِلنَّفسِ وَالغَيرِ وَسَلْ
عَلَيَّ أَلفُ دِرهَمٍ إِقرَارَا وَبِعتُهُ بِدِرهَمٍ إِخبَارَا

أقول هذا هو الموضعُ الخامسُ، وضابطُه: أن يتقدَّم على المصدرِ جملةٌ متضمِّنةٌ لمعناه؛ **فإن لم يحتمل غيرَه** سمِّي تأكيدًا لنفسه، نحو: «عليَّ ألفُ درهمٍ إقرارًا» فإن قوله "عليَّ ألفُ درهم" يدلُّ على الإقرارِ ولا يحتَمِل غيرَه فاستغنِيَ عن ذكرِ الفعلِ لدلالةِ الجملةِ عليه وقيامِها مقامَه. **وإن احتمل غيرَه** سمِّي تأكيدًا لغيره؛ نحو: «بعتُه بدرهمٍ إخبارًا»؛ أي: أخبرتُ إخبارًا؛ فإن قوله "بعتُه" يحتملُ أن يكونَ إنشاءً وأن يكونَ إخبارًا، فلما قال «إخبارًا» ارتفَع احتمالُ الإنشاءِ وتأكَّد الإخبارُ.

واعلم أنَّ أبا إسحاقَ[٢] جوَّز نصبَ المصدرِ عند التوسيطِ؛ نحو: «هذا

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٦٥).

(٢) هو: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١ هـ). وانظر قوله في: البديع (١/ ١٣٥)، وشرح المفصل (١/ ٢٨٦)، شرح الرضي (١/ ٣٢٨)، التذييل والتكميل (٧/ ٢١١).

حقًّا زيدٌ»، وأما إذا تقدَّم على الجملةِ فاتفقوا على امتناعِه ويمكِن أن يُنصرَ له بقولِ الأحوَص(١):

.... وإنّـــي قَسَمًا إليكِ مَعَ الصُّدودِ لأَمْيَلُ

أي: أُقسِم قسمًا فحذف لدلالة الجملةِ على القسم؛ حيث إنّها مؤكدةٌ بـ"أنَّ" والقسمُ للتأكيد وقد وقع متوسطًا، على أن لقائل أن يفرّق بينهما.

ومِن هذا البابِ قولُه تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨] و ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٩٥] و﴿كِتَـٰبَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١] لدلالةِ قولِه تعالى: ﴿تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] على الصنعِ، ودلالةِ ﴿جَنَّـٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠] على الوعدِ، ودلالةِ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخرها على الكتابةِ والفرضِ. وجوَّز الكوفيُّون نصبَ ﴿كِتَـٰبَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١] بـ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على الإغراءِ، ومنَعه البصريُّون لامتناعِ "زيدًا عليكم" عندَهم، ومنه قولُ الشاعر:

.... وَحَرفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ(٢)

لدلالةِ ما قبله على الطيِّ(٣).

---

(١) جزء بيت له من الكامل، والبيت بتمامه:

إنّي لأَمْنَحُكِ الصُّدودَ وإنّني قَسَمًا إليكِ مَع الصُّدودِ لأَمْيَلُ

ديوانه (ص ١٦٦)، وله في الكتاب (١/ ٣٨٠)، والمفصل (ص ٥٦)، والتذييل والتكميل (٧/ ٢١٢).

(٢) جزء بيت من الكامل لأبي كبير الهذلي، والبيت بتمامه:

مَا إنْ يَمَسُّ الأَرضَ إلاَّ مَنكِبٌ مِنهُ وَحَرفُ السَّاقِ طَيَّ المِحمَلِ

ديوان الهذليين (٢/ ٨٨)، وله في الكتاب (١/ ٣٥٩)، وديوان الحماسة (١/ ٨٧)، وشرح التسهيل (٢/ ١٩١).

(٣) انظر: الإنصاف (١/ ١٨٦) [م: ٢٧]، والتبيين للعكبري (ص ٣٧٣) [م: ٥٩]، واللباب =

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨] فقيل: إنها مصدرٌ من هذا القَبيل؛ لأنها دِينٌ وقد تقدَّم ما يدلُّ عليه من أمورِ الدِّين. وقيل: إنها مفعولٌ به؛ أي: اتبعْ صبغةَ الله. وقيل: إغراءٌ؛ أي: عليكم صبغةَ الله. وقيل: بدلٌ من قوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٣٥] ذكره الفرَّاء، وقال لو رفعتَ جاز على تقدير "هي"(١). ومنه قول الشاعر:

إنَّ نِـزَارًا أَصبَحَـت نِـزَارَا
دَعــوَةَ أَبرَارٍ دَعَــوا أَبرَارَا(٢)

يريد: أنها أصبحَت مجتمعةً بعدَ التفرُّق يدعو بعضُها بعضًا. ونظيرُه قولهم: "اللهُ أكبرُ دعوةَ الحقِّ"(٣).

تنبيه: يجوز أن يرفَعَ هذا كلُّه على خبرِ الابتداءِ؛ أي: ذلك وعدُ الله، وصنعُ الله، وهو دعوةُ الحق.

وَمِثْلُــهُ مَــا اســتَعمَلُوا مُثَنَّــى ... لَبَّيكَ مَعْ سَعْدَيكَ فِي ذَا المَعْنَى

= له (١/ ٤٦١)، ونسبه ابن يعيش للكسائي خاصة في شرح المفصل (١/ ٢٨٧)، ونسبه ابن الخشاب للبغداديين في المرتجل (ص ٢٥٦، ٢٥٧)، وقال: «وتقصر هذه الألفاظ المستعملة أسماءً للأفعال بأن معمولاتها- من الفضلات التي يسوغ مع الأفعال تقديمها- لا يجوز تقديمها معها عند البصريين ومن نحا نحوهم...؛ لعدم تصرفها وخروجها بذلك عن سنن الأفعال التي قامت مقامها، إذ كان للأصول ما ليس للفروع من التمكن في الأحكام والاتساع فيها».

(١) قوله في معاني القرآن له (١/ ٨٣، ٨٤) ونقله المصنف هنا بتصرف في اللفظ يسير.

(٢) بيتان من الرجز، وهما لرؤبة في الكتاب (١/ ٣٨٢)، ومجاز القرآن (٢/ ١٦٢)، وعلل النحو لابن الوراق (ص ٣٦٦)، وليسا في ديوانه، وبلا نسبة في التمام في تفسير أشعار هذيل (ص ٤٠)، شرح المفصل (١/ ٢٨٩).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٣٨٣)، والمفصل (ص ٥٧)، والمقدمة الجزولية (ص ٢٧٤).

أقول هذا هو الموضعُ السادسُ وضابطُه: أن يقعَ في كلامِهم مثنًّى نحو: "لَبَيَّك وَسَعدَيك"، "لبيك" من ألبَّ على كذا؛ أي: لازَم عليه، وقال الخليلُ: هو من قولهم: "داري تُلبُّ دارَ فلانٍ" / ؛ أي: تحاذيها؛ فكأنه قال أنا مواجهُك مما [٤٦: و] تريد إجابةً لك(١).

و"سعدَيك" من الإسعاد وهو المعاونة؛ أي: أُسعدك إسعادًا بعد إسعاد، وقول ابن جعفر: إذا أطلِقَ على الخالقِ يكونُ بمعنى "أسعِدنا" بعيدٌ لخروجِ الكلامِ عن الانتظامِ(٢).

و"حنانَيك" من الحَنان وهو الرحمة، قال الخليلُ: «معناه: كلَّما كنتُ في رحمةٍ منكَ فلتكن موصولةً بأخرَى»(٣).

و"دوالَيك" من المُداولةِ وهي المناوبةُ، ومعناه: دَاوِلنا مداولةً بعدَ مداولةٍ، قال:

إِذَا شُــقَّ بُردٌ شُــقَّ بِالبُردِ مِثلُهُ   دَوَالَيكَ حتَّى كُلُّنا غَيرُ لَابِسِ(٤)

---

(١) انظر قول الخليل بتصرف يسير في: الصحاح (لبب)، والذي في العين (٨/ ٣٤١): «التلبية: الإجابة، تقول: لبيك؛ معناه: قربًا منك وطاعة، لأن الإلباب القرب»، وكذا نقله عنه الجوهري في (لبي).

(٢) انظر: المنهاج الجلي (٢/ ١٥٨و- عاطف أفندي) (٣١٦/ ظ- الفاتح).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٣٤٨)، وفيه: «وزعم الخليل رحمه الله أن معنى التثنية أنه أراد تحننًا بعد تحنن؛ كأنه قال: كلما كنت فى رحمة وخير منك فلا ينقطعن وليكن موصولًا بآخر من رحمتك».

(٤) كتب في حاشية الأصل: «كانوا في الجاهلية إذا عقد رجل مودة في المرأة شقَّ كل منهما ثوب صاحبه؛ فدواليك: مصدر منصوب واقع موقع الحال؛ أي: متداولين». **قلت**: ذكر ذلك السيرافي في شرح الكتاب (٢/ ٢٣٩). والبيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني =

و"هَذَاذَيكَ" مِن الهَذِّ وهو الإسراعُ في القطعِ والضربِ والقراءةِ؛ يقال: "فلانٌ يهذُّ القرآنَ"؛ أي: يسرُدُه؛ قال الشاعر:

ضَربًا هَذَاذَيكَ وَطَعنًا وَخْضَا[1]

واعلم أنَّ في كلامِ المصنف نظرًا من وجوهٍ:

الأولُ: أنَّه كان يحتاجُ إلى شرطٍ آخرَ وهو أن يكون مضافًا؛ إمَّا إلى فاعلِه أو إلى مفعولِه ليفيدَ؛ لأنَّ المصدرَ وإن دلَّ على الفعلِ لكن لا يدلُّ على المنسوبِ إليه فلا بدَّ من ذكره. **إنْ قلتَ**: لا حاجةَ إلى هذا القيدِ لأنَّ هذه المصادرَ لا تقعُ إلا مضافةً إلى أحدِهما فلا يكونُ لهذا القيدِ فائدةٌ. **قلتُ**: لو فرِض انفصالُها عن الإضافةِ لم يجز حذفُ أفعالِها لما قلناه فلا بدَّ من تقييدِها حينئذٍ.

الثاني: أن قوله «**ما استَعمَلُوا مثنًّى**» لا شك أن مطلقَ المثنى ليس بمرادٍ؛ فإن أرادَ ما لم يستعمَل منصوبًا إلا مثنًّى ورَد الإشكالُ بأن الحذفَ وإن أمكن ضبطُه باستعمالِه كذلك لكِن معرفةُ استعمالِه كذلك من حظِّ اللغويِّ فيفتقرُ إلى السماعِ فيكون سماعيًّا. **إن قلتَ**: المرادُ بالقياسِ ما كان له ضابطٌ وهذا له ضابطٌ وإن لم يكن للضابطِ ضابطٌ. **قلتُ**: يلزَم حينئذٍ أن نجعلَ القسمَ الذي جعلَه سماعيًّا قياسيًّا لأنَّ له ضابطًا أيضًا وهو كثرةُ الاستعمالِ فيلزَمُه أحدُ الأمرين؛ إما جعلُهما معًا من السماعيِّ أو جعلُهما معًا من القياسيِّ لعدمِ الفارقِ بينهما.

= الحسحاس في ديوانه (ص ١٦)، وله في الكتاب (١/ ٣٥٠)، وأمالي الزجاجي (ص ١٣١)، والخصائص (٣/ ٤٧)، وشرح المفصل (١/ ٢٩٣).

(١) الرجز للعجاج في ديوانه (١/ ١٤٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠٧)، وشرح المفصل (١/ ٢٩٤)، والوخضُ: الطعن الخفيف ليس بالنافذ، ويقال فيه: "الوخض والوخط". الصحاح (وخض)، وتاج العروس (وخض، وخط).

وإن أراد بالمثنَّى ما لم يكن حقيقيًّا بل للتكثُّر والمبالغةِ يلزَمُه الإشكالُ أيضًا؛ إذ ليس لهذا الضابطِ ما يضبَطُ به بل مَرجعُه إلى السَّمعِ.

الثالث: أن هذه المصادرَ ما دامَ أن تكونَ مثناةً تكونُ غيرَ متصرفةٍ؛ أي: لا تستعمل إلا منصوبةً وههنا مصادرُ أُخَر غيرُ متصرِّفةٍ التزم حذفُ أفعالها، فحينئذٍ لو قال منها ما وقع غيرَ متصرِّفة ليدخلَ فيه هذا القسم أيضًا لكان أجودَ، وإن لم يزُلْ بذلك أيضًا الإشكالُ المذكورُ. وتلك المصادر: "سبحانَ اللهِ وريحانَه ومعاذَ اللهِ، وعمرَكَ اللهَ وقِعدَكَ اللهَ"؛ أمَّا "سبحان" فهو اسمٌ بمعنى التسبيحِ وهو تنزيهُ الله تعالى من كلِّ ما لا يليقُ بجلاله، ولا ينصرِفُ للعَلَمية والألفِ والنونِ، وقد يستعمل مفردًا قال الأعشى(١):

أَقُـولُ لَمَّـا جَاءَنِـي فَخرُهُ ... سُـبحَانَ مِن عَلقَمَةَ الفَاخِرِ

وقد يعرَّف حيثُ يقالُ: سبحانَك يا ذا السبحانِ.

وأمَّا "ريحانَه"؛ فمعناه: استرزاقُه مأخوذٌ / من قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢]. والريحان: الرَّحمةُ والرِّزقُ. [٤٦: ظ]

تنبيهٌ:

"ريحانَه" جعله سيبويه من مصادرَ غيرِ متصرِّفة وكذا الجزولي(٢)، وفيه

---

(١) بيت من السريع، وهو في ديوانه (ص ١٩٣)، وله في الكتاب (١/ ٣٢٤)، ومعاني القرآن للزجاج (١/ ١١٠)، والخصائص (٢/ ٤٣٧)، وشرح أبيات المغني (٧/ ٢٠١).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٢٢)، والمقدمة الجزولية (ص ٢٧٦)، واعتذر السيرافي عن سيبويه بعد إيراده الآية الكريمة والشاهد التالي؛ فقال: «ولعل سيبويه أراد إذا ذكر "ريحانه" مع "سبحانه" كان غير متمكّن كسبحانَ». شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢١٥).

نظرٌ لمجيئه مرفوعًا؛ قال النَّمِر بن تَولَبٍ[١]:

سَلَامُ الإلَـهِ وَرَيحَانُـهُ .... وَرَحمَتُـهُ

وجاء في الآية مجرورًا بالألفِ واللامِ.

وأمَّا "معاذَ اللهِ" فلا يستعمل إلا مضافًا منصوبًا؛ معناه: عِياذًا بالله؛ أي: عُذتُ عياذًا بالله؛ أي: لجأتُ إليه.

وأمَّا "عمرَكَ اللهَ" فقال سيبويه: «معناه : عمّرتُك اللهَ تعميرًا»[٢]؛ أي: سألتُه تعميرَك؛ أي: أن يُعمِّرَكَ. ثم وضَعوا "عمرَكَ" موضعَ "تعميرَكَ" فهو مصدرٌ؛ لأنَّ معناه: عمرتُك اللهَ، واسم اللهِ تعالى منصوب بـ"سألتُ" المقدَّر. وقيل: إنهما منصوبان بـ"سألتُ" المقدَّر؛ أي: سألتُ اللهَ بقاءَك. وقال أبو سعيد: «"عمرَكَ" منصوب بفعل مقدَّر تقديره؛ أسألك بعمركَ اللهَ؛ أي: بتعميرك له؛ أي: بوصفك له بالبقاءِ ثم حذفوا الباءَ ووصلوا الفعلَ إليه». قال: «ثم صرَّفوا الفعلَ منه فقالَ: عمرتُك اللهَ؛ أي: سألتُك ببقائِه، واسمُ الله منصوب بالمصدر»[٣]. وأجازَ الأخفشُ رفع اسمَ اللهِ على أنه فاعلُ المصدرِ والمصدرُ يكونُ مضافًا إلى المفعولِ[٤].

---

(١) جزء بيت له من المتقارب، والبيت بتمامه:

سَـلامُ الإلـهِ ورَيحَانُـه ورَحمَتُـهُ وسَـمَاءٌ دِرَرْ

ديوانه (ص ٣٤)، وهو في مجاز القرآن (٢/ ٢٤٣)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٢١٥)، وشرح ديوان المتنبي للعكبري (٤/ ٧٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٥).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٢٢).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢١٥، ٢١٦).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢١٥، ٢١٦)، وشرح الرضي (١/ ١١٩).

وأمّا "قِعدَكَ اللهَ" فهو أيضًا عند سيبويه مصدرٌ مثل "عمرَكَ اللهَ"[١] سواءٌ إلا أنَّ فعلَه لم يرِد به استعمالٌ بخلافِ "عمرَكَ اللهَ"، ومعناه: حَفَّظْتُكَ اللهَ؛ أي: سألتُه أن يكون حفيظَك مأخوذًا من قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]؛ أي: حافظٌ. وقال أبو سعيد: معناه أسألُك بقعدِك اللهَ؛ أي: بوصفِك إياه بالدوامِ والثبوتِ؛ مأخوذًا من قواعدِ الشيءِ وهي أصولُه الباقية[٢]. ثم حذفوا الجارَّ وأوصلوا الفعلَ إليه، ومثله قعيدَكَ اللهَ، قال المرَقِّشُ[٣]:

قَعِيــدَكَ اللهَ هَل تَــدْرِي إِذَا ... ما لُمتَ فِــي حُبِّهَا فِيمَ تَلُومْ

وقد يحذفُ اسمُ الله تعالى قال متمّمٌ[٤]:

قَعِيدَكِ أَن لَا تُسمِعِينِي مَلامَةً ... وَلَا تَنكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيِيجَعَا

واعلم أن هذه الثلاثةَ أعني: عمرَكَ اللهَ وقِعدَكَ الله وقَعِيدَكَ اللهَ فيها معنَى القسمِ والسؤالِ ولذلك تجابُ بما يجابُ القسمُ والسؤالُ.

* * *

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٢٢).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢١٦).

(٣) بيت من مجزوء البسيط، وهو للمرقش الأصغر في المفضليات (ص ٢٤٩)، وفيه: «فعمرُكَ اللهُ» بدل «قعيدك الله».

(٤) بيت من الطويل، وهو في ديوانه رضي الله عنه (ص ١١٥)، وله في المفضليات (ص ٢٦٩)، والمنصف لابن جني (ص ٢٠٦)، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢١٦)، والتذييل والتكميل (١١/ ٣٤٢). وقوله: «فييجعا» لغة في "يوجَعُ" بقلب الواو ياءً.

[المفعول به]

قال:

وَمَا يَقَعْ عَلَيهِ فِعلُ الفَاعِلِ   فَـذَاكَ مَفعُـولٌ بِهِ وَسَـائِلِ

أقول: لما فرَغ من البحثِ عن المصدرِ شرَع في البحثِ عن المفعولِ به، وإنما قدَّمه عن المتعلقاتِ الأُخَر لكونه أشدَّ تعلقًا بالفعل بعد المصدر. ومرادُه بوقوعِ الفعل تعلُّقُه المعنويُّ الاصطلاحيُّ بالذي لا يتصور هو إلا به، وإنما قلنا "المعنويُّ" ليدخلَ فيه نحوُ: "أردتُ زيدًا، وخاطبتُه، ولم أضرِب زيدًا"، ولو كان التعلقُ حسيًّا لخرج ذلك كله. وإنما قلنا "الاصطلاحيُّ" ليخرجَ الفاعلُ لأن للفعلِ به تعلقًا من حيثُ اللغةُ لا الاصطلاحُ. وقلنا: "لا يتصور إلا به" لتخرجَ المتعلقاتُ الأُخَر لأنَّه يمكِنُ تصورُ الفعل دونَها وإن استلزَمَ تصوُّرُه [٤٧: و] تصوُّرَها، وليس كذلك المفعولُ به لأنَّ الفعلَ نسبةٌ بينه وبين الفاعل ولا يمكن تصورُ النسبةِ إلا بعد تصوُّرِ المنتسبَين. واعلم أنَّ تعريفَ الشيءِ بما يتوقَّفُ تصوُّرُه على مثلِ هذا التفسيرِ الدقيقِ مما لا يستصوِبُه الأذكياءُ.

قال:

وَقَد يَجِي مُقَدَّمًـا كَمَا تَرَى   وَقَـد يَجِـيءُ فِعلُـهُ مُقَدَّرَا

أقول: لقوَّةِ الفعلِ في الاقتصارِ وأصالتِه في العملِ جازَ تقديمُ منصوبِه عليه ما لم يمنَع مانِعٌ؛ وذلك إمَّا لكونِه أهمَّ، أو لتوسيعِ العبارةِ في النظمِ والنثرِ.

وقال بعضُهم: إنَّه للحصرِ، ولا دليلَ عليه وإن أستفيدَ منه ذلك فيكونُ مِن دليلٍ خارجيٍّ؛ نحو: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ وشبهه[١]. وربما يجبُ التقديمُ وذلك لتضمُّن المفعولِ معنَى الاستفهامِ؛ كقولك: "مَن ضربتَ"؟ وربما يمتنعُ ذلك إمَّا لاتصالِ نونَي التوكيدِ بالفعلِ، وإمَّا لدخولِ أداةِ الاستفهامِ على الفعلِ.

قوله: "**وقَد يَجِيءُ فِعلُه مُقَدَّرًا**"؛ أي: يجوز حذفُه عند قيامِ قرينةٍ حاليةٍ؛ كقولك لمن أخَذ يضربُ القومَ: "زيدًا"؛ أي: اضرب زيدًا. أو مقالية؛ كقولك لمن يقول: "مَن أضربُ"؟: "زيدًا"؛ أي اضربه.

وَقَد يَجِـيءُ وَاجِبًا فِي أَربَعَهْ ... فَأَوَّلٌ مِنْ شَـرطِهِ أَنْ تَسمَعَهْ
مِثْـلَ امْـرَأً وَنَفسَـهُ وَأَهلَا ... وَكَانتَهُوا خَيرًا لَكُم وَسَـهْلَا

أقول: وجوبُ حذفِ الفعلِ ههنا على قسمَين: سماعيٍّ وقياسيٍّ؛ فالسماعيُّ مفعولاتٌ كثُرت على ألسنتِهم وطلَبوا الخفَّةَ فحذِف أفعالُها، وهو على حدِّ المصادر التي تقدَّم ذكرها ومثله قولُهم: "امرأً ونفسَه"؛ أي: دع امرأ ونفسَه. "أهلَك والليلَ"؛ أي: ألحق أهلَك واسبِقِ الليلَ. "وَرَاءَك أوسعَ لك"[٢]؛ أي:

---

(١) نسبه أبو حيان للزمخشري، ورده ابن الحاجب دون التعرض لذكر قائله، وكذا الرضي، وفي المسألة تفصيل كبير، ورأي المصنف ههنا هو المعتبر والأصل الذي نصَّ عليه سيبويه في أن العرب يقدمون ما هم بأمره أهم وبشأنه أعنى، ومذهب المصنف هنا من أن الحصر يفهم من سياق الكلام لا من التقديم هو ما قرره أبو حيان والسيوطي أيضًا؛ انظر: الكتاب (١/ ٣٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ١)، وشرح الرضي (٢/ ٤٣٤)، والبحر المحيط (١/ ١١٤، ١١٥٩٦)، وعروس الأفراح (١/ ٣٨٢)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠)، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار (١/ ٢٢٩).

(٢) كتب في الحاشية: «حكِي أن ابن حمامة الشاعر أتى الحطيئة فقال: السلام عليك. فقال: كلمة تقال وليس لها جواب، فقال: أأدخل؟ قال: وراءك أوسع لك. فقال: ابنُ حمامة. قال: =

اذهب وراءك وايتِ مكانًا أوسع لك. "عَذِيرَكَ مِن فلانٍ"؛ أي: أحضِر عذيرَك؛ أي: عاذرك. قال سيبويه: أي عُذرَك. وضعِّف بأن الـ"فَعِيل" إنما يأتي مصدرًا إذا كان صوتًا كالصَّهيلِ والصَّرِير، وليس بوجهٍ لأنَّه جاء في غير الأصوات؛ كالنَّكِير والنَّذِير.

"هذا ولا زعماتِك"؛ أي: هذا الحقّ ولا أتوهمُ زعماتِك؛ يقالُ: لمَن يزعُمُ زَعماتٍ ويظهَرُ خلافُ قولِه، أو أشارَ إشارةً بمشورةٍ رَدِيَّةٍ ثم أَتَى بأخرَى حسنةٍ.

"كِلَيهِما وتَمرًا": أُعطيك كلَيهِما وتمرًا[١].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٧١] ففيه ثلاثةُ أقوالٍ؛ قال سيبويه والخليلُ: انتهوا عن ذلك واقصدوا خيرًا لكم[٢]؛ لأنَّ النهيَ عن الشرِّ أمرٌ بإتيانِ الخيرِ لأنَّه ضدُّه فحذِف لدلالتِه عليه. وقال الكسائيُّ: التقدير: إن تنتهوا يكنِ الانتهاءُ خيرًا لكم[٣]. وقال الفرَّاءُ: صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم[٤].

= كن ابن أبي طير الله شئت ». ا.هـ. وانظر المثل وقصته في: الفاخر للمفضل بن سلمة (ص ٣٠١)، وشرح مقامات الحريري للشريشي (٣/ ٣٢١).

(١) كتب في الحاشية: «حكِي أن عمرًا الجعدي كان بين يديه قرص وتمر وزبد؛ فقال رجل: أطعمني من قرصك أو زبدك؟ فقال: كليهما وتمرًا؛ أي: أعطيك كليهما وتمرًا؛ ثم جرى مثلًا». ا.هـ. وانظر المثل وقصته في: الفاخر (ص ١٤٩)، ومجمع الأمثال (٢/ ١٥١)، والمستقصى للزمخشري (٢/ ٢٣١).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٨٢، ٢٨٣)، والمقتضب (٣/ ٢٨٣).

(٣) انظر: شرح المفصل (١/ ٣٩٥)، وشرح التسهيل (٢/ ١٥٩)، والتذييل والتكميل (٧/ ٤٩).

(٤) معاني القرآن (١/ ٢٩٥، ٣٠٣)، وانظر: شرح المفصل (١/ ٣٩٥)، وشرح التسهيل (٢/ ١٥٩).

[النداء]

وَالثَّانِ جَـاءَ حَذفُهُ مَقِيسَـا مِنهُ المُنَادَى فَاسـتَمِعْ نَفِيسَا
مَطلُوبُ الإقْبَالِ بِحَرفٍ نَابَا مَنَابَ أدعُو فاسـتَمِعْ صَوَابَا

أقول: لما فرغ مما حذِف عاملُه[1] سماعًا شرَع فيما حذِف عاملُه قياسًا وهو ثلاثةُ أبوابٍ:

الأولُ المنادَى: وهو المطلوبُ إقبالُه بحرفٍ نابَ منابَ "أدعو". "**المطلوبُ إقبالُه**": كالجنس. وقوله بـ"**حرف ناب مناب أدعو**": كالفصلِ خرج عنه نحو: أدعو زيدًا وشبهه. واعلم أنَّ في تحقيق المنادَى أقوالاً؛ قال بعضهم: إنَّ / [٤٧: ظ] حروفَ النداءِ أسماءُ أفعالٍ والمنادَى منصوبٌ بها[2]، وليس بمستقيمٍ لأنَّا نقطعُ أن المنادَى مع الحرفِ كلامٌ مستقلٌّ، ويدلُّ عليه صحةُ الوقفِ عليه؛ فلا بدَّ له حينئذٍ من مرفوعٍ وليس هو المنادى اتفاقًا فيكون مضمرًا، ولا يستقيمُ إلا للمتكلِّم فيلزَم أنَ يكونَ كلٌّ من حروفِ النداء كلامًا مستقلًّا؛ كـ"أُفٍّ" وليس اتفاقًا، والمصنف ردَّ هذا المذهب بوجهَين ضعيفَينِ لا نطوِّلُ الكلام بذكرِهما[3].

وقال بعضُهم: إن هذه الحروف مع المنادى كلامٌ وليست بأسماءِ أفعالٍ

---

(١) في الأصل: «فاعله»، والمثبت الوجه ويدل عليه قوله بعد: «شرَع فيما حذف عامله قياسًا».

(٢) نقله الرضيُّ عن أبي علي الفارسي، والمراديُّ عن الكوفيين؛ شرح الرضي (١/ ٣٤٦)، والجنى الداني (ص ٣٥٥).

(٣) انظرهما في: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢١٨).

ولا فعلَ يقدَّر(١). ولا يستقيم أيضًا؛ لأنَّ الإسناد ركنٌ من أركانِ الكلامِ ولا يتحقَّقُ إلا بمسندٍ ومسندٍ إليه، والحرف لا يسنَدُ ولا يسنَدُ إليه ويحصل من هاتين المقدمتين المتفق عليهما المطلوبُ.

وقال بعضُ الأصوليِّين: إن المنادى مع حرف النداء كالفضلات الأخر، والكلامُ= المستقلُّ الآتي بعدهما(٢). ولا يستقيمُ أيضًا، أمَّا معنًى فلأنا نقطعُ بأنها جملةٌ مستقلةٌ ولذلك يصحُّ السكوت عليها؛ ألا ترَى أنه قد ينادَى ليعلمَ الحضورُ أو الغيبةُ لا ليُخبرَ بشيءٍ، وأمَّا لفظًا فلأن الاسمَ لا بد له من الإعرابِ لفظًا أو تقديرًا وجهاتُه متعددةٌ وعلى ما ذكروه لا يبقَى للمنادى جهةٌ من جهاتِ الإعرابِ.

وإذا بطَلت هذه الظنونُ فلنتوجَّه إلى التحقيقِ وهو ما عليه المحققون: أن المنادى منصوبٌ بفعلٍ متروكٍ استعمالُه؛ مثل: "يا زيد"؛ تقديره "يا أدعوك" فحذِف الفعلُ لكثرةِ الاستعمال وأقِيم الحرفُ مُقامَه ثمَّ أُقِيم الاسمُ الظاهرُ

---

(١) نقله الرضيُّ عن المبرد؛ شرح الرضي (١/ ٣٤٦)، وذكر ابن الحاجب هذا القول أيضًا ولم ينسبه في الإيضاح (١/ ٢١٩) وأخذ المصنف هنا ردَّه بلفظه، وانظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٧٩)، والجنى الداني (ص ٣٥٥)، والمساعد (٢/ ٤٨٠).

(٢) نقله ابن الحاجب عن بعض أهل الأصول ولم يعين اسمه في الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢١٩) وأخذه المصنف هنا عنه وردَّه عليه بلفظه أيضًا. وهذا قول الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني نقله عنه إمام الحرمين وردَّه عليه في البرهان (١/ ١٤٧)، قال: «قال الأستاذ أبو إسحاق رحمه الله: "النداء ليس كلامًا مستقلًا، وإنما هو طرفٌ مستفتحٌ، والمنادى بعده يرتقب قسمًا من أقسام الكلام، وذلك القسم يدخل تحتَ الأقسامِ"، وهذا فاسدٌ لأن قول القائل: "يا زيد" كلامٌ تامٌّ باتفاق أهل اللسان يجوز فرضُ السكوت عليه». وانظر: إيضاح المحصول من برهان الأصول للمازَري (ص ١٦٣)، والتحقيق والبيان للأبياري (١/ ٥٧٩).

مُقامَ المضمَرِ. **ولننقِّح هذا الكلام فنقول:** إن محلَّ هذه الحروفِ في الجملةِ الندائيةِ كمحلِّ الهمزةِ في الجملةِ الاستفهاميةِ في كونِها موضوعةً للإنشاءِ داخلةً على الفعل طالبةً صدرَ الكلامِ موضوعةً للطلب كالهمزة في ذلك كلِّه، إلا أنَّه التزم حذفُ الفعلِ معها كما التزم حذفُ خبرِ المبتدأِ الواقعِ بعد "لولا" إذا كان مطلقَ الوجودِ لدلالتِها عليه كما دلَّ "لولا" على الوجودِ من حيثُ إنَّ الفعلَ "أنادي" وهي موضوعةٌ للنداء، هذا ومع كثرةِ الاستعمالِ وحيثُ لم تدلَّ الهمزةُ في الاستفهامِ على خصوصيةِ الفعلِ لم يجوِّزوا حذفَه.

لكن ههنا سؤالٌ صعبٌ لم أرَهم يذكرونه وهو أنَّ المنادى مفعولٌ وهو فضلةٌ لا يحتاجُ الكلامُ إليه في انعقاده، وههنا مع قطعِ النظرِ عنه لا يستقلُّ الكلامُ في الإفادةِ، وأيضًا إن حرفَ النداءِ دالٌّ على الفعلِ كما ثبت وعلى الفاعلِ أيضًا بالنسبة إلى العالِم بالوضعِ فيلزم أن يكون مستقلًّا في الإفادةِ كاستقلالِ "نعم" في الإفادة حين دلالتِها على الفعلِ والفاعلِ في جوابِ مَن قال: أتقومُ؟

ووجه الحلِّ أن نقول: إن حرفَ النداءِ لا يستقلُّ في دلالتِه على الجملةِ المقدرةِ لأنَّه عند ذكرِه وحدَه يحتملُ أن يكونَ صوتًا من الأصواتِ، ويحتمل أن يكونَ نداءً، ومع / الاحتمالِ لا يتمُّ في الإفادةِ، وليس كذلك "نعم" لنصوصيَّتها [٤٨: و]
في دلالتها فإذا ذكِر بعده المنادى ارتفع الاحتمالُ وتمَّ الاستقلالُ، فالمنادى إنما صار مُفتقَرًا إليه في انعقادِ الكلام من حيثُ إنه قرينةٌ للفظ المحتملِ لا من حيثُ إنَّه فضلةٌ، والله أعلمُ بحقائقِ الأمورِ.

فَـإِن يَكُــن مَعرِفَــةً وَمُفرَدَا فَابــنِ عَلَى مَـا رَفَعُـوهُ أَبَدَا
كَمِثْلِ يَا زَيــدُ ومِثلِ يَا رَجُلْ وَمِثْلِ يَا زَيدَانِ يَا زَيدُونَ قُلْ

أقول: إذا تحقَّق حقيقةُ المنادى لفظًا ومعنًى؛ فاعلم أنه منصوبٌ على أنَّه مفعول به إلا أنه عُدِل عن النصب لفظًا لسببٍ هو البناءُ، وسببُ وقوعِه موقعَ ما لا تمكُّن له مِن الإعرابِ وهو الكافُ في "أناديك" وقد تقدَّم ما فيه من الإشكالِ في حدِّ المعرب[1]، ولم يبنَ المضافُ وإن وجِد فيه هذا السببُ لمانعٍ هو الإضافةُ؛ لأنَّها لكونِها ممكِّنةً للاسم في اسميَّتِه قاومتِ السببَ فبقي الأصلُ سالمًا عن المعارِض وهو الإعرابُ.

إن قلتَ: هذا يقتضي ألا توجدَ الإضافةُ مع البناءِ أصلًا، وخلافُ ذلك معلومٌ بدليلِ بناءِ "غلامُ هؤلاءِ" وشبهِه. قلتُ: الإضافةُ إنما تمكِّن المضافَ في الاسميةِ لا المضافَ إليه؛ لأنَّ كونَ الاسمِ مضافًا من خواصِّه بخلافِ كونِه مضافًا إليه لجوازِ وقوعِ الفعلِ مضافًا إليه.

إن قلتَ: هب أنه كما ذكرتَ فما تصنع بنحو "خمسةَ عشرَك" وشبهِه. قلتُ: بين المسألتين فرقٌ وذلك أنَّ الإضافةَ في المنادَى مقدَّم على سببِ البناءِ فممتنعٌ طروءُ السببِ، وأما نحو "خمسةَ عشرَك" على عكس ذلك، وأيضًا البناءُ في المنادى عارضٌ وههنا لازمٌ فلا يلزَم مِن ممانعةِ الإضافةِ الشيءَ العارضَ ممانعتُها للشيءِ اللازمِ، وقد أضافَ قومٌ إلى المشابهةِ المعنويةِ اللفظيةَ وهو الإفرادُ وعلى ذلك سقَط الإشكالُ بكليَّتِه، وإنما لم يبنَ المنادى النكرةُ لعدمِ وقوعِه موقعَ المضمرِ؛ لأنَّ القائل به لا يخاطِبُ أحدًا بعينِه بل يخاطِبُ واحدًا غيرَ معيَّنٍ من جنسِه.

---

(١) انظر ما تقدم في: (ص ١٣٩، ١٤٠)

ههنا أبحاثٌ:

الأول: يجوزُ للشاعر أن ينوّنَ المنادى المبنيَّ للضرورةِ، ثم اختلفوا؛ قال الخليلُ وسيبويه والمازنيُّ: يكونُ مضمومًا. وقال عيسى بنُ عمرَ وأبو عمرٍو ويونسُ: يكون منصوبًا ردًّا إلى الأصل.

حُجةُ الأولِين قولُ الشاعر:

سَــلَامُ اللهِ يَــا مَطَــرٌ عَلَيهَا وَلَيسَ عَلَيكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ(١)

حجةُ الآخرِين قولُ الآخر:

ضَرَبَت صَدرَهَا إِلَيَّ وَقَالَت يَا عَدِيًّا لَقَد وَقَتكَ الأَوَاقِي(٢)

والأول أقيسُ لبقاءِ سببِ البناء وردُّ التنوينِ للضرورة لا يعارِضُه.

الثاني: أنَّ أبا العباس ذهَب إلى أن العَلَم إذا أريد نداؤُه جرِّد عن تعريفِ العلمية ثم نودِي، وذهب أبو بكر بنُ السَّرَّاجِ إلى خلافِ ذلك(٣)، وليس لسيبويه فيه نصٌّ، وقد طوَّل عبد القاهر في انتصارِ أبي العباس وحاصلُه: أنَّ المنادى معرفةٌ بالنداء ولو كان تعريفُ العلمية باقيًا للزِم الجمعُ بين التعريفَين وذا ممتنعٌ / ، ويدلُّ عليه وجهانِ؛ **الأولُ**: أنَّه تمتنعُ إضافةُ العلَم وإدخالُ اللام [٤٨: ظ] عليه إلا بعد تجردُّهِ عن التعريف، وليس ذا إلا لامتناعِ اجتماعِ التعريفَين فكذا

---

(١) بيت من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه (ص ١٨٩)، وله في الكتاب (٢/ ٢٠٢)، والمقتضب (٤/ ٢١٢)، والأصول (١/ ٣٤٤).

(٢) بيت من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة في المقتضب (٤/ ٢١٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٩٢)، وله أو لأخيه عدي في شرح الشاطبي على الألفية (٩/ ٦٤)، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٥/ ٧٥).

(٣) انظر: المقتضب (٤/ ٢١٣)، والأصول (١/ ٣٥٣).

ههنا. **والثاني**: أنَّ المعرفَ باللام يمتنَعُ نداؤه؛ نحو: "يا الرَّجلُ" وليس ذلك إلا لامتناعِ اجتماعِ التعريفَين فكذا مسألتُنا[1].

أقول: هذا ليس بشيءٍ لأنَّ تنكيرَ العلَم ليس بحسبِ الإرادةِ والهوسِ بل بسببِ الاشتراكِ في التسميةِ، وحيثُ وقَع الاشتراكُ فيه جاز أن يعرَّف؛ إمَّا بالإضافةِ وإما باللام لا أنهم حيثُ أرادوا الإضافةَ أو إدخالَ اللام نكَّروه، وإنما لم يجز إدخالُ اللام والإضافةُ على العلَم لأنه ليست لها فائدةٌ غيرُ التعريف وهو حاصلٌ فيكون إدخالهما عليه عبثًا لا لامتناعِ اجتماعِ التعريفينِ، وكذلك النداءُ لأن الغرضَ من إدخالِ حرفِ النداءِ عليه ليس هو التعريفَ بل النداءَ، وإفادتُه التعريفَ إنما هو بالعرَض لا بالذاتِ. وأمَّا امتناع نحو: "يا الرَّجلُ" فليس لاجتماعِ التعريفَين بل لوقوعِ الاستغناءِ عن اللامِ بحرفِ النداء، ويدلُّ على فساد ما قالوه نداءُ المضافِ مع وجود سببِ التعريفِ وهو الإضافةُ.

الثالثُ: منَع جماعةٌ منهم المازني وقوعَ الحال بعد المنادى؛ نحو: "يا زيدُ قائمًا" لأنَّ النداء قد وُجد سواءٌ قيِّد بالحال أو لا. وجوَّزه آخرون[2]، واستدلوا بقوله:

.... يَابُؤسَ لِلحَربِ ضَرَّارًا لِأَقوَامِ[3]

(١) انظر: المقتصد (٢/ ٧٥٦- ٧٦٠).

(٢) خالف المبردُ شيخَه المازني وأجاز وقوعه؛ انظر: الأصول (١/ ٣٧٠)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٠٨).

(٣) عجز بيت من البسيط للنابغة الذبياني، والبيت بتمامه:

قَالَت بَنُو عامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ ... يَا بُؤسَ لِلحَربِ ضَرَّارًا لأَقوَامِ

ديوانه (ص ٨٢)، وله في الكتاب (٢/ ٢٧٨)، والأصول (١/ ٣٧١)، وتوجيه اللمع (ص ١٢٦).

وبقولِ الآخر:

يَــا دَارَ مَيَّــةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّــنَدِ   أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيهَا سَالِفُ الأَبَدِ[١]

وقوله "بالعلياءِ" في موضوعِ الحالِ عن الدارِ.

قال:

بِلَامِ الاستِغَاثَةِ اخْفِضْ لَا تَقِفْ   وَافْتَحْ بِهِ الآخِرَ إِنْ زِدتَّ الأَلِفْ

أقول: هذان موضعان عُدِل فيهما عن الحركةِ البنائيةِ لأجلِ عارضٍ:

الأولُ: إذا دخَل عليه لامُ الاستغاثة فتجرَّ به لامتناعِ إلغاءِ الجارِّ؛ نحو "يا لَزيدٍ لعمرٍو"، وقال الشاعر:

تَكَنَّفَني[٢] الوُشَاةُ فَأَزْعَجُوني   فَيا لَلنَّاسِ لِلوَاشِـي المُطَاعِ[٣]

وإنما أتَى باللام لأنَّ المنادى لما تخصَّص بمعنًى هو الاستغاثةُ ضعُف عملُ العامِلِ فيه؛ إذ العاملُ لا يقتضي إلا المنادى، وأمَّا المستغاثُ به فلا، فقُوِّيَ باللام، وإنما فتِحت لأنها داخلةٌ على الواقعِ موقعَ المضمرِ واللامُ الداخلةُ على

---

(١) بيت من البسيط، وهو للنابغة في ديوانه (ص ١٤)، وله في الكتاب (٢/ ٣٢١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٤).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «حيطت بي».

(٣) بيت من الوافر، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه (ص ١١٨)، وله في الكتاب (٢/ ٢١٦)، واللامات (ص ٨٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٤٠٩)، والمنهاج الجلي لابن جعفر (م٢/ ١٥و)، وجاء في حاشيته: «يعني بالواشي المطاع: أبويه؛ لأنهما أمراه بتطليق زوجته [وهي لبنى التي اشتهر بها] في قصة مشهورة لهم، وإنما جاز أن يستغيث بالناس على مَن يطيعه لأنه قد دلَّ على أن طاعته كرهٌ بقوله "تكنفني الوشاة فأزعجوني"». انظر القصة بتمامها في: الأغاني (٩/ ٢٢٣)، والعقد الفريد (٧/ ١٣٦).

المضمر تفتَحُ أبدًا؛ نحو: "لَه ولَك". وأما قولُ الفرَّاءِ: «قولُهم: "يا لزيدٍ" يريدون يا آل زيد»[١]؛ فبعيدٌ للزوم الحذفِ واستعمالِهم ذلك حيث لا "أل" لا سيما إذا امتنَع نحوُ: "يا الله". وأمَّا اللامُ الثانيةُ فهي للمستغاث له. والأولُ مفعولٌ به والثاني مفعولٌ لأجله، وإنما كسروها لأصالةِ الكسر وفقدانِ المعارِض.

وإذا عطِف على المستغاث به باللامِ فالكسرُ قال الشاعر:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغتَرِبٌ ... يا لَلكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلعَجَبِ[٢]

[٤٩:و] / لفقدانِ المعارِض أيضًا؛ وهو الوقوعُ موقعَ المضمرِ لامتناعِ عطف الكافِ على الكافِ، ومَن قال إن فتحَ الأولِ لأجلِ الفرقِ بين المستغاثِ به وله قالَ ههنا إنما كسروا لكفايةِ الواوِ مؤونةَ الالتباس لكنَّه لا يخفى ضعفُه[٣].

وأمّا لامُ التعجب في قولهم "يا لِلماءِ، ويَا لِلدَّواهِي" فالتحقيق: أنها ليس بداخلةٍ على المنادَى لما ثبَت أنه يطلَبُ إقبالُه والمجرورُ بتلك اللامِ لا يطلَبُ إقبالُه؛ بل التقديرُ: يا قومُ أو يا هؤلاءِ اعجبوا للماءِ وللدواهي، ولذلك سمِّيت لامَ التعجب.

والموضع الثاني: إذا دخَلت عليه ألفُ الاستغاثةِ؛ نحو: "يا زيدَا ويا عمرَا" وقد يُؤتَى بالهاءِ لبيانِ الألفِ ولا يجتمعُ هذا الألفُ مع اللامِ لامتناعِ إلغاءِ الجارِّ ووجوبِ فتحِ ما قبلَ الألفِ فيلزمُ حينئذٍ اجتماعُ الكسرةِ والفتحةِ على حرفٍ واحدٍ وذا مستحيلٌ.

---

(١) نسب للكوفيين مطلقًا في: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٢١٣)

(٢) بيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: المقتضب (٤/ ٢٥٦)، والأصول (١/ ٣٥٣)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ٥٢٦)، والمقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٧٣٤).

(٣) كتب في حاشية الأصل: «لأن الفرق واقع من دون فتح اللام وهو التقدم والتأخر».

قال:

وَنَصَبُوا المُضَافَ وَالمُشَبَّهْ   وَالنَّكِرَاتِ غَيرَ مَن يُنَبَّهْ

أقول: هذه ثلاثةُ مواضعَ وجَب نصبُ المنادى فيها؛ لأنه هو الأصلُ ولا معارضَ:

أولها: المضافُ وقد تقدَّم.

وثانيها: المشبَّهُ به وهو كلُّ اسمٍ يستكمَلُ بالثاني؛ نحو: "يا ضاربًا رجلًا"، و"يا خيرًا مِن زيدٍ"، و"يا رجلًا راكبًا" لمعيَّنينَ، و"يا ثلاثةً وثلاثين" علَمًا، ومشابهتُها المضافَ في ذا المعنى؛ أعني استكمالَه بالثاني. وقد ذكروا في المشابهة ثلاثةَ أوجه؛ الأول: كونُه عاملًا في الثاني. والثاني: تخصُّصُه بالثاني. والثالث: كونُ الثاني من تتمَّةِ الأولِ، وهذا حقٌّ لكنه لا يشمل أنواعه كما رأيتَ، واعلم أن "يا رجلًا راكبًا" لمعيَّنٍ قد صرَّح الفرَّاءُ والكسائيُّ بجوازِه وهو ظاهرُ كلام سيبويه[1]، ومن ثَمَّ جاز "يا راكبًا" لمعيَّن على تقديرِ: يا رجلًا راكبًا؛ قالَ الشاعر:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضتَ فَبَلِّغَنْ   نَدَامَايَ مِن نَجرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا[2]

قال المصنف: «فيه إشكالٌ لاستلزامِ جوازِه جوازَ "لا رجلًا راكبًا" وهو

---

(١) الكتاب (٢/ ١٩٩، ٢٠٠)، ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٥)، وانظر: المقتضب (٤/ ٢١٣)، وشرح المفصل (١/ ٣١٦)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٩٣)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٤).

(٢) بيت من الطويل، وهو لعبدِ يَغُوثَ بنِ وَقَّاصٍ الحارثي في المفضليات (ص ١٥٥)، والكتاب (٢/ ٢٠٠)، واللامع العزيزي (ص ٧٣٥)، وشرح المفصل (١/ ٣١٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٨٨).

ممتنعٌ»[١]. وأيضًا إن المنادى إذا كان معيَّنًا كان معرفةً فكيف يوصف بالنكرة؟!
ويمكن أن يُحلَّ الثاني بأن يقال: إن المنادِي لم يقصد نداءَ رجلٍ أولًا ثمَّ أتى بالوصفِ بعد تمامِه كما قصَد في "يا زيدُ الظريفُ" بل قصَد منادًى محقَّقًا بالوصف قبلَ النداءِ؛ فالصفةُ والموصوفُ في قصدِ المنادِي بمنزلة "زيدٍ" وحدَه في "يا زيدُ الظريفُ" ولأجلِ استكمالِه بالثاني شابَهَ المضافَ فانتصَب انتصابَه، ويدلُّ على جوازِه اتفاقُهم على جوازِ "يا رجلًا يضرِبُ عمرًا"، وقال الشاعر:

أَيَا شَاعِرًا لَا شَــاعِرَ اليَومَ مِثلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيبٍ تَوَاضُعُ[٢]

حيثُ إنَّ المنادي قصَد في أولِ الأمرِ منادًى موصوفًا لا مطلقًا ثم عرَض له الوصفُ، والفرقُ بينهما؛ أي بين الوصفِ بالمفردِ وبين الوصفِ بالجملةِ: أن الأولَ يمكنُ أن يقدَّرَ تامًّا فتُعَرَّفُ الصفةُ وتجري عليه؛ نحو: "يا رجلُ الراكبُ"، بخلافِ الثاني لأنَّه إذا قدِّر تامًّا لم تجْرِ الصفةُ عليه لكونِها جملةً والمعارفُ لا توصَفُ بالجملِ لكونِها نكراتٍ.

[٤٩: ظ] **وثالثها**: النكرةُ غيرُ المقصودة؛ كقول الأعمى: / "يا رجلًا خُذ بيدي"، وهل يشترط أن تكون متخصِّصةً أو لا؟ فالكوفيُّون إلى الأولِ والبصريُّون إلى الثاني، واحتجُّوا بقوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠] وهذا لا حجةَ فيه على الكوفيِّين لجوازِ أن يكونَ ﴿عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ متعلقًا بـ﴿حَسْرَةً﴾ لا بالمحذوف فيكون متخصِّصًا[٣].

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٢٥).
(٢) بيت من الطويل، وهو للصَّلَتانِ العبدي في الكتاب (٢/ ٢٣٧)، وشرح نقائض جرير والفرزدق (٣/ ١١٢٣)، والمقتضب (٤/ ٢١٥)، والتفسير البسيط (١٨/ ٤٧٤).
(٣) انظر: الأصول (١/ ٣٦٩)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٤)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٥٤٤).

قال:

وَتَابِــعُ المَبنِــيِّ إن أَفرَدتَــا أَعرِبْــهُ بالوَجهَيــنِ لَا ذُمِمتَا

أقول: اتفَق النحويُّون على جوازِ إجراءِ التوابعِ كلِّها على المنادى المبني على لفظِه وعلى محلِّه إلا البدلَ والمعطوفَ بالحرف إذا كان غيرَ المعرَّفِ باللامِ على ما يأتي بيانُه، غيرَ أنه حكِي عن الأصمعيِّ أنه قال: «ما وجدتُه موصوفًا في أشعارِ العرب»[١]، وقوِّي بأنَّه في قوَّةِ المضمرِ بدليلِ بنائِه وفتحِ اللامِ في المستغاثِ به فكما لا يوصَفُ المضمرُ فالقياسُ ألا يوصفَ ما في قوَّتِه ولا يضرُّه قولُ جرير[٢]:

.... يــــا عُمَــرُ الجَــوَادَا

لجوازِ أن يكونَ منصوبًا بإضمارِ "أعني". قال عبد القاهر: «ناهيك[٣] دليلًا على الاستعمالِ حكايةُ سيبويه؛ حيثُ قال: «سألتُ الخليلَ عن قولِهم: يا زيدُ الظريفُ»[٤]، فسقَط حديثُ غيرِه وأنشد:

---

(١) انظر: الأصول (١/ ٣٧١)، والمقتصد (٢/ ٧٧٣)، وشرح الرضي (١/ ٣٦٠)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ٤٩٣).

(٢) جزء بيت له من الوافر، والبيت بتمامه:

فَمَا كَعبُ بنُ مَامَةَ وَابنُ سُعْدَى بِأجوَدَ مِنكَ يَـا عُمَرُ الجَوادَا

ديوانه (١/ ١١٨)، وله في: المقتضب (٤/ ٢٠٨)، واللمع لابن جني (ص ١١٠)، والتذييل والتكميل (ص ٣٢٣)، وشرح أبيات مغني اللبيب (١/ ٦٣).

(٣) كتب في الحاشية: «ناهيك؛ أي: يكفيك».

(٤) ناقش سيبويه الخليل في جواز الوجهين وتوجيهما؛ فقال: «قلتُ: أرأيتَ قولهم "يا زيدُ الطويلَ" علامَ نصبوا الطويل؟ قال: نصب لأنه صفة لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصبًا على "أعني". فقلت: أرأيتَ الرفع على أي شيء هو إذا قال "يا زيدُ الطويلُ"؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع». الكتاب (٢/ ١٨٣).

إِذَا قَالَت حَـذَامِ فَصَدِّقُوهَا .... البيـتَ(١)

وأمَّا أنَّه لا ينافي القياسَ فلاستدلالِ أبي عليٍّ حيث قال: إنَّه وإنْ وقَع موقعَ ما لا يوصَفُ لكنَّه يجوزُ إجراؤُه مُجرى المظهراتِ الغائبةِ؛ ألا ترى قولَهم: "يا تمِيمَ كُلُّهم" كما قالوا "كلّكم"»(٢).

قلت: قولُ الأصمعيِّ على تقديرِ تصديقِه لا يدلُّ أيضًا على عدمِ الجوازِ؛ **لأنَّ عدمَ وقوفِ مستقرئٍ واحدٍ على الاستعمالِ لا يدلُّ على عدمِ الاستعمالِ، بلى إذا اتفَق المستقرِئونَ على ذلكَ يدلُّ لكنَّه منتفٍ، على أنَّه لا ينافِي إجماعَ النحاةِ لأنَّ انتفاءَ الاستعمالِ في الشِّعرِ لا ينافِي مطلقَ الاستعمالِ**. واعلم أن حملَ التوابع على لفظِ المنادى المبنيِّ من مشكلاتِ النحوِ؛ لأنَّ التوابعَ أبدًا إنما تجرِي على محالِّ متبوعاتِها؛ كقولهم: "مضى أمسِ الأحدثُ" بالرفع، ووجهُ العذرِ أن نقولَ: لعُروض البناءِ ههنا وضعفِ سببِه صارَ البناءُ كلا بناءٍ فأُجرِي مُجرى المعرباتِ، وليس كذلك سائِرُ المبنيَّاتِ للزومِ البناءِ فيها بسببٍ قويٍّ، ولذلك يعمَلُ حرفُ الجرِّ في لفظِه دونَ المبنيَّاتِ الأُخر، أو نقولُ: الحركةُ لعروضِها شابَهَت حركةَ الإعرابِ فأُجريت مُجراها، وقولُ المصنف «**إن أَفرَدتَا**»: [**إشارةٌ إلى ذلك**](٣).

---

(١) كتب في الحاشية: «تمام البيت:

.... فَإِنَّ القَولَ مَـا قَالَت حَذَامِ».

والبيت من الوافر، وهو للُجَيم بن صعب في الأمثال لابن سلام (ص ٥٠)، والفاخر للمفضل بن سلمة (ص ١٤٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٤٧)، وله أو لوَسِيم بن طارق في لسان العرب (نصت)، والبيت سيار في كتب النحاة؛ انظره في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٦٦)، والخصائص (٢/ ١٨٠)، والمرتجل (ص ٩٦)، وشرح المفصل (٣/ ٧١).

(٢) انظر: المقتصد (٢/ ٧٧٢).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق على ما جرت به عادة المصنف رحمه الله؛ إذ درج على إيراد ما نصَّ عليه الناظم بعد شرحه إياه، والله أعلم.

تنبيهٌ: اعلم أنَّ التابعَ إذا كانَ مضافًا لم يجُز فيه الوجهانِ بل ينصَبُ مطلقًا؛ تقول: "يا زيدُ صاحبَ عمرٍو، ويا عمرُو أبا محمدٍ، ويا تميمُ كلَّكم، ويا بكرُ غلامَ زيدٍ".

وَإِن عَطَفتَ أَبَدًا نَحوَ الرَّجُلْ ... فَلِلمُبَرِّدِ انتِصَابٌ قَد فَضُلْ
وَإِن يَكُن كَالحُسنِ اختِرْ عِندَهُ ... رَفعًا بِهِ وَلَا تُسَائِلْ بَعدَهُ
وَالرَّفعُ فِيهَا لِلخَلِيلِ غَلَبَا ... ثُمَّ أَبو عَمرٍو جَمِيعًا نَصَبَا
وَنَحوَ عَطفِ غَيرِهِ وَالبَدَلُ ... كَالمُستَقِلِّ أَبَدًا يُستَعمَلُ

أقول / : لما خيَّر بين الأمرين؛ أي: بينَ جوازِ الحملِ على اللفظِ والمحلِّ [٥٠: و] شرَع الآن يبيِّن الخلافَ الواقعَ في الاختيارِ في المعطوفِ بالحرفِ المعرَّفِ باللام، واعلم أن التوابعَ منها ما لم يجُز فيه الأمرانِ بل يكونُ حكمُها حكمَ المنادى المستقلِّ؛ وهو البدلُ والمعطوفُ بالحرف إذا كان غيرَ المعرَّفِ باللام؛ كـ"زيدٍ وعمرٍو".

وأمَّا البدلُ فلأنه إما أن يكونَ في حكمِ تكريرِ العاملِ أو يكونَ حكمُه حكمَ الصفةِ والتأكيدِ في الانسحاب، وعلى التقديرَين يكونُ حكمُه حكمَ المستقلِّ؛ أمَّا الأولُ فظاهرٌ، وأمَّا الثاني فلأنَّه هو المقصودُ والمبدلُ منه كالتوطِئةِ له، وذلك كالتزامِهم رفعَ الرجلِ في "يا أيُّها الرجلُ" لكونِه مقصودًا فتقول: "يا أبا عمرٍو زيدُ" بالرفع، و"يا زيدُ أبا عمرٍو" بالنصب.

وأمَّا المعطوفُ بالحرف فلأنَّ الحرفَ قائمٌ مَقامَ العاملِ فكأنه موجودٌ، هذا ومع كونِه مقصودًا كالأولِ خلافًا للأخفشِ فإنَّه يجوِّزُ الأمرَين قياسًا على المعرَّف باللام؛ نحو: "يا زيدُ وعمرًا"[1]، وليس بشيءٍ.

(١) نسبه للأخفش والمازني ابنُ الأثير في البديع (١/ ٤٠٦)، وعند الأكثرين أنه قول الكوفيين =

ومنها ما جازَ فيه الأمرانِ؛ وهو الصفةُ والتأكيدُ وعطفُ البيانِ والمعطوفُ بالحرفِ إذا كان معرفًا باللام: الصفةُ؛ نحو: "يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ". والتأكيدُ؛ نحو: "يا تميمُ أجمعون وأجمعين". وعطفُ البيان؛ نحو: "يا أبا حفصٍ عمرُ وعمرَ". والمعطوفُ بالحرف؛ نحو: "يا زيدُ والرجلُ والرجلَ"؛ قال الشاعر:

أَلَا يَــا زَيــدُ وَالضَّحَّاكُ سِــيرَا   فَقَد جَاوَزتُمَا خَمرَ[1] الطَّرِيقِ[2]

رووا في "الضحاك" الرفعَ والنصبَ، ولا دلالةَ في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] لجوازِ أن يكونَ النصبُ على أنَّه مفعولٌ معه والرفعُ على العطفِ على الضميرِ المرفوعِ المستكنِّ في ﴿أَوِّبِي﴾ ويكون ﴿مَعَهُۥ﴾ واقعًا موقعَ التأكيد[3].

إذا ثبت ذلك فاعلَم أنَّ: الخليلَ وسيبويه يختارانِ الرفعَ في المعطوفِ بالحرفِ المعرَّف، وأبو عمرو ويونسُ يختارانِ النصب فيه[4]، وكأنَّ الأولَ نظر إلى أنه مقصودٌ كالمنكَّر فلو لم يكن واجبًا فلا أقلَّ من أن يكون مختارًا. والثانيَ

= والمازني من البصريين؛ انظر: الأصول (١/ ٣٧٢)، وتسهيل الفوائد (ص ١٨١)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣١٥)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٢٠٠)، وتوضيح المقاصد (٢/ ١٠٧٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٣٣).

(١) كتب في الحاشية: «جادة».

(٢) بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٤٠٨)، واللمع لابن جني (ص ١١١)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ٥١٢).

(٣) قرأ العشرة بالنصب، وقرئ في الشاذِّ بالرفع؛ وهي قراءة ابن أبي عبلة والزعفراني وزيد بن علي وغيرهم؛ انظر: الكامل للهذلي (ص ٦٢٢)، وإتحاف فضلاء البشر (ص ٤٥٨).

(٤) الكتاب (٢/ ١٨٦، ١٨٧)، ووافق الخليل وسيبويه المازنيُّ، ووافق الآخرين عيسى بن عمر والجرمي؛ انظر: المقتضب (٤/ ٢١٢)، والأصول (١/ ٣٣٦)، وعلل النحو (ص ٣٤٠).

نظَر إلى ممانعةِ اللام تقديرَ حرفِ النداء، وكانَ ينبغي أن يكونَ الرفعُ ممتنعًا فلا أكثرَ من أن يكون مرجوحًا. والأولون أجابوا عن هذا بأن حكمَ التابعِ ليس كحكمِ المتبوعِ وربَّ تابعٍ يجوزُ فيه ما لا يجوز في متبوعه؛ بدليل جوازِ "رُبَّ شاةٍ وَسَخْلتِها" مع امتناع "رُبَّ سخلتِها". وللمبرِّدِ ههنا تفصيلٌ حسنٌ وهو: أنَّ اللامَ إن كانَت مفيدةً للتعريفِ كما في الأجناسِ= فالنصبُ هو المختار، وإن لم تفدِ التعريفَ كما في الأعلام= فالرفعُ هو المختارُ، وذلك لأنَّ الممانعةَ بين اللامِ وحرفِ النداءِ إنما تتحقَّق إذا كانَت للتعريفِ لا مطلقًا[١]، وقد نقَل المصنفُ هذا التفصيلَ في "شرح الكافية"[٢] على وجهٍ آخرَ، وهو منظورٌ فيه.

تنبيهٌ: عاملُ الرفعِ في هذه التوابعِ إنَّما هو معنويٌّ؛ لأنّه معرَبٌ ولا عاملٌ لفظيٌّ فوجَب أن يكونَ معنًى وهو كونُها توابعَ.

قال:

وَفِـي نِـدَا مَا عَرَّفُـوا بِاللَّام ... يُؤتَـى بِأَيُّهـا عَلَى الـدَّوَام

وَأَيُّهَـذَا ثُـمَّ هَـذَا ثُـمَّ ذَا ... وَالتَزَمُوا رَفعَ الرَّجُلْ وَحَبَّذَا

أقول / : اعلم أنَّهم إذا احتاجوا إلى نداءِ المعرَّف باللام توصَّلوا إليه باسمٍ [٥٠: ظ] مبهمٍ، ثم أجرَوا المعرَّفَ باللام عليه صفةً له، وإنما عمِلوا ذلك احترازًا عن توارُدِ حرفي تعريفٍ على شيءٍ واحدٍ؛ وهو إمَّا اسمُ الإشارةِ وحدَه نحو: "يا ذا الرجل" و"يا ذا الذي"، وإمَّا مع حرفِ التنبيهِ نحو: "يا هذا الرجلُ"، وإما مع "أيٍّ" نحو: "يا أيُّهذا الرجلُ"، وإما "أيٌّ" وحدَها مع حرف التنبيه نحو: "يا أيُّها الرجل".

---

(١) المقتضب (٤/ ٢١٢، ٢١٣)، وانظر: الأصول (١/ ٣٣٦)، والتوطئة لأبي علي الشلوبين (ص ٢٩٢)، وشرح المفصل (١/ ٣٢٨، ٣٢٩)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥١٦).

(٢) (١/ ٤١٨- ٤٢٠).

ولا تستعمل "أي" مجردةً من حرفِ التنبيه؛ لأنَّ وضعَها على الإضافةِ فلما أخرَجوها ههنا عن وضِعها أتَوا بحرفِ التنبيه بعدَها لئلَّا يُتوهَّم أنَّها باقيةٌ على وضعِها، ثم إنَّ المحقِّقِين أوجبوا رفعَ هذه الصفةَ لأنَّها هي المقصودةُ بالنداءِ وما قبلها كالتوطِئةِ لها والوُصلةِ إليها، وجوَّز المازنيُّ النصبَ قياسًا على غيرِها[١]. وفرَّق بعضُهم بين "يا أيُّها الرَّجلُ" وبين "يا هذا الرجلُ" لجواز "يا هذا" دون "يا أيها" فأجاز النصبَ في الثاني دونَ الأولِ، **والتحقيقُ** امتناعُ النصب مطلقًا اللهم إلا إذا جعِل اسمُ الإشارةِ منادًى محققًا لا وُصلةً؛ كقولك: "يا هذا أقبل"، ثم وُصف توضيحًا على حدِّ وصفِ المعارفِ الأُخر وحينئذٍ يجوز فيه الوجهان؛ كما تقدَّم[٢].

قال:

وَارْفَـعْ تَوَابِعًا لِـذَاكَ تُصِبِ   لِأَنَّهَـا تَوَابِـعٌ لِمُعْـرَبِ

أقول: كما التزموا رفعَ الرجل في "يا أيُّها الرجلُ" كذلك التزموا رفعَ توابعِه؛ لأنَّها توابعُ معربٍ تقولُ: "يا أيُّها الرجلُ العاقلُ" بالرفع لا غيرُ، ولذا قال سيبويه: «إذا قلتَ: "يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمَّةِ" إذا جعلتَه صفة للطويل لا

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٦٥)، والمرتجل لابن الخشاب (ص ١٩٤)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٠٢)، وشرح المفصل (١/ ٣٢٩)، وشرح الرضي (١/ ٣٧٥)، ونسبه الرضي للزجاج أيضًا.

(٢) هذا قول ابن السراج؛ قال في الأصول (١/ ٣٧٧): «...ولم تجعله وُصلة إلى الصفة وكان مستغنيًا بإفراده كنت في صفته بالخيار: إن شئت رفعت وإن شئت نصبت، كما كان ذلك في نعت "زيد" فقلت: "يا هذا الطويلُ والطويلَ". وأما "أي" فلا يجوز في وصفها النصبُ؛ لأنها لا تستعمل مفردةً فإن وصفت الصفة بمضافٍ فهو مرفوع لأنك إنما تنصب صفة المنادى فقط». وانظر: علل النحو (ص ٣٤٦)، وشرح المفصل (١/ ٣٤٠).

يكون فيه إلا الرفعُ»[١].

قال:

وَقِيـلَ: يَـا أللهُ دُونَ بَابِـهْ   وَيَـا الَّتِي شَـذَّ فَـلَا تَعبَأ بِهْ

أقول: لفظةُ "الله" الشريفةُ اختصَّت بخواصَّ ليست لغيرِها؛ منها جوازُ اجتماع "يا" مع اللامِ دون الأسماءِ الأُخر، قال سيبويه: إنما أجازُوا ذلك لشيئَين كلٌّ منهما جزءُ العلة؛ أحدُهما لزومُها[٢] للكلمةِ، والثاني: كونها عوضًا عن الهمزةِ المحذوفةِ إذ أصله "إلاهٌ"[٣].

وأمَّا قول الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ[٤] يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلبِي   وَأَنتِ بَخِيلَـةٌ بِالوَصلِ عَنِّي[٥]

---

(١) الكتاب (٢/ ١٩٣) وفيه: «وتقول: يا زيدُ الطويلُ ذو الجمة، إذا جعلته صفة للطويل، وإن حملته على زيد نصبت».

(٢) أي: "أل"، قال إمام الصناعة: «وذلك من قِبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف». الكتاب (٢/ ١٩٥).

(٣) كتبت في الأصل: «الإلاه»، وفي هذا جمع بين المعوض والمعوض عنه، وليس هذا من عمل المصنف والله أعلم، وإنما هو ما اعتاده الناسخ من زيادة الألف واللام في كثير من الكلمات، وقد تقدم التنبيه على هذا في مقدمة التحقيق، انظر كلام سيبويه في الكتاب (٢/ ١٩٥)، وفيه: «وكأن الاسم والله أعلم إلهٌ، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلَفًا منها».

(٤) قال البغدادي: «و"من اجلك" يقرأ بنقل فتحة ألف "أجلك" إلى نون "من"». خزانة الأدب (٢/ ٢٩٣).

(٥) بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/ ١٩٧)، والمقتضب (٤/ ٢٤١)، واللامات للزجاجي (ص ٥٣).

فقال: إنَّه شاذٌّ ليس فيه إلا أحدُ الوجهَين وهو اللزومُ. وقيل: إنما فعلوا في اسمِ اللهِ تعالى لأنَّ أسماءَ الله تعالى كلَّها توقيفيةٌ ولا يجوز إطلاقُ اسمٍ لم يرِدِ الإذنُ به عليه. ويمكن أن يقال: إنَّ اللامَ إنما تُمانِع "يا" إذا كانت للتعريف لا مطلقًا، وليست ههنا للتعريف؛ إذ فائدتُها تخصيصُ الاسمِ بعدَما كان شائعًا في جنسِه وتعالَى اللهُ عن ذلك علوًّا كبيرًا، وقد خرَج عن هذا الوجهِ الجوابُ عن "يا التي" في البيتِ، وأمّا قولُ الشاعر:

فَيَـا الغُلَامَـانِ اللَّـذَانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكسِـبَانِي شَرَّا[1]

فشاذٌّ خارجٌ عن القياس.

يَا زَيدُ إِنْ وَصَفتَ يَابنَ عَمرِو وَنَحـوِهِ الفَتـحُ بِـهِ لَعَمرِي

[٥٠:و] **أقول** /: كلُّ عَلمٍ وُصف بـ"ابنٍ" مضافٍ إلى علَمٍ إن كان منادى خفِّف بتبديلِ الضمةِ فتحةً؛ نحو: "يا زيدَ بنَ عمرٍو" على سبيل الاختيارِ لا الوجوبِ، ورُوِي قولُه:

يَا حَكمَ بنُ المنذرِ بنِ الجَارُودْ[2]

---

(١) الرجز بلا نسبة في المقتضب (٤/ ٢٤٣)، والأصول (١/ ٣٧٣)، واللامات للزجاجي (ص ٥٣) وقال: «كان المبرد يردّ هذا ويقول هو غلط من قائله أو ناقله؛ لأنه لو قيل: "فيا غلامان اللذان فرا" لاستقام البيت وصح اللفظ به، ولم تدع ضرورة إلى إدخال الألف واللام، وهذه الأبيات من رواية الكوفيين ولم يروها البصريون»، وقال ابن الوراق في علل النحو (ص ٣٤٢): «وجه ذلك أنه أراد: يا أيها الغلامان، فحذف المنادى وهو "أي"، وأقام الصفة مقامه»، والمسألة خلافية بين أهل البلدين انظرها في: الإنصاف (١/ ٢٧٤) [م: ٤٦]، والتبيين للعكبري (ص ٤٤٤) [م: ٨١].

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٢)، وله في تفسير الطبري (١٥/ ٢٤٥)، وللكذّاب =

على الوجهَين.

وإن كان غيرَ منادى حذِف التنوينُ؛ نحو: "جاءني زيدُ بنُ عمرٍو"، وأُسقط الألفُ من الابن فيهما، والسببُ فيه كثرةُ الاستعمالِ مع التكثُّر في اللفظِ؛ إذ هي كلماتٌ متكثرةٌ في حكمِ كلمةٍ واحدةٍ، وإن زالَ أحدُ القيودِ المذكورةِ لم يجُز هذا التخفيفُ؛ مثالَ الأول: "يا رجلُ ابنُ عمرو"، ومثالَ الثاني: "يا إياسُ ابنَ عمرٍو"؛ إذ هو مضافٌ لا موصوفٌ؛ مثال الثالث: "يا زيدُ ابنَ أخي"، أو: "جاءني زيدُ ابن عمي"، وأمَّا قول الشاعر:

جَارِيةٌ مِن قَيسِ بنِ ثَعلَبَهْ[1]

فشاذٌّ لأجل الضرورة، وزعَم بعضُهم أنه بدلٌ للتخلُّص من الشُّذوذِ.

تنبيه: زعَم بعضُهم أن فتحةَ المنادى وفتحةَ الابن فتحتَا بناءٍ؛ لأنَّه لما كثُر الاستعمالُ صارَا كالكلمةِ الواحدةِ فبُنِيَا كـ"خمسةَ عشرَ". وزعَم آخرون أنهما حركتا إعرابٍ لأنَّه لما كثُر صارَ كأنه "يا زيدَ عمرٍو"[2]. **والحقُّ أن حركةَ المنادى بنائيةٌ** لبقاء سببِه وحركةَ ابنٍ إعرابيةٌ لكونه صفةً مضافةً.

= الحِرمازي - واسمه: عبد الله بن الأعور- في الشعر والشعراء (٢/ ٦٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٧٢) ولرؤبة أو الحرمازي في المقاصد النحوية (٤/ ١٦٩١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢١٧).

(١) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه (ص ١٤٨)، وله في الكتاب (٣/ ٥٠٥)، والمحكم لابن سِيدَه (٢/ ٣٢٦)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٩٥)، ونسب في مطبوعة شرح كتاب سيبويه للسيرافي إلى الأخطل (٤/ ٢٤٥).

(٢) الأول مذهب المبرد والفارسي وغيرهما من البصريين؛ المقتضب (٤/ ٢٣١)، والإيضاح (ص ٢٤٠)، والثاني نسب إلى الكوفيين وبعض البصريين، وانظر: الأصول (١/ ٣٤٥)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٠٤)، واللباب للعكبري (١/ ٢٣٥)، وشرح المفصل (١/ ٣٣٢)، وشرح الرضي (١/ ٣٧٢)، والكناش لأبي الفداء (١/ ١٦٦).

يَـا تَيـمُ تَيـمَ بَعـدَهُ عَدِيُّ الضَّمُّ وَالنَّصبُ بِـهِ مَرضِيُّ

أقول: إذا كرّر المنادى وأتى بعدَهما ما يصلحُ أن يكونَ مضافًا إليه؛ نحو قول جريرٍ(١):

يا تَيمُ تَيمَ عَـدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ لا يَلقِيَنَّكُمُ في سَـوءَةٍ عُمَرُ

جاء في الأولِ الضمُّ وهو القياسُ لأنَّه منادًى مفردٌ معرفةٌ، والنصبُ وله تأويلان؛ فقال الخليلُ وسيبويه: إن الأولَ منصوبٌ على أنه مضافٌ إلى "عدي"، والثاني منصوبٌ لأنه تأكيدٌ لفظيٌّ فتبِع متبوعه في إعرابه وشبهاه بقولهم: "لا أبَا لك"، و"يا بؤسَ للحرب"؛ حيث إنَّ الأبَ والبؤسَ منصوبانِ لكونِهما مضافَين واللامُ مقحمةٌ للتأكيد(٢). وقال المبرِّدُ: إنَّ كلَّ واحدٍ منهما منصوبٌ على أنَّه منادى مضافٌ، لكنه حذِف المضافُ إليه من أحدِهما استغناءً عنه بالآخر، ومثَّل بقولهم: "له عليَّ نصفٌ وربعُ درهمٍ"، وبقول الشاعر:

يَـا مَن رَأَى عَارِضًا أُسَـرُّ بِهِ بَينَ ذِرَاعَي وَجَبهَةِ الأَسَدِ(٣)

ثمَّ الظاهرُ أن الثانيَ مضافٌ إلى الظاهرِ، وإلا لَزِم مخالفةُ الظاهرِ من غيرِ ضرورةٍ(٤). وقال أبو سعيدٍ: عندي وجهٌ ثالثٌ؛ وهو أن يكونَ الأولُ منادى

---

(١) بيت من البسيط وهو في ديوان جرير (١/ ٢١٢)، وله في الكتاب (١/ ٥٣)، والمقتضب (٤/ ٢٢٩)، واللامات للزجاجي (ص ١٠١)، والخصائص (١/ ٣٤٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧١٨).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٢٠٧) بتصرف يسير.

(٣) بيت من المنسرح وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٢١٥)، وله في الكتاب (١/ ١٨٠)، والمقتضب (٤/ ٢٢٨)، وشرح المفصل (٢/ ١٨٦)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٦١).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢٢٧- ٢٢٩) بتصرف يسير.

مفردًا والثاني نعتًا له، ثمَّ أُتبِعت حركةَ الأولِ حركةُ الثاني على حدِّ "يا زيدَ بنَ عمرٍو"[١].

وَيَا غُلَامِي يَا غُلَامَا بِالأَلِفْ الهَاءُ وَقفًا يَا غُلَامِ قَد عُرِفْ

أقول: المنادى المضافُ إلى ياءِ المتكلِّم يجوزُ فيه عدةُ أوجهٍ؛ الأولُ: "يا غلاميَ" بفتح الياء لأنَّه اسم مضمرٌ على حرفٍ واحدٍ فتفتحُ كالكاف في "ضربكَ" وشبهه. الثاني: "يا غلامِي" بالسكون تخفيفًا. الثالث: "يا غلامِ" بالحذف اكتفاءً بالكسرةِ عن الياء. الرابع: "يا غلامَا" بقلب الياء ألفًا لكونها أخفَّ. الخامس: إلحاق الهاء لبيان الألف؛ نحو: "يا غلاماه". ورَوى سيبويه وجهًا سادسًا وهو حذفُ الياءِ وضمُّ المنادى[٢] وهو ضعيفٌ جدًّا.

وَيا بـــن أُمَّ ثُـــمَّ يا بـــن عَمَّا الفَتــحُ فِيــهِ زَائِــدٌ[٣] أَلَمَّــا

أقول / : يريد أن المنادى إذا أُضيف إلى ما أُضيف إلى ياءِ المتكلِّم لا [٥١: ظ] تجري فيه أحكامُ "يا غلامي"، إلا إذا كانَ المنادى "ابن"؛ نحو: "يا بن أمي" و"يا ابن عمي" لأنَّ استعمالَه في هذا الموضعِ أكثرُ مِن غيره، ثم إنَّه يجوزُ فيه- زائدًا على "يا غلامي"- فتحُ الآخر؛ نحو "يا بن أمَّ" و"يا بن عمَّ"؛ قال المصنِّف: «لما زادَ الاستثقالُ بسببِ زيادةِ كلمةٍ أخرى بُولغ في التخفيفِ فيه»[٤]. وقال

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣١٦)، ونصُّه فيه: «ويجوز: يا تيمُ تيمُ عديّ، وهو أجود، على أن تجعل الأول نداء مفردًا، وتجعل الثاني نعتًا له».

(٢) انظر: الكتاب (٤/ ١٨٤)، وقال أبو حيان الأندلسي: «وقد زُعم أن "يا غلامُ" في هذه اللغة نكرة مقصودة». الموفور من شرح ابن عصفور (ص ٢٣٧).

(٣) وقع منصوبًا في شرح المصنف (ص ١٩٧)، والذي هنا موافق لما في النظم (١٣/ و).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٤٨).

بعضُهم: «جعلوهما كـ"خمسةَ عشرَ" فبُنيا على الفتحِ مثلَه»[١]. **والأقربُ أنَّه** فرعٌ على "يا بن أمَّا" كما أنَّ الكسر فرعٌ على "يا بن أمي" فخفف لداعي الخفَّةِ وزوالِ مانع اللبس[٢]. وإنما لم يجزِ الفتحُ في "يا غلامي" لحصولِ اللبسِ بالمضافِ إلى غيرِ ياء المتكلم في بعضِ الصورِ؛ نحو قولك: "يا غلامَ أحمدَ ضربتُ" لاحتمالِ أن يكونَ "أحمدَ" مضافًا إليه، وأن يكونَ مفعولَ "ضربت" مقدَّما عليه.

وَيَا بُنَي بِالفَتحِ وَالكَسـرِ أَتَى ثُمَّ السُّـكونُ جَائِـزًا قَد ثَبَتَا

أقول: يريد أن "بنيَّ" تصغير "ابن" إذا أُضيف إلى ياءِ المتكلم لم تجرِ عليه الأحكامُ المذكورةُ إلا الكسرُ والفتحُ، ويجوز فيه ما لم يجُز في غيرِه وهو السكونُ؛ وذلك لأجلِ الاستثقالِ إذ لو أثبتوا الياءَ لأدَّى إلى اجتماعِ الياءاتِ وذا مستثقلٌ جدًّا.

قال:

وَجَوَّزُوا فِي يَا أَبَتْ وَيَا امَّتِ[٣] كَسرًا وَفَتحًا وَالأَلِفْ فَتَمَّتِ

وقعتِ المنازعةُ بين البلدتَين في هاتَين الكلمتَين؛ فقال أهلُ الكوفةِ: إن التاءَ للتأنيثِ وياءَ الإضافةِ مقدرةٌ فيه؛ تقديرُه: "يا أبتي ويا أمتي". وقال أهلُ

(١) ذهب إليه سيبويه والمازني والمبرد وسائر البصريين؛ انظر: الكتاب (٢/ ٢١٤، ٢٧٥)، والمقتضب (٤/ ٢٥١)، والأصول (١/ ٣٤١)، والبديع (١/ ٣٩٩)، واللباب للعكبري (١/ ٣٤١).

(٢) هذا أحد مذهبي المازني حيث قال إن أصلها "يا بن أمي" فقلبت الياء ألفًا تخفيفًا ثم حذفت لكثرة الاستعمال. والآخر بناؤه كـ"خمسةَ عشرَ"، كما مر آنفًا. انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٣٤١)، ووسمه ابن الحاجب في شرح المفصل (١/ ٢٤٨) بالتعسف.

(٣) في شرح المصنف (ص ١٩٧): «أخت»، والذي هنا موافق لما في النظم (١٣/ و).

البصرةِ: إنَّ التاءَ للتأنيثِ أيضًا لكنها عِوض عن ياءِ الإضافة، واستدلُّوا عليه بوجهَين؛ **الأول**: أنَّها تنقلبُ هاءً في الوقفِ فلو كانتِ الياءُ مقدرةً لكانت متوسطةً فلم يجُز حينئذٍ القلبُ؛ فحيثُ جازَ القلبُ علِمنا أنها متطرفةٌ غيرُ متوسطةٍ. **الثاني**: أنَّها لو لم تكُن عوضًا لجازَ الجمعُ بينهما؛ كما في نحو "يا ضاربتي"؛ فحيثُ لم يجُز علِمنا أنَّها عوضٌ عن الياء[1].

إذا ثبَت ذلك فاعلَم أنَّه يجوزُ في التَّاء هذه الكسرُ وهو الأكثرُ؛ لأنَّها مناسبةٌ للمبدلِ منه وهو الياءُ، ويجوز الفتحُ وهي عن ابنِ عامرٍ[2] لأنَّها مبدلةٌ عن الحرفِ المفتوحةِ فحُرِّكت بحركتِها.

* * *

---

(١) انظر المسألة في: شرح التسهيل (٣/ ٤٠٦)، وشرح الرضي (١/ ٣٩١)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٢٠٨)، وتوضيح المقاصد (٢/ ١٠٩٢).

(٢) أي في قوله تعالى: ﴿يا أَبَتَ﴾ [يوسف: ٤، ١٠٠، مريم: ٤٢ ومواضع أخر، والقصص: ٢٦، والصافات: ١٠٢]، وقرأ ابن عامر وأبو جعفر في جميعها بفتحها، والجمهور: ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ بكسرها. انظر: السبعة (ص ٣٤٤)، والمبسوط لابن مهران (ص ٢٤٤، ٢٨٩)، وجامع البيان لأبي عمرو الداني (٣/ ١٢١٤).

[الترخيم]

وَرَخَّمُوا فِي السَّعَةِ المُنَادَى وَغَيرُهُ فِي الشِّــعرِ جَا مُنقَادَا

الترخيمُ في اللغة: هو اللِّينُ والسهولةُ، ومنه قولُهم للمرأةِ اللينةِ الكلامِ: "رخيمٌ"؛ قال الشاعر:

لَهَا بَشَــرٌ مِثْــلُ الحَرِيــرِ وَمَنطِقٌ رَخِيمُ الحَواشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ[١]

قال الأصمعيُّ: «قال لي الخليلُ ما اسمُ الصوتِ الضعيفِ؟ فقلتُ: الترخيمُ، فوضَع بابَ الترخيمِ»[٢].

وفي الاصطلاحِ: حذفُ آخرِ الكلمةِ اعتباطًا[٣]. قال سيبويه: «تخفيفًا»[٤]، وليس بمانعٍ لدخولِ الحذفِ الإعلاليِّ.

ويجوزُ في المنادى سعةً واختيارًا لكثرتِه؛ لكونِه مِفتاحًا لأنواعِ الكلامِ؛ أمرِه ونهيِه وخبرِه وإنشائِه، وفي غيرِ المنادى في الشعرِ اضطرارًا؛ قالَ الشاعرُ:

---

(١) بيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (١/ ٥٧٧)، وله في الألفاظ لابن السكيت (ص ١٨٠)، وشرح كتاب سيبويه (٥/ ٣٨٨)، والصحاح (١/ ٨٣)، والخصائص (١/ ٣٠).

(٢) انظر الحكاية في: عمدة الكتاب (ص ٣٣٤)، والمحكم لابن سيده (٥/ ١١٦)، وكنز الكتاب لأبي إسحاق البونسي (١/ ٢٩٦)، ولسان العرب (رخم).

(٣) كتب في حاشية الأصل: «اعتباطًا؛ أي: بلا علة».

(٤) الكتاب (٢/ ٢٣٩).

أَرِقُّ لأَرحَامٍ أَرَاهَا قَرِيبَةً لحَارِبنِ كَعبٍ لالَجَرمٍ وَرَاسِبِ[١]

أراد: حارث بن كعب، ثمَّ إن سيبويه[٢] يجوِّز / أن يجعلَ على لغةِ "يا [٥٢:و] حارُ" بالضمِّ وكسرِها سواءً كانَ غيرَ منادى أو منادى لكنَّه غيرُ قياسيٍّ، وأنشدَ لجريرٍ[٣]:

أَلَا أَضحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضحَتْ مِنكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

أراد: أمامةَ. ولزهيرٍ[٤]:

يخُذُوا حَظَّكُم يَا آلَ عِكرِمَ وَاذكُرُوا أَوَاصِرَكُم وَالرَّحْمُ بِالغَيبِ تُذكَرُ

أراد: عكرمةَ. ولآخرَ:

إنَّ ابنَ حَارثَ إن أَشتَقْ لرُؤيَتِهِ أَو أَمتَدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قَد عَلِمُوا[٥]

---

(١) بيت من الطويل، وهو لبعض بني عبس في شرح الحماسة للمرزوقي (ص ٢٣٩)، والإنصاف (١/ ٢٩٠) [م: ٤٨]، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري (١/ ١٩٣، ٢/ ٣١٦).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٢٧١، ٢٧٢) واستشهد سيبويه بالأبيات الثلاثة التي أوردها المصنف عنه هنا.

(٣) بيت من الوافر، وهو في ديوان جرير (١/ ٢٢١)، والرواية فيه:

أَأَصبَحَ حَبلُ وَصلِكُمُ رِمَامَا وَمَا عَهدٌ كَعَهدِكِ يَا أُمَامَا

وعلى هذه الرواية لا شاهد لسيبويه فيه؛ إذ جعل الترخيم في النداء خاصةً، وعلى ذلك رواه المبرد وردَّ كلام سيبويه في هذا البيت والأبيات الأخرى، وسيأتي الشطر الثاني من رواية الديوان هنا شاهدًا للمبرد، ولم أقف على كلام المبرد في المقتضب، ونقله عنه السيرافي في شرح الكتاب (١/ ٢٠٩)، وسيشير المصنف إلى هذا منتصرًا لقول سيبويه بنقل السيرافي وتصحيحه.

(٤) بيت من الطويل، وهو في ديوان زهير بن أبي سُلمى (ص ٢١٤)، وله في: الإنصاف (١/ ٢٨٤) [م: ٤٨]، وشرح المفصل (١/ ٣٧٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧٦٥).

(٥) بيت من البسيط، نسبه لابن حَبناءَ التميمي سيبويه في كتابه (٢/ ٢٧١)، والعيني في المقاصد النحوية (٤/ ١٧٥٩).

أراد: ابنَ حارثة. وأبو العباس لم يجوِّز إلا على لغةِ مَن قال "يا حارُ" بالضمِّ خاصةً، وأنشَد البيتَ الأولَ:

.... وَمَـا عَهـدُ كَعَهـدِكِ، يـا أمَامَا

فلا دلالةَ لكونِها مناداةً، وأمَّا الثاني فقالَ: إن "عكرمَةَ" اسمُ قبيلةٍ وكان حقَّه أن تكونَ مجرورةً لكنَّها فتِحَت لمنعِ الصرف، وكذا البيتُ الثالثُ. قال السيرافيُّ: «القولُ ما قالَه سيبويه؛ لأنَّه جاءَ ما لا يحتمِلُ التَّأويلَ وهو قولُه:

أَبَـا عُروَ لَا تُبعِدْ فَـكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَـيَدعُوهُ دَاعِي مَوتِهِ فَيُجِيبُ[1]

أراد: "عروة" فرخَّم وفتحَ الواوَ، ولا يمكن أن يقال إنه غيرُ منصرفٍ لأنَّه كنيةٌ لا قبيلةٌ»[2].

قال:

لَا المُستَغَاثَ وَالمُضَافَ وَالجُمَلْ وَشَـابَ قَرنَاهَـا لِثَالِـثٍ مَثَـلْ
وَشَـرطُهُ الهَـاءُ وَإِلَّا فَعَلَـمْ يَزِيـدُ عَـن ثَلَاثَـةٍ فَـلَا حَكَـمْ

أقول: للترخيمِ شرائطُ عدميَّةٌ ووجوديةٌ؛ **فالعدميةُ عامةٌ سواءٌ كان فيه تاءُ التأنيثِ أو لا**، وهي: ألا يكونَ مستغاثًا لما فيه من نقضِ غرضِ الاستغاثةِ وهو رفعُ الصوتِ. وألا يكونَ مضافًا لأنَّه لو رُخِّم الأولُ وقَع الترخيمُ في الوسطِ من حيثُ المعنى وذا ممتنعٌ، وإن رخِّم الأخيرُ وقَع الترخيمُ فيما ليس بمنادًى؛

(١) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الإنصاف (١/ ٢٨٤) [م: ٤٨]، والتبيين للعكبري (ص ٥٥٤) [م: ٨٣]، وشرح المفصل (١/ ٣٧٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧٦٢).

(٢) شرح كتاب سيبويه (٢٣٥/ و- نور عثمانية) وسقط هذا الباب [ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا] من الشرح المطبوع.

إذ المنادى إنما هو الأولُ. وألا يكونَ جملةً؛ نحو "شابَ قرناها" لأنَّ الجملةَ يجب حكايتُها على ما كانَت عليه في الأصلِ فإن رخِّمت تزولُ الحكايةُ.

والوجوديةُ خاصةً مما لم يكنْ فيه تاءُ التأنيثِ وهي: أن يكون علَمًا لأنَّ أكثرَ ما ينادى هو الأعلامُ فاختيرَ فيها ذلك لكثرةِ الاستعمالِ. وأن يكونَ زائدًا على ثلاثةٍ لأنَّ الثلاثيَّ خَفِيفٌ لا يحتاجُ إلى التخفيفِ، مع أنَّه لو رخِّم لاختلتِ الكلمةُ لا سيما على لغةِ مَن يقولُ "يا حارُ" بالضمِّ.

وإنما لم يشترطوا العلميةَ فيما فيه تاءُ التأنيثِ؛ لأنَّ ثقلَ التأنيثِ يقومُ مَقامَ العلَمِ فلا حاجةَ إلى اشتراطِه، ولم يشترطوا الزيادةَ لأنَّ التاءَ زائدةٌ لم يلزَم من حذفِها اختلالُ الكلمة. وشرطُ سيبويه فيما كان صفةً له مذكرٌ، نحو: "قائمة وضاربة" العلَميةُ؛ لئلَّا يلزَمَ اللبسُ بالمذكَّرِ.

واعلَم أن بعضَ الكوفيِّين قد جوَّز ترخيمَ المضافِ إليه وتمسَّك بـ:

... ... يـا آلَ عكرمَ ... ...

و:

أبـا عـروَ ....

في البيتَين اللذين تقدَّما، والجوابُ أنهما من الشواذِّ للضرورة[1]. وجوَّز الفرَّاءُ ترخيمَ العلَمِ الثلاثيِّ المتحركِ الأوسطِ الذي لا تاءَ[2] فيه؛ نحو: "كتِف وقدَم" عَلَمين، فتقولُ: "يا كتِ ويا قدَ"، ومنَعه كافةُ البصريِّين لعدمِ ورودِ

---

(١) انظر: الإنصاف (١/ ٢٨٤) [م: ٤٨]، والتبيين للعكبري (ص ٤٥٣) [م: ٨٣]، وتوضيح المقاصد (٣/ ١١٣٦).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «المراد بالتاء: تاء التأنيث».

الاستعمالِ ومنافاةِ القياسِ لبقائِه على ما لا نظيرَ له في الأسماءِ المتمكِّنة، ولا يمكنُ الحملُ على نحو: "يدٍ ودَمٍ" لأنَّ الحذفَ في مثلِه شاذٌّ، والشاذُّ لا يقاسَ عليه[١].

قال:

وَنَحوَ إِسـمَ عُثمَ فِي أَسمَاءَ   عُثمَانَ حَرفَـانِ بِمَعنَى جَاءَ

[٥٢: ظ] / يُحذَفُ حَرفَانِ بِغَيرِ شَكِّ   كَذَاكَ عَمَّ ثُمَّ مَنصُ مِسكِ[٢]

أقول: لما ذكر شرائطَ الترخيمِ شرَع يذكرُ أقسامَه، واعلَم أنَّ الاسمَ باعتبارِ ما يحذَفُ عنه في الترخيمِ **ثلاثةُ أقسامٍ**:

الأولُ: أن يحذَفَ منه حرفانِ وهو على قسمَينِ:

الأولِ: كلُّ كلمةٍ زِيدت في آخرِها حرفانِ على حدٍّ واحدٍ بمعنًى واحدٍ فيحذفانِ معًا؛ فنقول في "مَروان ونُعمان وأَسماء": "يا مَروَ أقبِلْ"، و"يا نُعمَ أقبِل"، و"يا أَسمَ أقبِلي"؛ قال الفرزدق[٣]:

يَا مَروَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحبُوسَـةٌ   تَرجُو الحِباءَ وَرَبُّها لَم يَيأَسِ

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٣٦٥)، والإنصاف (١/ ٢٩٢) [م: ٤٩]، والتبيين للعكبري (ص ٤٥٦) [م: ٨٤].

(٢) كذا في الأصل بالتبديل بين البيتين، والذي في المنظومة (١٣/ ظ- لا لي له)، (١٠/ و- نور عثمانية)، وشرح ابن الحاجب (ص ١٩٩):

كَـذَاكَ عَمَّ ثُمَّ مَنصُ مِسـكِ   يُحـذَفُ حَرفَانِ بِغَيرِ شَـكِّ

وهذا هو الأشبه بالصواب والأَولى بالإثبات لابتدائهما بكاف التشبيه "كذاك" ثم تعميم الحكم في الآخر.

(٣) بيت من الكامل، في ديوانه (١/ ٣٨٤)، وهو في الكتاب (٢/ ٢٥٧)، واللمع لابن جني (ص ١١٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧٦٧).

وقال آخرُ:

يَا نُعمَ هَل تَحلِفُ لَا تَدِينُهَا[١]

وقال لبيدٌ[٢]:

يَا أَسمَ صَبرًا عَلَى مَا كَانَ مِن حَدَثٍ   إِنَّ الحَـوَادِثَ مَلقِـيٌّ وَمُنتَظَـرُ

واعلم أن "أسماءَ" "فَعلاءَ" عند سيبويه، وعند غيرِه[٣] "أفعال" فتكونُ من القسمِ الثاني، والأول أوجهُ لأنَّ التسميةَ بالصفةِ أكثرُ من الجمعِ فيحمَلُ المحتملُ عليه.

وكذا يحذف حرفانِ؛ نحو: "مسلمان ومسلمون" إذا سُمِّي بهما، وأما نحو "بنون" فلا يطرَحُ منه إلا النونُ وحدَها؛ لئلَّا يبقى الاسمُ على أقلَّ مِن ثلاثةٍ. وهل يكونُ حكمُ يائيِّ النسبةِ حكمَ هذا البابِ في اشتراطِ الزيادةِ على الثلاثةِ والعَلَميَّةِ أم لا؟ الحقُّ نعم وهو المشهور، وجزم أبو سعيدٍ[٤] بأن حكمَها حكمُ تاءِ التأنيث؛ فيقال في "يديٍّ ودميٍّ": "يا يدِ ويا دمِ" على مذهبه سواء كان عَلَمًا أو غيرَ علَمٍ.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الكتاب (٢/ ٢٥٧)، وتوجيه اللمع (ص ٣٣٤)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٦٢٦).

(٢) بيت من البسيط، في ملحق ديوانه رضي الله عنه (ص ٣٨٤)، وله في الكتاب (٢/ ٢٥٨)، وتوجيه اللمع (ص ٣٣٣)، ونسب لأبي زبيد الطائي في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٩٠)، ولهما أو لأحدهما في: شرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٤٣٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧٦٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٥٨).

(٣) وهو الفراء كما في: تمهيد القواعد (٧/ ٣٦٢٧)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٤٣٢)، وذكره الرضي غير منسوب في شرحه على الكافية (١/ ٤٠٢).

(٤) قوله: «أبو سعيد» في الأصل: «ابن سعيد»، وهو تحريف من الناسخ؛ فإنما هو أبو سعيد السيرافي وقوله في الارتشاف (٥/ ٢٢٣٥).

الثاني: كلُّ كلمةٍ آخرُها حرفٌ صحيحٌ قبلَه مدَّةٌ؛ نحو: "عمَّارٍ ومنصورٍ ومسكينٍ"؛ تقول: "يا عمَّ ويا منصُ ويا مسكِ"، وإنما يحذفانِ معًا لأنَّ لكلٍّ منهما أولويةً بالحذف، أمَّا الأولُ فلكونِها حرفَ لينٍ زائدةً، وأمَّا الثانيةُ فلكونِها طرفًا فحذِفَا معًا؛ لئلَّا يلزَمَ التَّرجيحُ مِن غيرِ مرجِّحٍ.

وَإِن يَكُـن مُرَكَّبًـا فَالآخِـرُ   يُحذَفُ نَحوَ: بَعلَ وَهْوَ سَائِرُ

هذا هو القسمُ الثاني من الأقسامِ الثلاثة؛ وهو أن تحذَفَ منه الكلمةُ بكمالِها. واعلم أنَّ الاسمَ المركَّبَ نحو: "بعلبكَّ" و"حضرَموتِ" الاسمُ الثاني فيه بمثابةِ تاءِ التأنيث؛ حيثُ إنهما لَحِقَا الكلمةَ بعدَ تمامِها، وإنَّهما لا يغيِّرانِ الكلمةَ عمَّا كانت عليه، وإن التصغيرَ يلحقُ الصدرَ منهما والثاني على حالهِ، وكما تحذَفُ تاءُ التأنيثِ في الترخيمِ كذلك يحذَفُ الاسمُ الثاني من المركَّب؛ فنقول في ترخيمِ "بعلَبَكَّ": "يا بعلَ أقبِلْ"، وفي حضرموتِ: "يا حضرَ أقبِلْ".

وَغَيرُ هَذَينِ بِحَـرفٍ وَاحِدِ   مِثْـلُ ثَمُودَ حَـارِثٍ وَحَامِدِ

هذا هو القسمُ الثالثُ وهو أن يحذَفَ منه حرفٌ واحدٌ؛ وهو كلُّ ما عدا القسمَين المذكورَين، وذلك نحو "ثمودَ، وحارِثٍ، وحامِدٍ"؛ تقول: "يا ثمو، ويا حارِ، ويا حامِ".

قال:

وَأَفصَـحُ الوَجهَينِ أَن يُقَدَّرَا   مَـا حَذَفُوهُ بَاقِيًا مَـا غُيِّرا[1]
يَا كَرَوَ الأَوَّلُ حَـارِ مَعْ ثَمُو   ثَانٍ كَرَا حَارُ ثَمِي وَاستَعمَلُوا

للعرب في الاسمِ المرخَّمِ طريقتانِ؛ **الأولى**: أن تَعتبر المحذوفَ ويبقى

---

(١) في الأصل: «ما غيروا»، والمبثت من المنظومة (١٤/ و- لا لي له)، (١١/ و- نور عثمانية)، وشرح ابن الحاجب (ص ٢٠٠)، وشرح أبي الفداء الأيوبي على الوافية (٢٤/ ظ).

الاسمُ على حالِه حتَّى كأنَّه لم يُغيَّر وهوَ الأكثرُ والأفصحُ. **الثانيةُ**: أن تجعَلَ المحذوفَ نسيًا منسيًّا وتعامِلَ آخرَ الاسمِ بعدَ / الحذفِ معاملةَ أواخرِ سائرِ [٥٣: و] الأسماءِ؛ فإذا رخَّمت نحو: "كروَان وحارِث وثمُود" على الأولى تقول: "يا كروَ" و"يا حارِ" بكسر الراءِ و"يا ثمُو". وعلى الثانيةِ: "يا كرَا" لأنَّ القياسَ التصريفيَّ أنَّ الواوَ والياءَ إذا تحركتَا وانفتَح ما قبلَها أن تُقلبَا ألفًا، و"يا حارُ" بالضمِّ لأنَّه منادًى مفردٌ معرفةٌ، و"يا ثمِي" لأنَّ القياسَ التصريفيَّ يقتضي أن الواوَ إذا وقَعت طرفًا وقبلَها ضمَّةٌ أن تقلَبَ الواوُ ياءً وتبدَلَ الضمةُ كسرةً؛ كقولهم في جمع "دلوٍ وحِقوٍ": "أدلٍ وأحقٍ"، وكان أصلَهما: "أدلُو وأحقُو" فعومِلَ معهما هذه المعاملةُ.

وكذا إذا رخَّمت نحو: "سِنَّور وبِرذَون[(١)]" تقولُ على الثانية: "يا سِنَّا ويا برذَا". وإذا رخَّمت "شاة" تقول: "يا شاهُ" بالهاء تردُّها إلى أصلها؛ إذ ليسَ في كلامِهم اسمٌ متمكِّنٌ على حرفَين ثانيهما ألفٌ وقد ثبَت ردُّها إلى أصلِها عندَ الاحتياج؛ نحو: "شويهةٌ وشياهٌ". وتقول في ترخيم "شَقَاوةٍ وسِقَايةٍ وحَمراوَانِ وحَوْلايا": "يا شَقَاءُ" و"يا سِقَاءُ" و"يا حَمراءُ" و"يا حَوْلاءُ" مهموزات؛ لأنك إذا رخَّمت تبقى الواوُ متطرفةً بعد ألفٍ زائدةٍ فاقتضى القياسُ قلبَها إلى الهمزة. وتقولُ في ترخيم "قاضونَ وأَعلونَ": "يا قاضِي" و"يا أعلَى" بإثباتِ الياءِ والألفِ على اللّغتينِ؛ لأنَّ الياءَ والألفَ إنما سقطَتا لوجودِ الواوِ الساكنةِ بعدَهما فإذا رخَّمتهما زالَ ذلك الموجبُ فارتدَّا إلى أصلَيهما. وإذا رخَّمت نحو: "محمرٍّ" تقول: "يا محمرْ" بسكونِ الراءِ على اللغة الأولى، وكان القياسُ أن تقولَه "يا محمرِ" بكسرِ الراءِ لأنَّ أصلَها الكسرُ وإنما سكِّن للإدغامِ فإذا رخَّمت زالَ الموجبَ فكان ينبغي أن يرتدَّ إلى الأصلِ؛ كـ"قاضون" لكنَّ الفرقَ

---

(١) البِرذَون: الدَّابة، وقال الكسائي: الأنثى من البراذين: برذونة. الصحاح (٥/ ٢٠٧٨) (بردن).

بينهما أنَّ كسرَ هذه الراءِ صارَ كالشريعةِ المنسوخةِ إذ لم يثبتِ الاستعمالُ على ذلك أصلًا بخلافِ "قاضون" كذا قاله الفارسيُّ[١]. واعلم أنَّك لو لم تردَّ الياءَ والألفَ في نحو "القاضي والأعلى" لم تبعُد عن الصَّوابِ.

تنبيهٌ:

إذا رخَّمت "طَيْلَسَان" بكسرِ اللامِ تقولُ: "يا طيلِسُ" على الثانيةِ، وكذا تقولُ في ترخيمِ "حُبْلَوِي": "يا حُبلي" على الثانية، وقال المبرِّدُ والمازنيُّ: لا يجوزُ ذلك على اللغةِ الثانيةِ لأنَّه ليس في الأسماءِ الصحيحةِ "فيْعِل" بكسرِ العينِ ولا "فُعلى" إلا وألفُها للتأنيثِ، قال المازنيُّ: سألتُ الأخفشَ عن ذلك فأخطَأ فلمَّا نبهتُه تنبَّه[٢]. قال السيرافيُّ: «يقالُ له: ما تقولُ في "يا حارُ" أ"فاعُ" هو أم "فاعلٌ"؟ إن قالَ بالأولِ التزَم المسألةَ؛ إذ ليس في الكلامِ "فاعِ"، وإن قال بالثاني بناءً على الأصلِ؛ فيقالُ له: ما منَعك أن يكون "طيلسُ" "فَيعِلان" بناءً على الأصلِ أيضًا؟!»[٣].

❊ ❊ ❊

(١) هو أبو عليّ، وقوله في: المسائل البصريات (١/ ٢٩٨)، والتعليقة على كتاب سيبويه (٢/ ١٤).

(٢) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٣٧٣)، والكلام بنصه: «وقال أبو عثمان: سألت الأخفش كيف يرخم "طيلسان" فيمن كسر اللام على قولك: يا حارُ؟ فقال: "يا طيلسُ أقبل". قلت: أرأيت "فيعل" اسمًا قط في الصحيح إنما يوجد هذا في المعتل؛ نحو: "سيِّد وميِّت". قال: فقال: قد علمت أني قد أخطأت، لا يجوز ترخيمه إلا على قولك: يا حارُ».

(٣) ذكر السيرافي هذه الحكاية عن المبرد وحده، ولم يتعرض لمحاجاة المازني الأخفشَ كما ذكر المصنف أعلاه وابن السراج كما في الحاشية السابقة، ولقد جاء رده على المبرد بقوله: «ويقال للمحتج عنه: أخبرنا عن "حار" في قولك: "يا حارُ" ...». ثم ذكر ما ذكره المصنف أعلاه، وهذا الباب سقط برمته من مطبوعة شرح الكتاب، وهو في (٢٣١/ ظ- نور عثمانية).

[النَّدبة]

قال:

مَنْدُوبُهُم بِـ"وَا" و"يا" قَدْ خُصَّا وَكَالمُنَـادَى حُكمُهُ مُختَصَّا

قال سيبويه: «المندوبُ مَدعُوٌّ لكنَّه متفجعٌ عَلَيه»[1]، يدعوه النادِبُ لإزالةِ حُزنٍ لحِقَه بسببِ فقدِه، وإن عُلِم أنه لا يجيبُه كما يدعو المستغيثُ المستغاثَ به لإزالةِ الشدَّةِ التي لحِقَته / ، ودعاؤُه له كدلالةٍ على ما نالَه من الشدَّةِ والحزنِ. وللنُّدبةِ حرفانِ: "يا" المشتركة بينها وبين النداء، و"وَا" المختصَّةِ بها. [٥٣: ظ]

وقال المصنفُ: المندوبُ ليس بمدعوٍّ وإنما هو متفجعٌ عليه؛ لأنَّ النادِبَ يعلَمُ أنَّه لا يجيبُ[2]، ثم لما رأَى أنَّهم يُجرون عليه أحكامَ المدعوِّ جعلَه من بابِ الاختصاصِ على ما يأتي شرحُه[3]، ويلزَمه ألاَّ يجعَلَ نحو:

يَـا دَارَ مَيَّـةَ ....[4]

---

(١) الكتاب (٢/ ٢٢٠).

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢١٧)؛ قال في تعريف المنادى: «والتحقيق أن يقال في حده: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا؛ فالمطلوب إقباله: جنس له ولغيره، وبحرف نائب مناب أدعو: فصل. وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فإنه **ليس مطلوبًا إقباله**». ولم يتعرض لهذا القيد في باب المندوب في شرحه (١/ ٢٤٩).

(٣) انظر: ما سيأتي قريبًا في (ص ٣٨٢).

(٤) جزء بيت من البسيط للنابغة الذبياني تقدم بتمامه في (ص ٣٤٩).

من المنادى إذِ الدارُ لا تجيبُ، والحقُّ أن البابَ كلَّه مدعوٌّ إلا أنَّه حقيقةٌ فيمَن صحَّ منه الإقبالُ ومجازٌ في غيرِه.

وَلَكَ إِنْ شِـئْتَ زِيَادَةَ الأَلِفْ آخِرَهُ وَالهَـاءُ مَعْهَا إِنْ تَقِفْ
وِمِثْـلَ وَاغُلَامَكِـي بِاليَـاءِ وَوَاغُلَامَكُـمْ بِـوَاوٍ جَـاءِ

أقول: لما كانَ الغرضُ من الندبةِ إظهارَ التفجُّعِ والدلالةِ على ما بدَا له من الحزنِ والهمِّ أتوَا بحرفِ المدِّ لِما فيه من رفعِ الصوتِ والترنُّم، وهذا على سبيلِ الاختيارِ لا الوجوبِ والاضطرارِ، ويجوزُ إلحاقُ الهاءِ لبيانِ المدَّة، ثم لا يخلو آخرُ المندوبِ عن أن يكونَ متحركًا أو ساكنًا، والمتحركُ عن أن تكونَ الحركةُ إعرابيةً أو بنائيةً:

فإن كانت إعرابيةً فليس إلا الألفُ مطلقًا؛ نحو: "وازيدَاه" "واعبدَ المطلباه" واغلامَ أحمداه". بخلاف مَدَّةِ الإنكارِ؛ فإنها تتبع حركةَ الآخرِ كائنةً ما كانت؛ فتقول "أزيدُوه" في الضم، و"عبد المطلِبيه" في الكسر، و"أحمدَاه" في الفتح.

وإن كانت بنائيةً فالمدةُ تتبعها كيف كانت تقول في "قطامِ": "يا قطامِيه"، وفي "أمير المؤمنين": "واأمير المؤمنِينَا"، وفي "غلامك" للمرأة المخاطبة: "واغلامكِيه".

وإن كان ساكنًا لا يخلو إمَّا أن يكونَ مدةً أو لا؛ إن كان الأول يستغنى عن مدَّةٍ أخرى تقولُ في "غلامه": "واغلامهوه". وفي "غلامكما": "واغلامكماه"، ولا فرقَ بين الواوِ المحققةِ والمقدرةِ في ذلك؛ فتقولُ في "غلامكم" فيمن سكَّن الميم: "واغلامْكموه" وإن كانت مقدرةً، وإنما قالوا في "غلامي": "غلامياه" لأنَّ الياءَ أصلُها الفتحُ فردُّوها إلى أصلِها.

وإن لم يكنْ مدَّةً كرجلٍ سمِّي بـ"اصمتْ" أمرًا مع الضمير أَتَى بالألف؛ نحو: "يا اصمتاه" لأنَّه هو الأصلُ والعدولُ إلى غيرِه لأجلِ القياس؛ ألا ترَى أنَّك لو قلتَ في "غلامكِ" بكسر الكاف: "واغلامَكاه" التبس بغلامِ المذكر. ولو قلت في "غلامكم": "واغلامكماه" لالتبس بالمثنَّى ثم أُجرِيت المبنياتُ كلُّها هذا المجرَى.

قال:

قال: لَمْ يَندُبُوا مُنَكَّرًا وَجَنَّبُوا كُلَّ الصِّفَاتِ المدَّ فِيمَا نَدَبُوا

أقول: اتفقَ النُّحاةُ على امتناعِ ندبةِ النكرةِ؛ نحو: "وارجلاه" لما فيها من إقامةِ العذرِ على ما بدا له من إظهارِ الجزعِ والبكاءِ، وذا لا يحصلُ إلا منَ المعروف. وأمَّا لحوقُ علامةِ الندبةِ بالصِّفةِ نحو: "وازيدَ الظريفَاه" فمنعه الخليلُ وسيبويه لأنَّه لو جازَ لجازَ "جاءني زيدٌ الطويلاه"، والجامع / أنَّ [٥٤:و] الصفةَ فيهما ليست لمندوبٍ[١]. ونقَل سيبويه عن يونسَ جواز "واجُمْجُمَتَيَّ الشّاميّتيْناه"[٢]؛ قال أبو سعيد: «لا أدري إن كانَ هذا أمِن قياسِ يونسَ فلا يعتدُّ به، أو حكايةٌ عن العرب فيحتجُّ به؟!»[٣]. **أقول**: الأقربُ الجوازُ سواءٌ ثبَت أنَّه مِن قولِ العربِ أو لم يثبت؛ قياسًا على المضافِ إليه والجامعُ أنَّ المندوبَ له تعلُّقٌ بهما بحيثُ لم يجُزِ الوقفُ إلَّا عَلَيهما.

قال:

وَالجِنْسُ مَعْ إِشَارَةٍ وَالنَّادِبُ وَالمُسْتَغَاثُ الحَرفُ فِيهَا وَاجِبُ

---

(١) الكتاب (٢/ ٢٢٥).

(٢) السابق (٢/ ٢٢٦).

(٣) شرح السيرافي (٢٢٦/ و- نور عثمانية)، وسقط باب الندبة بأكمله من الشرح المطبوع؛ طبعة دار الكتب العلمية.

أقول: يريدُ أنَّ حذفَ حرفِ النداءِ جائزٌ؛ نحو: "يا زيدُ ويا عبدَ الله وأيُّها الرجلُ"؛ قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ﴾ [يوسف: ٢٩]، وقال: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] إلا مع أربعةِ أشياءَ؛ فإن حرفَ النداءِ لا يحذَفُ منها؛ **أولها:** الجنسُ؛ نحو: "يا رجل". **وثانيها:** الإشارةُ؛ نحو: "يا هذا"؛ قال سيبويه: إنما امتنع ذلك لأنَّ "يا" فيهما صار بدلًا عن "أيِّ"؛ كأنَّ الأصلَ "يا أيُّها الرجلُ" و"يا أيُّهذا" فلم يجز حذفُ النائبِ مع المنوبِ عنه(١). وفيه ضعفٌ، والأقربُ أن يقالَ إنَّما امتنَع في الجنسِ لعدمِ الفائدةِ لكونِه نكرةً غيرَ متخصصة، وأمَّا الإشارةُ فلأنَّ الحذفَ إنَّما يجوزُ إذا دلَّتِ القرينةُ اللفظيةُ التي هي حذفُ التنوينِ في المفردِ والنصبُ في المضافِ مع القرينةِ المعنويةِ التي هي سياقُ الكلامِ عليه، والقرينةُ اللفظيةُ منتفيةٌ في هذا فامتنَع لذلك.

وثالثُها: المندوبُ. **ورابعُها:** **المستغاثُ**، وإنما لم يجزِ الحذفُ فيهما لأنَّ التطويلَ مرادٌ فيهما، ولذا يزيدون على ما في اللفظِ فإثباتُ ما كانَ موجودًا أَولَى.

قال:

وَشَذَّ أَصْبِحْ لَيْلُ مَعْ أَطْرِقْ كَرَا   وَتِلكَ أَمْثَالٌ جَرَت كَمَا تَرَى

أقول: هذه أجناسٌ حذِف حرفُ النداءِ منها على غيرِ القياسِ؛ منها قولُهم في المثلِ: "أَصبِحْ لَيلُ"؛ أي: يا ليلُ. قيل إن أصل المثل: كانت امرأةٌ طرَقها امرُؤ القيسِ وهو كان مبغَّضًا عندَها فجعَلت تقول: أصبحتَ يا فتَى. فيقولُ: لا، فرجَعت

---

(١) الكتاب (٢/ ٢٣٠)، وفيه: «ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأن الحرف الذي ينبَّه به لزم المبهم كأنه صار بدلًا من "أيُّ" حين حذفته، فلم تقل يا أيها الرجل ولا يا أيهذا».

إلى خطابِ الليلِ لاستعطافِها وفرطِ تضجُّرِها فقالت: "أَصبِحْ لَيلُ" فجرَى مثَلًا[١].

ومنها قولُهم: "أَطْرِق كَرَا"[٢]؛ وهو مثلٌ لمن يتكلَّم وفي حضرتِه أولى منه بذلك الكلامِ، كان أصلُه خطابَ الكَروانِ في الإطراقِ لوجودِ النعامِ لأنه يخافُ منه، ولذلك قيل: إن تمامه:

.... أَطْـرِقْ كَـرَا
إِنَّ النَّعَـامَ فِـي القُـرَى[٣]

ومنها قولُهم: "افتدِ مَخنوقُ"؛ أي: يا مخنوقُ، مثلٌ للحضِّ على تخليصِ النفسِ من الشدائدِ[٤]. ومنها قولُ العَجَّاج[٥]:

جَارِيَ لَا تَستَنكِرِي عَذِيرِي
سَيرِي وَإِشفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

(١) انظر المثل وقصته في: أمثال العرب للضبي (ص ١٢٣)، وجمهرة الأمثال (١/ ١٩٢)، ومجمع الأمثال (١/ ٤٠٣)، والمستقصى للزمخشري (١/ ٢٠٠).

(٢) انظر المثل وقصته في: جمهرة الأمثال (١/ ١٩٤)، ومجمع الأمثال (١/ ٤٣١)، والمستقصى (١/ ٢٢٢).

(٣) الرجز بتمامه:

أَطْـرِقْ كَـرَا أَطْـرِقْ كَـرَا
إِنَّ النَّعَـامَ فِـي القُـرَى

وهو بلا نسبة في سفر السعادة (١/ ٤٣٦)، وإرشاد السالك (٢/ ٦٥٩)، وشرح أبيات المغني للبغدادي(١/ ٢٣٠).

(٤) انظر المثل في: مجمع الأمثال (٢/ ٧٨)، والمستقصى (١/ ٢٦٥).

(٥) الرجز في ديوانه (١/ ٣٣٢)، والبيت الأول له في الكتاب (٢/ ٢٤١)، والمقتضب (٤/ ٢٦٠)، وهما معًا في: تمهيد القواعد (٧/ ٣٦٢٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧٥٤).

أراد: يا جاريةُ.

تتمةٌ:

قال أهلُ البصرةِ: إن "اللهمَّ" في الأصلِ: يا الله؛ فحذِف "يا" وعوِّض عنه الميمُ المشددةُ في آخرِه. وقال أهلُ الكوفة: أصلُه: يا اللهُ أُمَّ؛ أي: اقصد، ثم حذِفتِ الهمزةُ وركِّب مع اسمِ الله[١]، وضعِّف من وجوهٍ؛ **الأول**: أن الاسمَ لا يركَّبُ مع الجملةِ. **الثاني**: أنَّ الهمزةَ لا تخفَّفُ بالحذفِ إلا إذا كان قبلها ساكنٌ نحو: "جَيَلٍ" في جيئَلٍ، و"ابتَغِمْرَه" في ابتغى أمره. **الثالثُ**: [٥٤: ظ] أن / الشرطَ إذا وقَع بعدَ الأمرِ يقَعُ الاستغناءُ بالأمرِ عنِ الجوابِ؛ كقولك: "اتَّبِع أمرَ اللهِ إن أسلَمتَ" وحيثُ لم يقع الاستغناءُ عن الجوابِ في قولك: "اللهمَّ إن كانَ كذا فأهلِكْهم" دلَّ على أنه ليس مركَّبًا من الأمر. **الرابع**: أنَّه لم يجزِ الجمعُ بين "يا والميم " وليس ذا إلا لكونِه عوضًا عنه، وأمَّا قولُ الشاعر:

وَمَا عَلَيْــكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا
سَبَّحتِ أَوْ صَلَّيتِ يَا اللَّهُمَّا
ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا[٢]

---

(١) قال الفراء في معاني القرآن (١/ ٢٠٣) بعد أن ذكر قول البصريين: «ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها "أم"؛ يريد: يا الله أمنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت». وانظر المسألة في: الإنصاف (١/ ٢٧٩) [م: ٤٧]، والتبيين (٤٤٩)[م: ٨٢]، وتوجيه اللمع (ص ٣٢٨).

(٢) أبيات من الرجز، وهي بلا نسبة في معاني القرآن (١/ ٢٠٣)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ١٨٥)، والإنصاف (١/ ٢٨٢) [م: ٤٧] وصرَّح بجهالة قائله وأسقط الاحتجاج به لذلك، وشرح الرضي (١/ ٣٨٤).

وقولُ الآخر:

إِنِّــي إِذَا مَــا حَــدَثٌ أَلَمَّــا
أَقُــولُ يَا اللَّهُمَّ يَــا اللَّهُمَّا[١]

فشاذٌّ لأجلِ الضرورةِ.

واعلم أنَّ في وصفِ "اللهم" خلافًا جوَّزه المبرِّدُ محتجًّا بقولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزمر: ٤٦]، وبقولِه تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦][٢]، ومنَعه سيبويه وحمَل النصبَ في مثلِ ذلك على نداءٍ ثانٍ أو بدلٍ[٣].

قال:

حَــذفُ المُنَادَى جَائِــزٌ فِي مِثلِ قَولِ[٤] الكِسَائِي يَا اسْجُدُوا فِي النَّملِ

أقول: لما جازَ حذفُ المفعولِ به للقرينةِ الدالَّةِ عليه كذلك جازَ حذفُ المنادَى؛ لأنَّه مفعولٌ به أيضًا، والقرينةُ دلالةُ "يا" على مطلَق المنادى وسياقُ الكلامِ على خصوصيَّتِه.

---

(١) الرجز لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٣٤٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٩٧)، ونسبه البغدادي إلى أمية بن أبي الصلت وصحح نسبته إليه في خزانة الأدب (٢/ ٢٩٥)، ولم أقف عليه في ديوانه، وبلا نسبة في المقتضب (٤/ ٢٤٢)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ١٨٥)، والإنصاف (١/ ٢٧٩) [م: ٤٧]، وهو من الأبيات السائرة.

(٢) المقتضب (٤/ ٢٣٩).

(٣) الكتاب (٢/ ١٩٦).

(٤) في الأصل: «قراء»، والمثبت من المنظومة (١٤/ ظ)، وشرح ابن الحاجب (ص ٢٠٤)، وشرح أبي الفداء (٢٥/ ظ).

تتمةٌ:

اعلم أنَّ في كلامِهم أسماءً تجري مَجرَى المنادَى ولسنَ به حقيقةً بل أخرَجوها عن معنى المنادى واستعملوها في الأمر الكليّ المشاركِ بينها وبين المنادى وهو الاختصاصُ؛ كما أنَّهم استعملوا ما هو على صيغةِ الاستفهامِ وليسَ به لمشاركتِه له في الأمرِ الكليِّ وهو التسويةُ؛ وذلك قولُهم: "سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ"، وقولُهم: "ما أَدري أفعَل أم لم يفعَل"، وليسَ المرادُ الاستفهامَ بل التسويةَ بينهما فحمَلوه على الاستفهامِ لأنَّ فيه التسويةَ؛ إذِ الاستفهامُ لا يكونُ عن الرَّاجحِ ولا عَنِ المرجوحِ بل عن المُساوي.

ثم إنَّها[1] قد تكونُ على صيغةِ المنادى كقولهم: "أمَّا أنا فأفعلُ كذا أيُّها الرجلُ"، وأراد: بـ"أيها" أنفسَهم دونَ غيرِهم، و"على المُضارِب الوَضِيعةُ[2] أيُّها البائعُ"، "اللهمَّ اغفِر لنا أيَّتُها العصابةُ"؛ إنَّما أرادوا بذلك اختصاصَ أنفسِهم بالذِّكرِ على سبيلِ التَّوكيدِ؛ كقولِهم لمن هو مقبلٌ علَيهم منصتٌ مستمعٌ: "كذا كانَ الأمرُ يا فلانُ".

وقد لا يكونُ على صيغةِ المنادى؛ كقولِهم: "نحن العُرْبَ أَقرَى النَّاسِ للضَّيفِ" وهذا يكونُ إعرابُه على حسَبِ ما يقتضيه في نفسِه؛ إذ لا يصحُّ أن

(١) أي: الأسماء أو الألفاظ المختصة بالنداء؛ تكون بصيغة النداء، أو بغير صيغته؛ كما سيأتي في كلام المصنف.

(٢) كتب في حاشية الأصل: «الوضيعة واحدة الوضائع، وهي أثقال القوم». اهـ. **قلت**: هذا نص الجوهري في الصحاح (وضع)، والوضيعة هنا هي الخسارة مطلقًا، والوضيعة في اصطلاح الفقهاء: هي بيع بمثل الثمن الأول مع نقصان شيء معلوم منه. وتسمى مواضعة، ومخاسرة. انظر: طلبة الطلبة (ص ١٠٠)، والمصباح المنير (و ض ع)، وبدائع الصنائع (٥/ ٢٢٨)، ومغني المحتاج (٢/ ٧٧).

يكونَ منقولًا عن المنادى. ومنه قولُهم: "بكَ الله نرجُو الفضلَ"، و"سبحانَك اللهَ العظيمَ". وقد يكونُ محتملًا للوجهَين لكنَّ الأَولَى الإجراءُ مُجرَى نصبَ "العُرْب"؛ إذِ النقلُ على خلافِ الأصلِ فلا يُعدَلُ إليه إلا للضَّرورة، وذلك نحو قول الفَرَزدَق(١):

أَلَــمْ تَــرَ أَنَّــا بَنِــي دَارِمٍ زُرَارَةُ مِنَّــا أَبُــو مَعبَــدِ

وقالَ آخرُ:

إنَّا بَنِي مِنقَرٍ قَومٌ ذووُ حَسَبٍ فِينَا سَرَاةُ بَنِي سَعدٍ وَنَادِيها(٢)

وإنما اختصَّ الاسمُ فيها ليعلَمَ ما حُمِل على الأوَّل، وفيها معنى الافتخارِ والتعظيم(٣). وقد يجرِي التصغيرُ مَجرى التعظيم؛ كقولهم: "إنَّا معشَرَ الصَّعالِيكِ لا قوَّةَ بنا عَلَى المروَّة"، وأما قولُ لبيدٍ(٤):

نَحَنُ بَنُــو أُمِّ البَنِينَ الأَربَعَه

فليسَ / فيه إلا الرفعُ؛ إذ لم يُرِدِ الإخبارَ بأنَّ عدتَهم أربعةٌ. [٥٥: و]

* * *

(١) بيت من المتقارب، وهو في ديوانه (١/ ١٧٣)، وله في الكتاب (٢/ ٢٣٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٨)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٤٧٢).

(٢) بيت من البسيط، وهو لعمرو بن الأهتم في الكتاب (٢/ ٢٣٣)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٤٧٢)، وبلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل بن أحمد (ص ٩٣)، وشرح المفصل (١/ ٣٧١).

(٣) هذا نص كلام سيبويه في الكتاب (٢/ ٢٣٣).

(٤) الرجز له رضي الله عنه في ديوانه (ص ٣٤١)، وهو في الكتاب (٢/ ٢٣٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٢٠).

[الاشتغالُ]

قال:

وَالثَّالِثُ المَفعُولُ مَهمَا أُضمِرَا ... عَامِلُـهُ بِشَـرطِ أَن يُفَسَّـرَا
اسْمٌ أَتَى مِن بَعدِهِ فِعلٌ جَرَى ... مُسَلَّطًا عَلَى الضَّمِيرِ مُخبَرَا
تَسَـلُّطَ المَفعُولِ إِن لَو قُدِّرَا ... أُعمِلَ فِي الأَوَّل مِن غَيرِ مِرَا
زَيـدًا ضَرَبتُـهُ مِثَـالٌ فَانتَبِهْ ... وَنَحوَهُ حُبِستُ أَو مَرَرتُ بِهْ

أقول: هذا هو البابُ الثاني مما حذِف عاملُ المفعولِ به وجوبًا قياسًا؛ وهو كلُّ اسمٍ بعدَه فعلٌ مسلَّطٌ على ضميرِ ذلك الاسمِ تسلُّطَ المفعوليَّةِ، ولو قدِّرَ تسلُّطُه على الاسمِ لعمِلَ فيه عملَ النَّصبِ؛ مثالُه: "زيدًا ضربتُه" فإنَّك لو طرحتَ الضميرَ وسلَّطتَ الفعلَ على الاسمِ لكانَ منصوبًا على المفعوليَّةِ.

وإنما قال "**بشرطِ أَن يُفسَّرَ**": لأنَّه لولا التفسيرُ لم يجزِ الحذفُ للإلغاز. قولُه "**مُسلَّطًا على الضَّمِيرِ**": احترازٌ عما لا يكون كذلك نحو: "زيدًا ضربتُ" فإنه ليسَ مما هو بصدَدِهِ[1] بل هو مفعولُ الفعلِ المذكورِ مقدمًا عليه. قولُه "**تسلُّطَ المَفعولِ**": احترازٌ عما كان تسلُّطُه تسلُّطَ الفاعليَّة؛ نحو قولك: "زيدٌ قامَ" فإن "قامَ" مسلَّطٌ على ضميرِ الاسمِ المذكورِ وهو فاعلُه. قولُه " **إِن لَو قُدِّرَا أُعمِلَ فِي الأَوَّل**": احترازٌ عن قولك "زيدٌ هل ضربتَه"، و"عمرٌو إن تضربْه يضربْك"، و"بكرٌ ما ضربتُه": فإنَّ الفعلَ في هذه المواضعِ لو سُلِّط على الاسمِ

(١) كتب في حاشية الأصل: «بصدده؛ أي: داخل في هذا الأمر».

المذكورِ لا يعملُ فيه لاقتضاءِ حرفِ الاستفهامِ وحرفِ الشَّرطِ وحرفِ النَّفيِ صدرَ الكلامِ فيمتنعُ حينئذٍ عَملُ الفِعلِ فيما قبلَه.

تنبيهاتٌ:

(أ): لو كانَ بدلَ "ما" النافيةِ "لم" أو "لا" أو "إن" لا يمنع تسلُّطَ الفعلِ على الاسمِ؛ فيجوزُ: "زيدًا لم أضربْه"، و"بكرًا ألا أضرِبَه"، و"عَمرًا إن أضرِبْه".

(ب): لو كانَ مقامَ الفعلِ مشابهٌ له لكانَ حكمُه كحكمِه سواءً؛ كقولك: "أزيدًا أنتَ محبوسٌ عليه" وشبهِه.

(ج): لو كانَ تسلُّطُ الفعلِ على متعلِّقِ الاسمِ لكانَ حكمُه كما ذُكِر أيضًا؛ كقولك: "زيدًا ضربتُ أخاهُ".

(د): إذا أمكَن تقديرُ مثلِ الفعلِ المذكورِ تعيَّن؛ كقولك: "أزيدًا ضربتُه" تقديرُه: "أضربتُ زيدًا". وإن لم يكن فمعناهُ الخاصُّ مع معمولِه؛ نحو قولك: "زيدًا مررتُ به"؛ تقديرُه: جاوزتُ زيدًا فقدَّرت "جاوزتُ" وهو خاصٌّ؛ أي: لا يصدُقُ على غيرِ ما يصدُق عليه "مررتُ".

وقولنا "مَع معمولِه"؛ أي: يكون مسندًا إلى عينِ ما أُسند إليه الفعلُ المذكورُ، وإن لم يمكِن تقديرُ الفعلِ الخاصِّ فمعناه العامُّ مع عينِ معمولِه أيضًا؛ كقولك: "زيدًا ضربتُ أخاهُ"؛ تقديره: أهنتُ زيدًا، فـ"أهنتُ" بمعنى "ضربتُ" لكنَّه أعمُّ منه إذِ الإهانةُ قد تكونُ بغيرِ الضربِ أيضًا. وإن لم يمكِن ذلك أيضًا قدِّرتِ الملابسةُ؛ كقولك: "زيدًا حُبستُ عليه"؛ تقديرُه: لابستُ زيدًا إذِ الحبسُ على الشيءِ يستلزِمُ الملابسةَ بينهما؛ فالملابسةُ أمرٌ لازمٌ للفعلِ المذكورِ لا معناهُ ولذلك تأخَّرت. هذا هو الظاهرُ من كلامِ المصنفِ في "شرح الكافية"[١].

---

(١) (٢/ ٤٦٠، ٤٦١).

[٥٥: ظ] / وَنَصبُهُ يُختَارُ لِلتَّنَاسُبِ كَقَامَ زَيدٌ قَبلَ ذَاكَ فَانصِبِ

اعلم أنَّ كلَّ فعلٍ أو مشابهٍ لفعلٍ يلي اسمًا لا يخلو؛ إمَّا أن يكونَ متعلقًا بضميرِ ذلك الاسمِ أو متعلقًا بما فيه ضميرُه أو لا: **إن كان الثانيَ** فلا يخلو إمَّا أن يصحَّ عملُ الفعلِ فيه أو لا؛ إن كانَ الأولَ يكونُ ذلك الاسمُ منصوبًا على المفعوليَّةِ؛ كقولك: "زيدًا ضربتُ"، وإن كانَ الثانيَ فهي مسألةٌ ممتنعةٌ إذ لا فائدةَ في قولك: "زيدٌ قامَ عمرٌو".

وإن كانَ الأولَ لا يخلو إمَّا أن يكونَ التعلُّقُ تعلُّقَ الفاعليةِ أوِ المفعوليةِ؛ إن كانَ الأولَ فالرفعُ لا غيرُ؛ كقولك: "زيدٌ قامَ" و"الزيدانِ قاما" و"الزيدونَ قاموا"، و"عمرٌو مُرَّ به" و"العمرانِ مرَّ بهما" و"العمرونَ مُرَّ بهم". وإن كان الثانيَ لا يخلو إمَّا أن يسلَّطَ هذا الفعلُ أو مشابهُه على الاسمِ المتقدمِ نصبُه أم لا؟؛ إن كانَ الثانيَ فالرفعُ أيضًا لا غيرُ؛ كقولك: "زيدٌ هل تضرِبُه" وما يجري مجراه. وإن كانَ الأولَ فهو البابُ الذي تصدَّى المصنفُ للبحثِ فيه، وهو بحسبِ المواقعِ ينقسِمُ أربعةَ أقسامٍ:

الأولُ: أن يكونَ نصبُه مختارًا بإضمارِ الفعلِ؛ وذلك في مواقعَ؛ الأول: أن يكونَ معطوفًا على جملةٍ كقولك: "قامَ زيدٌ وعمرًا ضربتُه"، و"ضربتُ بكرًا وبشرًا مررتُ به"، و"مررتُ بخالدٍ وسعيدًا أعطيتُه"، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ [الإنسان: ٣١]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وإنما اختيرَ النصبُ لأنَّ النصبَ يستلزِمُ تقديرَ الفعلِ فتناسَبَ المعطوفُ والمعطوفُ عليهِ بخلافِ الرفعِ، والتناسبُ مُراعًى مهمٌّ عندَهم.

قال:

وَبَعـدَ الِاسـتِفهَامِ أَيضًـا وَإِذَا ... شَـرطِيَّةٌ وَحَيـثُ وَالنَّفـيِ كَذَا

هذا هو الموقعُ الثاني الذي يختارُ فيه النصبُ، وذلك إذا كانَ قبلَ الاسمِ حرفٌ هو أولى بالفعل؛ وهو حرفُ الاستفهامِ والنفيِ و"إذا" الشرطية و"حيث"؛ تقول: "أزيدًا ضربتَه"، و"ما زيدًا ضربتَه"، و"إذا زيدًا رأيتَه"، و"حيثُ خالدًا أكرمتَه"، و"لا بكرًا أعطيتَه"، قال الشاعر:

فَـلَا حَسَـبًا فَخَـرتَ بِـهِ لِتَيمٍ ... وَلَا جَدًّا إِذَا ازدَحَمَ الجُدُودُ[1]

وقالَ آخرُ:

فَـلَا ذَا جَـلالٍ هِبنَـهُ لِجَلَالِهِ ... وَلَا[ذَا]ضَيَاعٍهُنَّ يَترُكنَ لِلفَقرِ[2]

أراد: فلا ذكرتَ حَسَبًا فخرتَ به، ولا هِبنَ ذا جلالٍ هبنَهُ.

تنبيهاتٌ:

(أ): إنَّ أداةَ الاستفهامِ التي يُختارُ عندَها النصبُ هي الهمزةُ دونَ غيرِها من أدواتِه؛ فلا يقالُ: "هل زيدًا ضربتَه"، أو: "متى زيدًا ضربتَه"؛ لأنَّ الهمزةَ أمُّ الباب وتصرُّفها أكثرُ.

(ب): إنَّ اقتضاءَ الاستفهامِ والنفيِ الفِعلَ على السواءِ وكذلك النصبُ، وقال ابنُ جعفرٍ: «إنَّ حرفَ النفيِ يشابِهُ حرفَ الاستفهامِ مِن حيثُ إنَّهما ناقلانِ

---

(١) بيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه (١/ ٣٣٢)، وله في الكتاب (١/ ١٤٦)، والأصول (١/ ٣٩٨)، والمفصل (ص ٧٦).

(٢) بيت من الطويل، وهو لهُدْبة بن الخَشْرم في ديوانه (ص ٩٧)، وله في الكتاب (١/ ١٤٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٥)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ٩٣).

للكلامِ؛ هذا مِن الخبرِ إلى الاستفهامِ وذا مِن الإثباتِ إلى النفيِ، ولذلك حمَلوه على حرفِ الاستفهامِ في اقتضاءِ الفعلِ وصارَ النصبُ في الاستفهامِ أحسنَ»[(١)]، وهذا ضعيفٌ لأنَّا لا نسلِّمُ أن النفيَ محمولٌ على الاستفهامِ في ذلك بل لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ اقتضاؤُه للفعلِ مِن حيثُ إنَّ الأسماءَ ذواتٌ
[٥٦: و] والذواتُ لا تُنفَى / وإنما تُنفَى أحوالُها وهي الأفعالُ؟!

(ج): إنَّ لقائلٍ أن يقولَ أولويةُ الفعلِ في هذِه المواقعِ معارضٌ بلزومِ الحذفِ فلا يكونُ مِن بابِ اختيارِ النصبِ بل مِن بابِ التساوي لا سيِّما حيثُ إنَّ اقتضاءَه للفعلِ ليسَ كغيرِه.

قال:

وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهِ فِعْلُ الطَّلَبْ   لَفْظًا وَمَعْنًى فَهْوَ أَقْوَاهَا سَبَبْ
كـ:زَيْـدًا اضْرِبْـهُ وَزَيْدًا غَفَرَا   لَـهُ الإِلَـهُ ذَنْبَـهُ وَسَـتَرَا
وَمِثْـلُ أَمَّـا خَالِـدًا فَسَـقْيَا   وَمِثْـلُ: أَمَّـا جَعْفَـرًا فَرَعْيَا

أقول: هذا هو الموقعُ الثالثُ الذي يختارُ فيه النصبُ؛ وهو كلُّ اسمٍ ذُكِر بعدَه فعلُ الطلبِ إمَّا لفظًا ومعنًى؛ كالأمرِ والنهيِ، وإمَّا معنًى؛ كالدعاءِ تقول: "زيدًا اضربْه"، و"عمرًا لا تشتمْه"، و"اللهمَّ سعيدًا اغفرْه"، و"قاسمًا رحِمَه اللهُ"، قال أبو الأسود[(٢)]:

أَمِيرَانِ كَانَا آخَيَانِي[(٣)] كِلاَهُمَا   وَكُلًّا جَـزَاهُ اللهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ

---

(١) المنهاج الجلي (١١٤/ و- الفاتح).

(٢) بيت من الطويل، وهو ديوانه (ص ١٠٠)، وله في الكتاب (١/ ١٤٢)، والرد على النحاة (ص ٩٦)، والتذييل والتكميل (٦/ ٣١٨)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ٩٢).

(٣) كتب في حاشية الأصل: «من المؤاخاة».

وإنما اختيرَ النصبُ ههنا لأنَّ الطلبَ ينافي الإخبارَ والرفعَ مستلزمٌ للإخبارِ، واعلَم أنَّ هذه القرينةَ أقوَى من السالفة؛ لأنَّ وقوعَ الطلبِ خبرًا شاذٌّ منافٍ للقياسِ بخلافِ ما تقدَّم، ومِن ثَمَّ ترجَّحَ النصبُ بعد "أمَّا" في قولك: "أمَّا خالدًا فسَقيًا" مع أن "أمَّا" من قرينةِ الرفعِ لأنَّ بعدَها يقعُ الاسمُ غالبًا؛ فلقوَّةِ هذه القرينةِ غلَبت على "أمَّا" في أخذِها مقتضاها دونَها.

قال:

وَالرَّفْعُ مُخْتَـارًا إِذَا لَمْ تَكُنِ   قَرَائِنُ النَّصْـبِ عَلَى تَمَكُّنِ
وَغَلَّبُوا أَمَّا وَلَيْسَتْ مَعْ طَلَبْ   مَـعَ إِذَا مُفاجِئًا فَافْهَمْ تُصِبْ
كَقَولِهِمْ: قُمْـتُ وَأَمَّا جَعْفَرُ   فَقَـدْ ضَرَبْتُـهُ بِرَفْعٍ أَشْـهَرُ
وَإِنْ تَقُلْ: قُمْـتُ وَأَمَّا عَمْرَا   فَاضْرِبْهُ فَالنَّصْبُ بِعَمْرٍو أَحْرَا

أقول: هذه هيَ المواقعُ التي اختيرَ فيها الرفعُ:

الأولُ: أن يكونَ الكلامُ خاليًا من قرائنِ النصبِ الموجِبة والمرجِّحة والمسوِّية؛ كقولك: "زيدٌ ضربتُه" و"عمرٌو أكرمتُه"، وإنما اختير الرفعُ ههنا لأنَّه هوَ الأصلُ لسلامتِه عن الإضمارِ، بخلافِ النصبِ فلا يعدَلُ عنه إلا لمعارضٍ.

والثاني: ما بعد "أمَّا" إذا كان الخبرُ غيرَ الطلبِ على ما مضَى تقريرُه، وإنما اختير الرفعُ بعدَها لأنَّ الغالبَ أن يقعَ بعدَها الاسمُ فلو نصَبوا الاسمَ لكانَ لتقديرِ فعلٍ وهو خلافُ الغالِب، وذلك كقولك: "أمَّا زيدٌ فقد ضربتُه، وأمَّا عمرٌو فقد أكرمتُه"، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] أكثرُ القرَّاءِ على الرفعِ(١) لما ذكرناه.

---

(١) اتفق القراء العشرة على رفعها، وقراءة النصب شاذة، قرأ بها الحسن والمفضل عن عاصم؛ =

والثالثُ(١): بعدَ "إذا" المفاجأتية؛ كقولِك: "خرجتُ فإذا زيدٌ واقفٌ"، وعلتُه كعلةِ "أمَّا" على السواءِ.

قال:

وَيَسْــتَوِي مِن بَعْدُ زَيدٌ قَامَا وَنَحــوُهُ الأَمــرَانِ مَهْمَا دَامَا

أقول: هذا هو الموقعُ الثالثُ الذي يستوي فيه النصبُ والرفعُ؛ وذلك إذا عطفتَ الجملةَ على جملةٍ ذاتِ وجهَين / ؛ أي: يكونُ الجزءُ الثاني منها فعلًا؛ [٥٦: ظ] نحو قولك: "زيدٌ لقيتُه وعمرًا كلمتُه" إذا عطفتَ على الجملةِ بحِيالها(٢) رفعتَ لأنَّها اسميةٌ، وإذا عطفتَ على الجملةِ الصغرى التي هي الخبرُ نصبتَ لأنَّها فعليةٌ؛ فإنَّ رُجِّح الأولُ لسلامتِه عن الحذف، وإن رجِّح الثاني لقربِه فحينئذٍ تساويَا تساويَ كفَّتي الميزانِ.

وهذه المسألةُ ذكرَها سيبويه(٣) واعترُض عليه بأنَّه لا جائزٌ أن يعطفَ على الصُّغرى؛ لأنَّها خبرٌ والمعطوفُ على الخبرِ خبرٌ فوجَب أن تكونَ ذاتَ عائدٍ وليسَ كذلك؛ قال السيرافيُّ: «أظنُّ أنَّ سيبويه أرادَ إذا كانتِ الجملةُ ذاتَ عائدٍ؛ كقولك: "زيدٌ لقيتُه وعمرًا تكلمتُ عندَه - أو في دارِه" لكنَّه اشتغَلَ عن ذلك لظهورِه بتصحيحِ ما هوَ فيه، وهو جوازُ العطفِ على كِلتا الجملتَين»(٤). وروَى

= انظرها في: جامع البيان للداني (٤/ ١٥٦٠)، والكامل للهذلي (ص ٦٣٢)، وإتحاف فضلاء البشر للبنا (ص ٤٨٨).

(١) في الأصل: «والرابع»، ولعله سبق قلم؛ فإن المذكور في النظم ثلاثة مواقع فقط يختار فيها الرفع.

(٢) كتب في حاشية الأصل: «أي: بجملتها».

(٣) الكتاب (١/ ٩١).

(٤) شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٩١) بتصرف يسير.

أبو عليٍّ عن أبي عثمانَ عنِ الأخفشِ أنَّه ما كان يُجيزُ المسألةَ؛ لأنَّ المعطوفَ لا موضعَ له من الإعرابِ، وقال أبو عليٍّ: «المسألةُ جائزةٌ لأنَّ المعطوفَ علَيهِ لمَّا لم يظهَر في اللفظِ صارَ بمنزِلةِ ما لا موضعَ له مِن الإعرابِ»(١). وهذا ضعيفٌ جدًّا؛ إذ ليسَ لنا عهدٌ بمثلِه، والحقُّ منعُ المسألةِ وتأويلُ قولِ سيبويه كما أوَّله السيرافيُّ(٢).

قال:

وَنَحوَ زَيدٌ قَامَ أَوْ قَدْ سِـيرَ بِهْ مُغَايِـرٌ لِلْبَابِ فَافْهَـمْ وَانْتَبِهْ

أقول: قد بيَّنتُ سالفًا أنه إذا كانَ تعلُّقُ الفعلِ بالضميرِ على غيرِ جهةِ المفعوليةِ لم يجُز نصبُ الاسمِ؛ لأنَّه لو نصِب لكانَ بإضمارِ فعلٍ وحينئذ وجَب أن يكونَ المفسِّرُ على طريقتِه والفرضُ أنَّه ليس كذلك، وذلك سواءٌ كان الضميرُ فاعلًا في المعنى واللفظ؛ كقوله: "زيدٌ قامَ"، أو فاعلًا في اللفظِ فحسبُ؛ كقوله: "زيدٌ سِيرَ به".

---

(١) انظر قول أبي علي وحكايته عن الأخفش في المسائل البصريات (١/ ٢١١- ٢١٣)، وانظر الحاشية التالية.

(٢) ذكر أبو حيان أن في هذه المسألة مذاهب أربعة، وهي:

أحدها: أنه لا تجوز المسألة. وهو مذهب الأخفش، والزِّيادي، والسيرافي.

والثاني: أنه يجوز وهو مذهب جماعة من القدماء، والفارسي، وهو ظاهر كلام سيبويه.

والثالث: إن كان العطف بالواو، أو بالفاء جازت، وإلا فلا، وهو مذهب هشام.

والرابع: إن كان العطف بـ"ثم" جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الجمهور. ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٧٠)، وانظر: الانتصار لابن ولاد (ص ٦٠)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٣٩١)، وشرح التسهيل (٢/ ١٤٤)، والتذييل والتكميل (٦/ ٣٣٣)، وراجع المسألة في "اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه" د/ عبد العزيز الدباسي (١/ ٥٠٢).

وَقِيلَ(١): إِنَّا كُلَّ شَيءٍ فُضِّلاَ بِالنَّصْبِ حَتَّى يَنفِيَ المُحْتَمِلَا

هذا مِن جملةِ قرائنِ النصبِ المختارة، وكانَ من حقِّه أن يذكَرَ في موضعِه وكأنَّه وقَع من الناسخ، وتقريرُه: أنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] معناه: خلَقنا كلَّ شيء بقدرٍ فإذا نُصب الاسمُ يكون نصًّا للمعنى المقصود، وإذا رفِع يحتملُ أن يكونَ ﴿خَلَقْنَـٰهُ﴾ صفةً لـ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ فيخرجُ عن المعنى المقصود؛ إذ ليسَ فيه دلالةٌ على أن كلَّ شيءٍ هو مخلوقُه، ولذلك اختيرَ النصبُ لإفادتِه النصَّ على المقصودِ؛ فاعرِفْه.

وَإِنْ يَقَعْ "هَلَّا" وَ"إِنْ" وَمَا اقْتَضَا فِعْلًا فَأَوجِبْ نَصبَهُ عَلَى رِضَا

هذا هو الموقعُ الرابعُ وهو الذي يجبُ فيه النصبُ وهو كلُّ اسمٍ وقَع بعدَ حرفٍ لا يليه إلا الفعلُ كـ"إِن" الشرطيةِ و"هلا" التحضيضيةِ وما هو بمعناها؛ كقولك: "إن زيدًا ضربتَه"، و"هلَّا عمرًا أعطيتَه"، و"لولا بكرًا شتمتَه"، و"لوما خالدًا أكرمتَه" كلُّ هذه الأسماءِ منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره الظاهرُ، قال النَّمِرُ(٢):

---

(١) قوله "وقيل" جاء في النظم (١٥/ ظ) وشرح ابن الحاجب (ص ٢٠٩): «وقبلُ»، وبيان هذا أن هذا البيت مسبوق ببيت قبله، وهو قوله:

وكُلُّ شَـيءٍ فَعَلُـوهُ فِي الزُّبُر لَيْسَ مِنَ البَـابِ فَبِالرَّفعِ ذُكِر

وعلى هذا يزول استشكال الشارح ههنا في موضع البيت؛ فليس كما قال إنه من تَصرُّف النساخ، وإنما هو مقصود ابن الحاجب، وأصل هذا كما في شرحه أنه قصد بقوله «قبلُ»؛ أي: قبل قوله ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ جاء قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾، فيكون المختار النصب لينفي الاحتمال الذي يأتي من الرفع.

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوان النمر بن تَولَب (ص ٧٢)، وله في الكتاب (١/ ١٣٤)، وشرح المفصل (١/ ٢١٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٩).

لَا تَجزَعِــي إِنْ مُنفِسًــا أَهلَكتُــهُ   وَإِذَا هَلَكتُ فَعِنـدَ ذَلِكَ فَاجزَعِي

أراد: إن أهلكتُ منفسًا. قالَ الآخرُ:

تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ[١] أَفضَلَ مَجدِكُم   بَنِي ضَوْطَرَى لَولَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[٢]

أراد: لولا تعُدُّون الكميَّ.

تنبيهان / : [٥٧: و]

(أ): أنّ "إن" مختصةٌ بهذه المسألةِ دونَ ما شابَهَها لسَعةِ باعِها في الاستعمالِ؛ فلأجلِ ذلك توسَّعوا فيها بإيلائِها الفعلَ تارةً والاسمَ أخرى كهمزةِ الاستفهامِ.

(ب): يجوزُ رفعُ الاسمِ فيما أنشدتُه على تقديرِ: "إن هلَك منفسٌ". وأمَّا قولُ الشاعرِ:

.... فَهَــلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَـفِيعُهَا[٣]

---

(١) كتب في حاشية الأصل: «جمع الناب». ا.هـ. قلت: قال ابن هشام: «هو المسنّة من النوق وهي أفضلها...، و"الضَّوْطَرَى" المرأة الحمقاء». تخليص الشواهد (ص ٤٣٢).

(٢) بيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه (٢/ ٩٠٧)، وله في شرح كتاب سيبويه (١/ ٤٠٥)، والخصائص (٢/ ٤٧)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١).

(٣) جزء بيت من الطويل، اختلف على قائله، والبيت بتمامه:

وَنُبِّئتُ لَيلَى أَرسَلَتْ بشَفَاعَةٍ   إِلَيَّ فهلَّا نَفسُ لَيلَى شَـفِيعُهَا

قال العيني في المقاصد النحوية (٣/ ١٣٣٢): «أقول: قائله هو قيس بن الملوح الملقب بالمجنون [ديوانه (ص ١٥٤)]، ويقال: قائله هو ابن الدُّمَينة [ملحق ديوانه (ص ٢٠٦)]، وقال ابن عصفور: "قائله هو الصمة بن عبد الله القشيري" [لم أقف عليه منسوبًا في كتبه، وهو في شرح الجمل الكبير (٢/ ٤٤٣)]»، وقيل لغيرهم؛ انظر: خزانة الأدب (٣/ ٦٠)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٢/ ١١٩).

فشاذٌّ لأنَّه أوقَع الجملةَ الابتدائيةَ بعدَ الحرفِ التحضيضيةِ، ويجوزُ أن تكونَ "لا" زائدةً؛ أي: فهَل نفسُ ليلى شفيعُها؟ وهو استفهامٌ مشوب بِتَمَنٍّ، فاعرِفْه!

قال:

وَفَاجْلِدُوافِي النُّورِبَعدَالزَّانِيَهْ — مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى تكُونُ ثَانِيَهْ
أَو فَاؤُهُ لِلشَّــرطِ لَا يَعمَلُ مَا — مِن بَعــدَ فِيمَا قَبلَهَــا مُقَدَّمَا
وَمَنْ يَقُلْ بِلْ هُوَ مِنْ ذَا البَابِ — فَنَصبُهُ المَخْتَارُ فِي الصَّوَابِ

أقول: قولُه تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] ظاهرُه: أنَّه من البابِ الذي نحنُ الآن بصددِه لأنَّه ذُكر اسمٌ بعد فعلٍ اشتغَل عنه بضميرٍ لو سلِّط عليه لنصبَه، لكن لما اتفقَ القرَّاءُ على الرفع(١) دلَّ ذلك على أنَّه على خلافِ ظاهرِه؛ فقال سيبويه(٢): إن الفعلَ وهوَ قولُه ﴿فَٱجْلِدُواْ﴾ جملةٌ منقطعةٌ عن الاسم؛ لأنَّ الاسمَ مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ؛ تقديرُه: مما يُتلَى عليكم حكمُ الزانيةِ والزاني، وكذلك الفعلُ جملةٌ أخرى مستقلةٌ بنفسِها جاء بها تبيينًا للحكمِ المذكور؛ فلذلك لا يجوزُ النصبُ إذِ الفعلُ يمتنَعُ تسلُّطُه عليه كما يمتنَعُ في قولك: "زيدٌ مضروبٌ فأكرِمْه". وقال المبرِّد: «اللامُ بمعنى الذي والتي؛ تقديره: التي زنَت والذي زنَى فاجلدوا، فالفاءُ على ذلك جاءَ بها دلالةً على السببيةِ، كما تقدَّم في المبتدأِ في قولك: "الذي يأتِيني فلَهُ درهَمٌ"، ولذلك

---

(١) اتفق العشرة على الرفع، ونقَل النصب عن عيسى بن عمر الثقفي ابنُ جني في المحتسب (٢/ ١٠٠)، والسخاوي في جمال القراء (ص ٥٠٩)، وابن الجزري في غاية النهاية (١/ ٦١٣).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٤٤).

يمتنِعُ النصبُ لامتناعِ تسلُّطِ الفعلِ الواقعِ بعدَ الفاءِ السببيةِ على ما قبلَها»[١].

وقوله "وَمَن يَقُل بَل هُوَ..." إلى آخرِه: يريدُ به مَن لم يقَل بقولِ سيبويه والمبردِ، ولا يلتفِت إلى اتفاقِ القراءِ فنصبُه عندَه هو المختارُ لما سبَقَ أن ظاهرَه أنَّه من هذا البابِ ومعه قرينةُ الطلبِ فلكونِ النصبِ مختارًا كما في قولِك: «زيدًا اضرِبْه».

❊ ❊ ❊

(١) الكامل (٢/ ٨٢١).

[التحذير]

قال:

وَرَابِـعٌ مَا نَصَبُـوا وَحَذَّرُوا مَا بَعْـدَهُ أَو كُـرِّرَ المُحَذَّرُ
إِيَّـاكَ وَالأُسْـدَ وَأَنْ تَحذِفَا وَالأَسَدَ الأَسَدَ أَيضًا فَاعْرِفَا

أقول: هذا هو البابُ الثالثُ مما حذَفوا فعلَ المفعولِ قياسًا وهو المسمَّى بالتحذير، وضابطُه أن يذكرَ المحذَّرُ مع المحذَّر منه؛ إمَّا بالعطفِ نحو: "إياكَ والأسدَ"، أو بحرفِ الجرِّ؛ نحو: "إياكَ مِن الأسدِ"، أو يُكتفَى بالمحذَّر منه ويكرَّر؛ نحو: "الأسدَ الأسدَ"، كلُّ ذلك منصوبٌ بتقدير "نحِّ" أو ما هو بمعناها، أما المكرَّرُ فظاهرٌ. وأما غيرُ المكرَّرِ فلا يقعُ إلا ضميرًا منفصلًا كان الأصلُ "نحِّك عن الأسد" لكنَّهم لا يجمعونَ بين الضميرَينِ لشيءٍ واحدٍ إلا في أفعالِ القلوب، فعدَلوا إلى النفسِ فقالوا "نحِّ نفسَك"، ثم حذَفوا الفعلَ وطرَحوا النفسَ لزوالِ / موجِبها ورجَع الضميرُ منفصلًا لتعذُّر الاتصالِ فبقِي "إياك" [٥٧: ظ] فثبَت أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر، والجارُّ يتعلَّقُ بذلك الفعلِ. وأمَّا المعطوفُ فيحتملُ أن يكونَ منصوبًا به أيضًا، ويحتملُ أن يكونَ منصوبًا بفعلٍ آخرَ مثلِه فيكونُ الكلامُ جملتَينِ.

قال:

وَحَذفُ وَاوِ العَطفِ فِيهِ ضَعُفَا خِلَافَ مِن فِي قَولِهِم أَنْ تَحذِفَا

أقول: لا يجوزُ أن تقولَ "إياكَ الأسدَ" على تقدير "إياك والأسدَ" خلافًا

لقومٍ[(١)]؛ لأنَّ حرفَ العطفِ لم يثبُت حذفُه أصلًا، ويجوزُ أن تقولَ "إياكَ أن تحذِفَ" لا على تقديرِ العطفِ بل على تقديرِ حرفِ الجرّ؛ أي: إياكَ مِن أن تحذِفَ، وذلك لأن حذفَ حرفِ الجرّ مع "أن" قياسٌ بخلافِ حرفِ العطفِ.

وقوله "ضعُف": إشارة إلى بيتٍ أنشدُوه، وهو قولُه:

إِيَّـاكَ إِيَّـاكَ المِـرَاءَ فَإِنَّـهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِ جَالِبُ[(٢)]

ثم اختلَفوا في الجوابِ عنه؛ فقالَ الخليلُ: "المراء" منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، وقوله "إياكَ إياكَ" كلامٌ تامٌّ؛ تقديرُه: احذرِ المراءَ. وقال ابنُ أبي إسحاقَ: إنَّما جازَ ذلك لأنَّه مصدرٌ بمعنى "أن تُمارِيَ" فحمَلُوه عليه؛ كأنه قال: إياكَ أن تماريَ؛ أي: من أن تماريَ[(٣)]. أقول: هذانِ ضعيفانِ لأن الضميرَ على التقديرَين لا يجوزُ أن يكونَ محذرًا منه وهو ظاهرٌ فيكونُ محذرًا، وهم إنَّما يكرِّرون المحذَّرَ منه مع الاقتصارِ عليه دون المحذَّر، ويمكنُ أن يقالَ: إن "إياكَ إياكَ" محذرٌ منه لفظًا ولذا وقَع مكرَّرًا و"المراءَ" منصوبٌ على أنه بدلٌ عنه بدلُ اشتمالٍ؛ كأنه قالَ احذرِ مراءَ نفسِك فعدَل عنه إلى الأولِ لضربٍ مِن

(١) نسب هذا القول لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وحمل عليه البيت التالي، وانظر قوله في: الكتاب (١/ ٢٧٩)، وشرحه للسيرافي (١/ ١٨٠)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٦٨٤).

(٢) بيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي في معجم الشعراء (١/ ٢٤٩)، وقال البغدادي في الخزانة (٣/ ٦٤): «وهذا البيت نسبه أبو بكر محمد التاريخي في طبقات النحاة وكذلك ابن بري في حواشيه على "درة الغواص الحريرية" وكذلك تلميذه ابن خلف في "شرح شواهد سيبويه" للفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم بن الفضل»، ونسب له أو للعَرْزَميّ في حماسة البحتري (ص ٢٥٣)، وهو بلا نسبة في الكتاب (١/ ٢٧٩)، والمقتضب (٣/ ٢١٣) وهو من الأبيات السيارة في كتب النحاة.

(٣) انظر القولين في: الكتاب (١/ ٢٧٩)، والأصول (٢/ ٢٥١)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٦٨٣).

التأكيدِ، اللهمَّ إلا إذا مُنِع البدلُ عن المكررِ للتأكيدِ لأنَّ المبدلَ منه في حكمِ الساقطِ والمؤكَّدُ لايكونُ إلا مقصودًا.

تنبيه:

قال سيبويه: "إيايَ والشَّرَّ" مقدرٌ بفعلِ المتكلمِ كأنَّه أمَرَ نفسَه بأن يباعِدَ الشَّرَّ؛ أي: لأباعدْ عن الشرِّ[١]. وقالَ غيرُه: إنه مقدَّرٌ بفعلِ المخاطَبِ؛ كأنه قالَ باعدني عن الشرِّ، وإليه مالَ الزَّمخشريُّ[٢]. ومثلُه قولُ عمرَ رضي الله عنه: «إيَايَ وَأَن يَحذِفَ أَحدُكُم الأَرنَبَ»[٣]؛ يعني: باعدُوني عن حذفِهِ، أو لأباعِد عن حذفِكم إيَّاه، وهو أبلغُ مِن أن يقولَ "لا تحذفوا الأرنبَ"، ولذا عدَل إليه؛ فاعرِفه!

❊ ❊ ❊

(١) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٤).

(٢) انظر: المفصل (ص ٧٣).

(٣) قال السيرافي: «يعني: يرميه بسيف أو ما أشبهه». شرح الكتاب (٢/ ١٧٠)، وذلك أن العرب كانت تتطير من الأرنب؛ فترميه بسيف أو بغيره؛ فكان نهيه رضي الله عنه هو نهي عن التطيُّر به في الحقيقة.

[المفعول فيه]

وَكُلُّ مَـا وَقَـعَ فِيـهِ فِعـلُ ... انْصِبْهُ إِنْ قَدَّرتَ فِي مِن قَبلُ

اعلم أنَّه لما فرَغ مِن المفعولِ به شرَع الآن في المفعولِ فيه، وإنما قدَّمه على المتعلِّقاتِ الأُخر لكونِه أقربَ منها إلى الفعلِ، وسمَّوه ظرفًا لحلولِ الأفعالِ فيها حلولَ الأَمتعةِ ظُروفَهَا، وحكِيَ عن الأصمعيِّ أنه قال سألني الخليلُ؛ فقال: إذا كان شيءٌ في شيءٍ؛ فما اسمُ الشيءِ الذي فيه؟ قلتُ: اسمُه الظرفُ. فوضَع بابَ الظروفِ[1]. وسمَّاه الفرَّاءُ محلاًّ، والكسائيُّ وصفًا؛ لأنَّ النكراتِ يوصَفُ بها، ويريدُ أن كلَّ اسمٍ مِن أسماءِ الزمانِ والمكانِ يقَع فيه فعلٌ من الأفعالِ بتقديرِ "في" وجَب نصبُه[2].

قوله "**إن قدَّرت في مِن قبلُ**": إشارة إلى أنَّه لو لم تكن "في" مقدرةً لم يجز النصبُ على الظرفيةِ؛ تقول: "يومَ الجمعة البركةُ" فتنصبُه لحُسنِ تقديرِ "في". وتقول: "يومُ الجمعةِ مباركٌ" فترفعُه لقُبحِ تقديرِها، ومِن / ثَمَّ حكَموا أن [٥٨ و] ﴿يَوْمًا﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ﴾ [غافر: ١٨]، وفي قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ

---

(١) انظر الحكاية بتصرف في اللفظ في: توجيه اللمع (ص ١٨٥).

(٢) انظر قوليهما في: الأصول (١/ ٢٠٤)، والتذييل والتكميل (٧/ ٢٥٦) وقال: «وسمَّى الفراء وأصحابه المفعول فيه محلًّا. والكسائيُّ ومن أخذ بقوله يسمُّون الظروف صفاتٍ، ولا مشاحة في الاصطلاح».

ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] وفي أمثالِه منصوبٌ على المفعوليةِ؛ لأن التَّقوَى والإنذارَ لا تكونُ في ذلك اليومِ بل اليومُ هو المتقَّى والمنذَر بهِ.

قال:

وَاسْــمُ الزَّمَانِ كُلُّــهُ قَدْ عُمِّمَا ... وَالشَّرطُ فِي المَكَانِ يَأتِي مُبْهَمَا

اعلم أنَّ الظرفَ على قسمَين: زمانيٍّ ومكانيٍّ؛ أما الزمانيُّ فانقسامُه باعتبارِ اللفظِ وباعتبارِ المعنى: أما باعتبارِ الأولِ فينقسمُ أربعةَ أقسامٍ:

(أ): ما هو متصرِّفٌ ومنصرِفٌ، والمرادُ بالمتصرِّف جوازُ الرفعِ في موضِعِ النصبِ والجرِّ عند عاملِ الجرِّ، وذلك كاليوم والليلة، تقول: "سِير عليه يومًا وليلةً" بالنصبِ، و"يومٌ وليلةٌ" بالرفعِ.

(ب): ما هو غيرُ منصرِفٍ ولا متصرِّفٍ؛ نحو "سَحَرَ" إذا أردت به سَحَر يومك، أما عدمُ التصرفِ فبالسماعِ، وأما عدمُ الانصرافِ فللتعريفِ والعدلِ. ونقل العبديُّ[1] عن الرمانيِّ أنَّه لا معربٌ ولا مبنيٌّ؛ إذ ليس فيه تصرُّفُ المعربِ ولا فيه عَلَمُ البناءِ.

(ج): ما هو متصرِّفٌ غيرُ منصرفٍ؛ كـ"غُدوة وبُكرة" إذا أردتَ بهما غدوةَ يومٍ معيَّنٍ وبكرتَه سواءٌ كانا ليومٍ أنتَ فيه أو لغيرِه؛ إذا قصدتَ واحدًا بعينه

---

(١) هو: أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي، أحد أئمة النحاة المشهورين، قال ياقوت: كان نحويًا لغويًا قرأ على السيرافي، والرماني، وأبي علي الفارسي وكان له بالأخير اختصاص وصحبة، وقالوا: إنه أخذ عن أبي علي جلَّ ما عنده، توفي (٤٠٦هـ)، ومن مصنفاته: شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي. انظر: نزهة الألباء (ص ٢٤٦)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٠٤)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٨٦)، ووفيات الأعيان (١/ ١٠١).
وانظر قوله في المنهاج الجلي لابن جعفر (م١/ ١٣٥و- عاطف أفندي).

تقول: "لقيتُه اليومَ بكرةَ" و"لقيته يومًا بكرةَ" و"لقيتُه العامَ الأولَ بكرةَ وغدوةَ"، وإذا أردت بكرةً وغدوةً لا بعينهما وجَب الصرفُ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

(د): ما هو غيرُ منصرفٍ غيرُ متصرِّفٍ[١]؛ كـ"بكرًا وسُحَيرًا وَعشاءً ومساءً وعتمةً وعشيةً وضَحوةً وضُحى"، أما عدمُ التصرُّفِ فبالسماع، وأما الانصرافُ ففي الخاليةِ من الهاءِ لا إشكالَ فيها، وأمَّا الثلاثةُ التي فيها الهاءُ ففيها اضطرابٌ للنحاةِ ألحَقها عبدُ القاهرِ بـ"غُدوةٍ وبكرةٍ" أعني الصرفَ عندَ التَّنكيرِ والمنعَ عندَ التعريفِ، وحكَم أبو سعيدٍ بتنكيرِها مطلقًا[٢]، وذكَر سيبويه أن بعضَ العربِ يتركونَ التنوينَ في "عشيةٍ" كما في "غدوةٍ"[٣]، وردَّ عليه أبو العباسِ وقالَ: إنَّها نكراتٌ على كلِّ حالٍ[٤]، وقال أبو سعيدٍ: «حكايةُ سيبويه لا تَرَدُّ»[٥]. وقال العبديُّ: إن في هذِه الثلاثةِ خلافًا، وسيبويه صرَفَها وفرَّقَ بينَها وبينَ "غُدوَة وبُكرَة"[٦].

واعلم أنَّ من هذا البابِ قولُهم: "سِرنا ذاتَ مرَّةٍ"، وكذا صفاتُ الأحيانِ كقولك: "سِيرَ عليه طويلًا"، وإنما التزَموا الظرفيةَ كراهيةَ أن يخرِجُوها عن

(١) كتب في حاشية الأصل: «أراد بالتصرف أن يكون منصوبًا».

(٢) شرح كتاب سيبويه (٤/ ٦٠).

(٣) الكتاب (٣/ ٢٩٤).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٣٣٣)، وليس في المطبوع تعقبه لسيبويه، وإنما القول بإنها نكرة، ونقل تعقيبه السيرافي في شرحه (٤/ ٦٠).

(٥) شرح كتاب سيبويه (٤/ ٦٠).

(٦) انظر قول العبدي في: المنهاج الجلي لابن جعفر (م١/ ١٣٦و- عاطف أفندي)، والعبارة فيه: «وذكر العبدي أن في صرف هذه الثلاثة معيَّنةً خلافًا، وأن مذهب سيبويه صرفها والفرقُ بينها وبين غدوة».

أصلِها من وجهَين؛ حذفِ الموصوفِ وإقامتِها مُقامَ الفاعلِ، إذا قلتَ: "سِيرَ عليه طويلٌ".

وأما باعتبارِ الثاني[١] فقد قسَّمَها الجُزُوليُّ ثلاثةَ أقسامٍ: مختصٌّ ومعدودٌ ومبهمٌ[٢]؛ **الأولُ**: ما وقَع جوابًا لـ"متى"، ويكونُ لوقتٍ معلومٍ؛ كـ: غُدوة وبُكرة، ويومَ الجُمُعةِ، وقدومَ الحاجِّ، والصَّيف والشِّتاء. **والثاني**: ما وقَع جوابًا لـ"كَم"، ويكونُ معلومَ المقدارِ والكمِّيَّةِ؛ كالشهرِ والسنةِ والصيفِ والشتاءِ. **الثالثُ المبهمُ**: وهو ما عدا هذين القسمَينِ كـ: "حينٍ وزمانٍ ووقتٍ وأوانٍ". وقال[٣]: كلُّ ما وقَع في جوابِ "كَم" يكونُ العملُ فيه كلِّه؛ كما يقال: "كَم سِرتَ؟" فتقول: شهرًا أو شهرَينِ إلا أن / يقصدَ التكثُّرَ ويستطالَ كما يقالُ في جوابِ [٥٨: ظ] القائل: "مَن جاءَ؟": كلُّ الناسِ. وكلُّ ما وقع في جوابِ "متى" يكونُ العملُ فيه كقولِهم في جوابِ مَن يقولُ "مَتى صمتَ؟": "يومَ الجُمُعة". وقد يكونُ في بعضِه؛ كقولهم في جوابِ مَن يقول "متى قمتَ؟": "يومَ الجُمُعة".

واعلم أنَّ هذه القسمةَ متداخلةٌ لأنَّ أسماءَ الشهورِ والفصولِ معدودةٌ ومختصَّةٌ لوقوعِها في جوابِ "كم ومتى"، والقسمةُ التي لم تتداخَلْ أن يقالَ: إنَّ الزمانَ مبهمٌ ومؤقتٌ، وكلٌّ منهما معدودٌ وغيرُ معدودٍ؛ فما كان معدودًا من القسمَين يقعُ في جوابِ "كم"، وما كانَ مؤقتًا منهما يقعُ في جوابِ "متى" معدودًا كانَ أو غيرَه.

وأما المكانُ فينقسمُ قسمَين: مبهمٌ وغيرُ مبهمٍ، ولا يقعُ ظرفًا إلَّا إذا كانَ مبهمًا وهو على قسمَين:

(١) أي: باعتبار المعنى، وقد تقدم اعتبار اللفظ بأقسامه الأربعة وما ألحق بها آنفًا.

(٢) المقدمة الجزولية (ص ٨٧)، وانظر: شرحها لابن جعفر (٩٧/ ظ- الفاتح).

(٣) أي: الجزولي.

الأولُ: ما كانَ غيرَ متصرِّفٍ وهو: "عندَ ولدَى وسِوَى وسَواءُ" أمَّا الأولانِ فبالاتفاقِ، وأما الباقيانِ ففيهما خلافٌ؛ ذهَب سيبويه إلى أنَّهما ظرفانِ غيرُ متصرِّفَين[1]؛ وأمَّا ظرفيتُهُما فلأنَّ العربَ تُجري الظروفَ المعنويةَ مُجرَى الظروفِ الحقيقيةِ فيقولون: "جلَس فلانٌ مكانَ فلانٍ"، و"أنتَ عندي مكانَ فلانٍ" ويعنون بذلك منزلةً في الذهن. وكذا قولُهم: "مررتُ برجلٍ سِواكَ" يعنون به مكانَك وعوضًا منكَ، من حيثُ المعنى فانتصب ذلك الانتصابَ، واستدلَّ أيضًا على ظرفيَّتِها بقولِهم "جاءَني الذي سِواكَ"[2]؛ كقولِهم: "جاءَني الذي أَمامَك". وأما عدمُ التصرف فبالسماع. وقالَ بعضُهم[3]: إنَّهما بمعنى "غير" يعتوِرُهما الإعرابُ على وجوهِه، واستدلَّ بقولِ الشاعر:

وَلَـم يَبْـقَ سِـوَى العُـدوَا ... نِ دِنَاهُـم كَمَـا دَانُـوا[4]

وبالمعنى: فإن قولَك: "مررتُ برجلٍ سِواكَ" مثل قولِك: "مررتُ برجلٍ غيرِك". أجابَ المصنِّفُ بأن: «"سَواء" لم يستعمَل إلا منصوبًا ومجيءُ "غير" منصوبٌ شاذٌّ، ولا قائلَ بالفرقِ بينَه وبين "سوى"، وما ذكَره فهو صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، وذلكَ المحذوفُ هو الذي دخَل عليه العاملُ، وهذا وإن كانَ بعيدًا لكن الأَولَى ارتكابُه؛ لئلَّا يؤدِّي إلى رفعِ "سواءٍ" وخفضِها»[5].

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٤٣١، ٢/ ٣٥٠).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «سَواء وسِوى: إن كسرت قصرتَ، وإن مددتَ فتحت».

(٣) نسبه الأنباري والعكبري للكوفيين مطلقًا وهي من مسائل الخلاف بين البلدين؛ الإنصاف (١/ ٢٣٩) [م: ٣٩]، والتبيين (ص ٤١٩) [م: ٧١]، وانظر: المقتضب (٤/ ٣٤٩)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٩٧)، والحلبيات (ص ٢٤٢)، وشرح المفصل (١/ ٤٢٩).

(٤) بيت من الهزج، وهو للفِند الزِّمَّاني؛ في ديوان الحماسة (١/ ٦)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ٣٩٥)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٩٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٥).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٨٥) بتصرف يسير.

ويستعمل "سواء" بمعنى "وسَطٍ"؛ قال تعالى: ﴿فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، وقال الشاعر:

غَشَّــيتُهُ وهْوَ فــي جَأْواءَ باسِــلَةٍ   عَضبًا أَصابَ سَواءَ الرَّأسِ فانفَلَقَا[١]

تنبيهٌ:

المراد بعدم التصرُّفِ في "عندَ ولدن" امتناعُ الرفعِ في موضعِ النصبِ، بخلافِ الجرِّ فإنَّه جائزٌ؛ قالَ سبحانه: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٥]، وقالَ: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]. وأمَّا "سوى وسَواء" فهما مثلُ الظروفِ غيرِ المتصرِّفةِ من الأزمنةِ، وأمَّا قولُ الشاعر:

....   وَمَا قَصَدَت مِن أَهلِهَا لِسَوَائِكَا[٢]

فشاذٌّ لا يُعبأُ به.

الثاني: ما كان متصرِّفًا وهو ما عدا المذكورَ، وهو على قسمَين:

الأولُ: ما كان مجهولَ المقدارِ وهو الجهاتُ السِّتُّ، ويجوزُ تصرُّفُها ويمتنعُ تثنيتُها وجمعُها؛ أما الأولُ / فبدليلِ قولِ الشاعر: [٥٩:و]

فَغَدَت كِلا الفَرجَينِ تَحسَبُ أَنَّهُ   مَولَى المَخَافَة خَلفُهَا وأَمامُها[٣]

---

(١) بيت من البسيط، وهو لبَلْعاءَ بنِ قيس؛ في ديوان الحماسة (١/ ١٣)، وديوان المعاني (١/ ١١٤)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٣/ ١٤٢)، والخزانة (٦/ ٥٥٦)، وبلا نسبة في شرح المفصل (١/ ٥٠).

(٢) عجز بيت للأعشى من الطويل، والبيت بتمامه:

تَجانَفُ عَن جُلِّ اليَمامةِ ناقَتي   وما قَصَدَتْ مِن أَهلِها لِسِوَائِكَا

ديوانه (ص ٨٩)، وله في الكتاب (١/ ٣٢، ٤٠٨)، وحروف المعاني للزجاجي (ص ٢٤)، والتذييل والتكميل (٨/ ٣٥٨).

(٣) بيت من الكامل، وهو للبيد رضي الله عنه في ديوانه (ص ٣١١)، وله في الكتاب (١/ =

قالَ آخرُ:

صَدَدتِ الكَأسَ عَنَّا أُمَّ عَمرٍو وَكَانَ الكَأسُ مَجرَاهَا اليَمِينَا[(١)]

نصب "يمينًا" على أنه خبر كانَ. وأمَّا الثاني فلتعذُّر ذلك فيه إذِ التثنيةُ والجمعُ لا يُمكِنَانِ إلا فيما كان معلومَ المقدارِ.

الثاني: ما كانَ معلومَ المقدارِ؛ كالمِيلِ والبريدِ والفرسخِ، فيجوز تثنيتُه وجمعُه لإمكانِهما فيه، ويجوزُ تصرُّفُه تقولُ: "سِير اليومُ فرسخَين أو فراسخَ"، و"سِيرَ فرسخانِ أو فراسخُ اليومَ".

إذا تقرر ذلك فاعلم أنَّ الأزمنةَ بأقسامِها يجوزُ انتصابُها على الظرفيةِ من غيرِ شريطةٍ، وإليه أشارَ المصنفُ بقوله:

وَاسْـــمُ الزَّمَانِ كُلُّهُ قَدْ عُمِّمَا

وأما المكانُ فلا يَنتصِبُ على الظرفيةِ إلا ما كان مبهمًا؛ **والسرُّ فيه**: أن الفعلَ إنَّما يعمَلُ بحسبِ الاقتضاءِ والدلالةِ، وله دلالةٌ على زمانٍ خاصٍّ وعلى مكانٍ عامٍّ، والخاصُّ يندرِجُ تحتَه العامُّ، وأمَّا العامُّ فلا يندرِجُ تحتَه الخاصُّ فلذلك عمِلَ في الزمانِ في قسمَيهِ ولم يعمل في المكانِ إلا ما كانَ مبهمًا. **أو نقولُ**: إن

= ٤٠٧)، والمقتضب (٤/ ٣٤١)، وشرح المفصل (٢/ ١٤٤)، وشرح الشاطبي على الألفية (٤/ ٩٩).

(١) بيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة؛ ديوانه (ص ٦٥)، وله في الكتاب (١/ ٢٢٢، ٤٠٥)، والأمثال لابن سلام (ص ٢٨٢)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ٢٩٧)، واختلف في نسبته له ولغيره، وذكر ابن رشيق أنه وبيت آخر لعمرو ذي الطوق؛ ثم قال: «فاستلحقهما عمرو بن كلثوم؛ فهما في قصيدته، وكان أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يرون ذلك عيبًا». العمدة (٢/ ٢٨٣).

الفعلَ لما كانت دلالتُه على الزمانِ أقوَى من حيثُ إنَّها باللفظِ والمعنى عمِل في الكلِّ من غيرِ شريطةٍ، ولما كانت دلالتُه على المكانِ أضعفَ مِن حيثُ كانت بالمعنى فقط عمِل في أحدِ قسمَيهِ؛ الذي كانت له دلالةٌ عليه وهو المبهمُ.

قال:

وَهْوَ الجِهَاتُ السِّتُّ أَو مَا عُدَّا مِثْـلُ مَـكَانٍ وَلَـدَى وَعِندَا

أقول: المكانُ مشتقٌّ من "مَكُنَ يَمكُن مكانةً" إذا ثبتَ، لا من "كانَ يكونُ" لجمعِهم إيَّاه على "أمكنةٍ"(١). وهو في أصلِ الوضعِ: اسمٌ لما يَتمكَّنُ الشخصُ فيه؛ يقالُ: "زيدٌ في الدار"، و"الماءُ في الكوزِ"، وقد يتجوَّزُ تارةً في الظرفِ؛ كما يقال: "زيدٌ ينظُرُ في النحوِ" والمراد: في كتبِ النحوِ. وتارةً في المظروفِ؛ كما يقالُ: "فلانٌ في ضميري وقلبي" والمراد: ذكرُه وخيالُه. وتارةً فيهما معًا؛ كما يقال: "زيدٌ مشتغلٌ في درسِه" والمراد: قلبُه مشتغلٌ في حفظِ درسِه.

إذا ثبَت ذلك فاعلم: أنَّهم اتفقوا على أنَّه لا تنتصِبُ الأمكنةُ على الظرفيةِ إلا ما كانَ مبهمًا لكن اختلفوا في تفسيرِ المبهمِ؛ قال بعضُهم: هو الجهاتُ الستُّ وما وقَع ظرفًا غيرَها فلشبهِه إيَّاها في الإبهامِ؛ كـ: "عندَ ولَدَى"(٢). وأما

---

(١) انظر لسان العرب نقلًا عن ابن بري (مكن)، ونقل ابن سِيدَه عن ثعلب أنه من "كان" وأنكر أصالة الميم فقال: «قال ثعلب: يبطل أن يكون "مكانٌ" فعالًا؛ لأن العرب تقول: كن مكانك، وقم مقامك، واقعد مقعدك، فقد دل هذا على أنه مصدر من: كان، أو موضع منه، قال: وإنما جمع: أمكنة، فعاملوا الميم الزائدة معاملة الأصلية؛ لأن العرب تشبه الحرف بالحرف». المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٥٦).

(٢) هم: سيبويه والسيرافي والفارسي وأكثر النحويين، انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٧٠)، والإيضاح (ص ١٨١)، والمرتجل (ص ١٥٧)، وتوجيه اللمع (ص ١٩٢)، وشرح المفصل (١/ ٤٢٦)، والتذييل والتكميل (٨/ ٢٦).

ما يقَع بعد "سِرتُ من الميلِ والبريدِ والفرسخِ"؛ فقال: بعضُهم: إنها محمولةٌ عليها أيضًا؛ لأنَّها وإن كانت معلومَة المقدارِ لكنَّ محلَّها مجهولٌ فدخَلت في حيِّزِ المُبهماتِ[١]. وقال بعضُهم: إنها منصوبةٌ على المفعوليَّةِ[٢]، و"سِرت" فعلٌ متعدٍّ؛ بدليلِ قولِ الشاعر:

فَلَا تَغضَبَنْ مِن سُـنَّةٍ أَنتَ سِرتَهَا   فَأَوَّلُ رَاضٍ سُـنَّةً مَن يَسِـيرُهَا[٣]

وقالَ آخرُ:

وَاذكُـرِي مَوقِفِي إِذَا التَقَتِ الخَيـ   ـلُ وَسَارَت إِلَى الرِّجَالِ الرِّجَالَا[٤]

ورُدَّ على هؤلاءِ بجوازِ أن يكونَ النصبُ ههنا على السَّعةِ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ أي: سِرَت إليها، وسارَت الخيلُ إلى الرجالِ بالرجالِ، أو يكونَ نصبُ الرجالِ على أنَّه مفعولُ "التقت"؛ أي: التقت الخيلُ الرجالَ وسارَت إلى الرجالِ.

وبعضُ الناسِ لم يتعرَّضوا لهذه الأسماء، وقال المحقِّقون: إنَّ المبهمَ ما له اسمٌ باعتبارِ أمرٍ لا يدخلُ ذلك الأمرُ في مسمَّاه؛ مثل قولنا: "أمَامَ الدارِ" لا تدخل "أمامَ" في الدارِ[٥]. وهو الصحيحُ ويدخلُ فيه الجهاتُ الستُّ وسائرُ ما

(١) هم: الفارسي وابن الخباز وغيرهما وصححه أبو حيان، انظر: الإيضاح (ص ١٨١)، وتوجيه اللمع (ص ١٩٢)، والتذييل والتكميل (٨/ ٢٨).

(٢) هو السهيلي في نتائج الفكر (ص ٣٠١)، وانظر: التذييل والتكميل (٨/ ٢٨، ٢٩).

(٣) بيت من الطويل، وهو لخالد بن زهير الهذلي في ديوان الهذليين (١/ ١٥٧)، وله في الخصائص (٢/ ٢١٤)، والمحكم لابن سِيدَه (٨/ ٣٧٨)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٧/ ١٣٤).

(٤) بيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الخصائص (٢/ ١٦)، ولسان العرب (سير).

(٥) نقله ابن الحاجب دون عزو وصححه، وكذا الرضي؛ انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٨٢)، وشرح الرضي (١/ ١٨٤).

[٥٩: ظ] عدَّدوه. وأفصحُ / من هذه العبارةِ قولُ الجُزُوليِّ؛ وهو قولُه: «المبهمُ ما لَهُ اسمٌ بالإضافةِ إلى غيرِه»(١).

فائدةٌ: اختلفوا في "قبلُ وبعدُ"؛ قال بعضُهم: هما ظرفَا زمانٍ. وقال بعضُهم: هما ظرفَا مكانٍ لاقتطاعِهما عن الإضافةِ وبنائِهما على الضَّمِّ وهذا الحكمُ مختصٌّ بالمكانِ(٢)؛ قالَ الشاعر:

إِذَا أَنَا لَم أُومِن عَلَيكَ وَلَم يَكُن ... لِقَــاؤُكَ إِلَّا مِــن وَرَاءُ وَرَاءُ(٣)

قالَ آخرُ:

تِيجَانُــهُ مِن فَوقُ فَــوقُ وَمَاؤُهُ ... مِن تَحتُ تَحتُ سَرِيُّهُ يَتَغَلغَلُ(٤)

وقالَ آخرون: هما بحسَبِ ما يضافانِ إليه إن كانَ مكانًا فمكانٌ؛ كقولِك: "داري قبلَ دارِك" و"منزلي بعد منزلِك"، وإن كانَ زمانًا فزمانٌ؛ كقولك: "جئتُك قبلَ الشهرِ" و"أنتظرُك بعدَ الشهرِ"(٥). **والحقُّ هو الأولُ** واستعمالُهما في

(١) المقدمة الجزولية (ص ٨١).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٦٨)، والبديع لابن الأثير (١/ ١٦٦)، وشرح المفصل (٣/ ١٠٥).

(٣) بيت من الطويل، وهو لعُتَيِّ بنِ مالكٍ العُقَيلي؛ في الكامل (١/ ٨٥)، والعقد الفريد (٢/ ٣١٥)، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٠)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٤٩)، وشرح المفصل (٣/ ١٠٥).

(٤) بيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الزاهر في معاني كلام الناس (٢/ ٣٥٠)، والإبانة للصحاري (١/ ١٤١).

(٥) ذكره ابن الخباز، وقال: «وقبلك وبعدك: هما على حسب ما يضافان إليه. إن أضيفَا إلى الزمان كانا زمانًا؛ كقولك: قدمت قبل الظهر، وأسافر بعد العصر. وإذا أضيفا إلى المصدر فهما زمانان أيضًا؛ كقولك: قمت قبل قيامك..، وإن أضيفا إلى المكان فهما مكانان =

المكانِ على سبيلِ المجازِ؛ دفعًا للاشتراكِ ولا يعكسُ؛ لأنَّ أكثرَ استعمالِهما في الزمانِ، وهو دليلُ الحقيقةِ ولا يستعملُ في المكانِ إلَّا مَع القرينةِ وهو دليلُ المجازيةِ.

قال:

وَعَمَّمُوا "دَخَلتُ" فِي الأَصَحِّ مِثلَ:"دَخَلتُ الدَّارَ"فَافْهَم نُصحِي

أقول: ذهَب سيبويه إلى أنَّ "دخلت" فعلٌ لازمٌ والنصبُ بعدَه على الظرفيَّةِ(١). وذهَب الجَرْميُّ إلى أنه متعدٍّ والنصبُ على المفعوليَّةِ(٢). حجَّةُ سيبويه أنَّ نظيرَهُ مِن الأفعالِ ونقيضَه لازمانِ فحملُهُ على اللزومِ أولَى لمراعاتِهِم المطابقةَ بينَ النَّظيرَين والنقيضَين؛ أما النظيرُ فقولهم: "غُرتُ(٣) وغُصتُ وغِبتُ"، وأمَّا النقيضُ فهو: "خرجتُ وطَلعتُ". وأيضًا مصدرُه الدخولُ وهو وزنُ مصادرِ الأفعالِ اللازمةِ؛ كالجلوسِ والقعودِ. قال المبرِّدُ: «قد يأتي "فُعُولٌ" للمتعدِّي كـ"جحَدَه جحودًا" و"نهَكَه المرضُ نُهوكًا" والاستدلالُ بالنظيرِ غيرُ لازمٍ بدليلِ "جُزتُ" فإنَّه متعدٍّ معَ أنَّه نظيرُ "مررتُ" وهو لازمٌ». **والحقُّ مع سيبويه** لأنَّه لا يدَّعي الحكمَ الكليَّ بل يحملُ المشكوكَ فيه على الأكثرِ الأغلبِ ولا ريبَ أن ما ذكَره هو الغالبُ، ويدلُّ على صحةِ قولِه قولُهم:

= كقولك: داري قبل دارك وبعد المسجد». توجيه اللمع (ص ١٩٤)، وانظر: والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٧١٨).

(١) الكتاب (١/ ٣٥، ١٥٩).

(٢) وهو رأي الأخفش أيضًا والمبرد وسيأتي انتصار المبرد له في كلام الشارح هنا، وانظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٧٢)، وتفسير المسائل المشكلة للفارقي (ص ٣١٤)، واللباب للعكبري (١/ ٢٧٣)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٣٥).

(٣) كتب في حاشية الأصل: «من الغَور».

"دخلتُ في هذا الأمرِ" و"دخلتُ في شهرِ كذا"؛ فلو كانَ متعدِّيًا لاطردَ حكمُه في التعديةِ بنفسِه، ولا يلزَمُ سيبويه ذلك لأنَّه يقولُ إنما حذَفوا الحرفَ للكثرةِ فإذا استعمَلُوه في غيرِ المكانِ أثبتَ على أصلِه لأنَّه لم يكثُر كثرتَه[1]. واعلَم أنَّ ما بعدَ "دخلتُ" مستثنًى من قولِ كِلا الفريقَين؛ أمَّا عندَ الأوَّلَين فلأنَّه ليس من الجهاتِ الستِّ، وأمَّا عندَ الآخرَين فلأنَّه ليسَ له اسمٌ باعتبارِ معنًى لا يدخلُ في مسمَّاه، وإلى هذا الخلافِ أشارَ المصنفُ بقولِه "**فِي الأَصَحِّ**". وقولُه "**وعمَّموا**"؛ أي: في كلِّ أمكنةٍ دخلت عليها لفظةُ "دخلت".

قال:

وَعَامِلُ الظَّـرفِ يَكُونُ مُضمَرَا تَقُولُ"يومًا"فِي جَوَابِ"كَمْ سَرَا"
وَقَـد يَجِـي بِعَامِلٍ قَد فُسِّـرَا مِثلُ جَمِيـعِ بَابِ مَا قَـد ذُكِرَا

أقول: يجوزُ حذفُ عاملِ الظرفِ كما يجوزُ حذفُ عاملِ المفعولِ به، وهو ينقسمُ قسمَين:

الأولُ: أن يكونَ جائزًا؛ كقولِك في جوابِ مَن يقول "كم سَرَى زيدٌ؟": "يومًا"؛ أي: سَرَى يومًا، فحذَفتَ لدلالةِ السؤالِ عَلَيه.

[٦٠: و] **الثاني:** أن يكونَ واجبًا؛ وهوَ على نحوِ ما تقدَّم من أن يكونَ بعدَه / فعلٌ أو شبهُه مشتغلٌ عنه بضميرِه لو سلِّطَ عليه لنصبَه؛ مثالُ **النصبِ المختارُ**: "يومَ الجمعةِ سِر فيه"، و"يومَ الجمعةِ أهلَكَ اللهُ فيه الظالِمين"؛ لقرينةِ الطلبِ. و"إذا يومَ الجمعةِ سِرتَ فيه"، و"أيومَ الجمعةِ سِرتَ فيه"، و"ما يومُ الجمعةِ

(١) هذا من كلام الفارقي في كتابه تفسير المسائل المشكلة (ص ٣١٥)، وقد نقله عن بعضِهم، وذكر محققه أنه ورد في حاشية نسخة مخطوطة لكتاب الفارقي عليها تعليقات للزمخشري أن المقصود ببعضهم هو "السيرافي"، ورجح أن هذه من إضافات الزمخشري رحمه الله.

سِرتُ فيه"؛ لقرينةِ ما هو أولَى بالفعلِ. و"سارَ زيدٌ يومَ الجُمُعةِ"، و"يومَ الجُمُعةِ سارَ فيه عمرٌو"؛ لقرينةِ المطابقةِ. **ومثالُ الرفعِ المختارُ**: "يومُ الجمعةِ سِرتُ فيه"؛ لسلامتِه عن الحذفِ. و"أمَّا يومُ الجمعةِ فسَارَ فيه زيدٌ"؛ لقرينةِ ما هو أولَى بالاسم. **ومثالُ النصبِ الواجبُ**: "إنْ يومَ الجمعة سِرتَ فيه"، و"هلَّا يومَ الجمعةِ سِرتَ فيه"؛ لقرينةِ ما هو واجبٌ دخولُه على الفعلِ. **ومثالُ تساويهما**: "يومُ الجمعةِ سارَ فيه زيدٌ"، و"يومُ الجمعةِ سارَ فيه عمرٌو". ويستوِي الرفعُ والنصبُ في المعطوفِ لعينِ ما تقدَّم.

خاتمةٌ، فيها مسألتانِ:

(أ): إنَّما ينتصبُ على الظرفِ الأسماءُ الظاهرةُ دونَ المضمرة؛ لا يقالُ: "يومُ الجمعةِ خرجتُه" على أنَّ الضميرَ ظرفٌ؛ كأنَّهم أرادُوا أن يكونَ في اللفظِ إشعارٌ بالظرفية، وقد يجوزُ ذلك على سبيلِ الاتساعِ، ثم إن كانَ الفعلُ متعديًا إلى واحدٍ فبالاتفاقِ جائزٌ تشبيهًا بالمتعدِّي إلى اثنَين؛ قالَ الشاعر:

وَيَومٍ شَهِدنَاهُ سُلَيمًا وَعَامِرًا ....[1]

وإن كانَ متعدِّيًا إلى ثلاثةٍ امتنعَ ذلك اتفاقًا منهم أيضًا؛ فلا يقالُ: "اليومَ أعلمتُه زيدًا عمرًا قائمًا"؛ إذ ليس من الأفعالِ ما يتعدَّى إلى أربعةٍ فيتجوَّز فيه تشبيهًا به. وإن كانَ متعديًا إلى اثنَين اختلَفوا فيه فجوَّز بعضُهم قياسًا على الأوّلِ؛ فنقول: "اليومَ أعطيتُه زيدًا درهمًا"، ومنع منه آخرون؛ لأنَّ المتعدِّي إلى اثنين

---

(١) صدر بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

ويَومٍ شَـهِدناه سُـلَيمًا وعَامِرًا قليلٍ سِوَى الطَّعنِ النَّهالِ نَوافِلُهْ

وهو لرجل من بني عامر في الكتاب (١/ ١٧٨)، وشرح المفصل (١/ ٤٣٣)، وبلا نسبة في المقتضب (٤/ ٣٣١).

قليلٌ محصورٌ ولا يلزَمُ من جوازِ الاتساعِ فيما كان كثيرًا جوازُه فيما كانَ قليلًا.

(ب): قد يُجعل المصدرُ ظرفًا على الاتساع؛ فيقالُ: "كان ذلك خلافةَ فلانٍ"، و"آتيكَ خُفُوقَ النَّجمِ"، و"سِيرَ عليه تَروِيحتَين"، قالَ الله تعالى: ﴿وَإِدْبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٩]، ومنه قولُ الشاعر:

فَمَتَـى أُلاقِكُمَا البِـرَازَ تَلَاقَيَا ... عَرِكًا يَهَبكَ الخَدَّ شَاكًا مُعلَمَا[١]

* * *

(١) بيت من الكامل، وهو لِقِرْواشِ بن حَوطٍ في الحيوان للجاحظ (٦/ ٣٨٢). والقِرواش: هو العظيم الرأس.

[المفعول له]

وَعِلَّةُ الفِعلِ هُوَ المَفعولُ لَهْ   يُنصَبُ عَن تَقدِيـرِ لَامٍ قَبلَهْ
إِن كَانَ فِعـلَ فَاعِلِ المُعَلَّلِ   مَـعَ اقتِـرَانِ زمَـنٍ مُحَصَّلِ

أقول: اعلم أنَّ المفعولَ له علةٌ لإقدامِ الفعلِ وحاملٌ للفاعلِ على الفعلِ، مقدَّرٌ باللامِ واقعٌ جوابَ "لِم" كما أن الظرفَ مقدَّر بـ"في" واقعٌ جوابَ "كم" أو "متَى" أو "أينَ". وإنما قلنا "علة" ولم نقل "غَرَض" كما قال بعضُهم[1]؛ ليشمل جميعَ البابِ لأنَّ منه ما ليس بغرضٍ لكنَّه علةٌ؛ كقولك: "قعدتُ عن الحربِ جبنًا"، و"صبرتُ على ذلك ضعفًا".

إن قلت: إنَّا نقطعُ بأن الضربَ في قولنا "ضربتُه تأديبًا" علةٌ للتأديب فلو كانَ التأديبُ علةً له لدَارَ. **قلتُ**: التأديبُ له جهتانِ باعتبارِ إحديهما سببٌ وباعتبارِ الأخرَى مسببٌ؛ فإذا أُخذ في الذهنِ كانَ سببًا وإذا وُجِد في الخارجِ كان مسببًا، والجهتانِ متغايرتَانِ فلا دورَ.

إذا تقرر ذلك فاعلم أن لانتصابِه شرطَين؛ **الأولَ**: / أن يكونَ فعلًا لفاعلٍ [٦٠: ظ]

(١) هو قول ابن السراج والسيرافي والعكبري وغيرهم، وكونه غرضًا عندهم لا يمنعه من كونه علة أيضًا، وقد أثبت ابن الخشاب وابن يعيش في تعريفهما له بأنَّ العاقل لا يفعل الفعل إلا لغرض أو علة؛ فجمعا بينهما في تعريفه؛ انظر: الأصول (١/ ٢١٢)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٢٦٥)، والمرتجل لابن الخشاب (ص ١٥٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٧٧)، وشرح المفصل (١/ ٤٤٩).

الفعلِ المعلَّلِ. والثانيَ: أن يكونَ مقارِنًا له في الوجودِ. فلو زالَ الشَّرطانِ أو أحدُهما وجَب الإتيانُ باللام؛ مثالُ زوالِهما قولُك:" جئتُك اليومَ لإكرامِك لي غدًا". مثالُ زوالِ الأولِ قولُك: "جئتُك لإحسانِك لي". ومثالُ زوالِ الثاني: "جئتُك اليومَ لإحسانِي لك غدًا".

واعلم أنَّ ما ذكرناهُ حاصلُ كلامِ المصنفِ والنحويينَ وعليه كلامٌ، وذهَب الزجَّاجُ(١) وبعضُ الكوفيين إلى أن البابَ منصوبٌ على المصدرية وهو قريبٌ، والذي يكشفُ عن الحقِّ إيرادُ ما قالَه عبدُ القاهرِ؛ وهو قولُه: إن شرطَ المنصوبِ في هذا البابِ أن يكونَ شيئًا يشملُ الفعلَ المعلَّلَ به على معناهُ حتَّى يصحَّ أن يقالَ إنَّ هذا الفعلَ ذاك الفعلُ وإنه داخلٌ في ضمنِه، وإنَّك إذا فعلتَ

(١) لم يسلِّم أبو حيان في التذييل (٧/ ٢٣٦، ٢٣٧)، وتلميذه ناظر الجيش في تمهيد القواعد (٤/ ١٨٨٢) بنسبة هذا القول للزجاج؛ حتى قال الأخير: «وزعم من لا يحترز في النقل أن الزجاج يذهب إلى هذا المذهب، ولا يصح ذلك عنه؛ فإنه قال في كتاب "المعاني" في قوله تعالى: ﴿يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]: ونصب ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ على معنى المفعول له؛ المعنى: يشريها لابتغاء مرضاة الله، فقدر اللام كما يقدرها سيبويه وغيره، فصح أنه بريء من ذلك المذهب، وأن من عزاه إليه غير محقٍّ». قال محقِّقو التمهيد: «والحقُّ هو ما ذهب إليه الدكتور عبد العظيم فتحي في دراسته"النَّحو العربي عند أبي إسحاق الزّجّاج مرتبًا على أبواب ألفيّة ابن مالك (ص ٢٠٣- ٢٠٦)" من أنَّ الزجاج قد قرَّر في مواضع كثيرة من كتاب "المعاني" مذهب سيبويه والبصريين في أنّ المفعول له منصوب بالفعل على تقدير لام العلَّة، وأجاز في بعضها ذلك القول مع ما ينسب إلى الكوفيين من القول بأن المفعول له منصوب على المصدريّة، واختار في موضعين جعل المفعول له منصوبًا على المصدريّة وهما (البقرة/ ١٩، آل عمران/ ١)». قلت: هذا تحرير جيد، ولقد تتبعت بعض المواطن عند الزجاج ظهر لي منها صدق ما ذكره الدكتور عبد العظيم جزاه الله خيرًا قبل أن أطلع على نقل محقِّقي "تمهيد القواعد" عنه، ولم يتيسر لي الاطلاع على كتابه المذكور.

هذا فقَد فعلتَ ذاك؛ ألا ترَى أنه يستقيمُ أن تقولَ: "تَقوِيمي ضَربِي" في قولك: "ضربتُه تَقوِيمًا". هذا حاصلُ ما قالَه وهو حقٌّ، وإن ناقض ذلك هو رحمه الله حيث وافقهم في أنَّه علةٌ للفعلِ[1] والشيءُ لا يكونُ علةً لنفسِه.

إذا ثبت أنَّه بمعناه دخَل في حدِّ المفعولِ المطلقِ وهو ما فعلَه فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه، ولا شكَّ أن الداخلَ في حدِّ الشيءِ مشاركٌ له في حقيقتِه، وخرَج عن كونِه علةً حاملةً على الفعلِ لاستحالةِ كونِ الشيءِ علةً في نفسِه، والعلةُ الحاملةُ على الفعلِ أمرٌ وراءَ ذلك؛ وهو التأثرُ فإنَّك إذا قلتَ: "ضربتُه تأديبًا" فالذي حملَك على الفعلِ تأدُّبُه وانصلاحُ حالِه لا التأديبُ؛ إذ هو نفسُ الضربِ، وشتَّانِ ما بينَهُما.

ولنُزِدكَ في هذا إيضاحًا فنقولُ: إنَّ الضربَ الذي هو إمساسُ جسمٍ حيوانًا على وجهِ الممانعةِ تختلفُ أساميهِ بحسَبِ اختلافِ أغراضِه؛ فإن كانَ الغرضُ منه انكسارَ حالِ المضروبِ يسمَّى إهانةً، وإن كانَ الغرضُ نقيضَه لشخصٍ آخرَ يسمَّى إكرامًا، وإن كانَ الغرضُ التأديبَ سمِّي تأديبًا وهو إذا أُخِذ بأغراضِه كان أنواعًا لما أُخِذ مِن حيثُ هوَ هوَ، فانتصبَ انتصابَ أنواعِ المصادرِ كـ"رجَع القَهقَرى" وشبهِه، ويقوِّي ذلك شيئانِ:

الأولُ: أنَّا لو أظهَرنا اللامَ لم يستقمِ المعنى إذ لا يعلَّلُ الشيءُ بنفسِه، ولو كانَ الحالُ على ما قالوه لم يكن كذلك؛ ألا ترَى صحةَ إظهارِ "في" في الظروفِ مِن غيرِ فسادِ المعنى حيثُ كانت مقدرةً!

---

(١) المقتصد (١/ ٦٦٧) بتصرف قريب، وموافقته للنحاة هو قوله: «ولكن يقال هو علةٌ وسببٌ ومعنًى في الفعل يقتضي وجودَه بوجوده؛ أعني: أنه إذا قعد عن الحرب فقد جبُن...، كما أنه إذا ضرب فقد قوَّم إذا كان المعنى في الضرب التقويم».اهـ.

الثاني: أنه لو لم يكن مفعولًا مطلقًا لم يبقَ لاشتراطِ الشرطَين المذكورَين فائدةٌ ألبتَّة مع أنَّه لا بدَّ منهما بالاتفاقِ.

والذي حمَلهم على ما قالوه شيئانِ؛ **الأول**: أن المنصوبَ ههنا أعمُّ من المصدرِ؛ لأنَّ التأديبَ كما يكونُ بالضربِ كذلك يكونُ بغيرِهِ، والأعمُّ من الشيءِ لا يكونُ نفسَه. وأيضًا أنه نوعٌ والنوعُ لا يكونُ أعمَّ من جنسِه. **الثاني**: أنه يفهَمُ منه التعليلُ ولا شيءَ من المفعولِ المطلقِ كذلك.

ويمكن أن يجاب عن الأول أن التأديبَ مثلًا من حيثُ إنَّه تأديبٌ لا شكَّ أنه أعمُّ من الضربِ لكن ما قلنا إنَّ الفعلَ إنما وصَل إليه من هذه الحيثيةِ، بل وصَل إليه من حيثُ إنه ضربٌ بعينِه مأخوذٌ بهذا الاعتبار، ولا شكَّ أن الضربَ
[٦١:و] المأخوذَ بهذا الاعتبارِ / ليسَ أعمَّ من مطلقِ الضربِ بل هو أخصُّ منه. **وعن الثاني**: بأنَّ المنصوبَ ههنا لم يؤتَ به لتفهيمِ التعليلِ بل لبيانِ النوعِ، وفهمُ التعليلِ إنَّما هو بالعرَضِ لا بالذاتِ بدلالةِ الالتزامِ لا المطابقةِ. واعلم أنَّا لو قلنا: إنَّ الجبنَ هو القعودُ في قولنا "قعدتُ جبنًا" كما قالَه عبد القاهر فالبابُ كلُّه واحدٌ، وإن قلنا: إنه عبارةٌ عن مَلكةٍ نفسانيةٍ، أو هو عبارةٌ عن عدمِ الشجاعةِ حامِلةٍ للإنسانِ على القعودِ؛ فلا يكون مفعولًا مطلقًا بل مفعولًا له كما قالُوهُ.

خاتمةٌ؛ فيها مسألتانِ:

(أ): زعم الجَرْميُّ أن المنصوبَ في هذا البابِ وجَب أن يكونَ نكرةً؛ لأنَّه عندَه ينتَصِبُ انتصابَ المصادرِ الواقعةِ موقعَ الحالِ؛ كـ"جاءَ ركضًا" وشبهِه[١]، ويفسدُه قولُه تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ

(١) وافقه فيه الرياشي والمبرد، وانظر رأيهم في: الأصول (١/ ٢٠٨)، واللباب للعكبري =

﴿ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، وقولُه تعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، وقولُ حاتمِ الطائيِّ[1]:

وَأَغفِرُ عَورَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ   وَأُعرِضُ عَن شَتمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

وقولُ العَجَّاجِ[2]:

يَركَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمهُورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحبُورِ
وَالهَولَ مِن تَهَوُّرِ الهَبُورِ[3]

(ب): المفعولُ له على الحقيقةِ الذي هو غايةُ الفعلِ ما جاءَ باللامِ؛ نحو: "آتيتُكَ لإكرامِك لي"، و"جئتُك لإكرامِك غدًا". إن قلتَ: أفلا تَرى يقولون "جئتُك للسمنِ" و"أكرمتُك لزيدٍ"، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]، والذواتُ لا يصحُّ أن تكونَ أغراضًا. قلتُ: مثلُ ذلك محمولٌ على حذفِ المضافِ؛ تقديرُه: جئتُكَ لإعطاءِ السمنِ، وأكرمتُك لإكرامِ زيدٍ، واسجدُوا لإكرامِ آدمَ.

= (١/ ٢٧٧)، وشرح المفصل (١/ ٤٥٣)، والتذييل والتكميل (٧/ ٢٤٦).

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص ٢٠٦)، وله في كتاب سيبويه (١/ ٣٦٧)، والأصول (١/ ٢٠٧).

(٢) الرجز في ديوان العجاج (١/ ٣٥٤)، وله في الكتاب (١/ ٣٦٩)، والأصول (١/ ٢٠٨)، والمفصل (ص ٨٧).

(٣) كتب في حاشية الأصل: «العاقر: الرملة التي لا تنبت، والجمهور: معظم الشيء؛ أي: يركب كل رملة عظيمة لا تنبت؛ مخافة الصائد، الزَّعل: النشاط، والهبور: جمع هبرة؛ وهي القطعة من الرمل». ا.هـ. انظر: شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٧).

واعلم أنَّه ذكَر الجزوليُّ أنه لا يأتي هذا البابُ إلا متخصِّصًا باللامِ أو الإضافةِ[١]؛ فلا يقالُ: "جئتُك لإكرامٍ" وهو حسنٌ لأنَّه غرضٌ، والعاقلُ لا يقدُمُ على فعلٍ إلا لغرضٍ معلومٍ.

* * *

(١) المقدمة الجزولية (ص ٢٦٢).

[المفعول معه]

مُقَارِنٌ مَعمُولِ فِعلٍ فِي السَّعَه بِوَاوِ مَعنَى مَـعَ مَفعُولٌ مَعَه

المفعول معه: كلُّ مذكورٍ بعدَ الواوِ التي بمعنى "مع" المصاحبةِ بينَه وبينَ معمولِ فعلٍ قبلَه لفظًا أو معنًى؛ كقولك: "جاءَ البردُ والطيالسةَ"، ومحلُّ الواوِ ههنا كمحلِّ "إلَّا" في الاستثناء؛ أي: إنَّ الفعلَ كما لا يقتضي المستثنى فجِيءَ بـ"إلَّا" لتؤدِّيَ معناه إليه كذلك لا يقتضي المصاحَبَ فجِيءَ بالواوِ لتأديةِ معناه إليه، ولذا رُدَّ على الجُزُوليِّ حيثُ جعلَ المصاحَب من مقتضياتِ الفعلِ[1].

وإنَّما خصَّ بالواوِ لأنَّها للجمعِ والمصاحبةِ جمعٌ أيضًا، وذهَب أبو

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية (ص ٥)، وتتبعه ابن جعفر فقال: «اعلم أن تفسيره له [أي: للمفعول معه] بأنه الذي يستدعيه الحدث [أي: الفعل] من مصاحب يؤذن بأن كل مفعول معه مستدعًى للحدث الذي يتضمنه الفعل الناصب، وفيه نظر: فإنه وإن صحَّ له ذلك في بعض أفراد المفعول معه؛ كـ"الخشبة" في قولنا: "استوى الماءُ والخشبةَ" حيث كان الاستواء المطلوب هنا لا يكون إلا لشيء مع آخر؛ إذ ليس الاستواء هنا ضد الاعوجاج وهو الاستقامة بل الاستواء هنا هو ارتفاع الماء إلى الخشبة ومحاذاته لها، والخشبة هنا مقياس يُنصب ليعرف به قدر ارتفاع الماء في زيادته فهي مستوًى معها؛ أي: قد ساواها الماء، فقد صحَّ له في هذا الباب كون المفعول معه مستدعًى للحدث الذي تضمنه ناصبه من الفعل، لكنه لا يصحّ له ذلك في سائر أفراد ذلك الباب؛ نحو: "قمتُ وزيدًا"، و"ما زلتُ أسير والنيلَ"ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها؛ إذ قيامك لا يستدعي مقارنة قيام زيد، ومسيرك لا يستدعي مصاحبة النيل؛ بل إن وقع ذلك فاتفاقًا، وكذلك أكثر مُثَل هذا الباب فاعرِفه!». المنهاج الجلي (٦/ و- الفاتح).

الحسنِ وابنُ جنِّي إلى أنَّه يشترَطُ أن يصحَّ تعلُّق الفعلِ به؛ فلا يقال: "انتظرتُك وطلوعَ الشمس" لاستحالةِ الانتظارِ مِن الطلوع(١)، ورُدَّ ذلك بقولِهم: "جلستُ والساريةَ"؛ إذ يمتنع استنادُ الجلوسِ إلى الساريةِ، والحقُّ الاشتراطُ والمثالُ نادرٌ وهو على سبيلِ المجازِ والكلامُ في الحقيقةِ، ولذلك قالَ عبدُ القاهر: «إنَّ أصلَه العطفُ فإنَّه لو لم يكن في الكلامِ معنى العطفِ لم يجُز ألبتَّة، وإنَّما عدَلوا عنِ العطفِ لفائدةٍ وهي أنَّك إذا قلتَ "جاءَ البردُ والطيالسةُ" بالعطفِ لا تفهَمُ المقارنةُ بل مطلقُ الجمعِ في حكمِ المَجيءِ، وإذا قلتَ بالنصبِ عُلم الإقرانُ بينَهُما»(٢).

إن قلتَ: ما تصنعُ بقولِه تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] إذ لو حاوَلت صحةَ تعلُّقِ العطفِ لم يجز؛ إذ لا يقال: "أجمعتُ شركائي" وإنما يقالُ: جمعتُهم؟

[٦١: ظ] قلت: ليس المرادُ صحةَ تعلُّقِ صيغةِ الفعلِ بعينِها؛ بل / المرادُ صحةُ تعلُّقِ الفعلِ من حيث المعنى، ويصحُّ أن يقال: "جمعت شركائي"، وإن لم يصحَّ أجمعتُ، ولذلك حمل بعضُهم الآيةَ على العطفِ وقدَّر "جمعتَ" بعد الواوِ؛ كما قال الشاعر:

يَــا لَيــتَ زَوجَكِ قَــد غَدَا مُتَقَلِّــدًا سَــيفًا وَرُمحَــا(٣)

---

(١) الخصائص (١/ ٣١٤)، وهو رأي أبي علي الفارسي أيضًا، ونسبه أبو حيان إلى أكثر النحويين، وقال هو ظاهر كلام سيبويه، وسيصحح المصنف هنا اشتراط التعلق. وانظر: الكتاب (١/ ٢٩٨)، والإيضاح للفارسي (ص ١٩٥)، وشرحه المقتصد (١/ ٦٦٣)، والبديع لابن الأثير (١/ ١٧٥)، والتذييل والتكميل (٨/ ١٠٩، ١٤٤).

(٢) المقتصد (١/ ٦٦١) بتصرف يسير.

(٣) بيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد الله بن الزِّبَعْرى في شعره المجموع (ص ٣٢)، وكذا =

على تقدير: متقلدًا سيفًا وحامِلا رمحًا؛ إذ لا يقال تقلَّدت الرمحَ، كذلك الآية الشريفة. واعلم أنَّه وإن أمكَن حملُ الآيةِ على العطفِ لكنَّ الأَولَى أن يجعلَ مفعولًا معه لأنه قرأَ يعقوبُ[١]: ﴿وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ بالرفع[٢]. **وإذا اجتمَعَ قراءتانِ ويكونُ لأحدِهما تأويلانِ أحدُهما موافقٌ الأخرى من حيثُ المعنى دونَ الآخر كان حملُه على الموافقِ أَولَى لئلَّا يؤديَ إلى اختلافِ المعنى.**

تنبيهاتٌ:

(أ): زعَم الكوفيُّونَ أنَّ المنصوبَ ههنا منصوبٌ على الخلافِ[٣]؛ على معنَى أنَّه لا يشاركُ معمولَ الفعلِ في الحكمِ بل مجردِ المصاحبةِ. وزعَم الزجَّاجُ أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ موافقٍ من حيثُ المعنى إذا قلتَ مثلًا: "استوَى الماءُ والخشبةَ"؛ فكأنَّك قلتَ: استوى الماءُ ولابسَ الخشبةَ ولا يخفَى ضعفُهما[٤].

= جاء منسوبًا له في بعض نسخ الكامل للمبرد (١/ ٤٣٢)، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٦٦)، والمقتضب (٢/ ٥١)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٧٠)، والإيضاح للفارسي (ص ١٩٥)، وهو من الأبيات السيارة في كتب النحو.

(١) هو: يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري، أبو محمد، أحد القراء العشرة، والإمام في القراءات والعربية ولغة العرب والفقه. أخذ القراءة عن ابن ميمون والعطاردي، وروى عن حمزة والكسائي، وكان من أعلم أهل زمانه بمذاهب النحاة في القرآن الكريم ووجوه الاختلاف فيه. توفي سنة (٢٠٥هـ). انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٨٤٢)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٣٠)، وغاية النهاية (٢/ ٣٨٦).

(٢) قراءة يعقوب من العشرة وحده؛ النشر لابن الجزري (٢/ ٢٨٦)، وكذا قرأ السلمي والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر من الشواذ؛ انظر: المحتسب لابن جني (١/ ٣١٤)، والكامل للهذلي (ص ٥٦٩).

(٣) الخلاف عامل معنوي اصطلح عليه الكوفيون، ويعنون به أن مخالفة الثاني للأول تقتضي نصبه، وانظر الحاشية التالية وتفصيل ابن الخباز فيه.

(٤) انظر: الإنصاف (١/ ٢٠٠) [م: ٣٠]، والتبيين للعكبري (ص ٣٧٩) [م: ٦١]، وتوجيه =

(ب): زعَم بعضُهم أن البابَ مقصورٌ على السماعِ؛ كالمنصوبِ بتقديرِ حرفِ الجرِّ وقوَّاه أبو الحسنِ مع كونِه ميالًا إلى القياسِ[1]، والحقُّ خلافُه.

(ج): أجاز أبو الفتحِ "جاءَ والطيالسةَ البردُ"[2]؛ متمسكًا بقولِ الشاعر:

جَمَعــتَ وَبُخــلًا غِيبَــةً وَنَمِيمَةً ... ثَلاثَ خِلَالٍ لَستَ عَنهَا بِمُرعَوي[3]

والحقُّ المنعُ والبيتُ محمولٌ على الضرورةِ، أو أنَّه إنما قدَّم خوفَ اللبسِ بالمفعولِ به. وأمَّا "والطيالسةَ جاءَ البردُ" فاتفَقوا على امتناعِه.

(د): لا يجوزُ النصبُ بتقديرِ الواوِ ههنا وليسَ أمرُه كأمرِ الظرفِ لأن الفعلَ لا يقتضيهِ بخلافِ الظرفِ، وأمَّا قولُ الشاعر:

وَالشَّــمسُ طَالِعَةٌ لَيسَت بِكَاسِفَةٍ ... تَبكِي عَلَيكَ نُجُومَ اللَّيلِ وَالقَمَرَا[4]

= اللمع (ص ٢٠١) وقال: «وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه انتصب على الخلاف؛ قالوا: إذا قلت: "استوى الماء والخشبة"، لم يكن العطف جائزًا؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما خالفت الفاعل نصبت، ويفسد ما قالوه أن الخلاف مشترك بين الماء والخشبة؛ فإذا وجب نصب الخشبة لأنها مخالفة للماء وجب نصب الماء لأنه مخالف للخشبة ولا قائل به. وقول أبي إسحاق [الزجاج] لا ينفك من ضعف لما فيه من حذف الفعل».

(١) انظر: الإيضاح للفارسي (ص ١٩٥)، والخصائص (١/ ٣١٤)، والمقتصد (١/ ٦٦٣)، والبديع لابن الأثير (١/ ١٧٥)، والتذييل والتكميل (٨/ ١٤٤).

(٢) الخصائص (٢/ ٣٨٥).

(٣) بيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم الثقفي؛ في الأصول (١/ ٣٢٦)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٧٠).

(٤) بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (٢/ ٧٣٦، وله في الجمل المنسوب للخليل (ص ٧٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧٠٨)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٦/ ١٦١).

على تقدير: ونجومَ الليل؛ فشاذٌّ لا يعبأ به[١].

(هـ): قال بعضُهم: إنَّ المفعولَ معه لا يكونُ إلا مِن الفعلِ اللازمِ وإلا التبسَ بالمفعولِ به والأكثرونَ على خلافِه بدليلِ قولِهم: "لو خُلِّيتَ والأسدَ لأكلَكَ"، و"لو تُرِكت الناقةُ وفصيلَها لرَضَعَها"، وقولِ الشاعر:

رَأَينَا الصَّالِحِيــنَ لَهُم جَزَاءٌ   وَجَنَّاتٍ وَعَينًا سَلسَــبِيلًا[٢]

والحقُّ المنعُ من المتعدِّي إلا عندَ زوالِ اللبسِ كما في المثالين؛ إذ الفعلُ مبنيٌّ للمفعولِ فيكونُ المفعولُ مرفوعًا فلا لبسَ ولذلك قدَّمه الشاعرُ على المفعولِ بهِ في البيتِ المتقدِّم. وأمَّا البيتُ [الآخرُ] فليسَ فيه موضعُ استشهادٍ؛ لأنَّ العاملَ في "جناتٍ" متعلِّقُ الجارِّ والمجرور، والتقديرُ: جزاءٌ حاصلٌ لهم، و"جنات" والجملة في محلِّ النصبِ على أنَّه مفعولٌ ثانٍ لـ"رأينا".

(و): لا يتحقَّق مجيءُ الواوِ بمعنى "مع" مِن دون مصاحبةِ معمولِ الفعلِ؛ لأنَّ وضعَ هذِهِ الواوِ لإفضاءِ معنَى الفعلِ القاصِرِ إلى المصاحبِ فلا يتحقَّقُ من دونِ الفعلِ أو معناه، وأورَد بعضُهم نحو: "كلُّ رجلٍ وَضَيعتَه مقرونانِ[٣]".

---

(١) وفي البيت تأويلات أخر ذكرها المبرد وغيره؛ أقواها: أنه يجوز نصب نجوم الليل والقمر بكاسفة، يعني إنما تكسف الشمس النجومَ والقمرَ بإفراط ضيائها، فإذا كانت من الحزن عليه قد ذهب ضياؤها ظهرت الكواكب. انظر: الكامل (٢/ ٢٠٢، ٢٠٣)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧٠٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٩٣).

(٢) بيت من الوافر، وهو لعبد العزيز الكِلابي كما في الكتاب (١/ ٢٨٨)، وبلا نسبة في المقتضب (٣/ ٢٨٤).

(٣) كذا في الأصل: «مقرونان»، وهذه الزيادة مخلة بالكلام هنا؛ لأنَّ مبناه بدونها، ولأنها هي الخبر المحذوف الذي قدَّره النحاة لهذا التركيب وأغنت عنه الواو، وقد أورد المصنف اعتراضًا عليه وردَّه؛ فكيف يكون مقدرًا وهو مذكور؟! فلعله من زيادة الناسخ، أو أن تكون كلمة سقطت؛ نحو: "أي: مقرونان"، والله أعلم.

إن قلتَ: وجوبُ حذفِ الخبرِ يدلُّ على أنَّها للمعيةِ؛ إذ مِن المعلومِ أنَّهم لا يحذفون الشيءَ إلا عندَ قرينةٍ دالَّةٍ عليه وليستِ القرينةُ ههنا إلا كونُها المعيةَ على ما تقدَّم. **قلتُ**: القرينةُ المعنويةُ ههنا تدلُّ على خصوصيةِ الخبرِ؛ إذ كلُّ أحدٍ يعلَمُ أنَّ بينَ الرجلِ وضيعتِه مقارنةً، ولذلك لم يحذَف إلَّا إذا عُلِم المقارنةُ بينهما، والفائدةُ في مثل هذا الإخبارِ التذكيرُ لا غيرُ.

[٦٢: و] **إن قلتَ**: هل يجوزُ أن / يقدَّرَ الخبرُ قبلَ الواو هكذا: "كلُّ رجلٍ مقرونٌ وضيعتَه" فيجوزُ النصبُ على المفعوليةِ. **قلتُ**: قد جوَّز ذلك بعضُهم، وبعضُهم عند الظهورِ لا التقديرِ. وفيهما نظرٌ؛ **وجهُ النظرِ**: أن الغرضَ من النصبِ بالواوِ إفادةُ المقارنةِ وهيَ معلومةٌ بالخبرِ فيكونُ تحصيلًا للحاصلِ.

قال:

فَالفِعلُ لَفْظًا مَعْ جَوازِ العَطْفِ ... يَأتِي عَلَى وَجْهَيهِمَا فِي العُرْفِ
وَإن يُضَعَّفْ عَطْفُهُ فِي الحُكْمِ ... جِئْـتُ وَزَيدًا نَصَبُـوا بِعِلْمِ
وَالفِعْلُ مَعْنًـى عَطْفُهُ مُعَيَّنُ ... إنْ صَحَّ أَو لَا فَانتِصَابٌ بَيِّنُ
فَالعَطفُ فِيمَا شَأنُ زَيدٍ وزُفَر ... وَالنَّصبُ فِيمَا شَأْنُه وابنَ عُمَر

أقول: هذه أربعةُ مواقعَ يختلفُ الحكمُ فيها بحسبِ جوازِ العطفِ وعدمِه وقوةِ العاملِ وضعفِه:

الأولُ: أن يكونَ العاملُ لفظيًا ويجوزُ العطفُ فيجوزُ فيه الوجهانِ: العطفُ والنصبُ؛ كقولِك: "جئتُ أنا وزيدٌ وزيدًا"، قالَ الشاعر:

[فـ]ـكُونُوا أَنتُم وَبَنِي أَبِيكُم ... مَكَانَ الكُلَيتَينِ مِنَ الطِّحَالِ[1]

---

(١) بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الكتاب (١/ ٢٩٨)، والأصول (١/ ٢١٠)، والمرتجل =

وقيل: قد يجوزُ النصبُ ولا يجوزُ العطفُ لأمرٍ معنويٍّ؛ نحو قولِهم: "استوَى الماءُ والخشبةَ"؛ لأنَّ الخشبةَ مقياسٌ يعرَفُ به قدرُ ارتفاعِ الماءِ في زيادتِه، واستوَى بمعنى ارتفع؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ * وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦-٧] فممتنعٌ إسنادُه إلى الخشبةِ؛ إذ الخشبةُ لا ترتفعُ، وفيه نظرٌ لما تقدَّم مِن أنَّ الأصلَ[1] العطفُ. قولُه "الخشبةُ لا ترتفعُ". قلنا: استوَى بمعنى تساوَى فصحَّ العطفُ.

الثاني: أن يكونَ العاملُ لفظيًّا ولا يجوزُ العطفُ إلا على ضعفٍ فيجوزُ الرفعُ أيضًا على ضعفٍ، والمختارُ النصبُ؛ كقولِك: "قمتُ وزيدًا"، و"أضربُ وبكرًا" لأنَّ العطفَ على المتصلِ المرفوعِ إنَّما هو بعدَ تأكيدِه بالمنفصلِ.

الثالث: أن يكونَ العاملُ معنًى وجازَ العطفُ؛ نحو: "ما شأنُ زيدٍ وعمرٍو"؛ أي: ما يصنعُ. فقالَ المصنفُ: تعيَّن العطفُ لضعفِ العاملِ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه نصَّ سيبويه على جوازِ "ما لزيدٍ والبرَّ يسرقُه" بالنصبِ، وأنشدَ لأسامةَ بنِ الحارثِ[2]:

= (ص ١٨٥)، وجاء البيت بصدر مخالف لما هنا منسوبًا لشعبة بن قُمَير في نوادر أبي زيد (ص ١٤١)، وللأقرع بن معاذ في أمالي القالي (٢/ ٢٧٤)، وهو قوله:

وَإِنَّا سَــوفَ نَجعَــلُ مَولَيَيْنَا ... مَكَانَ الكُلَيتَيْــنِ مِنَ الطِّحَالِ

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

(١) أشير في الأصل هنا إلى إلحاق ولم يكتب شيء في الحاشية، وظهر أثر هذا النقص في الاعتراض الذي أورده المصنف هنا ولم نقف عليه كاملًا، ولعل المعترض أورد عليه أن ارتفاع الخشبة لا يقتضي العطف، فرده المصنف بأن "استوى" هنا بمعنى "تساوَى" وبه يصح العطف، ويكون المعنى كما قال الرضي: «تساوى الماء والخشبة في العلو؛ أي: وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء». شرح الرضي (١/ ٥٢٠).

(٢) البيت من المتقارب، وله في ديوان الهذليين (٢/ ١٩٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٨٩)، وبلا نسبة في الكتاب (١/ ٣٠٤)، والمفصل (ص ٨٦)، والمرتجل (ص ١٨٣).

فَمَا أَنتَ وَالسَّـيرَ فِـي مَهْمَهٍ ... يَبـرَحُ بِالذَّكَـرِ الضَّابِـطِ

وللرَّاعي[1]:

أَزمَانَ قَومِي وَالجَمَاعَةَ كَالَّذِي ... مَنَعَ الرِّحَالَـةَ أَن تَمِيلَ مَمِيلَا

ولآخرَ:

بِمَا جَمَّعتَ مِن حَضَنٍ وَعَمرٍو ... وَمَا حَضَنٌ وَعَمرٌو وَالجِيَادَا[2]

واعلم أنَّه أيضًا؛ أي: المصنفُ قد أجازَ النصبَ في "شرحِ المفصَّلِ"[3].

تنبيهانِ:

(أ): قالَ سيبويه: "ما أنتَ وزيدًا"؛ أي: ما كنتُ وزيدًا. و"ما زيدٌ وعمرًا"؛ أي: ما كانَ زيدًا وعمرًا. و"كيفَ أنتَ وزيدًا"؛ أي: كيفَ تكونُ وزيدًا. وعلى هذا الأبياتُ التي أنشدَها[4].

(ب): إذا كرَّرت وقلتَ: "ما أنتَ وما زيدٌ" لم يكن إلا الرفعَ؛ قالَ الشاعر:

تُعَيِّرُني سَـوِيقَ الكَرْمِ جَرمٌ ... وَمَا جَرمٌ وَمَاذَاكَ[5] السَّوِيقُ[6]

---

(١) البيت من الكامل، وهو في ديوانه (ص ٢٣٤)، وله في شرح الشاطبي على الألفية (٤/ ٧١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦١٥).

(٢) بيت من الوافر، وهو لشَقِيق بن جَزْء الباهلي في الحماسة البصرية (١/ ١٠٣)، وهو بلا نسبة في: المحكم (٣/ ١٣٠)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٢٠)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٥٩).

(٣) (١/ ٢٨٨).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٣٠٤).

(٥) قوله: «وما ذاك» في الأصل: «وذلك»، وعلى هذه الرواية البيت مكسور ولا يصح، ولم أجده في أي المصادر أتى عليها، والمثبت من مصادر التخريج.

(٦) بيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في شعره (ص ٨٦)، وله في: الكتاب (١/ ٣٠١)، =

وقالَ آخرُ:

وَمَا القَلبُ أمَّا ذِكــرُهُ رَبَعِيَّةً ... يُخَطُّ لَها مِن ثَرْمَدَاءَ قَلِيبُ[١]

عطف ههنا بـ"أم" وأدغمَ ميمَه في "ما".

الرابعُ: ما كان العاملُ معنويًّا ولم يجزِ العطفُ فتعيَّنَ النصبُ اتفاقًا؛ نحو: "ما لكَ وزيدًا"، و"ما شأنُك وعمرًا"؛ أي: ما تصنَعُ وزيدًا، وأيُّ شيءٍ استقرَّ لك وزيدًا، قالَ الشاعر:

فَمَا لَكُمُ وَالفَرطَ لَا تَقرَبُونَهُ ... وَقَد خِلتُه أَدنَى مَنَالًا لِعَاقِلِ[٢]

وقالَ سيبويه: التقديرُ مالكَ وملابستَك زيدًا، على أن تكونَ الملابسةُ هو المفعولَ معه و"زيدًا" منصوب به[٣]. ورُدَّ عليه بأنَّ المصدرَ العاملَ / لا [٦٢: ظ] يحذَفُ؛ لأنَّ عملَه بتقديرِ الفعلِ مع "أنَّ" والموصولَ لا يحذَفُ[٤].

* * *

= واللسان (سوق)، وبلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل (ص ٣٢٦)، والبديع لابن الأثير (١/ ١٨١).

(١) بيت من الطويل، وهو لعَلْقَمةَ بن عَبدةَ في ديوانه (ص ٣٥)، وله في: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ١٩٩)، والمحكم (١٠/ ١٥٤).

(٢) بيت من الطويل، وهو لعبدِ مَناف بن رِبع الهذلي في ديوان الهذليين (٢/ ٤٦)، وله في شرح أبيات سيبويه (١/ ٩٠)، ومعجم البلدان (٤/ ٢٥٢)، و"الفَرط": بالفاء اسم موضع بتهامة.

(٣) الكتاب (١/ ٣٠٨، ٣٠٩).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٥٦)، وشرح الرضي (١/ ٥٢٣)، واستظهر السيرافي وأبو حيان أن تفسير سيبويه هذا من باب تفسير المعنى لا الإعراب. انظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٠٣)، والتذييل والتكميل (٨/ ١٢٠، ١٢١).

[الحال]

قال:

وَهَيئـةُ الفَاعِـلِ وَالمَفعُـولِ حَالٌ مِنَ المَنصُوبِ فِي المَنقُولِ

أقول: تأخيرُ الحالِ عن المفعولِ معه لا أرَى له وجهًا بل كانَ ينبغي عكسُ ذلك؛ لأنَّ الحالَ مِن مقتضياتِ الفعلِ أيضًا لاستحالةِ خُلُوِّ الشيءِ عن هيئةٍ ما بخلافِ المصاحبةِ، ولذا تعدَّى الفعلُ إليها بلا واسطةِ الحرفِ، ولا يردُ التمييزُ على ذلك لأنَّ حقَّه الرفعُ ولما عدِل عنه لغرضٍ فلا أقلَّ أن يتوصَّلَ الفعلُ إليه بلا وَسَط. **إذا ثبتَ ذلك فاعلم** أنَّ الحالَ إنما سمِّيت حالًا لدلالتِها على حالِ اتصافِ الموصوفِ بالصِّفةِ تسميةَ الدالِّ باسمِ مدلولِه وكانَ في الأصل صفةً، وإنما عدِل إلى النصبِ لتمامِ الكلامِ دونَه، وليدلَّ على المقارنةِ بينها وبين الحكمِ كما عدِل في المفعولِ معه عن إعرابِ متبوعِه إلى النصب؛ ليدلَّ على المقارنةِ بينَه وبينَ المحكومِ عليه، وحيثُ لم يُمكِنهم الدلالةُ على الحاليَّةِ في الجملِ بالإعرابِ توصَّلوا بالواوِ لمناسبةٍ بين المقارنةِ وموضوعِ الواوِ الذي هو الجمعُ؛ إذِ المقارنةُ جمعٌ أيضًا إلا أنَّه ههنا في الزمانِ وهناك في الحكمِ.

إذا تقرر هذا فاعلم أنَّ ما ذكَره المصنفُ تعريفُ الحالِ وتقديرُه: الحالُ ما بيَّن هيئةَ الفاعلِ أو المفعولِ؛ إذِ الحالُ ليس نفسَ الهيئةِ. وتبيينُ الهيئةِ: كالجنس. وتقييدُه بكونِه للفاعلِ أو للمفعولِ: كالفصلِ؛ لأنَّ الصفةَ تبيِّن الهيئةَ أيضًا في قولك: "جاءَني زيدٌ العالِمُ" إلا أنَّه لا دلالةَ لها على الفاعلِ أو المفعولِ

بل إنما تتبيَّنُ هيئةُ ذاتِ زيدٍ، وإنما أُخِذ كونُه فاعلًا من غيرِ جهةِ دلالتِها بخلافِ الحالِ؛ فإنها موضوعةٌ دالةٌ على هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ بنفسِها، هذا مرادُه لكنَّ عبارتَه لا تنهضُ به.

إن قلتَ: قد تجيءُ الحالُ عنِ المضافِ إليه؛ نحو قولِه تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥] وقوله: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]، وأنشد أبو عليٍّ[(١)]:

عَوذٌ وبُهثَةُ حَاشِدُونَ عَلَيهِمُ   حَلَقُ الحَدِيدِ مُضاعفًا يَتَلَهَّبُ

وقالَ آخرُ:

كَأنَّ حَوَامِيَهُ مُدبِرًا   خُضِبْنَ وَإِن لَم يَكُنْ يَخضَبُ[(٢)]

قلتُ: المضافُ إليه على قسمَين؛ الأول: أن يكونَ فاعلًا أو مفعولًا في المعنى؛ نحوَ قولِك: "أعجبني قعودُك ضاحكًا"، و"عجبتُ مِن قصرِ الثوبِ جديدًا". والثاني: ألا يكونَ كذلك كالذي أُنشد. والأولُ داخلٌ في التعريفِ؛ إذ الفاعلُ والمفعولُ أعمُّ من أن يكونَا فاعلًا ومفعولًا لفظًا ومعنًى أو معنًى فحسب. وأمَّا الثاني فهو نادرٌ فلا يُعبأ به.

واعلم أنَّه وإن أمكَن الخلاصُ من هذا السؤالِ لكن يرِدُ عليه سؤالٌ آخرُ

(١) نقله في المسائل الشيرازيات (ص ٢٨٤)، عن أبي زيد في النوادر (ص ٣٥٣) والبيت من الطويل وهو لزيد الفوارس، وبلا نسبة في البديع لابن الأثير (١/ ١٨٥)، وشرح الرضي (٢/ ٩)، والتذييل والتكميل (٩/ ٨٢).

(٢) بيت من المتقارب، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ٢٠)، وله في الشعر والشعراء (١/ ١٣٠)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٤)، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (٣/ ٢٣٨).

لا جوابَ عنه؛ وهو أن الحالَ على قسمَين: مفردٍ وجملةٍ، والتعريفُ لا يشملُ إلا المفردَ لأنَّ قولَك "جئتُك والشمسُ طالعةٌ" لا تبيِّنُ لا هيئةَ الفاعل ولا هيئةَ المفعول؛ إذ طلوعُ الشمسِ ليس إلا هيئةَ الشمسِ فقط. وأجودُ تعريفاتِ
[٦٣: و] الحالِ قولُ الجُزُوليِّ؛ حيث قال: «الحالُ / : تبيينُ كيفيةِ الموصوفِ[1] في حالِ وجودِ الصفةِ به أو الصفةِ في حالِ وجودِها بالموصوفِ»[2]؛ أرادَ أن "راكبًا" في قولنا: "جاءَ زيدٌ راكبًا" يبيِّنُ كيفيةَ الموصوف وهو زيدٌ حالَ اتصافِه بصفةِ المجيءِ إلا أنَّه تجوَّزَ بإطلاقِ المصدرِ على الفاعلِ، وقوله "أو الصفة..." إلى آخره قالَ ابن جعفر: «أراد المصدرَ إذا وقَع حالًا؛ نحوَ قولِك: "جاءَ زيدٌ مَشيًا[3]"؛ فإن المشيَ يبيِّنُ كيفيةَ الصفةِ وهو المجيءُ حالَ وجودِه بزيدٍ»[4]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ وقوعَ المصدرِ حالًا على حدٍّ وقوعِه صفةً وخبرًا؛ أي: في كونِه بمعنى الفاعلِ، بل إنَّه إشارةٌ إلى الجملةِ لأنَّها وإن لم تبيِّن هيئةَ الفاعلِ والمفعولِ لكنَّها تبيِّنُ هيئةَ الصفةِ لأنَّ طلوعَ الشمسِ هيئةٌ للمجيءِ في المثالِ المذكور، وكذا في كلِّ الجملِ الواقعةِ حالًا ما لم يكن المسندُ إليه ضميرًا لصاحبِها.

تتمةٌ:

الفاعلُ قد يكونُ لفظًا ومعنًى؛ كقولِك: "جاءَ زيدٌ راكبًا". وقد يكون معنًى؛ نحو قولك: "أعجبَني ضربُك قاعدًا". وقد مثَّل المصنفُ بقوله "زيدٌ في الدارِ قائمًا" وهو

---

(١) في المقدمة الجزولية: «حال الموصوف»، والمثبت موافق لما في شرحها لابن جعفر (١٠١/ ظ- الفاتح).

(٢) المقدمة الجزولية (ص ٨٩).

(٣) كتب في حاشية الأصل: «مشيًا؛ أي: ماشيًا».

(٤) المنهاج الجلي (١٠٢/ ظ- الفاتح) بتصرف في اللفظ.

غلطٌ[١]. والمفعولُ قد يكونُ لفظًا ومعنًى؛ نحوَ قولِك: "ضربتُ زيدًا قائمًا". وقد يكونُ معنًى؛ نحوَ قولِك: "هذا زيدٌ قائمًا". والفعلُ قد يكون لفظًا ومعنًى؛ كـ"جاءَني"، وقد يكونُ شبيهًا به كأسماءِ الفاعِلين والمفعولِين. وقد يكونُ معنًى؛ كالظروفِ والجارِّ والمجرورِ وحرفِ التنبيهِ والتمنِّي والترجِّي والتشبيهِ واسمِ الإشارةِ.

قال:

ضَرَبتَ زَيدًا قَائِمًا فَاجعَلْهَا　　لِمَن تَشَـاءُ مِنهُمَـا فَاقْبَلْهَا
وَقَد تَكُونُ مِنهُمَـا مُجتَمِعَهْ　　لَقَيتُـهُ مُسَـلِّمَينِ فِـي دَعَهْ

أقول: كلُّ حالٍ يجيءُ بعد الفاعلِ والمفعولِ ويكونانِ متوافقَينِ يحتملُ أن تكونَ لكلٍّ منهما؛ فلا تحمَلُ على أحدِهما إلا لقرينةٍ ناصَّةٍ عليه، وإن تعدَّد بعدَهما؛ فإن كان مثنًّى نحوَ قولِك: "لقيتُه مسلِّمَينِ" فلا شبهةَ أنَّها جائزةٌ، وأنها موزعةٌ[٢] عليهما، قالَ الشاعر:

مَتَى مَا تَلقَنِي فَردَينِ تَرجُفْ　　رَوانِفُ أليَتَيكَ وَتُستَطَارَا[٣]

---

(١) الكافية (ص ٢٤)، ووجه الغلط والله أعلم، هو ما نصَّ عليه العلامة الرضي في قوله: «وفيه نظر، لأن (قائمًا) حال من الضمير في الظرف، وهو فاعل لفظي؛ لأن المستكن كالملفوظ به، فهو كقولك: "زيد خرج راكبًا"، ولا كلام في كون "راكبًا" حال عن الفاعل اللفظي، وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن "زيد" إلا عند من جوَّز تخالف عاملي الحال وصاحبها». شرح الرضي (٢/ ١٣).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «من التوزيع». وهو التقسيم والتفريق. الصحاح (وزع).

(٣) بيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه (ص ٢٣٤)، وله في شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٩)، والمفصل (ص ٨٩)، والبديع لابن الأثير (١/ ١٨٣)، وشرح التسهيل (١/ ٩٠)، والتذييل والتكميل (٢/ ٧٨) وفيه: «ثنَّى "وتستطارَا" لأن الروانف في معنى التثنية؛ يريد الرانفتين وهما طرفا الأليتين»، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٣٩).

وإن لم يكن مثنًّى؛ نحوَ قولِك: "لقيتُه مصعدًا منحدرًا"؛ فقالَ أبو البقاءِ[١]: «الأحسنُ حذفُ الواوِ لئلَّا يوهَمُ أنَّهما لواحدٍ منهُما في وقتَينِ»، ثم اختلفوا؛ قالَ ابنُ يعيشَ: إن الأوَّلَ للأوَّلِ والثانيَ للثاني[٢]. وقيل: بالعكسِ لئلاَّ يؤدِّيَ إلى فصلَين. والأقربُ أنَّه إن وُجِدت القرينةُ فلا اكتراثَ للترتيبِ، وإلا رُوعِي الترتيبُ خوفَ اللَّبسِ[٣].

وَشَــرطُهَا تَنكِيرُهَــا وَأَوَّلُوا أَرسَــلَهَا العِــراكَ فَيمَا نَقَلُوا
وَوَحــدَهُ المَعنَى بِــهِ مُنفَرِدَا فَعلَتَــهُ جَهدَكَ قُــل مُجتَهِدَا

أقول: اعلم أنَّهم اشترطوا تنكيرَ الحالِ؛ لأنَّها حكمٌ كالخبر، وحقُّ الأحكامِ أن تكونَ نكراتٍ؛ لأنَّ تعريفَ المعرَّفِ هدرٌ، ولذلك قالوا في "زيدٌ القائمُ": إنه ليسَ بخبرٍ على الحقيقةِ، وإنما الخبرُ مقدَّر له فقولك "زيدٌ" محكومٌ عليه

---

(١) هو: محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العُكبَريُّ البغداديُّ، النحوي اللغوي الأديب المحدِّث، أخذ النحو عن ابن الخشاب، والحديث عن ابن الجوزي، وأخذ عنه علم الدين اللَّورقي، وابن عدلان، والمنذري، وابن أبي الحديد المعتزلي، وتوفي في عام (٦١٦ هـ)، من مصنفاته: اللباب في علل البناء والإعراب، والتبيين عن مذاهب النحويين، وشرح اللمع، والتبيان في إعراب القرآن، وإعراب الحديث النبوي، وله شرح على ديوان المتنبي مطبوع لمَّا تحقق نسبته إليه بعد. انظر: إنباه الرواة للقفطي (٢ / ١١٦)، ونكت الهميان (ص ١٧٩)، وذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٢٢٩)، وراجع مقدمة تحقيق العلامة الدكتور عبد الرحمن العثيمين على كتاب التبيين فقد أتى فيها على أمره كله رحمهما الله.
ولم أقف على قوله فيما بين يديَّ من كتبه رحمه الله، وهو في المحصول لابن إياز (ص ٣٥٢).

(٢) انظر: شرح المفصل (٢/ ٦).

(٣) انظر: الأصول (١/ ٢١٨)، والبديع لابن الأثير (١/ ١٨٤)، والتذييل والتكميل (٩/ ١٣٦، ١٣٧)، وتوضيح المقاصد (٢/ ٧١٥).

بالقيامِ؛ هذا كلامُ المصنف[١]. **وعليه كلامٌ** لأنَّه إن أرادَ بالحكمِ المحكومَ به الذي هو المدلولُ الوضعيُّ للقائمِ منَعنا وجوبَ كونِه نكرةً، وإن أرادَ به النسبةَ التي هي مدلولُ الهيئةِ الاجتماعيةِ منَعنا كونَه حالًا.

وتحقيقُ القولِ ههنا أن نقولَ: إن تعريفَ الشيءِ فرعٌ على كونِ ذلك الشيءِ مقصودًا في نفسِه للمتكلِّمِ، والذواتُ / في المشتقَّاتِ ليس بمقصودةٍ؛ [٦٣: ظ] فلا يصحُّ تعريفُها باعتبارِ تلك الذواتِ، وأمَّا باعتبارِ المعاني فلا يصحُّ أيضًا لأن التعريفَ إنما يكونُ بعد الشياعِ، والمعاني إذا نظِرَ إليها من حيثُ هيَ هيَ لا يوجَدُ فيها شياعٌ؛ إذ لا أفرادَ لَها، وكذلك إذا نُظر إلى متعلِّقٍ معينٍ ولا يستعملُ إلا كذلك، وقولُهم: "زيدٌ القائمُ" وشبهه ليستِ اللامُ فيه للتعريفِ بل هو موصولٌ بمعنى "الذي" وقع خبرًا، وإنَّما يؤتَى بها في مثلِ هذا الموضعِ لفائدةٍ؛ وهيَ أنَّ المخاطَبَ بهذا الكلامِ عالِمٌ بوقوعِ القيامِ مِن ذاتٍ غيرِ متعيِّنةٍ والمتكلِّمُ أرادَ إفادتَه تعيُّنَ تلك الذاتِ، وهذا هو السرُّ في حكمِهم بأنَّ اللامَ في مثلِه موصولةٌ وليست للتعريفِ.

إذا ثبت ذلك فاعلم أنَّه قد جاءَت كلماتٌ معارفُ وتحتمِلُ التأويلَ:

منها قولُ الشاعر:

فَأَرسَلَهَا العِرَاكَ وَلَم يَذُدهَا ... وَلَم يُشفِق عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[٢]

---

(١) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٣٣)؛ إملاءه في "أن القياس أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة".

(٢) بيت من الوافر، وهو للبيد بن ربيعة رضي الله عنه في ديوانه (ص ٨٦)، وله في الكتاب (١/ ٣٧٢)، وشرح المفصل (٢/ ١٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٧٤). قوله: ولم يشفق على نغصِ الدِّخال؛ أي: لم يشفق على البعير الضعيف، وذلك أن نغص الدخال هو أن يدخل بعيرًا قد شرب قليلًا بين بعيرين لم يشربا؛ فيشرب ما عساه لم يكن شرب.

قال أبو عليٍّ: «إنَّ العِراكَ مصدر منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ؛ تقديرُه: تعترِكُ العراكَ فحذِفَ الفعلُ الذي هو الحالُ وأُقِيم المصدرُ مُقامَه»[١].

ومنها قولُهم: "مررتُ بِهِ وحدَه"؛ قال أبو الفتح: «هو مِن "أوحدتُه إيحادًا" لكن جِيءَ به على حذفِ الزوائد كـ"قَيدِ الأَوابِدِ»[٢].

ولما تغيَّرت صورتُه سمِّي اسمًا، ولم يثنِّ ولم يجمَعِ اعتبارًا للأصلِ؛ قال الشاعر:

أَعَــاذِلَ هَــل يَأتِي القَبَائِــلَ حَظُّهَا

مِنَ المَوتِ، أَو أَخلَى لَنَا المَوتُ وَحدَنا[٣]

وأجازَ الكوفيُّون: "وَحدِينَا وَوُحودُنا" وهو ليس بمسموعٍ[٤].

تنبيهٌ:

قال المبرِّدُ: «إذا قلتَ: "مررتُ به وحدَه" يجوز أن يكونَ حالًا منَ الفاعلِ بمعنى: أفردتُه بمُروري، ويجوزُ أن يكونَ من المفعولِ بتقدير: مفرِدًا في مكانِه»[٥].

---

(١) انظر: الإيضاح (ص ٢٠٠)، والمسائل الحلبيات (ص ١٨٣).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٢٢٣)، وجاء كلامه هذا في شرحه لقولهم: «جاء زيد وحده».

(٣) بيت من الطويل، وهو لمَعن بن أوس المُزني كما في الصحاح (خلا)، والأفعال للسرقسطي (١/ ٤٣٩)، والمحكم (٥/ ٢٩٦)، وبلا نسبة في شرح التسهيل (٣/ ٢٤٠)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٢٠٠).

(٤) سُمِعت تثنيته عن العرب، ولم أره محكيًا عن الكوفيين إلا في المحصول لابن إياز (ص ٣٥٤) وعنه نقل المصنف والله أعلم؛ وانظر: المحكم (٣/ ٤٩٠)، والانتخاب لابن عدلان (ص ٥٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٤٠)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٢).

(٥) المقتضب (٣/ ٢٣٩).

وقال الزجَّاجُ: هو حالٌ من الفاعلِ ليس إلا؛ لأنَّه مصدرٌ والمصدرُ لا يقعُ حالًا إلا مِن الفاعلِ[1]. وقيل: إنَّ العربَ لم تستعمِلْه مجرورًا إلا في أربعةِ مواضعَ؛ أحدها في المدحِ والبواقي في الذم، **أمَّا الأولُ فقولهم**: "فلانٌ نسيجُ وَحدِه" وأصلُه للثَّوبِ الذي لا يُنسَجُ على منوالِه غيرُه. **والثاني قولُهم**: "فلانٌ عُيَير وحدِه". **والثالثُ**: "جُحيشُ وحدِه". **والرابعُ**: "رُجَيلُ وحدِه"، وهذا الرابعُ حكايةُ الجوهريِّ[2].

ومنها قولهم: "طلبتُه جهدَك وطاقتَك"، و"رجَعَ عَودَه"؛ أي: طلبته يجتهد جهدَك، ورجع يعود عودَه.

إن قلتَ: إنَّهم لا يقولون "جاءَني زيدٌ يسيرُ سيرَه"، ولا "جئتَني تسرِعُ إسراعَك". **قلتُ**: إنَّهم لَّما أوقَعوا المصدرَ موقعَ الحالِ أحبُّوا أن يكونَ فيه ذكرٌ يعودُ إلى ذي الحالِ كما كانَ في الحالِ، وليس كذلك إذا أُظهِرَ الفعلُ. واعلم أنَّ ما ذكرناهُ؛ أي: أنَّ هذِه الأسماءَ مصادرُ لأفعالٍ محذوفةٍ، وأنَّ الأفعالَ هي الأحوالُ- قولُ الفارسيِّ[3]. وزعَم سيبويه أنَّها مصادرُ معارفُ وقَعت مواقعَ نكراتٍ؛ قال: العِراكَ وقَع موقعَ "مُعتَرِكةً"، ووحدَه موقعَ "منفردًا"، وجهدك موقع "مجتهدًا"، وعوده موقعَ "عائدًا". واختار ذلك الزمخشريُّ، وإليه مالَ المصنِّف[4]. وقال المبرِّدُ: «عودَه منصوبٌ بـ"رجع" لأنَّه متعدٍّ، قالَ الله تعالى:

(١) انظر قوله في: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٦٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٩).

(٢) الصحاح (وحد)، والأخير أيضًا حكاه ابن خالويه عن العرب في "ليس في كلام العرب" (ص ٢٢٩)، وسُمع خامس لها؛ وهو «قريع وحدِه»، وانظر قوله في: الكتاب (١/ ٣٧٧)، وسفر السعادة (٢/ ١٠٢٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٢).

(٣) انظر: الإيضاح (ص ٢٠٠)، والمسائل الحلبيات (ص ١٨٣).

(٤) الكتاب (١/ ٣٧٧)، والمفصل (ص ٩١)، وشرحه الإيضاح لابن الحاجب (١/ ٣٠٨).

[٦٤: و] ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ﴾ [التوبة: ٨٣]»(١) / . والأوَّلُ أقرَبُ إلى الحقِّ.

وأمَّا قولُهم: "كلَّمتُه فاهَ إلى فيَّ"؛ فتقديرُه: جاعلًا فاهُ إلى فيَّ. وقولُهم "دخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ": منصوبٌ بإضمارِ "أعني".

تتمةٌ:

الغالبُ تعريفُ ذي الحالِ لأنَّه محكومٌ عليه، وقد جاءَ نكرةً كما جاءَ المبتدأُ نكرةً؛ قالوا: يجوزُ إذا كان قرينةٌ من المعرفةِ، وذلك إمَّا بتقديمِ الحالِ عليه؛ نحوَ قولِ الشاعرِ:

لِعَـزَّةَ مُوحِشًـا طَلَـلُ يَلُـوحُ كَأَنَّـهُ خَلَـلُ(٢)

وقولِ الآخر:

وَبالجِسمِ مِنِّـي بَيِّنًا(٣) قَـد عَلِمتِهِ
شَحُوبٌ، وَإِن تَستَشهِدِ العَينَ تَشهَدِ(٤)

وسمَّاه أبو الفتحِ أحسنَ الأقبحَين؛ يعني: أن الحالَ من النكرةِ قبيحٌ وكذا تقديمُ الصفةِ على الموصوفِ فحمَلوا ذلك على أحسنِ الأقبحَين(٥).

---

(١) الكامل (١/ ٣٧٢).

(٢) بيت من مجزوء الوافر، وهو لكُثَيِّر عزة في ديوانه (ص ٥٠٦)، وله في الكتاب (٢/ ١٢٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٣٠)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٢/ ١٨١).

(٣) كتب في حاشية الأصل: «قوله "بيِّنًا": حال عن قوله شحوب».

(٤) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/ ١٢٣)، وتوجيه اللمع (ص ٢٠٣)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٣٨)، والتذييل والتكميل (٩/ ٦٤).

(٥) الخصائص (١/ ٢١٤)، وفيه: «ومثل ذلك [أي: في الحمل على أحسن الأقبحين] قولك: "فيها قائمًا رجلٌ". لما كنتَ بينَ أن ترفع قائمًا فتقدم الصفة على الموصوف -وهذا لا =

وإمَّا بالصفةِ؛ نحوَ قولك: "مررتُ برجلٍ ظريفٍ قائمًا"، وجاءَ في الحديث: «سَبَّق ﷺ بينَ الخَيلِ فجَاءَ فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا»[1].

وإمَّا بالإضافةِ؛ كقولِك: "نظرتُ إلى غلامِ رجلٍ فارهًا".

وَقَدَّمُوا فِـي العَامِلِ الفِعلِيِّ وَشَـبهِهِ خِـلَافَ مَعنَـوِيِّ

اعلم أنَّ الفاعِلَ لفظيٌّ ومعنويٌّ؛ فاللفظيُّ يجوزُ تقديمُ الحالِ عليه ما لم يكن العاملُ صلةً أو صفةً مشبهةً أو اسمَ فعلٍ؛ تقولُ: "جاءَ زيدٌ راكبًا"، و"جاءَ راكبًا زيدٌ"، و"راكبًا جاءَ زيدٌ". وكذا تقولُ: "زيدٌ قائمٌ ضاحِكًا"، و"زيدًا ضاحِكًا قائمٌ"، و"عمرٌو مضروبٌ مكتوفًا"، و"عمرٌو مكتوفًا مضروبٌ" كلُّ ذلك جائزٌ لقوَّةِ العامِلِ. وأمَّا الفرَّاءُ فقد منَع ذلك متمسِّكًا بلزومِ الإضمارِ قبلَ الذِّكر[2]، وليس بشيءٍ لأنَّ مثلَ هذا الإضمارِ جائزٌ، وأيضًا قد ورَد ذلك قالَ اللهُ تعالى: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧][3]. وقالَ العربُ: «شتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ»[4]، وقالَ الشاعرُ:

= يكونُ- وبين أن تنصب الحال من النكرة -وهذا على قلَّتِه جائز- حملت المسألة على الحال فنصبت».

(١) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب السنة، وحديث السباق أخرجه أحمد في مسنده (٤٤٨٧)، والبخاري في صحيحه (٤٢٠) بلفظ غير محل الشاهد، والحديث ذكره ابن الخشاب في المرتجل (ص ١٦٥)، والرضي في شرحه على الكافية (٢/ ٢٢)، وفيه: «سَابَق» بدلًا من: «سبَّق».

(٢) انظر رأي الفراء في: الأصول (١/ ٢١٥)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٦٢).

(٣) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف ﴿خَاشِعًا﴾ بالألف وكسر الشين، وقرأ الباقون: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾ بضم الخاء وفتح الشين مشددة. انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٦١٧)، والمبسوط لابن مهران (ص ٤٢١)، والنشر (٢/ ٣٨٠).

(٤) انظر المثل في: جمهرة الأمثال (١/ ٥٤١)، والأمثال للهاشمي (١/ ١٥٢)، ومجمع الأمثال (١/ ٣٥٨).

مُزبِـدًا يَخطِـرُ مَا لَـم يَرَني فَإِذَا أَسمَعتُهُ صَوتِي انقَمَعْ[١]

وأمَّا إذا كانَ العاملُ صلةً فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ عليه؛ سواءٌ كانَ صلةً للذي؛ نحوَ قولِك: "الذي قامَ ضاحِكًا زيدٌ". أو للألفِ واللامِ؛ نحوَ قولِك: "زيدٌ الواقفُ ضاحِكًا"، و"عمرٌو المضروبُ مظلومًا". أو للمصدرِ؛ نحوَ قولِك: "أعجبَني مجيئُكَ مبتَسِمًا"، و"ضربُك قائِمًا". وكذا إذا كانَ صفةً مشبهةً؛ نحوَ قولِك:" زيدٌ حسنٌ مبتسمًا" لضعفِه في العملِ. وكذا إذا كان اسمَ فعلٍ؛ نحوَ قولِك: "دونَكَ زَيدًا قائمًا"، و"عليكَ بَكرًا منطلقًا".

وأما المعنويُّ فلا يخلو إمَّا أن يكونَ جارًّا ومجرورًا أو غيرَ ذلك؛ فإن كانَ الأوَّلَ ففيه أربعُ مسائلَ: ثنتانِ جائزتانِ بالاتفاق؛ وهما: "زيدٌ في الدارِ قائمًا"، و"في الدارِ قائمًا زيدٌ". وواحدةٌ ممتنعةٌ بالاتفاقِ؛ وهيَ: "قائمًا في الدارِ زيدٌ". وواحدةٌ مختلفٌ فيها؛ وهيَ: "زيدٌ قائمًا في الدارِ" فجوَّزه الأخفشُ[٢] متمسكًا بقولِ الشاعرِ:

بِاللهِ رَبِّـي إِن دَخَلتَ فَقُل لَهُ إِنَّ ابنَ هَرمَةَ وَاقِفًا بِالبَابِ[٣]

---

(١) بيت من الرمل، وهو لسُوَيد بن أبي كَاهل في ديوانه (ص ٣١)، وله في المفضليات (ص ١٩٨)، وعيون الأخبار (٢/ ١٤)، وتوجيه اللمع (ص ٢٠٤)، وبلا نسبة في المقتضب (٤/ ١٧٠)، والأصول (١/ ٢١٧)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٤٠). ومزبدًا؛ من قولهم: أزبد الجمل إذا ظهر الزبد على مشافره، ويخطِر: من الخَطْر وهو ضرب الفحل بذنبه إذا هاج، وانقمع دخل بعضه في بعض.

(٢) وهو قول الفرَّاء أيضًا؛ انظرهما في: البديع لابن الأثير (١/ ٢٠٠)، واللباب للعكبري (١/ ٢٩٠)، وتوجيه اللمع (ص ٢٠٦)، وشرح الرضي (٢/ ٢٤)، والارتشاف (٣/ ١٥٩٠).

(٣) بيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (ص ٧٠)، وله في: الصناعتين (ص ٦٨)، والمفصل (ص ٤٨٦)، والبديع لأسامة بن منقذ (ص ١٣١)، وتمهيد القواعد (٦/ ٣٠٧٣).

وبقولِ الفَرَزدَقِ[١]:

أَبَنُو كُلَيبٍ مِثلُ آلِ مُجَاشِـعٍ أَم هَل أَبُوكَ مُدَعدِعًا لِعَقَالِ[٢]

ومنَعه سيبويه لأنَّ العاملَ ضعيفٌ[٣]؛ فلا يتصرَّفُ بتقديمِ معمولِه عليه وأنشد:

.... هذا ابنُ هَرمَةَ ....

فيكونُ العامِلُ "هذا" وهو متقدِّمٌ. ويُنشَدُ:

.... مُدعـدِعٌ ....

بالرفع على أنَّه اسمُ أبيه[٤].

وإن كانَ الثانيَ[٥] فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ / عليه بالاتفاقِ؛ تقول: "هذا زيدٌ واقفًا"، و"عمرٌو عندَك جالسًا"، و"يا قاسمُ ضاحِكًا"، و"ليتَكَ عندَنا مقيمًا"، [٦٤: ظ]

---

(١) البيت من الكامل، وهو في ديوانه (ص ٤٩٦)، وله في شرح النقائض (٢/ ٤٥٠)، وتوجيه اللمع (ص ٢٠٦).

(٢) قال أبو عبيدة: الدعدعة زجر الغنم، وقيل: الدعاء بأولاد المعز، والعقال: الناقة الفتية، فكأنه يناديهم وهو في هذه الحال. شرح النقائض الموضع المذكور.

(٣) وهو مذهب جمهور البصريين؛ الكتاب (٢/ ١٢٤)، وانظر: المقتضب (٤/ ٣٠٠)، والأصول (١/ ٢١٩)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٥٢)، والمرتجل (ص ١٦١)، والارتشاف (٣/ ١٥٩٠).

(٤) كذا في الأصل: «على أنه اسم أبيه»، وهو غير معروف وإنما على النصب هو حال له كما ذكرتُ آنفًا، وعلى الرفع فيكون صفة لأبيه، وليس اسمًا كما صرح المصنف رحمه الله؛ فإن القصيدة في هجاء جرير، واسم أبي جرير: عطية بن حذيفة الخطفي، وكان من صفته البخل حتى كان يلتقم ضرع الشاة حين يشرب لبنها فلا يسمع له صوت حلب.

(٥) وهو ما ليس جارًا ومجرورًا.

و"لعلَّه في الدارِ قاعدًا"، و"كأنَّه أسدٌ صائلًا": فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ على هذه العواملِ لضعفِها في العملِ، ولكن يجوزُ تقديمُها على ذي الحالِ بالاتفاقِ.

تنبيهٌ: يجوزُ أن تقولَ: "ها قائمًا ذا زيدٌ"؛ إن جعلتَ العاملَ ما في "ها" من معنى التنبيهِ لتقدُّمِه على الحالِ، ويمتنِعُ إن جعلتَ العاملَ ما في "ذا" من معنَى الإشارةِ لتأخُّرِه عنها.

قال:

وَقُل مَـررتُ رَاكِبًـا بِعَمرِو   الحَـالُ لِلضَّمِيـرِ لَا لِلجَـرِّ

اختلَف النحويُّون في أنَّه هل يجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرورِ أم لا؟ ذهَب كثيرٌ منهم إلى الجوازِ مستدلًّا بالسماعِ والقياسِ؛ أما السماعُ فقولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقولُ الشاعر:

لَئِن كَانَ بَردُ المَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا   إِلَـيَّ حَبِيبًـا إِنَّـه لَحَبِيبُ[1]

"حرَّان" حالٌ من الياءِ المجرورةِ.

وأما القياسُ فلأنَّ العاملَ فعلٌ لفظيٌّ فجازَ تصرُّفُ معمولِه قياسًا على غيرِه.

---

(١) بيت من الطويل، اختلف على قائله؛ فنسب إلى عروة بن حزام العذري في الشعر والشعراء (٢/ ٦٠٧)، والأغاني (٢٤/ ١٣٢)، والتذكرة الحمدونية (٦/ ٥٧)، وتوجيه اللمع (ص ٣٩٢) والحماسة البصرية (٢/ ٢٠٩)، وللمجنون في ديوانه (ص ٤٩)، ونسبه العيني (٣/ ١١٢٥) إلى كثير عزة وليس في ديوانه (طبعة إحسان عباس)، وقال أبو عبيد في سمط اللآلي (١/ ٤٠٠) فيه وبيت آخر معه: «ولا أعلم هذين البيتين في شعر كثيّر وقد نسبا إلى مجنون بني عامر»، ونسبه المبرد إلى قيس بن ذريح في الكامل (٢/ ٧٨٩)، وهو بلا نسبة في البديع لابن الأثير (٢/ ٣٣٨)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٣٨).

وذهَب سيبويه وأكثرُ أصحابِه إلى المنعِ[1] مستدلِّين بأنَّ الحالَ قد كثُر في كلامِهم ولم يُسمَع من الفصحاءِ تقديمُه مع الاستقراءِ البالغ؛ فلو كان جائزًا لوَقَعَ ولو وقَع لنُقل، **وأجابوا عن الآيةِ** بأنَّ ﴿كَآفَّةً﴾ حالٌ من الكاف والتاءَ للمبالغة كـ"علَّامة"، والمعنى: إلا لتكفَّ الناسَ عن الضلالِ. وقيل: إنه مصدرٌ كالعافيةِ والعاقبةِ. وعن البيتِ بأنَّه شاذٌّ خارجٌ عن استعمالِ الفصحاءِ وأنَّه للضرورةِ. وأمَّا القياسُ فبأنَّ ههنا ما يمنَعُ القياسَ؛ وهو أنَّ الحالَ في المعنى صفةٌ لصاحبِها فهي معمولةٌ بحرفِ الجرّ فكما أن معمولَ الجارِّ لا يتقدَّمُ عليه فكذلك الفرعُ لا يتقدَّمُ عليه على سبيل الأَولَى.

تتمةٌ:

اتَّفق النحويُّون على اشتراطِ الاشتقاقِ في الحالِ؛ لأنَّها صفةٌ في المعنى، والوصفُ إنَّما هو بالمشتقَّاتِ دونَ الجوامدِ، وما ورَد منها غيرَ مشتقٍّ تكلَّفوا فيه بجعلِهم إيَّاه في تقديرِ الاشتقاق؛ فقالوا: قولُه تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣]؛ أي: دالةً. وقولُه: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢]؛ أي: كبيرًا. وقولهم: "هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا"؛ أي: مبسَّرًا ومرطَّبًا. وقولُهم: "بعتُ الثيابَ ثوبًا بدرهمٍ"؛ أي: مسعَّرة. و"بيَّنتُ له حسابَه بابًا بابًا"؛ أي: مفصَّلًا. وقولُ رجلٍ من أصحابِ عليٍّ عليه السلام يومَ صِفِّينَ:

فَما بالُنا أَمسِ أُسْـدَ العَرِينِ ... وَمَا بالُنا اليَومَ شاءَ النَّجَفْ[2]

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ١٢٤)، والبديع لابن الأثير (١/ ٢٠٠)، واللباب للعكبري (١/ ٢٩١)، وشرح الرضي (٢/ ٣٠)، وانتصر ابن مالك لرأي المجوزين في شرح التسهيل (٢/ ٣٣٧)، وناقشه أبو حيان في رأيه بتفصيل جامعًا فيه آراء النحويين؛ انظره في التذييل والتكميل (٩/ ٧١- ٧٩).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «أمسِ؛ أي: يوم الجمل»، والبيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في =

أي: ما بالُ أمسِ شجعاءُ واليومَ جبناءُ. وقولُه تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]؛ أي: مختلفين. وقولهم: "هذا الثوبُ بعتُه خزًّا"؛ أي: ناعمًا. وأما المصنفُ فقال: «لا حاجةَ إلى هذا التكلُّفِ بل كلُّ ما دلَّ على هيئةٍ صحَّ أن يقعَ حالًا، سواءٌ كان مشتقًّا أو لا؛ لقيامِه بمعنَى الحاليَّةِ»(١).

وَأَوقَعُوا فِي مَوضِعِ الحَالِ الجُمَلْ ... مَا لَم تَكُن مِن بَابِ الإِنْشَاءِ وَسَلْ
تَلزَمُ الِاسمِيَّةَ وَاوُ الحَالِ ... وَشَذَّ حَذفُهَا بِلَا مَقَالِ

[٦٥: و] **أقولُ** /: يجوزُ إيقاعُ الجملِ الإخباريةِ أحوالًا كما يجوزُ إيقاعُها أخبارًا؛ لأنها حكمٌ ويصحُّ الحكمُ بالجملِ كصحتِه بالمفردِ. **إن قلتَ**: الجملةُ الواحدةُ لا يكونُ فيها إلا حكمٌ واحدٌ فإن كانَ ذلك الحكمُ على صاحبِها فلا يكونُ ثَمَّ جملةً مع قطعِ النظرِ عن صاحبِها، وإلَّا امتنعَ أن تكونَ حالًا لأنَّ الحالَ حكمٌ على صاحبِها. **قلتُ**: الحكمُ ليس على الصاحبِ، وإنما هو مستلزَمٌ للحكمِ على الصاحبِ إن كانَ المحكومُ عليه ضميرًا له، وإلا فمستلزمٌ للحكمِ على الصفةِ على ما تقدَّم لأنَّها سِيقَت لبيانِ هيئتِها فيكونُ مستلزَمًا للحكمِ عليها.

إذا ثبتَ ذلك فاعلَم أنَّ الجملةَ: إمَّا اسميةٌ وإمَّا فعليةٌ؛ إن كانَ الأولَ فالواجبُ أن تكونَ بالواوِ خلافًا للجُزُوليِّ فإنه قالَ لم تجب(٢)، وذلك لتدلَّ على الحاليَّةِ

= المنهاج الجلي (١٠٢/ ظ- الفاتح) (م١/ ١٤٠و- عاطف أفندي)، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٣/ ٣٢١)، والمحصول لابن إياز (ص ٣٥٨) وذكر محققه أنه للأعشى ميمون بن قيس ولا أعلم كيف صحَّ له ذلك!، وشرح الرضي (٢/ ٢٢، ٣٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٠٢).

(١) شرح الكافية له (٢/ ٥٠٩).

(٢) كذا نسبه المصنف للجزولي، والذي في المقدمة (ص ٩٠) هو لزوم الواو؛ قال: «وتقع الجملة الاسمية والفعلية موقعها، مشتملة على ضمير يعود على ذي الحال وغير مشتملة، =

على ما تقدَّم حيثُ لم يمكِنِ التنبيهُ عليها بالإعرابِ، وذلك نحوُ قولِك "جاءَ زيدٌ وغلامُه راكبٌ"، وضعُف حذفُها في قولِهم "كلمتُه فوهُ إلى فيّ"[١]، وقولُ الشاعر:

وَلَولَا جَنَانُ اللَّيلِ مَا آبَ عَامِرٌ　　إلَى جَعفرٍ سِربَالُهُ لَم يُمَزَّقِ[٢]

والأَولَى أن تكونَ مع الضميرِ لأجلِ الربطِ؛ كما في خبرِ المبتدأِ إلَّا أنَّه يجوزُ حذفُه استغناءً عنه بالواوِ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وَحُذِفَت[٣] فِي مُثبَتِ المُضَارِعِ　　وَغَيرُهُ جَوِّزْ بِلا مُدَافِعِ

= فإن خلت الاسمية منه لزمتها واو الحال». وكذا الحال عند ابن جعفر، وقال في علة لزوم الواو في الجملة الاسمية: «وإنما لزمتها لتكون خلفًا من العائد في الربط؛ إذ هذه الواو زمن ما قبلها وما بعدها زمن واحد، بخلاف واو العطف الذي لا يلزم ذلك فيها، فقد آذنت بوقوع الثاني في حال وقوع الأول وأزالت الانقطاع والمجانبة». المنهاج الجلي (١٠٤/ ظ- الفاتح) (م١/ ١٤٢ظ- عاطف أفندي).

(١) قال سيبويه: «وبعض العرب يقول: "كلمته فوه إلى في"؛ كأنه يقول: كلمته وفوه إلى في؛ أي: كلمته وهذه حاله. فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل». وجعل الزمخشري هذا القول شاذًا بدون الواو؛ فقال: «ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية؛ فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه إلى في»، وتعقبه ابن مالك، ورجح إفراد الضمير على إفراد الواو، وهو ما رجحه المصنف هنا أيضًا. انظر: الكتاب (١/ ٣٩١)، والمفصل (ص ٩٢)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٦٥).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «أي: وسرباله». والبيت من الطويل، وهو لسلامة بن جُندُب في ديوانه (ص ١٧٦)، وله في الأصمعيات (ص ١٣٥)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٦٧).
وقوله: جنان الليل: ظلمته، والمقصود ستره، وآب: رجع، وسرباله: قميصه.

(٣) قبل هذا البيت بيت آخر ذكر في المنظومة (١٧/ ظ)، وشرح ابن الحاجب (ص ٢٢٠)، وهو قوله: =

لَا بُـدَّ فِي المَاضِـي إِذَا مَا أُثبِتَا   مِن لَفظٍ قَد أَظهَرتَ أَو قَدَّرتَا[(١)]

أقولُ: اعلم أنَّ الفعليةَ؛ إمَّا أن تكونَ مضارعًا مثبتًا أو لا، إن كان الأوَّلَ فاكتَفوا فيه بالضميرِ وحدَه حملًا له على اسمِ الفاعلِ لكونِه واقعًا موقعَه؛ نحوَ قولِك: "جاءَ زيدٌ يركبُ"، أو "يركبُ غلامُه"، وجوَّز الجُزُوليُّ بالواوِ أيضًا[(٢)]؛ نحوَ: "قمتُ ويكبِّرُ زيدٌ"، وأما قولُ الشاعرِ:

وَتَـرَاهُ أَصغَـرَ مَـا تَـرَاهُ نَاطِقًا   وَيَكُونُ أَكذَبَ مَا يَكُونُ وَيُقسِمُ[(٣)]

فليسَ من هذا البابِ بل "يقسِمُ" خبرُ مبتدإٍ محذوفٌ؛ أي: وهو يقسِمُ.

= وُجُوهُهُـم مُسـوَدَّةٌ تَأَوَلُـوا   مَفعُـولًا أَو لِوَاوِها يُسـتَثقَلُ

قلتُ: بعد أن تقرَّر أن الجملة الاسمية لا تخلو من الواو الحالية وأن حذف الواو معها استغناء بالضمير ضعيف؛ أورد ابن الحاجب هذا البيت وشرحُه كما ذكر الناظم في شرح الوافية: «... ثم أورد اعتراضًا وهو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]؛ لأنه ظاهر في أن الجملة الاسمية حال بغير واو، وأجاب بجوابين؛ أحدهما: ...أنه مفعول ثانٍ لـ﴿تَرَى﴾، ولا يلزم من صحة كونه حالًا في المعنى امتناع أن يكون مفعولًا. والثاني: أن يكون حالًا، وجاز حذف الواو كراهية اجتماع الواوين؛ كما حذفت واو العطف من قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]؛ والمعنى: ووجوه؛ تخفيفًا لاجتماع الواوين». شرح الوافية (ص ٢٢١)، وكذا ذكره بالنصِّ أبو الفداء في الكناش (١/ ١٨٥، ١٨٦).

(١) كتب بجانبه في حاشية الأصل: «للشارح». وهذا البيت من زيادات المصنف على المنظومة، إذ لم يذكر فيها ولا في شرحها للناظم نفسه.

(٢) المقدمة الجزولية (ص ٩٠، ٩١).

(٣) بيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه (ص ٢١٩)، وله في: أمالي ابن الشجري (١/ ٥١) وقد أدار عليه المجلس السادس كله؛ مبينًا غريبه وأوجه إعرابه. وإتيان المصنف به ههنا للتمثيل لا للاستشهاد؛ فالمتنبي ممن تأخر به زمانه وخرج به عن زمن الاحتجاج؛ كما هو مقرر في كتب الأصول.

وإن كانَ الثانيَ وهو ثلاثةٌ: مضارعٌ منفيٌّ وماضٍ مثبتٌ وماضٍ منفيٌّ، يجوزُ الإتيانُ فيها بالواوِ والضميرِ والاكتفاءُ على أحدِهما، والأقسامُ تسعةٌ حاصلةٌ من ضربِ ثلاثةٍ في نفسِها وعليكَ استخراجُها(١).

وأمَّا الإتيانُ بها فهو الأصلُ ليدلَّ كلٌّ منهما على ما لأجلِه جِيء به، وأمَّا الاكتفاءُ بالواوِ فلكونِها تقومُ مَقامَ الضميرِ في معنى الربطِ، وأمَّا الاكتفاءُ بالضميرِ فلأنها أفعالٌ دالَّةٌ على الأزمنةِ بأنفسِها بخلافِ الجملِ الاسميةِ.

واعلم أنَّ الماضيَ المثبتَ لا بدَّ له من "قد" ظاهرةً أو مقدرةً عند البصريِّين، ولا أرَى لهم في ذلك حجةً نافعةً، وجوَّز الكوفيُّون حذفَها والإتيانَ بها؛ متمسِّكين بقولِه تعالى: ﴿جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وقولِه: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١](٢)، وقولِ الشاعرِ:

.... كَمَا انتَفَضَ العُصفُورُ بَلَّلَهُ القَطرُ(٣)

---

(١) قلت: هذا واضح وبيانه؛ أن كل موضع من الثلاثة؛ إما أن يؤتى فيه بالواو والضمير، أو بالضمير وحده، أو بالواو وحدها، وقد مثَّل لها المحقِّقُ الرضيُّ رحمه الله بقوله: «وهذه أمثلتها؛ جاءني زيد: "وما ركب غلامه، وما ركب عمرو، ما ركب غلامه". جاءني زيد: "ولا يركب غلامه، ولا يركب عمرو، لا يركب غلامه". جاءني زيد: "وقد ركب غلامه، وقد ركب عمرو، قد ركب غلامه "».

(٢) المسألة خلافية، وأصلها: هل يقع الفعل الماضي حالًا أم لا؟؛ جوز الكوفيون ذلك مطلقًا وإليه ذهب الأخفش، ومنعه البصريون إلا إذا كانت معه "قد" أو كان وصفًا لمحذوف، وانظر المسألة في: الإيضاح للفارسي (ص ٢٧٧)، والإنصاف (١/ ٢٠٥) [م: ٣٢]، والبديع لابن الأثير (١/ ١٩٦)، والتبيين للعكبري (ص ٣٨٦) [م: ٦٣]، وشرح المفصل (٢/ ٢٨).

(٣) عجز بيت من الطويل لأبي صخر الهذلي، والبيت بتمامه: =

وَقَولُهُم فِي الحَالِ: هَذَا بُسرَا أَطيَـبُ مِنـهُ رُطَبًـا وَتَمَـرَا
عَامِلُهُ "أَطيَـبُ" لَيسَ "هَذَا" وَمَن يَقُل هَذَا فَهَـذَا هَذَا[(١)]

اختلف النحويُّون في تعيينِ العاملِ في "بُسرًا" في قولهم: "هذا بُسرًا أَطيبُ منه رُطَبًا"؛ فزعَم الفارسيُّ وكثيرٌ منهم أنَّ العاملَ فيه "هذا"[(٢)]. وقيل: "أطيبُ". وقيل: "كان" المقدرة؛ أي: إذا كان، والعاملُ في "إذا" اسمُ الإشارةِ، وقيل: "أطيب" /. وهذانِ في الحقيقةِ راجعانِ إلى الأوَّلينِ، واختارَ المصنفُ أنَّ العاملَ هو "أطيبُ" لا غيرُ واستدلَّ عليه بوجوهٍ[(٣)]: [٦٥: ظ]

الأول: أنَّا نقول "زيدٌ قائمًا أحسنُ منهُ راكبًا"، و"ثمرةُ نخلَتِي بُسرًا أطيبُ منهُ رُطَبًا"، ولا شيءَ يعملُ في الحالِ ههنا سوى "أطيبُ"، والمسألةُ واحدةٌ فلا يختلفُ حكمُها بتعدُّدِ الصُّور.

الثاني: أن شرطَ عاملِ الحالِ أن يكونَ زمانُه بعينِه زمانَ الحالِ فوجَب أن يكونَ المشارُ إليه "بُسرًا" في حالِ الإشارةِ إليه، وليسَ كذلك لجوازِ أن يقالَ هذا الكلامُ وهو رُطَبٌ أو بَلَحٌ.

= وَإِنِّـي لَتَعرُونِي لِذِكـرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انتَفَضَ العُصفُورُ بَلَّلَهُ القَطرُ

شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٥٧)، وهو في: الإنصاف (١/ ٢٠٥) [م: ٣٢]، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٥٥)، والبيت سيار في كتب النحاة.

(١) كتب في حاشية الأصل: «من المهاذاة؛ أي: قال هذيانًا».

(٢) المسائل الحلبيات (ص ١٧٦)، وكذلك القول بـ"كان" المقدرة وهي التامة التي بمعنى "وجد" قاله الفارسي أيضًا في الإيضاح (ص ٢٠١)، وانظر المسألة تفصيلًا في: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٣٠٢)، والتذييل والتكميل (٩/ ١١٠).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٠٣).

الثالث: أنَّه قد ثبَت أنَّ الأطيبيةَ من حيثُ المعنى مقيدةٌ بالبُسريةِ فوجَب أن يكونَ العاملُ هو لا غيرُ؛ لأن المقيَّدَ بالحالِ هو العاملُ فيها.

إن قلتَ: امتناعُ استنادِ العملِ إلى "هذا" وتقييدُ الأطيبيةِ بالبُسريةِ لا يدلُّ على أن العملَ لـ"أطيبُ"؛ لجوازِ أن يكون العملُ لـ"كانَ" المقدرةِ، وأن العاملَ في "إذا" هو "أطيب" كما هو مذهبُ بعضِهم فصحَّ تقييدُ الأطيبيةِ بالبُسريةِ من غيرِ أن يكونَ عاملًا فيها؛ لأنَّ الأطيبيةَ حينئذٍ مقيدةٌ بزمانِ كونِه بُسرًا.

قلتُ: فالحالُ الثانيةُ حينئذٍ وهيَ "تمرًا" لا تخلو إمَّا أن تعلق: بـ"أطيبُ" أو بـ"كانَ" المقدرة وكلاهما باطلٌ؛ أمَّا الأولُ فلأنَّه لو قيد الأطيبُ بالتمريةِ لزِم حصولُ الأطيبيةِ؛ أي: بزيادةِ الطِّيبِ في زمانِ التمريةِ وهو ظاهرُ الفسادِ. وأمَّا الثاني فلأنَّه يؤدِّي إلى المحذورِ الآتي الذي ذكَروه؛ لأنَّه كما يمتنع تقييدُ فعلٍ واحدٍ بحالَين متضادَّين كذلكَ يمتنعُ تقييدُه بظرفَين؛ أي: زمانَ البسريةِ وزمانَ التمريةِ. واستدلُّوا بوجهَين؛ **الأول**: شرطُ الحالِ أن يكونَ ظرفُها هو بعينِه ظرفَ عاملِها فيمتنعُ حينئذٍ أن يكونَ لعاملٍ واحدٍ حالانِ متضادَّانِ، وإلَّا لزِم اجتماعُ وصفَين متضادَّين لشيءٍ واحدٍ وهذا خَلفٌ. وقد ثبَت أنَّ العاملَ في "تمرًا" "أطيبُ" فوجَب أن يكونَ في "بسرًا" غيرَه لئلَّا يلزمَ المحذورُ. **الثاني**: أن معمولَ "أفعل" لا يتقدَّمُ عليه؛ فلا يقالُ "زيدٌ منك أحسَنُ" فكذا لا يتقدَّمُ الحالُ عليه قياسًا عليه.

أجابَ المصنِّفُ عن الأولِ: بأنَّ لـ"أطيبُ" جهتَين؛ لأنَّ معناه زادَ طيبُه، فعمل في "بسرًا" باعتبار زاد وعمِل في "تمرًا" باعتبار الطيب حتَّى لو فككتَ ذلك لقلتَ: هذا زادَ بسرًا في الطيبِ على طِيبِه في حالِ كونِه تمرًا فيستقيمُ المعنى من دون محذورٍ. وعن الثاني: بأنَّه إنما يمتنعُ تقديمُ "منه" على "أفعل"

لأنَّه واقعٌ موقعَ المضافِ إليه فكرِهوا تقديمَه عليه كما كرِهوا تقديمَ المضافِ إليه على المضاف؛ إذ ليس ذلك من لغتِهم ولا يلزَمُ مِن ذلك تقديمُ الحالِ لكونِها شبيهةً بالظرفِ والظرفُ يجوزُ تقديمُه عليه اتفاقًا(١).

تنبيهٌ:

يجوزُ أن يقدَّرَ "إذا كان" على أن يكونَ العاملُ في الظرفِ "أطيبُ"، وفي بسرًا "كان" على التأويلِ الذي ذكره، ويحسِّنُه ما ثبَت إضمارُه في مثلِه وهو قولُهم: "ضربي زيدًا قائمًا" وقد تقدَّم(٢)، لكنَّ الأَولى ما ذكَره المصنفُ؛ لأنَّ الإضمارَ على خلافِ الأصلِ.

وَيُحذَفُ العَامِلُ نَحوَ مُرشِدَا ... وَوَاجِبٌ إِذَا أَتَى مُؤَكِّدَا
كَقَولِهِم: زَيدٌ أَبُوكَ عَاطِفَا ... وَهْوَ بِتَقدِيرِ أَحَقُّ كَاشِفَا
وَشَرطُهَا تَقرِيرُ مَضمُونِ الخَبَرْ ... إِذَا العَطُوفُ مُثبِتٌ لِمَا ذَكَرْ

[٦٦: و] **أقول** / : اعلم أنَّه يجوزُ حذفُ عاملِ الحالِ عندَ القرينةِ كما جازَ حذفُ سائرِ العواملِ عندَ القرينةِ، ثمَّ ذلك على ضربَين: جائزٌ وواجبٌ؛ فالجائزُ مثلُ قولِهم إذا عزَم إنسانٌ سفرًا: "راشِدًا"؛ أي: اذهَبْ راشدًا. وإذا أنشدَ شعرًا: "صادِقًا"؛ أي: قلتَ صادقًا. ومنه قولُه أخذتُه بدرهمٍ: "فصاعدًا"؛ أي: فذهَب الثمنُ صاعدًا؛ أي: زائدًا. ومنه قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٣-٤]؛ أي: بجمعِ عظامِه قادرين.

وأمَّا الواجبُ فهوَ إذا وقَعت مؤكدةً لمضمونِ جملةٍ اسميةٍ؛ نحوَ قولِك:

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٠٤).

(٢) انظر: ما تقدم في (ص ٣٠٢)

"زيدٌ أبوكَ عاطِفًا" فإنَّ إثباتَ الأبوَّةِ يتضمَّنُ إثباتَ العُطوفةِ، وإنَّما أتَى بتلكَ الحالِ لتقريرِها وتوكيدِها، وتقديرُه: أحقُّه عاطفًا فاستغنى عنه بما في ضمنِ الجملةِ مِنَ الدلالةِ. ومنه قولُهم: "أنا عبدُ الله آكلًا ما يأكلُ العبيدُ". وقولُهم: "أنا فلانٌ بطلًا شجاعًا"، قالَ الشاعر:

أَنَا ابــنُ دَارَةَ مَعرُوفًا بِهَا نَسَــبِي   فَهَل بِــدَارَةَ يَا لِلقَــومِ مِن عَارِ[1]

تنبيهٌ: الحالُ المؤكدةُ على قسمَين؛ الأول: ما كان مؤكدًا لجملةٍ اسميةٍ كما تقدَّم، وهذا هو الذي يجبُ حذفُ عاملِه. والثاني: ما كانَ مؤكدًا لجملةٍ فعليةٍ؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] و: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]. و: ﴿لَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠، والروم: ٥٢]، وقولِه: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠، والقصص: ٣١]، وقولِ الشاعرِ:

وَقَــد فَرَّ عَمــرٌو هَارِبًا مِــن مَنِيَّةٍ   ....[2]

وقولِ الآخرِ:

.... فَــلَا تَــدَعْ   رَفِيقَكَ يَمشِي خَلفَهَا غَيرَ رَاكِبِ[3]

وهذا القسمُ لم يجِب حذفُ عاملِه فظهَر من ذلك ضعفُ كلامِ المصنفِ

---

(١) بيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة اليربوعي في الكتاب (٢/ ٧٩)، والخصائص (٢/ ٢٧٠)، وشرح المفصل (٢/ ٢٢)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٥٧)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٤٩).

(٢) شطر بيت من الطويل، لا أعلم له تتمة ولا وقفت له على خبر، وقد ذكره ابن الأثير في البديع (١/ ١٩٤)، وابن القواس في شرح ألفية ابن معطٍ (ص ٥٦٧).

(٣) جزء بيت من الطويل لحاتم الطائي، البيت بتمامه:

إِذَا كُنتَ رَبًّا للقَلُــوصِ فَلَا تَدَعْ   رَفِيقَكَ يَمشِي خَلفَهَا غَيرَ رَاكِبِ

ديوانه (ص ١٨٤)، وله في ديوان الحماسة (٢/ ٢٩)، والأغاني (٦/ ٣٣١).

وجارِ الله(١)؛ حيثُ جعلاَ الحالَ المؤكدةَ مختصةً بالجملةِ الاسميةِ.

تتمةٌ: الحالُ جاءَت على أربعةِ أضربٍ:

الأول: أن تكونَ متنقلةً ومقارنةً؛ نحو قولِك: "جاءَ زيدٌ راكبًا"؛ لأنَّ الركوبَ لا يلازِمُ وهو مقارنٌ له.

الثاني: أن تكونَ مقارنةً غيرَ متنقلةٍ؛ وهيَ المؤكدةُ وقد مضَى.

الثالث: أن تكونَ متنقلةً غيرَ مقارنةٍ بل منتظرةً؛ كقولِك: "مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا"؛ معناه: مقدِّرًا به الصيدَ غدًا أو ناويًا؛ فالصيدُ غيرُ مقارنٍ بل منتظرُه. ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]؛ لأنَّ الخلودَ ليسَ ثابتًا حالَ الدخولِ وإنَّما هوَ منتظرٌ. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقولُه: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]؛ لأنَّ التبسُّمَ قد يكونُ متقدِّمًا على الضحكِ. وقيل: هو حالٌ مؤكدةٌ والأولُ أَولَى.

الرابع: ما كانَ توطئةً للحالِ الحقيقيةِ؛ كقولك: "مررتُ بزيدٍ رجلًا صالحًا"؛ فرجلٌ ليس بحالٍ وإنما هو مؤطِّئٌ لها. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾(٢)، ثم قالَ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨]. والقسمُ الأولُ هو الغالبُ الكثيرُ، والثاني هو المتوسطُ، والباقيانِ نادرانِ.

---

(١) المفصل (ص ٩٢)، وشرحه الإيضاح (١/ ٣٠٨)، وشرح الكافية لابن الحاجب (٢/ ٥١١- ٥١٥).

(٢) في الأصل: «﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾» وهو جزء من الآية ٤١ من سورة الإسراء، والآية ٥٤ من سورة الكهف، وليست هذه الآية مقصودَ المصنف رحمه الله فليس بها محل الشاهد، بل ما أثبت أعلاه، وهو ما جرى عليه استشهاد النحاة قبله بها، فأعربوا ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ حالًا من ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾، وانظر: الحلبيات (ص ٢٩٨)، واللباب للعكبري (١/ ٢٩٥)، ومغني اللبيب (ص ٧٦٤).

[التمييز]

مَـا يَرفَـعُ الإِبهَامَ مُسـتَقِرًّا   عَـن ذَاتِ التَّمْيِيزُ مُسـتَمِرًّا

قوله "مَا يَرفَعُ الإِبهامَ": كالجنسِ لشمولِه التمييزَ وغيرَه مما يرفَعُ الإبهامَ.

قوله "مستقرًّا": كالفصلِ خرَج عنه نحوُ قولِك: "أبصرتُ عينًا جاريةً"، وغيرُه من القرائنِ النواصِّ على أحدِ مدلولاتِ اللفظِ، وكذا صفاتُ المبهماتِ كلُّها؛ نحو: "هذا الرجلُ"، وذلك لأنَّ الإبهامَ ليس بمستقرٍّ فيها، والمرادُ باستقرارِ الإبهامِ ما كان ثابتًا في قصدِ المتكلِّمِ؛ نحو: "عشرون" فإنه لم يقصد بهذه اللفظةِ وأمثالِها ذاتًا من جنسٍ بعينِه بل قصَد ذاتًا ما مِن أيِّ جنسٍ كانَ، ثم فسَّرها بأحدِ محتملاتِه، وليس كذلك نحوُ عينٍ لأنَّه قصَد بها ذاتًا من جنسٍ بعينِه، وإنَّما وقعَ الإبهامُ فيها للمخاطَبِ بسببِ الاشتراكِ في اللفظ، وكذا المبهماتُ إنما وقَع الإبهامُ فيها بسببِ حضورِ الأجناسِ عند المخاطَبِ لا أنَّها كانَت مبهمةً في نظر المتكلِّمِ، ولذلك عُدَّت من / المعارفِ. [٦٦: ظ]

إن قلتَ: الغرضُ من الوضعِ استفادةُ المعنى من اللفظِ فلو وضَع الواضعُ اللفظَ بإزاءِ جنسٍ مبهمٍ لكانَ قادحًا في حكمتِه منافيًا لغرضِه. قلتُ: لا يجبُ تعيُّنُ الذاتِ من كلِّ الوجوهِ بل يَكفي مِن بعضِ الوجوهِ، وهذه الألفاظُ متعيَّنةٌ من حيثُ المقدارُ وإن كانَت مبهمةً من حيثُ الذاتُ، والسببُ الداعي في ذلك أنَّه لو قصِد جنسًا بعينِه لما ساغَ إجراؤُه إلا على أفرادِ ذلك الجنسِ دونَ غيرِه فيحتاجُ حينئذٍ في جنسٍ جنسٍ وضعَ لفظٍ لفظٍ لإفادةِ المقاديرِ فيؤدِّي إلى كثرةِ

ألفاظِ مع إمكانِ الاستغناءِ عنها فوضَع لفظًا واحدًا من غيرِ النظرِ إلى جنسٍ بعينِه وأجرَاهُ على أيِّ أفرادٍ كانَ من أيِّ جنسٍ كان؛ طلبًا للتخفيفِ ثمَّ ميَّزها بالجنسِ المرادِ منها، وهذا هو السببُ في عدمِ قصدِ جنسٍ بعينِه في الأسماءِ المشتقَّةِ، وكذا ما يناسِبُ المقدارَ؛ نحوَ: "خاتمٌ حديدًا" و"بابٌ ساجًا" على ما يأتي.

تنبيهٌ: إنَّما لم يقيِّدِ الإبهامَ بالوضعِ وقيَّده بالاستقرارِ؛ ليشملَ نوعَي التميُّزِ لأن الإبهامَ الذي في النسبة ليسَ بالوضعِ.

وقوله "عن ذاتٍ": كفصلٍ آخرَ يخرجُ عنه ما يرفعُ الإبهامَ لا عن ذاتٍ؛ كالحالِ والصفةِ فإنَّهما يرفعانِ الإبهامَ عن هيئةِ الذاتِ، والذاتُ متعيَّنةٌ في نفسِها، وكذا نحوُ "رجَع القَهقَرى" فإن "قهقرى" بيانٌ لهيئةِ الرجوعِ لا لذاتِه فإنَّها معلومةٌ.

مَذكُــورَةٍ وَتِلكَ فِي المِقدَارِ فَالعَدَدَ اذكُــرْهُ بِبَابٍ جَارِي
وَغَيــرُهُ كَمِثلِ: رَطــلٍ جُبنَا لِمُفــرَدٍ أَو جَمــعٍ أَو مُثَنَّــى

هذا أحدُ نوعَي التَّمييزِ وهو ما يرفعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مذكورةٍ وهو الذي سمَّاه النحويُّون تمييزَ المفردِ؛ أي: بعدَ تمامِ المفردِ. وهو على قسمَين:

الأولُ(١): المقدارُ وهو الغالبُ، وذلك إمَّا عددٌ؛ نحو: "عشرون درهمًا"، و﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] وسيأتي في "الأعداد". وإمَّا موزونٌ؛ نحوَ: "رطلٌ جبنًا"، و"رطلانِ سمنًا"، و"خمسةُ أرطالٍ شعيرًا". وإما كيلٌ؛ نحو: "قَفِيزانِ برًّا"، و"مكّوكانِ دقيقًا"(٢). وإما ممسوحٌ؛ نحو: "جريبٌ نخلًا". وإما غيرُها؛ نحوَ:

(١) سيذكر المصنف النوع الثاني في أبياته من النظم قريبًا.
(٢) المكّوك: مكيل يبلغ صاعًا ونصفًا؛ قال ابن منظور: «الجريب، يسع خمسة وأربعين رطلًا، والقفيز ثمانية مكاكيك، والمكّوك صاع ونصف». لسان العرب (مدي).

"هذا راقودٌ خلًّا"، و"على التمرةِ مثلُها زبدًا"، و﴿مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾ [آل عمران: ٩١]. و"ما في السَّماءِ قدرُ راحةٍ سحابًا"(١)، و ﴿مَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]. والمقدارُ يشملُ الجميعَ.

ثمَّ كلُّ ما كانَ بتنوينٍ أو بنونِ التثنيةِ(٢) جازتِ الإضافةُ للتخفيفِ؛ تقولُ: "عندي ثلاثةُ رجالٍ"، و"رطلَا سمنٍ"، و"قفيزَا برٍّ"، ورَاقودَا خلٍّ"، وهذا في الأعدادِ أحسنُ من غيرِها؛ فإن كانَ بنونٍ نحو "عشرينَ"، أو بإضافةٍ نحو: "ملؤهُ عسلًا": لم تجزِ الإضافةُ.

يُفرَدُ فِي الجِنسِ الَّذِي لَا فَردَا ... لَـه كَـ: زَيتًـا عَسَـلًا وَزُبدَا
إِلَّا إِذَا مَـا قَصَـدُوا الأَنوَاعَا ... وَجَمَعُوا فِي غَيـرِهِ إِجمَاعَا

أراد بالجنسِ: ما صحَّ إطلاقُه على القليلِ والكثيرِ؛ كالماءِ والعسلِ والزبدِ والخلِّ فإنَّ أيَّ جزءٍ يفردُ منها ينطلِقُ عليه الاسمُ من غيرِ تقييدٍ بالبعضيَّةِ. وغيرَ الجنسِ: ما لا يكونُ كذلك؛ كالثوبِ والخاتمِ والرَّجلِ والفرسِ؛ فالمميَّزُ إن كانَ جنسًا يُفرَد أبدًا سواءٌ قصِدَ المفردُ أو لا، فتقولُ: "عندي راقودٌ خلًّا"، وَمَنَوانِ / سَمنًا"، و"رطلانِ زيتًا"، اللهمَّ إلا إذا قصِدَ الأنواعُ فيثنَّى ويجمَعُ. وإن [٦٧: و]
لم يكُن جنسًا يثنَّى ويجمَعُ مطلقًا سواءٌ قُصِد الأنواعُ أو لم تُقصَد. واعلم أنِّي ما وقفتُ على كلامٍ واحدٍ يوافِقُه في هذا الإطلاقِ فضلًا عن دعوَى الإجماعِ(٣)،

---

(١) قال ابن السَّرَّاج: «قولهم: "ما في السماء قدر راحة سحابًا"، جعل قدرَ الراحة شيئًا معلومًا؛ نحو: ما يُمسَح به ما في الأرض». الأصول (١/ ٣٠٧).

(٢) جاء بيت في المنظومة (١٨/ ظ)، وشرح ابن الحاجب (ص ٢٢٤) يحمل هذا المعنى ولم يذكره المصنف هنا، وهو قوله:

وكُلُّ تنويـنٍ وَنـونِ اثنَيـنِ ... فَالحَذفُ وَالخَفضُ معًا في ذَينِ

(٣) ظن المصنف أن ابن الحاجب قصد بقوله "وجمعوا... إجماعا" الإجماع النحوي الصناعي، =

ولفظُ الجُزُوليّ فيه هكذا: «وما انتصَب مِن التميُّزِ عن تمامِ الاسمِ مفردٌ، وما انتصَب منه عن تمامِ الكلامِ فجائزٌ أن يجيءَ جمعًا»(١). بل الإجماعُ على ضدِّ ما ذكَره في مميَّزِ الأعدادِ المنصوبِ؛ نحو: "أحدٌ وعشرون ثوبًا"، و"أحدَ عشرَ كوكبًا"، وقولُ الجُزُوليِّ أيضًا ليس على إطلاقِه؛ لقولهم: "لي مثلُه رَجُلَين أو رِجالًا"، و: "الزيدونَ حسنونَ وجوهًا ووجهًا" أيضًا مع أنَّهما بعد تمامِ المفردِ.

وَحَمَلُوا النَّصبَ بِبَابٍ سَاجَا عَلَى المَقَادِيرِ بِوَجهٍ رَاجَا

هذا هوَ القسمُ الثاني وهو الذي يرفَعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مذكورةٍ وليسَ بمقدارٍ وهو كلُّ نوعٍ يضافُ إلى جنسِه؛ كـ: "خاتمٌ حديدًا" و"بابٌ ساجًا" و"سوارٌ فضةً"، وحكمُه حكمُ المقدارِ، وإنما حمَلوه عليه لأنَّه كما أنَّ المقدارَ معلومُ المقدارِ مجهولُ الذاتِ؛ كذلك هذه الأسماءُ معلومةُ الصورةِ مجهولةُ المادَّةِ فاحتاجَت إلى مبيِّنٍ احتياجَ المقاديرِ، وهذا البابُ كالأعدادِ في أحسنيَّةِ الإضافةِ وأكثريَّتِها.

= وعلى ذلك بنى دعواه أنه ما وجد في كلام النحاة ما يوافقه فضلًا عما نسبه لهم من إجماع، وليس الأمر كما ذهب والله أعلم، بل إنه قصد "إجماعًا" التي هي نائبة عن المصدر ليتسق له بناء البيت: «الأنواعا- إجماعا»، ودليل ذلك أنه ذكر البيت في شرحه ولم يزد على ما أبان عنه المصنف أعلاه من أنك إذا قصدت الأنواع فتثني وتجمع، ولم يتعرض لذكر إجماع النحاة في ذلك، وكذلك فعل في شرحه على الكافية، ومما يُستقوَى به هنا أيضًا عدم ذكر الرضي لشيء من ذلك وهو شديدُ التتبع لجمعِ كلام ابن الحاجب وبيانه وتجليته. انظر: شرح الوافية لابن الحاجب (ص ٢٢٦)، وشرح الكافية له (٢/ ٥٢٢)، وللرضي (٢/ ٥٥).

(١) المقدمة الجزولية (ص ٢٢٤).

وَقُدِّرَت فِي طَابَ زَيدٌ نَفسَا وَطِيبُهُ وَطِيبُ زَيدٍ مسَّا
فِي نِسبَةٍ إِضَافَةٍ أَو جُملَهْ أَو صِفَةٍ رَافِعَةٍ فِي الجُملَهْ(١)

هذا هو النوعُ الثاني من نوعَي التميُّزِ وهو ما يرفعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مقدرةٍ، وهو الإبهامُ الناشئُ بسببِ نسبةِ أمرٍ إلى أمرٍ ظاهرٍ أو له متعلقاتٌ لا يُعلَم أن النسبةَ حقيقةٌ إليه نفسِه أو إلى متعلقِه، وعلى تقديرِ أن تكونَ إلى متعلقِه لا يعلَمُ أنَّه إلى أيِّ واحدٍ من متعلقاتِه فصارَ المنسوبُ إليه مِن حيثُ المعنى مقدرًا مبهمًا فاحتاجوا إلى اسمٍ ناصٍّ على تعيُّنِه وهوَ المسمَّى بالتميُّزِ؛ مثالُه قولُك: "طابَ زيدٌ نفسًا" فإن "طاب" لا إبهامَ فيه وكذا "زيد" لكن لما نسبتَ الطيبَ إليه ظاهرًا احتمَل أن يكونَ منسوبًا إليه نفسِه وأن يكونَ إلى أحدِ متعلقاتِه، فلما قلتَ "نفسًا أو عِلمًا" بيَّنتَ ما أبهمتَ أوَّلا. وتلك النسبة قد تكونُ في الجملةِ كالمثالِ المذكور، وقد تكونُ فيما يُضاهِيها من المضافِ والمضافِ إليه؛ نحو: "أعجبَني طيبُ زيدٍ نفسًا أو علمًا". أو مِن الصفةِ المنسوبةِ إلى الضميرِ؛ نحوَ: "زيدٌ طَيِّبٌ نفسًا أو علمًا"، أو "زيدُ الطيبُ نفسًا قائمٌ". أو مِن الصفةِ المنسوبةِ إلى الظاهِرِ؛ نحوَ: "زيدٌ طيبٌ أبوه نفسًا أو علمًا".

تتمةٌ:

قال النحويُّون: إن التمييزَ كلَّه مُزالٌ عن أصلِه لضربٍ من التأكيدِ والمبالغةِ، ثم إنَّه على قسمَين:

الأول: ما كانَ بعد تمامِ المفردِ، وتمامُه بأحدِ ثلاثةِ أشياءَ؛ إمَّا التنوينُ أو النونُ أو الإضافةُ؛ نحو: "لي رطلٌ زيتًا"؛ كان أصلُه: لي زيتٌ رطلٌ. و"لي منوَانِ

(١) تفرد المصنف بهذا البيت، ولم يرد في النظم أو شرح ابن الحاجب.

سمنًا"؛ كان أصلُه: لي سمنٌ بمنوانٍ. و"عندي عشرونَ دِرهمًا"؛ كان أصلُه: عندي دارهمُ عشرونَ. و"على التمرةِ مثلُها زبدًا"؛ كان أصلُه: على التمرةِ زبدٌ مثلُها.

[٦٧: ظ] الثاني: ما انتصَب بعدَ تمامِ الكلامِ وهوَ / ما شغَل الفعلَ عن المنسوبِ إليهِ أو عن متعلقِه بما يلابسُهما؛ فصارَ المنسوبُ إليه فضلةً فانتصَب انتصابَ سائرِ الفضلاتِ، وهو إمَّا فاعلٌ؛ نحو: "طِبتُ به نفسًا"، و"تصبَّبَ زيدٌ عَرقًا"، و"وسِعَ اللهُ كلَّ شيءٍ عِلمًا"؛ كانَ الأصلُ: طابَت نفسِي، وتصبَّبَ عرقُ زيدٍ، ووسِع علمُ اللهِ كلَّ شيءٍ. وإمَّا مفعولٌ؛ نحو: "خضبتُ زيدًا كفًّا"، و"دهَنتُه رأسًا"، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]؛ كان الأصلُ: خضبتُ كفَّ زيدٍ، ودهنتُ رأسَه، وفجَّرنا عيونَ الأرض. وكلَّما نقِل عن مفردٍ أُقرَّ على إفرادِه؛ كقولِه تعالى: ﴿وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]، وكلَّما نقِل عن جمعٍ جازَ الوجهانِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤][(١)]، وقال: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].

تَمييزُ طَابَ قَدْ يَجِي مُوَافِقَا[(٢)] لِمَـا يَلِيـهِ فَلْيَكُـن مُطَابِقَا

يريد أنَّ التمييزَ قد يكونُ موافقًا للمنتصبِ عنه؛ أي: يكونُ هوَ هوَ؛ نحوَ قولِك: "طابَ زيدٌ أبًا" إذا كان زيدٌ هو الأبَ، وحينئذٍ يطابَقُ فيهما يقال: "طابَ زيدٌ أبًا"، و"طابَ الزيدانِ أبوينِ"، و"طابَ الزيدونَ آباءً"، و"طابَت هندُ أمًّا"، و"طابَتِ الهندانِ أمَّين"، و"طابتِ الهنداتُ أمَّهاتٍ".

---

(١) كتب في حاشية الأصل: «تقديره: أي: فإن طابت نفوسكم عن شيء».

(٢) في الأصل: «للموافقا»، وعلى هذا فالبيت غير مستقيم؛ وزنًا ومعنًى، والمثبت من المنظومة (١٩/ و)، وشرح ابن الحاجب (ص ٢٢٨)، وجاء في كلام المصنف أعلاه مستقيمًا فقال: «يريد أن التمييز قد يكون موافقًا للمنتصب عنه»؛ فلعل هذا من تصرف الناسخ؛ فكثيرًا ما يدرج الألف واللام في أول الكلمة، والله أعلم.

وإن لم يكُن موافقًا لما انتصَب عنه لا يخلو إمَّا أن يكونَ جنسًا أو غيرَه؛ **إن كانَ الأولَ**: فالإفرادُ كيفَ كانَ؛ نحو: "طابَ زيدٌ علمًا"، و"طابَ الزيدانِ علمًا"، و"طابَ الزيدونَ علمًا"، و"طابَت المرأةُ علمًا"، وكذا "طابَ زيدٌ أبوهُ" إلى آخره.

وإن كانَ الثانيَ: فالمطابقةُ بينَه وبينَ متعلِّقِه؛ كقولِك: "طابَ زيدٌ أبًا" إذا قصدتَ أبًا لزيدٍ، وأبوَين إذا قصدتَ أبوَيه، وآباءً إذا قصدتَ آباءَه. وتقول: "طابَ الزيدونَ أبًا" إذا انتَسبوا إلى أبٍ واحدٍ؛ قال الحُطَيئةُ[1]:

سِيرِي أُمَامَ فَإِنَّ الأَكْثَرِينَ حَصًى   وَالأَكرَمِينَ إِذَا مَا يُنسَبُونَ أبَا

تقديره: الأكرمِين أبًا؛ لأنَّهم كانوا أبناءَ أبٍ واحدٍ.

واعلم أنَّ الحكمَ بأن التميزَ لو لم يكُن موافقًا لما انتصَب عنه وجَب المطابقةُ بينَه وبينَ متعلِّقه إلَّا أن يكونَ جنسًا؛ قولُ المصنفِ وإن لم يصرِّح به منه ههنا[2]. وفيه نظرٌ لجوازِ أن تقولَ: "طابَ الزيدونَ نفسًا"، و"الهنداتُ طِبنَ نفسًا"، وفي القرآنِ: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]. وتقول: "هم حَسِنونَ وجهًا ووجوهًا" أيضًا، و"طيِّبونَ عِرضًا وأَعراضًا"؛ لعدمِ اللَّبسِ. فإن أدَّى إلى اللبسِ لم يجُز إلَّا المطابقةُ؛ فلا يجوزُ: "هم كَريمونَ أبًا" بل "آباءً"، قالَ اللهُ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] فجمَع لخوفِ اللبسِ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوانه (ص ١٢٨)، وله في العقد الفريد (٦/ ١٧٧)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (ص ١٧٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٨٦)، وبلا نسبة في التذييل والتكميل (١١/ ٣٧).

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (٢/ ٥٢٦)، والإيضاح له (١/ ٣١٦).

والأولى أن يقالَ: إن التمييزَ منقولٌ عن أصلٍ كما سبق؛ فإن كانَ منقولًا عن مفردٍ فالإفرادُ لا غيرُ؛ نحوَ: "طبتُ به نفسًا"، و"ضِقتُ به ذرعًا"، و"تصبَّبَ زيدٌ عرقًا" اللهمَّ إلا إذا كانَ في الشخصِ منه أكثرُ مِن واحدٍ؛ كالعينِ مثلًا فتقولُ: "قررتُ به عيونًا وعينًا" أيضًا، قال أبو طالبٍ يخاطِبُ النَّبيَّ ﷺ:

فَاصدَعْ بِأَمرِكَ مَا عَلَيكَ غَضَاضَةٌ   وَابْشِر بِذَاكَ وَقَرِّ مِنكَ عُيُونَا(١)

[٦٨: و] وإن كانَ منقولاً عن الجمعِ ولم / يكُن جنسًا: جازَ الوجهانِ؛ تقولُ: "قرُّوا به عيونًا وعينًا"، و"طابُوا به نفوسًا ونفسًا" إذِ المعنى مفهومٌ.

وَدَرُّهُ وَحَسْبُ زَيْدٌ بَطَلَا   مِن بَابِ طَابَ لَا كَرَطْلٍ عَسَلَا

اعلم أنَّ النحويِّين عدُّوا التمييزَ عنِ الإضافةِ مطلقًا من جملةِ المفرداتِ(٢)، والمصنفُ فصَّله بأن جعلَ كلَّ ما كانَ الإبهامُ ناشئًا بسببِ الإضافةِ من النوعِ الثاني؛ وذلك قولُهم: "للهِ درُّه فارسًا"، و"حسبُك به ناصرًا"، وجعَل كلَّ ما كانَ الإبهامُ مستقرًّا في المفردِ؛ نحو: "ملؤُه عسلًا" من النوعِ الأولِ. وكلاهُما حسنٌ بالنسبةِ إلى اعتبارَي التقسيمِ.

وَقَالَ قَومٌ هُوَ حَالُ زَيدِ   وَهْوَ بَعِيدٌ مُوجِبٌ لِلقَيدِ

---

(١) البيت من الكامل، وهو في ديوان أبي طالب (ص ١٨٩)، وله في: الكشاف للزمخشري (٢/ ١٢)، وشرح الرضي (٢/ ٦٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٧)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٩٥). وهو أحد أبيات خمسة جاءت في قصة ذكرها السيوطي في شرح الشواهد وعنه البغدادي في الخزانة- تؤكد نصرة أبي طالب حتى رمقه الأخير للنبي ﷺ؛ انظرها هناك.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٩٩)، والمقتضب (٣/ ٣٥)، وشرح المفصل (٢/ ٤١)، والفوائد الضيائية (٢/ ٢٩٥).

ذهَب قومٌ إلى أنَّ "فارسًا" في قولِهم: "لله درُّه فارسًا" حالٌ عن المضافِ إليه، واستبعدَه المصنفُ؛ لأنَّ غرضَ القائلِ به المدحُ العامُّ فإذا جُعل حالًا تقيَّد العاملُ بالحالِ فخرَج عن عمومِ المدحِ، وفيه نظرٌ[١].

تَقدِيمُـــهُ عَـــن سِـــيبَوَيهِ عَابَا وَالمَازِنــي أَجَازَ نَفسًـــا طَابَا

لا خلافَ بينَهم في امتناعِ تقديمِ التمييزِ في المفرداتِ؛ لا يقالُ: درهمًا عشرونَ. وإنَّما الخلافُ في تمييزِ الجملِ المحقَّقة؛ نحو: "طابَ زيدٌ نفسًا" فمنَعه سيبويه مستدلًّا بأنَّه منقولٌ عن الفاعلِ لفظًا وهو فاعلٌ معنًى فلم يجُز تقديمُه على العاملِ كالفاعِل[٢]. وأجازَه المبرِّدُ والمازنيُّ متمسِّكين بالقياسِ والسماعِ[٣]؛ أما القياسُ فلأنَّه فضلةٌ وهو معمولُ فعلٍ فيجوزُ التقديمُ قياسًا

(١) وجه النظر فيه والله أعلم ما ذكره الرضي؛ قال: «قال الأكثرون: هي تمييز، وقال بعضهم: هي حال؛ أي: ما أعجبه في حال فروسيته، ورجح المصنف الأولَ، قال: "لأن المعنى: مدحه مطلقًا بالفروسية، فإذا جعل حالًا، اختص المدح وتقيد بحال فروسيته". **وأنا لا أرى بينهما فرقًا**؛ لأن معنى التمييز عنده: ما أحسنه في حال فروسيته، وتصريحهم بـ"من" في: "لله درك من فارس"، دليل على أنه تمييز».

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٠٤)، وفيه: «وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: "امتلأت ماءً"، و"تفقأت شحمًا"، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته. ولا يعمل فى غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: "ماء امتلأت"، كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة، ولا فى هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول...، وإنما أصله "امتلأت من الماء"، و"تفقأت من الشحم"، فحذف هذا استخفافًا».

(٣) انظر: المقتضب (٣/ ٣٦)، وفيه: «اعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحمًا، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحمًا تفقأت، وعرقًا تصببت...، وتقول: راكبًا جاء زيد؛ لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا؛ وهذا رأى أبي عثمان المازني».

على فضلاتِ الأفعالِ، وأمَّا السماعُ فقولُ الشاعر:

أَتَهجُرُ سَــلمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ(١)

وقولُ الآخر:

وزُعتُ بِمِثلِ السِّيدِ نَهدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطفَاهُ مَاءً تَصَبَّبَا(٢)

والحقُّ قولُ سيبويه لكنَّ دليلَه ليسَ بشاملٍ للمدَّعى لأنَّ من تمييزِ الأفعالِ ما هو منقولٌ عنِ المفعولِ على ما تقدَّم، مع أنَّ المنعَ متوجَّهٌ إلى الجميع، **والأَولَى أن يقالَ**: إنما امتنَع ذلك لأنَّ التمييزَ مفسِّر والمفسِّر لا يتقدَّمُ على المفسَّر عنه وإلا لم يكن مفسِّرًا؛ كما أنَّ البدلَ لا يتقدَّمُ على المبدلِ منه وإلا لم يكُن بدلًا، والجوابُ عن البيتِ الأولِ ما قالَه الزجَّاجُ وهو أنَّ الراويةَ:

.... وَمَا كَانَ نَفسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وإن صحَّتِ الروايةُ تحمَل على أنَّ اسمَ كانَ مضمرٌ فيها عائدٌ إلى

---

(١) بيت من الطويل؛ اختلف على قائله؛ فنسب للمخبل السعدي في الخصائص (٢/ ٣٨٦) وهو في ديوانه (ص ٢٩٠)، ولأعشى همدان في شرح أبيات مغني اللبيب (٧/ ٢٦)، وله في شعر الأعشين المسمى بالصبح المنير (ص ٣١٢)، ولهما أو للمجنون قيس بن الملوح في المقاصد النحوية (٣/ ١١٨٧)، والبيت سيار في كتب النحو؛ فانظره في: الأصول (١/ ٢٤٤)، والانتصار لابن ولاد (ص ٨٦)، والإيضاح للفارسي (ص ٢٠٣)، والإنصاف (٢/ ٦٨٢) [م: ١٢٠]، والتبيين (ص ٣٩٦) [م: ٦٥].

(٢) بيت من الطويل، وهو لربيعة بن مقروم في المفضليات (ص ٣٧٦)، وله في: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٨)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٨٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٨٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٦٠). قوله: زعت؛ كففتُ، والسِّيد: الذئب، والنَّهد: الضخم، والمقلص: الطويل القوائم، والكَمِيش: الجاد المسرع في عَدْوِه، وهذا تشبيه لفرسه بالذئب السريع المتصبب عرقًا.

الحبيبِ، و"نفسًا" خبرُها على تقديرِ حذفِ المضافِ؛ أي: وما كانَ الحبيبُ ذا نفسٍ، فلما حذِفَ المضافُ أُقيم المضافُ إليه مُقامَه وأُعرِب بإعرابِه، و"تطيب" صفة لنفسٍ.

والجوابُ عن البيتِ الثاني أن "ماءً" منصوب بفعل مقدَّر بعدَ "إذا" يفسِّره الفعلُ الظاهرُ وهو "تصبَّب"؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، وهذا إنَّما يتمشَّى على رأيِ من يقولُ إن "إذا" مختصَّةٌ بالفعلِ[1].

* * *

(١) هم البصريون، وستأتي المسألة بتمامها في (٢/ ٢٤٣، ٢٤٤).

[الاستثناء]

وَمَـا أَتَـاكَ مُخرَجًا بِـ: إِلَّا وَبَابِهَـا مُتَّصِـلٌ مُعَلَّـى
وَغَيـرُهُ مُنقَطِعٌ فَخُـذْهُ حَدْ إِلَّا حِمَارًا بَعـدَ مَا جَاءَ أَحَدْ

الاستثناءُ استفعالٌ من "ثنَيت"؛ أي: عطفتُ؛ لأنَّ المخبِرَ إذا أخبَر عن كميَّةٍ أو بكميةٍ متجوزًا في إخبارِه، ثم بدَا له التحقيقُ فاستدرَك القدرَ الذي تجوَّز بزيادتِه واستثناهُ فقد استعطفَهُ وردَّه عن تلك الكميَّةِ. **وفائدتُه** / : تحقيقُ بعضٍ مخافةِ التباسِه بكلٍّ فهوَ على العكسِ منَ التأكيدِ. وهو ينقسِمُ إلى متصلٍ ومنقطعٍ، وهما حقيقتانِ مختلفتانِ والحقائقُ المختلفةُ يستحيلُ جمعُها في تعريفٍ واحدٍ من حيثُ المعنى، فلذلك عرَّفه المصنف بتعريفَين؛ فالمتصل: ما كانَ مخرَجًا بـ"إلَّا" أو أخواتِها. والمنقطعُ: ما كان مذكورًا بعدَها غيرَ مُخرَجٍ. [ظ:٦٠]

واعلم أنَّ ما قالَه المصنفُ وهو أن المستَثنَى مخرَجٌ: عليه إجماعُ أهلِ العربيةِ، وذهَب القاضي مِن الأصوليِّين(١) إلى أن المستثنَى غيرُ مخرجٍ بل قولُ

---

(١) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الإسترابادي، أبو الحسن، شيخ المعتزلة في زمانه، ومتكلمًا مفسرًا، تفقه على مذهب الشافعي، وكان من أفراد زمانه، وتولى قضاء الري، توفي (٤١٥هـ)، من مصنفاته: المغني في أبواب العدل والتوحيد، والأمالي الحديثية، ودلائل النبوة، وتنزيه القرآن عن المطاعن. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٤)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ١٢١)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٩٧).
وانظر قوله في: الإيضاح لابن الحاجب (١/ ٣٢٣)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (ص ٣٧٤).

القائلِ: "له عشرةٌ إلا ثلاثةً" مثلًا موضوعٌ بإزاءِ مدلولِ سبعةٍ وهما عبارتانِ عن معبَّرٍ واحدٍ. وقال بعضُهم: إن المتكلِّمَ بقوله: "عليَّ عشرةٌ إلَّا ثلاثةً" لم يرد إلا سبعةً والمستثنى مبيِّنٌ لغرضِه[١].

وإنما فرُّوا عن القولِ بالإخراجِ لشُبهةٍ أوردُوها؛ وهي أنَّ المتكلِّمَ إذا قال: "جاءَ القومُ" والحالُ أن زيدًا منهم كان مثبتًا لمجيءِ زيدٍ فإذا استثناه بعد ذلكَ عنهم كانَ نافيًا لمجيئِه وذا تناقضٌ ظاهرٌ. **ورَد المصنِّفُ على القاضي**[٢]: بأن قولَه يؤدِّي إلى تركيبِ كلماتٍ ولا تركيبَ في كلامِهم إلا مِن كلمتَين، وأيضًا لا تركيبَ وفي الثاني ضميرٌ للأولِ. وقولُه يؤدِّي إلى هذا المحذورِ في قولهم: "اشتريتُ العبدَ إلا ثُمنَه". **وردَّ على الثاني**: بأنَّه إذا قالَ "اشتريتُ الجاريةَ إلا نصفَها" لو كانَ المرادُ بالجاريةِ نصفُها لكانَ قد استثنَى نصفَها مِن نصفِها وهو محالٌ، وأيضًا لو كانَ المرادُ نصفَها لكانَ الاستثناءُ من نصفِها فيكونُ المرادُ نصفَ نصفِها ويتسلسلُ، وأيضًا إن الضميرَ للجاريةِ بكمالِها فيكونُ بكمالِها مرادةً. **وأجابَ عن الشبهةِ**: بأنَّ الحكمَ إنَّما هو بعدَ الإخراجِ لا قبلَه فارتفَع المحذورُ.

والذي أراه تحقيقًا ههنا: أن قولَ القاضي لا شكَّ في رَذَالتِه بما ذكَره، وأمَّا القولُ الآخرُ فنقولُ: المتكلِّم لا يخلو: إمَّا ألَّا يكونَ عالمًا بما هو في نفسِ الآخرِ أو يكونُ عالمًا؛ **إن كانَ الأولَ** فلا شكَّ أن المستثنَى ليس بمبيِّنٍ لمرادِ المتكلِّمِ بل هو مخرجٌ حقيقةً؛ لأنَّ القاطِعَ بأن المجيءَ مسندٌ إلى كلِّ القومِ مثلًا إذا قالَ "جاءَ القومُ" ثمَّ تبيَّن له أن "زيدًا" تخلَّف عنه فاستثناهُ عنهم، فلا

---

(١) انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (ص ٣٧٤)، وشرح الرضي (٢/ ٧٧)، وتمهيد القواعد (٥/ ٢١١٦).

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٢٣، ٣٢٤)، وشرح الكافية (٢/ ٥٣٣- ٥٣٦).

ريبَ أن "زيدًا" مخرَجٌ عن القومِ محقَّقًا وليس بمبيِّنٍ. **وإن كانَ الثاني** فالحقُّ أن ههنا إرادتَين: إرادةُ الشيءِ في نفسِه وإرادتُه مِن اللفظِ، والإرادتانِ متغايرتانِ لأنَّ اللفظَ الموضوعَ قد ينفكُّ عن الأولى، وأمَّا الثانيةُ فيستحيلُ خُلُوُّه عنها بالنسبةِ إلى العالِم بالوضعِ إذا صدَر عنِ العاقلِ غيرِ العابثِ، فهذا القائلُ إن أرادَ بقولِه "إنَّ المستثنَى مبيِّن لمرادِ المتكلِّمِ" الإرادةَ الثانيةَ فقد كذِب أيضًا، وإن أرادَ الأولى فقد صدَق للقطعِ بأن المتكلِّمَ لم يردِ العشرةَ في نفسِ الأمر من قوله: "له عليَّ عشرةٌ إلا ثلاثةً" وإلا لوجَب أن يُلزمَ بها في الشرعِ لأنَّ استثناءَه بعد ذلك يكونُ حينئذٍ إنكارٌ لما أقرَّه فلا يكونُ مسموعًا[1]، لكنْ هذا لا ينافي القولَ بالإخراجِ؛ لأنَّ الإخراجَ إنَّما هو بالنسبةِ إلى الإرادةِ الثانيةِ دونَ الأولى، وقد خرَج أيضًا الجوابُ عما أوردَه عليه؛ لأنَّ الاستثناءَ ليس عما كانَ مرادًا للمتكلِّم في نفسِ الأمرِ بل عن مدلولِ اللفظِ الذي هو متعلِّقُ الإرادةِ اللَّفظيةِ.

[٦٩:و] واعلم / أنَّ بهذا التحقيقِ قد خرَج الجوابُ عن الشبهةِ التي أوردُوها لأنَّ الإخراجَ لا يتوقَّفُ إلا على الإرادةِ الثانيةِ فقط، والمناقضةُ إنما تتحقَّقُ إذا أخرِج عن الأولى. وجوابُ المصنِّفِ ضعيفٌ جدًّا للقطعِ بالملازمةِ بين سماعِ اللفظِ وفهمِ النسبةِ، ولو كانَ الأمرُ كما ذكَر لتوقَّفَ فَهمُ النسبةِ إمَّا على تصريحِ المتكلِّم بأنِّي لم أستثنِ شيئًا عن ذلك، أو عُلِم سكوتُه زمانًا لو استثنَى بعدَه لا يُعدُّ مستثنيًا بالعرفِ والعادةِ وليسَ الأمرُ كذلك.

وقد ظهَر أيضًا أن المستثنَى المنقطعَ قد يكونُ مخرجًا لأنَّه إذا ثبتَ أن المستثنَى مخرج عما فُهِم عن اللفظِ لا ما كانَ مرادًا للمتكلِّمِ في نفسِ الأمرِ

---

(١) انظر: التمهيد للأسنوي (ص ٣٨٧)، والكوكب الدري له (ص ٣٧٧)، وزينة العرائس لابن المبرد (ص ٤١٥).

ثبَت أن المنقطعَ قد يكونُ مخرجًا؛ لأنَّ أئمةَ العربيةِ نصُّوا على أن المستثنَى المنقطعَ في غالبِ الأحوالِ يكونُ مما يصحبُ مدلولَ المستثنَى منه مما يألفُونه ويصاحِبُونه غالبًا بحسبِ أحوالِهم وأماكِنِهم وحضرِهم وسفرِهم؛ كالكلبِ والوتدِ والحمارِ وغيرِها، وإذا كانَ الحالُ كذلك فقد يكونُ مِن الأفعالِ ما إذا أسندَ إلى اسمٍ يلزَم من ذلك إسنادُه إلى ما يصاحِبُ مدلولَ ذلك الاسمِ فيحكمُ المخاطَبُ بإسنادِه إليهما معًا، فإذا استثنَى المتكلِّم المصاحِبَ كان قد أخرَجه عما قبلَه حقيقةً، وذلك كقولِك: "جاءَ القومُ إلا حمارًا"، و"رأيتُ القومَ إلا حمارًا" وشبهَه، إلا أنَّ الفرقَ بينَه وبينَ المتصلِ أن المتصلَ مخرِجٌ عن المدلولِ المطابقيِّ وهذا مخرِجٌ عن المدلولِ الالتزاميِّ؛ هذا ما عندي في تحقيقِ هذه المسألةِ(١).

قال:

وَانصِبْهُ بَعدَ مُوجَـبٍ أَو قُدِّمَا   عَلَى الَّذِي استُثنِيَ مِنهُ وَاسْلَمَا
وَمِثلُـهُ مُنقَطِـعٌ فِـي الأَكثَـرِ   وَمَعْ خَلَا وَمَعْ عَدَا فِي الأَظهَرِ
وَلَيـسَ ثُمَّ مَـا خَلَا وَمَـا عَدَا   وَلَا يَكُونُ انصِبْ جَمِيعًا وَاسعَدَا

أقولُ: هذا بيانٌ لأقسامِ المستثنَى بحسبِ الإعرابِ، والأقسامُ أربعةٌ؛ **الأولُ**: أن يكونَ منصوبًا ليسَ إلَّا، وذلك في مواضعَ:

منها ما كانَ بعدَ كلام تامٍّ موجَبٍ لفظًا؛ كقولِك: "قامَ القومُ إلا زيدًا"، **أو معنًى** كقولك: "ما قرأَ أحدٌ إلا النحوَ إلا زيدًا"؛ معناه: كلُّ الناسِ قرءُوا النحوَ

---

(١) نحا إلى هذا التحقيق من قبل رضي الدين بن جعفر رحمه الله في شرحه على الجزولية (٢٣٨/ و- الفاتح)، وزاد المصنف هنا الأمر إيضاحًا وتفصيلًا.

إلا زيدًا. واختلَفوا في عاملِ المستثنى ههنا[١]: فذهَب سيبويه والمبرِّدُ إلى أنَّه منصوبٌ بـ"إلَّا" نفسِها وإليه مالَ المالكيُّ[٢]. وردَّه المصنِّفُ بأنه كان ينبغي ألاَّ تنفكَّ عن النصبِ وليس كذلك[٣]. وذهَب الكسائيُّ إلى أنّه منصوبٌ بـ"أن" مقدرةٍ؛ إذا قلتَ "قامَ القومُ إلا زيدًا"؛ كانَ تقديرُه: إلَّا أنَّ زيدًا لم يقم. ورُدَّ ذلك بأنَّ عملَ "أن" مقدرة غيرُ معهودٍ؛ فكانَ مردودًا[٤]. وذهَب الفرَّاءُ: إلى أنَّ أصلَ إلَّا "أنْ لا" فخفِّف النونُ وأُدغِم في لام "لا" فإن نصِب بعدَها يكون بـ"أن"، وإن رفِع يكون بـ"لا"[٥]. وردَّ ذلك بأنه يؤدِّي إلى تخييرِ المتكلِّمِ في كل صورةٍ. وقال بعضُهم: «إنَّ العاملَ هو المستثنى منه؛ لأنَّه متعددٌ متناولٌ للمستثنى فيقتضي صحةَ الإخراجِ فيكونُ هو العاملَ بواسطةِ "إلا"»، وإلى ذلك مالَ المصنف[٦]. وهو عندي ضعيفٌ لأنَّ أصلَ الجوامدِ ألا تعملَ إذ لا اقتضاءَ لها. قولُه "يقتضي

---

(١) المسألة خلافية بين أهل البلدين، وسيأتي تفصيل الأقوال فيها أعلاه، وانظرها في: شرح السيرافي (٣/ ٦٠، ٦١)، والمرتجل (ص ١٨٧)، والإنصاف (١/ ٢١٢) [م: ٣٤]، والتبيين للعكبري (ص ٣٩٩) [م: ٦٦]، وشرح المفصل (٢/ ٤٦)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٢٥٣)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٧٣)، وشرح الرضي (٢/ ٨٠).

(٢) هو ابن مالك رحمه الله، وقال بعد أن جمع أطراف كلام سيبويه فيها من كتابه: «فحاصل كلام سيبويه أن "إلّا" هي الناصبة لما استثنى بها إذا لم يكن بدلًا ولا مشغولًا عنها بما هو أقوى. ومن نسب إليه خلافَ هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأول». شرح التسهيل (٢/ ٢٧٣)، وانظر: الكتاب (٢/ ٣١٠، ٣٤٣)، والمقتضب (٤/ ٣٩٦)، وشرح السيرافي (٣/ ٦٠).

(٣) انظر: الإيضاح له (١/ ٣٢٥).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٦١)، وشرح المفصل (٢/ ٤٨)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٩٧).

(٥) انظر: اللامات للزجاجي (ص ٣٨)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٦١)، وتوجيه اللمع (ص ٢١٥).

(٦) الإيضاح له (١/ ٣٢٥).

صحةَ الإخراجِ" قلنا: الصحةُ غيرُ كافيةٍ بلِ الإخراجُ نفسُه وهو ممنوعٌ. وذهب أبو عليٍّ ومَن تابعَه إلى: أنَّ العاملَ هو ما قبلَ / "إلَّا" من الفعلِ وشبهِه بواسطةِ [٦٩: ظ] "إلَّا"، ومحلُّ "إلَّا" في الاستثناءِ كمحلِّ الواوِ في المفعولِ معه(١). وهذا أقربُ من الكلِّ وردَّه المصنفُ بأنَّه قد لا يكونُ ثمَّ فعلٌ ولا شبهُه؛ كقولِك: "القومُ إلا زيدًا إخوتُك"(٢)، **والجوابُ**: أنَّ مثل ذلك محمولٌ على المعنى؛ التقدير: القومُ يُواخونك إلا زيدًا.

واعلم أنَّ النحاةَ شرطوا في صحةِ الاستثناءِ أن يكونَ المستثنَى أقلَّ مما يبقَى من المستثنَى منه؛ كقولِك: "له عليَّ عشرةٌ إلا واحدًا أو إلَّا اثنَينِ أو إلَّا ثلاثةً أو إلَّا أربعةً". واختلَفوا فيما كانَ مثلَه؛ نحوَ: "عندي عشرةٌ إلا خمسةً". واتفقوا على امتناع: "له عندي عشرةٌ إلا ستةً"؛ لأنَّه أكثرُ مما بقِي من المستثنَى منه(٣). وأمَّا الفقهاءُ فيُجيزون الكلَّ إلا المستغرقَ؛ نحو: "له عندي عشرةٌ إلا عشرةً"(٤).

---

(١) هذا رأي جمهور البصريين أيضًا؛ وهو في الإيضاح (ص ٢٠٦)، وانظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٦٠)، والخصائص (٢/ ٢٧٦)، والمرتجل (ص ١٨٧).

(٢) الإيضاح له (١/ ٣٢٥).

(٣) قال المرادي في مقدار ما يستثنى منه: «ذهب أكثر البصريين إلى أن ما دون النصف؛ فلا يجوز عندهم استثناء النصف، ولا استثناء الأكثر. وذهب بعضهم إلى جواز استثناء النصف؛ فيجيزون: "عندي عشرة إلا خمسة". وذهب الكوفيون إلى جواز استثناء الأكثر. ووافقهم ابن مالك...، وأجمع النحويون على أن المستثنى لا يكون مساويًا للمستثنى منه، ولا أزيد». الجنى الداني (ص ٥١٣)، وانظر: الشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٢٥٠)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٩٣)، والتذييل والتكميل (٨/ ٢٥٧)، والمساعد لابن عقيل (١/ ٥٧١).

(٤) ليس هذا ما عليه الفقهاء بإطلاق ففي إجازة الكل عندهم تفصيل؛ ذكره القرافي فقال: «اتفقوا على منع الاستثناء المستغرق، كقوله: "له عليَّ عشرة إلا عشرة"، وإنما اختلفوا في =

ومنها كلُّ مستثنًى قدِّم على المستثنَى منه في كلامٍ غيرِ موجَبٍ؛ كقولِك: "ما قامَ إلا زيدًا أحدٌ". وإنما تعيَّن النصبُ ههنا لأنَّ الرفعَ إنما كانَ على البدلِ فلما تقدَّم تعذَّرتِ البدليَّةُ لامتناعِ تقدُّمِ البدلِ على المبدلِ منه لكونِهِ تابعًا، ومنه قولُ الفَرَزدقِ يمدحُ هشامَ بنَ المُغيرةِ خالَ هشامِ بنِ عبدِ الملكِ بنِ مَرْوانَ[١]:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا ... أَبُـو أُمِّهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُقَارِبُه

تقديرُه: وما مثلُه [في النَّاسِ] حيٌّ يقارِبُه إلا مملَّكًا أبو أمِّهِ [أبوهُ][٢].

تنبيهٌ: إذا تقدَّم المستثنى على صفةِ المستثنى منه هل يكونُ حكمُه كذلك أم لا؟ فسيبويه ذهَب إلى الثاني ولا يكترِثُ للصفةِ ويرفعُه على البدليةِ مع جوازِ النصبِ على الاستثناءِ[٣]، وذهَب المازنيُّ إلى الأولِ ويجعلُ حكمَه حكمَ ما تقدَّم على المستثنى منه ويوجِبُ الرفعَ لأنَّ الصفةَ هي الموصوفُ في المعنى فتقدُّمُ المستثنى على الصفة كتقدُّمِه على الموصوفِ[٤].

= استثناء النصف والأكثر؛ فذهب أصحابنا [المالكية] وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلي صحة استثناء الأكثر حتى إنه لو قال: له عليّ عشرة إلا تسعة لم يلزمه سوى درهم واحد. وذهب القاضي أبو بكر [الباقلاني] في آخر أقواله، والحنابلة، وابن دُرستويه النحويّ إلى المنع من ذلك». الاستغناء في أحكام الاستثناء (ص ٥٣٦، ٥٣٧)، وانظر: المستصفى للغزالي (ص ٢٥٩)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٥٩٧)، والإبهاج للسبكيَّين (٢/ ١٤٧).

(١) البيت من الطويل، وهو له في الأصول (٣/ ٤٦٧)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٢٤٤)، ودلائل الإعجاز (ص ٨٣)، وسفر السعادة (٢/ ٧٠٥).

(٢) زيادة لا يصحُّ المعنى إلا بها؛ لأنها من تمام الكلام، ولعلها سقطت من الناسخ، وبهذا التقدير ذكره المصنف رحمه الله في كتابه الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة (ص ١٠).

(٣) الكتاب (٢/ ٣٣٦).

(٤) انظر قوله في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٨١)، والمفصل (ص ١٠١)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٢٦٤).

ومنها كلُّ مستثنًى لا يكونُ مِن جنسِ ما قبلَهُ، وهو المعبَّرُ عنه بالمنقطع: ويكونُ منصوبًا أبدًا عند الحجازِ، وأمَّا تميمُ فإنه لا يخلو عندَهم: إمَّا أن يمكنَ إدخالُ المستثنى في المستثنى منه بوجهٍ من التأويلِ، أو لا يمكِنَ بأن كانَ مضادًّا له أو مناقضًا:

إن كان الأولَ فيجوِّزون الرفعَ أيضًا؛ كقولِك: "ما بالدارِ أحدٌ إلا حمارٌ" فإنه يمكِنُ إدخالُ الحمارِ تحتَ الأحدِ على سبيلِ التغليبِ، ومنه بيت "الكتاب"[(١)]:

وَبَلْـدَةٍ لَيْـسَ بِهَـا أَنِيْـسُ
إِلَّا اليَعَافِيْـرُ وَإِلَّا العِيسُ[(٢)]

فإنه أدخَل العيسَ في الأنيسِ على سبيلِ التغليبِ فأبدلَها منه.

وإن كان الثانيَ فلا يجوِّزون هم أيضًا الرفعَ؛ كقولِهم: "لا قائمَ إلا قاعدًا"، و"لا مستيقظَ إلا نائمًا"، ومنه قولُه تعالى: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُكَذِّبُونَ ۞ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ۞ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الانشقاق: ٢٢-٢٥] فالبصريُّون يقدورنَ "إلَّا" ههنا بمعنى "لكِنْ"، والكوفيُّون بمعنى "سِوى"[(٣)].

تنبيهٌ:

قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]: يمكنُ أن يكونَ متصلًا وأن يكونَ منقطعًا بحسبِ التأويلِ، وله أربعةُ تقديراتٍ:

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٢٢).

(٢) الرجز لجران العود في ديوانه (ص ٥٢)، وله في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٣٦)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٨٦).

(٣) انظر: الأصول (١/ ٢٩٠)، والبديع لابن الأثير (١/ ٢٢٥)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٠١).

الأولُ: أن يكونَ العاصم بمعنى فاعلِ العِصمةِ، و﴿مَن رَّحِمَۚ﴾ بمعنى الرَّاحم. **والثاني**: أن تجعَل العاصمَ بمعنى ذي عصمةٍ؛ كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾ [الحاقة ٢١]؛ أي: ذاتُ رضًا، و﴿مَن رَّحِمَۚ﴾ بمعنى المرحوم / . [٧٠: و] وعلى هذَين يكون متصلًا.

والثالثُ: أن تجعلَ العاصمَ بمعنى الفاعلِ و﴿مَن رَّحِمَۚ﴾ بمعنى المفعول. **والرابعُ**: أن تجعلَ العاصم بمعنى ذي عصمة و﴿مَن رَّحِمَۚ﴾ بمعنى الراحم. وعلى هذَين يكونُ منقطعًا إذِ المفعولُ لا يدخلُ في الفاعلِ ولا العكسُ[1].

واعلم أنَّ التفسيرَ الذي ذكرنا للمنقطعِ هو عندَ النحاةِ كافةً وخالَفهم المصنفُ، وقال: المنقطعُ ما لا يدخلُ في المستثنى منه؛ فالخارجُ منقطعٌ عندَه وإن كانَ من جنسِه؛ كقولِك: "جاءَ القومُ إلَّا زيدًا"، والحالُ أن زيدًا ليس منهم. والداخلُ متصلٌ وإن لم يكُن من جنسِه؛ كقولِك: "ما بالدارِ أحدٌ إلا حمارًا" إذَا دخَل الحمارُ في الأحدِ على التغليبِ، وهذا هو الحقُّ.

ومنها المستثنى بـ"خلَا وعدَا": فإنَّه يكونُ منصوبًا على الأكثرِ؛ كقولِك: "جاءَ القومُ خلَا زيدًا" و"عدَا عمرًا"، والمنصوبُ مفعولٌ به لـ"خلا وعدا" والفاعلُ مضمرٌ فيهما؛ التقدير: خلا بعضُهم زيدًا وعدا بعضُهم عمرًا؛ فترِك

---

(١) أي: لا يكون هذا بدلًا من ذاك ولا العكس. قال الطيبي نقلًا عن ابن المنيِّر: «الاحتمالات الممكنة أربعة: لا عاصم إلا راحم، ولا معصوم إلا مرحوم، ولا عاصم إلا مرحوم، ولا معصوم إلا راحم، والأولان استثناء من الجنس [أي: المتصل]، والآخران من غير الجنس [أي: المنقطع]، وزاد الزمخشري خامسًا: ولا عاصم إلا مرحوم؛ على أنه من الجنس، على تأويل حذف المكان، والكل جائز». حاشية الطيبي على الكشاف (٨/ ٨٢)، وانظر: التعليقة للفارسي (٢/ ٥٧)، والبديع لابن الأثير (١/ ٢٢٨)، والبحر المحيط لأبي حيان (١٥/ ٣٥٨).

إظهارُه كما تركَ إظهارُ خبرِ المبتدأِ الواقعِ بعد "لولا". ولا يجوز أن يكون الضميرُ للقومِ وإلا وجَب أن يقال: "خلُوا زيدًا وعدُوا عمرًا"، والجملةُ ههنا في موضعِ الحالِ تقديره: خاليًا بعضُهم زيدًا وعاديًا. وإنما قالَ "في الأكثر": لأنَّ بعضَ العربِ يجعلُهما حرفَ جرٍّ ويجرُّ ما بعدَهما وهو مذهبُ الأخفشِ وليس بكثيرٍ[1].

ومنها المستثنى بـ**"ما خلا وما عدا"**: وقد اتفَقوا على النصبِ فيه؛ لأنَّ "ما" ههنا لا تحتملُ أن تكونَ إلا مصدريةً فوجَب أن يكونا فعلَين لأنَّها مختصةٌ بالفعلِ، وإنما قلنا ذلك لأنَّ الموصولةَ موضوعةٌ للصفةِ والموصوفِ؛ تقولُ: "اشتريتُ الكتابَ الذي تعلَمُ"، ولا تقولُ: اشتريتُ الكتابَ ما تعلَمُ، وقد ذُكِر الاسم ههنا فلا تكونُ موصولةً، وظاهرُ انتفاءِ البواقي على وجوهِها؛ فتعيَّنتِ المصدريةُ. وقد أجازَ الأخفشُ وأبو عليٍّ والرَّبعيُّ أن تكونَ "ما" زائدةً وعلى ذلك لا يكونُ النصبُ لازمًا والجملةُ ههنا في محلِّ النصبِ على الظرفيَّةِ على حدِّ "ما دامَ"؛ إذا قلتَ: "جاءَ القومُ ما عدا زيدًا" و"ما خلَا عمرًا" كأنَّك قلتَ: مدةَ مجاورتِهم زيدًا أو عمرًا[2].

ومنها المستثنى بـ**"ليس ولا يكونُ"**: والمنصوبُ بعدَهما يكونُ خبرًا لهما تقولُ: "جاءَ القومُ ليسَ زيدًا"، و"لا يكونُ زيدًا"؛ أي: ليسَ بعضُهم زيدًا ولا

---

(١) انظر: المقتضب (٣/ ٢٠٠)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٠٠)، والمرتجل (ص ١٨٩)، وتوجيه اللمع (ص ٢٣٩)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٣٤).

(٢) قال ابن هشام: «وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر على تقدير "ما" زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن "ما" لا تزاد قبل الجار والمجرور؛ بل بعده نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ، و: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه». مغني اللبيب (ص ١٧٩)، وانظر: كتاب الشعر للفارسي (١/ ٢٥)، وشرح التسهيل (٢/ ٣١٠).

يكونُ بعضُهم زيدًا كما تقدَّم. وحكَى سيبويه عن الخليلِ جوازَ الوصفِ بـ"ليس ولا يكون" تقول: "ما أتَاني أحدٌ ليسَ زيدًا"، و"ما أتَاني أحدٌ لَا يكونُ بكرًا"، ولهذا قالوا: "أتَتني امرأةٌ ليسَت فلانةً"، ولولا إرادةُ الوصفِ لوجَب التذكيرُ[1].

وحكَى أبو العبَّاسِ عن أبي عمرٍو[2] أنه كانَ يختارُ في الوصفِ بهذه الجملِ: "أتاني القومُ ليسُوا زيدًا"، والظاهِر أنَّه أرادَ بالوصفِ ههنا الحالَ لأنّها وصفٌ أيضًا، وكيفَ؟ وإنَّ الجملَ نكراتٌ فلا تقعُ صفاتٍ للمعارِفِ!

تنبيهٌ: لا يقَع الضميرُ المتصلُ مستثنًى بعدَ "ليس ولا يكون"، وقد شذَّ قولُهم: "عَلَيكَ رَجُلًا لَيسَنِي"[3]؛ كما شذَّ وقوعُه بعد "إلاَّ" في قولِه:

وَمَا أُبَالِي إِذَا مَا كُنتِ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ[4]

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٤٨).

(٢) كذا في الأصل، وإنما هو أبو عمر الجَرمي، وقوله في المقتضب (٤/ ٤٢٨)، وكذا أيضًا في المنهاج الجلي (م٢/ ٥٩و- عاطف أفندي).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٢٥٠) وقال: «هذا قليل شبهوه بالفعل»، والمقتضب (٣/ ٢٨٠)، والأصول (٢/ ٢٩٠) وفيهما: أنَّه كالمثلِ وورد شاذًا، وعلل النحو لابن الوراق (ص ٣٥٦). قلتُ: صحَّ للمصنف هنا الاستشهاد بهذا المثل على شذوذ اتصال الضمير بعد ليس، ولقد أتى في المصادر كلِّها: «عليه رجلًا ليسني» بالإغراء بالغائب شاذًا، ورواية المصنف هنا بالمخاطب خرجت به عن الشذوذ؛ لأن الإغراء يكون بـ"عليك" وليس بـ"عليه"؛ قال ابن الحاجب: «انتصب "رجلًا" بـ"عليه"، وهو شاذٌّ لأن "عليه" ليس يغرَى بها، وإنما يغرى بـ"عليك، ودونك". وفي "ليس" اسمها، والياء في موضع الخبر على الشذوذ. وإنما كان الإغراء بالمخاطب؛ لأن صيغة الأمر لا تكون في الغالب إلا للمخاطب». أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٤٢).

(٤) بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٢٣)، والخصائص (١/ ٣٠٨)، والمفصل (ص١٦٨)، وشرح التسهيل (١/ ١٥٢)، وتخليص الشواهد (ص ٨١)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٦٩).

قال:

وَالبَــدَلُ المُختَــارُ بَعــدَ إِلَّا   مِن غَيرِ مُوجَبٍ ذَكَرتَ قَبلَا

/ هذا هوَ القسمُ الثاني من أقسامِ المستثنى؛ وهوَ أن يكونَ مترددًا بين [٧٠: ظ] النصبِ على الاستثناءِ وبينَ الرفعِ أو الجرِّ على البدلِ، وهو كلُّ مستثنًى يأتي بعد كلامٍ تامٍّ غيرِ موجِبٍ؛ من النهيِ والنفيِ والاستفهامِ والتحضيضِ أيضًا على رأيِ أبي إسحاقَ[1]؛ تقولُ: "لا تَمرَّ بأحدٍ إلا زيدٌ وزيدًا"، و"ما جاءَني القومُ إلا عمرٌو وعمرًا"، و"هل جاءَ الناسُ إلا بكرٌ وبكرًا"، وجمهورُهم منَعوا من البدلِ في التحضيضِ؛ تقولُ: "هلَّا قامَ القومُ إلا زيدًا"، وفي القرآنِ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] بالنصبِ لا غيرُ، وإنَّما أجازَ أبو إسحاقَ البدلَ حملًا على الاستفهامِ.

واعلم أنَّ البدلَ ههنا هو الراجحُ المختارُ قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨] اتَّفق القرَّاءُ على الرفعِ إلا ابنَ عامرٍ وحدَه فإنَّه قرأ بالنصبِ[2]، والسببُ في ذلك أنَّا إذا قلنا مثلًا "ما جاءَ القومُ إلا زيدٌ أو زيدًا" يفهَمُ منه نسبتانِ؛ إحدَاهما: نسبةُ اللامجيءِ إلى القومِ، وثانيتُهما نسبةُ المجيءِ

---

(١) هو الزجاج، وقوله في معاني القرآن وإعرابه له (٣/ ٣٣-٣٥) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾، وفيه: «ويجوز الرفع على أن يكون على معنى: فهلا كانت قرية آمنت غير قوم يونس، فيكون ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ صفة. ويجوز أن يكون بدلًا من الأول، لأن معنى قوم يونس محمول على معنى هلا كان قوم قرية، أو قوم نبي آمنوا إلا قوم يونس. ولا أعلم أحدًا قرأ بالرفع. وفي الرفع وجه آخر وهو البدل، وإن لم يكن الثاني من جنس الأول». وانظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٧٢)، والبديع لابن الأثير (١/ ٢٢٨).

(٢) السبعة لابن مجاهد (ص ٢٨٥)، والمبسوط لابن مهران (ص ١٨٠)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٠).

إلى زيدٍ، والكلامُ كلامٌ واحدٌ فيمتنعُ أن تكونَ النِّسبتانِ مقصودتَين بالذاتِ؛ فلا بدَّ من طرحِ إحدَيهما فالنسبةُ السلبيةُ أولى بذلك لأنَّ الاهتمامَ بإخبارِ حدوثِ الأشياءِ أشدُّ منَ الاهتمامِ بإخبارِ عدمِ حدوثِها؛ لأنَّ الإخبارَ إنَّما يكونُ للجاهلِ بالخبرِ وعدمُ الحوادثِ معلومٌ بالأصلِ. **إذا ثبتَ ذلك فنقولُ**: النصبُ يستلزِمُ ترجيحَ النسبةِ السلبيَّةِ على الإيجابيَّةِ فيكونُ مرجوحًا، والرفعُ يستلزِمُ ترجيحَ النسبةِ الإيجابيَّةِ على السلبيَّةِ فكان راجحًا فافهَمْه؛ **فإنَّه نكتةٌ ذكرتُها ولا أظنُّ أحدًا سبقَني فيها.**

إن قلتَ: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] أكثرُ القرَّاءِ على نصب ﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾ فلو كان مرجوحًا لما كانَ الحالُ كذلك؟ **قلتُ**: قد أجابوا عن ذلك بأن النصبَ ليس على الاستثناءِ ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] بل على أنَّه مستثنًى من كلامٍ موجَبٍ وهو قولُه تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١]. قال المصنِّفُ: هذا سهوٌ لأنَّه يؤدِّي إلى تناقضٍ ظاهرٍ لأنَّ القضيةَ واحدةٌ؛ فالمرأةُ لا تخلو في نفسِ الأمرِ عن أن تكونَ مسرًى بها أو لم تكن مسرًى بها؛ إن كانَ الأولَ استحالَ استثناؤُها من قولِه ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، وإن كانَ الثانيَ استحالَ إبدالُها من ﴿أَحَدٍ﴾؛ لأنَّ استثناءَها من الإسراءِ يستلزِمُ عدمَ إسرائِها، وإبدالَها من ﴿أَحَدٍ﴾ يستلزِمُ إسراءَها. وذلك تناقضٌ فلا يكونُ إلَّا أحدَهما. وأشارَ إلى أنَّه لا بُعد في كونِ أقلِّ القرَّاءِ على الوجهِ الأقوَى، وكيفَ؟ وإنَّ بعضَ الناسِ جوَّز إجماعَ القرَّاءِ على قراءةِ غيرِ الأقوى فما ظنُّك بأكثرِهم![1].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٣٠، ٣٣١) بلفظ قريب مما هنا، وقوله "هذا سهو" جاء في الإيضاح: «وهذا التفصيل باطل» وهو إشارة إلى قول الزمخشري في المفصل (ص ٩٨): «وأما قوله عز وجل: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ فيمن قرأ بالنصب [وهي قراءة الجمهور، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع] فمستثنى من قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾». وردَّ على الزمخشري =

أقول: هذا حقٌّ إذا كانوا قد جعَلوا الواوَ في قولِه تعالى: { ولا يلتفت } للعطفِ ويلزَمُهم ما ذكَره، ولكنَّ ذلك غيرُ معلومٍ لجوازِ أن يكونوا قد جعَلوا الواوَ للحالِ وحينئذٍ لا يلزَمُ التناقضُ؛ لأنَّ الاستثناءَ حينئذٍ يكونُ عن إسراءٍ مقيَّدٍ بالحالِ التي هي عدمُ الالتفاتِ، ويكونُ التقديرُ: فأسرِ بأهلِك بقطعٍ مِن الليلِ إسراءً غيرَ واقعٍ فيه الالتفاتُ إلا امرأتَك فإنَّها تَسري وتلتفتُ، وعلى ذلك يستقيمُ الكلامُ، ونظيرُه قولُهم: "امشِ وَلا تَتَبَختَرْ"؛ أي: امشِ مشيًا لا تبختُّرَ فيه(١).

تنبيهٌ: هذا البدلُ يخالفُ سائرَ الأبدالِ في أمرين:

الأول: أنَّ هذا البدلَ يبثُّ فيه ما ينفَى عن المبدلِ منهُ على عكسِ "لا" في العطفِ(٢)، بخلافِ / سائرِ الأبدالِ فإنَّها موافقةٌ للمبدلِ منهُ إيجابًا ونفيًا. [٧١: و]

= المصنف هنا، ولابن هشام في مغني اللبيب (ص ٧٧٩، ٧٨٠) تفصيل موسع في هذه الآية؛ فانظره فيه.

(١) هذا الجواب في أصله كلام الرضي في شرحه (٢/ ٩٩) وتوسع فيه المصنف هنا، وكلام الرضي بتمامه: «والجواب: أن الإسراء، وإن كان مطلقًا في الظاهر، إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات؛ إذ المراد: أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه إلا امرأتك فإنك تسري بها إسراء مع الالتفات، فاستثن على هذا إن شئت من ﴿أَسْرِ﴾، أو من ﴿لَا يَلْتَفِتْ﴾، ولا تناقض، وهذا كما تقول: امش ولا تتبختر؛ أي: امش مشيًا لا تبختر فيه».

(٢) بيانه: أن زيدًا مثلًا في قولنا: "ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ" بدلٌ بالاتفاق مع أن المنسوبَ إلى المتبوع هو اللامجيءُ والمنسوب إلى التابع هو المجيءُ؛ أي: أثبتنا للبدل هنا ما نفيناه عن المبدل منه على عكس سائر الأبدال التي يكون البدل فيها هو عين المبدل منه أو مشتملًا عليه أو بعضًا منه. فـ"إلا" ههنا مثل "لا" العاطفة في مغايرة حكم التابع عن المتبوع، فإن الذي بعد "لا" مخالف لما قبلها؛ مع إثبات الحكم للأول ونفيه عن الثاني، ومثال ذلك قولنا: «جاء زيدٌ لا عمرٌو» فهنا أثبتنا المجيء لزيد المذكور أولًا ونفيناه عن عمرو المذكور ثانيًا على عكس البدل المذكور هنا وهو إثبات الحكم للثاني ونفيه عن الأول؛ فافهمه.

الثاني: أنَّ هذا البدلَ بدلُ البعضِ من الكلِّ ولا يفتقِرُ إلى عائدٍ لفظيٍّ منه إلى الأوَّل، والبدلُ البعضيُّ لا بدَّ فيه من العائِد أو ما يقومُ مَقامَه؛ كقولِك: "ضربتُ زيدًا رأسَه أو الرأسَ"؛ أي: الرأسَ منه.

وَاجعَلْـهُ لِلعَامِلِ فِي التَّقدِيرِ فِي غَيرِ مُوجَبٍ وَلَا مَذكُورِ
وَهْـوَ المُفَرَّغُ فَخُذْهُ سَـالِمَا وَمَنَعُـوا مَا زِلْـتَ إِلَّا قَائمَا

هذا هو القسمُ الثالثُ من أقسامِ المستثنى وهو الذي سمَّوه مفرَّغًا؛ وهو كلُّ مستثًنى لا يكونُ المستثنى منه مذكورًا في اللفظِ في كلامٍ غيرِ موجَبٍ؛ كقولك: "ما قامَ إلَّا زيدٌ"، و"ما ضربتُ إلَّا زيدًا"، و"ما مررتُ إلَّا بزيدٍ"، و"ما ضربتُ إلَّا يومَ الجُمُعة"، و"ما جئتُ إلَّا قائِمًا"، و"ما زيدٌ إلَّا ظريفٌ": كلُّ ذلك جائزٌ واقعٌ، وهذا القسمُ كالثاني في كونِ الغرضِ منه حصرَ معنًى في الواقعِ بعدَ "إلا"، إلا أنَّه يفارِقُه في شيئَين:

الأول: لزومُ إضمارِ المستثنى منه، وسببُه أنَّه لما كانَ أمرًا عامًّا شائعًا استُغني عن ذكرِه لاستفادتِه من سياقِ الكلامِ استغناءَهم عن متعلقاتِ الظروفِ إذا كان أمرًا عامًّا، وعن الخبرِ الواقعِ بعد "لولا" إذا كان وجودًا مطلقًا. وحيث كان المستثنى منه شيئًا معينًا في القسمِ الثاني لم يستغنِ عن ذكرِه كما لم يستغنِ عن متعلقاتِ الظروفِ إذا لم يكن أمرًا عامًّا، وعن الخبرِ بعد "لولا" إذا لم يكن وجودًا مطلقًا. والذي يدلُّ على ذلك قولُهم: "ما قامَ إلا هندُ" وامتناعُ قولِهم "قامَ هندُ" فلولا أن الفعل تعلَّق بشيءٍ آخرَ وإلا لما كانَ للافتراقِ وجهٌ.

الثاني: عدمُ جوازِ النصب، والسببُ فيه أنا بيَّنا أن النصبَ في القسمِ الثاني إنَّما كان عند تقديرِ الأولِ عُمدةً على قلَّةٍ فيبقى الثاني فضلةً، ولا يصحُّ هذا

التقديرُ ههنا لأنَّك إذا قلت: "ما جاءَني إلا زيدٌ" على تقدير: ما جاءَني أحدٌ إلا زيدٌ، لا يصحُّ أن يتعلَّق الغرضُ من هذا الكلامِ بنفي المجيءِ عن كلِّ واحدٍ؛ لأنَّ الاستقراءَ دلَّ على امتناعِ حذفِ الفاعلِ من غيرِ أن ينوبَه لفظٌ آخرُ، وإذا تعذَّر ذلك فتكون نسبةُ المجيءِ إلى زيدٍ هو المقصودَ والعمدةَ إذ الكلامُ لا يخلو عن العمدةِ فوجَب أن يكونَ زيدٌ مرفوعًا على البدليَّةِ، وإنما ذكِر نسبةُ عدمِ المجيء إلى كلِّ واحدٍ لبيانِ الحصرِ لا لأنَّه مقصودٌ بالذاتِ. وأمَّا امتناعُ "ما زالَ زيدٌ إلَّا عالمًا" فلأنَّ "زال" نفيٌ و"ما" لنفيِ ما تدخلُ عليه وإذا نُفِي النفيُ يبقَى الإثباتُ فيكونُ الاستثناءُ استثناءً مفرَّغًا في كلامٍ موجَبٍ وهو ممتنعٌ؛ هذا قول المصنِّف(١)، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المعتبرَ في هذا البابِ هو النفيُ اللفظيُّ دونَ المعنويِّ ألا ترَى صحةَ قولهم: "ما نُفي إلا زيدٌ"، و"ما عُدم إلا عمرٌو" مع أنّه مثبتٌ من حيثُ المعنى لعينِ ما قاله، وكيفَ لا وأنه قال ردًّا على مَن قالَ إن "الله" في قولِه تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] بدلٌ من ﴿ءَالِهَةٌ﴾ لأنَّ الكلامَ منفيٌّ من حيثُ المعنى؛ إذ معناه: ما فيهما آلهة إلا الله: «إن النفيَ المعنويَّ غيرُ معتبرٍ ههنا بدليلِ قولهم: "أَبَى القومُ إلا زيدًا" بالنصبِ لا غيرُ ولو كانَ معتبرًا لكانَ الرفعُ هو المختارَ فضلًا عن الجوازِ»(٢). فما بالُه ههنا، وأيُّ وجهٍ للجمعِ بين كلامَيهِ؟!

والتحقيقُ فيه أن نقولَ: إن "إلَّا" لا تأتي إلا بعدِ كلامٍ تامٍّ / محققًا أو مقدرًا، [٧١: ظ] وقولنا "ما زالَ زيدٌ" ليس بتامٍّ فحينئذٍ إما أن نجعلَ "عالمًا" خبرَه ليتمَّ الكلامُ أو نقدرَ له خبرًا آخرَ قبل "إلَّا" كما ذكرناه في "ما جاءَني إلا زيدٌ" وكلاهما ليس

(١) الإيضاح له (١/ ٣٣٣، ٣٣٤) بتصرف يسير.
(٢) الإيضاح له (١/ ٣٣٢) باختصار.

بمستقيمٍ؛ أما الأولُ فلأنَّه يؤدِّي إلى أن يكونَ عالمًا فضلةً وعمدةً وأن يكونَ إثباتُ عالميةِ زيدٍ مقصودًا غيرَ مقصود وذا محال. وأمَّا الثاني فلأنَّه يؤدِّي إلى انقلابِ المعنى؛ إذ المعنى إثباتُ عالميةِ زيدٍ والذي يؤدِّي إليه الكلامُ سلبَ العالميةِ عنه فكانَ مردودًا.

ابدِلْ مَحَلًّا لامتِنَاعِ البَدَلْ فِي اللَّفظِ فِي مَا جَاءَني مِن رَجُلْ
لَا أَحَدَ ابدِل مَعَهُ بالرَّفع مَا هُوَ شَيئًا مِثلُهُ بالسَّمع
لِأنَّ مِن مِن بَعدِ إلَّا لَم تُزَد وَلَا وَمَا مِن بَعدِهَا تَكُونُ ضِدْ

يريد: بيان ما يتعذَّر فيه البدلُ على اللفظِ لأجلِ عارضٍ فيحملُ على المحلِّ؛ وذلك قولك: "ما جاءَني من رجلٍ إلا زيدٌ" بالرفعِ على البدلِ من "رجل" حملًا على محله؛ لأنَّه فاعل "جاءني"، ولا يجوز الجرُّ حملًا على اللفظ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ وحينئذٍ يلزم تقديرُ "من" بعد "إلَّا" وذا ممتنعٌ؛ لأنَّ بعدَها إثباتٌ وهي لا تزاد إلا في النفيِ؛ هذا على مذهبِ سيبويه[١]. وأمَّا الأخفشُ فيجوِّز ذلك على ما يأتي وحينئذٍ يجوزُ الجرُّ أيضًا حملًا على اللفظ[٢]. وكذلك قولُك: "لا أحدَ فيها إلا زيدٌ" بالرفع حملًا على محلِّ "أحد" وهو الرفع بالابتداء ولا يجوزُ الحملُ على اللفظ؛ لأنَّه يستلزِمُ تقديرُ "لا" بعد "إلَّا" وذا ممتنع لأنَّها إنما عملت لأجل النفي وقد انتقض النفيُ بـ"إلا" فلا وجهَ لإعمالِها بعدَ انتقاضِ ما عملت هيَ لأجله، وأيضًا يؤدِّي إلى تناقضٍ؛ لأنَّ "إلا" تقتضي إثباتَ ما بعدَها و"لا" تقتضي نفيَ ما دخلت عليه. وهذا بعينِه يجري في "ما زيدٌ شيئًا إلا شيءٌ لا يعبأُ به".

(١) الكتاب (٢/ ٣١٥).
(٢) انظر: التذييل والتكميل (٨/ ٢٢٢)، والمساعد لابن عقيل (١/ ٥٦٢)، والهمع (٢/ ٢٥٥)، وانظر ما سيأتي في (٢/ ٦٩).

خِلافَ لَيسَ حَيثُ كَانَت فِعلَا فَالنَّفـيَ لَا يَلـزَمُ بَعـدَ إِلَّا
فَلَسـتُ إِلَّا قَائِمًـا مَحمُودُ مَـا زَيـدُ إِلَّا قَائِمًا مَـردُودُ

يريد: أن يبيِّن أن "ليس" حكمُه مغايرٌ لحكم "ما" في ذلك؛ في جوازِ الحملِ فيها على اللفظِ؛ تقول: "ليس زيدٌ شيئًا إلا شيئًا لا يعبأُ به" بالنصبِ، والسببُ فيه: أن "ما" إنما عملت للنفي ولما بطَل النفيُ بـ"إلا" بطَل عملُها، وأمَّا "ليس" فإنها تعملُ للفعليةِ فهي بمثابةِ "ما وكان" جميعًا؛ فلو قلت: "ما كانَ زيدٌ شيئًا إلا شيئًا" كان مستقيمًا؛ لأنَّ العمل لـ"كانَ" دونَ "ما" فكذلك "ليسَ" يصحُّ أن يقدَّرَ عاملُها بعد "إلا" وإن انتقَض النفيُ؛ لأنَّ النفيَ لا مَدخلَ له في العمل. وكذلك يجوزُ أن تقولَ: "ليس زيدٌ إلا قائمًا" لإمكانِ تقديرِ "ليس" بعد "إلَّا" من حيثُ الفعليةُ. وامتنَع أن تقولَ "ما زيدٌ إلَّا قائمًا" لامتناعِ تقديرِ "ما" بعدَها؛ هذا حاصلُ كلامِ المصنِّفِ[1]. وفيه إشكالٌ لأنَّ "ليس" ليس لها مدلولٌ فعليٌّ ومدلولٌ آخرُ نفييٌّ مغايرٌ له حتى يصحَّ تقديرُها باعتبارِ أحدِ المدلولَين دونَ الآخر؛ بل مدلولُها هو النفيُ بعينه المقترنُ بزمانِ الحالِ وقد امتنَع / تقديرُ [٧٢: و] النفيِ بعد "إلا" فيمتنعُ تقديرُ "ليس" إذ ليس لها مدلولٌ غيرُه، ويدلُّ على ذلك قولُهم: إن "ما" إنما عمِلت لمشابهتِها "ليس" في النفيِ، وإن "ليس" إنما عمِلت لأجلِ الفعليةِ فلولا ما ذكرناهُ من الاتحادِ وإلَّا لَما كانَ لهذا التعليلِ وجهٌ؛ لأنَّ الذي لأجلِه المشابهةُ مغايرٌ للذي لأجلِه العملُ.

وَخَفَضُوا مَا بَعدَ غَيرٍ وَسِوَى وَبَعدَ حَاشَـا غَالِبًا وَقُلْ سِوَا
وَأُعرِبَت غَيـرٌ كَمَا قَد أُعرِبَا مَـا بَعدَ إِلَّا مِثلَ مَـا قَد ذَهَبَا

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٣٥، ٣٣٦).

هذا هوَ القسمُ الرابعُ مِن أقسامِ المستثنى وهو المستثنى المجرورُ:

فمنه المستثنى بلفظةِ "غير"؛ تقول: "جاء القومُ غيرَ زيد"، وإنما لزموا الجرَّ فيه لأن لفظةَ "غير" لمَّا وقعت موقعَ "إلا" و"إلا" حرفٌ فهيَ مِن حيثُ موقعُها لا تستحقُّ إعرابًا ومن حيثُ الاسميةُ تستحقُّ إعرابًا فنقلوا إعرابَ ما بعدَها على اختلافِه بحسبِ مواقعِه إليها وجرَّوا ما بعدَها بالإضافةِ؛ إذ هو قابلٌ لها توفيةً لمقتضى الاسمَين. وإذا وقعَت موقعَ غيرٍ لفظةُ "إلا" جعَلوا ما بعدَها معربًا بإعراب "غيرٍ" لتعذُّرِ الإضافةِ؛ فيقولون: "جئتُ لا راكبًا ولا ضاربًا"؛ أي: غيرَ راكبٍ وغيرَ ضاربٍ، قالَ الشاعر:

فَأَلفَيتُـهُ غَيـرَ مُسـتَعتِبٍ ... وَلَا ذَاكِـرَ اللهَ إِلَّا قَلِيـلَا[١]

وقد يُستعمَل "بيدَ" مكان "غيرٍ" لا مطلقًا بل يُقصَر على إدخالِها على أن تقولَ: "أنا أودُّك بيدَ أنِّي لا أداجنك"[٢].

ومنه المستثنى بلفظتي "سِوى وسَواء"؛ تقول: "جاءَ القومُ سِوَى زيدٍ" و"سَواءَ زيدٍ" بالجرِّ بالإضافةِ، وأما إعرابُهما نفسُهما فقد تقدَّم في بابِ "الظروف"[٣].

ومنه الاستثناء بـ"حاشا"؛ تقول: "جاءَ الناسُ حاشَا زيدٍ" بالجرِّ لأَنَّها حرفُ جرٍّ وقد جاءَ النصبُ أيضًا[٤]، وسيأتي هذا البحثُ والخلافُ فيه في بابِ "حروفِ الجرِّ".

---

(١) بيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٥٤)، وله في: الكتاب (١/ ١٦٩)، والمقتضب (٢/ ٣١٣)، والأفعال للسرقسطي (١/ ٣٢٣).

(٢) المداجنة كالمداهنة؛ الصحاح (دجن).

(٣) تقدم الخلاف في إعرابهما وتصرفهما في (ص ٤٠٣).

(٤) انظر ما سيأتي في (٢/ ٣٩٦).

وَأَصلُهُ وَصفٌ عَلَى المُخَالَفَهْ وَحُمِلَت إِلَّا عَلَيهِ فِي الصِّفَهْ
فِي كُلِّ مَـا تَعَذَّرَ اسـتِثنَاءَا وَقَـالَ قَومٌ مُطلَقًـا قَد جَاءَا

وضعُ "إلا" للاستثناء كما أن وضعَ "غير" للصفة إلا أنهما يتقارضانِ ما لكلِّ واحدٍ منهما؛ لأنَّ ما بعدهما مغايرٌ لما قبلهما إلَّا أن استعمالَ "غير" في الاستثناء أكثرُ من استعمالِ "إلا" في الصفة، والسببُ فيه: أن "غير" اسمٌ والتصرُّف في الأسماء أكثرُ من الحروفِ بل ولا تستعمل "إلا" في الصفة إلا إذا تعذَّر حملُها على الاستثناء، وذلك إذا كانت تابعةً لجمع منكورٍ غيرِ محصورٍ؛ كقولك: "جاءَني رجالٌ إلا زيدٌ"، وقولُه تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وإنما قلنا "منكور": احترازٌ من المعرَّف لأنَّه يصحُّ الاستثناءُ عنه فلا تصحُّ الصفة. وقولنا "غير محصور": احترازٌ من مثلِ قولك: "ما جاءَني أحدٌ إلَّا زيدًا"، و"أطعمتُ كلًّا إلَّا عمرًا"؛ فإنه يصحُّ الاستثناءُ ههنا فلا تجوزُ الصفةُ، وإنما تعذَّر الاستثناءُ فيما ذكرناه لأنَّ الاستثناءَ إخراجُ الشيءِ عما دخَل فيه ذلك الشيءُ، وإذا كانَ المستثنى منه جمعًا منكورًا غيرَ محصورٍ لا يكونُ فيه دلالةٌ على دخولِ المستثنى فيه فلا يصحُّ الإخراجُ فلا يصحُّ الاستثناء. إن قلتَ: ينتقضُ هذا بقولِهم "جاءَني رجالٌ عشرةٌ إلا زيدٌ" فإنه لا يصحُّ الاستثناءُ ههنا / مع أنَّه تابعٌ لجمعٍ محصورٍ. قلتُ: ليس المرادُ مِن الحصرِ ههنا معرفةَ الكمِّيَّةِ مطلقًا بل المرادُ استغراقُه لجميعِ أفرادِه. [٧٢: ظ]

واعلَم أن بعضَهم زعَم أنَّ قولَه تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]: ﴿ٱللَّهُ﴾ بدلٌ من ﴿ءَالِهَةٌ﴾ لأنَّ الكلامَ نفيٌ في المعنى؛ أي: ما فيهما آلهةٌ إلا اللهُ. وهو غلطٌ أمَّا أولًا: فلأنَّ النفيَ المعنويَّ غيرُ معتبرٍ ههنا؛ بدليلِ امتناعِ: "أبَى القومُ إلا زيدٌ" بالرفعِ. وأمَّا ثانيًا: فلأنَّه لو كانَ كذلك لجازَ أن تقولَ:

لو كانَ فيهما إلا اللهُ لفسدتَا كما تقولُ: ما فيهما إلا اللهُ. وأمَّا ثالثًا: فلأنَّ البدلَ لا يصحُّ إلا عند الدخولِ وليس يدخلُ ﴿ٱللَّهُ﴾ في لفظةِ ﴿ءَالِهَةٌ﴾ لكونِها منكورةً[1].

واعلَم أيضًا أن بعضَهم جوَّز الوصفَ بـ"إلَّا" مع صحَّةِ الاستثناءِ واستدلَّ بقول الشاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُـهُ أَخُـوهُ   لَعَمرُ أَبِيـكَ إِلَّا الفَرقَدَانِ[2]

والجوابُ: أنَّه شاذٌّ حملتْه على ذلك ضرورةُ الرِّدفِ[3]، ولذلك حمَل الصفةَ على المضافِ وهو "كلٌّ" والقياسُ أن يحمَل على المضافِ إليه في "كلٌّ"؛ إذ لو حمَلها على المضافِ إليه لكانَ واقعًا فيما كانَ فارًّا منه.

واعلَم أنَّهم كما أعرَبوا غيرًا بإعرابِ ما بعد "إلا" حينَ وقوعِه في الاستثناءِ عكَسوا القضيةَ ههنا حيثُ أوقَعوا "إلا" موقعَ المعربِ وهي حرفٌ لا يقبلُ إعرابًا وما بعدَها اسمٌ يقبلُ الإعرابَ فأعرَبوا ما بعدَها بإعرابِها على وجه التقاصِّ والتعاوضِ[4].

---

(١) تقدم طرف من هذه المسألة قريبًا، وهذا الانتقاض أصله من كلام ابن الحاجب في الإيضاح (١/ ٣٣٣) وقد استدلَّ به المصنف قريبًا.

(٢) بيت من الوافر، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه (ص ١٨١)، وله في الكتاب (٢/ ٣٣٤)، والبيان والتبيين (١/ ٢٢٨)، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٥٩) لحضرمي بن عامر بعد ذكره نسبة سيبويه، وذكر البغدادي في الخزانة (٣/ ٤٢٦) أنه جاء في شعريهما، وهو بلا نسبة في المقتضب (٤/ ٤٠٩)، والمفصل (ص ٩٩)، وهو من الأبيات السيارة في كتب النحاة.

(٣) هو حرف مد أو لين قبل الروي مباشرة، وهو الألف هنا الموجودة قبل حرف النون روي القصيدة.

(٤) أي: بأن يقتصَّ كل منهما من الآخر، فيأخذ منه مثل ما أعطاه، وقد تقدم ذلك في كلام المصنف قريبًا.

خاتمة:

ذكَر النحاةُ لفظةَ "لا سيما" في جملةِ أدواتِ الاستثناءِ وفيه تسامحٌ؛ لأنَّ الاستثناءَ لا بدَّ أن يكونَ المستثنى محكومًا عليه بنقيضِ ما حكِم على المستثنى منه، وليس الأمرُ كذلك ههنا ألا ترَى أنَّك إذا قلتَ: "أحسنَ القومُ لا سيما زيدًا" فثبتَ الحكمُ الأولُ بعينِه لزيدٍ على طريقِ التأكيدِ، ولأجلِ ذلك لم يذكرْها المصنفُ. ومما يدلُّ على أنَّها ليست للاستثناءِ قولُهم: "جاءَ القومُ ولا سيَّما زيدٌ" بالعطفِ[1] ويمتنعُ ذلك في الاستثناءِ؛ نعم إنَّما ذكَروه من حيثُ إنَّ بينَ الحكمينِ مغايرةً في الزيادةِ فكأنَّه إخراجٌ عن الأولِ[2].

واعلَم أنَّه يجوزُ في الواقعِ بعد "لا سيما" الجرُّ وهو الأكثرُ على وجهَين:

الأول: أن تكونَ "ما" زائدة و"سيّ" تكونُ بمعنى "مثل" مضافٍ إلى الاسم، والتقديرُ: لا مثلُ زيدٍ.

والثاني: أنَّ تكون "ما" نكرة بمعنى شيء أُضيف إليه "سيّ"، و"زيد" بدلًا منه.

ويجوزُ الرفعُ على قلَّةٍ على وجهَين أيضًا:

الأول: أن تكونَ "ما" بمعنى شيء و"زيد" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: لا سيّ شيءٍ هو زيدٌ.

---

(١) ذكر الرضي (٢/ ١٣٥) أن الواو اعتراضية؛ فقال: «واعلم أن الواو التي تدخل على "لا سيما" في بعض المواضع اعتراضية»، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٥٣) إنها للحال؛ وذلك في قوله: «ويجوز دخول الواو على "لا سيما"؛ فتقول: "قام القوم ولا سيما زيد"، والواو واو الحال».

(٢) عند الرضي (٢/ ١٣٤): «وإنما عد من كلماته، لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم».

والثاني: أن تكونَ موصولةً وزيد يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، وروِي بالنصبِ أيضًا في قولِ امرِئ القيسِ[(١)]:

.... وَلَا سِيَّمَا يَومٌ بِدَارَةِ جُلجُلِ

على الظَّرفيةِ.

* * *

(١) عجز بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

أَلَا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِـيَّمَا يَومٌ بِدَارَةِ جُلجُلِ

ديوانه (ص ١٠)، وله في: شرح القصائد السبع الطوال (ص ٣٢)، والمفصل (ص ٩٨)، وسفر السعادة (١/ ٢٥٨)، وشرح التسهيل (٢/ ٣١٨)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص ٢٦٥).

[خبر كان وأخواتها]

خَبَـرُ كَانَ مُسْـنَدٌ كَالخَبَـرْ ... فِـي كَانَ زَيدٌ قَائِمًـا فَاعتَبِرْ
وَجَائِزٌ تَقدِيمُـهُ فِي المَعرِفَهْ ... وَجَائِـزٌ عَامِلُـهُ أَن تَحذِفَـهْ
فِي مِثلِ "إِنْ خَيرًا فَخَيرٌ" ثُمَّ "إِنْ ... شَـرًّا فَشَـرٌّ" جَائِزٌ أَربَعُهُنْ
أَفصَحُهَا خَيرًا فَخَيرٌ، وَوَجَبْ ... مِن بَعدِ أَمَّا أَنتَ إِنْ كَانَ السَّبَبْ

لما فرَغ منَ المستثنى شرَع في خبرِ "كان" لأنَّه من المنصوبات أيضًا؛ وهو كلُّ اسمٍ مسندٌ بعد دخولِ "كان" عليه / ، وإنما قيَّد المسندَ بدخولِ "كان" عليه [٧٣: و] ليخرجَ خبرُ المبتدأ، وينتقضُ ذلك بالمصدر العامل إذا وقع اسمًا لـ"كان"؛ نحو قولك: "كان ضربُ زيدٍ عمرًا حسنًا" فكانَ من الواجبِ الاحترازُ عنه.

وجميعُ أحكامِه كأحكامِ خبرِ المبتدأ؛ مما جازَ ووجَب وامتنَع على التفصيلِ إلا في شيءٍ واحدٍ؛ وهوَ أنَّ الخبرَ إذا كانَ معرفةً وجَب أن يتأخَّرَ عن المبتدأِ خوفَ الالتباسِ بخلافِ خبر "كان" فإنَّه يجوزُ أن يتقدَّم على اسمِها؛ لأنَّ الإعرابَ فاصلٌ بينهما.

ويجوزُ أن تحذَفَ "كان" عند قيامِ القرينة؛ إما جوازًا أو وجوبًا: أمَّا الجوازُ ففي مثلِ قولك: «النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأَعمالِهم إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ»(١)؛ التقديرُ: إن

---

(١) اختلف في هذا القول هل هو من لفظ النبي ﷺ أم مثل من كلام العرب، وقد فصَّل القول فيه الدكتور محمود فجال في كتابه السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث؛ انظره فيه (ص ٢٨٢)، وهو كثير الدوران في كتب النحاة في باب "كان"، وانظره في: كتاب سيبويه (١/ ٢٥٨)، والأصول (٢/ ٢٤٨)، ومجمع الأمثال (٢/ ٣٤١)، والمفصل (ص ١٠٢)، وشرح التسهيل (١/ ٣٦٣)، والارتشاف (٣٣/ ١١٨٩).

كان خيرًا فجزاؤُه خيرٌ وإن كانَ شرًّا فجزاؤُه شرٌّ؛ فيجوزُ في مثلِه **أربعةُ أوجهٍ**: نصبُ الأول ورفعُ الثاني وهو أفصحُها، وعكسُ ذلك وهو أردؤُها. ورفعُهما معًا ونصبُهما معًا وهما متوسطانِ؛ أما قوةُ الأولِ فلقوةِ المعنى وعدمِ ارتكابِ محذورٍ، وأما رَدَاءَةُ عكسِه فلأنَّ رفعَ الأولِ لا يحسُن أن يكونَ بـ"كان" تامّة لأنَّه يصيرُ كالأجنبيِّ عن الأولِ والمعنى على تعلُّقِه به، ولا يحسنُ تقديرُ "كان" الناقصة على أن يكون التقدير: إن كان في عملِه خيرٌ؛ أمَّا من حيثُ اللفظُ فللزومِ كثرةِ الحذف، وأمَّا من حيثُ المعنى فلأنَّه يرجعُ المعنى خصوصًا وهو على التعميمِ. وأمَّا قوةُ رفعِ الثاني فلأنَّه مؤدٍّ إلى حذفِ المبتدأِ بعد فاءِ الجزاءِ؛ أي: فجزاؤُه خيرٌ وهو جائزٌ مستمرٌّ إذا عُلِم. وأمَّا ضعفُ نصبه فلأنَّه إن قدِّر: إن كانَ عملُه خيرًا فيكون جزاؤُه خيرًا يضعفُ من حيثُ إنَّ مجيءَ الفاءِ مع المضارعِ قليلٌ، وأيضًا إذا كانَ الرفعُ قياسًا كان النصبُ ضعيفًا لا محالةَ.

وأمَّا الوجوبُ فهو مثلُ قولهم: "أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ" كان أصلُه: لأنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ، فحذِف الجارُّ لأنَّ حذفَه مع "أنْ" قياسٌ مستمرٌّ، وحذِفت "كان" اختصارًا فعادَ الضميرُ منفصلًا لفقدانِ ما يتصل به؛ فصارت "أَن أنتَ منطلقًا انطلقتُ" ثم زِيدت "ما" لتكون كالعوضِ عن "كان"، وأُدغِم النونُ في الميمِ فصار "أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ"، وهذا التأويلُ وإن كان بعيدًا لكنَّه يجِب ارتكابُه لاستقامةِ الإعرابِ، وقد روِي قولُ الشاعر:

إِمَّا أَقَمتَ وأَمَّا أنت مُرتَحِلًا فاللهُ يَكلأُ ما تَأتِي وَمَا تَذَرُ(١)

بكسرِ الأولِ وفتحِ الثاني؛ أمّا كسرُ الأولِ فلأنَّه شرطٌ و"ما" زائدة، وأما فتحُ الثاني فعلى ما ذكرناه، وقولُه "فاللهُ": جوابٌ للشرطِ ومعلَّل بقولِه "أمَّا أنتَ فمرتحلًا"، وجازَ أن يكونَ لهما لمناسبةٍ بين الشرط والعلة، ولذلك عطِف أحدُهما على الآخرِ وصارَ ذلك مثلَ قولِك: "إن أكرمتَني ولأجلِ إتيانِك فأنا أكرِمُك" وذلكَ جائزٌ.

---

(١) بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المفصل (ص ١٠٤)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤١١)، وشرح التسهيل (١/ ٣٦٦)، وشرح الرضي (٢/ ١٥٠)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٣٢)، والخزانة (٤/ ١٩).

[لا النافية للجنس]

مَنصُوبُ(١) لاَ الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ   مُضَـافٌ أَو مُشَـبَّهٌ بِالحِـسِّ
نَكِـرَةً جَـاءَت عَقِيبَهَـا تَلِـي   مِثَالُـه فِـي لَا غُـلَامَ رَجُـلِ

اعلم أنَّه لما فرَغ من خبرِ "كان" شرَع في اسم "لا" التي لنفيِ الجنسِ؛ لأنَّه أيضًا من المنصوبات، وكان مِن حقِّ "لا" هذه ألا تعملَ لكنَّها عمِلت لأجلِ المشابهةِ بينها وبين "أنَّ" كما تقدم(٢)، وهيَ موضوعةٌ لنفيِ نسبةِ الوجودِ / عن [٧٣: كلِّ فردٍ فردٍ من أفرادِ الجنسِ لا لنفيِ الجنسِ من حيثُ هو جنسٌ، ولا لفردٍ واحدٍ من أفرادِ الجنسِ، ولذلك لا تعمل إلا في الأجناسِ متضمنةً فيها "مِن" الاستغراقية، ولا يصحُّ أن تقول: "لا رجلَ في الدارِ بل رجلانِ أو رجالٌ" للزومِ التناقضِ. وقد اختصَّت بدخولِها على النكراتِ لعدمِ الحاجةِ إلى التعريف، وتلك النكرةُ إمَّا أن تكونَ مفردةً؛ كقولِك: "لا رجلَ في الدار". أو تكونَ مضافةً

---

(١) جاء في النظم (٢٠/ ظ)، وشرح ابن الحاجب (ص ٢٣٩) قبل هذا البيت بيت آخر سقط ههنا، وهو الكلام على اسم إن، وهو قوله:

وَالاسمُ فِي "إنَّ" بِمَعنَى المُبتَدَا   فِي "إِنَّ زَيـدًا قَائِمًا" لَكَ الفِدَا

وهذا البيت لم يقف عليه المصنف أصلًا، ودليل ذلك أنه شرع في شرح البيت أعلاه فقال: «اعلم أنَّه لما فرغ من خبر "كان" شرع في اسم "لا" التي لنفي الجنس»؛ فوصل الكلام بين بابي خبر "كان" واسم "لا" النافية ولم يشر إلى باب "إن" ههنا. وقال ابن الحاجب في شرح هذا البيت: «أخذ يذكر الخامس من المشبهات بالمفعول، وهو اسم إن وأخواتها؛ فقال في حده: هو المسند إليه بعد دخول "إن"؛ لأنه إنما يتميز بذلك». شرح الوافية (ص ٢٣٩).

(٢) حقُّها ألا تعمل لأنها تدخل على القبيلين؛ الاسم والفعل كما تقدم بيانه في (ص ٣٠٩).

إلى نكرة؛ كقولِك: "لا غلامَ رجلٍ فيها". أو تكونَ مشبهةً بالمضاف؛ كقولِك: "لا راكبًا فرسًا" و"لا عشرينَ درهمًا". وكلُّ ذلك يقعُ جوابًا لاستفهامٍ عامٍّ منطوقٍ به أو مقدَّرِ النطقُ به.

وَإِن أَتَـى المَفـرَدُ فَهْوَ مَبنِي عَلَـى مِثَالِ نَصبِهِ مُسـتَغنِي

يريد: أنَّ اسمَ "لا" هذه إذا كان مفردًا وجَب أن يُبنى على ما ينصبُ به فتحًا إن كان أو غيرَه؛ نحو: "لا رجلَ في الدار" و"لا غلامين فيها"، **والسببُ فيه**: أنَّه جوابٌ لاستفهامٍ عامٍّ، وهو قولُ القائل: هل مِن رجلٍ في الدار؟ وهو استفهامٌ عن كل فردٍ فردٍ من أفرادِ الجنس؛ فكان حقَّ الجواب أن يقالَ: لا مِن رجلٍ في الدار فيطابِقُ السؤالَ في الصورةِ والعمومِ إلا أنَّهم مزَجوا"لا" مع اسمِها مزجًا وضمَّنوا في اسمها معنَى "مِن" وحذفوا لفظها وبنوا الاسمَ على الفتح؛ لتضمُّنِه معنى الحرف كما فعلوا في "خمسةَ عشرَ" وبابِها.

إن قلتَ: الأسماءُ التي يفهَمُ منها معاني الحروفِ على ضربَين؛ **الأول**: ألا يكونَ الحرفُ جزءَ مدلولِ الاسمِ بالوضع؛ بل يكونَ منويًّا معه كسائرِ الظروفِ والمضافِ إليه والأسماءِ المؤنَّثةِ اللفظيةِ التي لا تاءَ فيها، وهذا التقديرُ ليس يوجِب البناءَ كما ترى. **والثاني**: أن يكونَ الحرفُ جزءَ مدلولِ الاسمِ بالوضعِ كـ"مَن وما وكيف" وغيرِها، ويكونَ الاسمُ متضمنًا للمدلولِ الحرفيِّ وهذا التضمُّن هو الموجِبُ للبناءِ، واسم "لا" هذه ليسَ من الضربِ الثاني؛ لأنَّ المدلولَ الحرفيَّ ليسَ جزءَ مدلولِ الاسمِ بالوضعِ وإنما الحرفُ منويٌّ معه كالقسمِ الأولِ فما الذي يوجِبُ بناءَه؟

قلتُ: هذا أيضًا في الحقيقةِ راجِعٌ إلى الضربِ الثاني بالنظرِ إلى الوضعِ الثاني؛ لأنَّ رجلًا مثلًا وإن كانَ غيرَ متضمِّن للمعنى الحرفيِّ بالنظرِ إلى الوضعِ

الأولِ لكنَّهم لمَّا ركَّبوه مع "لا" وجعلوهما كالاسمِ الواحدِ وضمَّنوا المعنى الحرفيَّ في مدلولِهما ووضَعوا اللفظَ بإزائِه صارَ اللفظُ متضمِّنًا للحرفِ بالنظرِ إلى هذا الوضع. وقيل: ههنا وجهٌ آخرُ وهو أنَّ البناءَ إنَّما هو لأجلِ مزجِ الاسمِ بالحرفِ وهوَ "لا" والحرفُ حقُّه البناءُ فبُنِي الاسمُ لذلك كما بُنِي حينَ مزجِهِ بالصوتِ كـ"سيبويه" وبابه.

تنبيهٌ: مما يدلُّ على أنَّ "لا" مع الاسمِ ههنا بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ قولُهم: "جئتُ بلا شيءٍ" كما قالوا "جئتُ بخمسةَ عشرَ"؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على الحرفِ ولا يفصلُ بينه وبين معمولِه وحيثُ وقَع ههنا كذلك عُلِم أنَّهما كاسمٍ واحدٍ.

واعلم أنَّ الذي ذكرناه من بناءِ الاسمِ هو مذهبُ المحقِّقين منهم، وذهَب أبو إسحاقَ وأبو سعيدٍ والرمانيُّ إلى أنَّ الاسمَ معربٌ منصوبٌ، وإنما سقَط التنوينُ ليفرِّقَ / بين جوابِ الاستفهامِ المستغرقِ وغيرِ المستغرق[١]، وأظنَّ أنَّ منشأَ الاختلافِ احتمالُ كلامِ سيبويه للوجهَين؛ فإنَّه قالَ بهذه العبارةِ: «"لا" تعملُ في ما بعدَها فتنصبُه بغيرِ تنوينٍ، ونصبُها لما بعدَها كنصبِ "إنَّ" لما بعدَها، وتركُ التنوينِ لما تعملُ فيه لازمٌ؛ لأنَّها جعِلت وما عملت فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ؛ نحوَ: "خمسةَ عشرَ"»[٢]. [٧٤:و]

---

(١) قال أبو إسحاق الزجاج: «إنما حذفتَ التنوين للفرق بين معنيين؛ أي: لتفرق بين الذي هو جواب "هل من رجل"؟ وبين الذي هو جواب "هل رجل"؟». شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥)، وينسب القول بإعرابه أيضًا إلى الكوفيين، وابن السراج؛ انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٦٩، ٢٧٠)، والتعليقة على كتاب سيبويه (٢/ ١٩)، واللباب للعكبري (١/ ٢٢٨)، وتوجيه اللمع (ص ١٥٨)، وشرح الرضي (٢/ ١٥٥)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٤٩).

(٢) في الكتاب بنصه (٢/ ٢٧٤)، وقد اختلف على تفسير كلام سيبويه هذا اختلافًا كبيرًا أورده =

وَإِن يَكُــن مَعرِفَــةً أَو فُصِلَا فَالرَّفــعُ وَالتَّكرِيرُ فِيــهِ نُقِلَا

إذا دخَلت "لا" على المعرفةِ أو فصِلت عن اسمِها: وجَب أن يُرفعَ اسمُها ويكرَّر؛ تقولُ: "لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو"، وفي القرآنِ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]؛ أمَّا الرفعُ في المعرفة فلِما بيَّنا أنَّ وضعَها للدخولِ على النكراتِ فلا تعملُ في غيرِها. وأمَّا في الفصلِ فلأنَّ "لا" محمولةٌ على "أنَّ" في العمل و"أنَّ" لا تنفصلُ عن منصوبِها فكان الفرعُ أَولَى بذلك. وأمَّا التكريرُ فيهما فلأنَّ الكلامَ مبنيٌّ على جوابِ سؤالٍ مقدَّرٍ كأنَّ السائلَ قال: "أفي الدارِ رجلٌ أم امرأةٌ"؟ فقال: "لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ" قصدًا للمطابقةِ وكذلك في المعرفةِ.

وقال أبو عليٍّ: «سألتُ أبا بكرٍ عن لزومِ التكرير؛ فقال: جرَى الاستعمالُ مع المفردِ بـ"ما" فاستُغني في المفردِ بـ"ما" عن "لا" كما استُغني بـ"ترَك" عن "وذَر"»[1]. وأجاز أبو العباس إلغاءَها من غير تكريرٍ في الاختيار وقال: «لا أرى بأسًا أن يقال: "لا رجلَ في الدار" جوابًا لمن قال: هل رجل في الدار»، وأنشد[2]:

بَكَت جَزَعًا وَاستَرجَعَت ثُمَّ آذَنتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَــا رُجُوعُهَا[3]

= ابن الأثير في البديع (١/ ٥٧٢)، والرضي في شرحه (٢/ ١٥٥)، وأبو حيان في تذييله (٥/ ٢٤٩)، والشاطبي في مقاصده (٢/ ٤٢٤). وراجع اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه (١/ ٢٦١- ٢٧٣).

(١) أبو بكر هو ابن السراج، وعنه أخذ أبو عليٍّ الفارسي النحو، ولم أقف على نص الحكاية فيما بين يدي من كتب أبي عليٍّ رحمهما الله.

(٢) انظر: المقتضب (٤/ ٣٦٠).

(٣) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/ ٢٩٨)، والأصول (١/ ٣٩٣)، والمفصل (ص ١١٠)، والمرتجل (ص ٢٥١)، وشرح التسهيل (٢/ ٦٥)، وشرح الرضي (٢/ ١٦١).

وَفِـي قَضِيَّةٍ وَلَا أَبَا حَسَـنْ   تَأوِيلُـهُ نَكِـرَةٌ وَجهٌ حَسَـنْ

هذا سؤالٌ يرِدُ على قوله: «**إن يكُن معرفةً... فالتكريرُ**»؛ وذلك أن قولهم «قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها»[١] دخَلت "لا" على المعرفةِ من غيرِ التكرير. **والجوابُ عنه**: أَنَّهم لم يقصدوا أبا حسنٍ بعينِه بل قصدوا نفيَ المماثلة؛ كأَنَّهم قالوا ولا مثل أبي حسن لها والمثل لا يتعرَّفُ بالإضافة. وقيلَ: إنَّهم جعَلوا الاسمَ ههنا مِن أَمَّةٍ كلٌّ منهم لعلمِه يدعَى أبا حسنٍ، وأنشدوا:

تُبَكِّي عَلَى زَيـدٍ وَلَا زَيـدَ مِثلُهُ
صَحِيحٌ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوَانِحِ[٢]

وقال الآخر:

لَا هَيثَـمَ اللَّيلَـةَ لِلمَطِيِّ[٣]

ونقِل عن أبي الحسنِ امتناعُ وصفِه؛ لأنَّه في موضعِ نكرةٍ فلا يصحُّ وصفُه بالمعرفةِ، وهو معرفةٌ فلا يصحُّ وصفُه بالنكرةِ[٤].

---

(١) انظر المثل وتوجيهه في: الكتاب (٢/ ٢٩٧)، والمقتضب (٤/ ٣٦٣)، ورسالة الملائكة (ص ٤٥)، والمفصل (ص ١٠٧)، وشرح الرضي (٢/ ١٥٤).

(٢) بيت من الطويل، هو لجرير في شرح نقائض جرير والفرزدق (٣/ ٩٥٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٢)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في: شرح التسهيل (٢/ ٦٧)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٨٨).

(٣) الرجز لبعض بني دُبَيرٍ في الدرر اللوامع (ص ١٢٤)، وبلا نسبة في: الكتاب (٢/ ٢٩٦)، والمقتضب (٤/ ٣٦٢)، والحلبيات (ص ٢٠٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٧٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٨٦)، وقيل في "هيثم" هذا: إنه ابن الأشتر، وكان قد اشتهر بحسن حدائه للإبل.

(٤) انظر: الحلبيات للفارسي (ص ٢٠٤)، وشرح الرضي (٢/ ١٦٦)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٨).

وَنَحـوَ لَا بَيـعٌ وِلَا خِـلالُ   خَمسَـةُ أَوجُـهٍ بِـه تَختَالُ
الرَّفعُ وَالنَّصـبُ بِثَانٍ صَحَّا   وَالرَّفعُ جَوِّز فِيهِمَا وَالفَتحَا
وَالخَامِسُ ارفَعْ أَوَّلًا بِضَعفِ   وَافتَح بِثَانٍ عَلَى الَاصْلِ يُشفِي

إذا كرِّرت "لا" مع اسمِها هكذا "لا بَيع ولا خِلال" جوَّزوا فيه خمسةَ أوجهٍ:

الأول: فتحُهما على أن يكونَ كلٌّ واحدٍ منهما جملةً بحيالِها وهو ظاهرٌ، ولا يجوزُ أن نجعلَ الاسمَ الثانيَ معطوفًا على الأول و"لا" تكونُ مزيدةً؛ لئلَّا يلزمَ جعلَ ثلاثةِ أشياءَ لشيءٍ واحدٍ وهو ممتنعٌ.

[٧٤: ظ] **والثاني**: فتحُ الأولِ ونصبُ الثاني / على أن يكونَ الثاني عطفًا على لفظِ الأولِ وإن كانَ مبنيًّا؛ لأنَّ حركتَه تشبِهُ حركةَ الإعرابِ من حيثُ العروضُ والاطرادُ، كما في المنادى المفردِ المعرفة؛ هذا مذهبُ سيبويه، وأما أبو الحسنِ فيستقبِحُ ذلك ويحمِلُ قولَ الشاعر:

لَا نَسَـبَ اليَـومَ وَلَا خُلَّـةً   ....[(١)]

على الضرورةِ وهو مذهبُ يونس[(٢)]. وأما مَن يجعلُ فتحةَ المنفيِّ فتحةَ إعرابٍ فهو في شَقٍّ من ذلك[(٣)].

---

(١) صدر بيت من السريع لأنس بن العباس، والبيت بتمامه:

لَا نَسَـبَ اليَـومَ ولَا خُلَّـةً   اتَّسَـعَ الخَرقُ عَلَـى الرَّاقِعِ

وله في كتاب سيبويه (٢/ ٢٩٥)، والأصول (١/ ٤٠٣)، وشرح المفصل (٢/ ٩٤)، وشرح الشاطبي على الألفية (٢/ ٤٤٤).

(٢) انظر قول يونس في: كتاب سيبويه (٢/ ٢٩٥)، والأصول (١/ ٤٠٣)، وتوجيه اللمع (ص ١٦٠)، وشرح المفصل (٢/ ٩٥)، وله ولجماعة من النحاة لم تسمَّ في: ارتشاف الضرب (٣/ ١٣١٠).

(٣) أما الذين يجعلون فتحة المنفي فتحة إعراب فقد تقدم أنهم: الزجاج والسيرافي والرماني، =

والثالث: فتحُ الأولِ ورفعُ الثاني على أن يكونَ عطفًا على محلِّ الأولِ، و"لا" تكون في هذين مزيدةً مؤكدةً للنفيِ كما تأتي بعد "ليس" في قولهم: "ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا". **وههنا تنبيه**: وهو أن "لا" هذه وإن كانت مزيدةً لكنَّها لا تخلو من فائدةٍ؛ وهي أنَّك إذا قلتَ "لا رجلَ وامرأةٌ في الدار" فقد يعطي ظاهرُه أنَّك نفيتَ اجتماعَ هذين الصِّنفَين في الدار، وأمَّا إذا زدتَ "لا" فقد نفيتَ الصِّنفين في الدار مجتمعَين ومفترقَين.

والرابع: رفعُهما معًا على أن يكونَ بناءً على جوابِ سؤالٍ مقدَّرٍ متكررٍ، ورفِع قصدًا للمطابقة.

والخامس: رفعُ الأول على أن تكون "لا" بمعنى "ليس" وفتحُ الثاني على أصلِه، وهو ضعيفٌ جدًّا لأنَّ مجيء "لا" بمعنى "ليس" شاذٌّ بل غيرُ متحقِّقٍ كما تقدَّم.

واعلم أن بعضَهم ظن ههنا وجهًا سادسًا؛ وهو فتحُ الأول ورفعُ الثاني على أن تكونَ "لا" بمعنى "ليس" وهو غلطٌ؛ لأنه بعينِه هو الوجهُ الثالثُ وإنما اختلَف وجهُه، ولو اعتُبِر الوجوهُ لتعدَّى عن الستَّةِ؛ لأنَّ رفعَهما يجوز أن يكونَ على المطابقةِ للسؤال، وعلى أن تكون "لا" بمعنى "ليس"، وعلى الابتداءِ بإلغاء "لا" على ما هو مذهبُ أبي العباس، وعلى أنَّ الأولَ بمعنى "ليس" والثانية على مذهب أبي العباس، وعلى العكس(١).

= وأمَّا الشَّقُّ فهو: الجانب أو الناحية، والمعنى هنا: أنهم في جانب أو راحة من القول بالضرورة أو غيره، فيكون الاسم عندهم معطوفًا على معرب مثلِه.

(١) المقتضب (٤/ ٣٥٩)، وانظر: اللامات للزجاجي (ص ١٠٥)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٩)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٨٠)، وتوجيه اللمع (ص ١٦٢)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٢٢) وعنه أخذ المصنف كلامه هنا.

"أَلَا" كـ"لَا" فِي عَمَلٍ وَيَعنِي عَرضًا أَوِ اسـتِفهَامَ أَو تَمَنِّي

يريد أن: "لا" هذه إذا دخَلت عليها همزةُ الاستفهامِ كهي إذا لم تدخُل عليه في جميعِ الأحكامِ؛ أعني في بناءِ ما كان مبنيًا، ونصبِ ما كان منصوبًا، وجوازِ الإلغاءِ عند التكريرِ، ووجوبِ الإلغاءِ والتكريرِ عند الفصلِ، والعطفِ على لفظِ اسمِها وعلى موضعِها مع اسمِها، وحملِ الوصفِ على لفظِ الاسمِ منونًا وغير منونٍ وعلى الموضعِ منونًا، وأمَّا المعنى فإمَّا أن يكونَ استفهامًا ساذجًا[١] كقولِك: "ألا رجلَ في الدارِ"؛ قال الشاعِر:

أَلَا طِعانَ وَلَا فُرسَــانَ عَادِيَةً ....[٢]

وإمَّا أن يكون مشوبًا بالتمنِّي؛ كقولك: "ألا ماءَ نشربَه"، قالتِ المرأةُ المتمنِّية[٣]:

---

(١) الاستفهام الساذج هو الاستفهام الخالص البسيط غير المشوب بتمنٍّ أوإنكار أو غيرهما؛ قال الرضي: «ساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة». شرح الرضي (٤/ ٤٤٩).

(٢) صدر بيت من البسيط، اختلف على قائله، والبيت بتمامه:

أَلَا طِعانَ ولا فُرســانَ عادِيَةً إِلَّا تَجشُّــؤُكُم عِنــدَ التَّنَانِيرِ

البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه في كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٦)، وتثقيف اللسان (ص ٧٥)، وشرح التسهيل (٢/ ٧٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨١٢) وغيرها من كتب النحاة، ونقل السيرافي عن الجَرْمي أنه لعصام الزِّمَّاني، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٨٨) لخداش بن زهير، وانظره في شعره وتخرجه هناك (ص ٧٥)، وللبغدادي كلام عليه في شرح أبيات مغني اللبيب (٢/ ٨٤)، وانظر البيت والكلام حوله في ديوان حسان (١/ ٢١٩- طبعة وليد عرفات)، و (ص ١٧٩- طبعة سيد حنفي) وذكر الخلاف حوله. والتجشؤ: هو دليل امتلاء البطن من الشبع، والتنانير: جمع التَّنُّور وهو ما يخبز فيه، والمعنى واضح.

(٣) كتب في حاشية الأصل: «هذه هي أم الحجاج بن يوسف وبهذا البيت لقبت بالمتمنية». والبيت من البسيط، وهو لفُرَيعة بنت همام، وللبيت قصة أوردتها كتب الأدب حدثت =

أَلَا سَبِيلَ إِلَى خَمرٍ فَأَشرَبَهَا أَم لَا سَبِيلَ إِلَى نَصرِ بنِ حَجَّاجِ

وإمَّا أن يكونَ مشوبًا بالعَرضِ؛ كقولك: "ألا نزولَ عندَنا".

تنبيهانِ:

الأول: قال بعضُ الأئمةِ إنَّ همزةَ الاستفهامِ لا تلحَقُ أداةَ النفيِ إلَّا وأن يشوبَه معنَى تمنٍّ أو إنكارٍ أو تحضيضٍ أو توبيخٍ، ولا يكونُ استفهامًا ساذجًا ألبتة[1].

الثاني: أنَّ الأحكامَ التي ذكَرناها على الإطلاقِ إنَّما هو عند أبي عثمانَ[2]، وأما الخليلُ وسيبويه فإنَّهما لا يجوِّزان حملَ الوصفِ على الموضعِ والعطفَ عليه في التمنِّي[3]؛ لأنَّ التمنِّي أزالَ معنى الابتداءِ ولم يبقَ هناك موضعٌ مغايرٌ للفظ حتَّى يحمَلَ عليه اسمٌ منصوبٌ بمعنى التمنِّي ولا يحتاج إلى الخبر، وعلى ذلك حَمَلا قولَ الشاعر:

أَلَا رَجُــلًا جَــزَاهُ اللهُ خَيــرًا ....[4]

= في عهد سيدنا عمر رضي الله عنه؛ انظرها في: عيون الأخبار(٤/ ٢٤)، وجمهرة الأمثال (١/ ٥٨٩)، ونثر الدرر (٣/ ١٢٣)، ومصارع العشاق (٢/ ٢٦٧)، ومجمع الأمثال (١/ ٤١٤)، وهو بلا نسبة في: شرح المفصل (٤/ ٢٤٠)، وشرح الرضي (٢/ ١٧١).

(١) نقله الرضي عن الأندلسي، وتتبعه فيه وبين مخالفته لكلام سيبويه وغيره من الأئمة رحمهم الله؛ شرح الرضي (٢/ ١٧٠).

(٢) هو المازني وقوله في المقتضب (٤/ ٣٨٢).

(٣) الكتاب (٢/ ٣٠٨).

(٤) صدر بيت من الوافر لعمرو بن قِعَاسٍ المرادي، والبيت بتمامه:

ألا رجــلًا جَــزاهُ اللهُ خَيــرًا يَــدُلُّ علــى مُحَصَّلــةٍ تَبِيتُ

وله في الخزانة (١/ ٤٥٩)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ٣٠٨)، والأصول (١/ ٣٩٨)، وشرح المفصل (٢/ ٩٣)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤١٢)، وشرح التسهيل (٢/ ٧١)، =

[٧٥: و] وأما يونسُ وأبو الحسن فقالَا: إنَّما / نوَّنه الشاعِرُ مضطرًّا[١].

وَالنَّعـتُ أَوَّلَا يَلِيـهِ مُفـرَدَا أَعرِبهِ بِالوَجهَينِ وَابنِ مُسعِدَا

يريد أن: المنفيَّ المبنيَّ يجوزُ في صفتِه الأولى مفردًا غيرَ مفصولٍ بينهما ثلاثةُ أوجهٍ: النصبُ والرفعُ والفتحُ؛ أمَّا النصبُ فللحملِ على لفظِ المنفيِّ وإن كان مبنيًّا، وأمَّا الرفعُ فللحملِ على محلِّه، وأمَّا الفتحُ فعلى أن تُجعَلَ الصفةُ مع الموصوفِ كاسمٍ واحدٍ؛ فتقولُ: "لا رجلَ ظريفًا أو ظريفٌ أو ظريفَ في الدار".

وإنما قلنا "المبنيَّ": احترازٌ من المعرب لأنَّه ليس في صفتِه إلا الإعرابُ للأولِ؛ لأنَّ الصفةَ الثانيةَ لا يجوزُ فيها إلا الإعرابُ لأنَّ البناءَ إنما هو لأجلِ المزجِ، ولا يجوزُ ذلك في أكثرِ من كلمتَين ولا مع الفصل. وإنما قلنا "مفردًا"؛ لأنَّ الصفةَ المضافةَ ليس فيها إلا الإعرابُ أيضًا. وقولنا "غيرَ مفصولٍ": احترازٌ عما فصِل بينهما؛ كقولك: "لا رجلَ في الدارِ ظريفٌ" لأنَّه ليس فيها إلا الإعرابُ أيضًا.

واعلم أن ههنا سؤالًا؛ وهو أنَّهم قالوا إن الفتحَ في الصفةِ إنما هو لأجلِ التركيب، وكيف يصحُّ ذلك مع حكمِهم بأنَّ الموصوفَ ركِّب مع "لا"؟ وهل ذلك إلا تركيبُ ثلاثِ كلماتٍ وقد منَعوا من ذلك كلَّ المنعِ؟ وأجابَ عن ذلك ابنُ بَرهانَ بأنَّهم ركَّبوا الاسمَ مع الصفةِ أولًا ثم أدخَلوا "لَا" عليهما وأعمِلَت في الموضعِ غيرَ مركَّبةٍ معَهما[٢].

= وأنشده أبو حيان في التذييل والتكميل (٤/ ٣٢٤) عن الكسائي بجر رجل "ألا رجلٍ" على تقدير: ألا من رجل، وعليها فلا شاهد فيه للبصريين.

(١) قول يونس في الكتاب (٢/ ٣٠٨)، وانظر: شرح المفصل (٢/ ٩٣)، وشرح التسهيل (٢/ ٧١).

(٢) شرح اللمع لابن برهان (ص ٩٠).

وَالعَطفَ فَانصِب فِيهِ وَارفَعَنَّا لَا أبَ وابــنٌ وَكَــذَا وَلَا ابنَا

كما أنَّه يجوزُ حملُ الصفةِ على محلِّ الموصوفِ وعلى لفظِه كذلك العطفُ يجوزُ أيضًا فيه الحملُ على لفظِ المبنيِّ على محلِّه، قالَ الشاعِر:

فَلَا أَبَ وَابنًا مِثلُ مَروَانَ وَابنِهِ إِذَا هُوَ بِالمَجدِ ارتَدَى وَتَأَزَّرَا(١)

وقالَ آخرُ:

هَــذَا لَعَمرُكُمُ الصَّغَــارُ بِعَينِهِ لَا أُمَّ لِي إن كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ(٢)

وإنما لم يجُزِ الفتحُ ههنا لامتناعِ التركيبِ مع العطفِ.

تنبيهانِ:

الأولُ: يجوزُ العطفُ ههنا على المحلِّ قبلَ مجيءِ الخبرِ، بخلافِ "إنَّ" فإنَّه يمتنعُ ذلك فيها إلا بعدَ مضيِّ الخبرِ عند الأكثرين على ما يأتي شرحُه(٣)، وذلك لشدَّةِ اتصالِ "لا" بالاسمِ وعدمِ ذلك في "إنَّ".

---

(١) بيت من الطويل، وهو لرجل من عبد مناة في تخليص الشواهد (ص ٤١٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٠٦)، ونسبه ابن الخباز للفرزدق في توجيه اللمع (ص ١٦٢)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ٢٨٥)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ١٢٠)، والمقتضب (٤/ ٣٧٢)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٧٨).

(٢) بيت من الكامل، اختلف على قائله؛ قال العيني: «أقول: قائله هو رجل من مذحج؛ كذا قاله سيبويه في كتابه [٢/ ٢٩٢]، وذكر أبو رياش أن قائله: هو همام بن مرة أخو جساس بن مرة قاتل كليب. وزعم ابن الأعرابي أنه لرجل من بني عبد مناف مات قبل الإسلام بخمسمئة عام. وقال الحاتمي: هو لابن أحمر. وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة». المقاصد النحوية (٢/ ٧٩٧)، وبلا نسبة في: المقتضب (٤/ ٣٧١)، واللامات (ص ١٠٦).

(٣) انظر ما سيأتي في (٢/ ٤٠٧).

الثاني: المعطوفُ إذا كانَ معرفةً؛ نحو: "لا رجلَ وزيدٌ" لم يجز فيه إلا الرفعُ حملًا على المحلِّ؛ لئلَّا يلزمَ إعمالُ "لا" في المعارف.

وَقَدْ يَجِيءُ اللَّفظُ فِي لَا أَبَ لَكْ … لَفظَ المُضَافِ وَهْوَ أَيَّةً سَلَكْ
وَيَظهُرُ الأَثَرُ فِي الخَمسِ وَفِي … تَثنِيَةٍ وَالجَمع صَحَّ فَاعرِفِ
وَغَيرُ هَذَا لَفظُهُ لَا يَختَلِفْ … فِي اللُّغَتَينِ فَاتَّبِعْ وَلَا تَقِفْ[1]
وَإِن تَجِي فِي ذَاكَ غَيرَ اللَّامِ … لَا أبَ فِيهَا فَابنِ فِي الدَّوَامِ

اعلم أن ما أعرِب بالحروفِ من الأسماءِ الستَّةِ غيرَ "ذي" والمثنَّى والمجموع السالم إذا وقَع منفيًّا بـ"لا" ثم أُتي بعدَه بحرفِ الإضافةِ داخلةٍ على ما هو صالحٌ لأن يكونَ المضافُ إليه؛ فللعربِ فيه لغتانِ:

الأولى وهي أفصحها: أن يبنَى الاسمُ مع "لا"، ولا يردُّ الألفُ التي هي الإعرابُ في الأسماءِ الخمسةِ، ولا تحذفُ النونُ في المثنَّى والمجموع؛ فيقالُ: "لا أبَ لك"، و"لا غلامَين لك"، و"لا حافظِين لك"، قال الشاعِر:

أَبِي الإِسلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ … إِذَا افتَخَرُوا بِقَيسٍ أَو تَمِيمِ[2]

[٧٥: ظ] / **والثانيةُ:** أن لا يبنَى بل تجري عليه أحكامُ الإضافةِ من الإثباتِ والحذفِ؛ فيقال: "لا أبَا لك"، و"لا غلامَي لك"، و"لا حافظِي لك"، فزعَم سيبويه أنَّهم قصَدوا في ذلك الإضافةَ إلا أنَّهم أقحَموا اللامَ توكيدًا للإضافةِ، وشبَّهه بقولهم:

يَا تَيمُ تَيمَ عَدِيّ …… …… …… …… …… ……[3]

---

(١) في النظم (٢١/ ظ)، وشرح ابن الحاجب (ص ٢٤٠): «لا تخف».

(٢) بيت من الوافر، وهو لنَهارِ بن تَوسِعةَ في الكتاب (٢/ ٢٨٢)، والشعر والشعراء (١/ ٥٢٨)، وشرح المفصل (٢/ ٩٩)، والدر الفريد (٢/ ١١٥)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٥٣).

(٣) جزء بيت من البسيط تقدم بتمامه في (ص ٣٦٢).

واختاره جارُ اللهِ وقال: «أقحَموا اللامَ توكيدًا للإضافةِ، وقضاءً من حقِّ المنفيِّ في التنكير بما يظهَر بها مِن صورةِ الانفصالِ»[١]، والمصنفُ ردَّ هذا الرأيَ بأنه لو كان مضافًا لكان معرفةً ولو كانَ معرفةً لوجَب الرفعُ والتكريرُ وحيثُ لم يرفَعوا ولم يكرِّروا عُلِم أنّه غيرُ مضافٍ، وقالَ إنَّه غيرُ مضافٍ إلا أنَّه أُجرِي عليه أحكامُ الإضافةِ لمشاركتِه له في أصل معناه؛ لأنَّ "غلامَك" معناهُ: غلامٌ لك في أصل النسبةِ وإن كانا مختلفَين في الخصوصِ والعمومِ، ولذلك لا يقالُ "لا أبَا فيها"، و"لا رقيبي عليها"؛ لأنَّ "في وعلى" لا مدخلَ لهما في النسبةِ الإضافيةِ[٢].

أقول: وهذا أيضًا لا يخلو عن ضعفٍ؛ وهو أنَّه لو كان السببُ ما ذكَره لما كانَ لتخصيصِ تشبيهِه بهذا الموضعِ دونَ المواضعِ الأُخَر وجهٌ!

تنبيهٌ:

إذا فصَلت وقلتَ "لا يَدَينِ بها لَك"، و"لا أبَ فيها لَك": امتنع الحذفُ والإثباتُ؛ أمَّا على مذهبِ سيبويه فظاهِرٌ إذ لا يفصَلُ بين المضافِ والمضافِ إليه[٣]. وأمَّا عند المصنِّفِ فلأنَّه لا يلزَمُ من تشبيهِه بالمضافِ على وجهٍ بعيدٍ تشبيهُه به بما هو أبعدُ منه والفصلُ يُبعِدُ المضافَ؛ فتبعيدُه للبعيدِ أقربُ[٤]. وأجاز يونسُ الحذفَ والإثباتَ[٥] وهو ضعيفٌ بما ذكرناه.

* * *

---

(١) المفصل (ص ١٠٧).

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٥٢، ٣٥٣) باختصار.

(٣) الكتاب (٢/ ٢٧٩).

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٥٤) باختصار.

(٥) انظر قول يونس في: الكتاب (٢/ ٢٨٠، ٢٨١).

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

خَبَـرُ مَـا وَلَا بِمَعنَـى لَيسَـا يُنصَبُ فِي الحِجَازِ فَافهَم كَيسَا
مَـا لَم يَكُـن إِلَّا وَلَـم يُقدَّمَا وَلم تَجِئ كِلْمَةُ إِن مِن بَعدِ مَا
وَإِن عَطَفـتَ مُوجَبًـا فَرَافِعُ مَا أَنتَ لِـي مُخَالِفًا بِل طَائِعُ

هذانِ الحرفانِ يدخلانِ على المبتدأِ والخبرِ غيرَ عاملتَين عند تميمٍ، وعاملتَين عملَ "ليس" عند الحجاز، وهذِه هي الفصحَى وعليها تنزَّلَ التنزيلُ؛ قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، و: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ثم إن عملَهما يبطُل بثلاثةِ أشياءَ:

الأول: أن ينتقضَ النفيُ بـ"إلَّا"؛ كقولك: "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، وذلك أنَّهما إنما عمِلتا للنفيِ فلما بطَل النفيُ وجَب إبطالُ العملِ، وإلا لما كانَ العملُ لأجلِه.

الثاني: أن يتقدَّم الخبرُ على الاسمِ؛ كقولك: "ما قائمٌ زيدٌ"، وذلك لأنَّهما ضعيفانِ في العمل، وإنَّما عمِلتا بالمشابهةِ فلم يتصرَّف فيهما بالتقديمِ والتأخيرِ.

والثالث: زيادةُ "إنْ"؛ كقولك: "ما إن زيدٌ قائمٌ"، وذلك لضعفِها كما تقدَّم، وكذلك إذا عطِف على معمولِها بموجَبٍ بطَل عملُهما؛ كقولك: "ما أنتَ لي مخالفًا بل طائعٌ" أو "لكِنْ طائعٌ"، وذلك لما ذكَرنا من إبطالِ النفيِ الذي هو سببُ المشابهةِ التي هيَ سببُ العملِ.

❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع — الصفحة

❊ ❊ ❊

كناشة الفوائد المنتقاة من الكتاب